



كِتَابُ الْمَحْذُورِ وَالْمَحْذُورِ

الأحباب والخائف وهو شرح نهج الشيخ الإمام أبي الحسين
أحمد بن محمد بن جعفر البغدادى الصمدى نور الله جفرتهم

رحمة الشيخ في الامام الفقيه السيد الشهاب المفسر ابو المكارم
عبد النبي بن منصور بن اسمعيل بن ابراهيم الخزوي قدس
سبحه ورضي عنه وعن جميع ائمه الهدى ع

م غزنوی حاصل شد قدوری افزینه

صاحب الفقه بر الأئمة ع

نَفَعَهُ اللَّهُ وَأَمَّا الْعَمِيْدُ

وحيي بن الله ونعم الحليم

ملك الفقيه الى الله تعالى
 الذي غفرنا الله عنكم
 وانا العبد المذنب
 في اسفل الى ملك
 الله تعالى عفو

فقد فرست مر حلا دارت جنب الى الموصاد والوجه

ما يَشْفَعُ عِنْدَ مَا جَاءِي إِلَّا الْعِلْمُ بِسِرِّي فِي مُتَاجَاتِي رَبِّ سَعَادَةٍ وَأَعْلَاءُ أَعْلَاءُ
لِقَاطَةِ نَيْفٍ عَلَى لَوْنٍ مَلَكِيٍّ إِلَيْهَا وَأَذَانُ شَلٍّ وَأَقْفَا الْقَابِلِ لِيَعْلَمَ أَمْرُ
لَكَ الْحَمْدُ مَا قَدَرْنَا وَإِنَّا عَلَى نَفْعٍ تَدْفَعُ نَسْأَلُكَ فَعْلَ مَا قَدَرْنَا وَنَسْأَلُكَ مِنْ رَحْمَتِكَ الْكَافِيَّةِ

ملک الیٰحی عسکر العظمیٰ
محمد بن محمد بن عبد الله بن
نظیر بن محمد بن عبد الله بن

193

منه ان يعقبوا الى الله
 من جان ابن عبد الله التقي
 عفا عنه ولحقه الملهي
 بطريق النور المشع

Mikrofilm Arşivi
No. 501

Forest Moll's Hall	909	682	297.4
Self No. 1			

لا اله الا الله

والله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الاعلى السميع العليم الذي من علمه ايدى الاسلام وخالفه الانبياء محمد عليه السلام وحسنه علي
تعالى علم الاحكام وورثه الخيام حيث قال عز من قائل محمد كتابه وميثم خطابه فلو
نظر من كل فرفه منهم طائفة لسمعوا في الدين وقال تعالى يؤتى الخضر من يشاء ومن دعت الحقبة فق
او في خير اكثير قال رب اني رضى الله عنه المراد بالحقبة في هذه الآية الفقه في الدين
الشيخ الامام ابي القضاة وكان الاسلام والفقه عبد الصمد بن الشيخ رحمه الله فاضى القضاة
لما سمع محمود بن يونس ابن محمد قدس الله روحه ورضي عنه وعن اسلافه وبارك عليه وعلى عفا
وعلى اخلافه باسناده عن امام الائمة وسراج الامة ابي حنيفة نعمان بن ثابت رحمه الله عليه
الله بن الحارث بن حزم الزبيري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله قال من نظر
في دين الله كلفه الله امر دينه ودينه ودينه من حيث لا يحتسب وحديثي ايضا انه عاين
في مسجد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم على الله انه قال اذا اراد الله بعد خيرا او عفا في الدين والهي
شأنه وكان صلى الله عليه لا يطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال الله تعالى من عمل صالحا من ذكرا او
انثى وهو مومن فلنجنيبه حياة طيبة ونجزه بهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون فلما كانت فضله هذا
لعمام هذه الدرجة لا يسوع العاقل ان تنفق عمره في محبة الائمة لئلا يله في الاخرة ما عاين الله من المؤمنين والائمة
وما عاين الله خير وابقى قال الشيخ الفقيه الصابر القنبر ابو المعلى عبد الرب بن منصور بن اسمعيل ابن
ابراهيم رضي الله عنه وعن والده وعن جميع المومنين والمومنات اني لما وقف في الله تعالى بفضله ورحمته وشي
ورافته ان لمحت شرح مختصر الشيخ ابي الحسن محمد بن الحسن الطوسي المصنف من جهة الشيخ ابي
الحسين احمد بن محمد بن محمد بن جعفر البخاري القزويني قدس الله روحهما ورضي عنهما وعن جميع اهل البيت
انفتحت اكنة عمري على تلخيصه وتبينه وارقت ما شيدت من رصفه وتبينه واستحسن مجوده
كان وقع عليه من الفقهاء المحققين المبرزين والعلما المققن المبرزين وكان ذلك من الله تعالى على نعمة
عظيمة ومنه جسيم جعلني الله تعالى من شاكري نعمه وذاكري منته القس اخواني الذين كانت لهم
في ايامه في قول العلم بسما في علم الفقه ان اشرح لهم مختصر الشيخ ابي الحسن القزويني رحمه الله تعالى
اول نقطة لفظ الرواية في البخار والاختصار وبطائفة في المجانية عن التطويل والاكثار واشير فيه الى العبد
على احوال الحقائق المباني من غير ان ازيد في عداد مستأبلة ولان ابالغ في تعداد دلائله ليكون قريب
من اهل سهل الزام يغلق بالفتنة والافهام في اقل الاوقات واقترب الايام وانما تجسم في هذا الاقتراح
في الايام عشرة ما تروا ولما ابدى الناس من حسن تصنيفه وجوده وتبينه وغزاه عليه ونراة حجة واجتهاد
المنشور طلب رضي الله تعالى عن امة حقوقهم اعانهم الله واياي على طائفة وجعلها اهل الاختيار
مع جميع المومنين والمومنات بمنه وراحمته وكان من حكمة هذه المقزمة التي حوت في هذا الشأن ان سميت
هذا الكتاب من بين سائر الاسامي ملخص الاخوان ومبني الاحباب والخلا ان وعدني ان من عاين الكتاب
كفاه وتماصف من مثاله في عناه اعناه ومن اراد بعمل حفظه وتقائه ان يترج منه الى ما
منه ان كتاب التلخيص الذي تشتهر غايه ماموله ومتعاه ونهايه مقصوده ومشتهاه وعلى الله تعالى
المنة والوفيق والوفيق لا قصير الموفق المنان الرب المستعان وعليه وحده في جميع امورنا
المنتهى عازله قال الشيخ الامام ابي الحسن القزويني رحمه الله عليه وعلى جميع ائمة

[illegible]

الشيخ الفاضل

الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن لقوله تعالى وانكحوا ما طهرتوا وهذا يقتضي تطهير
كل ما يجزى نظيره من غير مشقة ولقوله عليه السلام تحت كل شعرة اجابة الاصلوا الشعر وانقوا البشرة
قال ابن الاعراب البشرة الجلد التي تقي اللحم عن الادي **وفي** لا تفشع وفي الغم بشرة **و** عند الشافعي
تستأنف الاغتسال **وسنة** الغسل ان يبدل في غسل يديه ثلاثا والاصلة في شدة ما روي ابن عباس عن
خالته بموهنة زوجها النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت وضعت النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنبه
فاكفها الا اناسمها له على بينة فغسل كفيه ثم افاض الماء على فرجه فغسله ثم مال يده على الحائط او على
الارض فركهما ثم غسل يديه ثلاثا ثم مض ثلاثا ثم استنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل
ذراعيه ثلاثا ثم افاض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا ثم فشي فغسل قدميه **و** يغسل الدين ولا يده لا
يؤمن ان يجوز عليه الجأسة **و** اما غسل الفرج قليلا ينشئ الجأسة منه الى سبيلها **و** اما ذلك
الدين بالارض فلا ان التراب يبلغ في قطع الرأفة الكربة من الماء المجرى **و** اما تلخي الرجل قليلا
لصبيهما الماء المستعمل فحتاج الى غسله ثانيا **و** اما التي فليلا يصبه الماء المستعمل في المستنقع
والمستنقع فجمع الماء في الجبل شبه الغدير وليرى كثر من في هذا الخبر **و** روي الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يمسح كان المسح مع الغسل لا يجمع في عضو واحد في حاله واحد مع سلامته فاما ظاهر الرواية
تقتضي المسح لانه قال ثم وضوه للصوة **و** قولها فاكفوا الا انما والوجه القصبه كفان الا انما
واكفان بالاولى لانه رواها ابن الاعراب وذكرها في تهذيب اللغة للشيخ ابي بكر البستي رحمه الله
وغسل السبيل كغسل الحى لانه ليس فيه مضمة ولا استنشاق ولا تلخي الرجلين **و** ليس على المرأة ان
تنقص ضفا يرها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها لما روي عن ابي سلمة انها قالت للنبي صلى الله عليه
وعلى انه ان امرأه استوضعت راسي فما اصعبه في الجنابة فقال عليه السلام اما ان اذ احببت على راسي ثلث
حناب فقل طهرت **والخاتم** اذا كان صيفا لا بد من خربة ليصل الماء حناته **و** الغسل من الجنابة والحض
والقائس سواء لان حجر الجميع واحد والغسل يفتح العين المصرو وهو الاغتسال وغسل كل شئ من الثوب
والمكان وغيرهما والغسل بضم الغين اسم وهو الماء الذي يغتسل به ذكره في عمل اللغة **و** غسل
المراه فرجها ان جلس كافر جمار كنهان تجهر في غسل ذلك العضو من غير ان يغسل ذلك العضو
باصبعه **وتقدير** الماء المستنقح في الغسل صاع وفي الوضوء ملأ روت عائشة رضي الله عنها ان
النبي صلى الله عليه وعلى اله كان يغسل بالصاع ويتوضأ بالماء والعبرة في الباب لا بالصاع **و** المعاني
الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق الشهوة من الرجل والمرأه والنقا الختانين من غير انزال الحيض
والنقا **اما** المني فهو الماء الراقق الذي يخرج من كنه فرجه الشهوة ويقتزمه العضو
ويجوز منه الولد قال الله تعالى افرأيت مما تمون اليه وقال تعالى خلق من ماء دافق وخرجه على وجه
الدفق والشهوة سبب الجنابة وقد قال الله تعالى وانكحوا ما طهرتوا **قال** الشيخ ابو
مصور رحمه الله بن احمد بن ابي ابراهيم في كتاب الموسوم بشرح الحروف المصنف من جهة ان التمسك
لا يجوز فيه التحقير يقال مني الرجل وامنا اذا دققناه وسمى مني اي يراق ويدقق ومن هذا
سميت مني اي مني بها من الماء المسك ببول الجوز اي يراق **والرجل والمرأه** فيه سواء لما روي عن ابي سلمة
انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل فقال عليه السلام اذا كان منها ماء
يجوز من الرجل فغسله **و** اما النقا الختانين فلقوله عليه السلام اذا النقا الختانان ونوايت الحشفة

انما

وجب الغسل انزال اول رتب قال عائشة رضي الله عنها فقلت انما رسول الله صلى الله عليه وعلى اله
فاغتسلنا ولا يكون النقا الختانين الا من بعد نوايت الحشفة فكان ذكر نوايت الحشفة في الخبر زيادة في البيان
واما وجوب الغسل بانقطاع دم الحيض فلقوله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن فمنع الزوج عن حقه الواجب
لاجل الاغتسال **و** اذا انقطع دمها دون الحشفة فلام تغتسل او يضي عليها وقت هكوة كامل لا يجوز
للزوج ان يقربها لانه طهر صهياف الا ترى انه لو عاودها الدم في العشرة يكون حضا خلافا لما اذا
انقطع دمها على سائر العشرة عند علمائنا الثلاثة فاما وجوب الغسل بانقطاع دم القاش فلان الامه سلم
اجمعت على ذلك وقاسوه على دم الحيض بحله انه دم خارج من الرحم **وسن** النبي صلى الله عليه وسلم الغسل
للجمعة والعيدين والحد **اما** الجمعة فقد قال عليه السلام ان لم من فوضوا من الجمعة فيها ونعمت فغسل
فالغسل افضل **قوله** فيها اي بالسنة اخذ وقبل بالرحضة اخذ ونعمت اي نعمت الخصلة هو التي استعملها
ذكره في كتاب الغريبين **واما** العيدين فلا يجمع الناس فاستحب فيهما الغسل لقطع الرائحة الطرية
كالجمعة **واما** الاخر فلا يجمع عليه السلام لما في هذا الجليفة اغتسل وامرا صاحبها لا اغتسل وصلى ركعتين
ولما عقيبهما **وليس** في المذي والودي غسل وفيما الوضوء المذي وهو الماء الذي يخرج من مجرى
فرط الشهوة ويبرز في الاغتسال واكثر ما يكون للشيل لقوله علي رضي الله عنه كنت رجلا مزا
فاستحييت ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وعلى اله لمكان ابنته مني فامرت المقداد فقال اذا كان ذلك
فانضح فرجك بالماء **واما** الودي فهو الماء الذي يخرج من مجرى البول لانه من فواع البول اكثر ما
يكون للشيوخ **قال** الازهري المذي بالذات معجمة وتحقق ويشدد والتحقيق فيه اكثر يقال
مذي الرجل وامري اذا سلك منه ذلك الماء بعقب تفكر في شهوة او نظره بشهوة والودي بالذات غير
معجمة وهو مخفف لا محذور في الرجل يري وديا قال رحمه الله ولم اسمع فيه اودي يقال ايضا ودي
الفرس يري وديا اذا ادلى عن النشاط يحضوه **والطهارة** حارة ما السما والحيون والبار لقوله
تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا واصل هذه المياه كلها من السماء وكان عليه السلام يوضأ من اياها المذبة
وسئل عليه السلام عن الجرح فقال هو الطهور ما وه الجرح ميتة وهي في هذا الخبر نفع الميم لانه اسم هاهنا
ويحس الميم المصروف يقال فلان مات ميتة السوء **ولا** يجوز ما اعتصر من الشجر والتمر ولا ما غلب
عليه غيره فاخرجه من طبع الماء كالماء المشربة والخل وما الباقيل والمزق وما الزردج لان الله تعالى جعل الماء
المطلق طهورا وهذه المياه اخص بوصف زائعه اسم الماء المطلق فصا ومقيد **والزردج** الذي
يسمى بالفارسيه عروس اب وهو اول ما يخرج من العصفور يصفر به الشباب **وتحذر** الطهارة من
خالطة شئ طاهر فحين اجزا وصفه كما المر والماء المختلط به الصابون والاسنن والزعفران لانه
طاهر خالط ما طاهر او الما خالط والاسم باقي فصا رصا او خالط به الطين والمقط او الحصى وعند
الشافعي اذا خالطه ما يستغني عنه الماء فغير اجزا وصفه لا يجوز التوضي به **وما** الماء الذي يبرئ
الوادي يبرئ بالسيل ونقيضه الجرد **وكلما** وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به قبل ان يحوط
او كثيرا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطأ من النجاسة فقال لا يبول احدكم في الماء الا يبعثه ولا يغتسل
فيه من جنابة وخبر السنيقظ ولا النجاسة وقعت في الماء وشاعت فيه فلا يتوضأ الى استعمال جزء
من اجزا الماء الا باستعمال جزء من اجزا النجاسة فخر الجميع كما لو ظهرت النجاسة فيه وحاط في الجارية المشركه
يرك عليه اربعة التوب لم يفرق بينهما اذا ظهرت النجاسة فيه وبينا اذا لم يظهر ذلك في الماء وجب ان لا

نقروا ايضا **فاما** الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة اذا لم يزلها اثرها لا تشق مع جريان الماء والخبر الذي لا يخرج احد طرفيه بغير كماله اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل اليه قبل خروجه من الوضوء وقيل خرب الغسل **وقال** الشيخ الامام الزاهد قدس الله روحه الاعتبار في هذا الباب بغلبة الظن كما قال الشيخ ابو الحسن العسكري رحمه الله لا يغلبه الظن في هذا الباب بخبري يقران في خبر الواحد الثقة وعند مالك يجوز به الوضوء ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحه **وعند الشافعي** اذا بلغ الماقلتين لا يحمل نجسا والقلتان خمس ما به من وروي عن جماعة من اصحاب الشافعي انه قال ان القلتين خمس عليه رطل وهي مائتان وخمسون مثاقيل وموت ما لم يزل نفس شايبة كالزباب والبق والزبور وحياتها لا يحسبه لقوله تعالى او دما مسفوحا وقوله عليه السلام كل انا فيه طعام او شراب يموت فيه ما لم يزل نفس شايبة او دمر مسفوح وهو الحلال اكله وشربه والوضوء منه **قال** العسكري وفيما قاله الشافعي خرق الاجماع لان اطعمة الناس لا تخلو من ذباب يقع فيه فيموت فوهي التي تلاقى اموال الناس وتضييق الامر عليهم **قال** القاضي الامام ابو محمد الناصي رحمه الله في تصنيفه الوضوء بالمسح حدي قد اجمع المسلمون على شرب الماء الذي يموت فيه البعوض ونقلوه نقلا ظاهرا فمن خربه فقد حرم من اجمع المسلمون على تحليه وتحريم ما احله الله تعالى كحلال ما حرمه الله تعالى وذكر في محمل اللغة ان النفس الروح والنفس الحيوانية فلا تفسد اي عين والنفس الدائمة فتسبى به لان قوام البرزخ والنفس ايضا البرزخ وذكر في اصلاح المنطق النفس ايضا قد ما يدعى به الجسد من القوط والخوف وموت ما يعيش في الماء كالمسح والسرطان والصفير لا يفسد ما روي ان خبر الخبر **وعنه** رقة وتوا لوميه لا يحسبه فكم اموه كالمسح كالمسح عليه **والما** المستعمل لا يجوز استعماله في طهاره الاجزات والمستعمل كالماء ان لم يزل حيا او استعمل في البرزخ على وجه القرية روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الماء المستعمل طاهر غير مطهر لانه ما طاهر لا قاعا طاهرا لان برزخ الحية والجب طاهر الا انه ممنوع عن اقامه العباد به فاذا لاقاه الماحل الماحل البرزخ يعني طاهر ممنوعا عن اقامه العباد به **قال** الشيخ الامام الزاهد رحمه الله لان الناس فيه ضروره ويلوي اذا دخل حفظ الشارب عنه والامم اذا صافق اشبع قال الله تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج وفي رواية ابي يوسف عنه نجس وقال مالك طاهر مطهر وهو اجل قول الشافعي **قال** الشافعي رحمه الله لا خلاف ان الماء الذي يتقاطر من اعضا المنطهر ويصير ثوبه انه لا يوصف بالاستعمال لانه لا يفيض التحفظ والخبر عنه وانما الخلاف في الماء الذي يبارق العضو واجتمع في دعاء ولو استعمل طاهر ينشأ القرية يصير مستعملا عند علمائنا الثلثة رحمه الله عليهم لانه استعمل على وجه القرية قال عليه السلام الوضوء على وضوء نور وضوء كمال واستعمله محلت خلافا للفرق **وقال** اهاب دبع فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الحارثي والادمي لقوله عليه السلام اياها دبع فقد طهر وهذا عام الاما خصه الدليل فاما جمل الخنزير فلا يقبل الرباع لانه صفيق يخرج شحمه **واما** الادمي فهو محترم قال غسانه رضي الله عنها كثيرا عظم الاستان ميتا ككثرة حيا خلافا للشافعي **وقال** جويان بطهر حله بالرباع عندنا بطهر بالركاة ايضا عندنا كالكلب والاصول وغيرهما لقوله عليه السلام دباغ الايدم دكا

والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهاره الاجزات والمستعمل كالماء ان لم يزل حيا او استعمل في البرزخ على وجه القرية روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الماء المستعمل طاهر غير مطهر لانه ما طاهر لا قاعا طاهرا لان برزخ الحية والجب طاهر الا انه ممنوع عن اقامه العباد به فاذا لاقاه الماحل الماحل البرزخ يعني طاهر ممنوعا عن اقامه العباد به

وروي دكا الايدم دباغه وعند الشافعي لا يوجب كل حية لا تعمل فيه الركاة **وشعر** الميت وعظمها 5 طاهر اذا وقع في الماء ولم يكن على ظاهره نجاسة لا يفسد الماء عندنا لقوله عليه السلام لا بأس بخلاف الميتة اذا دبع ولا يشعور بها وقرونها اذا غسل وهذا الخلاف يرجع الى ان ما لا روح فيه لا ينجسه نجاسة الموت عندنا خلافا له **واذا** وقعت في البئر نجاسة نزع ما البئر كله وكان نزع ما فيها طهرا عندنا والقياس ما قاله ليشتر المرسى انه يطهر البئر ويكسر لان فيه مخالفة الا انما واجماع السلف **قال** القاضي الامام ابو محمد الناصي رحمه الله من اخبر بالقياس في هذه المسئلة فقد ابرع في دين الله ما لم يبرهنه محمد انه قال اجمع راوي ابي يوسف ان ما البئر بمزله الماء الجاري لا ينجس الا ان النزع متصل بالبيع فقلنا وما علمنا ان نوجب نزع بعضه ولا خلاف الا انما فيه **وان** مات في البئر فاره او عصفور او صعوة او سودا منه او سقام ابرص نزع منها عشرة زلوا الى ثلثين ذلوا الحسنة كزال الوضوء صغرهما نقول بانه يخرج منها عين النجاسة لانها ما دامت فيها لا تطهر ثم نزع هذا القدر لما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال في الفارة يموت في البئر نزع منها عشرة زلوا وما روي عنه عليه السلام انه قال يخرج ما البئر كله محمول على ما اذا انتفت الفارة وفيها الصعوة العصفور الصخرة التي تسمى بالفارسة جكك والسودا منه بضم السين بالذال عشر معجمه نوع من الطير الصغار وهي اخيه اهل البئر هكذا سمعته من الشيخ الامام ابي محمد سعيد بن اسحق العنبري رحمه الله وسقام ابرص نوع من العظاية وهي التي تشك في الموت وتسمى بالفارسة كرش **وان** مات فيها حمامة او دجاجة او سقوت يخرج منها ما بين اربعين الى تسعين مثاقيل روى عن ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة يموت في البئر يخرج منها اربعون ذلوا **وحجم** فارسي حكي فاره كبيره وحجم الثلث حجم الرجل **فان** مات فيها كلب او شاة او ادمي نزع منها جميع ما فيها لانه ذري ان نجسا سقط في بئر زمزم فأت فامر عبد الله بن عباس بنزع المأكلة **وان** اشغ الحيوان فيها او تفشى نزع جميع ما فيها صغر الحيوان او كبر لان ما يقصل من النجاسة منه شاع في الماء فصار كان تلك النجاسة وقعت منها مفردة **ودن** الفارة اذا وقعت في البئر ولم يكن على موضع القطع شئ فخرج جميع الماء الذي على موضع القطع اقبل وصار كقطر دم ووقعت فيها فان كان على موضع القطع شئ فخرج منها عشرة زلوا لان الاخبار ادم ترد في النزع من البئر اقل من عشرة بن نزع من ذن الفارة ما يخرج من الفارة السمعة بفتح الميم افصح وبالسكون لغة لصاح **وعنه** روى في البئر في البئر المستعمل لا يبار لان اطلاق اللفظ في الاخبار يصرف في الاعم ولا يغلب فان نزعوا بر لو عظيم يسبع فيها عشرة زلوا مرة واحدة اخر اهم لما روي انه عليه السلام سئل عن الفارة يموت في البئر فقال استبق منها ثلثة اذني ثم شتم الله تعالى واشرب والزئوب الذوا عظيمة التي يسبع في ثلث منها عشرة زلوا ولانه حصل المقصود وهو اخرج كل القطرات منه الى البئر اقل **والنزع** اذا كان معيبا لا يخرج وجب نزع كله قال ابو حنيفة رحمه الله يخرج حتى يغلبهم الماء ثم يقر فيه ثلثا من الماء لا يبارخ ولا ينجس بقر ذلك بقرار واحد **وقال** ابو يوسف يخرج مقدار ما كان فيها من الماء وطريقه ان يغرس في البئر قصبة ويجعل مسارا او يعلم مع وجه الماء ثم يستقي منها عشرة ذلوا ثم تعاد القصبة اليها بالسرعة فينظر من نقص المقدار فان نقص شئ يخرج مكان كل شئ عشرة ذلوا وان نقص ذراع يخرج مكان كل ذراع منها كرك قال في صحيح الكلام الذراع مؤنث والسبب من كرك يقال هو ثوب عشرة ذلوا

يعني عشر اذرع في عشرة اشبار. وقال محمد بن خنيس منها ما بين المائتين الى ثلثمائة لان ما لا يزيد
في الغالب على هذا القدر وهذا محمول على ما شاهدته من ابار الكوفة وتختلف باختلاف المواضع. واذ اوجرت
في البئر فارة او نحوها لا يترامى رقت فيها ولم تنتفخ اعادوا صلوته يوم وليلة اذا كانوا نوصوا
منها وعسلوا كل شيء اصابه ماؤها ولو كانت متنفخة اعادوا صلوته ثلثة ايام وليلة عند اخفائه
رحمة الله لانه وحل الكوفة ووجع الموت عقيقه فالظاهر انه مات من ذلك الوقوع فضاف اليه
حين جرح انسا كما في قوله صحت فاش حتى مات بوخر الجراح بدمه كذلك هذا الا ان بركة
الماء منع انتفاخها قبل ثلثة ايام ولهذا اودى من الميت ولم يصل عليه لصورة يصلي على قبره الا ثلثة ايام
ففي غير المنتفخ تغاد صلوته يوم وليلة وفي المنتفخ صلوته ثلثة ايام احتياطاً لا موقفاً. وقاله ليس
عليه اعاده حتى يتحقق موتى وقعت فيها لان المظاهر يبين فلا يزال الا يبين مثله كما هو في اذا
شك في الحث وما قاله ابو حنيفة رحمه الله عليه احوط وما قاله ابي حنيفة وسور الادبي وما روى
لحمه طاهر لقوله عليه السلام الموتى ليس نجس ولا يتورثه متولد من طوبى لحمه ولحمه طاهر قال عليه
السلام ما اكل لحمه فلا يابس بسوره بخلاف ما لا يوجب كلفه. وكذلك سور الكافر لانه عليه السلام
انزل وفدي ثقيف في مسجده وكانوا كفاراً او المستحضرين عن النجاسات وكان اصحاب النبي صلى الله عليه
ياكلون من طعام الكفار ويؤثرون من اوابهم فاما ان يقولوا نغالي في المشرق فليس خشت
الاعتقاد ونجاسته الكفر الذي يقتضيه بضميره. وسور الهرة والرجاحة المحلاة وسباع الطير
وما سجد البيوت من الحشرات طاهر مكره لقوله عليه السلام المهر شبع فاعل احوال ذلك ان يعبد
الكراهه ولان هذه الحيوانات لا تحت النجاسات فوجب الكراهه كالصبي الذي ادخله في
الماء وليس له حافظ لحفظه عن النجاسات. قال ابو يوسف لا كراهه في سور الهرة لقوله عليه السلام
الهرة ليست نجسه انما هي من الطوائف على الطوائف. وسور الكلب والخنزير وسباع الدواب
نجس لقوله عليه السلام اذا ولع الكلب انا اجدكم فاريقوه ثم غسلوه ثلثاً او خمساً او سبعاً. واما
الخنزير فلقوله تعالى ولحم خنزير فانه نجس والكلية عابرة الى غير الخنزير الا انه خص الخنزير
الانتفاع بشعره لما جنته الى الله. وسور الجار مشرك فيه اذ لم يجد ما عتبه يتوضأ به ويقيم لانه
اخر سبها من الاصلين فان عرقه طهر ولينه نجس فتولد منه الشك ويجوز ان يكون من حكم الله
تعالى فيه الوقف لغرض اكله واما سور الشريح فجوز ان يعارض من غير ترجيح لانه يقتضي الظن
بخلق الركب العقلية لانه يوجب العلم فلا يجوز ان يشاوي مع الضاد وكذلك سور الجمل لانه متولد
من الجمل والفرس فهو كسور خمار وفرس خلط. وسور الفرس مكره عند ابي حنيفة رحمه
الله عليه عنده وعند صاحبه غير مكره كليهما والسور في جميع المواضع مكره لا غير.

باب التيمم
ومن لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المص وبنيته وبين المص نحو ميل او اكثر فانه يقيم ويصلي قال
الشراح رضي الله عنه التيمم لغة عبارة عن القصرة قال الشافعي
ولا ادري اذا ثبت امر اريد الخير ايها يلبس
الخير الذي انا انتغيه ام الشر الذي هو يبتغيه
وفي الشرح عبارة عن الفصل في استعمال التراب في الاعضاء وهذا لا يعرفه اهل اللغة ولا شرعي

فيه معنى اللغة. والاصل في جواز التيمم قوله تعالى فم تجردوا وما فيهم من صبيحة اطيبا وقوله عليه السلام
جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً فانيما ارضي الصلوة تيممت وصليت. ثم المسافر اذا لم يجد الماء
يجوز له التيمم للابية. وكذلك اذا وجد الماء الا انه يخاف العطش على نفسه او لم يجد له الا سقياً او
كان بينه وبين الماء عذراً او شبع صاري لا يجد في ابيه عبارة عن القدره باجماع من الامة بل عليه
ان الله تعالى جمع في ابيه بين المسافر والمريض واختلاف ان المراد في حق المريض هو القدره لا وجود
عن الماء كذا في حق المسافر فاما اذا خرج عن المص مقدار ميل او اكثر فلا حالت من هذا المكان علم
الما فصار كالماء و قد روي بالليل وان خاف فوت الصلوة كمن طلب الماء بشرط اذا كان على طبع من جوده
كما في المسافر يطلب عن طريق الطريق ويبتدئ به العذرة ونحوها وذكر في مجمل اللغة على التيمم يغايروا
اذا ذهب اقصى الغرايات وكل مائة منه عذرة. والمريض اذا وجد الماء الا انه لو استعمله استلزم فيه
جائزه التيمم عندنا لان كل عبادة سقطت لحوق التلف سقطت لحوق المرض كالصيام والقيام في الصلوة
وعند الشافعي ما لم ينف التلف على نفسه لا يجوز له التيمم. وكذلك يجوز له التيمم في المصرا ان خاف
التلف وزياده المرض باستعمال الماء لان من الحاص فخل ذلك قال عليه السلام ما جعل الله هذا
قال اني خشيت البرد فشرعت الله يقول ولا تلقوا بها رجل الى المهلكة فتحدث منه ولم يامر به الا اعاده
وذكرى الله قال يالك فقه ان العاص بالكيفية من العاص. وقال ابو يوسف المص لا يغسلها من ماء
حار ومن الحمامات ومن شئ يستوفي به فلا يجوز فيه التيمم بخلاف الشقق. والتيمم ضربان مسح بايديها
وجهه وباخرى يديه الى المرفقين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب التيمم فصر يديه
على الارض فاقبل بهما واذن ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم اعادهما الى الارض فاقبل
بهما واذن ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بيطن كفه اليسرى ثم ظهر كفه اليمنى ومرة الى المرفق ثم
رده الى باطن الزرع ثم مسح بيطن كفه اليمنى ثم ظهر كفه اليسرى ومرة الى المرفق ثم رده الى باطن الزرع
واظهر الزوايين ان استعاب العضون شرط في التيمم كما في الوضوء. وفي رواية الحسن بن
بشير طلبة مسح. والتيمم في الجنابة والحديث سواء لما روي عن عمار انه قال اصابني جنابة فتمسحت
في التراب ثم لبست النبي صلى الله عليه وسلم وعلى له فاخبرته بذلك فقال اصرت حمداً ايا عماراً ما
يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للدين الى المرفقين. ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض
كالتراب والرمل والحجر والحصى والبؤرة والحل والزيت لقوله عليه السلام جعلت لي الارض كلها
مسجداً وطهوراً والارض عبارة عن هذه الاجناس بخلاف الوقوف والمعاد والدمق لانه ليس
من جنس الارض. وعنه ان يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل وعنه الشافعي لا يجوز الا بالتراب
والنيه فرض التيمم لانه بل الحق الله تعالى فلا يجوز الا بالنيه كالرمل في الكوفة. وقال
زفر لا يشترط فيه النية لانه احب لطهارته كالوضوء. وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لانه
يؤد عنه في ابطال الاصل اولي ان يطل الرمل. وينقضه ايضا رويته الى اذا قتر على استعماله
لقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو ابي عشر حجماً لم يجد الماء فعمله طهارة الى غايه ولا
يجوز التيمم من مكان نجس لقوله تعالى فتمسكوا صلبكم اطيبا والطيب الطاهر. وينسحب لمن
لم يجد الماء وهو يرحل ان يحده في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء نوصا
به والايم لا يقد ان يؤدى الصلوة بطهارته كاملاً فلا فضل له ان يؤخرها عن طبع
ثم مسح وجهه بهما يجوز كمن ملا كفيه للوضوء ثم احدث
كرا بوشجاع والحوائى لا يجوز لان الضربة ههنا من التيمم كذا في الزاهد

باب التيمم

الجماعة فانه يجوز الصلوة خلاف الشافعي انه لا يجوز. ويصلون بينهم مائتا من الفرائض والنوافل لانه طهارة كالوضوء. ويجوز اليهم الصحيح في المصرا اذا حضرت الجنازة والولي عتيقه في اوان تشتغل بالوضوءان تفوته الصلوة لان صلوة الجنازة لا تقضى عند نفوتها الى باب خلا وما اذا كان وليا لانه ينظر حتى يتوضا. وكذا حكم صلوة العبد عند نالما بيتاه خلافا للشافعي فيهما. وان خاف من شغل الجماعة ان اشتغل بالطهارة فانت توضا فان ادرك الجماعة صلاها. والاصل الطهر لا يقوت الى بدل وهو الطهر. وكذا اذا ضاق الوقت فحشي ان توضيات الوقت فانه لا يقيم ولكنه يتوضا لانه تقوت الى بدل وهو القضاء. ولذا انشئ المسافر الماني في رحله فقيم وصلى في ذكر الما بعد صلوة عناء خيفة وعمل لانه يحجز عن استعمال الماء عجزا في خلقه اذ الشبان من جملة الاسنان والله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها. والوجود في الاية عبارة عن القدرة بل ما بيناه وهو غير قادر وضار كما لو كان تحت رحله بين مغطاة وهو لا يتغير بها فقيم وصلى ثم اطالع عليها فانه لا يعيد ما صلى وعمل اي يوسف لانه واحد للما وضار كما لو صام عن الكفارة وشي الرقية في ملحه غير انه ذكر الكرخي في فصل الكفارة على الخلاف فلا مشك. وليس على المتيم اذالم يغلب على ظنه ان يقر به ما ان يطلب الماء لانه عادم لا يصلح لجازله الا يقال ان البراءة غير الطلب كالعادم للرقية في الكفارة خلافا للشافعي انه يطلبه من بين الطريق وتبارة. وان كان مع رقيقة ما طلبه منه قبل ان يقيم لان المزاولة بيد ولا يتناعه ولو تيمم ولم يطلب منه جاز لانه غير مالك للاصل فلا يلزمه الطلب كالعادم للرقية في الكفارة لا يلزمه ان يشترطها من غير خلاف لابي يوسف انه لا يجوز.

باب المسح على الخفين
المسح على الخفين جائز بالسنة في كل حدث موجب للوضوء اذ التمس الخفين على طهارة ثم احدث فان كان مقيما مسحا يوميا وليله وان كان مسحا فمسح ثلثة ايام وليا اليها المار وحي على خزيمة بن ثابت وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وعلى اله انه قال مسح المقيم يوما وليله والمسافر ثلثة ايام وليا اليهن انشا اذ البسهما وهو متوضي قال ابو يوسف خيم المسح على الخفين يجوز مسح القران مثله يعني جبر استفاضه وعن صفوان ابن يحيى ان المرادى قال امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ترفع خفافنا الا من جنباه لخر من غايط او بول او نوى خلافا للشيعة ومالك. وانزل المدة عقبت الحدث عندنا لان الحدث سبب الرخصة للمسح والاحكام الموقته يعتبر ابتداء المدة فيها عقبت السبب كالعده وعن عمر انه قال من وقت المسح والمسح على الخفين على طاهرها خطوطا بالاصابع يذام الاصابع الى الساق وفرص ذلك ثلثة اصابع من اصابع اليد لقول علي رضي الله عنه لو كان الرجل بالقياس لما كان طاهرا الخف او لم يطهر من طهارة لحي رأت النبي صلى الله عليه وسلم على طهر خفيه خطوطا بالاصابع ولا المسح يقع باصابع الدقا عتير اكثرها. ولا يجوز المسح على خف فيه خروخير يبين منه مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز لان الخف اذا بلغ هذا المبلغ سلب عنه اسم الخف فبمع المسح المعتاد كاللحاف لا يبرك لانه لا يمنع المسح المعتاد وضار كما تار الا شافعي خلافا للشافعي ان يسير الخف ايضا يمنع المسح وحكم

7
الا بهام مع اصبع اخرى حكم الثلثة الاصل في منع المسح عندنا ولا يجوز المسح على الخفين لموجب عليه غسل الحدث صفوان. وينقض المسح على الخفين بنقض الوضوء لان المسح حدث وانما اصله ان يبطل البراءة. وينقضه انصاف الخف لان المسح اما قام مقام الغسل المشقة التي تلحق بترج الخف فاذا نزع زالا لسبب المسح وجب الغسل كالتميم اذا وجد الماء. وينقضه ايضا من المدة لانه طهارة موقته كطهارة المجزوء. فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعلاه بقية الوضوء عندنا لانه لم يوجد في سائر الاعضاء حدث جريد وانما سري الى الخليلين حدث السابق فصار كمن غسل بعض الاعضاء فاذا قام مائة ولا يجد ما اخر قيمته وجب الماء لم يلزمه الا غسل ما بقي خلافا للشافعي انه يعيد الوضوء. ومن انزل المسح وهو مقيم فسا قوت قبل ان يركع يوميا وليله مسح تمام ثلثة ايام لانه انشا السفر في ملة المسح وضار من سافر بعد الحدث قبل المسح خلافا للشافعي انه لا يمسح ثلثة ايام ولكنه يمسح ثلثة ايام. ولو انشا السفر بعد يوم وليلة لا يمسح اجماعا بل سبنا نق لانه استوفى رخصه المقيم قبل السفر. ومن انشا المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسحا يوميا وليله او اكثر لزمه نزع الخفين بالجماع لانه صار مقيما في المدة كالمقيم ولا يند. ويجوز المسح على الخمر موقفا فوق الخفين عندنا لانه عليه السلام مسح على خمر موقفة خلافا للشافعي انه لا يجوز. ولو مسح على الخفين لم يلبس فوقهما الخمر موقفا على الخمر موقفا اجماعا لان الطهارة تعلقت بالخف واستقر حكمها فلو جوزنا المسح عليه كان يدعى الخمر من خسل اول وابدأ يكون البراءة من خسر اخر. ولا يجوز المسح على الخمر موقفا على الخمر موقفا لان يكونا مجزئين او متعلين لانه لا يجرى القلب والتصفى فمهما سافرا وحضرا فصارا كالمسح من الكبريت بخلاف الجبلين. وقال صاحبنا يجوز اذا كانا نجورا اذا كانا نجسين لا يشفان اما الى لا يقبلان كل مسح مسح التيسا بوزنه والمزوز به لانه عليه السلام مسح على الجوزين ذكر في تهذيب اللغة يشف بنكسر العين الماضي فتحها في الغائر وذكر في بعض الكتب نفع العجن الماضي وكسرها في الغائر غير ان ما ذكر في التهذيب اصح واوثق وذكر في الخريتين تشفت الخرقه لما اذا تشربت فيه وذكر في ان رسول الله صلى الله عليه وعلى اله تشافه بنشف بها الما من وجهه اي منديل مسح به الما من وجهه. ولا يجوز المسح على الحمامة والفاشدة والشرع والفقار لانه لا تلحقه المشقة في نزع هذه الاشياء خلافا للخف. ويجوز المسح على الجبار وان شربها على غير وضوء لما روي ان عليا رضي الله عنه صبر ثلثة ايام في يوم واحد فسقط الوان من يده فقال النبي صلى الله عليه احملوها في سيارة فانه صاحب لوان في الدنيا والاخرة فقال يا رسول الله تصبر اضع بالجبارين فقال المسح عليها. فان سقطت عن غير بر لم يبطل المسح لانه لم يجب عليه غسل موضع الجيرة فكان الجيرة لم تسقط عنه بخلاف ما اذا سقطت عن بر لانه لزمه غسله بحدث سابق على وضوءه فكانه توضا ولم يغسل ذلك الموضع.

باب الخفض
اقل الخفض ثلثة ايام وليا اليها ما نقص من ذلك فليس بخفض وهو استخاضة. واكثر الخفض عشرة ايام فما زاد عليها فهو استخاضة. قال الشافعي رضي الله عنه اعلم ان الخفض هو الدم الخارج من الرحم وهو علامه بلوغ المرأة يقال خاضت المرأة اذا خرج منها الدم المخرج.

والاستحاضه استفعال من الحيض في اللغة عثران الشريعة خصت الاسم بالحكم بذكر دم والاصل
فيه ما روي ابو امامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى اله انه قال اقل الحيض البكر
والثيب ثلثة ايام واكثره عشرة ايام وما زاد فهو استحاضه وعنه عليه السلام انه قال المستحاضه تلج
الصلاة ايام اقرا بها وفي رواية اخرى عن ابي جعفر رحمه الله ان اقل الحيض يومان واكثر اليوم الثالث
وهو قول ابي يوسف في الدرر لا يسئل على الزور والروايم ولو سأل على الروايم لمات المرأة وانما ينقطع
ويسئل اخرى فاذا انقطع في اخر اليوم الثالث في مده يسير لم يعتبر ذلك لانقطاعه كالواقطع ساعة
في خلال الايام واظهر الروايات عن الشافعي ان اقل الحيض يوم فليله واكثره خمسة عشر يوما وما رواه المرأة
من الحيض والصفرة والكثرة فهو حيض عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما حتى تروى البياض خلاصا لما
روى ان نسوة عن ابي بن عيسى رضي الله عنهما بالكوفة فيها الوان الدم وحيض الله عن الحيض وكانت
تقول لا حتى تروى القصة البيضاء اي حتى تروى المرأة القطنه التي تحملها من خمرها من رجها بياض كالحبيبات
وقال ابو يوسف الكثرة لا تكون حياء الا ان تراها بعد الدم الصافي لان الكثرة لا يشبه الصافي لا يستعمل ان يكون
اول الزرع زورا **قال** الشيخ الامام قاضي القضا الزاهد قدس سره رحمه الله غير انه لا يستعمل اذا كان ثقب
الحب من اسفله والكرسف القطن والقطعة منها كرسفة **والحيض** ينقطع عن الحيض الصلاة فيحرم عليها الصوم
لما روي ان امرأة جاءت الى عباسه رضي الله عنهما فقالت ما بال الحايض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت
عباسه رضي الله عنهما الحمد وريه انت بذلك كذا نو مر على عمر النبي صلى الله عليه وسلم وقد غابته رضي الله
عنها حروية تستنهما الى حروية وهي قريه يعاقدا فيها اليهود والنصارى على معاندة النبي صلى الله
عليه وآله لا يرجعوا عن دينهم **ولا تدخل** الحايض المسجد ولا تطوف بالبيت لما روي ان النبي صلى الله عليه دخل
على عباسه رضي الله عنهما فسرف وهي تبيخ فقال لها مالك انقيست يعني حضت فقالت نعم وكانت قد
اغتمرت فقال صلى الله عليه هداشي كذبت الله تعالى علي بنات ادم في عنك العمرة وانتسطين واهلي
بالج واصغى ما يصنع الخالج غير انك لا تطوف بالبيت سرف اسم موضع وهو بعثت الى لا عثر
سمعه من الشيخ الفقيه الامام جعفر بن الطوف رحمه الله **ولا ياتنها** زوجها لقوله تعالى ولا تقربوهن
حتى يطهرن **ولا يجوز** لحايض ولا جنب قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا تقرا الحايض ولا جنب شيئا
من القرآن **ولا يجوز** لمحدث من المصحف الا ان يخرجه بعافه لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون يعني
الاحداث والجنابة فاما الخلاف فيسرفه وهو لا يدخل في بيع المصحف الا بالشرط وضارحما الوجه له
في جوالق والطهر اذا اخلل بين الدمين مرة الحيض فهو كالداء الحار **قال** الشارح رضي الله
عنه اجمعوا على ان الزيادة والنقصان في الطهر والدم من حيث الساعات لا يعتبر بان زادت يوما قدما
ويومين ونصف يوم طهر ويوم قدما فانه يكون الجميع عندهم حياء بالانفاق ولا يفصل هذا الطهر
بين الدمين لانه زيادة من حيث الساعات لا يسئل على الروايم فاما الزيادة والنقصان من
حيث الايام اختلفوا فيها قال ابو يوسف ما لم يخلل بين الدمين طهر خمسة عشر يوما لا يفصل الدم الاول
من الثاني لان ما دون خمسة عشر يوما ليس بطهر صحيح الا ترى انه لا عبرة به في الطهر بين الحيضين
فكر في لا عبرة بين الدمين **بيان** هذا هو ان المرأة لو كان حيضها خمسة ايام فقلت الدم مرة ستة ايام
فان زادت بعد خمسة عشر يوما طهر ايام زادت الدم بعد ذلك فالسنة كلها بقيت على كونها حياء
وان زادت بعد السنة اربعة عشر يوما طهر ايام زادت الدم في اليوم الخامس عشر تبتل لان اليوم السادس

المرأة
التي
كانت
تدعى
المرأة
التي
كانت
تدعى
المرأة

كان استحاضه فتروا الى ايامها المعروفة وهي خمسة وصار طهر اربعة عشر يوما في الحيض منه ثلثة ايام
يومين **ويؤيد** ان الطهر اذا كان من حيث الساعات لا يعتبر في الفصل بين الدمين بالاجماع فكذا اذا كان من حيث
الايام **وقال** محمد اذا كان الطهر بين الدمين اكثر منهما في العدد من حيث الايام صارت الغلبة للطهر وصار
فاصلا لان الغالب من عادات النساء ان طهرهن لا يزيد على ايام الحيض من حيث الايام وانما ينقطع ساعة
دون ساعة فاذا صار الطهر اكثر فقد زادت عادات النساء فاصلا بين الدمين **والاصل** ان الحيض
والطهر اذا استويا او غلب الحيض كان الحكم للحيض لان الخط اقوى من الاباحة الا ترى انه لو كان معه في
السفر انما ان احدهما طاهر والاخر حيض او ثلثة ايام او اثنان من الحيض واخر طاهر لا يحري ويقيم ولو كانت
الغلبة للطهر كان الحكم للطهر محال وكل معه ثلثة ايام او اثنان طاهران واخر حيض فانه يحري
ولا يقيم كذا ما هنا وعند محمد اذا كان كل واحد من الدمين لم يبلغ قدر الحيض على التقراد لم يكن واحد
منهما حياء وان كان الدم اكثر او كانا متساويين كان الجميع حياء لانه يوافق عادات النساء وان بلغ احدهما
قدر الحيض ون الاخر وهو الذي بلغ قدر الحيض زادة المرأة بعد طهر صحيح وهو خمسة عشر يوما فالذي
بلغ قدر الحيض يكون حياء عنه فافهم فانه اصل واضح مستقيم **وقال** الطهر خمسة عشر يوما لقول علي
رضي الله عنه لا يكون الحيض اقل من ثلثة ايام ولا الطهر من الحيض اقل من خمسة عشر يوما ولا غلبة لاكثر
الطهر لان المرأة قد ينقطع دمها الى سنة او سنتين اقل واكثر فلا يمكن توقفت الاكثر **ودم** الاستحاضه
هو ما تراها المرأة اقل من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الحيض لا يمنع الصلاة ولا الصوم
ولا الوطى لكنه دم عروق قال النبي صلى الله عليه لها طهرت حبش ذلك دم عروق ولست بحية فاذا
اقبلت الحيض فدمي صلو ايام اقربك من كل شهر فاعسلي وصلي فان قطر الدم على الحبر قطر فان
ذاك دم عروق وليس بدم حيض **وان** زاد الدم على العشرة وللزوجة عادة معروفة زدت الى ايام عاداتها
وما زاد على ذلك استحاضه لقوله عليه السلام المستحاضه تروا الى ايامها المعتادة وتقضي ما تركت من الصلوة
فيما زاد على ايام معروفة لانه يبين انها كانت مستحضة في تلك الايام الى ايام المعروفة بخلاف ما اذا لم
يزد الدم على العشرة **فان** استمر مع البلوغ مستحاضه في خمسة عشر ايام من كل شهر والباقي استحاضه
لان المرأة اذا كانت في حبل البلوغ في سن اثنتي عشرة سنة او ازيد فالطهر ان ما رآه من الدم يكون
حيضا فغرت عن الصلاة والصوم فان انقطع على الثلثة كان حياء وان انقطع على العشرة كان حياء
لان اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة فان جاوز العشرة واستوعبت الشهر كله والعشرة حياء والباقي
استحاضه لان العادة انهن يحضن في كل شهر عشرة ايام وهكذا حكم سائر الشهور اذا اكلت الدم
سائلا فيها بخلاف ما اذا زادت دمها قبل او ان البلوغ حيث لا معتد به في الاحكام لان ذلك ليس بدم
حيض **وقال** زفر اذا جاوز دم المتهنية عشرة ايام زدت الى اقل الحيض وامرت بقضاء صلوات سبعة
ايام **والاستحاضه** ومن شلت البول والرعاف والدم والخرج الذي لا يبرق فهو من وقت كماله
فيصلون بذلك الوضوء في الوقت مما شاؤوا من الفرايض والنوافل فاذا اخرج الوقت بطروقههم وكان
عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى لقوله عليه السلام المستحاضه تقضي وقت كل صلاة وضابط
الشرع صلى الله عليه وقت طهرتها بوقت فوجب ان تنوقت في وقت غسل الشرج فزمن ابتاعه
وقال الشافعي لا يضيئ تلك الطهارة الا مكوبة واحدة وتضلي من النوافل ما شئت وتقول لا يصح لان
كل طهارة يجوز بها اذا التقل بعد الفرض يجوز بها اذا الفرض بعد الفرض كطهارة غير المستحاضه

المرأة
التي
كانت
تدعى
المرأة
التي
كانت
تدعى
المرأة

والنقاس الدم الخارج بعقب الولادة لانه لا يغسل الا ان يكون مأخوذاً من خروج النفس وهو الولد او من تنفس
الرحم بالدم وابهما كان فهو موجود بعقب الولادة وقد بينا ان حكم حكم الحيف والدم الذي تراه
الحامل المستحاضة وليس يحض عندنا لانه عليه السلام قال في سببها او طهرت لا يتوطأ حائل حتى يطهر ولا
جائز حتى تستبرأ بحضه فجعل الحيف علماً على نقي الجبل **وقال النقاس** لا جرح له متى انقطع الدم طهرت المرأة
وان كان ساعه الولادة كان معه علم ظاهر **يزيد** على خروج من الرحم وهو خروج الولد خلاص الحيف
واكثر او يعوض يوماً عن نال ما روت ام سلمه ان النبي صلى الله عليه واله قال تفعل النقاس يعني من الصوم والصلوة
اربعة صباحاً الا ان تري الطهر قبل ذلك خلافاً للشافعي ان اكثره ستون يوماً فان جاوز الدم الاربعين
ان كانت له عادة معروفة بان ولدت قبل ذلك ترد الى عادتها وان لم يكن لها عادة فالاربعة وعشرون يوماً
زاد عليها المستحاضة على ما بيناه في الحيض اذا زاد على العشرة **ومن رأت** ولربط بطن واحد فنفاستها
ما خرج من الدم عقيب الولادة لا يزول عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لانه دم خارج عقيب
الولادة فكان نقاساً حاله كان الولد او جرحاً وعند محمد يخرج من الولد الثاني لان دم النقاس كدم الحيف
لانما كان الجرح فصار الولد في هذا الباب كالوليد او الجرح اذا خرج دون بعض يورده ان النقاس حكمه متعلق
بالولادة فيتعلق بالوليد الثاني كما نقض الجرح **باب**

باب

نظير النجاسة واجبت من بدن المصلي وثوبه والكل الذي يصلي عليه **لما** البرز فلقوله عليه السلام المستحاضة
احسلي عنك الدم وصلي **ولما** الثوب فلقوله تعالى وثيابك فطهر **واما** المكان فلقوله تعالى وظهر
بيتي للطيبين **والعالم** **ويروي** عن النبي صلى الله عليه واله انه قال على الصلوة في سبع مواطن في الجيزة والمزبلة
والمقبرة ومعاط الخيل ومن ارض الغمر وقائمة الطريق **وعلى** ظهر الامة **ولما** في المواضع
لان الغالب انها لا تخلو من النجاسة ونهي عن الصلوة على ظهر الامة لعظمها وجرمها **وتحذر** تطهير
النجاسة بالمال لقوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به اي من الاجداث والجنابة والنجاسة
وتحذر كل ما يعبر من الزناها كالخل وما الورود ونحوه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما
لانه ما يعبر طاهر من زيل العين والارض وينعصر بالعصر كالما وعند محمد والشافعي لا يجوز له الاحد
الطهارتين فلا ينزل الا بالاجرت **واذا** اصاب الحق نجاسة لها جرح من فحوت فراكه بالارض جاز
عند ابي حنيفة رحمه الله لما روي ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي باصحابه فخلع ثوبه في الصلوة فخلع اصابه
بغاله فقام فزع صلى الله عليه من صلوته قال نعم ما كحلهم بغالهم قالوا لا بارأينا كخلعت ثوبك فقال
احتر في حجر بل عليه السلام ان فيما قدرا خلعتهما فاذا اتى احدكم باب المسجد فليقل بغلبه فان راى فيهما
قدراً فليستحهما بالارض لصلواتهما فان التراب له طهر **فاما** اذا كانت النجاسة رطبة او لم يكن لها
جرح كالبول والحمض فان غلبه لا يطهر الا بالغسل لانه يخالل اذن الحق خلافاً لما اذا كان له جرح
وعند ابي يوسف بن ورجاسه الحق بالرك كيف كانت النجاسة رطبة كانت او يابسها لها جرح او لم يكن
لها جرح من نطاهر الحيز الذي روي عنه وعن محمد لا يطهر الا بالغسل كالرطبة التي لا جرح لها **والمنى** نجس
عندنا نجس غسل رطبة فاذا حقت على الثوب جاز فيه الفرق لا يغسله ان لم يجرى من روي ان يابس وكان يغسل
ثوبه من نجاسته فقال ما نجاستك ودموع عينيك لا يمس له الماء الذي يركبك وانا يغسل الثوب
من الدم والبول والغائط والنبي لا انا استحييت في الباس منه في الفرق فلقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها

عالم

عالم

اذ اوجرت المنى رطباً فاعسله ولو جرت به يابساً فامسح به ونفى البرز على اصل الفئاس **باب**
خلافاً للشافعي انه طاهر **والنجاسة** اذا اصاب المرأة او السيف كفتي مستحماً لانه صقل لا يقبل النجاسة فلا
يتأخلفها وان اصاب الارض نجاسة فحقت بالشمس وذهب اثرها جازت الملوقة على مكانها لان الارض
تكتف النجاسة التي تقسها قال الله تعالى اجعل الارض كفافاً احياء ومواتاً وجعلها الى طبعها والشمس تحرقها
والريح تلتفتها فاذا حقت حقت واذا حقت ذهبت ولا تلت فلو اصاب النجاسة في ثوبه فحقت الملوقة عليها
كما لو كان في ثوبه نجاسة معطلة قدر الدرهم وروي ابن كثير عن ابي حنيفة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه واله
المكان يجوز وان سلمنا فالفرق بينهما ان يسير النجاسة اذا وقع في الارض ينع التوضوء ولو كان على الثوب
لا ينع الملوقة **وما** اصابه من النجاسة المعطلة كالدم والبول والغائط والحمض فجازا الدرهم جازت
الصلوة معه وان زاد لم يجز لانه عليه السلام خلع ثوبه في الصلوة ومضى عليه فلو كان يسير النجاسة ينع جواز
الصلوة لاستيق الصلوة وانما قدره بالدرهم لان الامة اجتمعت في الصلوة يجوز مع اثر الاستحباب
قال ان ابيهم التحمي رضي الله عنه اذا روي ان يقولوا مقدار المقعد فاستغشوا ذلك وقالوا قدر
الدرهم الكبير **وهكذا** التقدير في روت ما يوجب كل حمة عند ابي حنيفة رحمه الله لانه نجس من كل حمة
كالغائط والبول وان اصابه نجاسة مخففة كبول ما يوجب كل حمة جازت الصلوة مع ما يبلغ ربع
الثوب لان الضرر ورد بطهارته وهو خير الجزئيين وورد بنجاسته وهو قوله عليه السلام استغشوها
البول فان عاتقه عراب القبر منه ولم يفصل فاذا كانت النجاسة منصوصة مغارضة في طهارته ونجاسته ساع
لاحتها فيه تخفف حكمه والتقدير بقدر ان تقدر بالدرهم ونقل في الكثير الفاحش فاذا زيد في جرحها
بلغ بالثاني كما في العودات **قبل** ربع الثوب الذي يقع به ستر العورة وهو من السرة الى الركبة
وقبل ربع كل شيء اصابه ان اصاب الحمض ربع الحمض وان اصاب الزيل ربع الزيل **ونظير** النجاسة التي
يجب غسلها على وجهين فما كان له منها غير مؤثرة فطهارتها موقوفة على زوال عنها لان يبقى
من اثرها ما يشق ازالته لان النجاسة حلت ذلك الموضع وهي ما يشاهد فاذا زالت العيز زالت
الحكم ولا يضره اثره لانه عليه السلام قال لعائشة رضي الله عنها في دم الحوض اغسله ولا يضر ك
اثره **وما** ليس له غير مؤثرة فطهارتها ان يغسل حتى يغلب على طين العاسل انه قد طهر لان الغالب
ان عليه الظن يحصل بالثلث كما في خبر المستيف **والاستحباب** سنة مستنونة بخبر فيه الحجر وما
قام مقامه مستح حتى يقيه وهذا اذا لم يتعل النجاسة خرجها لقوله عليه السلام فليستح بشئ اجار
او ثلثه اعواد او ثلث حياض من تراب وعنه عليه السلام انه قال من استحي فليوتر من فعل ومن غسل
فعل احسن ومن لا يخرج عمله **قال** شمر الاستحباب اخذ من فحوت الشئ وانجسته واستحيه اذا
قطعه وكان المستحي يقطع الاذي عنه بالمال او حتى يمسح به ونفى الاستحي العقب اذا خلصه من الحر
ونقته منه **وقال** القتيبي الاستحباب اخذ من النجوة وهو ما ارتفع من الارض قال وكان الرجل
من العرب اذا اراد قضاء حاجته يستن بنجوة ثم قالوا ذهب يستحي ويحوا ويحوا والاستحباب الاستحباب
بالحجارة مأخوذة من الجمار وهو الحجارة **وليس** فيه علة مستنونة عندنا لان المقصود منه التقيؤ
بالماء افضل لانه يزيل عن النجاسة والحجر يخففها وكان الماء البليغ في الاثقال وقد روي ان الله تعالى لما اتى
في اهل قبل رجال يخشون ان يظفروا فسألهم النبي صلى الله عليه واله عن طهارتهم فقالوا اننا نتبع الحجارة **الماء**
فاما اذا غلبت النجاسة عن خروج الجرح وجب غسلها بالماء ولا يجوز فيه استعمال الحجر لانه زاد على

عالم

قوله فيهم فلم يعف عنها كما في سائر البرزخ ولا يستحب يعطى ولا يروى ولا يطعم كالحل وهو ولا يمينه
لقوله عليه السلام من استخبر نبي أو ربه فهو نبي ما اترا على محمد والرمه العظام اليابه سميت
رمة ورمة لان الابر تمها في ناكلها وجمعها رمة وقيل سميت رمة لانها تروى تيلي اذا قدمت
وعنه عليه السلام انه كان ياكل يمينه ويستحب ستماله وروى يستطيط ستماله والاستطاط به
والاطابة والاستطاط واحد

كتاب الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

مواقيت الصلوة

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المقروض في الافق آخر وقتها ما لم تطلع الشمس قال
الشرايح رضي الله عنه وعن والده اعلم ان الصلوة في اللغة عبارة عن الدعاء قال العشي
وقالها الزخ في ديهنا وصلى على نهاره وارثهم

اي عا وكبره يقال انتم الملاح على السفينة اذا دعا وكبر ونعوذ وفي الشريعة هي اسم الافعال
المخصوصة المعهودة التي تلزم المكلف في كل يوم ولبه خمس مرات وقيل في تفسير قوله تعالى ان
الله وما يشاء يصلون على النبي ان الصلوة من الله ان رجمه من الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
والصلوة في رضة محكمة لا تسع تركها والاصل في فرضها قوله تعالى اقيموا الصلوة وقول النبي صلى
الله عليه بنى الاسلام على خمس سنها ان لا اله الا الله وانى رسول الله واقام الصلوة وابتا الزكوة وقوم
شهر رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهي الشريعة موقنة قال الله تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كنز ما موقنة اي موقنة محجاة ووافيقا في القرآن مجله قال الله تعالى في الصلوة لو
الشمس الحسنى الليل قال ابن عباس في قوله كذا ذكرواها قال بن مشعود خلوكها عن ربها وقال تعالى اقم
الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل قال محمد بن كعب القرظي طرقي النهار الفجر والظهر والعصر
وزلفا من الليل المغرب والعشاء فلهذا لا وقت في القرآن مجله وقيل بينهما رسول الله صلى الله عليه بقوله
وفعله على ما ذكره ان الله تعالى والفجر فجران مستطيل ومستطير فالمستطيل الذي يستطع
طولا ويكون من الليل والمستطير الذي يستطع عرضا معترضا في الافق ويكون من النهار ووجه
معرفة ان يقال اول طالع اخر غارب واخر طالع اول غارب بيانه ان الفجر المستطيل يطالع
اول والمستطير في الحجرة ثم الصفرة ثم غيب الشمس واذا كان وقت المغرب تغرب عن الشمس ولا
ثم الصفرة ثم الحجرة ثم البياض المستطير ثم المستطيل وقول الخليل واعيت البياض فلم يغيب الى نصف
الليل هو البياض المستطيل لان المستطير الذي يدخل يغيبونه وقت العشاء الاخره عند ابن حنيفة رحمه
الله يغيب فقلت الليل بزمان طويل والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه في تفسير قوله تعالى حتى
ينيب لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجران الخط الابيض بياض النهار والخط الاسود سواد
الليل وهما فجران مستطيل ومستطير فالمستطيل كانه ذنب السرجان فانه لا يخل شيئا ولا يحرمه
واما المستطير الذي يعترض في الافق فانه يحل الصلوة ويجزئ الطعام واما وقت الفجر فلما روي ابو
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه انه قال ان الصلوة او كذا آخر اول وقت الفجر حين يطلع
الفجر واخر وقتها حين تطلع الشمس الى اخر الخبر واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لقوله عليه السلام

10 اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله عند ابن حنيفة رحمه الله عليه
لقوله عليه السلام ان زدوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم واشد ما يكون الحر في الصيف حين يصير ظل كل
شيء مثله وعند صاحبه اذا صار ظل كل شيء مثله لما روي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه قال صلى
حين يطلع عليه السلام عند البيت مرتين صلى في اليوم الاول الظهر حين زالت الشمس والعصر حين صار
ظل كل شيء مثله وصلى في الظهر في الوقت الثاني حين صار ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالامس وصلى
في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقال ما بين هذين وقت لا تمك ووجه حفظ هذه المسئلة ان يقال ان
الرجل واخر الوقت مثان والرجل اثنان والوقت مثل يعني الرجل الواحد هو ابو حنيفة رحمه الله والرجلان
صاحبه رحمه الله وانا يعرف قبل الزوال عما بعده بالظن الى ظل كل شيء فان الظل اذا كان ينقص
فهو قبل الزوال واذا كان يزداد طولا فهو بعد الزوال واما لم يعتد في الزوال لان ذلك لا يروى
الشمس وختلف باختلاف الصيف والشتاء فاعتد المثل والمثلان فيما سواه واول وقت العصر اذا خرج
وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس لقوله عليه السلام ان اول وقت الظهر اذا زالت
الشمس واخره الى ان يدخل وقت العصر لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادركها واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغرب الشفق لقوله عليه
السلام ان اول وقت المغرب حين تغيب الشمس واخر وقتها حين يغيب الافق وقال الشافعي وقت
المغرب مقدار ثلث ركعات اذا مضى من الوقت مقدار ما يصلي ثلث ركعات خرج وقتها وهذا
مردود عليه لانه تقدير وقت بما لا ينظر له في الشرع وثالث ركعات غير مقدرة لانه يختلف طولها
وقصرها باختلاف فعل المصلي والشفق البياض الذي بعد الحجرة عند ابن حنيفة رحمه الله لانه مأخوذ
من الشفقة وهو رقة القلب ويقال ثوب شفق اذا رقيق لونه البياض ارق وكان حمل الاسم
عليه اولى وقال الشافعي الحجرة لانه روي انه عليه السلام صلى العشاء فاجنبوه الشفق وعلموا انه لم
يرد به الحجرة لان العشاء قبل عنبوبة الحجرة لا يجوز ان يكون انما روي ان يحمل على البياض في هذا الخبر وهذا
يدل على ان المراد بالشفق اجزاء المواقف الحجرة ايضا واول وقت العشاء الاخرة اذا غاب الشفق
على اختلاف القولين لقوله عليه السلام اول وقت العشاء حين يغيب الشفق واخر وقتها حين تطلع الفجر
واول وقت الزوال بعد العشاء لقوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصولها ما بين العشاء
الاخرة الى طلوع الفجر وفي هذا الخبر دليل على ان صلوة الوتر واجبة على ما استقر عليه قول ابن حنيفة رحمه
الله وقال صاحبه هي سنة مؤكدة وهي رواية اخرى عنه وروى عن ابن حنيفة رحمه الله ان صلوة الوتر
فريضة قال الشيخ الفقيه الرازي ابو الليث السمرقاني رحمه الله في مجمع من الروايات
كلها فنقول هي فريضة اعتقادا وواجبة عملا وسنة شوتا حتى يكون توفيقا وتلقيا من الروايات
الثلاث ويستحب الاستغفار بالفجر بعدنا لقوله عليه السلام استغفروا بالحق فانه اعظم للخرق والشراف
الله صلى الله عليه وسلم ويستحب الاذان بالظهر في الصيف لقوله عليه السلام ان زدوا بالظهر الحجرة وهذا
الظهر في الشتاء في اول الوقت لقوله عليه السلام بعدا حتى وجهه الى المن اذا كان الشتاء فصل الناس
الظهر حين تزول الشمس واذا كان الصيف فامهلهم حتى يزدكوهما فان الماء من يبلون ويستحب تأخير
العصر ما لم يغرب الشمس لا في تأخيرها كثيرا الجماعة وقوله عليه السلام كل ما كثرت الجماعة فهو عند
الله افضل ويكره التأخير الى ان تغيب الشمس لقوله عليه السلام ان قواما من ابني يوحى من الصلوة

فصلون العصر وقت اصفوان الشمس يقومون فينقروا زواجا كقراة الربك كبر كرون الله فيها الا
قليل فذلك صلوة المنافقين وروى عنه عليه السلام انه كان يصل العصر في حجة معاشته رضي الله عنهما
والشمس بيضاء فتيه **و** شخب تجعل المغرب لقوله عليه السلام ان في كل ليلة خير من ايام بوجوه المغرب
الى اشتباك النجوم مضاهاة اليهود والاشتياب نراخل بعضها في بعض بعد الزوال والظهور ومنه
الشيخة وهي المصيرة ومنه قولهم بينهما فرق بينهما اشتباك الغروب والمضاهاة المشابهة يقال
امراه ضيها اذا اشتبهت الرجال في افعالهم ولا يفرق بين الضاهاة والمضاهاة كالمضاهاة والمضاهات
يقال ضاهيت وضاهات **و** يستحب تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عليه السلام لو كان
امني لامت من تأخير العشاء الى ثلث الليل **و** يستحب في الوتر من يات في صلاة الليل ان يصل آخر
الليل فان لم يشق لا يتباعد او يترك قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر في اوله
ومن طمع ان يقوم الليل فليوتر آخر الليل فان صلاة الليل محضوعة اي مشهودة مقبلة ومعني قوله مشهودة
اي شهرة الملائكة وحضرها وهي مقبولة عند الله تعالى **ق**

باب الاذان

الاذان سنة للصلاة الخمس والجمعة دون قسوها **ق** الشارح رضي الله عنه اعلم ان الاذان
في اللغة الاعلام والبراقا قال الله تعالى اذان من الله ورسوله اي اعلام وقال تعالى فاذن مؤذن ايها العبد
انك لساتقون اي نادي فنادى وللؤذن العلم بوقت الصلاة والمنادي بها وهو المادون والاذان والاذنان
والاذن المؤذن ايضاً فيكون اذان من مخرجين **ق** الشارح رضي الله عنه اعلم ان الاذان
شغل على امر الوؤد وميزر **ق** للاوما فادي اذ ينظر

اي ما اذن مؤذن البلا فهو فعل بمعنى مفعول والاصل في الاذان ما روي في **ق** عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى اله اذنتك اذنتك الصلوة فيما لم يجزها على الصلوة فذكر بعضهم النوف
فكرهوه لاجل اليهود وذكر بعضهم الناقوس فكرهوه لاجل البصريين فاذنك البلية رجل من الانصار
يقال له عبد الله بن زيد بن عبد ربه فما الاضاري الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كنت بين النابير
واليقظان اذن رجل من السماء عليه ثوبان اخضران فقام علي خديراً ليا بط فاستقبل وجهه الى القبلة
فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر استهوان لا اله الا الله استهوان لا اله الا الله استهوان لا اله الا الله
رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله فحول وجهه فبقي فقال حي على الصلوة حي على الصلوة فحول وجهه فبقي
فقال حي على الفلاح حي على الفلاح ثم استقبل بوجهه القبلة فقال الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله **ق**
فعل هنيهة فقال مثل ذلك الا انه زاد فيه وقام في الصلوة مرتين وصلى على ذلك عمر وقال لقد
طاف بي مثل ما طاف به الاله سبقي به فقال عليه السلام لعبد الله بن زيد علمه بالاذان انه انذرتك
وقال روي هذا الخبر مستفيضاً من اتر وروي عن ابن الحنفية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج به الى
السرايعة بعث الله تعالى اليه ملكاً فغلبه الاذان **ق** الشارح رضي الله عنه لا تنافي بين الخبرين
لجواز ان يكون رويها ليله المعراج وقوله انذرتك من اذنتك ذكر في الجمل الذي المكنى المرتفع وروي
الصوت بعد منه به يقال فلان انذرتك من فلان اي رفع واعلى الذي ايضا العطية والذي المطر
والذي الشحم ايضا والذي يحسن الال وتشد يد اليه الحلق **ق** وقوله جز من الحابط اي ضله وقوله
هنيهة اي تسوية والهة النبي ايسر **ق** واما جعل الاذان سنة لهذه الصلوات الخمس لانه عليه السلام

امر بذلك وادوم عليه والجمعة فانه مقام الظهر ولم ينقل الاذان في غيرهما من الصلوات **ق** ولا يخرج في الاذان
عشر الا ان زيد ذكر الاذان من غير ترجيح ونقل قوله نقل استفاضه فالاخذ بقوله اولي الاذان
ثبت بقوله **ق** وعند مالك والشافعي يرجح والترجيح عنهما ان يندعي الشاهد من فخصص بهما صوته ثم
يرجع اليهما فترفع بهما صوته **ق** ويزيد في اذان الفجر يرحي على الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لما روي
زيد بن اسلم ان بلالاً اذن بحال النبي صلى الله عليه وسلم فوجده راقداً فقال الصلوة خير من النوم فقال عليه السلام
احسن هذه احملها في اذانك وعنه عليه السلام قال ليل ثوب في الفجر ولا ثوب في العشاء وسمى هذا
ثوباً من ثياب بيوت اذ ارجع ومنه قوله تعالى واخضعن البيوت منتهيات للناس لانهم يثوبون الى ربهم حاجين
ومعنى من ثوبه بعد اخرى اي يعودون في اذانهم اذ ارجعوا الى زيادة اعلام بوقت الصلوة اذ صلاة الفجر تقع
في حال النوم والغفلة فاجتنب الى زيادة اعلام بخلاف سائر الصلوات **ق** وقوله حي على الفلاح اي هلم وبادر
فعل الى الخير الذي فيه الفلاح والخلة وهو الصلوة والفلاح هو الفوز بالقوة والموافاة في النعم المقسم قال اللطائف
مفلح ولكم من اصحاب خير مفلح وصل الكاهن من قول العرب عند دعائهم الى الطعام حي على الشرب اي هلموا الى
تناول الشرب واكله فقال حي الى الشرب اي على كذا اي اقبل اليه ومنه قول ابن مسعود اذا دعوا الصالحون في
هل يجتمع الى شرب بركة فضابله ومثاله وفيه ثلث روايات في هل يجتمع وحيها العزم وحيها العزم
يستعملون للدم وهو قفا ومنه **ق** والاذان لا يندعي بعد حي على الفلاح فقامت الصلوة
مرتين ما بين من خير من زيد خلافا للشافعي اذ يندعي الاقامة **ق** وتيسر في الاذان في الاقامة لانه عليه
السلام قال ليل اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاجرد ولحزرت **ق** في الماضي وضمها في الخبر الاسرع
يقال جرد في الفتره والخطبة اذا استمع من هم وقل ذكرنا شرح هذه الكلمات في كتابنا الفقه فارجع
اليه ويستقبل بهما القبلة فاذ ابلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه يساً وشملاً لما روي من حديث بن زيد
ويؤذن للناحية ويقوم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في بعض الغزوات فتزل للفرس وقال من يركب
لنا الفجر فقال بلال انا فعلهم النوم فما انقظهم لاجل الشمس فتوضوا وامر النبي صلى الله عليه وسلم الى بلال
فاذن فصلاوا ركعتي الفجر فامره فاقام فصرى بهم الفجر والتخريش هو التزل بالمثل **ق** اذن بالاذان فان قاسته
صلوات اذن الاول فاقام وكان خير في الباقية ان شاد اذن واقام وان شاد اقتصر على الاقامة لما روي ابن مسعود
رضي الله عنه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق وذهب من الليل ماشياً الى الله
فامر بلالاً فاذن واقام وصلى الظهر ثم امره فاقام وصلى العصر ثم امره فاقام وصلى المغرب ثم امره فاقام
وصلى العشاء **ق** وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر لانه من توابع الصلوة فاعتبر بهما **ق** فان اذن على غير وضوء
جاء لان قرأ القرآن افضل من الاذان فاذا حاز بغير وضوء فالاذان **ق** ويجز ان يقيم على غير وضوء
لانه يجز ان يفصل بين الاقامة والدخول في الصلوة بشي فجز ان يفصل بالطهارة بخلاف الاذان ويجز
ان يؤذن وهو جنب لان النقص بالخباية نقص كثير ولهذا يباح قراءة القرآن ودخول المسجد ويؤذن للصلوة
قبل دخول وقتها عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله عليهما لانه عليه السلام قال ليل لا تؤذن حتى يستبين الفجر
هكزي ومريده عزماً ولانه دعاء الى الصلوة ويستحب ان يدعى الاستذان الى الصلاة فغلة **ق** وقال ابو يوسف
يجوز في الفجر خاصة لتيهاب الناس لها من الوقت وقت غفلة ونوم بخلاف سائر الصلوات والله اعلم

باب شروط الصلوة التي تقدمها

تجب على المصل أن يقرأ الحمد والاقراء على ما قرأه من سورة لقوله تعالى خذوا زكواتكم
عند كل صلاة والعبادة من الركعة الى الركعة والركعة من الركعة عند كل صلاة
اسفل من السجدة الى الركعة عورته وادخلنا الركعة فيها الحياط كما في الركعة في الركعة
عورته على طه يعتد بينهما قدر الركعة والعجز عورته خفيفة يعتد فيه ربع العجز كالحجاسة الخفيفة مع
الغلظة فاذا انكشف من القبل او الدبر زيادة على قدر الركعة منع حوز الصلاة وفي العجز ما لم ينكشف
ربع العجز لا يمنع لقوله عليه السلام العجز عورة والفرج فاحشته ويدن المرأة الحرة كله عورة الا
وجهها وكفيها وهذا في حق الاحجاب لقوله تعالى لا يبدن من نساءهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس
ظهر الخجل والخانم ولانه يشق عليها ستر هذه من العصور في الاحوا كلها لانها مضطرة الى الاخذ
والاعطاء والمكاملة واما في حق الزوج والحارم فيباح لهم النظر الى مواضع الزينة الباطنة منها كالرأس
والاذن والعنق والصدر والساكن والساكن التي هي موضع الخنخال والقرط والقلادة والسوار والنج
لقوله تعالى ولا يبدن من نساءهن الا ما يبولهن الاية فاذا كان بدنها عورة في حق الاحجاب وجب عليها
سترها في الصلاة فاذا انكشف مقدار الربع من عضو من اعضائها التي لا يحل للرجال النظر اليها منها
لا يجوز صلوتهما لان الربع يحجب الكمال كما في وجوب الدر على الجرم بمقدار ربع الرأس وما كان عورة
من الرجل فهو عورة من المرأة وبطنها وطهرها عورة لا يرى عن انصره الله عنه انه قال انكنا في بيت عمل
رضي الله عنه وعن الامم بخبرنا كاشفان رؤوسهن وروى ان عمر كان اذا رأى امرأة متخمة عراها
بالرزة وقال يا كراع انت شبيهة بالخرايوق كان شعرها عورة لكانت يسترها على الشفتين على السرة
قال الشارح رضي الله عنه ذكر في مختصر العجز ان كراع على رز دقار وخبات فقال العجز
لكراع وللامم لكراع وهو الكراع والمكراع وقيل هو اللبس لا يمتد وقيل العجز وقيل
الوشح وقوله انت شبيهة بصله بالتأين فحرف حرف الاستقبال استخفا كما كفو لم يغالي تنزل المراكبه
واصل تنزل واما الظهر والبطن عورة من الحرة في حق حجبها فكانا عورة من الامه في حق غير
مواليها ومن لم يحرمها ينزل به الحجاسة صلى الله عليه وآله في حقيقه واي يوسف رحمه الله عليه هو
بالجوار ان شاع صلي فيها وان شاع صلي عاريا واعلم ايوب بالركوع والسجود لان السجود والركوع
واحد منها شوطا لاخر ونحو كل واحد منهما مغلظ ومحقق والمغفور منهما شوطا فلم يكن لاحد منهما
مزية على الاخر وعلى محمد رضي الله عنه يصلي مع الثوب الجنب لان استعمال الثوب الجنب تركه فريضة
واحدة وفي الصلاة عريانا ترك فريضة من السجود وركان الصلاة لانه يومئ بالركوع والسجود قاعدا
والمرنوع الى الامرين نائبا ولاهما فكان استعمال الحجاسة هاهنا أولى ومن لم يجد ثوبا صلي عريانا
فاعلم ايوب بالركوع والسجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان السفينة انكسرت فاصحاب النبي
صلى الله عليه وآله فخرجوا من البحر عراة فصولا وعودا يؤمنون ايها وان صلي قريبا اجزاه والا ولا افضل لان
في العود ستر عورة المغلظة مع اتيان ركعة الركوع والسجود وكان اولى وينهي الصلاة التي يدخل
فيها بنية لا يفصل بينهما وبين التخرية بعمل لقوله عليه السلام ان الله تعالى ينظر الى صوركم واموالكم وان
ينظر الى قلوبكم ونيابكم والنية عزم القلب على عمل من الاعمال فرض او عبادة واصل اليه ما خذ
من قولك نويت بلذذا اي عزم القلب على فعله ويقال للموضع الذي يفصله بنية بنية بلذذا
الى او خفيفها وكذا الطيبة والطيبة قال ابن الجوزي انتويت موضع كذا اي قصته النجعة انتوا

وقيل
في
الركعة
من
الركعة

وقال البيهقي المتوفى في يوم النوي الفراق ويقال فواك الله اي حفظك الله كان المعنى فصلك الله بحفظه وتقرير
النية على الشروع في الصلاة يجوز عندنا فانه لو خرج من المنزل يريد الصلاة المكتوبة وكان على صفه او سئل اية
صلوة هي بحيث ان يجيب على البرية انما الظهر او العصر ففضل تلك النية من غير تحديد اليه جاز الا
ان يعرض له في طريقه ما يقطع عليه نية من كلامه وعمل فحينئذ لا بد من تحديد نية عند افتتاح الصلاة لان
هذه عبادة مقصودة بنفسها فجازت في نية عليها كالصوم والاشاغي انه لا يجوز تقدير النية
على الشروع فيها واما يابون في محالها للشيخ رحمه الله وان كان مأمورا بولي لا يقتل بالامور ولا
حجم صلاة الجماعة تخالف حكم صلاة المفردة لانه لا قراءة على الموقف ويستقبل القبلة الا ان يكون فيها
فيصل الى اي جهة قدر قال الشارح رضي الله عنه يعني بقبلة التوجه الى الجهة مع اتحاد الاستقبال لان
تعيين جهة الفرض مأخوذ عليه واما تميز تلك الجهة عن غيرها من الجهات بالنية والاصل فيه قول الله
تعالى فويل وجهك شطر المسجد الحرام اي نحوه واما اذا كان خائفا فسقط فرض الاستقبال خوفا
المضرد كما قبله وفي الصلاة بالمرض فان اشتبهت عليه القبلة وليس بخضرتة من مسئلة عنها اجهل بخبري
لما روى عبد الله بن عامر بن ربعه عن ابيه انه قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر فاشتبهت
عليه القبلة في ليلة مظلمة فاضل كل واحدنا الى جهة وخططين بيننا خطا فلما اصبحنا وجدنا الخطوط العري
القبلة فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فأتى الله تعالى هذه الآية ولله المشرق والمغرب فايمنا مؤلوا
فتم وجه الله اي قبله الله وهو الوجه الذي امرت الله بالتوجه اليه اجتمعت الامم على جواز الاجتهاد
وجعلته اصلا للاجتهاد في الاحكام وان علم في الصلاة ان القبلة الى الجانب الاخر غير الذي يصلي اليه
استدل الى القبلة وينبغي صلوته من فرضه تعين حين علم بالقبلة فآزمه التوجه اليها والاصل في ذلك
ما روي ان اهل قبا كانوا يصلون نحو بيت المقدس فقامت اثم وهم في الصلاة فاجتروا ان القبلة قد
حوالت الى الكعبة فاستدلوا في صلواتهم الى الكعبة رحمه الله

صفة الصلاة

فرايض الصلاة ستة التخرية والقيام والقراءة والركوع والسجود والقدرة في خذ الصلاة قال
الشارح رضي الله عنه هذه السنة لا خلاف فيها فاما الخرج بفعل المصل ايضا فرض عند ابي حنيفة رحمه
الله ولم يذكره الشيخ ابو الحسين هاهنا رحمه الله اما الخرج في قوله عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور
وقربها الكثير وتجليها السليم واما القيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين واما القراءة
لقوله تعالى فاقرأوا ما نزل من القرآن واما الركوع والسجود لقوله تعالى ادعوا واسجدوا
واما المغود في آخر الصلاة فذكر الشاهد لما روى عن عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
اذا رفع الامام رأسه من آخر السجود فقلوا لا تشبهوا فقلت صلوته وصلوة من خلفه ممن انفعه
الصلاة واما الخرج عن الصلاة بفعل المصل عن ابي حنيفة رحمه الله لان الصلاة عبادة تستلزم على
اركان مختلفة وافعال متعارفة فيفترض الخرج منها بفعله بخلاف الصوم
لانه ركن واحد من اركانه وهو الامساك فحصل اجزا فيها بطاوع الغير الثاني وليس ذلك
من فعله فلذلك لا يفترض الخروج منه بفعله واذا دخل الرجل في صلوته ذكر لقوله تعالى وركب
فكره ورفع يديه مع التخيير حتى يجازي بابها مبه سبعة اذ نية عندنا لما روى البراء بن عازب عن
النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه جزا اذ نية من لا يعود وقوله لا يعود يعني لا

يعود الى دفع البديعي في شأير كثيرات الصلوة بعد تكبيره الافتتاح وقوله جزا اذنيه يعني ان الله
ونفاه والجمع ممدود خافا انه يزعمهما جزا منجيه **واما المرأة** ترفع يديها جزا ايديها لان
ذلك استرها **وان قال يدك من الخير** الله اجل واعظم والرحمن احب اجزاء عدا بن خيفة وتجل رحمة الله
عليها لانه ذكر الله تعالى على وجه التقدير والاحلال دون الطلبة والسؤال خارج كقوله الله احبها فاما تحضيه
صلى الله عليه وسلم يلفظ التكبير لا يدرك على ان ينحصر بكقوله صلى الله عليه وسلم ان اقبل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا مني دماء واموالهم لا تحقها وحسب امر على الله تعالى **ثم الايمان** لا
يختص بالعربية مع كونه اصلا للعبادات فكذلك هذا وعنه ابي يوسف رحمه الله عليه يجوز بالاكبر واليكبر
لان الفعل في صفات الله تعالى يعني ويجعل كما في قوله تعالى وهو اهون عليه اي هين عليه **وعند الشافعي**
يجوز الاكبر او **ياكبر** **وقول المصلي** الله اكبر قال ابو عبيد واما استحق الزجاج رحمهم الله وقد
جاء فعل نعم في حروف معدودة منها فو لم اقل لا وجعل اي رجل وهذا امر اهون اي هين ويقول الغريب
المزبأ صغريه اي صغيرته وهما قلبه ولسانه فعلى هذا كان قوله الله اكبر اي الله كبير وقال غيرهما
قوله الله اكبر اي الله اكبر كبير وهذا كقوله هو اعز عني واطول طويلا **وتعتمد** به المني على السري
ويضعهما تحت شترته عند قوله عليه السلام ثلاث من خلاق الانبياء يجعل الاقطار وتاختر السجود ووضع
اليمن على الشمال تحت الشتر في الصلوة وعنه الشافعي يضعهما فوق الشتر **بدر الشمال** يكسر الشين والشمال
ينفتح الشين الرفع والخلق **قال ابو العباس** لم يرد رحمه الله الا في قوله الله اكبر موقوفة في افتتاح
الصلوة وكذلك الزا الثانية في الاذان كقوله حي على الصلاة وحي على الفلاح موقوفة **لهذا** الجراك
سرعنا ولم نسمع ان يقيم الا واما فعل ذلك العوام **ثم يقول** سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جرك ولا اله الا انت كذا وواجب من اكل الصلوة يعني الله عز وجل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح
الصلوة بسبحانك اللهم وبحمدك **وعنه ابي يوسف** انه قال احيى الى ان يزيد في الافتتاح وجهه وجهي
للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انما من الشركين **وقول المصلي** سبحانك اللهم فسبحان مصدر معناه
تبارك الله كان المصلي قال اريدك يا الله عن كل يد وصد وقوله اللهم قال الفراهيدي الاصل يا الله ائمتنا
نجي فكثر في الكلام واخطط فيقول اللهم كما قالوا هم واصله هل ام فطم اليها ثم تركت
معهوبة الميم **وقال الخليل** اللهم معناه يا الله والميم المشددة عوض من يا الله والميم مفتوحة لسكونها
وسكون الميم قبلها وهذا لا يقال يا اللهم وانما يقال اللهم ومعناه يا الله وقوله وتجلدك بالامعنا هذا
الابتداء كانه قال وتجلدك انتدي وحمده الشاعله وقد دخل عليه سبحانه لانه تعالى الله **وقال بعض**
اهل اللغة واهل الجوان الواف في قوله وتجلدك زائدة وتبجح الله نزيهه وتبجج من الشوك والواف
تجوز للعطف بظن الاستيناف كقوله تعالى فيقول الله الباطل وحق الحق كماله قالوا وفي نحو لا ابتداء
ونظم ترها كثيرة وقوله وتبارك اسمك قال ابو العباس المشددة رحمه الله اي تبارك ربنا وذا القنا
فان الاسم هو المشي عند اهل السنة والجماعة الا ترى ان قوله في الجول ثم اسم السلام على جمل اي
السلام على جمل فقوله تبارك الله اي تعالى الله عما يقول الظالمون من صفاته علواً جليلاً **والتركة**
في اللغة التما والاعاء وقال ابن الاثير تبارك الله اي يتبرك العباد بتوحيده وذكر اسمه **وقوله**
وتعالى جرك معنى الجرح هذا العظمة قال الله تعالى وانه تعالى جرح ربنا اي عظمه **ربنا** واما قول
النبي صلى الله عليه وسلم تجر القراع من الصلوة ولا ينفع ذلك الجز منك الجز فاجزها هذا الخط والغني في الدنيا

ورجل يحفظ في الرباعية والمعنى لا ينفع ذلك الغني كثره المال في الدنيا غناه منك انما ينفعه العمل بطاعتك **13**
ولا ينفعه كثر ماله من عقوبتك فيقترى به منها كما ينفعه ذلك في الدنيا وقوله وجهه وجهي للذي
اي قبلت بوجهي الى الله الذي فطر السموات والارض اي ابتدأ خلقهم اعلو غير مثال فقرمها **وقوله خيفاً**
دعوى المبرد عن ابي زيد الجنيب المستقيم فقوله خيفاً اي مستقيماً واستدل هذا البيت
تعليم ان سبها بذكر الشياطين طريق لا يجوز بذكر خيف
اي مستقيم قال واستنابه على الجبال وقال الزجاج ما لا يسمى انما هو خيفاً لانه خيف الى الله اي مال
عن الايمان كلها الى الاسلام والخيف في الرجل ان يميل القدر من كل واحد منهم الى ختمها بلصاحبها **14**
ويستعمل بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم يعني اذا اردت
قراءة القرآن كما يقال اذا شئت فقرأت **وقوله** وبقر اسم الله الرحمن الرحيم لما روي ابن عباس رضي الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم ويكثر بهما يعني بالذخود
والشمس لما روي ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخفي ثلث ويظهر ثلث يخفي بالذخود والشمس
وامن ويظهر بالقراءة والخبر والسليم **والشمس** ليست من الفاتحة ولا من اهل كل سورة عندنا
لان النبي عليه السلام كان يكتب في اواخر الكتب باسمك اللهم فلما تلى قوله ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتب
بسم الله الرحمن فلما تلى قوله الله من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتب في اواخر الكتب بسم
الله الرحمن الرحيم ولا خلاف بين القراء في غير فاتحة الكتاب انها ليست من اهل فاتحة السور وقد خالف
الشافعي لا يجمع بقوله انه من اهل كل سورة في الفصل بين السورتين لما كانت قصته سورة التوبة مشبهة
بقصة الانفال وفرض صلى الله عليه وسلم يبين لا يصح ان يقرأها او هي سورة على حدة تركوا كتابتها في
اولها **ثم يقرأ** فاتحة الكتاب وسورة معها اول ثلث ايات من اي سورة شاء لقوله تعالى فاقرا وما ينسرو
منه وهذا يدل على انه لا ينبغي قراءة سورة بعينها فنقول ان الفاتحة سورة من القرآن فوجب ان لا ينبغي
قراؤها في كل صلوة استحقاقاً وقراءة السور فاما قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة
معها محمول على الاستحباب والفضيلة اذ وجب له على تقرأ الجواز لردنا في البصر وعند الشافعي في غير الفاتحة
فوضاً **واذا قال** ولا الضالين قال من لقوله عليه السلام اذا امن الامام فاموا فان الملايكة تومنون فمن وافق
فامنية فاموا من طاعة بكة عقوله ما تقدم من ذنبه **ويقولها** القوم وتقفونها لانه دعاء معناه اللهم اسمع
واستجب ومن سئله الادعية الاخفا فلا لله تعالى ادعوا بذكركم نصر عا وخفية **ولا يقر** الموتى خلف الامام
لقوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا هو السكوت والاية ترتب في الصلوة برك عليه
ان الاستماع يجب ان يقرأ العتر في غير الصلوة فيج استماع الخطبة وان لم يكن فيها قرآن فليس عليه
صلى الله عليه وسلم ان يقرأ الامام فقراءة الامام له قرآن ولا يجزها ان الموتى لما ذكر الامام في الركوع
فانه يكثر ويكرع ويكون مركزاً للركعة بالاجماع فلو كانت لقراءة واجبه عليه لما سقط عنه مثل
هذه الضرورة كالقيام فانه لو كان منجئاً لا يجوز ما لم يكن يقرأ في الركوع واما قوله عليه السلام لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب محمول على نفي الفضيلة والعمل دون الصحة والجواز وهذا كقوله عليه السلام لا صلوة
لما روي في المسجد ولا صلوة للمرأة الناضرة خلافاً للشافعي ان الموتى بقى الفاتحة **ثم يكرع** ويكرع لانه
روي انه عليه السلام كان يكرع كل ركعة ورفع ويكبر بيده على كتفيه ويخرج اصابعه لما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسبح في صلوة اذ ركعت فضع كفي على رجليك وقوف بين

واذا كان في الصلاة

اصابعه ولا يرفع يديه الا في الركعة الاولى عند بقوله عليه السلام لا ترفع اليدي الا في سبع مواطن تكبيرة
الافتتاح وتكبيرات العيد وقول التور على الصفا والمروة ونحو ذلك وعند استلام الحجر وعند القامبين عند الحزني
وقد عرفت ان عليه السلام العبد من موطن واحد ركعت الصفا والمروة والمقامين كانت الحجة سبعة مواطن ولا
يجوز ان يركع فيها **وعند الشافعي** يرفع يديه اذ ركع واذا رفع رأسه من الركوع **ويحذر** في ركوعه ويسقط
ظهوره ولا يرفع رأسه ولا ينكسها لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع اعتدل في
ركوعه حتى لو وضع على ظهره فرح من الذهب وصفه الاعتدال ان يكون رأسه باز أعجزه وعجزه باز رأسه
ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا وذلك ادناه لما روي انه لما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم
قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ ركعوا في ركوعهم ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا
في سجودكم وعنه عليه السلام انه قال من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا فقد تم ركوعه وذلك
ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا فقد تم سجوده وذلك ادناه **فترفع** رأسه ويقول سمع الله
من حمده ويقول التور ونباك الحمد هذا عن أبي حنيفة رحمه الله لقوله عليه السلام انا جعل الامام اماما
ليؤتم به فلا تخلفوا عليه اذ كبر فكبروا واذا قرأوا فاضنوا واذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربناك الحمد
وقال يقول الامام وفي التفرّد عن أبي حنيفة رحمه الله عليه روايتان وقوله سمع الله من حمده اي يقبل
الله منه حمده واجاب حموه فوضع السمع موضع القبول والاجابة لان غرض السبل الاجابة والقبول
فذكر غرضه وشراده باسم غيره لا اشتراك الذي بين القول والسمع ومنه قوله تعالى سماعون للكذب
اي قائلون للباطل فاذا استوى قايما كبر وسجد لقوله تعالى ركعوا وسجدوا وهذا التمام ليس بركن
عند أبي حنيفة وعنده رحمه الله عليه لان ما كان ركعا قبل الركوع لا يتكبر في ركعة كالقراءة **وعند**
واعتمد سريته على الأرض ووضع وجهه في السجود بين يديه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع وجهه بين يديه
ويستجدي على اتفه وجهته لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبعة ارباب الجهة والانف
واليدين والركبتين والاذنات جمع ارباب وهو العضو **وان** اقتصر على احدى ارجاء عند
أبي حنيفة رحمه الله لانه عليه السلام عظماء ارجاء وضاعوا على طرف الجهة وقال لا يجوز
الاقتصر على الاثني ولو سجد على كونه علمته او فاضله بوجهه بوجهه اذا استقرت جهته على كونه العمامة
لانه لو كان فاضلا لجوز السجود عليه كذا اذا كان مقصدا كالحق **وبوجه** اصابع رجليه في السجود
لحق القبلة لقوله عليه السلام اذا سجد ابن آدم سجد كل عضو معه فليوجهه اعضاه قبل القبلة ما استطاع
وقبل النبي تلقاه وجاهه ووجهه **وسرى** صبيحية ويحاذي عن غزوه لما روي انه عليه السلام كان اذا
سجد جاني عن صبيحة عن جيبه حتى يري عفرة ابطيه وعفرة الابط هو البياض الذي لا يصيبه الشمس
من المرتدي **ويقول** في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا لما بيناه **ثم** يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأن جالساً
كبر وسجد السجدة الثانية لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا اعزاي حتى علم الصلوة ثم ارفع رأسك
من الركوع حتى تطمين قايما ثم اسجد حتى تطمين ساجدا ثم ارفع ركعتي جميع صلواتك **فاذا اطمأن**
ساجدا كبر واستوى قايما على صوره وقدميه **وعند الشافعي** جلس جلسة خفيفة ثم يقوم **ويجعل**
في ركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الاولى لانه لا يستفتح ولا يتعدى لان الترخيم جمعت حكم القراءة
الا ترى انه يكفيه تعدد واحد فيكفيه تسمية واحدة وعند أبي يوسف رحمه الله سمي في اول كل
ركعة لان كل ركعة قراءة على حدة كالركعة الاولى وعند محمد رحمه الله سمي في اول كل ركعة ويب

14 السورتين اذا كان يخفي القراءة ترفع على ما كتب في المصاحف وقرب في المصاحف على هذه الصفة الا انه
اذا كان يخفي بالقراءة ان قلنا انه يجهز بالسنية صارتا ركعاً سنة السنية لان من سنتها الاختفاء وان قلنا انه يخفي
بها صارتا ركعاً نظم القراءة بالسنية من السورتين قلنا انه لا يقرأ في صلاة العبد وقوله هذه المعنى في صلاة
الاختفاء وتقرأ فيها **فاذا** رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية اقرش رجليه اليسرى فجلس عليها
ونصب اليمنى نصباً وكذلك يفعل في الركعة الرابعة عند الماروي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين
علمه الصلوة اذا قرأت فاقترش رجليك اليسرى وافعل عليها واضب اليمنى نصباً فانه من سنتي فمن تبع سنتي
فهو مني ومن عصى لعنتي **وعند الشافعي** يفعل في الاولى هكذا وفي الثانية يقعد على ركعة اليسرى ويخرج رجليه
من تحت ركعة اليمنى **والشاهد** المختار عندنا ان يقول الخبيات لله والصلوات والطيبات التمام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده
ورسوله لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشهادتين
يعلمنا سورة من القرآن وكان يقرأ علينا الواقيات وكان اثبات الواقيات يجعل كل كلمة تنأ على حدة وحدها
يجعل الكل ثباتاً واحداً لان بعضها يصير تبعاً للبعض فلان يثني على الله تعالى شاكراً اول من ان يثني عليه شاكراً
الا ترى انه لو قال والله والرحمن والرحيم يكون كل اسم من اسماء الله عز وجل من لفظ الحمد كانت يميناً
واحدة **وعند الشافعي** يقول الخبيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين الى اخره لان ابن عباس روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول
قال الشارح رضي الله عنه قوله الخبيات لله قال النوبختي الا بآية رحمه الله فيه ثلثه اوجه احدها السلام
علي الله يقول الرجل الرجل حيياك الله اي سلاماً عليك والتاني المراك لله والحيه الملك ويقال حيياك
الله اي ملك الله والثالث النبال لله تعالى يقال حيياك الله اي ايقاك الله وقال بعضهم حيياك الله اي احيياك
الله تغل بعني افعل كما قال وقبي واوصي ومهل وامهل قال الله تعالى فقل العاقرين امهلهم ونبلاهم **وقال**
وقال القتيبي انما قال الخبيات لله على الجمع لانه كان في الأرض ملوك يخشون خبيات مختلفه فقل بعضهم
ابنت اللعن وبعضهم اسم وانعم وبعضهم عيش الوستنه فقل لنا قولوا الخبيات لله اي لا لفاظ التي تدل
على الملك ويكنى بها عن الملك هي لله عز وجل وقوله والصلوات قال الاذهري اي العبادات كلها لله
وقوله والطيبات اي الطيبات من الكلام الذي هو ثناء على الله وحمده لله تعالى وقوله السلام عليك ايها النبي فيه
قولان احدهما اسم السلام ومعناه اسم الله عليك ايها النبي ومنه قول **ليسجد**
الى الجول ثم اسم السلام عليك ايها النبي ومنه قول **ليسجد**
والثاني قوله السلام عليك اي سلم الله عليك يسلماً وسلاماً ومن سلم الله عليه سلم من الاوقات كلها في الدنيا
والاخره **وقوله** اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله **فلان** لا يبارى اشهدا ههنا
اعلم وايشه وكذا قال ابو عبيدة في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
عنه ورسوله فالرسول الذي يتابع الاخبار التي بعثت به اخذ من قولهم حات الابل رسل اي متتابعة
الرسول فيح الرات متتابعة ويكثر الزاينة وما يستفاد منه **وقوله** اللهم صل على محمد والصلوة من الله
تعالى الرحمه ومن المايكة الاستغفار ومن المومنين الدعاء **وقوله** وعلى محمد وآل محمد قال اكثر العلماء ان محمد
اهل دينه الذين يتبعون سنته من كان منهم الى قيام الساعة هما ان ال فرعون في قوله تعالى ويوم تقوم الساعة
ادخلوا آل فرعون اشهدوا بما عملتم ان الذين لا يوحى على كفه وهذا اصح الاقوال واصوبها

شرح التتمه

وقبل الحمد بحمده الزين ينسبوا اليه عليه السلام وهم اولاد فاطمة رضي الله عنها وقوله الذين خرفت عليهم
الصرفان المفروضات وجعل لهم بلحا الخ من الغمام **قال** الشارح رضي الله عنه وانما الشربت
في هذا الكتاب الى معاني مثل هذه الالفاظ لان سبيلها في الجمل واقتبست الزكر الجمل ثوابها واجبت
ان نعم فابرها **ولا** يزيد على ما ذكره في العقدة الاولى لما روي ان النبي صلى الله عليه كان يقوم من الركعتين كانت
على الرصف اي من شربة قيامه والرصف دقاق حجر الجماء **ويقول** في الركعتين الاخرتين فاحه الكتاب
لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه كان يقرأ في كل ركعة من الاخرتين بام الكتاب **والقراءة** واجبة
عندنا في الركعتين من الاربع لا بعينها لان الصلوة في الاصل فرضت ركعتين فزيدت في الحضر واقرب
في السفر وعند الشافعي واجبة في الركعتين كلها **ترتلي** الآية واجزة في كل ركعة نحو زيدا بن جنيته لانه
قوان برليل انه لا يجوز للجنب والحائض والافاء باليد واللسان وفي رواية لا يجوز الا ان يقرأ الله طوله كايه
الذين والكسبي اولت ايات فصار وقرا اخر صاحباه بهذه الرواية لان القرآن لما يميز عن غيره بالاجاز
والاجاز لا يتبين اقل من هذا القدر **فاذا** جلس في اخر الصلوة جلس كما جلس في الاولى غير ان الفقرة
فعل يكرر في الصلوة فكان ثابته كاوله كالركوع والسجود خلافا للشافعي وفديناه **وتشهد** صلى
علي النبي عليه السلام لما روي ان النبي صلى الله عليه قال من سجد وشهد ثم ابد الله تعالى الله بما هو اهله ثم
صلى على النبي ثم سجد بعد ذلك لتسكت فانه الحج لما جرك **ودعا** ما يشبهه الفاظ القرآن والادعية
الماثورة لانه عليه السلام قال لعبد الله بن مسعود حين علمه الشهادتك انك اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد
امت صلوته ثم اخبرني ابي الكلام من حيث **وروي** من اخبر من احب الرخا اليك **ثم** الصلاة على
النبي صلى الله عليه في اخر الصلوة ليست بفريضة عندنا لانه عليه السلام قال انك اذا قلت هذا او فعلت هذا
فقد امت صلوته خلافا للشافعي انها فريضة **ولا يدعوا** ما يشبهه كلام الناس لقوله عليه السلام ان صلواتنا
هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس اما هي السبيح والمهلل وقراءة القرآن **ثم** يسلم عن يمينه ويقول السلام
عليكم ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وينوي به الحفظه والرجال والنساء لما روي ابن مسعود رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه كان يسلم عن يمينه حتى ياتي بياض خده الا من عن يساره حتى ياتي بياض
خده الا يسر ثم اخرج بلفظ السلام سنة وليس بفريضة عندنا حتى انه اذا قام بعد الشهد وذهب ولم
يسلم جاوز صلوته لما روي ابن مسعود **ووجه** بالقراءة في الفجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء
ان كان اماما ونحفي القراءة فيما بعد الاولين لانه عليه السلام جهر في الصلوات الثلاث حتى نقلت قرأته **و**
نحفي اماما في الظهر والعصر لقوله عليه السلام صلوة النهار عجا اي لا يفسح فيها بالقراءة **وان** كان
منفردا فهو مخير ان شأه وأسمع نفسه وان شأه فافت وهذا المختار في الصلوة التي جهر فيها بالقراءة
ومعنى قوله أسمع نفسه اي لا يبالغ في الجهر كما فعله الامام لانه ليس مع المنفرد من يسمعه فاما لا بد من
خبرك لسانه لئلا وله اسمي القراءة لانه اذا لم يحرك لسانه كان مقفرا ولا يكون قارئا **والوتر** ثلاث
ركعات لا يفصل بينها يسلم عندنا لقوله عليه السلام الوتر ثلاث ركعات المغرب وروي عن سعد بن
ابن وقاص ان تر ركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتة اما اجرت ركعة قط والبتة افعيلا
من البتة وهو القطع والبتة المبتور المقطوع وسيف باثر اي فاطع جدا **وروي** انه حلف وقال والله ما
اجرت ركعة قط وسمعت من فقيه انه قال سمعت في القاصي الامام الحسن ان احدا المروزي رحمه الله
انه كان يقول من قال بان الوتر ركعة واحدة فقد نسبت قراءته من اكار الصحابة الذي هو صواب الشريعة

من طه

15 وعليه مراد الاسلام وكان فقيه الامم اجمع وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الى الامير الصادق وموجب
قول يودى الى هذا التفتيح بوجه العقول السليمة والادب الصالحية **ولا** توفيت القراءة في الوتر ولا في
شي من الصلوات لان فيه جهر بعض القرآن وليس في القرآن شيء محجوز **وتفتت** في الثالثة قبل الركوع في جميع
السنة عندنا لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال راعيت وتر رسول الله صلى الله عليه وكان يوتر
ثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ثم يركع في الثانية فليقرأ بها الكافرون وفي الثالثة فليقرأ الله احد وكان يفتت
قبل الركوع ولا يسلم الا في اخرهن **ولا** يفتت في الفجر عندنا لما روي عن عبد الله الثالث رضي الله عنهم
انهم اذكروا القنوت في الفجر حتى حلف ابن عمر قال ان قيامكم هذا بغير فرائض الامام لربعة والله انكم
لربعة ما فتت رسول الله صلى الله عليه وعلى اله في الفجر الا شهرا ثم تركه وروى انه قال ما القنوت الا طول
القيام **واذا** اراد ان يفتت في الوتر كثر ورفع يديه ثم فتن لقوله عليه السلام لا ترفع اليد عن الفجر
واذا في ما جوي رضي الله عنه في الصلوة حايثنا وله اسم الفقرة عندنا بن جنيته رحمه الله وقال لا يجوز الا ان يكون
ثلاث ايات فصار اوايه طويلة وقديناها **ولا** يقرأ الموتر خلف الامام على ما قدمناها **ومن** اراد
الدخول في صلوته عنده احتاج الى ينبت في الصلوة وفيه المتابعة ولا بد ايضا من فيه استقبال القبلة حتى
لوانفق توجهه الى المذبح من غير ان يركع ولا يجوز وقد قدمناها **والجماعة** سنة مؤكدة لقوله عليه السلام
صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفرد مضجع وعشرين درجة والفضل للفرد **واولى** الناس بالامامة اعلمهم
بالسنة فان ساءوا فافقواهم فان ساءوا فافقواهم فان ساءوا فافقواهم **قال** الشارح رضي الله عنه
لا خلاف انه اذا اجتمعت هذه الخصال اربع في واحد فهو اولي بالامامة من غيره لقوله عليه السلام خير
امنكم فانهم وقد يبيحكم وبينكم وبينكم منكم **وقد** يفتت وقد اوفوا دة والوفد وقد القوم يفتت
الى الملوكة بالحاجه والرسالة **وعنه** عليه السلام انه قال اذا اردت ان تفصل صلوته فقدموا خياركم
فاما اذا تفرقت فاعتبار الفقه اوله اكل الفقيه بخس من القرآن ما يحزي به الصلوة لان الفقه
يحتاج اليه في جواز الصلوة وفسادها واجسامها من اول الصلوة الى اخرها والقراءة يحتاج اليها في ركع
من اركانها **والوتر** نوع فضيله وكثير السن نوع فضيله اخري يعتبران بعد الفقه والقراءة لقوله
تعالى ان احكمكم عبد الله انفاكم ولقوله عليه السلام الركعة مع اكل ركعة **والاصل** في هذه المسائل
ان كل من يرغب الناس بقوله والاقدا به فهو اولي لقوله عليه السلام صلوة الرجل مع الاثنين افضل من صلوة
مع واحد وصلوة مع الثلثة افضل من صلوة مع الاثنين وكل ما كثرت الجماعة فهو عند الله افضل **و**
وبكره تقدر الجهد والاعراب ولدا الرنا والفاوق والاعجب في الناس يفتون ويرعون عن متابعتهم والاقدا
بهم **والاعجب** لا يفتي في اوقات الصلوة ولا يركع التحفظ عن الجاسات فاما من يركع في كثير
الجماعة ويكره **فان** تقدموا جاز لقوله عليه السلام لا تكفروا اهل منكم وان عملوا الصلوات الصلوة
خلق كل امام والجماعة مع كل امير والصلوة على كل ميت **وعنه** عليه السلام انه قال صلوا خلف كل نبي وفاجبه
وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلوة لما روي عن عثمان بن ابي العاص الثقفي انه قال اخر ما عهد النبي رسول
الله صلى الله عليه ان يصلي بالقوم صلوة اصعبهم فان فيهم الصغير والكبير وذا الحاجة وان لا يخذل
على الا اذا نجا **وبكره** للسنن ان يصلح من جماعة من اصحاب الجماعة وما شرع منها من الاذان
والاقامة ورفع الصوت بالقراءة لم يشرع الا للرجال ولم يفتل دخول الشافعي صلوة الجماعة الا على وجه
البيع للرجال فلا يفعل ما لم يفعل كما لا يصلي الوافل بالجماعة **فان** يغفل وقت امامتهن وسطهن فلا

دوي عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت عن المرأة تقوم المستأ قالت تقوم وسطها ولا تهاجور وضعا
كان استر لها خان افضل ومن صلى مع واحد اقله عن يمينه لما دوي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال بت
لله عند خالي ميمونه زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه من الليل لصلي فسمعته يقول يا ميمونه
العبور غارت الجوز وانت الى اليوم ثم عمل الرشد من قبل ففقهه ونوضا وقام وصلي ففقت ونوضا
ودفقت على يساره فخرني عن يساره الي يمينه من رايه والرجح بالها وبغيرها لها المرأة ومنه
قوله تعالى استكن انت وزوجك الجنة وقوله غارت يعني غربت وقد غربت بعض النجوم في الليل
والشئ القربة العقيقه **واعلم** اننا اثبتنا تقدم علمها لما دوي ان النبي صلى الله عليه وسلم يتييم وانساقا قوامها
خلفه واقام امره وسلم وزاها **وعنه** عليه السلام انه قال لا تلبس ثوبا فوقهما جماعة **ولا يجوز** للرجال
ان يقبلوا امرأة كان الامم كجنتهم على بطلان قتال الرجل بالمرأه وقد قال عليه السلام اخرهن من حيث
اخرهن الله والامر تلخيرهن فمن تعذرهن **ويصف** الرجال في الصبيان في النساء ما روي من حيث
انفس فان قامت لواءه الى جنب رجل وهما مشركان في صلوة واحدة استندت عليه صلوته لما بينا ان
النبي عليه السلام خالط الرجال تلخيرهن وضار تلخيرهم فصر على الرجل فاذا ترك الرجل تلخيرها
ولم يتقدم عليها فقد ترك فرضا من فريض صلوته فطلعت صلوته وعنه عليه السلام انه اذا خضع صوف
الرجال اولها وشركها اخرها وخبر صوف النساء اخرها وشركها اولها وكان كل شخص منهن في
صلوة مطلقة جعل لها فيها مقام اذا قام احداهما ما لا يجوز ان يقيم فيه حال مع اخذ صلوة
من احد صلوته فمثل صلوته كالموت اذا قام الامام **ويؤيده** ان الرجل يكفرض من اعاده المكان معها
في صلوة ذات ركوع وسجود فيسقط حالوا قضي بها ولا يلزم اذا وقفت جنب الرجل في صلوة الجنازة
حيث لا ينظر صلوة الرجل لا بها ليست صلوة مطلقة ولا صلوة ذات ركوع وسجود فلم يجعل الشرع لها في
ذلك الصلوة مقام معلوما خلافا لما خفي فيه **ويكره** للشاخصون في الجماعات لقوله عليه السلام صلوا لمراة
في تعويبتهم افضل من صلوتهم في صحن دارها وصلوتها في صحن دارها افضل من صلوتها في مسجد حيتها وصلوتها
في مسجد حيتها افضل من صلوتها في المسجد الاكظم **ويؤيده** خبر الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير
في صلوة الفجر والمغرب والعشاء عدي حيفه لانها تشبه الرجال من حيث انها يتابع لها مصلحتها الرجال
وتشبه النساء من حيث انها لا يتابع لها المصافرة بعين حرم ولا تقولا بالاجنبى فوفى بها حظها من
الشبهين **وقال** لا يخرج في جميع الصلوات لانها لا تخوف عليها الفتنة فتشغل الجماعات كلها بالجلوس
ويؤيده انه لا خلاف انها لا يخرج في صلوة العبد والفجر والمغرب والعشاء فكذا وجب ان يخرج الى الظهور
والعصر **ولا يصلي** الظاهر خلف من به سئل البول ولا الظاهر خلف السجدة ولا القاري خلف الامي
ولا الخس خلف الغريان عند علمنا انما التثنية رحمه الله عليهم لان الطهارة وسرا العورة والقرأة فرض بحق
المقدي فاذا علم ذلك من الامام الذي يملك يخرج من معه ذلك الفرض ان يقدي به كالقاري اذا اقرى بلائي
وعذر فرج صلوة المقدي في هذه المسائل الا صلوة القاري خلف الامي **من** فقد هذه الشرايط لم تنع صفة
صلوة الامام في نفسه فلا يمنع اقتداء المقدي بحافي اقتداء القام بالقاعد الذي يركع وسجد واقتداء المقوضي
بالمتيم بخلاف القاري بالامي لان الامي اذا علم ان خلفه قاري فيجوز ان يقدمه فيكون قراه الامام له قراه
فاذا لم يقدمه لم يصح صلوة الامام الا في فلابد صلوة من اقدي به الجواب يشكك هذا باقتداء الرجل بالمرأة
قال لا تؤتة لم تنع صفة صلوة المرأة من مقتب الاقتداء **وجوز** ان يؤم المتيمم المتوضين عنداي حيفه

فانما
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل
فانما
هي
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل
فانما
هي
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل

فانما
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل
فانما
هي
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل
فانما
هي
الصلوة
التي
يؤمها
الرجل

16 واني يوسف رحمه الله عليهما لانه مسح اقم مقام الغسل كالسبح على الحقين وعبد محمد رحمه الله لا يجوز لان التيمم
طهاره عذر وضوؤه فاشبهت صاحب العذر على ما بيناه **ويصلي** القاري خلف القاعد لان النبي صلى الله
صلى اخر صلوة صلاها بالناس قاعا والناس قاعا خلفه وعبد محمد لا يجوز لان القيام ركض من كان الصلوة فاذا
عذر من الامم بالحد لم يجوز اقتداء من لا عذره فيها كالركوع والسجود **ولا يصلي** المقترض خلف المتفطر لان
فرض المقدي لا يسقط عنه مثله لانه الامامه فاسمه المقترض خلف من يصلي على جنازة خلافا لما لا **ولا**
يقدي من يصلي فرضا من يصلي فرضا اخر لانه لا يشرع احد في الصلوة على الاخرى من عقر نفسه فكل ذلك
لا يبيح من عقر غيره كالمظهر مع الجماعة خلافا اقتداء المتفطر بالمفطر خلافا للشافعي **ويصلي** المتفطر خلف
المفطر في صلوة عليه السلام لا يذركه بك يا ابا ذر اذا كان امرا سو يوحى والصلوة عن موافقتها
فقال الله ورسوله اعلم قال اذا كان ذلك فضل في بيتك فاجعل صلواتك معهم **ويؤيده** انما امام امر
علم الله على غير طهر اعاد الصلوة لانه انتقل من شكا الي يقين كان الاخر باليقين او كان الجاهل اذا حضر
بالاجتهاد ثم طهر له النص خلافا للشافعي لا يعيد **ويكره** للصلي بعث بثوبه او جسده لقول الله
تعالى قد افلح المومنون الذين هم في صلواتهم خاشعون قل في تفسير الخشوع هو ان يكون بصير المصلي في
حال قيامه في موضع سجوده وفي حال ركوعه في ظهر قدميه وفي حال سجوده في ركبته الله وفي حال تشهد
في حجره في انصف يده الصفة وفيه بواقعة كان من الماشعين القليل **ومن** النبي صلى الله عليه وسلم رجل
يصلي وهو يجت بجليه فقال اما انه لو خشع قلبه خشعت خواجه **ولا يقبل** الحصا الا ان لا يخطئه السجود
فيسويه مرة واحدة لما روي عن ابي ذر انه قال سالت خيل عن كل شئ حتى تسويه الحصا في الصلوة وقال ان
كان ولا بد فرة والا فذريها ذرة **ولا يرفع** اصابعه الا بذكره ما لقوله عليه السلام الضاحك في الصلوة
والملفت والمفرغ اصابعه شوا يعني في **ولا يتصر** لحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم اخصر في الصلوة وقال تلك اشراجه اهل الدار في النار وهذا يقتضي انه مكروه على كل حال
ولا يسئل ثوبه لم يربنا بي هزبه رضي الله عنه انه عليه السلام نهى عن السرا في الصلوة والسرا ان يجعل ثوبا على
رأسه او كفيه فترى في طرافه من جوانبه **ولا يعض** شغره لانه عليه السلام لم يترك رجل يصلي ورأسه معقوف
فقال دع شغرك يشكك ويحفظ الشجر ان تخضعه على وسط رأسه وسيله **ولا يكف** ثوبا لما روي عن
ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اميت ان يشك على شبع طراب وان لا اكف شعرا ولا ثوبا **ولا**
يلتفت لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة قال تلك
اخطاسه تختلسها الشيطان من صلوة العبد وعنه عليه السلام انه قال لو يعلم المصلي من يتابعي ما التفت
ولا يفعي لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة قال تلك
وان التفت الالتفات الثعلب وان اتبعي افعال الكلب والاعتقان تجمع ركبته الى صدره ويسط ذراعيه
الى الارض وهو الاشارة بافعال الكلب **ومل** هو ان يجعل على طرف اصابعه وكلاما مكروة **ولا يرد** السلام
تسلاته ولا يرد لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال قدمت من المشقة فدخلت المسجد والنبي صلى الله
في الصلوة فسلمت عليه فلم يرد علي فاخبرني ما قرب وما بعد فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة قال ان الله تعالى
يخبرني من امره ما يشاء وان مما احببت ان لا تكلم في الصلوة بشئ **قوله** فاخبرني ما قرب وما بعد يقول العرب
لشي اذا افلقت وزججه اخبرني ما قرب وما بعد وما قدم وما احببت واخبرني المقيم والمفعل لما روي عن
وما دله واما الاشارة بالرد لقوله عليه السلام كفوا ابريحية الصلوة **ولا يربح** الا من عذر لقوله عليه السلام

صلاة العار على نصف من صلاة الهام الا المتربع فاما في حاله العذر فيباح ترك الوجب وكيف لا يباح ترك
السنة ولا ياكل ولا يشرب لان ذلك ليس من جنس المشروع في الصلاة والكاره وان شقته للبراث انصرف
فان كان اماما استخلف وتوضأ وبعث على صلوة عند المأزوي ابن خزيمة عن ابي بريك عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها عن النبي صلى الله عليه انه قال من قأ أو رجع أو اضر في صلوة وهو امام فليضع يده على فيه ثم لينقل
ولينظر رجلا أدرك اول الصلاة فليقدمه ثم لينصرف ويتوضأ وليبني على ما مضى من صلوة ما لم يكلم قال
ابن خزيمة ان يكلم استأنف خلفا للشارع في انه لا يبنى والاستيناف افضل لانه يودي فرضه من غير مشي
والاختلاف في ذلك من العلماء في الجواز كان اولي وان نام فاحلم او اعشى عليه او فقهه استأنف الصلاة
والطهارة كان البناء مخصوص من الفرائض بسبب الحديث بالانقضاء في المأزوي على اصله فان يكلم في صلوة ناسيا
او عامدا بطلت صلوة عنده لانه ليس من جنس ما شرع في الصلاة فاستوى فيه العمد والنسيان كالاحل
خلاف السلام خلاف للشارع في الكلام الثاني لا يبطؤها وان سبقه الحدث بعد التشهد وتوضأ وسلم
لان حرمة الصلاة باقية ولا بد له من الخروج من الصلاة فاستوى فيه العمد والنسيان كالاحل
الحال او تكلم او عمل عملا ينافي الصلاة تمت صلوة لانه يخلو موضع القطع وطمعها ففعله فاشبهه ما
لوسلم عامدا فان رآي المنيتم الماني صلوة بطلت صلوة عنده لانه قد رجع على المبدل قبل حصول المقصود
عن البراء فيسقط حكم البراء كمالوقر على غنى الرتبة في خلال الصوم عن الفارة وكالمطلقة الصغير
اذ احضت في خلال الفارة بالاستهتار فانها تستأنف العمل بالاقراء فان رآي الماني ما فعددت التشهد او
كان ما سجد فانقص مرة سجدة او خلع خفيه بعمل قليل او كان ما فعمل سورة او عر دأ في جرد ثوبا
او موما قد رجع الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه واجرت الهام المقاري فاستخلف
امنا او طلعت الشمس في صلوة الفجر او خرج وقت الظهر يوم الجمعة او كان ما على الجبهة فسقطت عن
بطلت الصلاة في قول ابي حنيفة رحمه الله في هذه المسائل كلها لان هذه المعاني مخيرة للفرض وما يغتفر
الفرض يستوي وجوده في اول الصلاة وآخرها كنه الاقله صلوع الشمس عند ابي حنيفة رحمه الله
ايضا يغتفر الفرض لانه يجعل الصلاة نفلا بعد ان كانت فرضا وقال صاحباه تمت صلوة لانه بلغ
موضع القطع وطمعها فصار كمالوسلم او تكلم واجرت وكذا الخلاف فيما اذا حزن له هذه المعاني
في سجود السهو لانه لما سجد للسهو عاد الي حكم الجزية ولهذا الوي الاقامة يعني ه ه ه

باب قضاء الفوائت
ومن فاتته صلاة فضاها اذا ذكرها لقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره وقيل انها على صلوة الوقت لان الترتيب مستحق بقوله تعالى ان الصلاة
كانت على المؤمنين كتاما موقوتا اي فرضا موقوتا مرتبا وقضا عليه السلام فانته من الصلوات يوم
الاحد على الوكرو ففعله عليه السلام في الفوائت بيان كفعله في الاداء ثم الترتيب يسقط عندنا
با حركت معاني ابا النسيان فان الصلاة المنسية غير واجبة عليه وهذا الوقت قبل الذكر لقي الله
تعالى ولا صلوة عليه وانما يجب الترتيب بين صلاتين واجبتين وانما ضيق الوقت فلا يلزم يسقط
يؤدي الى ان يقضيهما فائتين وانما اذا ادى احدهما اذا والاخرى قضاء اولي واخرى واما كثره
الفوائت فلان الفروض الحرة من جنس واحد لا يجب فيها الترتيب كقضاء رمضان خلافا لفران كثره
الفوائت لا تسقط الترتيب عنده ثم عند ابي حنيفة واي يوسف يدخل وقت السابعة يسقط الترتيب

او يجمع الوقت او يكثر الفوائت بدخولها في وقت السجدة كما قاله النسيان

لان صلوة السادسة لا تجب الا في آخر وقتها وآخر وقت السادسة اول وقت السابعة فيسقط الترتيب عند
ذلك اذ ليس في اول وقت السادسة فرض متكرر من جنس واحد وعند محمد اذا دخل وقت السادسة يسقط
الترتيب لان بدخوله تكرر الفرض من جنس واحد ولهذا الوصل السادسة في اول الوقت اذا لم يكن عليه فائتة
قبلها بخلاف الاجماع **باب الاوقات التي تكبر فيها الصلاة**
لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس لا عند غروبها ولا عند قيامها في الظهيرة ولا يصلي في هذه الاوقات على جنازة
ولا سجد للتلاوة الا عتري يومه عند غروب الشمس عن الحديث عقبه بن عمر الجهني انه قال ثلث ساعات
نهارا رسول الله صلى الله عليه ان يصلي فيها وان تكبر ففهم موتا ناجيا نطلع الشمس حتى ترتفع وحتى تقوم الشمس
وحين تضيف الشمس للغروب وهما عام في النهي عن الفرائض والنوافل في هذه الاوقات الا انما خصصنا
عتري يومه لقوله عليه السلام من احرك ركعة من الركعتين قبل ان تغرب الشمس فقد ادر كرها وقوله تضيف
بمعنى ميل للغروب واصله تضيف كقوله تبارك وتعالى تنزل عليهم المائدة اي تنزل ه وعند الشافعي يجوز
في هذه الاوقات المنة الفرائض والنوافل التي لها اسباب مثل السنن الموقفة وصالوة الجنازة وركعتي الطواف
ويكره ان يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس عن قوله عليه السلام
لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الشافعي لا بأس
بالنفل الزيادة سبب ولا بأس بان يصلي في هذه الاوقات لان الفوائت في معنى فرض الوقت فحان
الاشتغال بها كما يجوز في وقت خلاف الاوقات المنة ولا بأس بان يصلي في هذه الاوقات صلا الجنازة
وسجدة التلاوة كما يصلي الفوائت لان وجوب صلوة الجنازة لا تنقضي بغيرها باحضار الجنازة
ركعتي وجوب سجدة التلاوة وتعلق ذلك بالجماع وليس ذلك من فعله فاشبهه الفوائت ولا يصلي في
الطواف والمندرة فيهما لان وجوبهما يتعلق بفعله كالصلاة التي شرع فيها فطوعا **باب** ويكره ان يتنفل بعد
طلوع الفجر بركعتي الفجر لان النبي صلى الله عليه كان لا يصلي بعد الفجر اكثر من ركعتين مع حرمة
على النوافل ولا يتنفل قبل المغرب لقوله عليه السلام بين كل اذانين صلاة الا المغرب واراد بالاذنين الاذان
والاقامة كما قال ابي بكر وعمر وعمران والشمس والقمر فمران **باب النوافل**

السنة في الصلاة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها واربع قبل العصر وان شأ
ركعتين وركعتين بعد المغرب واربع قبل العشاء ارحب واربع بعد هاول نهار ركعتين قال الشارح رضي
الله عنه لا خلاف في اثنتي عشرة ركعة انما سنة لحيث ام حبيب رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه انه قال
من صلى ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله في بيت في الجنة ركعتان بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتان
بعد هاول وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي بعض الروايات ركعتان قبل العصر وركعتان بعد العشاء
فاما الزيادة على ما روتها ام حبيب فقيل جاز الاخبار والترجيح فيها ان فعلها لحيث والاملا يكون ثاركا للسنة
وجز السنة الفعل الذي داوم عليه رسول الله صلى الله عليه لتقريبه امته **باب** فاما الواجب فائت وجوبه
تغير الاجاد ولا يكفر جاحده **باب** واما الفريضة فهي واجب بالكتاب او بالخبر المتواتر الذي يوجب العلم
والعمل او باجماع الامم ويكفر جاحدها ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين تسليمة واحدة وان شأ ركعتان
عند ابي حنيفة رحمه الله المستحب في الطلوع بالنهار والليل اربع ركعات تسليمة واحدة لان كل الفرائض
من الله تعالى على العبد اربع ركعات مما يفعله العبد من نفسه وجب ان يكون معتبرا به وعند صاحبه بالليل

نی
بیان

فصلاته وعلامت جنسها ليس فيها
قال الشارح رضي الله عنه ر ١٥٦

18

تاک

اذ انعد على المريض صلى فاعل اي ركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود او مي ايما ولم يجعل السجود
 اخفض من الركوع لما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال العمز ان حبس حين دخل عليه يعوده صلى قائما
 فان لم يستطع ففعا اذا لم يستطع فعلى جنبك نومي ايما وانما جعل الايما في السجود اخفض منه في
 الادل اخفض من الركوع ففي ايما يجب ان يكون كذلك ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لما روي عن ابن
 مسعود رضي الله عنه انه دخل على مريض يعوده فرفع اليه وسادته يسجد عليها فاخذها ابن مسعود وركب

بها وقال هذا ما عرّف لكم الشيطان فان استطعت الفؤاد استلقي على ظهره وجعل رجله الى القبلة واودع
بالركوع والسجود وهذا عندنا لما روي عن ابي حمزة وموقوف عليه ومن روى عن ابي النبي صلى الله عليه هكذا ولا يثني
اذا انقلب على فاهه فصل اشارته الى الصحبة ولو اضطر على جنبه الا ان شاقا قال الشافعي لم يثبت اشارته
الى يسار الصحبة فكان يماقلناه اوله فاما المريض الذي احتضر فضع على شقه الا ان كان في وضعية الجل
لانه قرب الى الموت فلا يجامه الا بما لا يضره اشارته الى الصحبة فان استطعت الا بما يضره اشارته الى الصحبة ولا
يؤذي عينيه ولا يثقله ولا يجاميه لان فرض السجود لم يغلبه الاصل بالعين والقلب فلا يثقل الا بما لا يضره ولا
لا يثقل الا بالبدن خلافه لان رايه يومئذ يثقله فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام
وجاز ان يصلي فاعلى يومئذ ان كل من سقط عنه فرض الركوع والسجود سقط عنه فرض القيام كما قالوا
والراكب خلافه الركن والشافعي انه يلزمه القيام فان صلى الصبح بغير صلواته وحل به مرض لم يمسها
فأعز برقع وسجد ويومئذ ان استطاع الركوع او مستلقيا ان لم يستطع الفؤاد لانه يثني كرك من
عقد غيره وهو اقتداء المريض بالصحيح ويثني من عقد نفسه وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة رحمه الله انه
يستقبل لان العبادة الواحدة لا يجتمع فيها البدل والمبدل كما في كفاية المؤمنين ومن صلى فاعلى الموضع
يركع ويسجد رخص بناء على صلواته قايما في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لان عندهما بناء القيام
على الفؤاد يجوز من غيره بان يقدي القيام بالقاعد فكذلك عقد نفسه وعند محمد رحمه الله لا يجوز من
عقد غيره فذكر ان عقد نفسه وفرضه بنيه وان صلى بغير صلواته بآية ثم قدر على الركوع والسجود
استأنف الصلوة لان اقتداء الرابع والساجد بالمومني يجوز عندنا فذكر ان يجب ان لا يثني من عقد نفسه خلافا
لما روي انه يثني عنه من عقد غيره فذكر ان يثني من عقد نفسه ومن غشي عليه خمس صلوات فادونها فضا اذا
صح وان فاته بالاعمال اكثر من ذلك لم يقصر عن ذلك الفياض ان يجب عليه قصا الجميع لان ذلك مرض
الا ترى ان النبي صلى الله عليه اعني عليه ولا يقال ان كل الله تعالى بقاؤه الجوز حيث قال وما صاحبكم
لمجنون الا انه زعي عن ابن عمر انه اعني عليه ثلثة ايام فلم يقض الفوات فاحزن له فغله وجعلنا احد الذين
دخلوا الفوات في جرد الخراج كما فعلناه في سقوط الترتيب

سجود التلاوة

سجود التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة آخر الاعراف وفي الرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والاول
في الحج وفي الفرقان والنمل والسجدة الاولى يعني لم تنزل وفي ص والسجدة الثانية يعني حم الثانية والجم
السماء انشئت واقرأ سجود التلاوة واجبة عندنا لما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال اذا قرأ القرآن
السجدة فسل اعتزل الشيطان ويحي ويقول يا ويله امر ان اذم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود
فايت في النار ولان الله تعالى امر بها في بعض باب السجدة ودم تاركها في بعض آياتها والامر يكون على
الوجوب والزم لا يلحق الا بارتك الواجب وعند الشافعي سجود التلاوة ثلثة وفي سورة الحج سجدة
واحدة عندنا وهي عند قوله ان الله يفعل ما يشاء وعند الشافعي سجدة واحدة وفي آخر السورة وسجدة
سورة ص سجدة واحدة عندنا حتى لو قرأها في الصلوة سجدا عندنا وعند سجدة شجرة اذا قرأها في الصلوة
لا يسجد لعنده والسجدة في غير ذلك قوله وهم لا يشعرون عندنا وعند قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
وفي الفصل ثلث سجرات عندنا في الخبر اذا الشافعي انشئت واقرأ وعندهما كذا والشافعي لا يسجدون
المفصل والسجود واجب في هذه المواضع على التالو والسمع سواء قصر سماع القرآن ولم يقصد وسوا

قالوا في المصنف بالقرآن

كان التالو سجدة واحدة او سجدة اربع او سجدة واحدة او سجدة واحدة وسوا تلاها في صلوة فرض او
تطوع او في غير صلوة لان السماع قد صح من كل محل غنه القراءة في السجدة كالمسمعها من تسليم طاهر عاقل
بالغ ويجب سجدة التلاوة بالسمع على من يجب عليه الصلوة حتى لا يجب على البصير والمجنون والكافر والفسق
والخائض لان سجدة التلاوة معتبرة بسجرات الصلوة فكل من تلزمه الصلوة تلزمه سجدة التلاوة فلو كان
يلزمه الخبيث بوجوبها بعد الاعتناء كالصلوة ومن لم يلزمه الصلوة لا يلزمه سجدة التلاوة واذا اتى الامام
ايه السجدة سجدها وسجد المأموم معه لقوله عليه السلام انما جعل الامام اماما الى ان قال واذا اسجد
فاسجدوا وان تلاها المأموم لم يسجد المأموم ولا الامام غدا ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما
لان الموت يولي عليه في القراءة الا ترى انه لا يتعاقب جواز الصلوة بقراءة فكان وجود قوله وعلمها بمنزلة
وقوله الموت عليه لا يتعاقب حكم كعقد البصير والمجنون وعند محمد يسجدونها اذا قرئوا من الصلوة لان
كون الموت مهيئا عن القراءة لا يمنع تغلق وجوب السجدة بتلاوة صلاواتها الخليل والجب او الكافر
ولو سمعوا او هم في الصلوة سجدة من رجل ليس في الصلوة لم يسجدوها وهم في الصلوة وسجدوا بعد الصلوة لان
سبب وجوبها وهي التلاوة وجرح خارج الصلوة فتخرج الصلوة بخلاف المسئلة الاولى عند ابي حنيفة وابي
يوسف رضي الله عنهما وان سجدها في الصلوة لم تجز لانه مني عن فعلها في الصلوة ولا تسجد الصلوة
بفعلها لان زيادة ما دون الركعة في الصلوة لا يقبل الصلوة حتى تمام من الرابعة الى الخامسة فسد به فساد
الى الفقرة ومن تلا سجدة فلم يسجد ما حتى دخل في صلوة تلاها وسجد اخذت السجدة عن التلاوة لان مني
سجدة التلاوة على التداخل في مجلس واخذ الا ترى ان القارئ بالسمع لو قرأها لا يجب عليه الا سجدة واحدة
وان جرح في حقه سبب الوجوب القراءة والسمع فقد وجبت هاهنا ناقصة واذا اهل كماله والنافع
يدخل في الكامل حتى وجب عليه الوضوء وغسل وهذا يجوز على ما اذا قرأه السجدة ودخل في الصلوة من غير ان
يختلف المجلس لان يتسارع العمل بقطع حكم القراءة الاولى عن الدخول في الصلوة لانه اذا استعمل بعد آخر قبل
الدخول في الصلوة اختلف المجلس وصارت السجدة الاولى واجبة في ذمته فلا يصير موداه بما انما بها في التحريم
وان كان ما في التحريم اكمل وان تلاها في غير الصلوة فمجدل تدخل في الصلوة فتلاها يسجد لها اخرى ولم تجزه
السجدة الاولى عما لان التي وجبت في الصلوة اكمل وان ذلك الزيادة لا يبيح ادائها الا بتعادنها
واذا الكامل بالنافع يجوز ومن كرر تلاها سجدة واحدة في مجلس واحد سجدة واحدة والقباس ان
يلزمه لكل قراءه سجدة لانه تكرر سبب الوجوب كالنكر وهو اختلفت الا في المجلس الا انما استسأ
لما روي ان حنيفة عليه السلام كان يقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم بابه السجدة يكررها عليه وكان هو
يكررها على اصحابه ولم يكسرها الا مرة واحدة ومن اراد السجود كثر ولم يرفع يديه يكررها ورفع يديه
ولا تسجد عليه ولا سلام لان هذه السجدة معتبرة بسجرات الصلوة وهذا الكبر مشروع دون رفع
اليدين غير كركها هاهنا ما

صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الاحكام ويتعلق به قصر الصلوة وباحه الفطر في شهر رمضان ان قصير الاستسأ
موضع ابنته وبين مصره مسيرة ثلثة ايام ويشي الا ان يمشي الاقدام من غير اعتدال القول النبي صلى الله عليه ولم
لاجل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلثة ايام فما فوقها الامع روج او عجزم ولو كان
دون الثلث سفر لم يكن ليخصم الثلثة معني وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة وصاحبه رحمه الله عليهما
مسيرة يومين واكثر يوم الثالث وعند الشافعي مسيرة من حلتين والمعتبر يسير المسافر
يتغير به الاحكام لان سيراد في المسافة فمرة المغة لانه عبارة عن الظهور ولعدا حمل اصحابنا قوله عم
ليس على الفقير والمسا فراضية على الخروج من بلده او قريته حتى تسقط الاضحية بذلك القدر من سرح القدر والزا هدى

في سفره او في غيره من غير ان يمشي الاقدام من غير اعتدال القول النبي صلى الله عليه ولم لاجل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلثة ايام فما فوقها الامع روج او عجزم ولو كان دون الثلث سفر لم يكن ليخصم الثلثة معني وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة وصاحبه رحمه الله عليهما مسيرة يومين واكثر يوم الثالث وعند الشافعي مسيرة من حلتين والمعتبر يسير المسافر يتغير به الاحكام لان سيراد في المسافة فمرة المغة لانه عبارة عن الظهور ولعدا حمل اصحابنا قوله عم ليس على الفقير والمسا فراضية على الخروج من بلده او قريته حتى تسقط الاضحية بذلك القدر من سرح القدر والزا هدى

دون الشريعة الخارجة من العادة والابطال الخارج من العادة حتى لو سار في الماء او على الظهر في يوم واحد مسيره
فلهذا ايام قصر لان العبرة بالقلعة المتعارفة وفي من المسافر عندنا في كل صلوته رباعية ركعتان حتى لو صل
الظهر والعصر والعشاء اربعاً ولم يفعل في الثانية قدر الشهد بطلت صلاته ولو قدر اجزاء الركعتان
الاوليان عن فرضه وكانت الاخرى نافلة لقول عائشة رضي الله عنها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين
فربيت في الحضر واقرئت في السفر الا المغرب فانها وثلاث ركعات والجمعة لكانها من الخطبة والصبح لظول
قرانها وعن عمر رضي الله عنه قال صلوته الجمعة ركعتين وصلوة الغد ركعتان وصلوة السفر ركعتان
تامة غير قصر على لسان نبينا **وعند الشافعي** تجزئ المسافر بين الايام والقصر والقصر عندنا عزيمه
وعنده ركعة **ومن خرج مسافراً** انقص اذا فارقت بيوت المصر لقول علي رضي الله عنه حين خرج من
الكوفة انا اذا جاوزت البيوت قصرنا **ولا يزال** على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلد او في موضع
يصلح للاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً فلهذا الايام لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه وابن عمر ايضاً
انهما قالوا اذا قرئت بلوة في نفسك ان تقيم بها خمسة عشر ليلة فاجعل الصلوة وان كنت تدري متى
تظعن فاقصرها وصل هذا لا يترك قياساً واجتهدا كما وانما يترك صلوة قوماً ولو دخل بلداً فامر
بنو اقيم فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول انما اخرج غداً او بعد غداً حتى يبقى على ذلك تسعين صباحاً
دعيت لانه لم يوجد منه به الاقامة ولا دخول الوطن فيبقى على حكم السفر وقد روي عن ابن عمر انه
اقام ما دريستان سنة اشهر وصلى ركعتين ركعتين **واذا دخل** الجبل من ارض الحبيب فنوا اقامته
خمسة عشر يوماً لم يمهو الصلوة لان ارض الحبيب ليس بموضع لا إقامة المسلمين مع الجارية لانهم
لا يأمون فيها على انفسهم واموالهم من العدو وصار حالهم في الاقامة في مفارقه ليس فيها ما ولا كراه
واذا دخل المسافر في صلوته المقيم مع بقا الوقت انما اربعاً مع الامام لان فرضه في الوقت من اعاد حتى لو نوا
الاقامة في الوقت صار فرضه اربعاً فاذا التزم الاقامه المقيم تحول فرضه الى فرض اقامه كما لو
نوى الاقامة في الوقت **ولو دخل** الجمعة في فائتة لم يخر صلاته خلفه لان فرضه يخرج الوقت اشهر على
الركعتين اشهر ان لا يتخير بالنية فالتخير بالامام المقيم انما يصح في السفر اذا اقتضى بمصلي
الظهر **واذا صلى** المسافر بالمقيم ركعتين فسلم ثم انما المقيم وصلوهم سواء كان في الوقت او بعد
خروج الوقت **وسئل** ان يقول انوا صلاتكم فانما قوم سفر لما روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى ركعة ركعتين فقال قوموا باهل مكة فانوا صلاتكم فانما قوم سفر **قال**
الشيخ الامام دخل الاسلام ابو الفتح عبد الصمد بن محمود رحمه الله عليه يحيى ان ابا يوسف رحمه الله عليه
جاء مع هارون الرشيد رضي الله عنه وصلى بالناس ركعة ركعتين فقال اهل مكة انوا اياهم مكة صلوتكم
فانما قوم سفر فقال له واخر منهم من اعلم بها منك فقال ابو يوسف لو علمت ما علمت في الصلوة
فقال هرون لو كان لي مثل هذا الجواب لكان على الملك الذي اعطانيه الله تعالى لكانت اسريرك **واذا**
دخل المسافر مصره ان الصلوة لان بالعود الى الوطن زالت مشقة السفر من الالحاح الا ترى ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يباقر فيقصر فاذا اعد الى بلده انى **ومن كان** له وطن فانتقل عنه باهله
واستوطن غيره لم يسافر ودخل وطنه لم يتم الصلوة لانه بالانتقال عنه زال حكم الوطن عنه الى غيره
الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وكان وطنه بها فلما هاجر وحرك له وطن بالمدينة بطل حكم
وطنه بمكة الا ترى انه دخلها عام الفتح فقصر الصلوة ولم يتم **فاما اذا** استنقذ اهله في البلاد الاول

20 وناهل بلداً اخر ولما دخل واحد من البلدين فطن اهل في ايهما دخل صلياً لم يبق الا الذي ينياه **ولو نوى** المسافر
ان يقيم بمكة ومناخسته عشر يوماً لم يتم الصلوة لانه لم يبق المقام في موضع واحد تمام هذه الاقامة **ومن قامته**
صلوة في السفر قصرها في الحضر كغيره لان فرض المشقة هو السفر في حقه وصار كصلوة الحضر اذا اقامته
ولو قامته صلوة في الحضر في حال الاقامة صلاها في السفر اربعاً لانها استقرت في حقه فلا تغير طال مدة
والعاصي والمطيع متوفا في الرخصة في السفر عندنا لقول الله تعالى واذا ضربتم في الارض فقلوا لله تعالى فم كان
منكم مريضاً او علي سفر والنزاع فيهم والجمع بين المأثورين يجوز فجاء ولا يجوز وقيل يعني انه لو كان في
السفر بوجوه الظهر فصلها الحز وقهر او بعد العصر فصلها في اول وقتها وكل ذلك يفتي في الحز والعشاء
يعني بوجوه المغرب في آخر الوقت ويحل العشاء في اول الوقت ووجه حفظهما ان يقول كل صلوة فيها العشر
تعمل فجاء في السفر وفي يوم العيم يعني العصر والعشاء عندنا ولا يعمل وقتاً وكل يعمل في يوم العيم لان
الصلوات كلها موقوفة فلا يجوز تبدلها بغير الوقت في السفر عندنا انا حصص الظهر والعصر بعزوات
والعشاء والعشاء بالزمان لانه بعد السك ابتداء السنة **وعند الشافعي** يجوز الجمع بينهما وقتاً ويجوز الصلوة في
السفينة قاعاً على كل حال عندنا بحقيقة رضي الله عنه لان الغالب من امث الشفينة الدوران فعمل الامر على الغالب
وان كان واخر خلافه كما ان الغالب من امث السفر مشقة والغالب من امث لا يكثر الايام لا يجوز حمل الامر
على الغالب فكل ذلك ما هنا **وقال صاحب** القيام رخص من كان الصلوة فلا يسقط عن عذر ردة الردع والسجدة

باب صلاة الجمعة
لا تقبل الجمعة الا في يومين جمع او في يومين مصر **والاصل** في وجوب الجمعة قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا دعي
الى صلوة يوم الجمعة فاستسجوا الى ذكر الله وذروا البيع واجب السعي وامر بترك البيع المباح لا جواز السعي
وما روي عن سعيد بن المسيب عن ابي عبد الله الا بصاري انه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة
قال يا ايها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تقوموا وبادروا بالاعمال الزكية قبل ان تشغلوا وصلوا الذي بينكم وبين
ربكم بكثره ذكرتم له والصلوة في السر والعلانية خير واوتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله تعالى فرض عليكم
الجمعة في يوم هذا في مقام هذا في شهري هذا في عامي هذا فرضه واجبه الي يوم القيامه فمن تركها استخفافاً
بها او تنهاؤاً لها في حياتي او بعد مماتي وله امام عادل او جابر فليجمع الله شمله وكن بارك له في امته الا
لا زكوة له الا لاجله الا لصلوة الا ان يتوب فمن تاب تاب الله عليه ومن لم يترك الوعيد لا يلحق الامم
الواجب **ولما قوله** والجمع الله شمله اي ما شئت من امته وما نزل الله شمله اي ما اجتمع من امته والشمل من
الاضداد ذكره في ديوان الاحب **وشترابط** وجوب الجمعة في المصل سبعة وهو ان يكون ذكراً مسلماً حراً عاقل
عاقلاً بالغاً مقيماً صحيحاً يقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان يوم من الله واليوم اخر فعليه الجمعة الاعلى اربعة
امرات او مريض او صبي او عبيد وزوي الاعلى صبي او عبيد او مريض او مسافر من استغنى عنها باهله او جارية
استغنى الله عنه والله عتي حميد **واما** شترابطها في غير المصل فحشده الضر والسؤالان والخطبة والجمعة
والوقت **فاما** المصر شترابطها في انها لا تجب الاعلى اهل الامصار والامام كل المصل بالضر ولا يجوز
اقامته في القرى لما روي علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا جمعة ولا شترابط ولا خطبة ولا حجة
الا في مصر جامع وحل المصر ما اقيم فيها الجود ونفذه لاجل احوالهم **وعند الشافعي** كل موضع يجتمع فيه اربعون
رجلاً بتمام الجمعة هناك **ولا يجوز** اقامتها الا بالسلطان او من امته السلطان عندنا لما روي عن النبي صلى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اربع الى الولاة الف والجمعة والجود والصدقات خلاف الشافعي

رحمه الله عليه انما انقام بخير من السلطان كتاب الصلوات والخطبة شرط فيها قبل الصلوة لما روي عن عائشة
فان عمر بن الخطاب قال انما قصر في الصلوة لكان الخطبة والوقت شرط وهو وقت الظهر في بيتنا الا انما حتى لو
خرج وقت الظهر والقوم في صلوة الجمعة استأنفوا صلوة الظهر وبطلت جمعهم لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
اقامها في غير وقت الظهر وخطب الامام خطبتين يفصل بينهما بغيره لما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كان يخطب في الجمعة خطبة واحدة فلما نقل جعلها خطبتين وفصل بينهما بغيره وما فعل عليه السلام في آخر عمره
صارت سنة مشروعة معهوده بين الناس وخطب قائما على طهارة لقوله تعالى وترى كوكبا قائما اي قائما
على المنبر يخطب اما الطهارة فلان من السنة ان يفصل بين الخطبة والصلوة بالصلوة فلا يفصل بينهما بالطهارة
وان خطبتين او خطبة او قاعا جاز وبكره واما الكراهة فلا ترك السنة واما الجواز فلا انه ذكر بتقديم
على الصلوة في غير الطهارة كاذان وقال ابو يوسف الخطبة اتمت مقام ركعتين فلا يجوز بغير الطهارة
فلي اقتصر الخطبة على قوله الحمد لله جان لان عثمان رضي الله عنه حين يجمع بالخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله
فادخل عليه فقال ان اياك وعمر كانا ننادي هذا المقام مغالا وتروي بغير ان وانتم الي اما في فعل الجوج
منكم اما من قول سيبويه بالخطبة بعد استغفر الله الى وكفى فقل وصلى الجمعة وعن عبد الله ابن
مسعود رضي الله عنه انه قال ان قصر الخطبة وطول الصلوة منه من فقه الرجل المسلم مرجح الخطبة على
قصر الخطبة قال ابو عبيدة القريبي رحمه الله عليه قال الاصح في سبيله حين سأل عن معنى هذه الكلمة واجابه
وقال هي كقولهم علامة ومخلقة ومجزة تقول خليف رحي وجري واصل الكلام من ان ياتي
مخففة تقول ان زيدا عالم قال ابو عبيدة فكانت منه مفعلة معناه ان الذي يقصر الخطبة وبطل الصلوة
لعقبة ذكر بعضه في مجل اللغة وبعضه في كتاب القريبيين مجتبت بينهما فاحفظه موقفا وقال ابو يوسف
رحمه الله عليهم لاجل ان ياتي بذكر طول يسمى خطبة لان الخطبة مشروعة في الجمعة وهذا القول في الذكر
لا ينطلق عليه اسم الخطبة قوله اخرج عليه اي استغفر الله عليه الكلام والخرج الباب بفتح الالف اي اخرج وقوله
تر نادان اي بطلان واختار ان اصله في طلب الكلام يستعمل بغيره يقال زاد واذا دواست ماد
ومن شرط الجمعة الجماعة واول الجماعة عند ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهم ثلثة نسوي امام لقوله تعالى
فاسمعو الى ذكر الله والله تعالى انبت داعي او ناديا وامر جماعة بالسعي اليها والذكر والمادى يجوز ان
يكون واحدا واول الجمع الصحيح ثلثة فيشرط ثلثة نسوي امام وعند ابن يوسف اثنا عشر نسوي امام
لقوله عليه السلام الاثنان فانهم اجماعة وعند الشافعي ثمانون نسوي امام وجمهور الامام فقراه في
الركعتين ان النبي صلى الله عليه وسلم جهز في صلوة العبد في القراءة ونقلت قوله نقل مستقيما وليس فيها
قراءة شورة بعينها لانه اصله كتاب الصلوات وعند الشافعي يقرأ في كل جمعة في الركعة الاولى منها شورة
الجمعة وفي الثانية اذا حاك المنفقون وان حضر المسافر والمريض او المرأة او العبد الجمعة فصلوا مع
الناس اخرهم من فرض الوقت كل الخطاب تناولا لكل الا انه خسر ولا العذر فاذا لم يتركوا التحقوا
بالاخر اذا المقيمين ويجوز للسائر العبد والمريض ان يؤموا في الجمعة لانه صلوة كتاب الصلوات حجاز
امامهم فيها اجاز في بيان الصلوات وعند الشافعي تغفل الجمعة امامه هو ولا يجوز بغيره عدد
المؤمنين من الاربعين وهذا محال لانه يحتاج في الامامة ما لا يحتاج في الامامة ومن صلى الظهر في منزله يوم
الجمعة قبل صلوة الامام ولا عز ربه كره له ذلك وجاز صلوة وهذا اي يتي على ان فرض الوقت هو الظهر
هذا اليوم عند ابن حنيفة رضي الله عنه وابن يوسف يدل ان الجمعة اذا فاتت فخرج الوقت صلى الظهر وقضا

في الجمعة اذا فاتت فخرج الوقت صلى الظهر وقضا

في الجمعة اذا فاتت فخرج الوقت صلى الظهر وقضا

لم تكل الظهر هي واجبة في الوقت لانه قضاؤها بعد خروج الوقت الا انه ما يؤيد باسقاط الظهر بائنا الجمعة وقد
فات هذا المعنى باقامة الناس الجمعة فلا زيادة في الامم بقضا الظهر لانه قضاها في الوقت فلا يفي بها
عليه بعد الوقت قال الشيخ الامام الزاهد رضي الله عنه وليس يفتح ان يكون الفرض هو الظهر ثم يؤم
تفعل بغيره عليه حيا يوم من تخلص الغريق قبل تمام الصلوة ثم اذا لم يفعل وام الصلوة وان الصلوة جازت صلوة
كذلك ما هنا وعذر من فرض غير المعذور الجمعة لانه ما يؤيد بفعل الجمعة منه عن فعل الظهر وصفه الفرض
يكون ما يؤيد بفعله منه عن تركه عن انه اذا فاتت الجمعة اثما لظهر للغير عنها فما امر به عند العجز عن غيره
كان بدلا ولا يثبت حكمه اليك مع القدرة على العمل كالامع التراب والغنى مع الموت والقدرة على العمل والمغزور
فان هذا الذي صلى الظهر بغيره ولا عز ربه ان حضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلوة الظهر عند ابن حنيفة رحمه
الله بالسعي الى الجمعة من الفرض المختصة بها قال الله تعالى فاسمعو الى ذكر الله وصار ذكره فيها
مخلاف كتاب الصلوات لان السعي اليها عن خوف الغيب منه عن لقوله عليه السلام اذا اتيتم الصلوة فلا تروها
وانتم تسعون لوقها بالسكينة والوقار ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال صاحبها لا يبطل
ظهره حتى يدخل مع الامام لان السعي سبب يتقدم على الصلوة فلا يبطل به الظهر كطهارة وسائر الجورة
وبكره ان يصل المعذور الظهر في جماعة يوم الجمعة وكذلك اهل اليمن عندنا لانه لو جوزه لم ذلك ادخل
مجموع تلك الصلوة من لا عز ربه فيؤدي ذلك الى ترك الجمعة بخلاف اهل السودان لانه لا يؤيد في حقهم
الى هذا المعنى فلا تتركه لجماعة ومن ادرك الجمعة مع الامام صلى مع الامام ما ادر ك ومن اعلمها الجمعة
وان كان ادرك في الشهر او في سبب الشهو لقوله عليه السلام ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال
محمد رحمه الله عليه ان ادرك ركعة منها بنا عليها الجمعة وان ادرك دوها بنا الظهر عليها ويتم اربعاء به
قال زفر والشافعي وهذا لا يصح لان الظهر مع الجمعة فرضان مختلفان فلا يجوز بنا غيره اجزا على الاخرى
كالفرج مع الظهر واذ اخرج الامام يوم الجمعة للخطبة ترك الناس الكلام حتى يخرج من الخطبة وكذلك
اذ انزل لا فتاح الصلوة لقوله عليه السلام اذ اخرج الامام فاصلوه ولا كلام وقال لا يصح العظام
حتى يتبدل الخطبة لقوله عليه السلام اخرج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام واذ اذن المودن
يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس السج ونوجهوا الى الجمعة لقول الله تعالى فاسمعو الى ذكر الله الاله
واذا صعد الامام المنبر جلس واذن المودن ينشد المنبر فاذا فرغ من خطبته اقام المودن ثم صلى الامام بالناس
الجمعة لاله وكان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر يوم الجمعة عند خروج
الامام والاقامة عن نزوله عن المنبر فلما كثر الناس في زمن عثمان رضي الله عنه زادوا اذنا على الزوراء
والاذن على الزوراء هو الاذان الذي يفعله المودنون على المنبر في وقت الجمعة يومنا هذا والذوراء
موضع معين يرتفع سمى بذلك لما فيه من الارتفاع وهو لا يوجب الجرح والميل

باب العبد

يستحب يوم الفطر ان يطعم سبعا قبل الخروج الى المصلي ويغتسل ويتطيب ويتوجه الى المصلي اعلم ان صلوة
العبد يجب على من يجب عليه الجمعة ويشترط فيها ما يشترط في الجمعة غير ان الخطبة في العبد بعد الصلوة في
الجمعة قبل الصلوة والاصل في العبد ان ياتي النبي صلى الله عليه وسلم قدم المنيعة ولم يمان بهما
فيه في الجاهلية فقال عليه السلام قد ابل لكم الله بهما خيرا اسمعوا يوم الفطر ويوم النحر اما الاغتسال
والنظف فلان العبد يجمع للناس كجمعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يخرج الى العبد اغتسل واستاك

الاستسقاء

فقلت

قَالَ نَجْعَلُكَ زِينَةً لِلْعَالَمِينَ
وَبَوَّيْنَا لَكَ فِي هَذِهِ سَبِيلًا
الْمَسَامُحَ

بطيف به الملائكة الهاشمة فهم عنه في نعمه وفواضل

تطال العزاري برمن لجمها وشجر كهراب العفس المقتل

ایک دفعہ

23

وَالَّذِي يَصْنَعُ الْغَيْطَ يَمَازُجُهُ زُرُوقُ الْيَمَانِ فِي عِيَابِ الْمُجَمَّلِ

سَقَى قَوْمِي بَنِي مِجَدٍ وَأَسْقَى نَهْرًا الْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالِ

les

يقول اللهم اغفر لجاني و امواتي واصلح ذاتي بيني والوف من قلوبنا واجعل قلوبنا على قلوب اخيارنا وعن عثمان رضي الله عنه زيادة عليه اللهم ان كان زكيا فركه وان كان خاطيا فاغفر له وارحمه واجعله في خير مما كان فيه واجعله خير يوم جاء عليه **قال** الشارح رضي الله عنه وكان يقول في صلوة الجنائز بعد الدعاء الذي رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني ارجو ان يكون من عبيدك وان امكنك ان تتركه اقدر شي هو الي رحمتك وانت اغني شي عن عذابي فاعف عن ذنوبي وفضلك ذنوبي وكفر سيئاتي وبقية فتنة القبر وعذابي ولفظ حبه وامر زرعته واشترى حشته وارحم غزتيه وارفع درجته واجعل الجنة ماواه ولا تجعل النار مشواه والجنة بالانوار الصالحة واجعله من الفائزين بالمغنيين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وارحمنا اذا صارنا الى ما صار هو اليه برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في الصلوة على الصبيان اللهم اجعله لنا في طاعتك وسفيعا واجعله ذكرا او احرأ ونقل ميزان ابويه اللهم لا تحزننا احره ولا تفترقنا احره الفراط والقارط المقدم السابق في طلب الما وقوله في طرائق مقدمات في الاجرة **ويذكر** اربع بركات عند لقوله عليه السلام في صلوة العبد اربع كآريج الجنان لا تسهوا وترفع يديه في الكبرياء الاولى في رفع يديه فبما جعلها من البركات لان كل كبرياء قايمة مقام ركنة والركعة الثانية لا يرفع اليه عندها ركنة الثالثة والارابعة بخلاف الاولى **واذا** اجعلوا الميت على سريره احرأ واقوايه الاربع عندنا لانه وفل اكمه في جميع الاعصاء **وميشون** مشرعين دون الخشب لقوله عليه السلام عجلوا موتا كرم فان كان خيرا فقد تموه وان كان شرا القتموه عن رقابكم **واما** الخشب فمخروقة لانه يودي الى تقويت صلوة من يتبع الجنائز من صغفة القوم والخشب نوع من العز ويقال جاورا خاتين اي عادين **فاذا** بلغوا الى قبره صعدوا للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع من اعناق الرجال لان الميت كما المتبع فلا يغسل التراب قبل المتبع **وتحفر** القبر ويلقون لقوله عليه السلام الجور لنا والسق لغزنا الجور يلجأ والجور يلجأ **ويذكر** الميت مما يلي القبر عندنا لما روي انه عليه السلام وضع ميتا في القبر فادخله من ناحية القبر **واذا** وضع في القبر قال الذي يصعده بسم الله وعلى من رسل الله **ويوجهه** الى القبر لما روي انه مات رجل من بني عبد المطلب فشهد النبي صلى الله عليه وسلم جنازته وقال يا علي استقبله استقبلا لا فو لوجعا بسم الله وعلى من رسل الله وضجوة لحنه ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لظهره **وتحفر** القبر لانه امن من انتشار الكفن **ويشوي** اللبن عليه **ويحفر** الحجر والخشب لان الموضع موضع النبي فما كان اقرب الى اللبن كان اولي ولا يابن القصب مكان الخشب ثم يمال عليه التراب لانه استرع الى اللبن من الخشب ويستم القبر ولا يسطح لانه روي عن ابيهم النخعي رضي الله عنه انه قال اخبرني من شهد قبر النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الله وفتر ابي بكر وعمر وهى مستمة وعليها فلق من مذبذب فلق جمع فلقه هي الكسرة والقطعة من الحجر او المزر **ومن** استهل بعجل الولادة شهي وعسل وكفر وصلي عليه وورث ولم يستهل اخرج في حرقه ولم يصل عليه لقوله عليه السلام اذا استهل الصبي غسل وشي وصلي عليه وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يورث والاستسهاال ان يكون منه ما يلبس على حيوته من ثياب او خبز يد يد او رجل او ان يطرف بعينه **هـ**

باب الشهيد
الشهيد من قبله المشركون يتلاح او يغير سلاح او وجد في المعركة وبه اثر او قتله المشركون ظما ولم يحب قتله دية ويحفر ويصل عليه ولا يغسل لانه عليه السلام لم يامر بغسل قتلى الجور وقال زعموا بقتله وديارهم فانهم يعثون يوم القيامة وكاومهم تسخبا لوزن الدم والرخ رنخ المسك **الخلوة** جمع

والجنازة من قبله المشركون يتلاح او يغير سلاح او وجد في المعركة وبه اثر او قتله المشركون ظما ولم يحب قتله دية ويحفر ويصل عليه ولا يغسل لانه عليه السلام لم يامر بغسل قتلى الجور وقال زعموا بقتله وديارهم فانهم يعثون يوم القيامة وكاومهم تسخبا لوزن الدم والرخ رنخ المسك **الخلوة** جمع

العلم وهي الجنازة ومنه قراءة الحشر رضي الله عنه اخبرنا دابة من الارض تكلمهم اي تخرجهم تحت الدم **يشي** شيئا بالجار شيئا يفتح الغابر ورفعه والفتح افصح اذا سال بالخامعة اذا تغيرت بفتح العين في الماضي الغابر ويصل عليه عندنا لانه عليه السلام صلى على قتيل احد خلافا للشافعية لا يصل عليه **والشهاد** على ابي حنيفة رحمه الله كل مكلف من اهل الاسلام يتبع بقوله من شي هو مال ولم يورث ولا وجب غسله في حال حيوته وكل مقتول انتصف بهذه الصفة لا يغسل عنده وقوله ان ثبت كل مكلف على صفة الفعل الذي يثبت المفعول ولكن يراى به الفعل كقولهم زعم الرجل وجن وجن وهي من الارثاق يقال ثوبت رت اي خلق ومنه وثباته الحال اي ضعفه واخلاه وزعم الرجل اي كبر وجن **والصبي** اذا استشهد عنده يغسل لانه غير مكلف اذا ذنب له بغيره القتل فكانه مات خفا لانه بخلاف البالغ وغسل صاحبه لا يغسل كالبالغ بل هو اطهر من الذنوب من البالغ ثم البالغ لا يغسل فهو اولي **ومن** وجب بقله فضا ص على قتله لا يغسل لان الفضا ص ليس باب والمنفعة ادام نص ما لا يتورث في خلوص معنى القرية كالولا في العق بخلاف القرية لا يغسل مال فيبطل معنى القرية كما لو اعاق عبد على مال نارا عن الكفارة لا يجزي عن الكفارة **والجنازة** اذا استشهد يغسل عندنا لما روي ان خطبه بن ابي عامر قتل شهيدا فغسله المايعة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهله فقالت انه اصاب اهله فلما سمع هبة طار اليها فقال عليه السلام لرك غسلته المايعة والهيعة صوت يفرع منه يقال رجل هاع وهاع اي فرغ وذائق من الهيعة **وقال** لا يغسل لان القتل على وجه الشهادة احرى مجزئ الغسل **ومن** ارتكبت غسل والارثاق هو ان ياكل الخبز او يشرب او يد اوى ويحفر من المعركة جيا حتى يمضي عليه وقت صلوة كامل وهو يغسل لان هذه المعاني كلها خرجت عن صفة القتلى **لانها** من احكام الاحياء ويغير حكم الشهادة فيه وصار الى حال الدنيا بخلاف ما اذا مات قبل ان يصير الى حال الدنيا لان المقتول قد اضطرب في مكانه وقد نكلم في الغالب ويبقى معنى عليه في المعركة لا يغسل ولا يغسل بهذه المعاني فلا يتورث شيئا فلا يغسل **وان** روى بقله او يد يديه فهو مترك عند ابي يوسف لان الوصية نظير في مصالحه فهو كما الوصل وقال محمد ليس مترك لانها من املاك الموت واحكام الاخوة كوصية شعلان الربيع وهو انه وجد في المعركة بين القتلى وبه جراحات فقال بلغوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولوا له اني بصعاب سبعين جراحة كلها قد اصاب مقبل وبلغوا صحابه انه لا يدخل الحرم يصيب محمد انبي وفيهم عن نظرف ومات ولم يغسل **ولا** يغسل عن الشهيد دمه لما بينا من الجور **ولا** يترفع عنه ثيابه يعني اذا كان يبلغ سنه التكفين فاما اذا لم يبلغ برأديه حتى يبلغ سنه التكفين وان كان زيادة عليه نقص لانه لو ترك عليه لاستنصر به وارثه **ويترفع** عنه الفرو والحف والحشو والسلاح لان هذه الاشياء مما لا يستر بالثكف بها كذا لا يبقى عليه **ومن** قتل رجل او في فضا ص غسل وصلي عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة على قاتل وقد رحمه بالاننا **ومن** قتل من البغاة وقطاع الطرق لم يصل عليهم لان عليا رضي الله عنه لم يصل على قتلى نهروان وغيرهم من خلفه فحضر من الصحابة ذوات الله عليهم ولم ينكر عليه احد **هـ**

باب الصلوة في الهيعة
الصلوة في الهيعة جائزة فرضها وقيلها عندنا لقول الله تعالى ان ظهر ابي الطائفين والعاقرين والركع **الحج** وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في البيت من الشرايين بينه وبين الجايقة مقراة ثلثة اذرع **وعند** مالك لا تجوز فيها الفرض ويجوز القل وعند الشافعي لا تجوز كلها **فان** صاب

الامام فيها جماعة جازت صلواتهم جميعا الاصلوة من كان ظهره الى وجه الامام لان كل واحد منهم مستقبل
لوجه من الوجه غير تارك متابعة الامام فجازت صلواته خلا وما اذا كان ظهره الى وجه الامام لانه تارك
متابعة الامام الا ترى ان الامام لا يتابعه ابيه منع من التقدم عليه كاي حاله وام الذي يكون
ظهره الى ظهر الامام فلا يكون تارك لمتابعة الامام فجازت صلواته اذا جعل ظهره الى ظهر ابيه لا
يخرج من ان يكون متابعه لبيه. وانما من كان وجهه الى وجه الامام جازت صلواته وان ينبغي له ان يجعل
بين يديه شتر مخي لا يستقبل الصورة والسترة فعلة من الشتر. واذا صلى الامام في المشرك الجرام
يخلق الناس حول القبة وصلوا بصلاته الامام من كان منهم اقرب الى القبة من الامام جازت صلواته
اذا لم يكن في الجانب الذي قام فيه الامام لان الصلوة بمكة تفعل كرك من لرسول الله صلى الله
عليه الي يومنا هذا وما اخذوا هذا من قول الله تعالى وتري الملايكة جاثمين من حول العرش يحرقون
حوله. وانما من كان اقرب الى القبة من الجانب الذي يكون فيه الامام اذا لا يجوز صلواته لانه صار مقبلا
على الامام تاركا لمتابعه خلا من لم يكن من ذلك الجانب ومن صلى على ظهر القبة جازت صلواته
عند الامام لان الاعتبار باستقبالها لا باستقبال شيء من ساكنها فان صلى على جبل ابي قبيس جازت
صلواته بالاتفاق وان لم يكن بين يديه الا هو القبة غير انه يكره لان في اعلم عليها ترك تعظيمها.

كتاب الزكوة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ رضي الله عنه الزكوة واجبة على كل الحر المملوك اذا ملك بضائما ملكا
ناما وجال عليه الجول. قال الشارح رضي الله عنه اعلم ان الزكوة في اللغة الزيادة يقال زكيت زكوة
زكا اذا نما وفي الشرع عبارة عن جزء معلوم يجب في المال خفا لله تعالى يعتبر في وجوبها الجود والصاب
فلم يسمت بذلك لانه يجرى كمالها وهو زيادة وتماؤه وقيل سميت بذلك لانها طهرة للمال من الشبه
وطهرة صاحبه من الزنوب والتزكية التطهير قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهروهم وتزكهم بها
فلا سمى شري في معنى اللغة والاصل في وجوبها قول الله تعالى اغنوا الصلوة واتوا الزكوة والسلام
شرط فيها لقوله عليه السلام نبي الاسلام على خمس الخير والعقل والبلوغ فيها شرط عندنا لقوله عليه
السلام ربح القلم عن التثنية عن الصبي حتى تعلم وعن النابخ حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق فلو وجبت عليه
الزكوة لاجريها عليه القلم وهذا لا يجوز لان هذا حق لله تعالى يجب على الوالد بسبب الولد ولا
على المالك مقدارنا الملك في رعيه انجالية الخطاب كالحج وكفارة اليمين والهدية والاحراج وجه
قول الشارح ان الزكوة عبادة مالية مفقودة الى الابد فحكم الخطاب لا يمنع وجوبها لانه صدقة
القطر يوتيه وجوب العشر في مال الصبي بالاجماع مع كونه خفا لله تعالى وبخف جازها وقد ورد
بلفظ الايتال قال الله تعالى واتوا الحق به يوم حصاده فهو كالزكوة سواء. قال الشارح رضي الله عنه
قد كوت سبيل الخلاف فكلها مقلدة مستوفاة في كتاب ليلة اوله وحليلة الابد من اراد ذلك
فليرجع اليه فان الغرض من هذا الكتاب الانجاز والاختصار كما شرطت في ابتداءه. والحقبة شرط فيها
لان العمل الفلن لملكه وملك المكات متردد بينه وبين موكة والمعلمية السلام للمكات عمل ما ينبغي عليه
دهره ولهذا المعنى لا يملك التبرع والفلن الرق الذي يسي هو وابوه تروا الحزب ذكره في كتاب
الادب وغيره من الكتب والجول شرط فيها لقوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يجول الجول والصاب

شرط لقوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة. ومن كل عليه دين خيطا له فلا زكوة عليه عندنا كانت
المربوت شخص خال له الصدقة مع وصوله الى ما يغني عنه الزكوة كالحائك بوبه انه لا يجب عليه بالاجماع
وجه قول الشارح في وجوب صدقة تصرف الى اصناف الثمانية شرعا فالرب لا يمنع وجوبها كالعشر بوبه ابن
السبل خال له الصدقة وفي حكمة الزكوة. ولا يلزم لاسمال اكثر من الذي عليه زكي الفاضل عن الدين ابلغ نصا
كمن الفاضل عن الدين ابلغ نصا لا يحل له الصدقة كان غنيا قال النبي عليه السلام ان اخذ الصدقة من غنيك
واردها الي فقر ايكس. وليس في دار السكينة شباب البون واثاث المنازل ودواب الركوب وعبد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكوة لانه يحتاج اليه والزكوة متعلق بالغنى قال عليه السلام لا صدقة الا على ظهر عني والغنى حصل
بالمال النامي وهو الامان ومال الشوم والجاره. ولا يجوز اذا الزكوة لانه متعلق بالاداء وبنه مقدار له لغرب
مقدار الواحد لانها عبادة مقصودة بنفسها فيشرط فيها الشك كالصور والصلوات فاما اذا نوى عند العمل فليجبت
بتعيينه فلا يخرج الى نية جديدة. ولو تصرف في جميع مال الزكوة لا ينوي ان يتركه تسقط عنه الزكوة استثنى فان
قلا الزكوة مستحق عليه عن جهة الزكوة فكيف ما نواه وقع عن المستحق عليه كحد الودائع والخصومات الهبة
او قضا الدين. وفي القياس لا يسقط لان سقوط الفرض لا يكون الا بالنية فيما يقع في النية ولم يوجبه الفرض هاهنا
فلا يجوز.

زكوة الابل

ليس في اقل من خمس ودون الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الجول ففيها شاة التي تسع فاذا كانت
عشر ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شاة الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين
ففيها اربع شاة الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها اربعة شاة الى خمس وثلاثين فاذا كانت
ثلاثين ففيها خمسة شاة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها ستة شاة الى احدى وتسعين فاذا كانت
وتسعين ففيها اثنا عشر شاة الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها اثنا عشر شاة الى احدى وتسعين فاذا كانت
خلاف بين اهل السنة ان قيل الماية والعشرين يجب خول الله تعالى على الترتيب الذي ذكره هاهنا فاما بعد
الماية والعشرين عننا تسنات الفريضة يجب في كل خمس شاة الى ان تبلغ الزيادة خمسا وعشرين ففيها
ابنه مخاض مع الحقيل طقم ميتين فاذا صارت الزيادة ثلثين يضر الى الماية والعشرين ففيها ثلث خفاق
ثم تسنات بعد ذلك ابرا ويوجب في كل خمسين مثلهما اوجب في الخمسين الاولى طرا ويوجب في كل مائة
بن عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقات لمحرمه عمرو وذكر فيه في ابيض الابل على نحو ما بيناه
الى الماية والعشرين ثم قال فاذا زادت على مائة وعشرين استوفيت الفريضة في الخمس شاة وفي العشر شاتان
وهذا الشاة من يجب في ابتداء النصاب فجاز ان يكون لها عود بعد انقطاع وجوبها كالبيع والتبعة في نصاب
البقرة بوبه ان الواحدة الزيادة على الماية والعشرين لا حظ لها في الوجوب عنه فوجب ان لا يغير الفرض
كالزابعة والتاسعة وعكسه الخامسة والحادية عشرة. قال القاضي الامام ابو حاتم العامري رحمه الله
الحقن وجبت في احدى وتسعين وما بعده باخبار متواترة واجماع الامة فلا يجوز اسقاطها عن الاحاد
وبغلا لا يعزونه وهذا الفصلان مشكلان على الخصم فافهم. وعند الشارح اذا زادت على مائة وعشرين
واجب في ثلث بنات لبنون ثم يوجب بعد ذلك في كل اربعين ابنة لبنون وفي كل خمسين حقة لما
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففيها ثلث بنات اللبن ولا
كامر يجمع حيث فيه عود من الحقاوق تقدمها بعد ما من بنات اللبن كما في الماية الاولى وعز كراما دخل
لانية اللبن في الخمسين الثالث فصا وجهه عليه بوبه ان من الزكوة على المستقر اذ لا على الاستيناف

في الجوز الى المائة والعشرين فاذا كانت ستين او اربعين ففيها

وإذا العبرة للأجزاء فكذا اجتماع كالتوديع البين بياضه وهو أنه لو كان له أن ينفق فضة وزنه مائة وخمسين
وقد بلغته مائة درهم فإن قيمته لا تعتبر في الخراب الزكوة بالاجتماع لأنه لم يتكامل أجزاءه فكذا اجتماع
باب زكوة الزرع والثمار

قال أبو حنيفة رحمه الله في قليل ما الخجعة الأرض وكثيره عشرة وأحد شواشي ثمنها أو شقته السما لا الخطب
والقصص والخشيش لقوله تعالى فاتوا حقه يوم حصاده ولم يقصر ولا نهر ما استتبت ويقصر للزراعة غالباً فاشبه
الخطبة وقال لا عشر إلا فيما لم يزرع بقية لقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وهذا نص في الباب والخضراوات
بغير الحبوب والأول قبل الواو وهي جمع خضرا فقلت المهره التي بعد ألف النابت المرودة وأما في الجمع كما جعلت
في الخضراوات والخضراوات جمع خضرا وخضرا ولا يجوز غير هذا وقوله سبحانه أي جازياً مثل مياه العيون والأودية
والسبل ومنه السجور والسباحة في الأرض ومنه المسبح في قول واحد ثم العشر يجب في قليل الخارج وكثيره
عنه لأنه جو متعلق بعين مال لا يعتبر فيه الجول فلا يعتبر فيه النصاب كخمس الغنم والركاز وعندها لا
عشر فيه حتى يبلغ خمسة أو تسعون سنين صاعاً بصاع النبي عليه السلام لما روى أبو سعيد الخدري عن النبي
صلى الله عليه أنه قال ليس فيما دون خمسة أو تسعون صفة وما سقى يخرّب أو دابة أو سائبة ففيه نصف
العشر والغرب الربوا العظيم والرباه الناعور أي الركاب والسائبة البعير الخارج ومنه المثل السائر
سائر السوابي شفر لا ينقطع

وقال أبو يوسف فيما لا يوسق من الغنم والفطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أو تسعون من أجزائه ما يدخل تحت
الوسق يعني من أخص أنواع الجبوب في ذلك المكان لأن الصدقة يجب في هذه الأشياء بالاجتماع في كل طريق القيمة
كما في صلح النخلة قال محمد يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال ما يقدر بثمنه فاعتبر في الفطن خمسة
أعمال والخيل أيتان وأربعون مناً وفي الزعفران خمسة أمثال لأنه بلغ أقصى ما يقدر به ذلك الشيء وكذا خمسة
فجب فيه العشر كالجبوب إذا بلغ خمسة أو تسعون وفي العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر أو أكثر عند
أبي حنيفة لما روى أن النبي صلى الله عليه كان يأخذ من العسل العشر ولا يأكل في العادة من أول من يهرات الشجر
فأشبهه النمل وعنه أبو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة أنقاراً وأجزاءها رق وهي القرية وعنه محمد لا شيء فيه حتى
يبلغ خمسة أنقاراً والقرية ستة وثلاثون طلاً عند الأكثر وذكر في ديوان الأدب أنه مكمل تسع سنين عشر
طلاً وأول شهره وعنه الشافعي لا عشر في العسل لأنه ما بيع متولّد من الحيوان فلا عشر فيه كاللبن ولبن
في الخارج من أرض الخراج عشر عند لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه موقفاً عليه وموقفاً إلى النبي عليه السلام
أنه قال لا يجتمع العشر والخراج على مسلم في أرضه من العشر حتى لله تعالى يصرف إلى أصناف الثمانية شرعاً والخراج
حتى يصرف إلى المقاتلة والجمعان في أرض خارج العشر مع صدقة بني تغلب وعنه الشافعي يجب فيه العشر
والخراج جميعاً لأن هذا حق يجب في المستفاد من غنم أرض الخراج فجادل يجب في المستفاد من أرض الخراج كالغنم
إذا وجرى في أرض الخراج بوبه أهمها حقان مختلفان بخلاف سببين مختلفين في مجلسين مختلفين فيستحقان مختلفين
فإذا اجتمعا معاً كالجرا والقيمة يقبل صلب مملوك في الجزم

باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز
قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية قال رضي الله عنه الفقير من له أدنى شيء والمستكين من له شيء أعلم
أن الأصح أن الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل الناس وكان له بلعة من العيش نقول الله تعالى يا أيها الناس أنتم تعلمون
إلى الله سماء فقر أو أن كان لهم ملك والمستكين هو الطواف الذي يسأل الناس ولم يكن له بلعة من العيش لقوله

قيمة
من على
رطل
منه
أول
من

تعالى أو مستكيناً ذمته وصفه بكونه لاصقاً بالتراب جوعاً وهو مفقيل من المسكة وكان المستكين أسوأ حالاً
من الفقير وهو الذي أسكنه الفقرا أي قل حركة من شدة ما به من البؤس والخصاصة وفأيد الخلق تظهر في
الوصايا فإن رجلاً أو وصي ثلث ماله لفلان وللفقراء المساكين فإن عند أبي حنيفة رحمه الله يقسم ثلث ماله
على ثلاثة أسهم سهم لفلان وسهم للفقراء والمسكين كرجلهم وأجزاء وهي جهة الفقر والحاجة والعاملون
هم السعاة الذين يجوز الصداقات فيستحقون جزءاً مالههم بقدر عملهم عندنا وإن كانوا غنياً وعنه الشافعي
رحمه الله يستحقون من الصدقة التي جمعوها لأعلى طريق الأجرة والحاجب المنقوض الشافعي ومنه الجليله يقال حتى
يحيى حياته إذا جمع الصدقة والولقة فلو بهم كانوا وساقوش فلما عز الله الإسلام أعنا المشايخ عنهم
منع ذلك عنهم عمر في زمن أبي بكر رضي الله عنه وقال لهم كانا نعطكم ثلث الف درهم على الإسلام فأمّا الآن
فقد عز الله الإسلام وأهله فليس ينبغي أن يعطوا إلا السيف ووافق أبو بكر في ذلك راية الصاب الثاقف
والرقاب أعانه المكاتبين على إدامال الصاب لفق الرقة ولا يدفع إلى مكاتبه وإنما يدفع إلى مكاتب غيره
لأنه ما نور يقطع الحق وأزاله الملك والخارج من لزمه دين ولم يكن له فضل ما بين درهم على الذين لأن الذي
يملك شيئاً كان فقيراً فقد دخل تحت إطلاق لفظ الفقرا في الآية فوجب أن يحمل لفظ الغارم على ما فيه جديده
وفي سبل الله فقرا الغارم عندنا وعند الشافعي الفقرا والاعتناء حتى إن جردت جردت الصدقة إلى غارم أي
وإن السبل من كان له مال في وطنه وكان يقطعها عنه في مكان لا شيء له فيه وإنما سمي بهذا الاسم لما رتبته الطريق
كما يقال إن الغارم ابن الفقير فهو له ما به أصناف وقد سقط سهم المولقة عندنا ويعطى للعامل الأجرة ثم يصرف
الباقى إلى الأصناف الستة ولو صرفه إلى صنف واحد منهم لم يجوز عندنا لأن هذا مال وجب صدقه إلى المحتاجين يأمر
الله تعالى بما رزقهم في صنف واحد منهم دليله كفاؤه لأدنى والميزان لفظ وعنه الشافعي يجب صرفها
إلى الأصناف الثمانية من كل صنف ثلثه حكم الآية وله في سقوط سهم المولقة فكل من ولا يجوز الزرع الذي
لغوله عليه السلام وأردمها إلى قرايكم خص فقر المسلمين بالرد منهم ولا ينبغي من أجل إطلاق لفظ الصدقة
تقتضي التملك كما لو نذر أن تصير وكذا الزمان يملكه الفقرا وهذا الغنى معدوم في بناء المساجد ولا يقف
الميت لأن الميت لا يملكه والموت ينافي الإهلاك وحق الوارث موقوف عن الكفن ولا يشتري بها بعد دفن ولا
يباع الجسد بأحد الثمن عوضاً عن ملكه والعبد لا يملك بالعتق رقبته نفسه وإنما يلف الرق على ملك المولى
ولهذا كان المولى للمولى وعنه مالك يجوز الاعتناق ولا يدفع إلى غنى الآية ولا يدفع إلى أبيه وجده وإن
علا ولا إلى ولده وولده وإن سفل لأنه لم يوجر قطع الحق لهذا لا تقبل شهادته لهم فصار كما لو وضع صدقة
نفسه في نفسه ولا يدفع إلى زوجته لأن نفقة زوجها عليه فقرا استنفق الحق فذلك لنفسه ولا يدفع
المزاة إلى زوجته عند أبي حنيفة رحمه الله لأن بينهما نسباً يوجب النوارث من غير محبة فاشبه الولد
وعنه صاحبه يجوز لأن نفقة الزوج لا يجب على الزوجة حال فساد دفع الزكوة إليه في الجملة كالاجنبي
ولا يدفع إلى مكاتبه أو مملوكه لأن قطع الحق للمالك بوجده ولا يدفع إلى مملوك غني لأن الملك يدفع
لمولاه الغنى ولا يدفع إلى ولده غني إذا كان صغيراً لأنه غني بغناه لا بنفقة له بنفقة له بخلاف ما إذا كان
الابن كبيراً فقيراً ولا يدفع إلى بني هاشم ولا جرد من موالهم لقوله عليه السلام لا تدخل الصدقة لمحمد ولا لآل
محمد وإن موال القوم من أنفسهم فأمّا دفع الصدقة التطوع يجوز لهم ولو أنشأنا وقف عليهم يصح وقفه
عليهم ويثبت على ذلك وأما أبو هاشم الذين نذر عليهم الصدقة فهو خمسة أبطن العلى والعباس وال
جعفر الطيار والعقيل وول الخارث بن عبد المطلب وذلك لأن الله تعالى إنما حرم الصدقة على قراين عوض

30
من الفقير وهو الذي أسكنه الفقرا أي قل حركة من شدة ما به من البؤس والخصاصة وفأيد الخلق تظهر في
الوصايا فإن رجلاً أو وصي ثلث ماله لفلان وللفقراء المساكين فإن عند أبي حنيفة رحمه الله يقسم ثلث ماله
على ثلاثة أسهم سهم لفلان وسهم للفقراء والمسكين كرجلهم وأجزاء وهي جهة الفقر والحاجة والعاملون
هم السعاة الذين يجوز الصداقات فيستحقون جزءاً مالههم بقدر عملهم عندنا وإن كانوا غنياً وعنه الشافعي
رحمه الله يستحقون من الصدقة التي جمعوها لأعلى طريق الأجرة والحاجب المنقوض الشافعي ومنه الجليله يقال حتى
يحيى حياته إذا جمع الصدقة والولقة فلو بهم كانوا وساقوش فلما عز الله الإسلام أعنا المشايخ عنهم
منع ذلك عنهم عمر في زمن أبي بكر رضي الله عنه وقال لهم كانا نعطكم ثلث الف درهم على الإسلام فأمّا الآن
فقد عز الله الإسلام وأهله فليس ينبغي أن يعطوا إلا السيف ووافق أبو بكر في ذلك راية الصاب الثاقف
والرقاب أعانه المكاتبين على إدامال الصاب لفق الرقة ولا يدفع إلى مكاتبه وإنما يدفع إلى مكاتب غيره
لأنه ما نور يقطع الحق وأزاله الملك والخارج من لزمه دين ولم يكن له فضل ما بين درهم على الذين لأن الذي
يملك شيئاً كان فقيراً فقد دخل تحت إطلاق لفظ الفقرا في الآية فوجب أن يحمل لفظ الغارم على ما فيه جديده
وفي سبل الله فقرا الغارم عندنا وعند الشافعي الفقرا والاعتناء حتى إن جردت جردت الصدقة إلى غارم أي
وإن السبل من كان له مال في وطنه وكان يقطعها عنه في مكان لا شيء له فيه وإنما سمي بهذا الاسم لما رتبته الطريق
كما يقال إن الغارم ابن الفقير فهو له ما به أصناف وقد سقط سهم المولقة عندنا ويعطى للعامل الأجرة ثم يصرف
الباقى إلى الأصناف الستة ولو صرفه إلى صنف واحد منهم لم يجوز عندنا لأن هذا مال وجب صدقه إلى المحتاجين يأمر
الله تعالى بما رزقهم في صنف واحد منهم دليله كفاؤه لأدنى والميزان لفظ وعنه الشافعي يجب صرفها
إلى الأصناف الثمانية من كل صنف ثلثه حكم الآية وله في سقوط سهم المولقة فكل من ولا يجوز الزرع الذي
لغوله عليه السلام وأردمها إلى قرايكم خص فقر المسلمين بالرد منهم ولا ينبغي من أجل إطلاق لفظ الصدقة
تقتضي التملك كما لو نذر أن تصير وكذا الزمان يملكه الفقرا وهذا الغنى معدوم في بناء المساجد ولا يقف
الميت لأن الميت لا يملكه والموت ينافي الإهلاك وحق الوارث موقوف عن الكفن ولا يشتري بها بعد دفن ولا
يباع الجسد بأحد الثمن عوضاً عن ملكه والعبد لا يملك بالعتق رقبته نفسه وإنما يلف الرق على ملك المولى
ولهذا كان المولى للمولى وعنه مالك يجوز الاعتناق ولا يدفع إلى غنى الآية ولا يدفع إلى أبيه وجده وإن
علا ولا إلى ولده وولده وإن سفل لأنه لم يوجر قطع الحق لهذا لا تقبل شهادته لهم فصار كما لو وضع صدقة
نفسه في نفسه ولا يدفع إلى زوجته لأن نفقة زوجها عليه فقرا استنفق الحق فذلك لنفسه ولا يدفع
المزاة إلى زوجته عند أبي حنيفة رحمه الله لأن بينهما نسباً يوجب النوارث من غير محبة فاشبه الولد
وعنه صاحبه يجوز لأن نفقة الزوج لا يجب على الزوجة حال فساد دفع الزكوة إليه في الجملة كالاجنبي
ولا يدفع إلى مكاتبه أو مملوكه لأن قطع الحق للمالك بوجده ولا يدفع إلى مملوك غني لأن الملك يدفع
لمولاه الغنى ولا يدفع إلى ولده غني إذا كان صغيراً لأنه غني بغناه لا بنفقة له بنفقة له بخلاف ما إذا كان
الابن كبيراً فقيراً ولا يدفع إلى بني هاشم ولا جرد من موالهم لقوله عليه السلام لا تدخل الصدقة لمحمد ولا لآل
محمد وإن موال القوم من أنفسهم فأمّا دفع الصدقة التطوع يجوز لهم ولو أنشأنا وقف عليهم يصح وقفه
عليهم ويثبت على ذلك وأما أبو هاشم الذين نذر عليهم الصدقة فهو خمسة أبطن العلى والعباس وال
جعفر الطيار والعقيل وول الخارث بن عبد المطلب وذلك لأن الله تعالى إنما حرم الصدقة على قراين عوض

من الفقير وهو الذي أسكنه الفقرا أي قل حركة من شدة ما به من البؤس والخصاصة وفأيد الخلق تظهر في
الوصايا فإن رجلاً أو وصي ثلث ماله لفلان وللفقراء المساكين فإن عند أبي حنيفة رحمه الله يقسم ثلث ماله
على ثلاثة أسهم سهم لفلان وسهم للفقراء والمسكين كرجلهم وأجزاء وهي جهة الفقر والحاجة والعاملون
هم السعاة الذين يجوز الصداقات فيستحقون جزءاً مالههم بقدر عملهم عندنا وإن كانوا غنياً وعنه الشافعي
رحمه الله يستحقون من الصدقة التي جمعوها لأعلى طريق الأجرة والحاجب المنقوض الشافعي ومنه الجليله يقال حتى
يحيى حياته إذا جمع الصدقة والولقة فلو بهم كانوا وساقوش فلما عز الله الإسلام أعنا المشايخ عنهم
منع ذلك عنهم عمر في زمن أبي بكر رضي الله عنه وقال لهم كانا نعطكم ثلث الف درهم على الإسلام فأمّا الآن
فقد عز الله الإسلام وأهله فليس ينبغي أن يعطوا إلا السيف ووافق أبو بكر في ذلك راية الصاب الثاقف
والرقاب أعانه المكاتبين على إدامال الصاب لفق الرقة ولا يدفع إلى مكاتبه وإنما يدفع إلى مكاتب غيره
لأنه ما نور يقطع الحق وأزاله الملك والخارج من لزمه دين ولم يكن له فضل ما بين درهم على الذين لأن الذي
يملك شيئاً كان فقيراً فقد دخل تحت إطلاق لفظ الفقرا في الآية فوجب أن يحمل لفظ الغارم على ما فيه جديده
وفي سبل الله فقرا الغارم عندنا وعند الشافعي الفقرا والاعتناء حتى إن جردت جردت الصدقة إلى غارم أي
وإن السبل من كان له مال في وطنه وكان يقطعها عنه في مكان لا شيء له فيه وإنما سمي بهذا الاسم لما رتبته الطريق
كما يقال إن الغارم ابن الفقير فهو له ما به أصناف وقد سقط سهم المولقة عندنا ويعطى للعامل الأجرة ثم يصرف
الباقى إلى الأصناف الستة ولو صرفه إلى صنف واحد منهم لم يجوز عندنا لأن هذا مال وجب صدقه إلى المحتاجين يأمر
الله تعالى بما رزقهم في صنف واحد منهم دليله كفاؤه لأدنى والميزان لفظ وعنه الشافعي يجب صرفها
إلى الأصناف الثمانية من كل صنف ثلثه حكم الآية وله في سقوط سهم المولقة فكل من ولا يجوز الزرع الذي
لغوله عليه السلام وأردمها إلى قرايكم خص فقر المسلمين بالرد منهم ولا ينبغي من أجل إطلاق لفظ الصدقة
تقتضي التملك كما لو نذر أن تصير وكذا الزمان يملكه الفقرا وهذا الغنى معدوم في بناء المساجد ولا يقف
الميت لأن الميت لا يملكه والموت ينافي الإهلاك وحق الوارث موقوف عن الكفن ولا يشتري بها بعد دفن ولا
يباع الجسد بأحد الثمن عوضاً عن ملكه والعبد لا يملك بالعتق رقبته نفسه وإنما يلف الرق على ملك المولى
ولهذا كان المولى للمولى وعنه مالك يجوز الاعتناق ولا يدفع إلى غنى الآية ولا يدفع إلى أبيه وجده وإن
علا ولا إلى ولده وولده وإن سفل لأنه لم يوجر قطع الحق لهذا لا تقبل شهادته لهم فصار كما لو وضع صدقة
نفسه في نفسه ولا يدفع إلى زوجته لأن نفقة زوجها عليه فقرا استنفق الحق فذلك لنفسه ولا يدفع
المزاة إلى زوجته عند أبي حنيفة رحمه الله لأن بينهما نسباً يوجب النوارث من غير محبة فاشبه الولد
وعنه صاحبه يجوز لأن نفقة الزوج لا يجب على الزوجة حال فساد دفع الزكوة إليه في الجملة كالاجنبي
ولا يدفع إلى مكاتبه أو مملوكه لأن قطع الحق للمالك بوجده ولا يدفع إلى مملوك غني لأن الملك يدفع
لمولاه الغنى ولا يدفع إلى ولده غني إذا كان صغيراً لأنه غني بغناه لا بنفقة له بنفقة له بخلاف ما إذا كان
الابن كبيراً فقيراً ولا يدفع إلى بني هاشم ولا جرد من موالهم لقوله عليه السلام لا تدخل الصدقة لمحمد ولا لآل
محمد وإن موال القوم من أنفسهم فأمّا دفع الصدقة التطوع يجوز لهم ولو أنشأنا وقف عليهم يصح وقفه
عليهم ويثبت على ذلك وأما أبو هاشم الذين نذر عليهم الصدقة فهو خمسة أبطن العلى والعباس وال
جعفر الطيار والعقيل وول الخارث بن عبد المطلب وذلك لأن الله تعالى إنما حرم الصدقة على قراين عوض

عنها الخمس وسهمن من القربى من الخمس فخص به هو لا فخر في المدة فخص به ايضا ولودع الى
دحل زكوة ماله بالخير ثم طهر غناه او طهر انه ابوه او ابنه او ذمي او حر في جاز ولا تملكه الا عاده عند
ابي حنيفة ومحمد لان هذه عبادة تجوز صرف نفقها الى هذه الجهة في عموم الاحوال من غير ضرورة جاز
صرف نفقها اليها عند الضرورة بحال كالصلوة من غير ان يملكه حاله الخوف والاستتار فاعدا حاله
المرض وعند ابي يوسف لا يجوز لان ما هو شرط لصحة اداء الزكوة لا يسقط عند الاستتار بالاجهاد
دليله قطع حق الملك وحقيقة الملك بان دفع الى مكاتبه او دفعه الى رجل طنه دينا او
صلي في ثوب طنه طاهرا او نوصا بما طنه طاهرا ثم تلبس الامم بخلافه فانه تملكه الا عاده كذلك
ما هو **٥** ولا يجوز دفعها الى من يملك نصا لانه غني **٥** ويجوز دفعها الى من يملك اقل من النصاب
وان كان صحيحا متمسكا بنفقة القوله عليه السلام اعطوا السرايل ولو جاءكم على الفرس ولاه فقير
فصار كما لو كان معصوبا ضعيفا **٥** وعند الشافعي اذا كان صحيحا متمسكا لا يجوز دفع الصدقة
اليه وان لم يملك شيئا لقوله عليه السلام لا تقبل الصدقة من ايدي من يبيعون في بيعهم صحيح البدن
والجثة القوة قال الله تعالى ذومرءة فاستوى **٥** ويجزى نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر وانما يفرق صدقة
كل قوم فيهم لقوله عليه السلام لمعاد جن وجهه الى اليمن واعلم ان الله تعالى فرض على كل من الزكوة
فقد خذ من اعيانهم ويؤدى في قراهم **٥** الا ان ينقلها الانسان الى غير ابيه او الى قوم هم اخرج من اهل بلده
لقول معاذ لاهل اليمن اتوني بخميس او بغيره منكم مكان الزكاة والشجرة فانه ارفع بكم وانفع لمن
بالمدنية من المهاجرين والاضار **٥** وعند الشافعي لا يجوز النقل **٥** والخمس ثوب يعرف بهذا الاسم
طوله خمسة اذرع والبسمل البسمل واستعمل **٥**

صَدَقَةُ الْفِطْرِ

صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان مالك المقادير النصاب فاضاعى مسكه وشبابه واثانيه وقرسته
وسلحه وعبد **٥** والاصل في وجوبها ما روي عن عبد الله بن ثعلبة بن صبيح العروبي عن ابيه انه قال خطبا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر فقال اذوا صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وانثى
نصف صاع من ثمر او صاعا من تمر او صاعا من شعير **٥** وروي عنه عليه السلام انه قال فرض زكوة الفطر من
رمضان طهرة للصائم عن اللغو والرفث وطعمة للمساكين ومغناة انه طهرة لليهودي والحرية بشرط
فيها لان العبد لا يملكه ولو ملك لا يملك وكان اسوا حال من الفقير **٥** والاسلام شرط لقوله عليه السلام
صدقة الفطر حق واجب على المسلمين عن كل حر وعبد **٥** والنية شرط لا فيها عبادة مالية كالزكاة
وقد قال عليه السلام اذوا زكاة الفطر سماها زكاة والغنى شرط بقران النصاب بان ملك نصا من
مال الزكوة او ملك ما يبلغ قيمة قيمة النصاب فضلا عن حاجته وان لم يكن ذلك مال الزكوة لقوله عليه السلام لا
صدقة الاخر طهر غني ولهم عندنا لو ملك مقارا النصاب فضلا عن حاجته وان لم يكن ذلك مال الزكوة
لا يحل له الصدقة **٥** وعند الشافعي اذا ملك قوت يومه بحد عليه الفطرة وخرج ذلك عن نفسه وعن
اولاده الصغار وماله بكمه ومربيه وامهات اولاده والاصل فيه ان كل من استحق الولاية بنفسه على
الغير يجب عليه ان يؤدى عنه الفطرة اذا لم يكن له على غيره مال وله على نفسه وعلى اولاده وماله بكمه
ولا يملكه ولو كان الصغير مالا يجب في ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لان ما يجب على
الوالد يسبب وله حال فقير الولد يجب في مال الولد حال غناه كالنفقة وعند محمد وزفر لا يجب في ماله ويجب

صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان مالك المقادير النصاب فاضاعى مسكه وشبابه واثانيه وقرسته وسلحه وعبد

في ماله لانه لا يملكه صدقة يعتبر في وجوبها الملك والمالك فانجب في مال الصبي كالزكاة ولا يجب على الجد يسبب
الحا فدية زوايه الخاب لانه لا يملكه له ولا يملكه له عليه بنفسه وانما يستقبل الولاية بسبب ابنه كالوصي ولا يخرج
عن مكاتبه لانه لا يملكه له عليه ولا يملكه له المكاتب عن نفسه وعبد له لانه فقير بل لانه ثقل له الصدقة **٥**
ويؤدى المسلم عن ماله كالكافر عندنا لقوله عليه السلام اذوا صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير وكبير
يهودي او نصراني او مجوسي نصف صاع من ثمر **٥** وعند الشافعي رحمه الله لا يؤدى من المودى عنه
نفس كافر فليس من اهل الفطرة **٥** ولا يؤدى الكافر عن عبد المسلم بالاجماع لان المكاتب بالاداء السن
اهل الفطرة **٥** ولا يجب على الزوج صدقة فطر زوجته عندنا لان المرأة شخص فاطت بالاداء عن غير ما افلا
نكاحه الغير بالاداء صدقة الفطر عنها دليله الزوج **٥** وعند الشافعي يجب لقوله عليه السلام اذوا صدقة
الفطر عن من يكونون هذه في مؤنته **٥** ولا يؤدى احد الشريكين عن العبد المشترك عندنا لانه ليس
لهما عليه ولا يملكه كاملا ولهذا لا يفرق احدى الزوجين وكاتبته فصار كصاحب بين رجلين عندنا صاحب
رحمهم الله وعند محمد والشافعي رحمهم الله يجب عليه لانه مؤنته تحت ملك المفرد في المشترك
يقسطه كالنفقة **٥** ولا يجب عن ماله التجارة عندنا لانها حقان تجوز لمستحق واحد والمستحق هو الله
تعالى فلا يجوز اجتماعهما بسبب عين واحد من اشترى بالالتجارة فاسماهها وجعل عليها الجول فانه لا
يجب عليه الحقان كذلكها **٥** وعند الشافعي يجب لانها حقان مختلفان معنى وقدر او وقرا وجاز
جروا كل واحد منهما على المسلم فجاز اجتماعهما على المسلم كالزكاة مع الاضحية والفقار مع صدقة
الفطر **٥** والفقار نصف صاع من ثمر عندنا **٥** وعند الشافعي صاع من ثمر ويؤدى من الثمر والشعير
صاعا بالاجماع للثمن ايضا ويؤدى من الربيب صاعا في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو قول صاحبيه
لانه ربي عنه عليه السلام في بعض الروايات او صاعا من زبيب **٥** وروي في الجامع الصغير عنه نصف صاع من
الربيب قد روي عنه نصف صاع من ثمرها متساويا في القيمة في زمنه ووجه هذه الرواية انه يجوز ان رواه الربيب
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترطه ثوبا صحيحا متوازا او لا فالمفوضات لا يجوز ادا بعضها عن البعض بالقيمة
بل اذى ربع صاع من حنطة جوده عن نصف صاع من حنطة وسط فانه لا يجوز بالاجماع **٥** والصاع عند
ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وهو الرطل الذي يكون عشرون اشترادا اما يستوى كيله ووزنه
كالعشر والمائتين حديث اشترى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء المطيب ويغسل بالصابون
ثمانية ارطال ذكره الدارقطني ومما قلناه لحوط لان الباب باب العبادات فخطا وهو ان يغير سقوط
الحق عن ذمته بيقين وعند ابي يوسف خمسة ارطال وثلاث ارطال بالعراقي وهو صاع اهل المدينة اخذوا
ذلك بقول مشايخ الحرم وقد نوارت خلفهم عن سلفهم ذلك الصاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونوارت بهم
حجة **٥** والارطال بكثر الزاوية الغتان لان الكسرا فص **٥** من وجوب الفطرة يتعلق بطولع الفجر
الثاني من يوم الفطر حتى ان مات قبل ذلك لا يجب عليه ومن مات بعد ذلك يجب عليه لان هذه قربة مشروعة
في يوم العيد فيعلق بذلك اليوم كالا حية **٥** من مات قبل طلوع الفجر الثاني لم يدرك الوقت بخلاف
ما اذا مات بعده **٥** وعند الشافعي يتعلق بعروب الشمس من اخر يوم من رمضان لان الفطر عن رمضان
يؤصل في تلك الساعة **٥** ولو ولد له ولد او اشترى عبد الله الفطر يلزمه فطره بها لانها ادركا
وقت الوجوب **٥** ويجوز اداء الفطرة قبل يوم الفطر بسنة واكثر منها عندنا لان هذه زكاة مؤداة
عن البر فجاز تجيها بعد وجود البر كزكاة المال بعد وجوده النصاب قبل مضي الجول وعلى هذه الطريقة

نقول الفقير لو عجلها يجوز ايضا عندنا لو حود البرك الغني وعند الشافعي لا يجوز التعجيل على ليلة الفطر
لانها مضافة اليها لا ضحية هـ ولو اخر الفطوة عن يوم الفطر لا تسقط لانها قريبة بالية كان زكوة
خلاف الاضحية اذا اخرها عن ايامها فانها تسقط لانها قريبة بزيادة لا يعقل معانها لان القرية في
ازاقة الدر ونك لا يعقل معانها فيقول بعض الفقهاء كالح هـ

كتاب الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم
قال رضي الله عنه الصوم ضربان واجب وقيل هـ قال الشارح رضي الله عنه وعن ابيه اعلم ان الصوم في
اللغة عبارة عن الامساك بفال صام الفوس على اية اقام ولم يغتلف هـ قال الشارح هـ
حل صيام وخبر غير صائمه تحت العلاج واخرى يتركها
واذا بدأ الصيام الواقف والاربي المجلد وجمعه الا واري والعجاج النفع الذي يتركه شارب الجبل هـ
وفي الشرع عبارة عن الامساك عن الاكل والشرب والجماع مع اقتران البنية في زمان مخصوص وهو
النهار من شخص مخصوص وهو المسلم وان يكون الزمان مع ذلك طاهرة من الحيض والنفاس هـ فالتام شرعي فيه
معنى اللغة هـ والاصل وجوبه قول الله تبارك وتعالى من شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصم فيه هـ
وشرايط وجوبه في حق الزكوة خمسة وفي حق الامانات سبعة الاسلام والعقل والبلوغ والصحة والاقامة
وطهارة المرأة عن الحيض والنفاس فمن استخرج هذه الشرايط قبل طلوع الفجر الثاني اذعه صوم رمضان
خلاف بين اهل السنة اما الاسلام والعقل والبلوغ فقد يتأخرها فمقتدر هـ واما الصحة والاقامة فلهو
تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر او عليه حرج فليؤا عيشه رضي
الله عنه اخر وزيه انت بذلك كتابه مؤرخ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
رمضان لا يجوز من غير البنية عند علمائنا الثلاثة رحمه الله عليهم لان هذا صوم شرعي فلا يصح من غير
النية دليله التطوع خارج رمضان هـ وعندنا فمن جاوز من المقام الصحيح لان ما عيبه الله تعالى لايمان فيه
فتعيبه يعني عن شدة دليله اعضاء الطهارة في الوضوء بوضوح ان هذا الوقت مستحق لصوم رمضان
على معنى انه لا يجوز ابداع شرائع الصيامات فيه بالاجماع فلا يفتقر الى البنية كحد الدابع والعصوب
ثم البنية تحت لكل يوم على حدة عندنا لان صوم كل يوم عبادة على حدة فيبذل عن الاخر بل ان
فساد صوم احد اليومين لا يؤثر في فساد يوم آخر وقد دخل بين اليومين وقت لا يصلح لادراك
العبادة وهو الليل فصار الصوم في اليومين كالصوم في واحد وعزم مالك بكفه لجميع الشهر بنية واحدة
لان جميع الشهر حزمة واحدة والكلف الواحد يدخل في حزمة الشهر بنية واحدة والله يخرج منها
برؤية هلال شوال فصارت حزمة الشهر في حقة حزمة صوم واحدة فتعيبه بنية واحدة هـ
فالصوم الواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان نجينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه
بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزائه البنية وبين الزوال وهذا عندنا لما روي ان عباس رضي الله
عنه ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم شك فقال يا رسول الله اني ذاب الهال بالبارحة فقال
عليه السلام انك تشهد ان لا اله الا الله وان رسول الله فقال نعم فصام وامر الناس بالصوم وكان ذلك قبل
الزوال ولا هذا صوم عن وليس يقض عن دين فانما يتاحي بالنية قبل الزوال كالتطوع هـ وعندنا الشافعي
لا يجوز لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم ينفو الصيام من الليل وكان هذه عبادة تؤدى فوجب ان يؤتى بالنية

من شهد منكم الشهر فليصمه

في اديها عجلها في القضا كالماوة هـ ولو صام رمضان بنية مطلقة او بنية التطوع او القضا او النذر
يجوز عندنا لان هذه عبادة مقصودة بنفسها لا ينصرف الى التقل بنية مطلقة في وقت قابل لثبات العبادة
وجب ان ينصرف الى الغرض ليله الخ هـ وعند الشافعي لا يجوز الا بتعيين بنية الغرض عن رمضان لان هذا
صوم مفروض من اول النهار الى اخره فلا يتاحي بنية التطوع كصوم القضا والنذر والفتايات هـ ولا يجوز
صوم القضا والنذر والفتايات الا بتعيين البنية بالاجماع لان الماخوذ عليه شيان اثنان هو ان يصوم
العين وان يصرفه الى قضا امام عليه وما فاته من الوقت لا يمكن صرفه اليه لان الوقت غير معين له والوقت
الماضي فات وانقضى فلا يصح تعيينه بخلاف صوم رمضان والتطوع والنذر المعين في الوقت معين
له فلا يحتاج الى تعيينه هـ ويجوز صوم القضا بالنية قبل الزوال لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هل عندكم من عدا فان قلن نعم اكلوا فان قلن لا قال
حين اذا صيام هـ وعندنا مالك رحمه الله لا يجوز الا بالنية من الليل هـ ولا يجوز التطوع بنية بعد الزوال
عندنا لانه لم يستصحب معظم الفقهاء بالنية خلاف ما قبل الزوال وروى بينهما فانه لو ادرك الامام في
الركوع يكون مريضا الرابعة لانه اذ ركع معظم الركعة هـ وفي احد قول الشافعي يجوز هـ وينبغي للناس ان
يلتزموا الهال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان عم عليهم اكلوا وشعبان
عرة ثلثين يوما لان هذه عبادة فخطاؤها وقولنا عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهذا
اشار الى ثلث مرات وخمس ايامه في المرة الثالثة فاما عندنا فثلاثون يوما
لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان عم عليكم فاكلوا العدة ثلثين يوما هـ ولا بد
صوم يوم الشك من شعبان تطوعا عندنا لانه يوم من شعبان كسائر ايامه هـ وعند الشافعي يكره
اذا افرد به بالصوم هـ ويكره صوم يوم الشك بنية الفرض او بنية مترددة لان ذلك يتضمن الزيادة
في فرض الله تعالى والزيادة في الفرض منزلة النقصان في الكراهة والخطر هـ ومن راي هلال رمضان وحده
صام وان لم يقبل الامام شهادته لان الصوم عبادة فخطاؤها كخطاها في غير صلوات لا بد من
ايضا كان كانت يوم باعادة الكل احتياطا كذا كذا هـ وانما روي في منعه بالجماع لا كفارة عليه
عندنا سواء كان الفطر قبل ذلك امام شهادته او بعده لانه مفطر بالنية فلا كفارة عليه كما لو افطر
على ظن ان الشمس قد غابت ولم تغرب وانما قلنا ذلك لان هاهنا تحت شبهة حكمية في هذا
اليوم وهو قوله صلى الله عليه وسلم يوم يصومون فطاهره بيقضي ان لا يكون صومه صوما من
رمضان فلو لم يعمل بظاهره فاقول احواله ان يصير شبهة في ذراعتين بالشبهات كقوله عليه السلام
انت وما لك لا يكفه هذه الاضافة وان لم تغرب حقيقة المذلل صارت شبهة في ذراعتين
بالشبهات حتى ان الاب لو وطئ جارية ابنه لا يلزمه الجدة وعند الشافعي يلزمه الكفارة لان ما
نرى بالشبهة لا يسقط بشبهة القضية مع العلم بالحزيمة كالحال الواجب بالرجوع عن الشهادة
فان اربعة اوشهر واعلى رجل بالزنا وقضى القاضي بالحزيمة وامضاه ثم رجع واخبر من الشهود
فانه يجد الراجع وان كان القاضي قضى بزوال احصائه كذا كذا هـ فانه يكره انه انفق من
رمضان ولزمه الصوم وهو انت عزة من ان يعلمه بشهادة واحد وجب قولها هـ وان كان في السما
عله قبل الامام شهادته الواحد العدل في هلال رمضان حكا كان او امرأة حرا كان او عبدا
لان هذا من امور الدين لا منفعة فيه للادين فاشبهه راوية الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم

من شهد منكم الشهر فليصمه

من شهد منكم الشهر فليصمه

أخرى وأما الزاد والرجل فلا نه عليه السلام سئل الاستطاعة فقال الزاد والرجل **هـ** وأما الفضل عن نفقة العيال
كان خذ الأدنى مقرراً أحكام الدنيا على حق الله تعالى الحاجه الأدنى إليها **هـ** وأما الفضل عن المسكن والمخاضم لأنه ممنوع
عن بيعها فالحاجة إليها **هـ** وأما من الطرق فلا يجوز الطريق فستلب الاستطاعة **هـ** وأما المحرم من شرب عند ما يلهو
عليه السلام لا يجوز أن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يشرك بالله فمافوقها لا مع زوج وأجر من طواف الشافعي
فإن كان من ذلك لما أن يخرج إليها غير محرم لأن بقي من ثلثه فبقية فحرم الجاه **هـ** والعجز
والمنابة فيه سواء لأن الجاه **هـ** والمحرم كل من لا يجوز له فكاحها على التاميل بالرجل والرضاع والصهر به لأن
العجز المأمور به بل المهمة إلا أن يكون مأموراً بالخروج جليل **هـ** ولا يجب الحج والجمعة على الأعرج في الظاهر والالتفات
لأنها عبادة بانية تحتاج إليها قطع المسافة فلا يجب على الأعرج كلهما **هـ** وفي رواية إذا وجد من تكفه مؤنة
سفره يجب وهو قول محمد لأن الأعرج يستسكن على الرجل إلا أنه لا يفتى بنفسه فإذا وجد من يعينه عليه
يلزمه كالصالح للطريق **هـ** ولا يجب الحج على الموضع من الزمن وإن كان لصلوات كل شخص يستوي عليه وجوب
مباشرة الحج بنفسه لا يفتى أن يستنيب غيره كالصبي والمجنون وكما لو قرأ على البرد والمالك **هـ** وفي رواية أخرى
عن أبي جعفر رحمه الله يجب عليه الحج وهو قول الشافعي من كل حال صحت لوجه خطاب الأديب الوجوب صحت
لوجه الخطاب لا بد الوجوب دليله جأله القدر على البرد والمالك والصورة في حق الشيخ الفاني فالتفت ابتدا
في ماله بياحه أنه لو زعمه الحج فصار زعماً يجب عليه أن يستنيب غيره **هـ** ويجب الحج على الفور عندنا وعلى من أقضا شهر
رمضان والندور والنفقات والزكوات كان من عبادة بانية فلا يجوز تأخيرها بعد الوجوب عن وقت إمكانها
إلى وقت مثلها كالصلاة بوجه وجوب الصوم والأيمان والجهاد والمن في البياعات المطلقة وعند محمد يجب
على التراخي لأن فرضه الحج كانت في سنة منسوخ من الحجوة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حج في العام العاشر فلو
كان الوجوب على الفور لما أخر النبي صلى الله عليه وسلم ولا من جميع العمر في حق الحج بنية وقت الظهور في الصلاة
بل إن انتهى إلى فيه يكون مودباً فاصلاً من الصلوة لا ينصرف فيها حتى جاز التأخير إلى آخر الوقت كذا
هذا **هـ** والمواقيت التي لا يجوز أن تجاوزها الاستئذان الحج ما لا أهل المدينة ذوالحليفة وكل العواقر ذات
عرق وكل الشمام حجة وكل أهل اليمن يلم ولاهل نجد قرى لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم في المواقيت كذا ثم قال هل لا هل من لم يزد بهم من غير أهلهم من يركب الحج والعمرة **هـ** ومن أن أذان
يدخل مكة للشيخ أو غيره لا يجوز له مجاوزة المقات إلا محرم ما عدا ذلك إلا أن يدخل مكة بستان بني عامر أو غيره
ولا يدخل مكة ما بين المقات **هـ** ومقات أهل المواقيت ومن دونها في الحج والعمرة الجبل الذي بين المواقيت
والحرم وكان أول الحرم منقباته الذي لا يجاوزها إلا محرم ما عدا ذلك إلا أن يدخل مكة بستان بني عامر أو غيره
الأباجير أو رخص للخطابين **هـ** ومن كان مكة فبقائه في الحج الحزم لأنه عليه السلام أم من لم يستحق الهدى
من أصحابه يفسخ الحج بغير العمرة وأمرهم يوم التروية أن يخرجوا إلى منى من المسجد صاذاً ففسخ الحج منسوخاً ومقات
أهل مكة في العمرة الجبل لأنه عليه السلام أمر عباده رضي الله عنهما بالأحرام للعمرة من التعميم وهو قريب
مواقع الجبل إلى الحرم **هـ** وإذا أراد الأحرام اغتسل أو توشح لأنه عليه السلام اغتسل للأحرام واغتسل الوقت
وقرب بنيه في كتاب الطهارة ولو اقتصر على الوضوء كان له لتعظيم العبادة كما في الجمعة **هـ** والغسل أفضل
لأنه يأتى على الوضوء وليس ثمة من جريد أو غسيلين أن أراد أن يركب الحج **هـ** ولا يلبس المحرم القميص ولا
السراويل ولا العمامة ولا القلائد ولا الترانس ولا الخفين ولا ثوبا مشه ورش أو عقران ولا يحرم أحد
في ثوبين إذا وردا ويلبس ثوبين فإن لم يجد فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل الخفين أي ليعطهما أو لا

أخرى

ليلبسهما اللبس المكاسب والنعاء **هـ** والورث نيت يصنع به الثوب يقال أو رث الخ إذا أخرج ذلها النبات وأورث
الورث إذا أخرج ورثه **هـ** ومن طيب أن كان له حريم عابسه رضي الله عنها أنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه
لا حرامه حين أخرج ولا حرامه حين حل قبل أن يطوف بالبيت ولقد تأت وبصر الطيب في مفارقة النبي صلى الله
عليه بعد أخراجه بثلثة أي ثلثة أيام والوبص بالصاد عن معجمه وهو الذي يوق يقال فصر بصر وبصاً إذا برق وبلا **هـ**
وعند محمد بصره كان القاع على الطيب طيب **هـ** وصلى يعني وقال اللهم إني أتيتك بغير مني ولا من غيري
النبي صلى الله عليه أنه قال إن أتيت من ربي وأنا بالعبق فقال لي في هذا الواجب المذكر كعبين فقل ليك تحية عمر
وعند الشافعي يلبس حتى يشوي به وأجله **هـ** وإن كان من كالأولى بلبسته الحج لا عذله شرع في عبادة وحده بخلاف
بما إذا كان قارناً ولا يصير محرماً للحج إذا لبسها حتى يرضى إليها التلبية أو شوق الحري كان هذه عبادة لها جليل
وغيره تستعمل على أن كان مختلفاً وأحوالها متغيرة ولا يصير محرماً للبدن شاربها كالصلوة وعند محمد يصير
حرمًا لمجرد التلبية وبه قال الشافعي لأن هذه عبادة ليس فيها تضاعفها ذكر مفروض كراهي أن يهاك المصوم بوجه
أنه لو اقتضى الزكوة لما قام الفعل بمقامه مع القدر عليه وهو شوق الحري كما في الصلاة **هـ** والتلبية أن يقول ليك
الله ليك ليك لا شريك لك ليك **هـ** إن الحرم والجمعة لك والمكلا شريك لك ولا يلبس شيء من هذه الكلمات
لأنها منقولة نقلاً عاماً **هـ** ويقول إن الحرم يكس الألف لأن يكس الألف يكون للأبد فيصير ما بعولها
تأجل حرمه وأما بفتح الألف يصير ما بعولها صلة وتعليل فيكون الجميع متساوياً فكان الابتداء أول
فإن زاد منها جازعاً لأن الصحابة رضي الله عنهم زادوا فيها ألفاظاً كثيرة مستحسنة فخاراً حتى روي عن ابن
عمر رضي الله عنه أنه زاد فيها ليك وسعلك والخير بربك والرحمة الذي العمل الذي ليك الله الحق ليك **هـ**
الرحمة والرحمة والرحمة كلهما أصل ركنا النعما والنعى والشكوى فإذا تأقلا أحرمت وتبقى ما بقي الله عنه من الرث
والفسق والجور لقوله تعالى فلا توف ولا مشوق ولا جدك في الحج فالرث الجماع والفسق والمعاصي والجور
أن يجادل رفيقه وخاصة فيغضبه **هـ** ولو أحرمت الحج قبل شهر الحج يجوز عذره ويكره لأن الأحرام ركن بنية
في إحرام الحج فصح في عتد أشهر الحج دليله طواف الزيادة **هـ** وعند الشافعي لا يجد ولو أحرمت يصير بها العمرة
لقوله تعالى الحج أشهر معلومات أي وقت الحج وقد بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي شواك وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة **هـ** ولا يقبل حبل القوله تعالى لا تقبلوا الصلوات حتى تحرم ولا تلبسوا إليه ولا يلبس عليه لقوله عليه
السلام لا يحل لأبي قتادة هل اعتم هل استترت هل دلتم قالوا لا **هـ** وأكواه ولا يعطى المحرم رأسه ولا
وجهه عند القول إن عمر ما فوق الذقن من الرأس فلا يعطيه المحرم **هـ** وعند الشافعي يجوز للرجل تعطيه وجهه
ولا يمس طيباً ولا يدهن رأسه لقوله عليه السلام المحرم استعجب أعبر وعنه عليه السلام أنه قال الحج شعبة تقبل
والتقل الذي رايته معه يقال أمراه متفان إذا لم يكن معها زينة طيبة ولا شعبة ولا غير معروفان **هـ**
والنوت شقاً وغزاة ولا تلحق رأسه ولا شعر يده ولا يقص من حبة لقوله تعالى ولا يلقوا رؤوسهم حتى يبلغ الهدى
محله ولقوله تعالى لم يقصوا تقصيرهم قرب قصا التقص على الذبح وقصا التقص هو أخذ السراويل وثقل الأبط
وتعلم الأظفار **هـ** ولا يلبس ثوباً مصوغاً بوزن ولا عقران لما بيناه **هـ** إلا أن يكون شيء من ذلك غسلاً لا يقص
لأن المصوغ لا اللون فإذا ذلت الرأس ذلت المصوغ وقوله لا يقص أصل التقص التحريم يقال تقص الثوب المصوغ
صغته إذا ذلت معظم لوز صغته **هـ** ولا يلبس أن يغتسل ويدخل الحمام ويستنظ بالبيت والمجمل لأنه ممنوع عن الطيب
لأن النظافة والاستراجه **هـ** ويستل في وسطه الهيمن لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
تخص في الهيمن بشيء المحرم في حقه إذا كان فيه نفقة والحقوق الوسط وجعة أخرى أحقها مثل أن لو أدل

واذكر الى الميادين مجتنباً لها لا يغتر وأما الوسط فها هنا تحريك الشين وهو زايضاً بالشين وكذا كل ما كان
مضمناً لا يبين خزان من جرد مثل وسط الدنو والبقعة ونحوها وما يبين خزان من جرد فهو وسط بالشين مثل وسط
الصق والحلقه والقلادة لا غير ولا يغتر رأسه ولحيته بالخطمي لانه يقلل الهوام وبكر من التلبية في دبر
كل صوته كلما عايناً شرفاً او هبطاً وادماً او لقي تكباً ولا يحد لانه عليه السلام كان يفعل هكذا وقيل ان ذلك البناء
نقل عما منوا نراة ويرفع صوته بالتلبية ما يمكنه لقوله عليه السلام افضل الحج الحج والتج والبعج والبعج رفع
الصوت بالتلبية والتج ازاؤه دماً الهرايا فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسح لانه عليه السلام لما دخل مكة بدأ بالمسح
فإذا عاين البيت كثر وهل لانه عليه السلام لما نظر الى البيت قال اللهم زدني بيتك هذا شرفاً وعظماً وتكريراً
وبكر أو مهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه وعمرة وتشريقاً وتعظيماً وتكريراً ومهابة ويقول
أيضاً اللهم انت السلام ومنك السلام فحيتار بنا بالسلام قال لا زهري فالسلام الاول اسم الله تعالى لا الخلق
سلاماً من ظله وقوله ومنك السلام اي من اكرمه بالسلام فقد سلم وقوله فحيتار بنا بالسلام اي سلمنا ببيتك
من جميع الافات ثم ابتدأ بالحج لا يسود لان النبي عليه السلام لما دخل المسجد بدأ بالحج لا يسود فاستقبله ورفع
يده وكثر وهل لم استلمه ووضع شفتيه عليه فكان طويلاً ثم التفت فاداهو بعمرة فقال يا عمر هاهنا تسكت
العمرة ورؤي انه كان يقول على استلام الحجر اللهم اني اعوذ برب هذا الحجر من البرق والفتور وضيق الصدر وعذاب
الفتور وكان صلى الله عليه وسلم يرفع يده عند استقبال الحجر كما ترفع اليد عن افتتاح الصلاة فجعل يطن فيه الى
القبلة ثم ارسلهما ثم استلم الحجر لانه لا افتتاح طواف القدوم والطواف بالبيت صلوة ويقال الحج ويستلمه
ان استطاع ثم عثم بن عوف بن مسعود كان ترك الحج في سنة ولا يجوز ترك الفرائض الا في
المسنة واختلفوا في الاستئمان قال بعضهم هو من السنة وهي الحجارة وروى عن بعض العرب مهمولاً قال الاباري
رحمه الله فيه وجهان احدهما ان الهرة فيه زيادة كما يقال البات بالبح والثاني انه من استلمت الله معناه
فخصت من الحج من عذاب الله بل عليه قوله عليه السلام بوباً بالحج لا يسود يوم القيامه وله عيان يصير بها
ولسان يطوقه يشهد على استلمه بحق وقال لا زهري رحمه الله استلمت غيرهم من السلام وهو التجه
يدل عليه ان اهل اليمن سموا الحج الاسود المجدلان في قوله بالسلام فالاستئمان اقرب السلام على نفسه كما
يقال لا بد من لا خادم له ان يحلم اي يخدم نفسه وقال الشيخ ابو بكر البستي الاستئمان التقبل لا غير
واما التلبية مصر يلبى ويحضر الحرب يقول لبيك الحج وبعضهم يقول لبيك بالهزم وفي لبيك اربعة اقوال
احد من اجابني كباريت من قوله لبيك فلان لم كان اذا اقامه فكان الملبى اقام على اجابه طاعة الله تعالى
من غير اعتراض ولا تخويل عنها الى غير هذا وانما شئوا لبيك لانه اذا اجابه لك بعمل اجابه كما يقال
جانبك اي حمة لك بعد حمة واصل لبيك لبيك فحزوت النور للاضاعة وقيل ان لبيك اصله لبيك
فاستقبل الجمع بين ثلث بات فقل احري البات باحماً فعل في تطييب واصله تطنت والثاني
انما هي قصري البك يارب من قولهم داري ثلث اطفال اي نواحيها وهي التوكيدها هنا والثالث
مجتنب لك يارب من قولهم امراه لبة اذا كانت يحب ولها والاربع اخلاص لك يارب من قولهم حببت لك
ولبات اذا اتان الصلح صلحاً ومنه لبات كل شيء وقوله وسعديك اي مساعده لا ترك بعلم مساعده
ومساعده لك التي ارتضيتها بعزمتا لبعه ودخر شعرك من لفظ سئل لانه الاصل وان كان المعناد من
الكلام ساعده لعل المعنى ثم اخذ عن منه ما يلي الباب وقد اضطلع قبل ذلك بطواف بالبيت سبعة اشواط
يتم في الثلث الاول منها وسعي في الرابع الاخر على هيبته لانه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه

36 ما يلي الباب فطاف بالبيت سبعة اشواط يميناً فان الطائف يتبع الطواف من الحجر ويعتد على الباب ويحيط
وقد اجمع حيث يكون شياً لطيف الى جانبه القبة الى ان يتهيأ من الحجر الى الحجر في كل شوط والشوط في
اللغة العدو يقال عدل شوطاً اي طفاً واحداً ويقال حري غاية ولا اضطلع ان يشق ثوبه ويخرج طرفيه
من تحت ابطيه ثم يلقه على عاتقه لا يسير وهو الشوط والتوسيع انصافاً والاضطباع والبريد كانا في ابتداء
الاسلام لا طهاراً للجل للهار ثم صار سنة كما ان الرمي من ابراهيم عليه السلام وقت ما ارمي من ولده ابراهيم
لقد د الشيطان حين وسوس اليه ثم صار سنة والرمي والرمي من الهزلة وهو العمل مع الفتن وقوله علي
هيبته اي شمله ورفعته فقال امض على هيبته كما ان علي بن زياد ورفقه وكمل طواف بعده سعي بن الصفا
والمرؤه يضطبع فيه ويرمل في الملت الا ان منها من الشرع ورد ذلك خلا وما اذا لم يكن بعد سعي في موضع
طواف الزيادة الذي هو ركعة الحج يوم النحر الا انه لما كان عمل الحاج في يوم النحر حراً فقل به على موضعه
وجعل عقيب طواف التجه وهو طواف القدوم الذي شرع في حواله الزيادة بقدمون مكة وليس على المحي
طواف القدوم ولا يركع في حقه وطواف القدوم سنة عندنا فان اراد المكي سعي في يوم النحر
باني بطواف وسعي عقيبته ويجعل طوافه من وراء الجحيم في كل شوط لانه عليه السلام فعل كذلك وقال
الجحيم قطع من البيت ويستلم الحجر كما مر به في طوافه ان استطاع لانه عليه السلام قدم مكة وهو يشكي
فطاف بالبيت على احلته كلما اتى على الركعة اسلمه بيمينه والحج حسنة في رأسه انغفار ورجونه اي عوج
وختم بالاستسلام الطواف لانه عليه السلام فعل كذلك ثم ياتي المقام فيصلي عمرة زكياً او حيث يشاء
من المسجد لانه عليه السلام صلى ركعتين بعد الطواف خلف المقام وقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصابياً
وفي هذا دليل وجوب هاتين الركعتين كما هو من هذا خلفا للشافعي انها سنة وقوله او حيث يشاء
من المسجد لان جواز الصلاة لا يخص مكان دون مكان وكل طواف بعده سعي يستلم الحجر بعد ركعتي الطواف
ثم يسعي في الطواف اذا رأت عليه السعي صار مفصلاً بشوط واحد ومن المشرك في تسليم الحجر من كل شوط فخر
بين الطواف والسعي خلافاً لخاله يكره سعي فانه لا يستلم الحجر بعد ركعتي الطواف لانه انتهت اشواط
وخرج من العبادة ثم خرج الى الصفا فبصر عليه الى اخر ما ذكره المصنف رحمه الله في الكتاب
روي جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى الصفا فقال نزل ابايد الله تعالى به وقر ان الصفا والمرؤه من
سجاء الله ثم رقي على الصفا حتى اذا نظر الى البيت كثر وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وحده لا شريك له ثم رقي على الصفا حتى انصبت قدماه في الوادي ثم رقي اذ اصعد مشي حتى اتا المرؤه فركب
عليها حتى اذا نظر الى البيت فقال عليها كما قال علي الصفا حتى اذا كان السابع بالمز وركب السبعين الصفا
والمرؤه سبعة اشواط ينزل بالصفا وختم بالمرؤه لقول جابر رضي الله عنه حتى اذا كان السابع بالمرؤه ولا
يكون السابع بالمرؤه حتى تحسب الزهاد من الصفا الى المرؤه شوطاً واحداً والرجوع من المرؤه الى الصفا
شوطاً اخر كما هو من ههنا وروي عنه عليه السلام انه قال سبعة ركعات اعفوا واجر انك انت الاعف الا انهم
وعن عمر رضي الله عنه انه كان يقول ما نزل من الصفا اللهم استعملني بينك ونوفقي على ملته واغفر لي
من مضات القضي وقوله حتى انصبت قدماه يعني نزلت وتطقت في بطن الوادي واصله من انضاب المطر
والما وقول صاحب الكتاب سعي بين الميادين الاخصر من ههنا الى ههنا اهل مكة علماء لسعي الحاج من
الميل الى الميل والسعي بين الصفا والمرؤه واجب عندنا حتى لو تركه يقوم الدم مقامه لانه يشك في ذلك

السعي

لا يختص بالمشرك فلم يضرب كذا كالمري وعنه الشافعي هو ركن لا يفور الدم مقامه كطواف الزبارة ثم يقيم
التزوية بمكة خروما يطوف بالبيت كما يراه الى يوم على نحو ما بيناه من غير ان يركب فيه لان النبي صلى الله عليه قال
يا بني عيسى من ولي منكم هذا البيت فلا ينحط طائفا يطوف به البيت اية ساعة شأ من ليل او نهار
واذا كان قبل يوم التزوية يوم خطب الامام خطبة بعد الناس الخروج الى منا والصلوة بعرفات والوقوف
والاقاضة لانهم محتاجون الى معرفة هذه الاحكام فاذا صلى الفجر يوم التزوية بمكة خرج الى منا
فاقام به حتى يصلي الفجر هناك يوم عرفة ثم يوجه الى عرفات فيقيم بها فلا زالت الشمس يوم عرفة صلى
الامام بالناس الظهر والعصر ينزى فخطب خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة ومن دلفه يوم الحزاة
والنحر وطواف الزبارة لانه عليه السلام ان عرفات يوم عرفة فلما زالت الشمس خطب خطبتين كان
يفعلها في الجمعة وعلم الناس فيها احكام الحج ثم اذن بلال فقام وصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يجهز
مهما بالقرآن ولم يصل بينهما شيئا فلما فرغ من الصلوة ركب صلى الله عليه حتى اتى الموقف فجعل يطن بآقة
القصوي الى الصخرات وجعل يجل المشاة يريده واستقبل القبلة فلم يركب واقفا بها حتى غربت الشمس
الصخرات اسم موضع وجعل المشاة بالجامع معجبه وسكون الباهو من الزبل وكلاهما حروفان هناك والقصوب
بالواو اسم ناقة النبي صلى الله عليه وسميت عرفات لبعار فادم جوابها بعد التفار والاقاضة قبل ان يركب
عليه السلام لما ارى مناسك الحج لا يراهم عليه السلام قال في ذلك الوقت اعرف ما اريدكم قال نعم وانما ذكر
عرفات بلفظ الجمع لان تلك البقعة ذات اجز كثيرة فاجري اللفظ على المعنى وليس في الوقوف دعاء
مؤقت لان الانسان يدعو اباشا ما فيه صلاح دينه ودينه وفردى على ان النبي صلى الله عليه قال يوم
عرفه ان اكثر الدعاء عابى ودعا الاشيا في عيشة عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم
اشرح صدري ويسر لي مري واعوذ بك من وساوس الصرور وسينات الامور وشدة القتل اللهم اني اعوذ
بك من شر ما يلقي في الليل وشر ما يقب به الريح ويصلي بها الظهر والعصر في وقت الظهر اذا انقضى
لما بيناه الله عليه السلام فعل ذلك ولم يتغير بينهما شي من الوقت وقت الوقوف والاعمال والاشغال لهما اول
واهم اذ التوافق بين استئذانهما في سائر الاوقات ومن صلى بزوجله وجهه صلى على واحد منهما في وقتها
عن ابي جعفر رحمه الله عليه لان العصر في ذلك اليوم خصت به زمان وحال فيجب ان تكون الجماعة هي
المؤثرة في استقاط ذلك الفض في وقته كالجمعة لما كانت تسقط فرض كعتبات الجماعة هي المؤثرة في
استقاط ذلك الفرض وقال لا يجمع بينهما المنفرد لانه حاج خراج الى الوقوف والاعمال فجاز له الجمع خالو
كان مع الامام ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف لا يبط عرفة لانه عليه السلام
قال وعرفات كلها موقف لا يبط عرفة ومن صلى بزوجله وجهه صلى على واحد منهما في وقتها
وبدعوا لانه عليه السلام فعل ذلك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف لما بيناه الله عليه السلام اغتسل للوقوف
ويجوز في الركوع لله ويكبر ويهل ويلى ثم يتسبح ثم يكون قرب الناس وسبيله الى الله وهو النبي صلى الله
عليه لانه روي عن ابن عباس انه قال رأت النبي صلى الله عليه يدعو بعرفات باسط يديه كاستطعام الشيخ
فاذا غربت الشمس فاض الامام والناس معه على هيبته حتى ما يوا المزدلفة فيبيتوا بها وهو المشجر
الحرام لانه عليه السلام دفع من عرفات بعد غروب الشمس وكان يقول ايها الناس السجدة لبس الزينة انما
الجل ولا في ايضاع الابل على هيبته والايضاع هو الاعدا والاشراع غير انه يستعمل احداهما في الخيل

والاخر في الابل وسميت مزدلفة لان الحاج تزلفوا الى يقربوا اليها يقال زلفت القوم ان زلفوا اذا تقدموا ومنه
قوله تعالى في الزمان الاخير اي قدامنا وقربنا ومنه الحديث ان النبي صلى الله عليه سئل عن رجل خشي فطفت بركه
اي يقف من يقف من الله والاداء الاقرب ونفيل لها المزدلفة والمشعر الحرام والجمع والمشعر الحرام والمشعر
المعالم ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء اذا انقضى وقت العشاء لانه روي عن النبي صلى الله عليه ان
ان النبي صلى الله عليه صلاهما باذان واقامه واحده وعنه الشافعي باذان واقامين ومن صلى المغرب
في الطريق لم يجزه عن ابي جعفر وعنه الشافعي لم يدفع من عرفات اذ دفع اسامة ان يركب وكان اسامة يقول
الصلوة يا رسول الله فقال عليه السلام الصلوة اما مك وهذا الاصل اما ان زاد بها زمانها ومكانها او ايها
كان لا يجوز فعلها في وقت المغرب في الطريق للجمعة لما خصت بالوقوف والصلوة لا يجوز اقامتها وما كان
هاهنا وعنه ابن يوسف يجوز لانه ادى فرض الوقت في وقته فجاز صلات الصلوات وكما صلى العصر في وقت
العصر يوم عرفة ويصلي الفجر يوم النحر بالمزدلفة بغلبيت يعني طلوع الفجر الثاني قبل الاسفان لانه عليه السلام
فعل ذلك والمعنى فيه ان شدة الغلبيت في ذلك اليوم استدرت فضله الوقوف قبل طلوع الشمس المشعر الحرام
فكان ذلك افضل من فضله الاسفان في سائر الايام فاذا صلى الامام بالناس الفجر يوم النحر سجد ان يقف
بالمزدلفة بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له فح لانه عليه السلام وقف هناك وسميت ميمنة لان في
الجاهلية كانوا يوقفون عليها النار والوقوف بالمزدلفة واجب وليس يركب لانه يجوز تركه بعد ركعتين
كان فكما لما جاز تركه بعد ركعتين والوقوف بعرفة والمزدلفة كلها موقف لا يبط عرفة لانه عليه السلام
كلها موقف وارتفعوا من محسر وهو محسر السنين ولذا اسفرا فاض الامام والناس معه قبل ان تطلع
الشمس حتى يتوامنوا فيبذلوا حجرة الحقة فيرميها من جبل الوادي سبع حصيات ثم احيى الخراف يجز
مع كل حصاة ولا يقف بعدها ما روي جابر ان النبي صلى الله عليه استقبل الوادي وجعل طرف واحد
سبابة على طرف الاخرى وهو يقول مثل حصي الخراف وكان يقول مع كل حصاة
الله اكبر الله اكبر اللهم اجعله حجاباً وراوداً غفوراً وعملاً مشكوراً قال شمر الخ المبر والذبي
لا يخالطه من المائت شئ قال والبيع المبر والذبي لا يشبهه فيه ولا حرك ولا خبائه ويقال بن الله حجة ابي
تقبله واصله من البر وهو اسم لجماع الخراف وقوله عملاً مشكوراً اي اجعله عملاً مقبلاً بركو الصلابة ثوابه
وما ذكر في بعض نسخ هذا الكتاب فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس معه فذاك غلط الذابت فان
الشيخ الامام ابا الحسين القزويني رحمه الله كان اوقع من ان يقول ذلك لان ذلك فعل الجاهلية فخالفهم النبي
صلى الله عليه في ذلك وفاض قبل طلوع الشمس ولا يقف عندها عند الله عليه السلام وما سبع حصيات
ثم انصرف الى المنجى ولم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول كل حصاة لما روي عن الفضل ان جابر بن عبد الله قال كنت
رديف رسول الله صلى الله عليه يوم النحر فلم يركب بلبس حتى رمي حجرة الحقة والحجرة واحدة الحزاة وهي
جميع الحصيات التي فيه وكل كومة من الحصاة حجرة وحزاة والدومة مجمع من الحصاة قال الاصح
حزاة واحدة اذا اجتمعوا فصاروا البلى على عزم اي حزاة وسميت الحزاة لاجتماع كل قبيلة
وجماير المرأة صفاتها المجتمعة ثم يذبح اذ حرك وانما قال ذلك لان المفرد ما لا يدخل عليه الا ان
يتطوع وانما يكون الذبح على القارن والمتمتع ثم يذبح اذ حرك ثم الحلق ووجه حلقه هو ان يقال
رحم عليه السلام انه قال اول نسك في يومنا هذا الرمي ثم الذبح ثم الحلق ووجه حلقه هو ان يقال
حذر مقلوب يعني الرمي والذبح والحلق والذبح هو الذبح والرمي هو الرمي والذبح هو الذبح والرمي هو الرمي

بعر الزمى كمال الفان بعز الزمى والزمى في قضا النكت **والخلق افضل من القصر لانه ياتي عليه والتقصر هو اخذ**
طرف من الشعر وقيل له كل شيء الا الشاة لقوله عليه السلام لا ذرئتهم وحلقهم فكل شيء الا الشاة اذا
طفتم بالبيت حلقهم فظاهره يقتضي انه يحل له بعز الخلق جميع مخطوات الحجرات الى الوطى ودواجيه **هـ**
ثم بان مكة من يومه ذلكا ومن الغدا ومن بعز الغدا يطوف بالبيت طواف الزبارة سبعه اشواط وهذا الطواف
دعى في الحج لقوله تعالى **ليقصوا بقصوه** وليوفوا نذره **هـ** وليطوفوا بالبيت العتيق **هـ** وهذا المسمى على
الوجوب **هـ** فان كان يسعى بغير الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يزل في هذا الطواف ولا يسعى عليه وان لم
يكن قد رمل السعي دمل في هذا الطواف وسعى بجده على ما قدمناه **هـ** ويكره تأخير هذا الطواف عن هذه الايام فان
أخره عنها زمه دمر عند اي حنيفة رحمه الله وكذا اذا أخر تسكعا عن تسكع او قل تسكعا على تسكع لما
روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه انه قال من تأبستك قبل تسكع او أخر تسكعا عن تسكع فليهنه في ذلك
دما **هـ** ازاو وهو اوقعتي **هـ** والاصل ازاو فاعلموا الهمة هاكها جاء في ابيته **هـ** وهي بزيه ومومن ومهين
وعندها نأخر التسكع وتقدمه لا يوجب الرماز وروى عبد الله بن عمرو عن العاصم ان النبي صلى الله عليه كان
واقفا في عام حجة الوداع فاجاه رجل فقال يا رسول الله اني حلفت قبل ان ادخ فقال افعل ولا يخرج وجهه اخر
فقال اني دعت قبل ان ارمي فقال افعل ولا يخرج وما سألني الله عليه يومئذ عن شيء قدّم او أخر الا قال
افعل ولا يخرج والوداع مضد وضع موضع الهميم يقال ردع يردع ويودع ويودعها وردعا كما مثل عزب بعزب
وعزبا واصل التوديع الترك قال الله تعالى **ودعك ربك ومثلني** اي تاركك ولا يغضك والحاج
يودع البيت ومساعده فعل فاعه من مناسكه اي يتركها **هـ** وسبب حجة الوداع عن النبي صلى الله عليه حج
تلك الحجة ولم يعد الى مكة بعدها **هـ** ثم يعود الى منافعهم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر
رما الحجارا لثلاث ينزل بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات بكنع مع كل حصاة منها وتقف عندها
ويبعوا من رمي بالتي تليها مثل ذلك وتقف عندها ويدعون ثم يرمي حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها
رمت عابشة ان النبي صلى الله عليه لما رجع الى مناب يوم النحر مكث بها الى الشروق دعى على الحجة الزمى
ذكرها هذا قال الازهرى **هـ** وسبب من لا يرمي بها من حمار المشركين يوافق ويقال **هـ** سميت من لان الاقدار
تقف على الصيا بها فذبح فكان من رمي مني اذ اقر **هـ** ويرفع يديه عندها بسطما في موقف عرفه وامر الله
لقوله عليه السلام لا ترفعوا الايدي الى ان قال وعز الحجارين عند الكفاين والاول ان يذبح عند الحجارين
بهد الرما ويقول اللهم اني عودك من الشرك والنفاق والشقاق ومساوي الاخلاق وقتي
الرجال وسوا المنقلب وسوا المنظر في المال والولد فانه هو الذكر الذي يرضى الله تعالى عليه في كتابه واذكروا
الله في ايام بعز ردا **هـ** فاذا احان من الغد من الحجارا لثلاث بعز والشمس لانه عليه السلام روى ذلك
والراد ان يعجل التفرقة الى مكة لقوله تعالى **واذكروا الله في ايام معدودات** فمن يعجل في يوم
فلا تم عليه والراد بهذه الايام الشريفة **هـ** ثم عند اي حنيفة رحمه الله الايام المعلومات هي ايام النحر يعني يوم
النحر ويومان بعده والايام المعدودات ايام الشريفة في اليوم الاول والثاني من ايام الشريفة وهما من المعلومات
والمعدودات جميعا **هـ** قال الاصمعي سميت ايام الشريفة لشرف يوم الحوم الاصل في الشريفة
وهي شريفة في الشمس لحف وتقال شريفة انقطعت عنها شريفتها ومنه قيل للشاة المشفوعة الاذبح
بائتين شريفا وقال سميت شريفة لبروز الناص الى الشروق وهو مصلى الناس الجدين **هـ** وازاد

ان يقيم رما الحجارا لثلاث في اليوم الرابع بعز والشمس لانه عليه السلام روى ذلك **هـ** فاذا احان من الغد من الحجارا لثلاث بعز والشمس لانه عليه السلام روى ذلك **هـ**
الرابع قبل الزوال بعز طلوع الفجر جاز على اي حنيفة رحمه الله ويكره لقول ابن عباس اذا اشفع النهار من آخر
ايام الشريفة فازرو **هـ** وقوله انتفخ اي ارتفع وعندها لا يجوز حديث عابشة **هـ** ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى
مكة ويقيم حتى يري مكة اذا قرمه اشتغل قلبه به فلم يلبث في الرما والزمى على وجهه **هـ** فاذا انقضى اليك ترك
بالحجب لانه عليه السلام قال **هـ** اخر ايام الشريفة ان تاركون عن بالحيف خيف بني كنانة حين تقاسموا على الكفر
والحيف هو الحصى وسمى حصا لما به من الحصى وهو لا يطير والبطا والبطح **هـ** قال الازهرى البطا من مسابل
الشيول وهي المزملة والادوية التي يسويها لها ويدقها **هـ** ثم طاف بالبيت سبعه اشواط لا يرميها وهو طواف
الصلاة والصلاة الرجوع وقد وضع ذلك الطواف قودع البيت وهو واجب على الذين يرجعون الى اهل بيهم
دون اهله مكة لقوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن آخر عمره الطواف وعنه عليه السلام انه لما فرغ من طواف
الزبارة وخرج من مكة فلا اله الا الله وحده فلا شريك له الماد وله الجمل يعني البيت وهو حجة الموت
وهو على كل شيء قدير اي يوتى بغير حساب ومن لا يذبح الجمل يوتى بغير حساب **هـ** فان لم يذبح الجمل ومكة وتوكله الي
عزفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شئ عليه لتركها لانه انه سنة **هـ** ومن ادرك الوقوف
بعرفة ما بين والشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج **هـ** والوقوف بعرفة معظم اركان
الحج لقوله عليه السلام من ادرك عرفة بيل او نهاه فقل ادرك الحج ومن فاته عرفة بيل او نهاه فقل فاته الحج فاذا
ادرك شيئا من الوقوف لا يلحقه فساد بعد ذلك كما لا يلحقه فساد في وقت الحج بعد ذلك **هـ** ومن اجاز بعرفة وهو
نايم او معتمى عليه او لم يعلم انها عرفة اخراه ذلك عن الوقوف لانه عن عرفة ان حضر من الطائفة ان جاز
الى النبي صلى الله عليه وهو واقف بالزلفه فقال يا رسول الله اجهدت نفسي واكلت راحتي وما تركت حياء
من حياء طي الاوقفت عليها فهل لي من حج فقال عليه السلام من صلى بعرفة الصلوة ووقف فضاء هذا الموقف
وقرآن وقف قبل ذلك بعرفة اية ساعة شامئ ليل او نهاه فقدم حجة وقضى نفسه فهذا الحج يقتضي انه اذا
حصل بعرفة في وقت الوقوف وهو محرم يوم بعرفة انه موقف وكان نائما او معتمى عليه جاز عن وقوفه **هـ** والمرأة
في جميع ذلك كالرجل والمرأة والرجل في الاحكام من الايام واقف دلاله الشريفة بالقرعة بينه وبينها فانه لا
تكتشف رأسها لان رأسها عورة وتكشف وجهها لما روى عن عابشة رضي الله عنها انها قالت كنا اذا
اجتمعنا مع رسول الله صلى الله عليه كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركبنا اسل لنا خمرنا ونأخا فاعز وجوهنا
والسر والاسرار لا ترحا **هـ** ولا ترفع صوتها بالتلبية لان صوتها عورة ولا يرمي في الطواف بالبيت ولا
تسعى بين الميادين لا يذبح ولا يضع لاطها والجلد وهي ليست من اهل الجار والقتال ولا خلق رخص تقصر لان
الحاق في الشاة مثله والتقصر خطير فمن شعرها فاشبهها **هـ** وسأج لها ليس الخط الخط الاقربا مطيالك
بدنها عورة والشريفة بالبيت خطير لا يوم معها كشف عورتها **هـ** ولا يستلم الحجر اذا كان عند الحجر جمع من
الرجال لانها ممنوعة عن تماسه الرجال فهي ستة احكام بالاتفاق واخذ على التقصيل ان كان معجها الاستلام
بدون تماسه الرجال استلمت ولا تركت **هـ**

الفرائض

الفرائض من التمتع والافراد عندنا وصفه الفرائض ان يهل بالحج والعمرة ويقول عقيب الصلوة اللهم
ان يرد العمرة والحج فسترهم الى ثقلهم من ركزي المعتمر اذا اهل بالحج قبل ان ياتي بربعه اشواط من طواف العمرة
فهو قازن لما روت ام سلمة ان النبي صلى الله عليه قال اهلوا يا آل محمد بعمره في حجة وعمره في حجة وعمره في حجة

قوله من الحج والعمرة وطواف طواف وسعي سعيين في فلاة هذا ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وعنه الشافعي لا يقرأ
افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت افترسوا الله صلى الله عليه وسلم وانا من افترسوا والقرآن اخذ
من افترسوا النبي صلى الله عليه وسلم والافترس بالقبول بالنسبة ومنه يقال اذا فترسته اهل واستهل رفعة صوته
ثم جعل القرآن المتعقد من الافراد على ظاهر الرواية لقوله عليه السلام تابعوا بين الحج والعمرة فان متابعتها
بينهما تزيد في العمر وتبقي الفقر وصفه المتع من الحج والعمرة في شهر الحج ثم اذا فرغ من الحج
من عامه ذلك من غير ان يتم باهله حلالا بينهما ومعنى المتع هو الاستمتاع بتحصيل الشكر في شهر الحج
في سفر واحد وذلك جعله القارئ متمتعاً حلالاً لا يتعق بهما على هذه الصفة ودم القرآن للمتع دم
نفسك حتى انه يجوز لصاحبه ان ياكل منه عندئذ لانه وجبت بسبب مباح تخلاف دماء الجانيات وعنه الشافعي
رحمه الله دم جنة لا ياكل منه صاحبه فاذا دخل القارئ مكة اشترط ان يبيت شعبة استواط يبيت في
الثلاث الا منتهى ويسعى بعد ما بين المنى والمروة وهذه افعال العمرة ثم يقف بعن السعي طواف القروم
ويسعى بين الصفا والمروة كما يشاء في المفرد وهذا ما رواه من خبر علي وعنه الشافعي القارئ يطوف
لها طوافاً واحداً ويسعى سعيين واحداً ويرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فاذا رعى القارئ الحج يوم
الحج ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع البقرة او سبع الذبائح لقوله تعالى فمن تمع بالعمرة الى الحج فاستبشرت
من الهدي قال ابن عباس الحياه شاة واعداً ما شئت والذبيحة فاهية مقام سبعة من الغنم وكذا البقرة
لقوله عليه السلام البرية عن سبعة والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد وسبب البرية بانه لست بها وعظمتها
يقال برك الانسان بركت فهو بادن اذا سمن وبتت بركت بركت اذا سمن يقال الرجل المشرب بركت ومنه الحديث
ان بركت فالخمر تجلبى فان لم يكن القارئ ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة ويصوم سبعة
ايام اذا رجع الى اهله وكذا كحرم المتمتع لقوله تعالى فمن لم يجد فصام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
ذلك عشرة كاملة اي محله للتوابع بركا عن الهدي فان فاته الصوم حتى اتم يوم الحزم تجزئه الا الدم
لان الله تعالى جعل برك الهدي في هذه الايام صوماً وصوماً بصفه فاذا فعلت بركه اتيان البرك تلك الصفة
تبقى عليه الاصل بخاله ولا يخل من اجماعه حتى يذبح ثم يخلو ويقصر وان اقام بركه بعد فاعله من الحج
فصام بها سبعة ايام جاز لانه قد رجع من الحج وان كان بمكة مكة فان لم يدخل القارئ مكة وتوجه الى
عرفات ففقد صلاته فاضل العمرة بالوقوف عندنا كن افعال الحج تنافي العمرة والشئ اذا قارنه ما ينافيه وهو ما
يحمل القصص ينقص ويصير فوضاً والقروم والصلوة اذا قارنهما بنا وبما بيان الوصف ان النبي صلى الله عليه
امر عائشة رضي الله عنها حين حاضت برفق العمرة دلالة لانها لا تقى مع افعال الحج وعنه الشافعي لا يصير
رافضاً للعمرة ولكن يوجبها بعن الفرائض على افعال الحج ويقطعه دم اقران عملنا لان وجوب دم القران
عليه لا رفاقة بالشك في سفر واحد وفوات هذا المعنى وعليه دم لرفق العمرة لانه بالرفق صار جانياً

باب التمتع
التمتع افضل من الافراد عندنا على ما قدمناه والتمتع على وجهين متمتع بسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي
فان كان ساق الهدي معه لا يخل الى يوم الحج ومنه فخرج من عمل العمرة ولم يلبس بخدام الحج لان هذا الهدي ليس هو
الا لا حرام الحج وفاته وجب ما يوجب الجمع والتحقق بالقرآن في مع التجلل وفرازي عن حفصة انها قالت
لنبي عليه السلام ما بال الناس قد جلاوا وانت لم تزل تعمل فقال عليه السلام انا قد تهريت ولم يزل شعري انا
اجل حتى اخرج وقوله لم يزل يعمل رفع على الغاية ومنه قوله تعالى لله الام من قبل ومن بعد والمبلد الذي لم يشعره

39 بل قد خفي تلبسوا بلباسه بعض الناس لا يشعرون ولا يصيبه الثياب وليس ذلك من الاحرام في شيء وان كان يسوق الهدي
لا يعمل فافقه عن العمرة لانه لم يوجر ما يوجب الجمع بين الحج والعمرة وقد فرغ من العمرة فعمل وصفة المتمتع ان يذبح من
الضمان فيحرم من العمرة ويدخل مكة فيطوف بها ويسعى ويحلق ويقصر وقد فرغ من عمرة ويقطع التلبس اذا ساق الطواف
ويقيم بركه حراماً حلالاً يعني اذا لم يكن ساق الهدي فاذا كان يوم التروية اخبرنا عن من الحج ويفعل ما يفعل الحج المأمور
عليه ما يشاء وعلى المتمتع دم فان لم يجد فصام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ما يشاء وان اراد للمتمتع ان
يسوق الهدي حرم وساق الهدي فان كانت بركته قد جلاها من اداءه او فعل لقوله تعالى في الهدي والقلاب قال ابن عباس قد روى
الله صلى الله عليه وسلم بركته بتبعين بعد ما اخبرنا من اداءه الزاوية وموله بمن اذ به بقطعة شيت من مزاده والاشجار ذكره
عنه ابن حنيفة رحمه الله لانه مثله وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابنه وعنه ما سنة وهو ان يسوق شاة من الجانب
اليمين طاروا عنه عليه السلام ما يبلغ ذاك الخلفه دعا به ربه وقوله واشعرها وولست الدم يبره عندها والحق به
سنامها دل انه سنة والاستغناء الاجل والمهيا المشعرة المعطاة والسلت زالة الدم بالمعنى مكانه
فاذا دخل مكة طواف وسعي ولم يخل حتى خرم ما يحل يوم التروية كان ساق الهدي منع عن التجلل فان قدم المتمتع الاحرام
على الشهر حاز وعليه دم الفتح لان المتمتع كما قرأ من احرام الحج فهو افضل لقوله عليه السلام من زاد الحج فليستحل واذا حلق
يوم الحج فقد حل من الاحرام حينئذ ان كان ساق الهدي لما رواه ولي بن كهل مكة تمتع ولا تفران ما لما الهدي الا فراد
خاصة لقوله تعالى لك لمن يكن اهلها يضرب المثل الحرام ومن كان مثله في المواقف ودونها ففهم بعد
كامل مكة لانه لم يخل من مكة لولا جهري بغير احرام فلا اعادة المتمتع الى بركه بعد فاعله من الحج ولم يكن ساق
هديه يطل فتمتع لانه لم ياهله حلالاً بين الشك ومن اخبرنا بالعمرة قبل اشهر الحج وطواف لها اقل من اربعة اشواط
ثم دخل اشهر الحج فتمتع بها ثم اخبرنا بالحج فطاق من غير ان يعود الى اهله كان متمتعاً لانه ان يكثر افعال العمرة
في اشهر الحج وما يتعلق بالاحرام كونه فيهم مقام الجمع ولهذا الوجاع قبل طواف الزاوية لا يقبل جهلاً لانه ان يكثر
اذا كان الحج وهو الاحرام والوقوف بعرفة وعنه الشافعي هذا لا يكون متمتعاً لان عمدة المتمتع من يكون اذا احرامه
في اشهر الحج فان طواف العمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعداً حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لانه ان
يكثر ترك العمرة قبل اشهر الحج فصار حلالاً في الجميع واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة عندنا
وعنه مالك ذو الحجة كلها من اشهر وفريته فان قدم الاحرام بالحج عليه جاز احرامه وانقل الحج عندنا على ما يشاء
والاجازت المرافعة الاحرام اعتسك واحرف وضعت ما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر
لقوله عليه السلام لعائشة ارضى عنك العمرة وامشطى واهل بالحج واصنع ما يصنع الحاج غير انك لا تطوف بالبيت
ولا تحلب عليها لتأخرها طواف الزاوية عن وقتها دم بالاجماع لانه عليه السلام لم يوجب عليها شيئاً بالخير بخلاف
ما اذا حلق بعن ركان الشرع اوجب هنا حيث قال فمن كل منى منى او به ادي من راسه فعدية من صاموا صوته
يعني فحلق فعدية من صاموا ويد عليه حيث ذهب ابن عمر وان حاضت بعن الوقوف وطواف الزاوية انصرف
من مكة ولا شيء عليها الترك طواف الصلوات لعائشة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم وعليه ان صفيه حاضت
بعن ما رأت قال فلتشترداً ولم يامر بها بالدم

باب الجنايات
اذا تطيبت الجمر فعليه الفداء لانه ارتكب محظوراً احرامه فان طيب عضو احراماً فزاد فعليه دم لانه استمتع
منه وفيه هو محظوراً احرامه مما لا يوجب الفداء فاشبه حلق الرأس وان طيب اذن من عضو فعليه صوته لانه
قلت الجناية قتل الجيرة وان لشر ثوباً يعطى او عطي راسه يوماً احراماً فعليه دم لانه استمتع مقصوداً على ما

الخطير فماله يطير فيحت في الطير شاه وفي الضبع شاه وفي الكرب عناء فمالا نظير له في الجماعه ونحوها فقه الفقه
لقله تعالى فجزأ ما قتل من الذئب والنعمة في اللغة ينزل الجمل والبقرة والعنبر واطهر الزواجر عنه ان الجزار الى
الحسين عنه ومن المصيب لقوله تعالى يحرمه ذواته من غير ذواته ومن خرج صيدا او شق شعره او قطع عضوا
منه من ماله فانه لا يملكه من ماله فاذا دخل القصر فيه من القصر كالصبي المملوك ولو قطع فواي صيدا
تقرب من طائر فخرج به من جزأ لا متاع فغلبه قيمته كاملة لانه ابط عليه منفعه جسده اذا خرج من كونه صيدا
منوحشا فاشه من قطع قوائم من غير ذواته ومن كسر يمين صيد فغلبه قيمته لان اليسر امر الصيد وقيل في قوله تعالى
تساله ابراهيم وما جبر ان اليسر نال باليدي فان خرج من كلبه فخرج ميت فغلبه قيمته لاحتمال انهما
بكسره الاثر في العزة فيجب في الجبن الميت بسبب الضرب بل هذا القول في ضمان الصيد يعتبر فيه الاحتياط
وليس في قتل الغراب والجراد والزيب والحيه والعقرب والفارز جزأ لقوله عليه السلام خمس فواسق يقتل في الجبل
والحرث وفي بعض الزواجر يقتل من الحرم الحية والعقرب والفارز والغراب والكلب العقور وعن ابن عمر رضي
الله عنه انه قتل الكلب العقور بالزيب والعري فيه هذه الحيوانات ما يتربى بالاذي قالوا لا ذري الجراد
بكر الحيا وجمعها الجرأ مهموز مقصور وهو هذا الصبي الذي يصيد الفارز ويقع على الحية ويقال له ايضا
عقاب ملاع ويسمى بالفارسيه عليا والجرأ يفتح الحاء الفاء الذي هو ذو رأسين وليس في قتل البعوض
والبراغيث والعزادشي ومن قتل ماله تصدق ماله لقوله عليه السلام يقتل الحرم المولم كلها الا الفملة فانها منه
وقد فرق الفقهاء بينهما ما اشارت رضي الله عنها فقالوا الفملة مولود منه وشخ البرز وعرقه وكان في معنى الله القنث
بخلاف سائر المولود قال لا ذري بقال للقراد او ما يكون وهو صغير مقام ثم يصير جنائنا ثم يصير قرادا ثم
يصير حيلة لداشين وكبر وجمعها حاتم والمولود جمع الهامة واصلا من هاء ثم يصير بغير العين في الغار اذا دب
دببها ومن قتل جرادة تصدق ماله لقوله عليه السلام لا ذري من جراده ومن قتل مالا يوكل لحمه من
الصيد كالاسد والخنزير والضبع ونحوها فغلبه الجزأ عندنا لان اسم الصيد عام في كل منافع متوحش الا ما خصه
الاثر من الخمس الفوايش ولا يتجاوز قيمته السبع شاه عند علمائنا الثلثة لان الضمان انما يجب لحزمه كونه حيا
لا لبقاخر الملوكة ومن صلا الصيد على محرم فقتله الحرم فلا شيء عليه لانه لما اظهر العروا فهو صايد وليس
بصيد فالتق بالزيب الذي في طبعه الاذي عالسا واذا اصطد الحرم في كل لحم الصيد فقتله فغلبه الجزأ
لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد ولم يفسد ولا يفسد بان يدخل الشاة والبقرة والبعير والرجل والبط السحري
كان هذا الاجناس غير متوحشه والسحري منه ما يكون في البيت والفر الناس ولا يكون له جناح يطير به
خلة كالرجل ولا يوقل جماعا مسروكا او طيما مستافسا فغلبه الجزأ لان هذه الاجناس اصل الخلقة
متوحشه فبالاستيناس لا يخرج عن اصل خلقة كالطير اذا استافست بلا دمي وعكسه الجزأ اذا انوحشت
لا يخرج عن كونه اهليا حتى جاز الحرم الزبي اليه كذاها هذا واذا ذبح الحرم صيدا او يتجهه فغلبه لا يخل
اكلها عندنا لان حرمة الذبح مخفي في الذبح ولهذا لا يخل له اكلها فيجوز بيعه المحوي ولا ياتر ان يخل
الحرم في حيز اصطاده جلالا وذبحه اذ لم يره الحرم عليه ولا امره بصيده لقوله عليه السلام لا يحا به وهم
يحرمون لم الصيد حلال الحرم لم تصدوا او تصاد لكم وفي صيد الحرم اذا دخل الحلال الجزأ لانه من مخرج من
اتلافه لحق الله تعالى فوجب تقبله الجزأ كما في جال الاجرام مائة قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
اي داخلون في الحرم يقال حرم والجذر انهم اذا دخل الحرم وبخلوا وبهامة واحرم اذا عقد عقدا لا حرام
على نفسه واحرم الرجل اذا كبر للملوك قال الليث واصل الخريم والاحرام من قولك حرمت فلا يحل

رسالة الى

٤١ اي مفعلة اياه وكل ما منع فهو حر وحرام واذا دخل في المصاة او في الحرم او في الاحرام صار ممنوعا عما كان
 مطلقا قبل ذلك وان قطع خيسلر الحرم وسخره التي ليست بها ولا هي مما ينبت الناس فعليه قيمته لقوله
 عليه السلام ان مكة حرام فخرام الله لا تخيل خالها ولا يعصر شوكةا ولا يفر صيدها **هـ** وان قطع مسكما ينبت الناس
 فاشي فيه لان الناس رعت في الحرم وحصل من غير شوك وبقيع من لبن رسول الله صلى الله عليه الى يومنا
 من غير نكير **و** وكل شي فعليه القارن ما ذكرنا ان فيه على المقرد كما فعليه دمان دم الحجة ودم عمرته لانه جنا
 في احرامين صار كالمتمتع اذا اقتل صيدا في عمرته ثم قتل صيدا في حجة الا ان تجاوز المقات غير محرم بالعمرة والحج ثم
 احرم بهما دون المقات فعليه دم واحد لانه لا يستحق عليه على المقات الا احراما واحدا لا يستحق **و** اذا
 اشرك محرمات في قتل صيد فعلى كل واحد منها جزا اعامل بمنزلة ان هذه كفارة بالقتل وهي ما لا تحري فيجب على كل
 واحد من الشريكين كفارة قتل الادمي **هـ** واذا اشرك جلا لان في قتل صيد الحرم فعليه ما جزا واحد لانه
 ضمان صيد المقول المعنى في غير القاتل وهو حرمة الحرم فجزا محرم ضمانا وال الناس في ذلك ما تجزي ويتبعض **هـ**
 واذا باع الحرم وصدا او ابتاعه فابيع باطل لانه ممنوع عن تسليم الصيد وتسليمه وكل شئ لا يفيد القبح فهو
 باطل كبيع الطير في الحرم والسك في المباح **هـ**

الْأَخْصَارِ

اذا احصر الحريم بعرو او اصابه مرض منعه من المضجاة له التحلل وقبله العتة شاه يذبح في الحرم واول من
 يحملهها يوم بعينه نزعها فيه ثم تحلل لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهري قال الزهري في كتاب
 شرح الخروف عن القز انه قال تقول العرب احصوا العرو والمرضى فهو محصر لي منعه العرو والمرضى حمرة
 السلطان اي حبسه في السجن فهو محصور وبقي هذا اقتضت الآية التحلل بالمرض كما اقتضت التحلل بالعرو كما هو منها
 وعند الشافعي الاحصار يكون بالعرو ودون المرض حتى لو مرض لا يحل بالهري عنه ولا يذبح حتى يذبح عنه في الحرم
 عندنا لقوله تعالى ولا تحلفوا ورسخ حتى يبلغ الهري محله ومجمله الحرم ولانه مختص بالاحرام فخص بالحرم كرم
 المصحة والقز والعرو والمسلم والكافر فيه سوا لان الآية عامة فان فعل ما فعله الجراح بعد يوم النجاسة ثم
 تبين انه لم يذبح عنه الهري فعليه كفارة ما فعله لانه تبين ان الذي فعله حنابة منه قبل وجوه ما يوجب التحلل
 وان كان قارنا بعت بدين لانه لو افرد بواحد من العمرة والحج ما احصر فيه لزمه دم فاذا احصرها لزمه دمان وثبوت
 ذبح هري الاحصار قبل يوم النحر عندنا في حنيفة رحمه الله لقوله تعالى حتى يبلغ الهري محله ومجمله الهري مخرة
 وهو المكان الذي يخبر فيه من الحرم خصه بالطار دون الزمان بوجه ان الآية حمع ما بين الحج والعمرة وبالجماع
 هري الاحصار في العمرة لا يتوقف يوم النحر كذا في الحج وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر لانه
 سبب التحلل من الحج فيتوقف يوم النحر كالحاق وهري المصحة والقز بخلاف العمرة لان عملها لا يخص زمان
 دون زمان وكذا الهري فيها والتحصن بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره اما الفضاولة لانه سبب التحلل قبل
 استيفاء موجبات الحج فوجب قصا حجة الفل كالفوات ولما العمره لانه يحل من احرامه قبل الوقت فانهم طواف
 وسعى كمن فاته الحج وان كان المحصر محرما بالعمرة فتحلل بالهري كل عليه قصاؤها لانها وجبت بالذبح
 والاداء لم يوجد وان كان قارنا فعليه حجة مكان العمرة وحجة مكان الحج وعليه عمرة اخرى للتحلل قبل استيفاء
 موجبات الاحرام واذا عت التحصر هريا واولعدهم ان يذبحوا في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر عاب
 ادرك الهري والحج لم يخرجه التحلل ولزمه المضى فيه لان التحلل اما البيع له لاجل العدة وقدر العدة وان قدر
 على ادراك الهري والحج تحلل لانه لا يابى في ادراك الهري الا ترى انه لو كان الهري في يده لا يشه المضى في الحج

لماريجع النبي صلى الله عليه انه قال من باع غلاما فمروا بقرته للبايع الا ان يشترطها المتبايع فحلها للمتبايع بالشرط
 فاذا لم يشترط في العقد يقال للبايع اقطع الشراء وسلم المبيع الى المشتري ويجوز بيع جميع الثمن الموجود في الشئ
 وكذا يشرى الغلات من الخطة والشعير والسقم اذ كان موجودا وان كان قبل برود صلاحها اذا لم يشترط
 المشتري تركه عند الان مطلقا او اذ اتاوا له هو مستفاد فقبض التسليم في الحال فجاز بيعه بعد
 برود صلاحها او بيعه بشرط القسط وعند الشافعي لا يجوز. ولما اذا ايد صلاحها وان باعها مطلقا او بشرط القسط
 يجوز بيعها. وان اشترط تركه لا يجوز عندنا لانه شرط الانقضاء ملك البائع على وجه لا يقتضيه العقل ولا
 يجوز وعند الشافعي يجوز لان العدم محوت بشئ الثمن على روث الاختيار. وقال محمد ان شاق معظم الثمن
 يجوز بيعها بشرط ان لا يستحسانا كن للثمن فيه ضرره ولا يجوز ان يبيع ثمره يستثنى منها رطل معلومه
 لان ما بقي بعد الاستحسان مجهول المقتدر فلا يجوز كما لو قال بعث بعض ثمره هذه الشجرة. ويجوز بيع الخطة
 في سبيلها او الباقي في قشرة لان العقود عليه معلوم مقر ورعى تسليمه والتمسك بالثمن لانه القرب
 ومن باع دارا دخلت مفاتيح اغراقها لان الاغراق مكره في الدار والمفاتيح تابعة لها فصار رصفه من الدار
 واجزه الحال على البائع لان عليه تسليم المبيع وتسليمه الى المشتري والجلل للتسليم. واجزه وان الثمن على
 المشتري لان على المشتري وزن الثمن وتسليمه الى البائع. واجزه نافي الثمن على البائع لان المشتري اذا وزن
 الثمن وسلمه الى البائع فالبايع هو الذي ينفذ الثمن لنفسه ويأمن من ينقله له فكانت احدى النافذ عليه. ومن باع
 سلعة بثمن قبل للمشتري ادفع الثمن ولا فادفع قبل البائع سلم المبيع وهذا عندنا لان هذا عقد معاوضة
 ومساواه وقد تعين حق المشتري في المبيع فوجب ان يبيع حق البائع في الثمن ولا يبيع حقه في الدار او المبيع
 وان باع سلعة بثمن قبل للمشتري قبل لها سلما معا لانه لا مزية لاحد المتعاقدين على الآخر فيؤمنان بالتسليم
 معا. قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله معرفة المبيع من الثمن هو ان المبيع يبيع بالثمن والعقد ولا يجوز
 الضرف فيه قبل القبض وهذا قبل القبض بطل العقد ولا يجوز بيعه الا وان يكون ملكا لبايعه. واما الثمن
 ما يثبت في الزمته ولا يتعين بالعقد ويجوز التصرف فيه قبل القبض بالاستئصال وجوه.

باب خيار الشرط
 خيار الشرط جائز في البيع والمشتري ولها خيار ثلثة ايام فادونها استحسانا ولا يجوز اكثر من هذا
 ابي حنيفة رحمه الله القياس فيعجز عن شرط الخيار لانه ينفى الملك الذي هو من موجب العقد ويوجب
 العقل لا يصح حاله في التسليم. وجه الاستحسان ان هذه رخصة ورد الشرع بها مفردة معلومه فالجواز
 الزيادة عليه دليله موه المشع على الحقيق لانه الوصف قوله عليه السلام لم يجز ان يبيع ثمنه فقل
 خلافه ولي الخيار ثلثة. وجه ضاحيه اذ اشترط ايامه معلومه جازت قلت وكثرت لان هذه موه ترفه
 ونفس ملقة بالعقل فلا ينفذ كالجل والكل في عقد الخلع والتمالك. ويجوز له ما لانه وضع للنظر والارتقاء
 وذلك ما يحتاج اليه كل احد من المتعاقدين. وخيار البائع مبيع خرب المبيع من ملكه عند ان البائع انما
 شرط الخيار لنفسه ليجاز ولا يتجزئ عليه بل عليه ان عصى البائع بفقد فيه في مدة الخيار بالاجماع ولو
 ملكه المشتري لا ينفذ حقه فيه كما جعل اسقاط الخيار. وعند الشافعي يبايعه المشتري بالعقد ولو
 قبضه المشتري فهاك صمنه بالقيمة لان المبيع مقبوض على وجه العقد مع كونه ملكا للبائع فاشبهه
 المقبوض على سبب الشراء. وخيار المشتري لا يبيع مبيع من ملك البائع ولحق المشتري لملكه عند
 ابي حنيفة رحمه الله لان الثمن باقي على ملك المشتري فلو قلنا انه ملك المبيع لا يجمع في ملكه البراء والبدل

وذلك لان

بفعل البيع وهذا لا يجوز كما في البيع البات. وكما لو كان الخيار لهما جميعا. وقال لا يدخل في ماله لان المبيع بهذا
 العقد خرج عن ملك البائع فلو لم يملكه المشتري لبق ملكا لهما. وهذا لا نظير له في البياعات. ولو اياه
 هلك في يد المشتري هلك بالثمن لان العقد الفسخ بهلاك المبيع في يد المشتري كغيره من موه الخيار قبل الاختيار
 فليفرق المشتري الثمن بوجه انه لو عاقب في يد المشتري بطل خياره ووزعه الثمن والملك يصير معينا فقل
 الهالك. ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يختار ان العوض من شرط الخيار ان يكون العقد
 موقوفا على رضاه واجازته فان اختار بغير خضره صلحه جاز لان فيه ايقاعه وانما به فجاز والوقت الغائب
 بدين. وان يفسخ لا يجوز الا ان يكون الاخر جازرا عند ابي حنيفة ومحمد لانه فسخ عقد متهما فلا يصح من احد
 المتعاقدين مع غيبه الاخر كالرد بالعيب ولا قاله. وهذا يوجب جواز لان ملك الخيار ملك احد متعاقدي
 الخيار وهو الاجازة بغير محض من صلحه فكل واحد ان يملك الموجب الثاني وهو الفسخ. فادامات من له الخيار
 بطل خياره ولا يتقبل الى فترته عندنا لان هذا حق جرد ليس فيه معنى المال فلا يورث كالاصل والوكالة والمضاربة
 بخلاف خيار العيب والرض فاذ لم يورث انقطع بوقته من له الخيار فله العقد. ومن باع عجل على الله كابت او
 خيار فوجه المشتري خلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخره بجميع الثمن ان شاركه لان فسخ المصه
 المعقود عليها في العقد في معنى العيب.

باب خيار الرؤية
 ومن اشترى شيئا لم يره فالبائع جاز له الخيار اذا اراد عندنا لقوله عليه السلام من اشترى ما لم يره فهو بالخيار
 اذا رآه. ولان هذا عقد معاوضة وغرم رؤيته المعقود عليه لا يبيع حقه كالنكاح وعند الشافعي لا يجوز العقد
 لان كماله منع ان يرام العقد يبيع حقه كجهاله اصل المبيع. ومن باع ما لم يره فله الخيار في قول ابي حنيفة
 الاخر لاننا لو ائتمنا الخيار للبائع لا يثبت له ان يراه السلعة مما يظنه وهذا المعنى يوجب الخيار من باع عجل
 على انه معيب فظهر انه صحيح. وجه قول الاول ان كل معي اثبت الخيار للمشتري جاز ان يثبت البائع كالعيب
 والشرط. ولو نظر الى وجه المبره فلا خيار له لان حقه فيها عيبا لانه يره وبه بعضهما مشترك على
 باقها. وكذا اذا نظر الى ظاهر الثوب بان نظر الى موضع العلم منه وباقه مطوي وكل اذا نظر الى وجه
 الخاتمة لانه مستل على الباقي وفي الزاوية اذا نظر الى وجهها وقطعها لان كمالها في الزاوية مقصود. وكذا
 اذا راي من الران فلا خيار له وان لم يشاهد يورثها وهذا الجواب على غلوه دور الكوفة لانهم لم يجاوزوا داخل
 البيوت على صفه واحده فاما في زماننا وبلادنا فصفات الران تختلف فيشرط رؤيته ظاهرها وباطنها.
 وبيع الاعي وشرا جائز لانه يجوز توكل بهما وكل اما شرا به كالبصر وله الخيار اذا اشترى كالبصر.
 وبسقط خياره بان جسد المبيع اذا كان يعرف بالجسد كالشباب وخوجه بعد ان يوصف له طوله وعرضه وسمه
 ان كان يعرف بالشحم كالادهمان المطيبه وخوجه او يذوقه ان كان يعرف بالذوق كالسمن وخوجه لان هذه
 المعاني مما يعرف به صفه المبيع فصار كمنظر المصح. ولا يسقط خياره في العقد حتى يوصف له لانه لا
 يستر كمالها بالجواس التي ذكرناها الا بالوصف. ومن باع ملك غيره فله الخيار ان شاء اجاز البيع وان
 شافه لا يفسخ العقد وله مجزئ حاله فوقعه فوقف على اجازته حتى اوصى بغير ثلث ماله واجازت الورثه
 بعد موته فانه يجوز ذلك ما هنا. ولما ملك الاجازة اذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقبان هما
 لان الهالك خرج المعقود عليه من ان يثبت افيه العقد فخرج من ان يجاز فيه العقل لان الاجازة له حكم الابتداء
 لان الملك يتقبل الى المشتري بالاجازة لا بالعقد وكذا اذ اتم البائع لانه لم يرض لتعلق العهدة به بعد موته

باب خيار العيب ١١٥

CU

باب

إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً فالبيع فاسد كالبيع بالميتة أو الدر أو الخمر أو الخنزير لأن البيع انحلت وقوت
 في عوضين هما مال وهذه الأشياء الميتة **باب** قال الله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير **وقال النبي صلى الله**
عنه لعن الله في الحرم عشرة عاصرها ومعتصرها وجامها والمجول اليه وساقها وشاربها وباجها ومشتريها وأكل
 شهها والممن علىها **قال** العاصر الذي يعصره والمعتصر الذي يمسكه وباجه وحبسه ومنه قوله لم يعتصر فلا والله
 إذا حبسه للتأديب **والأحمان على الشيء المراموه عليه والملازمة له** **وعز ذلك** إذا كان غير مملوك كالحمار لقوله عليه السلام
 ثلاث أنا خصمهم ذكر الثلاثة يعني ثلث فرق أنا خصمهم ووجان الفرق فرقته بالمالا فيسقط عامه المانعة
 من عودها فيما دون العشرة كما في قوله تعالى ثلث ليل شويا ومن ضلت خصمه خصمه يوم القيامة رجل باع حراً
 وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فامتنع فأعماله ولم يوف أجره ورجل أعطى نخله وقوله خصمه أي كسرتة
 والخصم الكسر والقهر وفرا من الكسر والقهر لأن الخصومة لأنه لم يظهر فيه تخصيص كلب الشرع صلى الله عليه
 وقوله أعطاني يعني عهدي أي عهداً ثم نقضه ونكته **قال** الشارح رضي الله عنه الصحيح أن بيع الحر والبيع بالميتة والدم
 يبيع باطلاً ولا يقع أصلاً ولهذا لا يملك بالقبض عزاً ولو قبضه المشتري بكون أمانة في يده على الأصح من المذهب ولا
 يضمن القهبة لأنه لا رسوم هناك بخلاف البيع بالخنزير والخنزير يبيع المرد والمجانبة قام الولد لأنه يبيع فاسداً فينب

الباطل والمفسد فزوجه كغيره غير ان الشيخ ابا الحسين رحمه الله اجري القول على الفساد لان ما يطل بمطابق عليه اسم المفسد
فمن الفرق بينهما في المسائل في خلاف هذا الباع على ما فسره في بيع ام الولد والموتى المكاتب فاستدل عليه السلام
ولا في الجارية القبطية حين ولدت اوتاهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم اعنتها ولو اهل بيعة ما لا يحل له ان يبيعها
لكن خبره بنفسه ولا في ام الولد والموتى المطلق لا يجوز بيعه عندنا لقوله عليه السلام لا يبيعكم عندي ولا يبيعكم
وهو حر من التملك لا يملكه مملوك تعلق بغيره بطلاق مولى السيل ولا يجوز بيعه كام الولد وعذر الشافعي بخبره كالمذنب
المقيد وكذلك المكاتب لان المولى يعقل الكتاب جعله احب بكاتبه ومنا فعهول هذا وجعل عليه بغيره المذنب ولو وطبها
بغيره العقر في المولى على الاجنح في بئس رد في الرق ولا يجوز بيع المذنب قبل ان يصطاد ولا يملك قبل الاطصاد وكره
بيع الطير في الهوى لانه غير مقيد وعلى تسليمه ولا يجوز بيع الخيل في البطن ولا الناج وبيع اللبن في الصرع لانه عليه السلام
يقول عن بيع الخنزير وفيه عذرة ورضه ولا يجوز بيعه في الغنم موضع القطع من الخنزير غير معلوم وما بقى بعد الخنزير له
قيمة فاذا جهل موضع الخنزير خلاف بيع الفضل لان الذي يباع على الارض بعد الحصاد لا يكون له قيمة فجاز بيعه
وعذر ابو يوسف رحمه الله انه يجوز بيع الفضل ولا يجوز بيع ذراع من ثوب من الذراع من الذراع تتفاوت خلافا للفقير
من الصبرة وكره بيع جرح من سقف لانه لا يقدّر على تسليمه الا بغيره بغيره وكره ضربة الغايصة لانه تكون
مجهولة وفيها عذر وكره ضربة الغايصة وان يقر الغواص للخنزير في الغوص عوضه في الخنزير فما اخرجته بغيره منك
بكره فانه لا يجوز وهو منهي عنه ولا يجوز بيع المزاينة وهو بيع التمر على الخيل خاصة في ارض حرة الارض وهذا
عندنا لانه عليه السلام يقضي عن بيع التمر بالتمر الا مثلا من كذا بصل ولا يجوز بيع باقيا الجوز والامامسة وكان هذا
بيع الجاهلية من اهل الجاهلية اذا ازلان ببيع احدهم شيئا من ثوب في شرايه وضع عليه حجر او مله سيرة مكات
ذلك بيجا واجبا بينهم فهي التي صلى الله عليه وسلم في ذلك ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لا يبيع بمثل اذا التوب
مع التوب يتفاوت لان يقول الباع المشتري على ان يخرجهما اما شئت بكذا من الثوب فخرجهما لانه الثوب
باع بمثل اعلى ان يخرجه المشتري او بغيره او بجاينة او امه على ان يخرجهما او باع بمثل اعلى ان يخرجه المشتري
شبهه او اذا اعلى ان يخرجهما شبرا او على ان يخرجه المشتري دهما او بغيره له دهما او اشتري ثوبا على ان
يقطعه الباع ويخطه فبصا او قبا او يخرجهما الباع ويخرجهما او على ان يخرجهما او يخرجهما فان الباع
فاسد لان هذه شروط لا يقتضيها مطلق العقر لان فيه نفعا للبائع والمعتود عليه او بغيره للمعاقدين او ضررا
على احد المعاقدين فيفسد العقر لان النبي صلى الله عليه وسلم يبيعه بشرط واما اذا اشتري ثوبا على ان يخرجه
الباع القبا ان يفسد العقر لانه العلة غير انهم استحسنوا التعامل الناس فيها على هذا الشرط في جميع الامصار
من غير نكير فصار ذلك اجماعا بينهم على الجواز كما اذا باع بشرط ان يخرجه الباع او يخرجه المشتري ففسد
في مجلس العقد ورضه فيه فانه يجوز استحسانا كذا هذا ومن باع جارية الاحكام ففسد البيع لانه لا يقدّر على
تسليم ما باع الا بعد الهلكة فصار هذا اجلا في العقر فلا يجوز وبيع الى النبي وزواله حان وصوم المضاري وفطر
اليهود اذا لم يعرف المبتاعين لك فاسد لان هذه الاوقات مجهولة متفاوتة فاما اذا عرف المبتاعين
صومهم وفطرهم فيجوز ذلك لا يفتقر معلوما ولا يجوز البيع الى الحصاد والديار والمخفاف وقدم الحاجة لانه
مجهول فان تراضوا على اسقاط الاجل قبل ان يخرجه الناس الحصاد والديار وقيل قدوم الحاجة جاز استحسانا في قول
علمائنا الثلاثة لان عقد البيع اذا اتمتع فهو له وانما بشرط مستعارة لمقتضاه فاسقطه بغيره العقر في
الجملة كالمبيع بشرط الجارية لانه اياه وقال في العقر اذا وقع فاسد لا يقبل جازا في النكاح وكما لو باع
الان ثوب الزرع او فطر السما وكما لو مضى من اليوم الرابع لان ان الفاسد فاسد في كل وجه واذ اقبض المشتري

46 المبيع في البيع الفاسد باقيا المبيع وفي العقر عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولازمة قيمته واكمل واحسن المتعاقدين
فمنه لان هذا العقر ممنوع من حق الله ببارك ونقلا فضا من نوعين من تعليق الاحكام به ولهذا لا يجب البطلان على المشتري
قبل ان يقبل المبيع في المفسد يعقل الفاسد مملوكا لقيمة عقره لان هذا العقر معاوضه بغيره في حق الله في البيع
فما ان يقبل فاسده من المفسد ما يفسد جازا في كفايته فانه لو كان عقره على جازا في كفايته فانه لو كان عقره على جازا في كفايته
بالاجماع وعذر الشافعي لا يملك لان شيئا ملك في البياعات هو العقر لا القبض وما هو شيئا الملك لم يقبل الملك عند
الفساد فالبشر سبب لان يفسد الملك عند الفساد اولى واما شرط ان يبيع في قبض المشتري لان قبض العقر
لم يبيع به الملك فلهما بوجوب التسلط للمشتري على القبض فاذا قبضه باذن الباع او قبضه في مجلس العقد صح التسلط كما
يقول في الهبة اذا قبض الهبة في مجلس العقد ملكها واذا قبض قبل القبض لم يملكها الا بان قبضه في قبضه كذا هذا
وعذر على المشتري قيمتها يوم قبضه في البيع يقتضي ضمان الشيء بنفسه لان الذي ان باع عقره جازا في كفايته فاسد العقر لم يقبل
الجاهلية حتى هلكت وقيل على المشتري العقر فان لم يلقه فبطلت قيمته العقر ولو كان البيع يقتضي ضمان الباع لرجع باع العقر عليه
بقيمة الجارية فاذا كان البيع يقتضي ضمان الشيء بنفسه واما ان يفسد العقر الى المشتري عند قبضه فاسد العقر فاسد
العقر وجب الرجوع الى مقتضى العقر من ضمان هذا العقر في النكاح فانه لما كان يوجب عقر الاطلاق مملوكا في قبضه
عنه الى المشتري عند قبضه فاسد العقر فاسد النكاح فاسد النكاح فاسد النكاح وجب ضمانه في قبضه فاسد النكاح فاسد النكاح
المشتري من المشتري لان المناقعة لا تقوم الا بعقل او شبهه عقر فاذا قبضه ما باق من مهر المثل لم يقبل ولا كذا فاما الاعيان
منقومة بنفسها في بيع الفاسد قيمة المبيع على المشتري يوم قبضه بالعهدة ما بلغت واما شرط كون العوضين مالين
لان المشتري على ائتمنة او دبر فاسده والدم ليسا مالين فحينئذ لا يكون البيع الامارة له مالين فلا يفسد العقر
فلان ما اذا اشتري عقر على جازا في كفايته كانت مالا ويؤلى الى مال وهو مال في الجاهلية الزمة وكذا
الخنزير مال لاهل الزمة فكانه اشتري بالاجرة ففسد العقر على الفاسد فاذا كان الملك عند القبض كالمشتري بشرط
فاسد فان استهلكه المشتري فعليه قيمته الا في مسلة واحر عقره في حقه خاصة وهي انه اذا اشتري عقر على
ان يخرجه فاعقده بجزان قيمته لانه من المثل استحسننا عقره لانه روي الحسن ان من باع عن اخيه فخرجه الله في الجرد
ان بيع العقر بشرط العقر بغير جازا والمشتري ان يخرجه قبل قبضه من الامه اجمعت على جواز بيع العقر بغيره
والشبهة ما يشترى القنق والشروط متعارفة وهو كالمشتري بغيره الباع ففسد البيع في هذه الرواية
او جبا عليه الثمن فان باعه المشتري بغيره عقره او عقره ففسد البيع في جواز العقر ونقوده ما روي عن
عائشة رضي الله عنها انها اشترت بيرة وشروط ولا مالها ففقدتها واعقدها فزكرت ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاجاز العقر بطل الشرط ومن جمع بين جازا في كفايته ومثله بطل البيع فيها لان الجوز لا
يجوز دخوله في العقر حال فصار باع العقر بغيره من الثمن لو قسم عليه وعلى الجوز ففسد البيع فلو لم يخرجه
لو قال بعت منك هذا العقر بغيره من الثمن لو قسم عليه وعلى الجوز لو كان عقره وان جمع بين جازا في كفايته
او عقره بغيره صح البيع في عقره بغيره من الثمن لان فساد بيع المذنب بالاجتهاد لا بالاجماع فخرجه في العقر
لان قاضيا او قضيا جازا في كفايته العقر فيه ما جاز وجاز المولى العقر في جازا في كفايته القصور في ما خرج واحد
منها على العقر بالفسخ والجهالة الواقعة في الفسخ لا تكون مبطلة للعقد وتقر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخنزير عن الثمن على ثوب غيره وعن ثوب الخيل وبيع الجاهل بالباد والبيع عند ان الجرحه وكذا ذلك
بغيره ولا يفسد العقر لان الهوى من هذه الاشياء المعنى بغيره كالمعنى في نفسه ومطابق الهوى عند قبضه لانها
دون الفساد وانما يفسد اذا كان الهوى معنى في نفس العقر وعلته او يكون العقر من قبل الضرر ولم يجر

سار
مبا

الحب والوفاء الذي من التمر **هـ** ونحو ربيع الخبز بالخطه والرفيق ففاضلاً لأن الخبز يخرج بالضعه الى حال لا يقبل اليك
فهو كالبر مع الشيراز **هـ** ولا ربا بين المولى وعبد له لأن الملك في المولى لا يمنع المولى من ان يبيع ما له صرف ماله
من ماله الى شتماله الا ان يكون العبد مريباً فلا يجوز للمولى ان يبيع منه درهماً او اثنين الا برضا الغرماء من خواله العوام
تعلق بصبب العجل **هـ** ولا ربا بين المسلم والجزبي في دار الحرب لقوله عليه السلام لا ربا بين المسلم واهل الحرب
في دار الحرب خلافاً لابي يوسف والشافعي رحمه الله عليهما **هـ**

السَّلامُ

[illegible]

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي إذا بين حسن الحيوان في سنة وسفاهة وبين موضعاً منه يجوز لانه أسلم في موزون معلوم
 صفته فجاز كسائر الموزونات ولا في الجلود غير ذلك لانه مختلفة في نفسها ولا في الخطب جزءاً ولا في الرطبة جزءاً
 لأن الجزم مع الجزم والجزء مع الجزء مختلف اختلافاً متفاوتاً ثمها اختلافاً جزمياً جمع جزمه والجزء الجزم وزه
 من الجزم وهي الرطبة من الخطب والخشيش وغيرهما ولا يجوز السالم حتى يكون السالم فيه موجوداً من جنس العقل أو من جنس الجمل
 والسالم في المقطع لا يجوز لأن عقيب العقل جالته لا يجوز حرثه المطالبة فيها بالسالم فوجود السالم فيه في هذه الحالة واجب
 أن يكون شرطاً للصحة السالم دليله الجمل المشروط دلاله الوصف من السالم الله في حرثه الانقطاع وعقد الشافعي إذا
 كان موجوداً في محل المشروط لا يجوز لأن عقيب العقل وقت ليس هو محل الوجوب يستلزم السالم فيه عقداً فلا يكون وجود
 السالم فيه شرطاً للصحة العقل دليله وجوده بعقل الجمل المشروط ولا يجوز السالم الأموجلاً ولا يجوز إلا بالاجل معلوم
 لما بيناه ولا يصح السالم بصلح بعينه ولا بزرع رجل بعينه ولا في طعام فيه بعينه لأن عقداً السالم عقد مأمري
 وعي في حاله ماله وجعل ما يتوقع في الثاني من الفساد كالوجود المتحقق في الحال مما يمكن الاختراعه صيانة
 للعقد عن الفساد بخلاف العين لأن تسليمه في حال العقل بالعلمان المعين مقرور عليه وفي السالم خلافه ولا يصح السالم
 حتى يقصر أصل المال قبل أن يفارق عند علمنا بثبوت النكاح لأن أصل المال ما يجوز إلا زاعنه ولا يثبت فيه خيار الشرط فيكون
 فيه شرطاً في الجلس فيما سأل على بدل الصرف وعذر زاع إذا كان رأس المال عيناً فستلزمه في الجلس بشرط لأن
 هذا فيلزم غير ذلك فخرج على أصل الصرف فأنشبه بيع العين ولا يجوز الصرف في أصل المال ولا في السالم فيه قبل
 قبضهما لأن من رأس المال مستحق في الجلس لا يستلزم القوت ذلك والسالم فيه في حكم مبيع ومن الصرف في
 المبيع العين قبل القبض لا يجوز ففي المبيع الرين ولي ولا يجوز الشراكة والقوله في السالم فيه قبل القبض لا في
 الشراكة دليله نصفه وفي القوله دليله جميعه مضمون العقل الأول فلا يجوز كالبيع ولا يجوز السالم في الثياب
 إذا بساطاً ولا عرساً ورقعاً استخسناً لأن المقصود من الثياب إعيانها لا معانيها وذلك مما يكره استئثاره بالوصف
 والقبض أن لا يجوز السالم فيها لأنها ليست في ذوات الأمثال ولهذا على مستهلكها القيمة دون المثل فأنشبه الحيوان
 ولا يجوز السالم في الجواهر والآتي والخز لا يكره لا يمكن ضبطها بالوصف لثباتها في الصفات والنسب والقيمة والحجم
 والوزن ولا يكره السالم في البني والآجر إذا استعمل معلوماً لأنه إذا استعمل معروفة فإنه لا يتفاوت وكل مال يمكن
 ضبط صفته ومعرفته مقداراً وجاز أن يكون مبيعاً جازاً السالم فيه وما لا يثبت صفته ولا يعلم مقداراً لا يجوز السالم
 فيه لقوله عليه السالم من أسلم فليسلم الجزم وقوله جاز أن يكون مبيعاً فإنه لا يتفاوت والربا يكره السالم فيها
 لا يجوز علمه لأن السالم فيه لا يكون إلا مبيعاً والربا هو الزايم لم يخلق إلا متناً ولا يجوز بيع الكا والقهول والسباع لأنه
 يجوز الاستنفاع بعينه فجلده في حال حيوته من غير ضرر وفي كسائر الحيوانات ولا يجوز بيع الخمر والخمر إذا أختد
 فلانها رجس بالضرر واجتماع الكهمة والختي يكره بالضرر فمما عيان من غير الشريعة من الاستنفاع بها والتصرف فيها
 ولا يجوز بيع دود القمل لأن يجوز مع القمل ولا الخمل الكواكع الكوارات لأن يقصر الرد والنحل لا يتنفع بها كالزباب
 والزبور فاما إذا كان مع القمل والكواكع فإنه يجوز بيعه على طريق البيع خفوق المبيع ولهذا لا يجوز بيع
 الجزم لأن يجوز الغالب عليها الرملة واهل الزمعة في البياعات كالسليمين إلا في الخمر والخمر خاصة لقوله تعالى وأخروهم
 الزنا وقولهم وعنه وكنت النبي صلى الله عليه في عهدهم على أن لا تزنا ولا تزبنوا ولا تظهروا ببيع الخمر والخمر في
 أسواق المسلمين وإنما جاز بيع الخمر والخمر فيما بينهم لأنهم أقرروا عليه بالخز فصار الخمر والخمر في حقه كالعصير والشاء في حق

كتاب الصلاة
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

51 زيادة الرهن من حيث العجز بها على الامانة فالزيادة من حيث الصفه اولى لان الصفه تابعة للأصل وان استوفى في الوزن
وقية الرهن اقل من شيئا لجوده فهناك الرهن قال ابو حنيفه رحمه الله بهلك بالدين ولا يضمن الراهن الرهن الزيادة
من حيث الجوده لان الجوده فيما يجري فيه الزيد اذا لاقت جسدها لا تقوم باكثر من قيمتها فصارت الرهن مثل الدين
قلدا وصفه وعذابي يوسف محمد بن غوث المرتضى مثل الرهن ان كان له مثل وقيمه من غير حفسه ان لم يرض له مثل ويرجع
عليه باكثر حقه تلك الصفه وهذه المسألة مبني على اختلافهم فمن له على آخر دين فقبضه وانفقته ثم ظهر ان
لمقبوض كان زائغا فان عذابي حنيفه رحمه الله لا يرجع عليه بشي وعذابي غوث مثل ما قبض وانفق ويرجع باصل
حقه تلك الصفه وهذا لا يصح لان القول انه يفعل كذلك لا تنافي الى ان يقع الفسخ على ما لم يقع عليه القبض وخلا
يفسخ العقد على ما لم يقع عليه العقد لا يفسخ القبض على ما لم يقع عليه القبض فاذا فات الرد ولا يمكن الرجوع بالجوده
لما فيه من الزيادة فلم يبق الا ان يسقط حقه على الجوده وحده فقولها ان حقه في الشئين في الوزن وفي الجوده وقد استوفى
احدهما وبقي الآخر ولا يمكن استيفاء ما بقي الا بعد رد مثل المقبوض والرجوع الى اصل حقه ومن رهن عديدين
بالف فقصي حصه اجزاها لم يرض له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين فجميع الرهن يحبس بكل اجز من اجز الدين كما لم يعين
في البايع اذا اشتراها صفقة واحده واذا وكل الراهن المرتضى وعنه يبيع الرهن عن ارجاء الاجل اجزاها عن اجزها
لانه باع مال العزم بامره واستوفى دينه من ثمنه فجاز ان يسلم اليه حلا آخر لبيعته ويستوفى دينه من ثمنه وعند
الشافعي لا يجوز لانه امين ولا يبيع الامانة لنفسه فان شرط في عقد الرهن فليس للرهن ان يعزله
وان عزله لم ينجز لان الوكالة لما شرطت فيه صارت من حقوقه لان هذا الرهن كان وثوقا فصار كالتوكيل بالطلاق
عند عدم وصول النفقة الى المرأة بالتماس امره وتوكيل المريعي عليه بسماع البينة من جهة المريعي بالتماس
المريعي وان مات الراهن لم ينجز لان هذه الوكالة المشروطة في الرهن صارت من حقوق المرتضى فلا يبطأ موت
الراهن من القبض بخلاف الوكالة المستراة بعقد الرهن والمرتضى ان يطالب الراهن بدنيه ونجسه به لان
الدين حق واجب له عليه وانما الرهن يكون للثوق به ليس الى حقه فلا يختاره الحق في الدين وان كان الرهن في دين
المرتضى فليس عليه ان يرضى الرهن من بيعه حتى يوفيه الدين فاذا قضاه الدين يقال له سلم الرهن اليه لان الرهن وثيقه
للاستيفاء ولم يوجز ولو باع الراهن الرهن بغير اذن المرتضى فالبيع موقوف فان اجلوه المرتضى او قضى الراهن
دينه جزا عن الرهن باع ملك نفسه وقبضه فنفذه حق المرتضى فاذا الجاز وقضى الراهن دينه جاز فان تحقق
الراهن عبدا الرهنون نفذه حقه عن اذنه لان عتق من مطلق صاذا ملك نفسه فنقله ليعتق عبد المستاجر والامه
المخوچه والطبيع قبل القبض بخلاف انه لو عتق ولدا الرهنونه ينفذه حقه فيه فكذا الامه وقال الشافعي لا
ينفذ اذا كان معسرا وله في المورث قولان من هذا قول نفذه يودعي الى ابطال الحق المرتضى عن عين الرهن فلا ينفذ
كالباع من قريب العبد والاقران فان كان الدين جالا طوبى بالدين في نه لا معنى لان ارام الراهن قيمه الرهن مع جاز
الدين فيطالب بالدين وان كان موجلا اخرسته قيمته ان كان مؤسرا وتكون نهام كانه بالحق ابطال حق المرتضى
فاسية ما لو قتل العبد الرهنون وان كان الراهن معسرا استسعى المرتضى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين كان
الدين كان متعلقا بدينه وقبضه فله رقبته بالحق فوجب رد الرقبه ولا يقبل على رددها لتفقد الحقوق بها
فاذا انفرد واستيفى الضمان من الراهن لا يحسره لزم العبد ما سلم له كالحاصب الغاصب لما سلم المعصوب لزمه
صما نه كذلك ها هنا ويرجع العبد على الراهن بما ضمنه لانه قضى دينه ولم يرض بغيره فصار كما امره ولا يملك
اذا استهلك الراهن الرهن فعليه قيمته لما بيناه انه بالاستهلاك ابطال حقه عليه وان استهلكه اجنبى فالمرتضى
هو الخصم في تضمينه لان القيمة بول العجز وهو الخصم في المالك فكذا في البرك وجنايه الراهن على الرهن مضمونه

الوجه ولهذا تخضع شي من استيفاء الحق منه عند الفسخ حتى لو رهن الميراث وام الولد لا يجوز وعند الشافعي الرهن
 امانة في يد الرهن تهن لا يسقط شي من الدين بهلاكه لان رهن الرهن قفل امانته ولهذا الواجب لا يصح بنفس العقول
 قابضا فلا يسقط الدين بهلاكه دليله الزيادة على قدر دينه والزيادة كالرهن عليه في كونها موهوبة عنه وفي انه
 لا يقر رهنها عند الاستحقاق على الرهن بل يرجع الرهن بما ادي من الضمان عند الاستحقاق على الرهن فصار
 كالمودع ثوبا الى غريمه لبيعته ويستوفى من ثمنه دينه فهلك في يده لا يكون مضموفا عليه حتى لا يسقط بهلاكه شي من
 الدين كاجماع **هـ** وذهب شيخ رحمه الله الى ان الرهن مافيه ولو خاتم من صغر فكانه جعله بمنزلة المبيع في مقابله
 الثمن ولا يصح الرهن الا بدين مضمون لان الرهن استيفاء على استيفاء الدين من ثمن الرهن فصاح الرهن ان يثمنه
هـ وانما ذكر قوله الا بدين مضمون على جهة التاكيد لان جميع الديون تكون مضمونة **هـ** ولا يجوز رهن فدية على رؤوس
 القمل بدون التحمل ولا رهن في الارض بدون الارض لان يضمنه فيسلمه الى الرهن لان الرهن مضمون متصل بالدين فلهذا فصار
 كالشعاع والصم القطع **هـ** ولا يجوز رهن الارض بدون ما فيها من الخلل والزرع لان الرهن مشغول بما ليس به **هـ** فلا
 يثنى فيه القبض فلا يصح وانما فرق بين الرهن والهبة فيما لا يحتمل القسمه لان المانع في الرهن عدم دوام الحبس وقد
 وجب فيها ينقسم وفيما لا ينقسم فمع لزوم الخلل فيها وفي الهبة المانع وجوب ضمان التبرع على المتبرع وقد علم فيما لا
 ينقسم فيض فيه دون ما ينقسم **هـ** ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والحواري والمضاربات ومثل الشركات لان ينقسم
 عند الرهن الضمان فلا يكون مضمونا فهو جرح معناه في الرهن فلا يصح **هـ** ولما الاعيل المضمونة اذ الرهن بها فهو على
 وجهين ان كانت مضمونة بنفسها جاز الرهن بها كالمضروب كمن يهاو المضمون وهو المثل فيما له مثل والقيمة فيما امثل
 له ميسر استيفاءه من الرهن فجاز الرهن به وان كانت مضمونة بغيرها مثل المبيع في يد المبيع فلا يصح الرهن كانه مضمون
 بغيره وهو الثمن لان بهلاك المبيع بطل البيع ويسقط الثمن فاجب حقا للثمن في الرهن فصار كالحرثان
 بالامانات ويصح الرهن برأس مال السلم وفي الصرف والمسلم فيه لقول ابن عمر رضي الله عنه لا بأس بلخر الرهن
 والقبالة في السلم والصرف والقبالة فتح القفال القفال والقبيل الكفيل لانه وثيقة لاستيفاء الحق فصار كالقبالة
 والشهادة فان هلك الرهن وجلس العقول في يد الرهن ثم الصرف والسلم وصار الرهن مستوفيا حقه لانه
 مضمون على جهة الاستيفاء فصار عند الهلاك مستوفيا حقه حكما فكانه استوفاه مشاهرة ولا يكون ذلك
 استيفاء لان الجذر الرهن هناك الرهن ولهذا لو مات يكون كفته عليه كما كان لياسته عليه في حال حيوته **هـ**
 فاما اذا لم يجوز استيفاء بل الصرف ولا رأس مال السلم ولا هلاك الرهن حتى اقر فابطل العقول لانه عام القابض
 في المجلس مشاهرة فحكما **هـ** واذا انفق على وضع الرهن في يد عمل جاز لان القبض من حقوق الرهن وهو ما
 يجري فيها النيابة فاذا اقام غيره فيه مقام نفسه جاز كما في بطلان حقوقه وليس للرهن ولا الرهن اخذه من يده
 لان لا يجوز لها ملكا ولا اخرا حقا وما تراضيا على كون الشيء في يده فبالرفع الى جرحها صار جانيا في حق الآخر
 ولا يمنع ان يكون الرهن مأخوذا في حق الرهن ثم لا يجوز للرهن اخذه بنفسه كالوصي يأخذ مال اليتيم بحقه
 ويده يد اليتيم ثم لو اذ اليتيم اخذ ذلك من يده لا يملك **هـ** وان هلك في يد الرهن هلك من ضمان الرهن لان يده
 يد الرهن **هـ** ويجوز رهن الزهر والربائب والمكمل والموزون فان رهنهت نجسها هلك ثمنها من الرب
 وان خلت في الجوده **هـ** قال الشارح رضي الله عنه اعلم انه لو رهن فضة بفضة او خطه بخطه فان تساوت
 في الوزن والجودة فهلك الرهن بسقوط الدين لا يضمنه مستوفيا حقه على الكمال حكما على ما بيناه **هـ** وان كان
 الرهن اكثر في الوزن من الدين فهلك الرهن بسقوط الدين وتهلك زياده الرهن على امانته بالاجماع على ما بيناه **هـ**
 وان استوفى في الوزن وفيه الرهن اكثر من حيث الجوده فهلك الرهن بسقوط الدين والجوده تهلك على امانته لان

بركان رهنا بالمسلم فيه لا يبطل
المسلم حتما اذا كان رهنا

لان حق الرهن في الرهن بضاها المالك لانه يشترى الى البرك وشغل الى الوارث ومن عليه لا يقبل على ابطاله في المالك
في الجناية على الاجنبي فلو رهنه الصانع بها وجناية الرهن على الرهن يسقط من رهنه بقدرها لانه جنا على ملك
الخير فيجوز قيمته عند ان لم عليه مثل ما وجب له عليه فيلحقنا فضاها المالك لان يكون الرهن كثر من قيمته الرهن
فيرجع الرهن على الرهن تلك الزيادة من الرهن لانه لم يوجر المقتضى في حق الزيادة وان كانت قيمة الرهن اكثر
من الرهن بنسبة الرهن ياحل الرهن تلك الزيادة من الرهن لان الزيادة وان كانت امانة وان كان الاجنبي على
الامانة غير كالمودع اذا ائتمن الوديعه وجناية الرهن على الرهن وعلى المرتفع على الرهن وعلى ما له فها هو
اما جانيه على الرهن اذا كان خطا فهو هل لا يجمع لانه لا يثبت للوحي على غيره وجناية الخطا حكم
الرهن بل ان المولى ملك ان يقر بهما عليه ولا يقبل ان يقر بهما فاذا لم يثبت لغيرهما لم يثبت الاخر خلاف جناية
الجزل لانه يثبت باقرار العبد ولا يثبت باقرار المولى فضاها المولى مع فيها كاجنبي ونحوه وجناية العبد المخصوص
على المولى حيث يعجز عن ايجبه رحمه الله لان المخصوص مضمون ضمان يتعلق به التملك فضاها العبد الخاص
خلاف الرهن لانه ليس مضمون من طريق الحقيقة واما يسقط الرهن لانه حكم على معنى ان القبض كان لجهة استيفاء الدين
واما جناية الرهن على المرتفع وعلى ما له فهو رهن عداي خيفه لانه لو ائتمن هذه الجناية وطول بها الرهن لرجع هو على
المرتفع بها لانه اخلصت والعبد في ضمانه من حيث ثبتت هذه الجناية تسقطها فلا ولاية في ضمانها بغيره وان جانيته
على ما له هو رهن بالاجماع فكذلك على نفسه خطا لا يجرى من المدين موجبه المالك وعداي يوسف محمد
جانيته على المرتفع ثابتة لانه كانت في يده لان في يده هذه الجناية فأيده الرهن الا ان المولى اذا اختار
الرفع بملك الرهن العبد فيجوز ان يكون له عوض في ذلك وان كان يسقط بذلك دينه ويجوز ان يكون دينه واسقاط
حكم الجناية استع ليعفى الرهن من المدين فان شأنا قال اطلب الجناية فيكون العبد رهن على جاله وانما طلب
بالجناية فدفعه الرهن بالجناية الى الرهن ويصير كافيا ابطا الرهن خلاف ما اذا استهلك هذا العبد مال المرتفع
لان المرتفع لا يملك العبد باناف المالك فاما يجب له مال ان لو اذاه الرهن رجع به على الرهن فلا ولاية له في ذلك واجز
البيت الذي ينفذ فيه الرهن على المرتفع لان الحفظ والامساك حق فبان ما يملك فيه من الرهن عليه واجزه الراعي على
الراهن لان الراعي يحتاج اليه ليعلف الحيوان فهو كالمطعم والشراب للعبد المرتفع ونفقة الرهن على الراهن كرت
العين على ملكه وهو الذي اوجب للمرتفع الحق في ملكه فكانت النفقة عليه مصلحه لملكه كالجزء الراعي بخلاف
العبد الموصى بخدمته حيث يجب نفقته على الموصى لان الوارث لم يوجب له الحق في ملكه ولا دفع الوارث فيه ايضا
يوبره ان الراهن يجرى الرهن في الرهن ويشتد الرهن في الرهن فاقرنا ونما الرهن للراهن ويكون ضمانه الاصل
عنه لان الحق المتكامل في العين يشترى الى المولى المودع بعينه كحق المدين والاستيلاء ومعنى التاكيد ان لا يقبل بسببه بيع
ماله ولا يفتنه وعنا الشافعي رحمه الله لا يكون رهنه لانه لا يمنع الجانية في الجناية لا يبيع الموهوبه في الرهن مع السلامة
كالسب فان ملك المالك بغير شيء لان سبب الضمان لم يوجر فيه وفل حصل بغير ضلع احد فهو كالمال بغيره اذا
ما في يد البايع ولو ملك الاصل وبقى الما اقره الرهن بخدمته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة الما
يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب الما اقره الرهن به لان سبب الضمان الاصل وجزء يوم
قبض المرتفع واعتبرت قيمته يوم القبض ولما انا فاما يصد له حصه من الضمان بالفكاك الا ان يملك قبل
ذلك ملك بغير شيء واعتبرت قيمته حين حمل الحصة وهذا كما قالوا في ما المبيع بغير هذا الاصل في يد البايع
في الاقبض للشري الكما وجب عليه حصته على اعتبار قيمته التملك على الاصل يوم البيع وعلى الما يوم القبض ويجوز
الزيادة في الرهن استخسا فاعلم انما الظاهر رحمه الله عليهم لان الزيادة اذا اخذت بالحق فالحق عليه بلحق على جهة

الاستعداد والالحاق باصل العقل لاجله الاستعداد كما في المبيع يوبى ان التملك في الرهن حتما فذلك الزيادة في الموقوف
عليه وعقد زفر لا يجوز وهو القياس لان الرهن مشغول بالدين فلو اقتصت الزيادة به لفرغ الرهن الاول عن بعض هذا
الدين وجعلنا الرهن مشغولا به مع بقاء وجهه وهو العقد والقبض وهذا لا يجوز كما لو رهنه في الرهن الاول
ولا يجوز الزيادة في الرهن على اي حيفه وعقد ولا يصير الرهن رهن بها لان جميع الرهن مشغول بالدين الاول فلو اقتصا
الدين الاخر به لا حيفه الا ان يفرع جزا منه وشغله بالدين الثاني ويؤدى ان يكون بعض الرهن رهن بالدين الاول وبعضه
رهن بالدين الثاني وهذا لا يجوز كما لو رهن منه جزا وقال نصفه بالف ونصفه الاخر وعداي يوسف محمد
ويصير الرهن رهن بها لاني الرهن مقفود به عقد الرهن لا يمنع جواز الرهن الا به فهو كالمال في الزيادة في الرهن في
الرهن كذلك قال والدين ان كان واحدا قبل عقد الرهن لم يكن مؤثوقا به وانما دخل في عقد الوثيقة بالرهن والفق
فيه ما بيناه في المسئلة الاولى ان الزيادة في العقود ثبتت على وجه الاستعداد والالحاق كما في المبيع والرهن واذا رهن عينا
واحدة وعقد تخليص يدين كل واحد جان وجهها رهن عداي محمد كل واحد منها والمضمون على كل واحد منهما حصه منه منها
لانه يجب ان يجعل جميعه وثيقه هذا وجهه وثيقه بهذا من غير ان يودي الى الاشاعة في الرهن ولما اذا قصص
دين اجرهما كان الرهن كله في يد الاخر حتى يستوفي تمام حقه لان جميع العين رهن عداي محمد كل واحد منهما الا ان ياتي
تخليصا واشترى عينا من واحد فاتي اجرها حصه من التملك فبقى نصيبه من العداي يوجب الاخر حصته من
التملك بخلاف ما اذا وهب رجل ارجلين حيث لا يجوز على رهنه رهنه الله لان المقفود من المبيع في المشاع فلا يجرى
ان يكون جميع العبد حكم المبيع ملكا لهذا وملك لذاك فاما المقفود من المبيع لا يحصل في المشاع فلا يجرى
واما المقفود من الرهن الوثيقة فيجوز وفي بيع عداي محمد ان يرهنه المشتري التملك شيئا بغيره فامنع المشتري عن تسليم
الرهن لم يجرى عليه وكان البايع بالخيار ان يرضى بترك الرهن وانما فسخ البيع الا ان يدفع المشتري التملك حالا او
يدفع قيمة الرهن هناك لان البايع لم يرض به والمالك عن المبيع لا يثبت مؤثوقا به فادام الرهن المشتري والرهن
عداي محمد مشروط في هذا البيع لم يجرى ان يجرى عليه فيجوز البايع لانه وجد عينا بغيره كما لو رهن المشتري بالمبيع عينا فانه
يجزى كذلك هاهنا وكان القياس ان لا يجوز البيع بشرط ان يرهن المشتري بالتمن رهنه لانه يبيع بشرط ان لا يجوز
استخسا اذا جاز الرهن في ذلك المجلس لان وثيقه التملك الرهن حصة التملك لا يصير موصوفا بانه مؤثوق به
فكان البايع باع بتمن نصفه دون نصفه فيجوز والمرتفع ان ينفذ الرهن بنفسه وذوجه وولده وخادمه الذي في
عياله لانها مؤثوقه بالشيء تارة بغير نفسه وتارة بغير عياله اذ لا يمكنه ان لا يفرقه ليل ولا نهارا
فضاها مؤثوقا به من طريق الدلالة على ما جرت به العادة كما في الوديعه وان استغفله بغيره من هو في عياله او وديعه
ضمن لان له من روجه وخيفه عن الاستخفاط به ولو كان في الوديعه والمزوجه السبعة واذا رهن الرهن في
الرهن ضمن ضمان العصب جميع قيمته لانيته واذا اعاز المرتفع الرهن من الرهن خرج ضمان المرتفع فان ملك في يد
الراهن ملك بغير شيء لانه مضمون على المرتفع بقبضه على جهة الاستيفاء فلا ان لقبضه بعقد العارية ذاك سبب الضمان
فرا الا ضمان والمرتفع ان يسترجعه اليه فاذا اخذه منه عاد الضمان لان حق المرتفع في الرهن قوي بضاها الملك
فضاها كالمالك ولهذا العصب منه غاصب لانه يسترد منه خلاف البايع اذا اعاز المبيع من المشتري في رهنه حبيب
بالتمن فانه لا يملك ان يسترده منه لست يوفي التملك على ما بينا التملك لان حبس البايع ضعيف ابطا لا يعود الا
تري ان الشاة المبيعه اذ امانت فربع جازها عاد الرهن بقره واذا امانت الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين
لان الوصى قائم مقام الموصى فان لم يكن له وصي قضى الفاضل وصا امينا وامره ببيعته لان موت الراهن حرج
للقاضي وكذا في تركه اذا كانت الورثة ضعفا وكان لهن نصيب وصيا ببيعته

جازت لا يثبت اليه سابقه على الاقراء وعرفه بطل وهو القياس لا جازا له لو وهب لها ماله في الميراث وسلمها اليها
 ثم وجب في الميراث وتلك في مرضه ذلك بطل الميراث وجعلت تلك وصية للوارث كذا الاقراء اذ لا فرق بينهما فانهم
 من طلق زوجته في مرضه تلكا فارقا لها بدين ومات فلها الاقراء الذين من ميراثها منه لانه منهم لا حتم لانه فصر به ابطال
 حق الورثة ومن اقر لغيره بولائه لم يثبت له ميراثه ولم يكن له نسب معروف انه ابنه وصرفه الغلام ثبت نسبه منه وان كان
 مريضاً ويشترك الورثة في الميراث لان الميراث على النسب على نفسه دون غيره فصار حلالا او على نفسه لئلا **ب** ويعتبر بغير
 الغلام اذ كان بالغاً لانه اذ كان بالغاً فهو في نفسه ودعوى النسب دعوى حق في عين حقوق دعوى العود على تصديق
 الابن البالغ بخلاف ما اذا كان الغلام صغيراً لانه لا يثبت له فلا تعلق الدعوى على تصديقه وتعلق ما اذا قال العبد هذا ابني
 ومثله بولائه لم يثبت له نسب معروف من غيره فانه يثبت النسب ولا يحتاج الي تصديق الغلام وان كان بالغاً لان
 العبد لا يثبت له نسباً وانما هو في المولى فهو بمنزلة البهيمة فلا تعلق الدعوى على تصديقه فافهم **ج** ويجوز اقراء الرجل
 بالوادى والوراء ووجه لان هذا كله عند المصادق اقراء منهما على نفسه فجاز كذا اقراء بنين الخفوف **د** وبطل اقراء
 المرأة بالوادى والوراء والولي لهذا المعنى ايضا ولا يقبل اقراءها بالولد لان ميراثها زوجها او شهر بولائها امراه
 ثقة لان فيه حمل النسب على الغير ووضع الحمل ما يشاهد ويعان فلا يصح الاستصراق للزوج او شهادة القابلة بخلاف اقراء
 الزوج بالولد لان نسب الولد من الزوج اما يكون بالحق وذلك كما لا يشاهد ولا يعان فافهم **هـ** قال الشارح رضي الله عنه
 الفرق بينهما ان المرأة لا تملك الفرض فلا تملك الوصل بخلاف الرجل لانه يملك فرضه ونسب الولد باللعان بنفسه فملك
 الوصل ايضا **و** ومن اقر بنسب على غيره مثل الاقراء بالاخ والعلم يقبل اقراءه لان فيه حمل النسب على غيره وهو لا يثبت
 فلا يقبل كالاقراء بالمال على الغير **ز** وقال الشارح رضي الله عنه لا يصح حمل النسب على الجليل والجليل هو محمول النسب على الغير وكل
 محمول فهو جليل كما يقال للمنفوق قيل فقد حمل نسبه على غيره ليرى ما له من ماله فلا يصح حمل النسب على الجليل والجليل في غير
 هذا الموضع ايضا هو الذي حمل من بلاءه وصغره الى بلاءه والاسلام ذكر القولي في كتاب الغريبيين **ح** واذا اكل المقر وارث
 معروف النسب من قريب او بعيد فهو اولي الميراث من هذا المقر له بالاخوة والعمومة لانه ثبت حقه واستقر ولا يطل
 لغيره **ط** وان لم يكن له وارث معروف استحق المقر له ميراثه بحكم الاقراء كما اذا لم يكن له مقر ولا نسب ولا وارث
 فوالا رجلا عقد المولاة او اوصى لرجل بجميع ماله فانه يصح عزها كذا هذا **ي** ومن مات بوجه فاقرباؤه لم يثبت نسب
 لغيره ويشترك في الميراث عند ابن حنبل رحمه الله **ك** وروي الشيخ ابو الحسن الذي رحمه الله ان عبد الله بن يوسف رحمه الله
 يثبت النسب بقول الفرد الواحد وبه قال الشافعي فانما اذا كانا ابين فاقرباؤه ثلث فيه روايتان في رواية اذا استجمع
 شرائط الشهادة من العدالة والحريه وغير ذلك وشهر **ل** ابن عبد القادر يثبت النسب وفي رواية يثبت حامي اقراء الواحد
 الفرد له ان الاقراء الواحد لا يثبت به النسب حال حياة الاب كذا عبد المولى كما لو كان هناك ابن فاقرباؤه وحيد
 الاخر وكان المقر به معروف النسب من الغير وكان ابنه سنا من ابيه **م** ويؤيد ان اقراءه تضمن شيئا من النسب
 الغير واجاب المار على نفسه فاصادق نفسه بغير وفيه وما صلا وخو الغلام بصلوقه كالمشترى اذا اقران بايع
 العبد اعققه فانه يملق في حق نفوذ الغنوة عليه ولا يصح من حق الرجوع بالتمسك عليه كذا هذا ولهذا نظائر كثيرة **ن**
 ذكرناها في كتاب خلع الولد رجليه الاب مستوفاه فليرجع اليه لهما ما ذكره ابو يوسف في الامالي انه اقر بالنسب من
 يجوز جميع التركة فوجبان ثبت النسب باقراءه كمال الوارث ابين فاقرباؤه على الرواية المشهورة **هـ** قال الفقيه
 الشافعي رحمه الله ان كان يثبت النسب باقراءه بالدين اذا اقر بالنسب المحتمل يثبت النسب باقراءه كذا هذا **و** في
 حال حيونه يثبت النسب لغيره بولائه لانه يثبت نسبه منه كذا هذا **ح**
 والله اعلم بالصواب

كتاب الاجازة

قال الشيخ رضي الله عنه الاجازة عقد على المنافع بعوض قال الشارح رضي الله عنه وعن ابيه اعلم ان هذا الجدل الذي ذكره
 صحيح لا يرد عليه الناح من الناح على الاستباحة ولهذا ثبت فيه العرض المسمى بحال المفسر العقد من غير استيفاء الثمن
 بان ما اجر الزوجين جاز العقد قبل الدخول في الخلق والصحة ولا يرد عليه ايضا الغاية والوصية بالمنفعة لانه لا يرد
 منها **ا** واما الاجازة مشتقة من اجر ياخذ اجر ايقض العين في الماضي فمما في الغابر فهو جاز والعامل الجدير بفعل المعجب
 معقول يقال اجره اي انا به وعوضه قال الله تعالى علي ان تجزي ثمانين من ثمن ثوبك يا كرايتي عني
 يقال اجرته فلان من عمله كذا اي ثمنه وعوضته والله تعالى يقبله وجرته ياخذ العبد من عمله اي ثمنه وعوضته واسم
 العوض اجازة وجميعها الاجازات كالا مارة والامارات من امراة بضم العين الماضي دفع لالف في المصدر
 واما الامارة فتعني لاف وهو العلمة وجميعها الامارات **ب** قال الشيخ المغربي رحمه الله ان الاجازة هي التوبة وفي التوبة معجب
 العوض لان صلة من تاب يتوب اذا رجع فكان الميثاق بعوض التوبة مثل ما اسر بآله وانعم عليه يقال اجرته فهو جاز
 والشيء جاز وبعض العرب جعل الهزء وامن هذا الباب فقالوا واخره تواجزه مواجزة كما يغلو في استي واستي واخا
 واخا واكل فلهذه كلمات معروفة لا يقام عليها غير ما يقال استاجرته يستاجرته فهو مستاجر **ج** والشيء مستاجر
 والامر استاجره وامن كاستاجرته وفي التمثيل باب استاجرته من خبر استاجرته القوي الامين **د** والاجازة عقد جائز
 نطق به الكتاب والسنة اما الكتاب فقول الله تعالى فان رضيت لغيره فانه من اجزائه ولما السنة فقل قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الي اعطوا الاجرة جازة قبل ان ينفق عتقه **هـ** ولا ينعى الاجازة حتى يكون المنافع معلومة والجره معلومة لقوله عليه السلام
 لا تلتجسوا ولا تذاووا ولا تباعوا بالحق الجوزي لا ينعى الرجل على شراعيه ولا ينعى على خطبته ومن استاجر اجيرا
 فليعلمه اجره وقد ذكرنا معنى التاجس والحق الجوزي كتاب البيع **و** واما التذاو الجوزي والقطاع والمصارمة
 متاخذون الذين وهون بعض كل واحد من الاخرين والفقير بين عن صلحه ولا يكال له ولا يكال له وهو مني شرعا
 قال النبي عليه السلام من كان يومئذ باليوم الاخر فلا يهجر اخاه فوق ثلثة ايام **ز** وقوله ولا ينعى على بيع اخيه معناه
 لا يهين **ح** قال ابو عبد الله رحمه الله يقال بعث الشيء يعني استقره فكان باع وابتاع يعني واحد واما الخطبة فكسر الخاء في
 الناح وبالضم في الكلام **ط** قال وما جازان يكون متاجرا ان يكون جازة **ي** قال الشارح رضي الله عنه وهو اعلى الاعمال الغلب
 دون الجدل لان الامان يجوز ان يكون جازة ولا يكون متاجرا لاجري او صاف المشيه هي ان ثبت في الزمة بطلاق الاسم ولكن
 الغالب هو ان جازان يكون متاجرا ان يكون جازة لا ينعى له التلم اجزاها جازة واجزاها جازة في كل
 معلوم وزن معلوم والجل معلوم وقال عليه السلام في الاجازة من استاجر اجيرا فليعلمه اجره **ك** قال الشارح رضي الله عنه
 وحقيقة الجوز في اللغة المنع ومنه سبي التوبة جازا لمنعه لاجانب عن دخول الدار يسمى الجوزي لانه قاطع يمنع القطوع
 من القطوع منه ومنع المنع من دخول السلاح اليه ومنه سميت العقوبة جازا لانه يمنع الاقدام على المعاصي ومنه جاز
 الدار عن منقطع انهما من اشتقاقه من حيث اللغة فالحقيق الجوزي استعمال الفقهاء وعباراتهم فهو ان الجوز انما هو الجامع
 للمانع معناه انه يمنع الجوز ويمنع غيره من الاخطائه وعن هذا المعنى قالوا يعني ان يكون الجوز مطردا منعك لانه اذا لم
 يطرد لم يمنع اليه ما شاركه في وصفه ولم يمنع غيره من الدخول فيه فلهذا المعنى لئيم الاباطرة والعشرون
 تارة تقيمه معلومة بالرة كاستيحاء الرور للسكنى والارضين لئلا يهتوا به تارة تقيمه معلومة بنفسها بالنسبة او بالتعيين
 والاشارة كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او خياطة او استاجر دابة ليجعل عليها مقلا را معلوما ويركبها مسافة سماها
 او استاجر رجلا ليقول له هذا الطعام الي موضع معلوم **هـ** قال الشارح رضي الله عنه القياس ان يجوز العقد على المنافع لكونها

معلومه لان المعروف لا يوصف بالملك ولا بد من الحق العرفي كالأعيان المعروفة وفي الاستحسان يجوز لحاجة الناس اليه اذ
كل حيلة ملك اذا اعتقد او جازما وطا حوته فكانت فيه ضرورة ويلوي. والمعنى فيه ان نسب ملكا لمنفعة موجود
وهو العرفي التي تفرقت منها المنفعة وتوصل في جيل الوجود فلا يتبع الخرز والخطر في تسليمها وهي كما خربت وتكشت
وهبت فجعل تسليم محليها تسليمها للمعقود عليه لكون المعقود عليه انا واعتبر من ربه لا نبي ولا شاهد اذ قبضها في
الحقيقة استهلا كما قلناه ضرورة جواز المعقود عليها قبل القبض بخلاف الأعيان الثابتة لا يباح من ربه نبي وشاهد
لا تلتزم في الحال فيمن دفع المعقود على وجوده حقيقة فلهذا افترقا. قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله في
مختصره ان الاجارة عقد على منافع الاعيان فمنها ما شرط المستأجر الاقناع به ومنها ما شرط على المستأجر
العمل فيه ولا بد في ذلك كله ان يكون المعقود عليه وبره معلوم من الاشياء ان المنافع بمنزلة المبيع والآخر بمنزلة الثمن
وجوز استيجار الدور والحوادث وان لم يكن ما يعمل فيها لان منافع السكنى لا تقاوت ولا تختلف عند الاطلاق فلا
يحتاج الى البيان واليقين. وله ان يعمل كل شيء للأعمال المراد والقصد والطمح لان ذلك يوهي البناء ويهونه ويهدمه
فيقنات والوهي والوهي الخي والحد. ويجوز الاجارة على المرة الطويلة والقصيرة عن الأمان لان هذا العقد على منفعة
معلومه وهو اذ راعى تسليمها لتسليم محليها فجاز على مدة طويلة وقصيرة كالوصية بالمنافع والاجازة الدروب
وفي اجازة قول المشافعي لا يجوز عقد الاجارة على اكثر من سنة واحدة وفي قوله الاخر على اكثر من ثلث سنة لان
مبنى الاجارة على العز والخطر فاذا اطالت المدة فالحسن العز وتقلصت العز ومفسد له كالمبيع. قال الشارح
رضي الله عنه ومن قوله تصاد صفاني. ويجوز استيجار الارض لزراعتها اذ اطلق الذي يزرع فيها معلوما بالعادة
فيما بينهم فاما اذا لم يرض معاهما فلا يجوز حتى يسمي ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما شاء لان منافع الزراعة تختلف
فلم يجر العقد مع الجهالة. ولو استأجر على بيت لبني عليه لا يصح اذ لا يملك اي حصة رحمه الله لان عقد الاجارة يطله
الشروع فالتصال المعقود عليه بالبيت معقود عليه بفتح حصة كالهبة بان وهب الثمن على دوس الاستجار وعند
الصحاح يجوز ان السطح ملكه كالأرض من لواجز أرض البيت عليها يجوز له السطح غير ان يستجار
الارض يحتاج الى بيان فقد اذ البناء صلب البناء يستقر بكثره ما يبنى عليه فصار المعقود عليه مجهولا بخلاف
الارض على ما بيناه. فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يفلح البناء والعز وتسلمها فادعاه الى اجها لانه لم يبق
له حق بغير مضي مدة الاجارة الا ان يتنازل صاحب الارض ان يخرم له فيه ذلك مقلوبا فيملكه او يرضى بتركه على
حاله فيكون البناء والارض لهذا لان البناء من حقوق الارض ونوابه ولهذا يدخل في بيع الارض من غير الشبهة وفي
قلعه ضرر على رب الارض فلا يجوز قلعه الا برضاه فهو كالرخ اذا هبت ثوب انسان والفتة في صبح اخر فانضج
فان لم يجلب الثوب ان يخرجه ويخرم له ما زاد فيه الصبح كذلك هذا. فاما اذا رضى صاحب الارض بتركه فلا بد
المانع كان حقه وقد ارتفع بالرضا. ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل المازي والرجاج الى النبي صلى الله عليه
فقال يا خري ابي ابي مكة فخر لي من حج فانزل الله تعالى ليس عليكم جناح ان تنحروا فضلا من ركنكم فقال عليه
السلام انتم حجاج ولا حرام الاجارة والاكثر الاستيجار. فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شاء. قال
الشارح رضي الله عنه كان الشيخ الامام رضي الله يقول العقل عند الاطلاق وقع مجهولا ولو اطلق استاجرا اذ الركوب
في عقد اجارة وقع على مطلق الركوب يعني الركاب وذلك الجاهل بما في خطا طه الزوي والفارسي فانه في العجين
نشرع يعني ذلك واستحقاقه الاجر على علمنا براحهم الله وحالوا استاجرا دابة للرجل مطلقا في حمل عليها شيئا
تجوز الحمل ورضع العقل وحالوا استاجرا دابة للرجل مطلقا ثم زرع شيئا يعني ما زرع وحالوا اجارة دابة للركوب
مطلقا ثم لمارن غيره وركبه فانه يجوز وهذه المسائل مذكورة في الجامع الصغير في باب الاجارة وبعضها مذكورة

في نظم

في مختصر الكافي وعليه الفتوى غير ان صاحبنا قال ان هذا العقل وقع فاستدل ان الركوب خلفه اخلافا خيرا فصار الركوب
فيصير العقل مجهولا ولا ينعقد الا على ركوب غيره فخطبت بضم ك اليمين الركوب ثم اركب غيره الا ان الاول
هو الاصح. قال الشارح رضي الله عنه المطلق في اللغة هو المثل من الالفاظ في مقتضاها يقال اطلقت الكلام اطلاقا
ما خرد من اطلاق الدابة وارسالها وهوان تخرج عنان فركبك بعدد وبقى تمام الناقه على عارضة ليري في الصحاري والواوي
واما المقيدر فهو حصر الالفاظ ومنها من حصرها في مقتضاها كالخصيص بالوصف وبالشروط او بالاستثناء او بالوقت
ما خرد من تقدير العبد بالقياس المنوع عن الزهاب والتصرف والاعراض عن المولى. واما حصره بالعقد الفقهاء اذ
ورد نصان في حادثة واحدة فانه يحمل المطلق على المقيدر ويعمل بالمقيدر لزيادة في المقيدر كقوله عليه السلام في خمس من الابل
شاة وفي جارية اخرى خمس من الابل الشاة شاة اعني بها صفة الاستامة لوجوب الركوبة بالاجماع اخذ بالمقتضى الذي
في النص وعمل به. ولو انهما وردا في حادثة فان عدا ما جازي حرك كل واحد منهما حلا وركب على الجارح على الآخر
كما في قوله تعالى في كفارة القتل فخير زقبة مؤمنة فشرطنا الايمان فيه وفي قوله تعالى في كفارة اليمين فخير زقبة فانا
لا بشرط الايمان فيه فخيرها بينهما كما وردا وكل ذلك فجلاني فيجب اصل الكفارة في قتل الخطا وفي علم وجوبها في قتل
العبد. وعن الشافعي ايضا في الجارية التي حمل المطلق على المقيدر حتى انه اوجب زقبة مؤمنة في كفارة اليمين حملها على
كفارة القتل وكل ذلك اوجب الكفارة في قتل العبد جلا لها على قتل الخطا. قال الشارح وهذا لا يستقيم ولا يستمر
لاجتماعه لا يحمل صور القضا في صفة التابع على صور كفارة الظهار وكل ذلك ايضا لا يحمل على اليمين في العضوف على العز
وان وردا في حادثة في فهم. قال وكذا الحكم فيما اذا استأجر ثوبا للباس مطلقا لمه معلومه ولم يبين اللباس لا يصح
ووقع المعقود عليه مجهولا كما في الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس غير انه اذا عيّن الركاب واللبس ارتفع
الجهالة زالت فوجب الاجر على ما بيناه بخلاف ما اذا استأجر دارا مطلقا فيبقى صحيحا لان للساحل ان يضيف من شيئا يضع
فيها ماشا فلهذا افترقا. ولو استأجره بالركوب فلا بد ان يركب غيره فخطبت الدابة بضم دابة لان الناس يتفاوتون
فيه. وكذا الحكم في كل ما يختلف باختلاف المستعمل فصار الركوب المقتضى اخلافا خيرا او صار في معنى الغائب بخلاف
ما اذا قال الاخر على ان يركبها من شئت لانه وجب الرضا من جهة قبل الحق فصار حلالا في الارض على ان يزرع فيها ما شئت
فلان في قراة واما على ان يقول خمسة اقفره جنطه فله ان يحمل عليها ما هو مثل الجنطه في الضرر او اقلها الشعر والسهم
لان الماذون فيه مع غيره لا يتفاوت فصار كما لو استأجره ليجل عليها خمسة اقفره من جنطه زيد فحمل عليها خمسة من
جنطه عمر وتفاوت ما اذا حمل عليها ما هو اضر كالبح والرماس وكذا لو سماه قطعا فحمل عليها مثل وزنه جديدا او
اجزا فخطبت فانه يرضى بغيره بالدابة اذ القطن ينسبط ويفترق على ظهر الدابة والحديد والنجود يجمع فيمنع حال
فتمه ولا اجر له لانه غائب. فان استأجرها ليركبها فارد وعز مع نفسه قال الشارح رضي الله عنه هذا اعلى
التفصيل ان كانت الدابة بهاني الصنف لا يحمل ركوب اثنين فانه يضمن جميع قيمته بلا خلاف لانه يعمل اثنافها. وان لم
يكن كذلك غير انها عطينت خيما يضمن نصف قيمته على ما لا يعبر الثقل لان الناس يتفاوتون في الركوب والعقد عليه ركوب
اجرها ولا يضمن قيمته الضمان لان ذلك لا يغير حقيقة نصفه من اذن لا حرام يخرج عده جراحه في جرحه الماذون
جراحه وجرحه يحمل آخر غير الماذون جراحين فلت فانه يرضى على غير الماذون نصف قيمته. وكل ذلك لو امر رجلا
ان يرضى بعله سوطا فصر به عشرة اشواط فماتت يد عليه نصف ضمان العبد لان السوط الواحد قد يحدل عشرة فلم يرض
قسمه الضمان على عدد الشواطئ كلها هذا. وان استأجره ليجل عليها فصار من الجنطه فحمل عليها اكثر منه فخطبت
ضمن ما زاد الثقل ان كانت تطبق الدابة الزيادة غير انها عطينت ليجل باقية سماوية وهذا اعز لنا لانه متعل في قدر
الزيادة فصار يحمل عليها ذلك العز اجني بغير اذن صاحبها فخطبت فانه يقسم الضمان عليه على قدر حصته.

ان قيل الشجر معلوم وانها و معلوم في العقوبة وفيما هو معلوم من خبره لا يفتات حكما وهذا قال اصحابنا
ان قيل لو قالوا لا يجوز منكر هذه الشجرة كقولنا بقرته وعرفا قد ثبت واحد فانه يصح العقوبة وفي كل ثوب
عز فاجمعنا رفته في الجبل ايضا كذا هلهامه واما اذا ذكرنا الجبل من الشجر معلوم فانه يجوز في المرة معلوم
والجزة معلومة **والا** استخرجوا اذا سئله بعشرة ذراهم جازوا في شجر من الاجرة لان جلة الاجرة
معلومة في احوال شري الايمان بجعل واحد بيل واحد وكذا الحزم في السنين عن ابي عبد الله السامي في اجرة الاجرة
اكثر من سنة واحدة وفي قوله الاخر يجوز وعلى هذا القول لا يجوز العقوبة حتى يبين قسط كل سنة على جرة **والجوز** اخذ
اجرة الحمار والجمام لان باطنية الجمام جمع النبي صلى الله عليه فقال الشجره اي اكلوا اجرة وحماره فلو كان حمارا لما
اعطاه قال ابو عبد الله الشجر الحمار وسئله فقال ان شجرة اذا كان عذرا لنفسه لثيا والاصل فيه
الجربة التي تكون في الفرس **والما** اجرة الجمام قد جري النعام له في جميع الامصار مع جهالة ملة اللبث وقد انا لما
الذي يبيت فيه من غير نكر **والما** اجرة معيب النسي لا يدرى عن النبي عليه السلام انه يبي عن عيب النسي وحوان
الكاهن ومهر البغي وكسب الجمام وقصير الطائر وسير الجمال **والما** الشارح رضي الله عنه عيب النسي وشبه الجمال واحد
وهو اخر الحمار والجر على ضرب من الجمل وعشبه وشبهه اذا اعطيت حمارا الفراء الكرا على بعض اهل اللغة مقصود
وعز بعضهم مود وهو الاصح والحار وانما يعطى الكاهن على صفة تقي الحوتة اجرة وحوانا والنهي الزانية وهما
ما تعطي في زناهما واما احسن الجمام والنهي عنه ففي شفة لما فيه من الزناة والخساسة كما روي عن النبي عليه السلام انه
قال ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض سفاسفها اي زناها وما بها شبهت حمارا من سفاسف الزنا **والما** الدقيق
وسفاسف الشجر رذلة ولو كان حمارا لما اعطى باطنية الجمام لا تزي انه صلى الله عليه قال اكل الزنا ومو كذا وكاتبه
وشاملا اذ اعطوه معلوم عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه علمنا انه في حق الجمام ففي شفة دون التخييم **والما**
قصير الطائر حوان يسيرا حوانا الجمل له فله الحطة على ان يكون عشرين دقيقها او شعبة او خمسة فانه لا يجوز
لانه يصير بالحق شربا له في طينها ويكون عاملا بعض العمل لنفسه **والما** لا يجوز الاستنجاء على العنا والنوح لانها
معصية والاستنجاء على المعاصي لا يجوز واما فلان ذلك كما روي عن النبي عليه السلام انه يبي عن صوتين احقن واجزين
صوت الناحية والنعنة **والما** لا يجوز الاستنجاء على الاذان والحج ونعلم القرآن عند المارديان من غير عثمان الثقفي
في كتاب المودة ولا في رواية لا تصح الا بعد تقام الايمان ولا يجوز اخر الاجرة عليها كالايمان والصورة والصورة
والامامة والشهادة **والما** وعند الشافعي يجوز في الاذان ليس بفرض عليه فجاز الاستنجاء عليه كسنا المساجد
والقنطرة وتعليم النجا والخروف وكتبه المصاحف وحفظ القرآن وعسل الميت وذبح الهوى **والما** لا يجوز
اجارة المشاع الامن الشريك قال الشارح رضي الله عنه وفي الشريك روايتان وكذا في الشيعة الطائفة بان
اجرة من رجلين فمات احداهما ذكره الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي حنيفة انه لا يجوز وذكر في بيان المواضع عنه ايضا
انه يجوز مع الشريك واما اذا جاز الشريك من ثالث في روايه لا يجوز وذكر القاضي ابو طاهر الراسي ان سئله
ابي حنيفة رحمه الله يجوز في المشاخر بها مع الشريك ولا ينهاي مع المال ثم قال اجارة المشاع فيما يجرى القسمة
وفيما لا يجرى القسمة لا يجوز عن ابي حنيفة لانه اقرب بعقل الاجارة ما يوجب استحقاق بدل المشاخر الى بدل الاجرة في
مرة الاجارة فلا يجوز حمالوا اجر المستحق او السبعة وحالوا وهي شيئا شائعا فانه لا يجوز عند اصحابنا جميعا **بيانه**
انه لا بد من المهاباة اما على الزمان وعلى المكان وايهما كان فانه يوجب نوال بدل المشاخر الى الاجرة في مرة الاجارة
مقارنا للعقد فوجب فساد عقد الاجارة حالوا اعمارا المشاخر من الاجرة واجرة منه فانه يبطل الاجارة عند اصحابنا
وحالوا في الاجرة ثوبا يوما ويوما لا **والما** وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجوز في هذا عقد معاوضة والمعقود عليه

لما
له

محتمل الشريك فاشاعه لا يظلمها كالباع **ويؤيد** ان الشيعة لا تشع صفة الاجارة كالشيعة الطائفة وحالوا في الشريك
وحالوا جرة من رجلين فلو كانت الشيعة اطلاقا تشع صفة الاجارة كانت الطائفة تشع لان المانع الطائفة والمقارن
في منع الاجارة سواء كان لهاله والغصب **والما** لا يستنجاء الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها وان لم يبين
القدر والصفة استحسننا عند ابي حنيفة رحمه الله ويجب الوسط منهما لا يفتقر الولد يقول الله تعالى والوالدان
يرضعا ولا يهمل الى قوله وعلى المولود له رد قصر وكسوتهن بالمعروف والمزاد بالزور والكسوة الاجرة لانه ذكرهما
في مقابلة المذراع حيث قال والوالدان يرضعا ولا يهمل والابية وزدت في المطلق والمزاة تستحق النفقة ارضعت
اولم ترضع كما ان المزا بها الاجرة ايضا الله تعالى اطلق الوالدان من غير تفصيل وقول يكره والدة الولد غير زوجته
بل عليه انه تعالى قال على الوارث مثل ذلك ومعلوم ان نفقة الزوجة لا تدر على الوارث علم انه اذا دهمها الاجرة وكان
العاهة جرت بذلك في جميع الاعصار من غير نكر وليس فيه نص صريح يبطله فجاز وان كان القياس يفيقه كالاقتضاء
وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي لا يجوز وهو القياس لان هذه اجارة باجرة مجهولة فلا يجوز كالاجارة بالذاهم
المجهولة وحالوا لم ينف الطعام والكسوة وحالوا استنجاء عبد الزمة بطعامه وكسوته او دابة بعقلها **ثم** اختلف
اصحابنا رحمهم الله في صفة هذه الاجارة على اصل ابي حنيفة منهم من قال بانها تنفع على المنافع وهي خادمة المصلي كالبني
عبي لا تستحق بعقل الاجارة الا على طريق البيع كالصبي مع الثوب **ومنهم** من قال بانها تنفع على غير اللبن لا تزي ايتها الو
ارضعتة بل ينشأ لا تستحق الاجرة مع وجود الخدمه **قال** الشارح رضي الله عنه الا واضح عن ربه لانه وقع على
منافع مخصوصة مشروطة وهي الخدامة بل ينشأ اذا ارضعتة بل ينشأ فلم توجد المنافع على الصفة المشروطة في العقل
فلا تستحق الاجرة والظير جرحه طورا وطورة ولا يجمع على فعله الا اربعة اجرة في ظيرو وطورة وصاحب وصحة
وفارة وقهره وراثة وقوة وظائرا وظائرا **والما** ارفع العين الماضي والماضي واصله من العطف والشفقة والتحنن
بقا طائفة الناقة وهو ان مات ولها فحفظ على ولا اخرى ويقال قد سلم ولا فلان في الطورة اذا دفع الى امرأة
تعطف عليه وتربيته وترضعه **والما** وليس للمشاخر ان تمنع زوجها عن وطئها لان الوطئ حق فلا يمنع عنه **وان** جلت
كان لهم ان يقتضوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من لبسها لان لبس الحمار يضرب الصبي وذلك معلوم في العرف والعادة
فوجب العز والاجارة تفسخ بالاعذار عندنا **وعليها** ان تطلع طعام الصبي لان العادة جرت بذلك والعقد وقع عاب
القيام باثر الصبي وذلك انما يكون براضاعه وطئها وعسل ثيابه فكان كله عليها **فان** ارضعتة في المدة بل ينشأ
شاة فلا جرة لها لان لبن الشاة من غير الحمار لا يرضع الرضيع فلم يوجبها هو العقود عليه عن استنجاء صبا ابيض
معلوم فخال في الصبي **وكذا** صانع العمل اثر في العين كالفقار والصابغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ حتى يستوي
الاجرة عند علمنا بالثالث رحمهم الله لان صاحب الثوب تلقى الملك في الصبي من جهة بيل هو مال فكان له حبسه
مستقبلا له كالباع فان له حبس المبيع لاستيقا الثمن كذا كذا ما خلا ما اذا لم يكن له اثر في العين كالحمار او الملاح
والغسل لانه ليس له اثر في العين وكان العقود عليه هو العمل فيقع مسامتا بنفسه وجود ولا يكر له حبسه كالودع
لا يملك حبس الودعية **وعز** زفر لا يملك حبسه وان كان له اثر في العين لا يصنع امتا في امساك العين في يد
الامين بل لصاحب العين ولو كان في يده ليس له ان يبيعه منه ويحبسه لاستيقا الاجرة كذا كذا **وبه** الجمال والملاح
والغسل **الفقر** غسل الثوب وقصر يقصر بفتح العين في الماضي ومنها في الغابر واسم الحرة القصارة بكسر
القاف والصناعة والحياطة **ول** الشترط على العامل ان يعمل بنفسه وليس له ان يشترط على غيره لان العقد وقع على منفعة
من غير حرمه حالوا استنجاء دابة معينة **فان** اطلق العمل فله ان يستاجر من عمله لان المعقود عليه يوجب في عمله
وفي فعل غيره كالاقتضاء لقل طين معلوم من موضع الى موضع والعادة جرت ان الصانع يعملون بانفسهم وباجر ائهم اذا

أخلف الخياط فقال لصاحب الثوب امرتك ان تخطه قبا وقال الخياط فيما اوقال صاحب الثوب امرتك ان تصنع اجرة
فصغته اصغر والقول قول صاحب الثوب مع بينه لان اصل الادب مستفاد من قبله ويستحق بشرطه ولو انكر اصل
الادب كان القول قوله كذا اذا انكره فنه **هـ** فان تلف في يده فالحياط ضامن كذا اذا جعله القول قول رب الثوب صان
الخياط في حجر الغاصب **و** ولو قال لصاحب الثوب عملة لي يجرها وقال الصانع عملة بالاجر فالقول قول صاحب الثوب
مع بينه عند ابي حنيفة لانه منكر للاجر والشرع جعل القول قول المجر وعنده ابي يوسف ان كان خريفا له فله الاجر
وان لم يكن خريفا فلا اجر له لان الظاهر ان المجر في العمل بالاجر فنه **هـ** الظاهر **هـ** وعنده محمد ان كان الصانع مبتذلا
لهذه الصغرة بالاجرة فالقول قوله انه عملها بالاجر وقوله قريب من قول ابي يوسف لان العادة جرت انه يعمل بالاجر
فالمعتاد يكون كالمعتاد **و** والواجب في الاجارة الفاسدة انما هو اجر المثل لا ما ورثه المشتري عنده علمنا بالثالث وكذا
في النكاح الفاسد اذا انقض بالرجوع فان غلبت الاقل من مهر النكاح ومن المسمى وعنده زفر الشافعي يجب اجر
المثل ومهر المثل بالعامة بلخ وفرد كذا في كتاب النكاح **و** ولا اقبض المستأجر الا اذا فعله الاجرة كما عصى
قبضه وان لم يستجبها لان سبب وجوب الاجرة في الرار التمسك من استيفاء المنفعة الا ترى انه لو سكنها الا الله
تخرج بالهزار وتخرج بالليل فيلبيث فيها لا يسقط عنه حصه خروجه بالهزار وقد تحقق التسليم المستحق الموجب
للبر والعدو رجا من قبله فلا اجر فيه حال الوقف المبيع ولم يتبقعه بخلاف ما اذا استأجر دابة الى مكان عام
وقبضها واستحضرها حتى مضت مدة مجته المسير الى ذلك المكان فلم يغير ردها الى اجرة ما لا يثبت الاجرة عند
اصحابنا لان ضمانك العقار وقع على قطع مسافه معلومه فبالسليم في غير ما لا يستحق البر كمال الوقف العقار على
ملكه فسام في غير ما ورث الدابة من الرار ان لو قبضها واستيرها في الطريق ولم يجرها فانه يجب البر له وجعل التمسك
المستحق الموجب للبر **و** فان عصبها غاصب من يده سقطت الاجرة لانه تعذر استيفاء المنفعة عليه كالمبيع اذا
هلك قبل القبض وان جرت بها عيب يضر بالسكنى فله الفسخ لانه يجب المنفعة عليه كالمبيع اذا عيب قبل
القبض **و** ولو استوفى المنفعة مع العيب يجب جميع البر له لانه رضي به مجببا كالبائع اذا رضي بالمبيع **هـ** فان زال
الاجر العيب واصلحه يسقط خياره لانه زال العيب الحادث كما في المبيع **و** اذا خرب الدابة وانقطع شرب الضيعة
وانقطع الماء عن الرجا انقضت الاجارة لانه لم يجر من استيفاء المنفعة كالموت كالمبيع قبل القبض او مات العبد
المستأجر ومن الفقهاء من قال لا يفسخ ولو ثبت خياره كما اذا عصبها غاصب غير ان العيب ان يفسخ عليه الفتوى
واذا مات احد المتعاقدين فموت عقدها انقضت الاجارة وان كان عقدها غير مفسوخ وهذا عندنا لان هذا
عقد وزد على المنفعة في حاله الجبوة لا يجوز وزد على العيب في حاله فوجب ان لا يفسخ الموت كالجارية والنكاح
يؤيده ان المنفعة الجبوة ما لا يورث فانه لو اوصى بترقبه عبده لاسنان فموت منه لا يفسخ فمات الموصي ومات
الموصى له بالمنفعة فانه تعود المنفعة على ملك الموصى له بالوقته ولا يصير اذ لا لورثة الموصي ولا لورثة الموصى له
فلو قلنا ان في مسئلتنا يفسخ عقد الاجارة بعد موت المستأجر كان فيه نوزيت المنفعة الجبوة وهذا لا يجوز كما في
الوصية بوضحة انه استحق المنفعة على ملك المورث وبالموت انقل الملك الى الورث فلا يستحق عليه كما اذا باع
المستأجر بوضحة المستأجر فانه يبطل الاجارة ولا يستحق المنفعة على المشتري **و** وعنده الشافعي لا يفسخ لان هذه عين
مجبوسة عن ملك الرقبه حبسا لا رما بطلق العقل لا يفسد احد المتعاقدين بفسخه بالشك في طوبى ان الموت على
العقد وجب ان لا يبطله عا في حبس المهر من المبيع والمفقود من الشرب وميسر الماء والماء والبرون وكما لو تزوج
امراة على ثكني دار سنة او صالح من دعواه او خالعت زوجها على ثكني دار سنة وسلم الرار اليه وحدها
وماتت المرأة فانه يورث منها مفعة الرار وكما لو تزوج امراة ثم مات المولى وكما لو مات احد المستأجرين

فان كان

لنفسه

والزرع قبل ولم يترك او السقينة في لجه البحر والارابه المستأجره في المارة فانه لا يفسخ العقارها بما بالاجماع **هـ** فاما اذا
عقدوا العقار كالوكيل والولي في مال اليتيم والموت في الاوقاف ثم مات لم يفسخ لان العقد لم يفسخ له وانما وقع البيع واليتيم
والاوقاف وهو لا يكون بعده موته فصار كما لو تزوج امراة ثم مات المولى لان العقد وقع للزوج والامراة حتى لو مات الزوج
والامراة يفسخ العقد كذلك **هـ** ويصح شرط الخيار في الاجارة لانه عقد معاوضة يقتضي رجوعه الى التسمية ويجوز الفسخ
بالترخي ولا يستحق فيه قبض البر في المجلس فصح خيار الشرط فيه كالمبيع **هـ** ويؤيده انه ثبت فيه خيار العيب بالاجماع وخيار
الرجوع عندنا وخيار المجلس عندنا لا يشترط ان الظاهر من العقد فذلك خيار الشرط وجب ان ثبت لهذا المعنى عند الشافعي
يصح لان هذا عقد احرر له ليس بعقد الاجال اجمع فلا يثبت فيه خيار الشرط كالشراء والمكاح **هـ** ويؤيده الصوف **و** يفسخ
الاجارة بالاعوان عندنا وهذا من اسرار حكمنا في الشوق ليجز فيه فذهب ماله اودار اقل من رقبه فهو لا يفسد
على قضايها الا من فن ما جرت ففسخ القاضي عقد الاجارة وباعها في الدين وكس استأجر دابة ليساق عليها ثم بدا له
الرجوع من السقنة لانه لا يفسخ من سقنة العقار عليه الا بضرر يلحقه فصار ذلك عذرا في فسخه كالموت استأجر لفتح سقنة
او من عبده ففسخ وجعه واستأجر طبيا لم يصنع له ولية فالت امراة له واما الاجارة اذا ركبته البرون فموت الحق
العمر ما باله وذممه لا تزيان الدين في وجوب الزكوة في مال التجارة ويجوز الميراث في الدين ويبيع عليه ماله عند اكثر
الفقهاء وخالف المسأجل للبر في العيب ففسخه مع خفه حتى الموت من سائر العزم **هـ** وعنده الشافعي لا يفسخ لان كل
سبب يملك به احد المتعاقدين فيفسخ الاجارة لا يملك الاخر مثله كالزيادة في الاجرة والقبض فيها **هـ** ويؤيده ان كل عقد يفسخ
مع سلامة الاجال يلزم مع سلامة العوضين بكذا كالكساح والبيع فانه اذا باع بعقب فاحسب ثم حسب في الدين فانه يفسخ
على تسليم المبيع الى المشتري وليس له حق الفسخ للمبيع بهذا العقد وكذلك هاهنا **هـ** ثم هذا الفسخ يفسخ المجلس القاضي عندنا لا عقد
معاوضة محضة فيفسخ المجلس القاضي كالا فله في المبيع **هـ** وان بدا للمكاري ان لا يساق فليس ذلك بعذر ولا يفسخ
بنفسه مع الرابة غير مستحق عليه فتعوده لا يكون عذرا لخالق ما اذا استأجر دابة ليساق بنفسه ثم بدا له ان لا يساق فانه
يجوز عذرا لان ركوبه لا يقوم مقام ركوبه فتعوده هاهنا يصير عذرا **هـ** قال الشيخ الامام ولما الزيادة والنقص
في الاجارة قد كثر الذي معك واحد منها بالعقد فلام في الفسخ بذلك السبب **هـ**

كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ ابو الحسن الغزواني رضي الله عنه وعن جميع ائمه اهل الهدي والشفعة واجبة للخياط في حق المبيع من
الشرك والطريق ثم الجار وليس للشرك في الطريق والشوب والجار شفعة مع الخياط فان سلم فالشفعة للشرك في الطريق
فان سلم اخرها الجارة فالشارح رضي الله عنه وعن ائمه وعن جميع المومنين والمومنات **هـ** اعلم اسعد الله سعياده
لراثر الله بلخي انما العباس احمد بن يحيى يعلبه رحمه الله سئل عن اشتقاق الشفعة في اللغة فقال هي الزيادة وهو ان يشفع
فيما اشترى حتى يضمنه الى مالك فتن يده وشفعه به اي انه كان واجرا فضمن اليه ما زاد وشفعته به ومنه قول الله تعالى
ومن يشفع شفاعه حسنة **هـ** قال الشيخ ابو عبد الله الهروي صاحب كتاب الغرر رحمه الله من يرد عملا الى عمل ومنه الشفع
الذي هو من الوتر لانه صم الشيء الى الشيء **هـ** قال الشيخ الامام عماد الاسلام اقصي القضاة ابو القاسم محمود رضي الله عنهما
انما سميت الشفعة شفاعه لانها تنضم للمشفع الى اهل الثواب وانما سميت هذه شفعة لان الشفع يضم ملك المشتري
الى ملكه المستثنى **هـ** والاصل في وجوب الشفعة قول النبي صلى الله عليه جاز الدار اخو بالدار ينتظر به وان كان غائبا
اذا كان طرفهما واحدا وشاكر الاثار والارادات فها على ما ذكر بعض هاهنا رضي الله تعالى والقياس بان وجوب
الشفعة لانه لا يستحق على الانسان ملكه بغير رضاه الا ان ترك القياس بما في الشرع وفي غير زمانه انقياد في استنباطه

الوقف

رجلا للورث

في فسخ العقد

في الحايظ وتظهر هذا ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا شفعة في قنا ولا طريق ولا منقبه ولا ربح ولا رهو
قال الازهري قال ابو عبيد الفنا الشاحه تكون باب الدار للشفعة برور القوم وجميعه اقبه والمنقبه الطريق
الضيق من الدارين والنفق الطريق الضيق من الجليلين والريح نحيه البيت من ورايه ويزيل كل فضايلة بانه وهو
مرفق الدار تابع لها لانه من حقوقها اذ يصف الدار والرهو الجوه تكون من حمله القوم يزيل اليها ما المطر والحياء
مثل الرهو اذا كان معينا مستجابا دور القوم ومعنى الحديث ان من كان شريكا في هذه المواضع ولم يكن شريكا
في دار نفسه يبيع الدار والدار شريك فان شفعة الدار لشريك الدار ومن له شريك في هذه المواقف فانه لا
يستحق شي منها شفعة في الدار لكون هذه المواقف نجا للدار ومن حقوقها وانما تكون الشفعة لشريك الدار
وتقرب من هذا ما جاء في حديث اخر عنه عليه السلام انه قال اذا وضعت الجوامد فلا شفعة قال اهل اللغة الجوامد
الجودين الارضين واخرها جامد والجوامد بالراء غير معجمه والمسلم والزي في الشفعة سواء لانها حق متعارف
بالبيع واستوى فيه المسلم والزيك الربا العبد واذا ملك العتق بعوض هو مال وجبت فيها الشفعة كالباع
والصالح من مال والهبة على مال بعد التقاض لان الشفعة وجبت في العتق كحق البيع شرعا وهذه العقود في معنى
البيع فكانت في حكمه ولا شفعة في دار يترفع الجاعل عليها او تبالغ المراه بها او تستاجر بها دار او يباح
بها من دم عمد او يفتق عنها عتقا او يباح عنها بائنا فان صالحا عليها بائنا او شريك وجبت الشفعة
قال الشيخ الفقيه الامام رضي الله عنه لا شفعة في الدار المأخوذة في مقابله المنافع عند نكاح الهرة والاجر
وبل الخلع والصالح من دم والعتق ما روي الحسن بن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا شفعة في الصلح
ولان هذه بشفعة ملك بازال مال فلا شفعة فيها الشفعة كالمملوك بفعل الهبة والوصية والميراث وعمل
الشافي فجب لان هذا يشترط محتمل للشفعة ملك بعوض معاوضة فجب فيه الشفعة كشفق المبيع ولو كان
الرعي في دار والمدعي عليه منكر فضاخ من عواه على مال لا يثبت الشفعة لان زعم المدعي عليه ان الدار ملكة
وانما ازال المال لقطع الخصومة والا فتراعن الميمن فلا يكون المدعي عليه مستحقا فلا يثبت الشفعة بخلاف ما اذا
كان الصلح عن اقراء المدعي عليه للمدعي فضالعه المدعي على مال وجبت فيها الشفعة لان في هذا العمل المدعي عليه
بالاقر او يصير مستحقا فثبت الشفعة كما في البيع ولو كان المدعي في مال فضالعه على دار فثبت الشفعة لان
في زعم المدعي انه اخذ الدار عوضا عن المال الذي ادعاه فثبت الشفعة كما لو اشتراها بالمال ابتزاه واذا اقدم
الشفيع الى القاضي وادعى الشرا طلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه فان اقر بملكه الذي يشتد به جزم
له بالشفعة لان الحق لها لا يجرؤها فاذا صادق على من هو الخصم فيه جزم للمدعي بالشفعة وان انكر ملك
الشفيع في الدار الذي في يده كلفه اقامة البينة على ان الدار التي في يده ملكه لان الملك في تلك
الدار له من حيث الظاهر والظاهر ما لا يستحق به على الغير كالمقطع اذا ادعى ان المقطوع يده عبد فلا يثبت
القضاء ولا يصرف بظاهر الحال حتى يقيم البينة على رقة فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما علم انه
مالك الرزخ حره ما يشفع به لانه استخلف على فعل العتق فيكون على العلم كما في القسامة فان نكل او قامت
للشفيع بينة سأل القاضي هل اتباع ام لا فان انكر الابنياع قبل للشفيع ام البينة لان مسبب الخصومة وان ثبت بالنكول
او بالبينة لخص المدعي عليه منكر للحي الذي يريه المدعي قد مال النبي عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكره
فان عجز المدعي عن اقامة البينة استخلف المشتري بالله ما اتباع او بالله ما استخفى عليه المدعي شفعة في هذه الدار من
الوجه الذي ذكره لما بيناه من الخبر فان نكل عن اليمين واقر او تبسليم الدار الى الشفيع لان القوت بينهما والمدعي
فيه مما لم يجر فيه البرل ولا باحه فيحكم فيه بالنكول وان حلف المشتري بترك الدار في يده وفتح المدعي عن دعواه لانه

بيان
بين
العلم والزي في
الشفعة

لا

٢١

البر

لم يثبت دعوي المدعي بوجه من الوجوه وتجاوز المارعة في الشفعة وان لم يخص الشفيع الثمن الى المجلس القاضي لان
الثن لما عيب بغير انتقال الملك الى الشفيع والشفيع لا يتقاضي الثمن الا بالرضا فاما فيقول اليه لا يومر باحضار
الثن كما لا يومر بالمشتري باحضار الثمن من الشراء ولا اقضي القاضي بالشفعة فلا شفيع ان ترك الدار خيار
العيب خيارا الروية لانه في حكم المشتري كما انه ملك الدار بالثمن وان اخصر الشفيع البائع والمبيع في يده فله ان
يخاصمه في الشفعة واخصر لا يبيع القاضي البينة حتى يخصص المشتري فيفتح البيع بشهر منه ويخصي الشفعة على
البائع ويحل العتق عليه لان الملك في الدار للمشتري واليد للبائع فلا بد من ان يكون خصومه الشفيع عليها ولا
يكن فتح ملك المشتري لا يبينه تمام على وجهه والعهد للبائع لان الملك في يده ولم يقضها المشتري وقد
قبض البائع الثمن فكان عليه زده عند الاستحقاق خلاف ما اذا قبض المشتري الدار فان الشفيع ان يخاصمه لانه لم
يقض البائع ملكا ولا يملك والعهد على المشتري لانه قبض الثمن من الشفيع واذا ترك الشفيع الاشهاد حين
علم وهو يقرر على ذلك بطلت شفيعته لان وجوبها على المجلس وكذلك ان اشهر على المجلس لم يشهد على احد
المتابعين ولا على العتق لان المطالبة لا تكون الا بالمطوب فاذا لم يتعاق بالمطوب مع الامكان لا بنفسه ولا بوجهه
بطلت الشفعة وان صالح من شفيعته على عوض اخره بطلت الشفعة وزاد العرض كانه اسقاط حتى التملك فلا يجوز
الاغتياض عنه كالمسلم اذا طلق امراته على خمر فقبلت وقع الطلاق ولا يجز الخمر كراهها هنا واذا مات الشفيع بطلت
شفيعته عندنا لان هذا حق مجرد ليس فيه معنى المال فلا يجوز كالاصل بوجه انه ذلك يده عن الشفيع الذي يستحق به
الشفعة قبل القضاء بالشفعة فبطلت شفيعته كالمطوب فبطلت الشفعة بوجهه لانه قبضت شريكه بالشفعة وبوجه ثمة وعذر الشافي
بورث لان الشفعة خوص مستحق في غير مال فيكون لا يثبت فيه كالمطوب فبطلت الشفعة بوجهه لانه قبضت شريكه بالشفعة وبوجه ثمة وعذر الشافي
حق الشفيع لان موت من عليه الحق لا يبطل الحق كما في الدين وانع الشفيع ما شفيع به قبل ان يقضيه بالشفعة بطلت
شفيعته لان سبب استحقاقه زال وهو الجواز وكل البائع اذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له وكذلك اذا ضمن
الربك عن البائع الشفيع لانه لو اخره لا يطل بطل عقلا نكولاه بنفسه لا ترى ان البائع لو كان له دار اخرى يبيع الدار التي
باعها فانه لا يستشفع بها فكذا او كيله فاقدم مقامه وكل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة لانه ليس اخره
الشفعة ابطال الشراء وهذا لو كان المشتري دار يبيع الدار التي اشتراها بالوكالة كان هو مع ساير جيرانه اجر الشفيع
ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع لان الخيار معلق باق فصار كما لو ابيع بالاجاب قبل قبول المشتري فان سقط
البائع خياره وجبت الشفعة لان المانع ارتفع ولو اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة لان ملك البائع زال بالاجماع
وانما اختلف اصحابنا في دخول المبيع في ملك المشتري فصار كما لو ابيع بالبائع وانكر المشتري فانه يثبت الشفعة
وان لم يدخل في ملك المشتري هناك كراهها هنا ومن ابتاع دارا اشترا فاسدا فلا شفعة فيها قضها المشتري
اولم يقضها لانه مستحق القرض حق الله تعالى في ثبات الشفعة نفقروا الفساد وان سقط حق فتح البائع بزيه
من المشتري في المبيع من بنا او عجز او يبيع المشتري من آخر الشفيع ان اخرجها بغيره ملكها المشتري الاول بها لانه بطل
حق البائع بهذا المعاني فجب عليه مثل العوض الذي ادي المشتري اليه البائع واذا اشترى دمي دار الخمر او خمر او شفعها
دمي اخرها من الخمر وقيمة الخمر غير انهما مال مصون فيا بينهم كالحل والشاة فيما بيننا وعذر الشافي لا يجوز
تصرفهم فيها فان ساء باطلا على صله ولو كان الشفيع مسلما اخرها بغيره الخمر والخمر لا يملك لانه ممنوع عن
بيع الخمر والخمر لا يملكها فثبت القيمة لها الواسع كالمسلم خمر الذي خمر بغيره عذرنا ولا في الشفعة في الهبة
الا ان يكون عوضا من حطب ما بيننا من الهبة يبيع فاذا شرط فيه العوض وتباضع الشفعة عن علمنا بالثلاثة
نحكم الله لان ابتذالها ابتذال الترعان في انها انما الساجات فاذا تقاضا من الجانبين صار بيعا بطل التقاض

البر

وعذر ذوق الشافعي رحمه الله عليه في الشفعة بتفسير العقل أن جوازها جواز البيعات عندها **هـ** وإذا اختلف الشافع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لأن الشفعة برعي استحقاق ملك المشتري بما يوجبها من الثمن والمشتري منكر فكان القول قول المنكر كالبايع مع المشتري إذا اختلفا في الثمن كان القول قول البايع **هـ** فإن أقام الشافع البينة وأقام المشتري البينة فالبينة بينة الشافع عدا بني حنيفة ومحمد لأن بينة الشافع ملزمة لأن المشتري لا يقر بغير دليل وفيها فاما بينة المشتري غير ملزمة لأن الشافع بالخيار أن يثبت أو لا يثبت فكانت البينة التي تعلو بها لزوم أولى كالمولى مع العبد إذا اختلفا فقال المولى قلت لك أيها العبد إن أديت إلي الف دينار فانت حر وقال العبد قلت لي إن أديت إلي الف دينار فانت حر وأقاما البينة كانت البينة بينة العبد كذلكها **هـ** ولا يلزم إذا اختلف الموكل مع الوكيل في قدر الثمن فقال الموكل اشتريت بالف وقال الوكيل اشتريت بثلثين فإن القول قول الموكل أيضا فلا نسلم ولينسأ ولا يلزم أن يكون واحد من البينتين ملزمة في جميع ما قبله أثبات الزيادة من خلاف مسئلتنا وقال أبو يوسف البينة بينة المشتري لأن الشافع مع المشتري يحمل على البايع مع المشتري لأنه يأخذ الدارين المشتري ويرفع الثمن إليه ويرد بالعيب عليه **هـ** البايع مع المشتري إذا اختلفا في الثمن فإن البينة بينة البايع كذلكها **هـ** وإذا ادعى المشتري ثمنًا وادعى البايع أقل منه ولم يقض البايع الثمن أخذها الشافع بما قال البايع وكان ذلك خطأ عن المشتري لأن خطأ بعض الثمن يلحق بأصل العقد عن أصحابنا في حق الشافع لأن الخطأ يخرج الخطأ عن العقد أصلاً واستقر العقد على الباقي كما الخطأ لجل العيب **هـ** وعذر الشافعي الخطأ لا يثبت في حقه **هـ** وإن كان قبض البايع الثمن أخذ بها قال المشتري لأن البايع باستيفاء الثمن صادراً خبيثاً فلا يلتزم في قوله **هـ** ولو حط البايع وجب للشافع أخذ الدارين بالثمن الواحد بتفسير العقد فلا يتغير حكم أخذه بتدريعه على المشتري كخطأ الجميع وحال قبض الثمن ثم ذهب وكالزيادة جميع الثمن لا يسقط عن الشافع لأنه يخرج البع عن موضوعه فيجعل العقد به وفي ذلك إبطال الشفعة خلاف حط بعض الثمن لأنه في معنى الإرخاء فلا يبرهه هذا افتراق **هـ** وإن زاد المشتري البايع في الثمن لا يثبت الزيادة في حق الشافع لأنه أثبات الزيادة في حقه أصراً لأنه مع أن هناك للشافع أن يأخذ بأي الثمن شاء **هـ** وإذا اجتمع الشفعان فالشفعة بينهما على عذر رؤسهم ولا يعتبر اختلاف المالك عن المارء عن الشعبي أنه قال الشفعة على رؤس الرجال **هـ** قال أبو حنيفة القروي صاحب الغريتين معناه أن يكون الدارين جماعة مختلفي الشهاهم فيبيع وأخر منهم بضية فيكون ما باع للشركاء بينهم شوا على رؤسهم لا على شهاهم ولا بها استحقاق أصل المالك لا بقدر الضيق ولهذا لا نداد بزيادة المالك ولا تنقص بقصانه وكل واحد منهما أصل المالك فإذا استويا في أصل الاستحقاق استويا في المستحق محالة لأنفراد إيهان كان أحدهما سائر الدارين والأخر الباقي فباع صاحب الآخر جميع بضية استحقاق الكل صاحب الدارين والأخرين في الميراث وعكسه الدارين المتفاضلان في الرتبة **هـ** وعذر الشافعي في قسم على قدر الانصاف ولا يستحق بسبب الملك يتقارر بقدر الملك كالمال والأولاد والأرباح **هـ** ومن اشتري داراً تعرض أخوها الشافع بقبه ذلك العرض لأن العرض ليس من ذوات الأمتثال فثبت القيمة كما في الاستهلاك **هـ** ولو اشترى لها بعل أو موزون أخوها مثله لأنها من ذوات الأمتثال كالدرهم والدينار **هـ** وإن باع عقاراً عقاراً آخر الشافع كل واحد منهما بقبه الآخر لأن العقار من ذوات القيم كالعرض **هـ** ولو بلغ الشافع أنها ألف فسلم الشفعة ثم علم أن الثمن كان أقل فهو على شفعته لأن تسليم الشفعة بالف يكون تسليمًا مختصاً به **هـ** وكذلك لو ظهر أن الثمن كان عراً صائباً أو أقل من ألف لم يبنه وكذلك لو ظهر أنها بيعت بخرطة أو شعير فبقيها ألف أو أكثر لأن الأصل بقدر على إذا جئنا دون جئنا بأن كان إذا جئنا جئنا عليه أبسط وأسهل وإذا الآخر أشق وأشد لفقره عند التسليم في أحدهما لا يكون تسليمًا في الآخر وإن ظهر أنه كان أكثر من ألف بطلت شفعته لأن تسليمه بالألف تسليم

الشفيع وان اخذه من يده بغير اختياره **هـ** فاذا اهدمت الدار او اخرجت منها او حقت اشجارها بغير فعل الجيد
فالشفيع بالخيار ان يشاء يخرج جميع الثمن وان شاء ترك كما بينا ان الشفيع مع المشتري ينزل منزلة البائع مع المشتري والاصاف
لا تضمن بالعقد ولا يكون لها حصة **هـ** وان يضر المشتري البنا قبل للشفيع ان يثبت في العقد حصة له حصتها وان شئت فقل
وليس له ان يخرق العقد لان الاصل ان يضمن بالانفاق كالبائع اذا اهدم البنا قبل التسليم يسقط حصته من الثمن فاما
القبض برفع الثمن المنقوض منه لشره اخذه لانه صار منقوضا ولا شفيعه في الموقوف **هـ** ومن ابتاع ارضا وفي ثمنها
قسط اخرها للشفيع بغيرها عندنا استحسننا لانه مفضل بما يتعلق به الشفعة كالبناء ولا يتبع ان يدخل في البيع بالشرط
كالشرب الخارج والطريق الخارج والقياس ان يدخل الثمن في البيع وهو قول الشافعي لانه لا يدخل في البيع الا
بالمستهمه فاشبهه المتاع الموضوع في الارزالمبيعه **هـ** فان جره المشتري يسقط عن الشفيع حصته وكذا اذا
جره اجنبي وعزم المشتري قيمته لان العقد ورد عليها استحسننا فافهم الثمن عليها ابو العقل **هـ** واذا قضى للشفيع
بالدار ولم يكن ثمنها فله خيار الروية لان الملك وجبه بالثمن كالمشتري **هـ** وكذا كان خياره عيبا ردها وان
كان المشتري شركا البراءة منه اذا لم يعلم الشفيع بها لان هذا حق وجبه فلا يرد للمشتري ان يملكه بغير
رضاه **هـ** واذا ابتاع بغير موكل فالشفيع بالخيار ان يشاء اخذها بغير موكل وان شاء صرح حتى ينفذ في الاجل ثم يخرها
عندنا لانه ماله ملحقه بالعقل ولا يثبت في حق الشفيع بالخيار المشتري ولو شرط لنفسه الخيار ثم
اخذها الشفيع لم يكن له خيار الشرط **هـ** وعند الشافعي يخرها بغير موكل لان الاجل ينفذ للثمن فيثبت في حق
الشفيع كسائر اوصاف الثمن كما لو كان صفة لما سقطت بغير الدين كجماع **هـ** واذا انقسم الشركا العقائد
فلا شفيع لغيرهم بالنسبة لانه اقوال ملك سابق وليس بملك مشترك **هـ** واذا اشترى دارا فسلم الشفعة ثم ردها للمشتري
بغير روية او بشرط او بغيره يفسد فاقضي فلا شفيعه فيه لان العقد قد انقضى ولا ولاية للقاضي في التملك للبندار
فاذا اعيد بالانفساخ اليه لم يملك البائع ثم تجوز للشفيع فيها الشفعة وان ردها بغير قضائها او تقايلا فلا شفيع
الشفعة لان هذا التملك بالتراضي فصار بيعا بمنزلة افضل رده الشفعة **هـ** واذا سلم الهبة والوصي شفيعه الصبي
يصح عندنا لان كل من ملك المثل او ركه ملك تسليم الشفعة كالمالك والمادون والوكيل يطلب الشفعة وعند
محمد والشافعي لا يصح لانه خوصي حتى يثبت للصغير لا بغيرهما فلا يبطل بابطالهما كالابن اعاد دينه وقضاها
وعيوب البيع وقد اختلفت هذه المسئلة بالاصل للحاجة اليها والله اعلم بالصواب **هـ**

كتاب الشركة

قال الشيخ رضي الله عنه الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود **هـ** قال الشارح رضي الله عنه علم
ان في الشركة اربع لغات يقال شركة في المال بشركة شركا بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل فهو شركة
واشركه فهو مشترك واشتركا فهو مشترك كان وشركه فهو مشاركة **هـ** ونحوي عن الفراء رحمه الله انه قال
في شركة العنان ان العنان مشتق من عني له هذا الشيء اي عرض كانه عن لهما اي عرض لهما ذايهما فاشتركا في
مال خاص قال امير القيس **هـ**

فمن لنا شرك كان بجاهه عزاري دوار في ملامر مزل

عن عرض عزينا وعقونا وفي مستقبله ثلث لغات بكسر العين وضرها ففتحها **هـ** والميراث بكسر السين حله
والشفايق عرض لنا وطهرنا قبل الشا جهم من اشيا كان قياتهن من حسنهن وملاخهن يشهن اكاريت الصم
لن يبتخرت ريط مسبله الاذبال والردا ففتح الال بيت العلم **هـ** وقال غيره سميت شركة العنان لان كل واحد

عان صاحبه اي عارضة بالمثل ماله وعمل مثل عمله **هـ** يقال عارضت فلانا عارضه معاوضة وعاقته معاونة وعاننا
اذا فعلت مثل فعله وحاذيته في شكلة وعمله **هـ** ويقال ايضا وماخوذ من عنان الفرس لان الفرس قانض بعض عنان
فرسه لا يجعه كل ذلك شرك العنان يتصرف في بعض الاشياء لا في جميعها والثاني ان الفرس يقبض عيانه يضرب
الراية كما يتبدل ولا يبرخي فانه مطلقه للزهر حيث شئت فخر ذلك هو الشرك معقوده بشرطها غير مطلقه
اطلاق شركه المفاوضة قال الشارح **هـ**

وشركنا قوسيا في ثوبها وفي احسا بها شرك العنان

قال الشارح رضي الله عنه وفرضنا في واحد من الامية عن اشتقاق شركة العنان وعن بيع العينة فاجتبه عن العنان كما
شرحها هنا واجتبه عن معنى العينة بما ذكر في كتاب الخريدين **هـ** وقال في الحديث ان ابن عباس سرقه العينة وهي ان
يباع من رجل سلعة بغير معلوم الي اجل معلوم ثم اشترها منه باقل من الثمن الذي باعها منه وهذا مكي و **هـ** قال
فان الشريك يخرط مطالب العينة سلعة من آخر بغير معلوم وقبضها باعها من طالب العينة بغير ما اشترها الي
اجل مستقبي ثم يبيعها المشتري من البائع الاول بالتقريب اقل من الثمن فخره ايضا عينة لحصول النقل لما جبه العينة وذلك
ان العين هو المال الحاضر والمشتري لما اشترى بها بالبيع غير حاضر يصل اليه على فوزه في ساعته وقد بينت اشتقاق
العينة ومعناها في هذا الكتاب لنعم فايدته وان كل موضع يراها كتاب البيهقي **هـ** فاما شركة المفاوضة فمخوذة
من المساواة يقال فافوض الرجل في الحديث اذا شرعافه جميعا ونفاوضا في الامر اي تساويا فيه قال الشارح **هـ**

ان يصلي الناس فوضي سرة لهم ولا سرة اذا جها لهم سادوا

وانما سميت مفاوضة لان الرجل يشترى كل في جميع ما ملكه ويملكه ويستفيد به ويستويان في الشركة
المال الذي يصح فيه الشركة ويستويان في الضمان والخير والاعطاء **هـ** ويقال انها مأخوذة من القويض لان كل واحد
منهما فوض التصرف الي الآخر على العموم خلافا للعنان لانه تصرف في مال مخصوص على ما يشاء **هـ** وقوله في البيت
الناس فوضي اي يخططون ويقال جات الابل فوضي يعني تحتلطن لا راعي لها فهو اسم كالموتى والجو من شهر
موضع **هـ** واعلم ان شركة الاملاك العينية تشار كلان او يوصي بهما او يشترى بها فلا يجوز لغيرهما ان يتصرف
في نصيب الآخر كاجنبي لان كل واحد منهما لم يرض بتصرف صاحبه في ملكه **هـ** قال الشارح رضي الله عنه والاصل في
جواز الشركة قول الله تعالى وان خالطوكم فاخذوا نكحوا الخالطة الشركة وعن اسامة بن شريك انه جاء النبي صلى الله
عليه فقال العز في فقال عليه السلام وكيف اعرفت وانت شريك في نكح الشريك لا تزوي ولا تباين ولا شراي
قال ابو عبيد المراد امة مهوره وهي المشاعة ونقول دارة اي خاتمته قال الله تعالى فاذا تم فيها يعني اخلفتم
في القسرا واصله تدانهم ومنه قول ابراهيم التيمي رحمه الله اذا كانت المرأة من قبلها فلا يباين بان يخذ منها والرد
من المراه السنور واصله في اللغة الزرع وفي ضرب الحرب لا يباين اي لهما لانه خوف الهن للارد واج ولا شاع
والعرب يفعلون ذلك كقولهم اخر في ماقوم وما حدث واصله حدث نصب الزال الا انه دفع للاقتناع والارزوح
وقولهم هناني الطعام ومزاي واصله امر ان يخدم حر فوالا لافا تباينا لهناني واما المرادة وهي حسن الخلق مع
الناس فلهن ولا تهم وتكر الهن جوديهما تقول داريت فلانا اذ اريته مداراة اذا اتيته وقوله لا تباين اي لا
تجادل تقول تباينة امارته مواراة اي جلالة قال الله تعالى ولا تباين فيهم الامر كظاهر وقوله لا يباين اي لا
لا يلاحق تقول تباين الرجل اشارته مشاراة اذا ايجته وعن ابن عباس انه قال لا يباين من الشر واصله لا يشار
تقبل اجريا لارائت فمعني لا يذاع ذا الحق عن حقه ولا يشاعه ولا يفتاح على صاحبه ولا يجادله ولا يلاحقه **هـ** فاما
والضرب الثاني شركة العقود وهي من اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الضايغ وشركة الوجوه **هـ** فاما

شركة المفادضة وهي ان مشترك الرجلان فتساوبا في مالهما ودينهما الذي يقع فيه الشركة ويجوز بين الخزين المسلمين
وهو الشركة جازية عندنا لقول النبي عليه السلام اذا فاضتم فاحسنوا المفاوضة ولا تقادوا فان المجادلة من الشيطان
ولا يما يقضيه عقل الشركة اذا انفرد صح في الجملة فاذا علق على الشركة نفع مع الجهالة لا تزيان التوكيل
بشر الثوب والعقل لما في الجملة فاذا علق على الشركة صح مع الجهالة وعقل المفاوضة بقبض وعقل على عقد
منها اذا انفرد في الجملة منها الايمان الوكالة والقالة فوجب ان يجوز كشركة العنان وعند الشافعي ومالك
لا يجوز للمفاوضة لان المفاوضة عبارة عن المساواة وهما لا يستويان في الضمان لان اجرهما لو تزوج بهما زوجي او
اشترى طعاما او كسوة لنفسه يؤخذ به شريكه ولا يكون على الشركة فلم يغفل الخلف مقصوده وكان فاسدا خالوا
عقل على ميتة او تزوج برط مجازة فانه لا يجوز كذا هذا قلنا المفاوضة تقتضي المساواة في التزاد وضمان
الجناية والمهر ليس من التجارة والكسوة والطعام اخرجا للضرورة فافهم ويجوز بين الخزين المسلمين لا يتوايهما
في التصرف ولا يجوز للمفاوضة بين الخزانة والموكل لعدم استوائهما في المال والتصرف والمفاوضة عبارة عن المساواة
وكذا بين البالغ والصبي لان الصبي ليس من اهل القالة فلم يستويا وكذا بين المسلم والكافر عند أبي حنيفة ومحمد لان
المفاوضة تقتضي المساواة في مال التجارة وضمانه وهما لا يستويان فيها لان الكافر يتصرف في الخبز والخزير والمسلم
لا يتصرف فاختلفا كالجور والعبد وقال ابو يوسف يجوز لكل واحد من المسلمين والكافر ان يفاوض مع مثله
فصار الجور والكافي اذا تفاوضا فانه يجوز ذلك في بيع الجور حراما على الكافي فيها صاحت شركتهما
ويصير الجور والخزير مستثنى من شركتهما كالطعام والكسوة فيما بين المسلمين ويجوز انهما شخصان من اهل
المفاوضة لتساويهما في التصرف وراش المرافعة ومفاوضتهما كالمسلمين والجور مع الذمعي وما يشترطه كل
واحد من المفاوضين يجوز على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم استجسا لان الضرورة تدعو الى شراء الكسوة والطعام
فصار ذلك مستثنى من المفاوضة بالضرورة وللبيع ان يطلب من الطعام والكسوة من ايها شاك لان كل واحد
منهما كذا عن صاحبه بل لا يبيع فيه الاشتراك فاذا اراه صاحبه من مال الشركة جمع نصفه لك عليه لانه
فرضي به من مال مشترك بينهما فان رثت اجرهما ما انصف فيه الشركة او وهب له ووصل اليه بطلت المفاوضة
وصارت شركة عنان لان العقود التي يكون المقصود منها سريعا مما بطر عليها جعل كالموجود في الاعتبار
ولو تفاوت مالهما الذي يقع فيه الشركة في الاعتبار لم يفسد شركتهما مفاوضة بل كانت عنانا فكذا في الاشياء خلاف
ما اذا ورثت اجرهما عروضا او جونا لا يطل المفاوضة مما لم يفيض الوارث شيئا من ذلك الربون لا العرض مما لا
تصح به الشركة واما الدين ما لم يفضله لا ينفذ مالهما فالعروض والقبض جرد القايض بينهما فيما لا
نصف فيه الشركة فلا يطل ولا يجوز الشركة الا بالزاد والرباين والفوس النافقة لان مبني الشركة على الوكالة
والوكالة جازية في الزاد والرباين بان قال لا خراش بالزوجهم من مال كذا وكذا يكون ما اشترى به بينا وانا
اشترى بالزوجهم من مال علي ان يكون ما اشترى به بينا وتراضيا على هذا اجاز فكذا الشركة عليها جازية ولا
يجوز الشركة بالعرض لان الوكالة بالعرض لا يجوز فانه لو قال اخبر ببيع عرضك هذا بالزوجهم على ان يكون
بيننا لم يصح فاذا لم تجز فيه الوكالة لم تنفذ عليه الشركة واما الفوس يجوز الشركة بها اذا كانت راجحة
نافقة وهي ثوابه الحسن على بحتيه وقول محمد لا يها في حال الزوج كالزاد والرباين وروي عن أبي حنيفة
وابي يوسف انه لا يجوز وهذه اشهر الروايتين عنه لانها تكون متارة ومبيحة اخرى كالخطة ويجوز الشركة
ببني القدر وسببها الذهب اذا تعامل الناس بها لانه بالتحمل تكون ثنائيا كالمضروب واما عند عمر بن الخطاب
لا يجوز الشركة به كالعرض وادار الشركة بالعرض باع كل واحد منهما نصف عرضه نصف عرض صاحبه

ترفعوا الشركة لما بيناه ان الشركة بناها على الوكالة وكانت الوكالة لا ترفع قبل ان يباع كل واحد منهما نصف عرضه
نصف عرضه صاحبه فاما بعد ذلك فالوكالة ترفع فكذا الشركة تنفذ واما شركة العنان فتعقل على الوكالة
دون الكفالة وصفتها ان تعقل على بعض اموال بعينها من ذاهم او خبايا او فوس نافقة وان يبيع كل واحد منهما
من صاحبه نصف عرض نفسه نصف عرضه صاحبه على البعيني ثم يشتركا فيه على ما بيناه في شركة المفادضة
فلا يغيره ويصح القفال في المال ويصح ان تنبئ ما في المال وتبطل في النسخ لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال
النسخ على ما اشترط والوضعية على راس المال ولا يها لشرط النسخ مضافة والعمل عليها فكل واحد منهما يستحق
نصفه بماله نفسه ولو شرط لاجرهما الثلثين والآخر الثلث والعمل عليها فاضاح الثلثين يستحق النصف بماله
نفسه والشرط الزايد عمله في مال صاحبه لان اجرهما يجوز ان يكونا جرد عمل من الآخر واعلم ان استحقاق النسخ يكون
باجزائه اشيا بالمال او بالعمل او بالضمان فرب المال يستحق النسخ بالمال على ما شرط والمضارب يستحق بعض النسخ
بعمله فاذا اشترط الزيادة بالعمل مع ثبوت يد العامل على المالك صحت المضاربة واستحققت الزيادة واما الضمان فلا ان
النبي صلى الله عليه يفر عن ربحه مالم يفر من ربحه ان ربحا يكتسب بطيب للريضة وذلك خوان نصف المشتري
فيما اشتراه بعد القبض بان يواجره مرة معاومة واخذ عمله ثم جرد بالبيع عينا يفرده على باعه فان الغلة تكون طيبة
للمشتري واليهذا انما رضي الله عليه حيث قال للبايع الخراج بالضمان لان العبد كان في ضمان المشتري لانه لو مات مات من
ماله فاذا اعثر واطلع على ربحه على صاحبه وقد استغله فالغلة طيبة للمشتري فهذا هو معنى الخراج بالضمان قال
الازهر في الخراج الغلة يقال خارت غلتي اذا وقفت كل شهرا ويكون غلتي كسبه وعمله وعن محمد بن خلف
قال كان بيني وبين شريك عبد فاقربنا فيما بيننا وكان واحدنا غلتي مقدم واحضنا اليه شمام ففرض ان يرد العبد
وخراجه فخير عروضة عن عاقبته رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه قضى بالخراج بالضمان قال المزني سالت ابا
الهيثم عن الاقوي في السلعة فقالت الاقوي وثقاويث وقاويث واصله ان يشتركا في السلعة ثم يشتري
بصيه من الزرع فتقول اقويث السلعة والمعاواة والاقيث الزايد في السلعة بين الشركاء ولو شرط ان يراش المال الذي
بينهما بضمان ان يكونا الوضعية عليهما اثلاثا فالشرط باطل لان المال امانة في ايديهما وشرط الضمان في الامانات لا
يصح ولكن الشركة تكون جازية لان هذا عقد لا يتم بخرد القول فالبطله الشرط كالعبد اذا وقعها الواهب يعمل
الوهوب وقفت العبد صحيحه ويكون الشرط باطلا كذا ها هنا ولو شرط زيادة النسخ على النصف الذي يعمل
منها فذلك الشرط باطل لانه ليس له في الزيادة على النصف مال ولا عمل ولا ضمان فلا يستحق الزيادة خلاف ما اذا كان
العمل عليهما ثم عمل احدهما ولم يعمل الآخر استحق الذي لم يعمل بشرطه من الزيادة على النصف كذا عمل اذا عمل
وعلا ما شرط واذا عمل احدهما فهو عامل في حصه نفسه معن لصاحبه لان كل عقد يعقده كل واحد منهما في مال
الشركة فهو واقع له ولصاحبه فصارتا جميعا عملا ولا اعتبار في هذا الباب بوجوب العمل لا بوجوده فافهم
فانه واضح لا يخفى ويجوز ان يعقدها كل واحد من شريكي العنان بخص مال له دون بعض ولا ينعى لهما بيناه ان المفاوضة
تصح به على ما قررناه فلا يغيره ويجوز ان يشتركا من جهة احدهما دينيا والاخر ذاهم لما بيناه ان مبني الشركة
على الوكالة فاذا اجازت الوكالة من الجانبين جازت الشركة وهذا نفق ان شركة العنان جازية من غير خلط راس المال
عندنا لان الشركة توكيل في الاعتبار واجبات شركة في انفسها وذلك يصح من غير خلط المال كمان المضاربة وعند
دفر والشافعي لا يجوز من غير خلط المال لان معنى الشركة هو الاخراج والاختلاط فالحصول معناها من غير الخلط
عبارة عن صرف المال من يد اليدين المسلم عبارة عن تسليم عمل في كل وكل القالة والحوالة ويجوز له على هذا اذا كان
لاجرهما ذاهم بعض لاخر ذاهم شود او غلة يجوز الشركة واما استثنى كل واحد منهما الشركة طوبى بتمه دون

لان حقوق العقول متعلق باجاق ولا يرفع العقل له وقربنا ان هذه الشركة لا تقتضي لقائه خلاف شركة المفاوضة
فاذا ادعى المشتري الثمن يرجع على شريكه خصمه منه يعني اذا اده من مال نفسه لان الشري رفع على الشركة بخبر
الوكاله التي انقضت حكم الشركة واذا اهلك مال الشركة او اجزأ المالكين قبل ان يثبت اشتراكها بطلت الشركة لان
هناك المال قبل وجود المفاوضة من العقل كماله المبيع في يد المبيع وان اشترى اجزأها باله وهلك كمال
الاخر قبل الشرايه فالمشتري بينهما على اشتراط ان الشري بالمال الذي لم يهلك رفع في حال بقاء الشركة فوقع للمالك
لهما جميعا في ذلك المشتري فاذا ادعى المشتري منه رجع على شريكه خصمه منه لانه ادى من حصه مال نفسه
وتخو الشركة وان لم يخلط المالك مع المالكين على ما بيناه ولا يفسد الشركة اذا شرط الاخرها دراهم
من الرخ لان مبني الشركة على الشبايع في الرخ فاذا شرط الاخرها دراهم مستأدا ادى الى قطع الشركة لجواز ان لا
يحصل من الرخ اكثر من ذلك القدر الذي يملكه لاجرها وظل العقل كما لو شرط المتعاقدان في المضاربة والمضاربة
ان يكون لاجرها مقدار معلوم مما يحصل ولكل واحد من المفاوضين شريكي العنان ان يبيع المال ويدفعه مضاربة
لانه بالابضاع استفاد عمل غير في المال بغير يدك وبما رغب مضاربة استفاد عمله بغير يدك مضمون في الزمة فجاز
حاله واشتراك من يتصرف في المال بغير يدك في الزمة بل الاستيثار اقوى منها فاذا جاز فالاصح ان يكون له جواز
الحسن على ان يضيفه انه ليس بشريك العنان ان يدفعه مضاربة لان المضاربة نوع من الشركة وليس لشريك العنان ان
يشترك الا بالتصريح على ذلك من جهة الشريك لانه لا يستفاد بطلاق العقل مثله وان استفاد ما هو دونه
ولكل واحد منهما ان يوكّل من يتصرف في كل واحد من الشريكين فوض الاري والاختيار الى صاحبه فيما يراه ويتصرف
فهو كوكيل مطلق في شئ لكل قاله الموكل اعلم فيه ان يدك وبك واحد منهما امانة في المال لان كل واحد منهما
قبض مال صاحبه باذنه لا على وجه البولي والوثيقة فصار كالوديعة ولما اشتركة الصنائع فالخياطان والصباغان
يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون لكسب بينهما فانه يجوز ذلك وما يتقبله كل واحد منهما فان ذلك يلزمه ويلزم
شريكه ونسبي هذه الشركة ايضا شركة الابدان ونسبي شركة القبل ايضا لانها تقع على العمل باليد على تقبل
كل واحد منهما وانما جاز عندنا لان الناس يعقدونها في جميع الاعضاء من غير تقييد ولا اجتماع جهة ولا شركة
تضمن الوكاله والوكيل يتقبل العمل على نفسه وعلى الاخر جاز وقد ذكرنا الشركة كما في شركة العنان فان عملها كان
كل واحد منهما عاملا عليه وان عمل احدهما دون الاخر فان العامل عامل في حق نفسه عن نفسه ويجوز لصاحبه
فيما وجبت العمل على صاحبه ولهذا نقول انه اذا عمل احدهما دون الاخر كان الشريك بينهما نصيب ولو كان احدهما
العاملين خياطاً والاخر قصاصاً فاشتركا على تقبل الاعمال جميعا جاز كما جاز في شركة العنان اذا كان مال احدهما
دراهم ومال الاخر دنانير لان التوكيل بالقبول جاز والري لا يحسن جرحه بين العاملين لكنه ان يستأجر من يعمل له
لو انهما اشتركا على تقبل جميع الاعمال كان ذلك في معنى شركة المفاوضة بينهما على العمل ولو انهما اشتركا
على تقبل عمل دون عمل كانت في معنى شركة العنان على العمل فاعرفه موقفاً مسترشداً وانما شركة الوجوه
فالرجلان يشتركان وكلاهما على ان يشترى يابوخي وهما وبسجافق الشركة على هذا الوجه عندنا لان الناس
يعقدونها في جميع الاعضاء من غير تقييد ولا في الزمة على ان يكون المشتري بينهما فجاز
كما لو شرط جابه وانما نسبي هذه الشركة شركة الوجوه لانه لا يشتري بالنسبة الا من له وجه عند الناس وكل
واحد منهما وكيل الاخر فيها يشترط لانه اذا صحت الشركة تضمنت الوكاله كشركة العنان فان شرط ان يكون
المشتري بينهما نصيبين فالرخ يكون كل واحد لهما ان يتفاضل فيه لان استحقاق الرخ في هذه المسئلة ليس بالمال ولا بالعمل
لما انه ليس في ايديهما مال حاضر ولا شرطان قبل اقامه العمل في عين مال لغيرها وكل ذلك لو شرط ان يكون المشترا

بشرط

بينهما الاثنا فان الرخ يكون كذلك لما بيناه وانفقت شركة الوجوه على جميع التجارات على العموم فهي كشركة
المفاوضة ولو وقعت على نوع من التجارات فهو في حكم شركة العنان في بعض المال دون بعضه قال الشيخ الامام
الاحمد اجماع الاسلام اقصي القضاة ابو الفتح عبد الصمد انما الله في هاته واستكنه جلاله من مشاغلنا من قال بان شركة
العقد على ثلثة انواع شركة الاموال وشركة الاعمال وشركة الوجوه وفي كل نوع منها مفاوضة وعنان ولا يجوز
الشركة في الاختطاب والاصطياد وما اختطبه كل واحد منهما واصطاده وهو له دون صاحبه لان الصلح والخط
لا يملكان الا بالاجازة وقد جرد ذلك بفعل الخطب والصاير اللهم الا ان يستأجر رجلاً ليعطيك او يصيد له الى الليل
فقتل ذلك فما اختطبه ويصيده وهو لا جرح ولم تكله الا الاجرة المستأماه واذا اشتركا واحد لهما بغير ولا آخر
ذاتية يستني عليهما الماء واللبس يكون بينهما نصيب الشركة لان الوكاله على هذا الوجه لا يفسد بان قال الاخر اجزأ
بغيرك او بغيرك على ان يكون الاجرة بينهما نصيب فكل الشركة وهذا لان اعيان الاموال لا يفسد الشركة فيها
فكلنا ما فغها كما قلنا في العرض قال ابو عبد الله القاسم ابن سلام رحمه الله في كتاب الامثال العوض يفتح الرأبيع
على جميع مال الدنيا والعرض يسكن الزخارف الطول والعرض ما لا يدخل تحت الكبر والوزن ولا يكون حيواناً
ولا عقاراً ويكون المسك كماله الذي يستقي عليه اخر مثل الراوية ان كان صاحب البعل وان كان صاحب الراوية فعليه اجز
البعل لان المشتري ما باخر من الناس باخره بر لا على ما الذي تجمله اليهم وكان كسبه له عني لانه قد استوفى منفعة دابة
ه اجبه على عقد فاشترى كان عليه اجز مثلها وان كان صاحب البعل قد استوفى منفعة راوية صاحبه فعليه اجز
مثلها بقدر ما استعملها وكشركة فاسد في الرخ فيها على قدر راس المال وبطل شرط الفاضل لان شركة العقد
اذا بطلت لم يبق الا شركة الملك فيكون الرخ على قدر الملك واذا مات احد الشريكين او ارتد او كثر الخرب
بطلت الشركة لان الموت يوجب نقل الملك الى الوراث فبطل امر الميت فيه لان امره لم يقع مضافاً الى ما بعد موته
واما الارتداد مع الحقوق يرد الخرب يرد العصة ويسقط الزمة فيكون ذلك كالوفد وليس لواحد من الشريكين ان
يؤدي زكوة الاخر الا ببلاده لان بينهما عقد الشركة في التجارات دون الامور بالعبادات واذا الزكوة عبادة
ومثل العبادة لا يصح الا من المتعد ومن يقوم مقامه بامرهم ولو اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكوة فادى
كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باذنه الزكوة الاول لم يعلم وهو اعز اي حقيقه رحمه الله لانه مأمور بما هو مأمور
وهو ان يكون الموحي زكوة في راي امره ما امكن وهذا لو صرفها الى غيري مع العلم بغناه يضمن ولو صرف الى هاشمي
او كاف يضمن في رعايته امره بيباه ان الزكوة قد سقطت عن الامر باذنه انفسه فصارها لو مات الامر فادى
الامور بعد موته فانه يضمن لورثته بالاجماع كذلك ما هنا وعندي ابو يوسف محمد لا يضمن اذا لم يعلم باذنه الموكل
لانه امره بالاداء وقوعه عن الزكوة لا فعله فيه ولا يضمن الموكل بقضا الدين اذا جرد الموكل فانه لا يضمن كذا هنا

كتاب المضاربة

قال رحمه الله المضاربة عقد على الشركة بال من احد الشريكين قال الشارح رضي الله عنه اعلم ان المضاربة
مشتقة من الضرب في الارض فانما نسبي بهذا الاسم لان المضارب يستحق الرخ بالعم والسعي بالقرب في الارض
لطلب الرخ وكان الرخل في الجاهلية يدفع الى رجل ماله على ان يخرج به الى الشام وغيرها فيبتاع المتاع ويبيع فيه
ويكون الرخ بينهما على ما يتفقان عليه ونظير الوضعية على راس المال في الشراء وقدر ذلك العقد على ما تعاونا
في ذلك والاصل في جوازها ما روي عن عبد الله ابن عباس انه قال كان العباس ابن عبد المطلب اذا دفع مالا مضاربة
اشترط على صاحبه ان لا يسلك به بخراً ولا يتربيه وادياً ولا يشتري به ذات جرد رطبه فان فعل شيئاً من ذلك ضمن فبلغ

شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز شرطه وصار شرطاً عاماً وان اذ العباس بن قتيبة ولا يشترى ذات جلد طلبة
الجيتون من الرواب والعبيد لانه يفتش عليه الموت والتلف بقعة غالباً الا ترى انه يهاه عن السلوك طريق البحر
والترول في الاودية التي لا يلبث ولا تستنعت هناك خشنة الهالك غالباً في هذين الموضعين ولا يضر المضاربة
الا بالمال الذي يبتا ان الشركة تضع به لان مباحها على الوكالة على ما قد مرناه ومن شرطها ان يكون الرخ
بينهما مشاعاً لا يستحق احدهما منه ذراهم مسماه لانه اذا اشرك شيئاً معلوماً فلا يؤمن ان لا يكون الرخ الذي
القد فيكون كلهما لاجلها خاصة دون الاخر فلا يجوز. فاذا كان الرخ بينهما مشاعاً لا يورث الى هذا المعنى
ولو شرط للعامل ذراهم مسماه مرة معلومة كانت لاجرة لا شركة لان العقد وقع على العمل في مدة معلومة
يولد معلوم وان كانت المدة مجهولة والذراهم مسماه فهي لاجرة فاسدة لجهالة العمل المفعول عليه ولا
تد ان يكون للمالك المصايب كدراهم المال فيه لانه ما لم يتسلم المال الى العامل لا يتحقق معنى المضاربة فيه لان
العمل كله للمضارب ولا اصبحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري ويبيع لان ما هو المقصود من هذا
العقد لا يظهر الا بالبيع والشرا فصار كما لو شرط جابه. وله ان يوكل لانه ملك التصرف على العموم كالشريك
وله ان يضع لان ذلك من عماده التجار. ولست له ان يرفع المال مضاربة الا ان ياذر له رب المال ان العقل المطلق
لا يستفاد بمقتضاه مثله وانما يستفاد ما هو دونه الا ترى ان الوكيل المطلق في الشيء لا يوكل غيره الا ان يقول
له الوكيل اعلم في براك. وان حق له رب المال التصرف في بيعه او في شراعه بعينه لا يجوز ان يتجاوز عن ذلك
لان له في هذا التخصيص فائدة كرب المال اذا قال لودع احفظ ود يعني في هذه الدار في هذه الحجرة دون غيرها
فانه يصح العيني ولو اشترى المضارب غير تلك السلعة كان مشترياً لنفسه لان شرطه وضع بعيناً مأمراً. وكذلك
ان وقت المضاربة لم يبعينها وقت بها وبطل العقد بعينها لان مباحها على الوكالة وفي وقت بوقت وليس
للمضارب ان يشتري اب رب المال ولا ابنه ولا من يغتفر عليه لانه يفتقر هذه العقد وهو الرخ لانه يفتقر بالشرا
فلا يجوز كالوكيل ان يشتري لغيره اذا اشترى اب الموكل وابنه فانه لا يجوز. ولو اشترى اهما صار مشترياً لنفسه
لان شرطه لم ينع على المضاربة. وان كان في المال ربح فليس للمضارب ان يشتري من يغتفر عليه وان اشتراه ضمن
اذا كان فيه ربح فحق نصيبه فلا يقر على بيعه فيمن حصة رب المامنه. وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريه
لانه يقر على بيعه اذا ربح فيها. فان زادت قيمته عن نصيبه منهم لانه ملك بعضهم لظهور الرخ. ولا
يضم له رب المال شيئا لان العتق وقع حتماً لا يفصل من المضارب. ويبقى المعقوق به نصيبه منه لان عقود العتق
في بعضه يوجب اخراج الباقي الى العتق كما في شرا العبد المشترك. واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم ياذن
له رب المال في ذلك لم يضمن بالرفع لان نفس الرفع امانة وهو يملك الاداء ولا يضمن بتصرفه الثاني حتى يرخ لان
المضارب ما لم يرخ فصرفه في حصة تصرفه والمستنضع فاذا ربح الثاني ثبت له حق الشركة فصار كانه خلط مال
المضاربة بالغيره فصرفه واذا دفع اليه مضاربه بالنصف واذا لم يرخ المال مضاربة فصرفه بالثلث فان
كان رب المال قاله على ما رزق الله فهو بينهما نصفان فارب المال النصف من الرخ والمضارب الثاني الثلث والاول
الثلث من المضارب الاول عقد على بعض ما استحقه لنفسه بعقل المضاربة وعمل المضارب الثاني وضع الاول
فكان الاول عمل لنفسه وارب بعينه هو هذا الحق استأجر رجلاً لحياطه فوب بذرهم فاستأجر
الحياط رجلاً اخر نصف ذره فخطا الثاني فانه يستحق نصف ذره والاول استحق النصف الفاضل. وان كان قاله على
ما رزق الله بينهما نصفان فالمضارب الثاني الثلث وما بقي يكون بين رب المال والمضارب الاول نصفان لان رب
المال انما شرط لنفسه نصف ما يحصل للمضارب الاول ولم يخص الاول الا الثلثان فكان لرب المال نصف ذلك

ان

سان
الاول

لخلاف المستلهم المقدمه لان رب المال اشتراط لنفسه ربح جميع المال فليس للمضارب ان ينفق شيئاً من ذلك من حصة
وان كان قاله على ما رزق الله فلي نصفه فربح المضارب الاول المال الى آخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الرخ ولرب
المال النصف ولا شيء للمضارب. ومن عقد على جميع حصة من الرخ وهو ملك العقد على جميع حصة كما لو استأجر رجلاً
لحياطه فوب بذرهم واستأجر الحياط رجلاً اخر لحياطه بذرهم لم يرض الحياط الاول شيئاً. فان شرط للمضارب الثاني
ثلثي الرخ فارب المال نصف الرخ والمضارب الثاني نصف الرخ ويضم للمضارب الاول من ماله للمضارب الثاني بثلثين
الرخ لان المضارب الاول عقد على حصة من الرخ فدخل ذلك في العقد وخرج لغيره الاجازة ولزمه مثله ثم يشتري بماله
غيره فصار ربحاً من استأجر حياطاً للحياط فوب بذرهم فاستأجر الحياط رجلاً اخر بذرهم وبصرفه فخطا الثاني استحق
الزيادة على الرخ على الحياط الاول كما اهله. ولو مات رب المال والمضارب بطلت المضاربة لان موت رب المال
زال ملكه الى الورثة فبطل امره. واما موت المضارب فهو موت الوكيل الذي استفاد التصرف فطلق الامر فبطل
ولو كان مال المضاربة غير وصاوم موت رب المال العقد لا يفسخ على الغرض كما لا يفسخ عليه ابتداءً فيقال للمضارب
بعضا حتى ترد رأس المال اليه ورتبه رب المال يكون الرخ بينك وبينهم بالشروط التي كان في عقد المضاربة. وان كان
المضارب هو الزويات يرفع الى القاضي بيع العروص. واذا ارتد رب المال عن الاسلام غرد بالله منه ولحق
برأا حتى بطلت المضاربة لان الارتداد دفع الحقوق من الحرب بربل العصبه ويسقط الزمة في حري الموت لذلك
ينقل ماله الى الورثة. واذا عذر رب المال المضارب فلم يعلم بغيره حتى اشترى وبيع فصرفه جاز لانه كالوكيل
ثم لو عذر الوكيل وهو لا يعلم بالحل فصرفه قبل العلم بالحل بغير تصرفه كما اهله. وان علم بعزله والمالك عذر
فله ان يبيعهما ولا يضره العزل من ذلك لان شرط العقد على هذه الصفة لا يجوز فخطا الفسخ في الاستنها وكان المبيع
غيره لا يشتري بمشاه شيئاً اخر لان رأس المال صار الى جال يبيع ابتداءً العقد عليه فصح الفسخ فلا يتصرف مع رب
المال. وان عذر ورأس المال ذراهم اودناين وقول نصت وعلم بعزله فليس له ان يتصرف فيه لان نهيته في هذه الحالة
يعمل والذراهم والربا يتأجر بغير الجبس الواجب على ما سبق من قبل ولا تعبده. وقوله نصت انتقلت وحضرت
بقا لنض المال ليس نضاً مضاعف صحيح بفتح العين في الماضي وكثرها في الغابر. ومنه المال الناحل اي القند
الحاضر واما قول امري القيس

حيث وفرت نصت لغير ثيابها لري المستر لا لبسه المتفضل

وهو حقه من نصا يفتونصوا اذا اترع الشاب عند اليوم وليس من هذا القيل. ناوص مثل علابوا فافهم. لانه
فان افترقا وفي المال ديون وفردت المضارب فيه اجبره الجائر على اقتصا الدين لانه استحق عوضاً على عمله فصار
كالاجير اذا اجره فانه يبيع على تمام عمله. وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتصا ويقال له وكل رب المال في
الاقتضالا لانه لم يستحق على عمله عوضاً فهو كالوكيل يتبع بقبول الوكالة والمبيع لو لم يوافق له اكل رب
المال على التخيير. وما ملك من مال المضاربة فهو من الرخ دون رأس المال لما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال
مثل المؤمن مثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص له رأس ماله كل المؤمن لا يخلص له ثوبه حتى يخلص له عزاميه فجعل
عليه السلام رأس المال اصلاً والرخ فرعاً ومن المعلوم ان الرخ لا يظهر الا بعد حصول رأس المال فلا بد ان يكون رأس المال
متمم ما والرخ مناحراً فاذا صرف الهالك الى الرخ لم يخلص على رأس المال شيئاً. والعزمية القرضية وجميعها الغرام
قال النبي صلى الله عليه ان الله يحب ان تؤوا رخصه كما يحب ان تؤوا عزاميه اي قرضه. وان زاد الهالك على الرخ فلا
ضمان على المضارب فيه لما روي عن عمر بن الخطاب انه قال ليس على من قسم الرخ ضمان وان اراد به المضارب لانه
هو الذي يقاسم الرخ لانه لا حق له في رأس المال ولا في امين في رأس المال ولا ضمان على الامين فيما يفتقر في الامانة

في يده وان شرط عليه الضمان وان كانا يتسلمان والمضاربة في اهلها فملك المال او بعضه تراءد الرخ حتى يتسوي
رب المال رأس المال فان فضل شي كان بينهما وان نقص رأس المال لم يضمن المضارب شيئا لما بيناه **هـ** وان كانا اقتسما الرخ
وفتت المضاربة ثم عجزا فاقبنا فملك المال لم يترأد الرخ الاول لان رب المال ما استوفى رأس المال
زالت المضاربة وصحت القسمة فاذا رد رب المال رأس المال الى المضارب فهو لعقد آخر وفلا مال فيه لا
يعبر اليكم الذي تقدم في المضاربة الاولى بعد اقتسائها وان عجز المضارب ان يبيع ما بقى من القسمة لان الامر
بالبيع عام مطلق كالوكيل بالبيع مطلقا ولا يزوج عيالا ولا ماله من مال المضاربة لان تزويج العبد يفضي الي
اغلاق رقبته العبد بالمال والفقه من غير منعه يرجع الى رب المال وهذا المضارب لا يملك دفع عجز المضاربة
بالجنابة وكذلك تزويج الامه ليس في التجارة والمقصود من عقد المضاربة التجارة فالملك التزويج والله اعلم بالصواب

كتاب الوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ ابو الحسين القزويني رحمه الله كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به **هـ** قال
الشارح رضي الله عنه قال ينبغي الامام ابو الحسن علي بن فضال الملقب بالخوي قدس الله روحه اعلم ان الوكيل الرب
نقل بما وكل به وكفى بوكله القيام بما استل الى والوكيل صفته من صفات الله تعالى معناه الكفيل ونعم الكفيل بارزاق
العباد **هـ** وقيل الوكيل الرب وقيل الخفيض **هـ** وقال القزويني قول الله تعالى لا تتخذوا من دوني وكيلا الى ربنا وقال
كافيا **هـ** وقلت امري الى فلان وكذا وكذا الى اي فوضت امره اليه واكتفت به فهو وكيل وذاك وكيل اني
موكل اليه الامر وفي الربا كماله لا يكتلنا على نفسنا طرفة عين ولا اقل من ذلك وانك اذن على فلان ان يعتمد
عليه وفي الحديث ان الله تعالى وجالي يوسف صلوات الله عليه حين قال لئلا يظلم العباد الشاقي عند اخراجه من
السجن اذكرني عند ربك ان الله قد وكلك الى من اتكلت عليه **هـ** ووكله بوكله توكيلا فهو موكل وذاك
موكل وتوكل توكل توكل فهو موكل اذا توثق واعتمد عليه وفوض امره اليه قال الله تعالى وتوكل على
الحى الذي لا يموت اي توثق به وفوض امره اليه فانه يفعله بصلح امور دينك واخرتك وقادرا بما احببنا
الله ونعم الوكيل اي نعم الحافظ ويقال وكلمة فتوكل اي قبل مني الوكالة وسرحت ان من ادوم على فداك هذه
الايات التثالث ان الله تعالى النعمة والفضل ووفاه عن سوا المخر والجد وبجاء من الغم والهم احزبها قوله
حسبنا الله ونعم الوكيل لان الله تعالى عقبه بقوله فانتقلوا بغيرهم من الله وفضل **هـ** والثانية قوله تعالى وفوض
امري الى الله ان الله يصير بالعباد لانه عقبه بقوله تعالى فوفاه الله سبحانه ما مكروا **هـ** والثالثة قوله تعالى
لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين لانه عقبه بقوله تعالى فاستجبنا له ونجينا من الغم **هـ** والاصل في جواز
الوكالة قول الله تعالى فوضه اصحاب الالهف فابعثوا احديكم بوزرهم هذه الى المدة **هـ** وما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم دفع الى رجل واحد من حريم بن خزام وعمرة البارقي دينارين ليشترى به له اجبة فكل عقد جاز ان
يعقده الانسان جاز ان يوكل به لانه ما يجوز فيه الاستئابة كالبيع والشراء ولو قال وكلك ولم يرد على هذا
فهو وكيل في حفظ ذلك الشيء لان مطلق لفظ الوكالة يقتضي الحفظ فلا يشك في زيادة اللفظ يقتضي التسليم
على التصرف **هـ** ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق ما فيها وجوب الاستيفاء كما يجوز في العقود التي تتقضى
التسليم لان التوكيل انما يتعاقب الحق الوكيل فيما وكل به **هـ** ولا يجوز التوكيل باستيفاء الجرد والقبض مع عيية الوكل
لان الشهادة متمكنة فانه يتوهم في الجرد تصديق المقر في القاذف وكذا في الشبهة يتوهم ان الموكل اذا حضر
اقرا له ان السارق قد دخل في حوزته وفي القصاص يتوهم عفو الغائب ويجوز مع حقه الموكل استحسانا لان كل

الوكيل لا يملك ان يقر باطل بغير اذن الموكل

واحد لا يحسن اقامتها على الوجه المشروع وجوز فوضها الى من تحسن اقامتها والقياس ان يجوز ايضا لانه لا يدخل
للابد اليها كالتشهادة على الشهادة وكتاب القاضي والقاضي **هـ** والتوكيل باثبات الحقوق والقبض والجرد
يجوز عند ابي حنيفة لان الاثبات مما يجرى تدركه بخلاف الاستيفاء وعند ابي يوسف لا يجوز التوكيل بالاثبات
في الجرد والقبض لانه لا يدخل للابدال فيه على عايناه **هـ** ثم التوكيل بالخصومة لا يجوز الا برضا الخصم الا
ان يكون الموكل مريضا وغائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا **هـ** عند ابي حنيفة رحمه الله لان الرعي شرط صحة القضا
بالبيعة كالشهادة ثم لا يجوز للشاهد ان يقيم غيره مقام نفسه الا بعد ذلك في الدعوى بوجه ان
الناس يتفانون في بيان الخصومات فمنهم من يصور الباطل بصورة الحق ومنهم من يصور الحق بصورة الباطل
وعن هذا قال النبي صلى الله عليه وآله انما انا بشر مثلكم افضي بها السمع ولعل بعضكم اذا كان في محبة من بعض
فمن قضيت له من مال اخيه المسلم فلا ياخذنه فانما قضيت له بقطعة من النار **هـ** وقال عليه السلام ان من البيان
لسير **هـ** وقال ابو يوسف ويجوز التوكيل من غير رضا الخصم لانه نصه في حقه وهو ما يجوز فيه التوكيل فجاز
بغير رضا خصمه كالوكيل بالبيع والشراء والطلاق والعتاق **هـ** ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ملكا القدر
وتلزمه الاحكام والوكيل من يعقل العقد ويقره فاذا وكل الحر البالغ او المأذون او العبد او كذا كذا لا يهر
بلكون المصروف بانفسهم فممكن ان يكون التفويض للغير ممن هو من اهله **هـ** وكذا كان وكل شيئا يجوز ان يعقل البيع
والشراء او عبد المجزوء يعقل البيع والشراء ويقره جاز ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله لما خطب ام سلمة قالت
اني امارة مصيبة عيورة وان اوليائي عيب فقال صلى الله عليه وآله يا ام سلمة اني اذن لك اني اذن لك
الله ان يرفع عاينك واما اولياك فليس منهم احد **هـ** جاز ولا غائب الا ويرضى في بيعه قال محمد بن ابي
وكان صغيرا فم ياعمر فزوج امك مني **هـ** والمصيبة ذات صبيان والعقبة معروفة **هـ** ولا يتعاق بها حقوق
العقد لانهما ليسا من اهل الضمان فكان كل واحد منهما كالرسول والشاهد غير ان العبد اذا عتق لزمه احكام
ذلك العقد لانه يقر على التزام الضمان في حق نفسه الا ترى انه لو كفل كفا له بغير رضا مولاه ثم اعتق
اخذ تلك الكفالة **هـ** والعقود التي يعقلها الوكيل على غيره من كفا بغيره الوكيل الى نفسه مثل البيع
والاجارة فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فليس له المبيع ويبيع الثمن ويطلب بالثمن اذا اشترى
ويقبض المبيع ويخاصم في العيب لانه اضاف العقول الى نفسه وهو من يلزمه الضمان بعقده وانجاب الضمان عليه
لا يبطل المسبب الذي يملك به التصرف وضارعا لعاقول لنفسه **هـ** وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح والخراج
والصلح من دور العبد فان حقوقه متعلقة بالموكل دون الوكيل ولا يطلب وكيل الزوج بالهر ولا يلزم وكيل المأذون
تسليمه لانه يضيف العقول الى موكله وضارعا لرسول فلا يتعاق به حق العقد **هـ** واذا طالت الموكل المشتري
بالثمن فله ان يرجعه اياه لما بينا ان حقوق العقد من البيع تتعلق بالعاقول والعاقول هو الوكيل دون الموكل فان دفعه
اليه جاز ولم يرض الوكيل ان يطالبه فابا لا لا لو نقصنا فضل الموكل لاعتدناه لانه اذا رد الموكل الثمن على المشتري
فقبضه الوكيل لزمه تسليمه اليه موكله ثابا فله معنى لنقص الابدان لانه ليس له فيه يد ولا ملك في اهل الاجنبي
وجوز التوكيل بعقل الصرف والشراء لانه يملك مباشرة بنفسه وهو عقد تملك **هـ** فان فارق الوكيل صاحبه
قبل القبض بطل العقد ولا يغير مفارقه الموكل لان القبض في الصرف من حقوق العقد فيكون متعلقا بالعاقول وهو
الوكيل دون عيية **هـ** واذا دفع الوكيل بالثمن الى المشتري من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه يرفع الثمن
ملك ما في دمه ويرجع عليه الا ترى ان البايع لو وهب الثمن لوكل رجوع به الوكيل على موكله **هـ** وان ملك المبيع
في يده قبل قبضه ملك من مال الموكل ولم يسيط الثمن لان ائتماره قبضه الثمن وان كان من حقه يحكم العقد ولو كان

في يده وان شرط عليه الضمان وان كانا يتسلمان والمضاربة في اهلها فملك المال او بعضه تراءد الرخ حتى يتسوي
رب المال رأس المال فان فضل شي كان بينهما وان نقص رأس المال لم يضمن المضارب شيئا لما بيناه **هـ** وان كانا اقتسما الرخ
وفتت المضاربة ثم عجزا فاقبنا فملك المال لم يترأد الرخ الاول لان رب المال ما استوفى رأس المال
زالت المضاربة وصحت القسمة فاذا رد رب المال رأس المال الى المضارب فهو لعقد آخر وفلا مال فيه لا
يعبر اليكم الذي تقدم في المضاربة الاولى بعد اقتسائها وان عجز المضارب ان يبيع ما بقى من القسمة لان الامر
بالبيع عام مطلق كالوكيل بالبيع مطلقا ولا يزوج عيالا ولا ماله من مال المضاربة لان تزويج العبد يفضي الي
اغلاق رقبته العبد بالمال والفقه من غير منعه يرجع الى رب المال وهذا المضارب لا يملك دفع عجز المضاربة
بالجنابة وكذلك تزويج الامه ليس في التجارة والمقصود من عقد المضاربة التجارة فالملك التزويج والله اعلم بالصواب

الوكيل لا يملك ان يقر باطل بغير اذن الموكل

يبيع بثمن قليل البز فيه الموكلة لانه يقبضه له لا لنفسه فكان هراكه على الموكلة. ولوكيل ان يفسد خشيته
 التي عن علمنا بالثمن استحسننا ان لا يبيع الموكلة بالثمن مع موكله ثم يترده باعده معه كما في حق الزكاة العيب
 والحق العيب لا خلاف في الثمن وجوب الثمن للموكلة في ذمة الموكلة فصار كالبائع مع المشتري. وعند زكريا
 يفسد وهو القياس لان قبضه لما انتقل الى الموكلة صار كالبائع سلم الثمن الى المشتري ثم اذا ان سترده فلا شئ
 لم يكن له ذلك. واذا اشتراه وحسنه صار غصبا كذا ما هنا. فان حبسه الموكلة فهلك في يده فانه يهلك هلاك
 المبيع في يد البائع حتى يسقط الثمن عن البائع ويحمل البائنا ان الموكلة مع الموكلة بمنزلة البائع مع المشتري وعند
 ابو يوسف يهلك هلاك الزمان فيكون مضمونا بالاول من قيمته ومن الثمن لان هلاك السلعة في يد الموكلة يوجب
 انتقاض السبب الذي وجبه الرب على الموكلة وهو البيع السابق فوجب ان يكون هلاكه هلاك الزمان في سائر
 الزمان بخلاف المبيع اذا هلك في يد البائع. واذا ركل رجلين فليس له ان يتصرف بنفسه فيما وكلاه دون
 الآخر مثل البيع والشراء والخلاف من ذمة العمد والكتابة والتحقق على حال. وذلك مثل ان يقول رجلين امر
 امراني يا بريك ان شئنا او قال جعلت امر عبدي اليكما ان شئتما لانه شرط زايها ورضي بزيها واختارها
 الا ترى انه لو قال لرجلين طفا امراني ان شئتما يتوق بالحبس فلا ينفرد احدهما به لان الناس يتفانون في الزاني
 والاختيار ولو وكلها بطلاق امراته او غرق عجره ولم يجرى له ولا قال لهما ان شئتما فانه ينفرد احدهما به لان
 الامر في ذمة نفسه وامرهما بتفديده كما لو قال لهما ان شئتما فانه ينفرد احدهما به فانه يجوز له ان ينفرد
 اذا وكلها بترد الوديعه او تقصا ديت عليه او بالخصصة يجوز ان ينفرد احدهما به لانه لا يحتاج الى الرأي والاختيار
 فجاز ان ينفرد احدهما بترد الآخر. وليس للموكلة ان يوكل ما وكل به الا ان يادركه الموكلة او يقبل له امر بزيك
 لانه رضي به ولم يرض بغيره فلو اذله او قال لغيره بزيك لانه فوض الزاني اليه على العموم كما في
 المضارب والشريك. ولو وكل الموكلة وكبلا اخر بغيره بزيك ففعل وكبلة بغيره بزيك ففعل فجاز له ان ينفرد
 كان جازا ففعل بغيره بزيك والمعتبر زايه لا مباشرته وكذا ان عقد بغيره بزيك فجاز له ان ينفرد الاول جاز
 لانه انضم اليه الموكلة الثاني زاي الموكلة الاول فكأنه هو الذي ينفرد به بنفسه. والموكلة ان يعزل الموكلة
 عن الوكالة لان الموكلة يشبه اباحة الطعام ودخول الارض في النعيه قبل الفعل. فان لم يبلغ الموكلة العزل
 قصر وجاز تصرفه عند لان الوكالة امر والعزل نهي والنهي عن الامر من جهة الامر لا يثبت في حق المأمور
 ما لم يعلم به المأمور كما امر الشرح وهذا كالمندوحة الى القبله لاهل قبا. وعند الشافعي يجوز للموكلة ان يعزل الموكلة
 لم يعلم به لان الموكلة في حق العقل ورفع العقل لا يحتاج الى حضرته من وقع العقول كالمطلق بل عليه ان لو
 وكله بالبيع فباعه بنفسه او ما كان العقل الموكلة وان لم يعلم به. ونبتل الوكالة بموت الموكلة وجبوتها بمطابقا
 وبإحاطة براد الخرب مؤثرا لان موته انتقل الملك الي ورثته وبالحق المطبق صار الموكلة من لا يصح منه ذلك
 الفعل وبلا رتد ادوا الحرف البت العصمة لانه يحكم بعقود مبررة وامهات اولاده وفسخ شريكه ومضاربانه
 على ما يشاء في الشركة. والحقوق المطبق على يوسف كذا السنة وعمل محمد فيه روايتان في روايه شهر واحد
 لان مادون الشهرين حكم القليل الا ترى ان من حلف ليقضي خولا فلان عاجلا فان قضاء قبل الشهرين في يمينه وان
 قضاء بعد الشهرين في يمينه وفي روايه اخرى سنة لان الجنون اذا استوعب السنة استقط خطايب الشرع
 كله من حركه وصورة غير ما قال الحق كجبي خلاف مادون السنة. واما ما ذهب العقل في شاعه يمينه او في
 يومه او كاله فهو كالنوم لا يثبت له الوكالة. فان عادم مسما لم تعد الوكالة في روايه الاصل لان الوكالة بطلت نزل
 الملك ودر محمد في السنين الجبر انه لما عاد بالاسلام الى املاكه الباقية عاد الى الوكالة الا ترى ان الموكلة لو باع

العبد الذي وكل غيره ببيعه وشرط الحيا لنفسه ثم فسخ العقل او باعه سلفا فزده المشتري عليه بعيب تبعا عادت
 الوكالة كذا ما هنا. واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون فخر عليه والشريكان فاقترقا ففقدوا الوجه بطلت الوكالة
 علم الموكلة ولم يعلم لان المكاتب اذا عجز صار مجرما عن التصرفات الا من يقاها بخلافه فيكون بعينه بعينه
 بمنزلة موكله والماذون اذا عجز عليه مولا من مواعين البيع والشراء والتصرفات الا انه في حق العقل الذي
 تولاه من قبضه او اقتضا ينفذ على مكان وكله وكبلة. واما اقتراق الشريكين فلا زال الوكالة من منتهى ان غفل
 الشريكة فاذا افتراق بطلت تصرف الموكلة على صاحبه وكل اكتصرف من قام مقامه واما قال العلم الموكلة ولم يعلم لان
 الجبر ثبت بامر جبري لا بالفضل الى العزل. واذا مات الموكلة او عجز جبريا بطلت وكالة لان الوكالة الجبرية
 ليس فيها معنى للمالك فلا تورث. واما الجنون المطبق فلا ينع تصرفه في ملك نفسه وتقطع ولا ينع عنه ماله
 فلان لا ينفذ تصرفه في ملك غيره اولا. وان حق براد الخرب مؤثرا لا ينفذ تصرفه فان عادم مسما قبل القضاء لم يجره براد
 الخرب يعجز وكبلا ونفد تصرفاته لان ارتداده صار كأن لم يكن في املاك نفسه فكذا في وكالة. واما اذا عاد
 مسما بعد القضاء لم يجره ولا ينفذ الوكالة عند اي حيفه واي يفسد لان الوكالة انتقضت بتبطل الزمان فلا يعود حالها
 مستمرا في دار الاسلام ثم لم يجره براد الخرب ثم عاد مسما لا يعود وكبلا لانه الوصف انه يجعله في حكم الميت لروايب
 العصمة وسقوط الزمان وعند محمد يعود وكبلا لانه بالعود الى دار الاسلام يعود الى حقوقه القاهيه وهما من حقوقه
 ولم يخل في غيره فعاد اليه كما لو جاز الموكلة ثم افاق. يورده انه بالحق عجز عن التصرف فيه ولهذا لو جاز الشري
 الموكلة الى اذ الخرب وتصرف هناك فيه جاز والعجز عن التصرف يوجب فسخ الوكالة كما لو وكل رجلا ببيع
 عبده فابق العبد فانه لا ينعزل جبري لو ظفرت به بعد الا بقاء وباعه جاز. ومن وكل اخ في يمينه تصرف بنفسه فيما وكله
 به بطلت الوكالة لان الموكلة لما تصرف فيه بنفسه والملكه وانس على باب التصرف فكل تصرف وكبلة. والموكلة
 بالبيع والشراء المجوز له ان يعزل عند اي حيفه رحمه الله مع ابيه وجده وولده وولده وولده وعبد ومكاتبه
 لانه باع بولايه خاصه من لا يجوز شهادته له فان لم يكن الاعل التضييع عليه كما لو باعه من مكاتبه او عبده بخلاف
 المضارب والوصي لان وكبلة كل واحد منهما عامه وعندهما يجوز بيعه من هولا الامن مكاتبه وعبد لان الامارات
 متباينة في غير مكاتبه وعندهما يورث كل واحد منهما الزوج بامه صاحبه فصار بيعه من هولا كبيع من اخيه
 وعمره. يورث على الفرق بينهما ان رجلا لو وصي لابنه او لزوجته ولزنته وصت الوصيه ثم لو وصي مكاتبه لارثته
 او لعبده وارثته فانه لا ينفذ الوصيه. والموكلة بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند اي حيفه رحمه الله لان هرا يقدر
 بجوز بيع موكله به فجاز بيع الموكلة بكم وكاله مطلقه فباسا على البيع بعين يمينه. وقال ابو يوسف في بيع محمد لا يجوز
 بيعه بما عجزه وان وباي يورث الا بالامان وبما يتبعان الناس مثله من الموكلة بالتصرف مطلقا اذا الحق
 بموكله ضررا فاحشا يتبع لا ينفذ تصرفه على موكله دليله الوكالة بالشراء اذا اشترى باكثر من قيمته بما لا يتبعان
 الناس فيه فانه لا يجوز تركها هرا. يورث ما اشار اليه الشيخ الامام افضى القضاء قدس الله روحه ان
 النقصان الفاحش في معنى الهبة بل ان يغير من الميراث ثلث ماله والموكلة المطلقة محمولة على العرف والعادة
 كما في الموكلة بستر الجدر في الصيف والخم في الشتاء. والموكلة بالشراء يجوز عقده مثل القيمة وبزيادة يتبعان
 الناس في مثلها ولا يجوز بالزيادة يتبعان في مثله والذي يتبعان في مثله ما لا يدخل في تقويم المقيمين لان الموكلة بالشراء
 تسليط على التصرف في الزمان لان العجز المأمور بسترها ملك الجبر والذم غير مسله للموكلة فلو اخرجنا تلك الوكالة
 على التعميم لا يتصرف الموكلة على جميع مال الموكلة وزايله فلم يعم بخلاف الموكلة بالبيع على ما قدمناه لانه
 تسليط على التصرف في العجز والعجز مسله للموكلة اذا لم يكن ان يعزل على غير ملك العجز وقد وقعت الوكالة المطلقة

كما ذكره في عطف الموكلة
 فان الموكلة لا تصرف في نفسه

الذي غادره في الكفالة بالنفس جازية عندنا الجيز ولم يفصل ولا جاع الصابة وفعل الامه من لرد رسول الله صلى
الله عليه الي يومنا هذا من غير نكير ولكن بالنفس خوصصون في وفيه النيابة ففصل الكفالة في الجملة
كالديون وعزل الشافعي لا يجوز لانه كفلا لا يحصل له من جهة الكفيل على تفضيله من جهة الاصل لان
الاصل متى غاب عنه مفقوده ولا يدرى مكانه او مات اصيل فانه لا يحصل له من جهة الكفيل ما كفله من نفس
المكفول عنه فوجب ان لا ينعى هذه الكفالة كماله كفلا بقصاص وحرق وفو وكفلا بنفسه لماله
ومنافعها ببوله ان الكفالة وثيقة فلا يصح تعلقها بنفس الكفيل من ان يتركها بالاصح كذا هذا وتعلق
الكفالة اذا قلنا كفلت بنفس فلان او بقرينة او بوجه او بجسده او برأسه لان هذه الامور كلها ما يعبر
بها عن جميع الدين فصارت الكفالة بالنفس كذا الوان كفلت بنفسه او بقرينة او بوجه او بجسده او برأسه لان هذه الامور كلها ما يعبر
بالخط لا جاعهم على جواز ضمان الدرك في البياعات فاذا اضيف الى جزي شايع صح وتعمير الطلاق والعاق
وكذلك لو قال صنته او هو على والي وانما غيبته او قيل لان هذه الالفاظ يعبر بها عن الكفالة قال الله تعالى
وانابه زعيم وقال تعالى واني بالله والملائكة قبيلا اي كفلا بكفولك بما تقول لا تزي انه سبي كتاب
الضمان قبالة فان شرط في الكفالة تسليم المكفول في وقت بعينه لانه احضاره اذا طاله في ذلك الوقت لانه
لا يرد تسليمه في وقت مقرر وزعمه كما في المال فان اخضره والاحضره والاحضره لا يمتنع عن قضائه كما
في المدين وان اخضره وسئل في مكان يقدر المكفول على محاسبته بزي الكفيل من الكفالة لان الغرض من
تفاسم المكفول الخصم عند الجاني فاد استلم في السوف او في موضع من المص بكنهه خاصة وملازمة في
باب الدعوى صاحب السلطان والقاضي فالمقود حاصل فصار كما لو سلمه في مجلس القاضي وان سلمه في
تريه لم يمت لان الغرض من هذا التسليم فصار وجوده وعلمه بمنزله واذا مات المكفول لم يترك
الكفيل بالنفس من الكفالة لان المضمون هو الحضور وقيل سقط عن الاصل لونه فسقط عن كفيله فان
كفلا بنفسه على انه ان لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف درهم لانه ضمان المال ولم يترك
الكفالة بالنفس لان الكفالة الثانية ضمت الى الكفالة الاولى فاد لم يشرط الترة من الاولى ولم يقل ان ادبت
المال فانما تزي من النفس فثبت الكفالة الاولى بخالفها وهذا اذا وقعت الكفالة بالنفس مطلقة من غير ان يكون
بسبب مال واحد معلوم فاما اذا كانت لرد المال خاصة فادى المال تزي عنهما جميعا وروي عن
محمد وابي يوسف الاول انه لو قال ان لم اوف به في وقت كذا فعليه الف درهم ولم يصف الى ما على المكفول
عنه انه لا يلزمه لان المال اذا اطلق حمل الرشوة والهبة والضمن وتعمل التي على المكفول كنه
فقد شك في وجوب المال والمال لا يوجب بالشك ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحرود والقصاص اما نفس
الحرود والقصاص فلا يجوز الكفالة بها با لاجماع لان ذلك لا يجر استيفاءه من الكفيل وقد ثبت على الدرك
واما الكفالة باحضار نفس من عليه الجدا والقصاص ايضا لا يجوز عمل ابي حنيفة والقاضي لا يمتريه واما اذا
اعطى المدي عليه كفلا للمدي جاز لان اخذ الكفيل الاستيفاء والقصاصات منها على المدي وهو لا يجزي
فيه النيابة ولا يخفى القاضي يقول للمدي الزمة ما بينك وبين قاضي المجلس وعمل ابي يوسف ومحمد باخذ
القاضي من المدي عليه في الجز والقصاص كفلا لان الحضور مستحق عليه لسماع البينة على وجهه ولو اشتغل
المدي ببلادته لم يجره احضار البينة ولو اشتغل بطلب البينة لزمه الخصم ذهبا لا يقدر عليه فاحسن
القاضي منه كفلا حتى لا يصح حق الطالب حقا في الخصومة في الاموال واجمعوا ان الكفالة بنفس من عليه
التعزير واجبه لان التعزير يجرى بحق الجدا ولم يترك في الرز والاسقاط فيؤثر المدعي عليه باعطا

عنه

الكفيل عن نفسه واما الكفالة فجازية كل المال المكفول به معلوما او مجهولا اذا كان دينا صحيحا مثل ان يقول تكفلت
عنه بالف درهم او بالدي عليه او بغير ذلك في هذا البيع لان الجاهل لا ينعى كنه الكفالة فان الامه لجمعت على جوار ضمان
الررك ولو اقر بالقبول لم يجره هذا اقراؤه وكان البيان فيه اليه ضارا له هنا والمكفول له بالخيار ان يشا طالب الزم عليه الاصل
وان شاطا الكفيلة كان الدين ثابت في ذمته كواحد منهما وبطلانك ليعاشا وان كان الحق واحدا كما في الغاصب غاصب
الغاصب وجوز تعلق الكفالة بالشرط لان يقول بايعت فلانا فعلى وما ذاب عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى يجوز
الكفالة بغير مجهول بهذه الالفاظ عندنا لانه اضاف الكفالة الى سبب وجوب الحق فثبت الكفالة بنفسه الزم عليه على شقير
والكفالة بالررك وعزل الشافعي لا يجوز لان وقت وجوب المال مجهول والمال مجهول والكفالة وثيقة فلا يصح كذا هذا وتعلق
على هذه الصفة ولو قال اخبر من غصبك من الناس ومن بايعت منهم فانا لك ضامن لم يجره لان المضمون عنه مجهول ولو
اقر مجهولا وضمن مجهولا لم يجره كذا هذا هنا ولو قال تكفلت بالكفيلة فقامت البينة بالدين عليه ضمن الكفيل لان
البينة جهة في حق كفاه الناس فان لم يتم بينة فالقول لا الكفيل مع يمينه في مفرا او ما يغتفر به لان الوجوب عليه والبيان اليه
فان اعترف بالمكفول عنه باكثر ذلك لم يصح وتعلق كفيله لاحتمال ان الطالب والمطوب توطا على ذلك كذا فام يصرقا
فيما زاد على ما قرره وهذا بخلاف ما اذا قال اخبر ما بايعت به فلانا فعلى ففلا لا ينعى كذا فانها بايعت فان على
ذلك لان لما ان يتدبيرا ينعى كفاه لان يقول كذا وكذا وكذا الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لان الكفالة اقراض
الزهم واذا كانت الكفالة بالامكان الكفيل على فرض فيما اذ اعنه فيرجع عليه بالادبي يتم الا بالادبي فاما اذا
كان بغير امره فهو يجمع ولا يرجع عليه كما لو قضى دين انسان بغير امره وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بما اكد له
عنه لانه باءا المال عنه صار مقبولا لا بالقبول المحذور فان الزم الكفيل بالمال وكان كفلا بامر من عليه كان ان يادم المكفول
عنه حتى يخلصه ولو حبس كان له ان يحبس لانه ادخله في هذه المطالبة فكل عليه تخلصه منها واذا اقر الطالب
المكفول عنه او استوفى منه بزي الكفيل لان الحق سقط عن الاصل فسقط عن قام مقفله وان اقر الكفيل بزي المكفول
عنه لان الررك كان تابعا على الاصل في الاحتيا دون الكفيل فكذا بعد اذ الكفيل ولا يجوز تعلق البراة من الكفالة
بالشرط المحض بان قال ان قدم فلان فانت تزي من الكفالة او ان دخلت هذه الدار او كلمت فلانا فانت منه تزي فانه لا
فصح البراة لانه تعلق البراة بالشرط المحض فلا يجوز تعلق البراة الاصل بالشرط المحض ولو كفلا بالمال الذي الطالب
على فلان ومماه فلا ان انا وفتيك به غدا فانا تزي من هذا المال وان قدم ماله الذي له بيلد كذا في وقت كذا فانا تزي
من كفالتى فانه يجوز في جوار الوابتن عن ابي حنيفة اعتبار البراة من الكفالة بنفس الكفيل على ما قرره ولا يجوز
اسقاط حق ليس فيه معنى التملك الا تزي ان الكفيل اذا بزي لم يرجع فصار خالطا والعاق واما تعلق الكفالة
بالشرط المحض ايضا لا يجوز بان قال ان كلمت فلانا او ان دخلت هذه الدار او قل ان دخلت الدار او قال ان كان يظن
السماع او هبت الزخ او غود لك فانا كفيل بالمال من فلان فانه لا ينعى الكفالة لان الاموال لا يجوز تعلقها بالشرط
المحضة فلاق ما اذا علق الكفالة بخروج العطا او بخرق الحصاد او الرابن او غود لك حيث يجوز هذه الكفالة لانه
ذكر هذه المعاني على وجه التاجيل لان في التاجيل صرا بان الجاهل والجهالة مداخل في المعقود عليه عقرا الكفالة
يجوز ان يقول ما بايعت فلانا فعلى فانه تضي الكفالة ها هنا فلان تضي مع جفالة في الاجل والى خلاف البيع وقوله ثم
تعلق الكفالة بالشرط على ضرب لو قال ان اشتق البيع او ان غصب فلان مالك او بايعت فلانا فانا ضامن فانه يصح
حي ما قرره لانه اضاف العقلا الى سبب الوجوب وضح وكذا لو قال ان قدم فلان يعني به عزم نفسه او مضاربه
او مستبضه فانا كفيل بالمال على فلان فانه تضي الكفالة ايضا لان هذه الاسباب والمعاني سبب تسهيل الاداء والاداء
سبب لوجوب الحق فجار تعلق الكفالة به بخلاف ما اذا قال ان قدم غريمك فاني ضامن او بصر حقه منه او قال ان

الكفالة

من

لا تفرض

قد والله من يتركها فانما ضامن لا يقا حقيق منه لا يصح لانه لم يضمن على نفسه ولها اقل الوحيه رحمه الله من ضمن
الخلاص فهو خير من يتركها اذ انما المشتري به مني كما روي وادعي عليك فانما اخلصك من عوالمه ولم يقل المشتري
لك الدرك فهذا اوضح من ان لا يملك المشتري بالبيع رده عليك من الثمن فانه لا يجب عليه شيء بعد الا اذا
فاهو فانه منكر من اول الفصل الذي لا يجوز تعليق الرضا من الكفاله الى اخر هذه الفصول لم يذكر في الكتاب
الا فصولا واحدا وانما زاد عليه مسائل الفصول المذكورة املا خلا بعضه في بعض فلم يذكر من ذكره في ايراد اشبع
وانه من هو الذي ذكره عليه بكتاب التلخيص وبالله التوفيق والاشهاد وعرض لا يرضى استغناؤه من الكفاله لم يصح
الكفاله به كما ورد في الفصول المذكورة وادانكف على المشتري بالثمن جاز لان الثمن مضمون على المشتري فقد ضمنه
بضمون له قبله فصح الضمان وانما كفل عن البايع بالمبيع لم يصح لان يكون ضمن تسليمه الى المشتري لان التسليم مسمى على
البايع غير المبيع اذ اهلك في يد البايع لا يجب على الضامن شيء لان البيع ينقضي بهلاك المبيع في يد البايع فاذ لم يجب
على البايع المبيع ولا قيمه المبيع فكذلك لا يجب على الضامن شيء بخلاف الكفاله بالاعيان المضمونه لانه يرضى على الغاصب رده
عنه او اذا اقرضه بعد تغلر رده العيوض على الضامن ومن استأجر دابة للعمل فان كانت بعينها لم تصح الكفاله بل للجل
لانه اذا كفل بنفس الحموله ومناضعها فالكفاله لا يصح انما اذا افعاله فاذا كفل بالرك والحمله معينه فكل كفل
بما لا يقدر على تسليمه وان كانت بعينها جازت الكفاله لان التسليم مستحق على المحرك لانه اذا استعير بالبايع
اعيانها لم يلزم طعام معين من موضع الى موضع فانه يجوز هذه المجازة فاذا جازت المجازة على هذا الوجه جازت
الكفاله ايضا وكذا لو كفل عن الخيل بخياطه ذلك الثوب فان كان المشتري طاعا لم يخطا ذلك الثوب
بيده لم يصح الكفاله لان الثوب لا يقدر على ذلك وان كان عقلا المجازة على خياطه ذلك الثوب مطلقا غير تعيين
الخياط فالكفاله به جائزة فافهم فانه واضح مستقيم ولا يصح الكفاله الا بقول المقول له في مجلس العقد عند ايب
حقيقه ومحمد لان المقصود من عقلا الكفاله قضا الدين ولو ان المقصود غير حصره الطالب فانه لا يصح منه بغير رضاه
وقوله فان لا يصح عن عينه وعلم رضاه ولو كان يوفيه ان هذا عقلا يتحقق في قول المقول له فوفيه على قوله في المجلس لعقل
البيع وعند ابي يوسف الكفاله جائزة مع عينه الطالب فاذا سمعها الطالب وهو المقول له قبلها في المجلس الذي سمع
جازه هذا احكاما للمرة اذا قال رحت نفسي في فلان وهو غائب فلهذا ذلك فقبل في المجلس فانه يجوز كراهة
لان الكفيل بهذا القول يوجب الحق في ذمته من غير ان يسوي لنفسه خفاء على الغائب فبغير ذمته كالاقرار بويده
الوصية فانه لا يصح وتعلق في غير قول الموصي له وكل الخلع فانه لو خالع امرأته على الف وهو غايبه فباعها الخبز
فصلت في المجلس فانه يصح الخلع قال ابو حنيفة وخبر الا في مثله واخره وهو ان يقول المريض لوارثه اكفل عني ببايعي من
الديون فكفله بعينه الخلفا فان ذلك يجوز استحسانا لان المرض يوجب تعلق الدين بالمال وقد ثبت في المال الحق
الورثة فكان المرض خصما في قضا دينه وقام قوله مقام قول صاحب الدين وصار كالمدين على الورثة فلا بد من
هذه الكفاله بخلاف ما اذا قال الصحيح لرجل اكفل عني بكذا قالان الغائب ففعل فله لا يصح لانه لم يتعلق بالحق غير
حتى يقوم قوله مقام قول صاحب الدين واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما اكفل ضامنا عن صاحبه في احدى اجزائها
لم يرجع على شريكه حتى يرضى بدينه على الصنف فيسدد يرجع بالزيادة على شريكه لانه لو رجع على شريكه لم يرد
لشريكه ان يرجع به عليه فاما في الزيادة فلو رجع لم يرد شريكه على الرجوع بذل عليه واذا اقل اشان رجل
بالف درهم وكل واحد كفل عن صاحبه فما اذا اجد هاتين رجع بنفسه على شريكه فليلا كان او كثيرا لان كل واحد منهما
كفل بجميع المال عن الاصل وكفل عن صاحبه بما وجب على صاحبه فالذي يلزم كل واحد منهما هو الذي يلزم الاخر لتساويهما
في الكفاله فيرجع كل واحد منهما على صاحبه بنفسه قابو به فليلا كان او كثيرا بخلاف المسئلة الاولى لان هناك كل واحد

او ادرك

سمي الكفيل

منها اصل في الصنف كغيره من صاحبه في الصنف فلهذا كل واحد منهما الدين من وجهين فلهذا لم يتساويا ذيلها فلذلك لو
تساويا في الادا حتى يرضى ادا اجد هاتين على الصنف ولا يجوز الكفاله بالالكفاله كرجوعه او بجل لانه ليس بشيء صحيح
لما انه بملك المكاتب استقطاه عن نفسه بالرجوع فلو وجب على الكفيل على وجه الكفيل على استقطاه عن نفسه لكان على الكفيل
ازيد مما كان على الاصل ولو وجب على الكفيل على وجه بملك استقطاه عن نفسه لم يتم معنى الكفاله فلهذا المصنف اشبع
ولقد المعنى بقول ان الكفاله بالدين لا يجوز لانها غير صحيحة مستقرة لانها تستقطب بدين من عليه الدين يعني اذ اولا
ابن ابراهيم ولا مانع رجل وعليه دين فكفل عنه رجل للرجوع الى الكفاله عن ابي حنيفة لانه كفيل بدين استقطاه فلا يصح كما
بعد الاثر وانما قلنا ذلك لان الموت يوجب سقوط الدين من ذمته ولهذا نزل الاجال كلها وليس هاهنا يحمل ثقل
اليه الدين على رجل الدين اما الزمة وامتن التركة وقول خربت الزمة الموت وليس هاهنا تركه مبقاه خلفه عنه
فيستقطا صلا وانما انبى على الميت اثم المماطلة ولا يطالب في الاخر فبالرأى والراية وانما يورث من حسنة او
يحمل عليه من سيئات صاحب الدين ان لم يكن للميت حسنة وهكذا تقول في الصوم والصلوة والزكاة انما تستقطب بالموت
ايضا ولا يورث ما لا يدبر الموت ولو لم يبق عليه اثم التاخير والتعجيل وكان في مشيئة الله تعالى ان يساعفه وان شاء
عقره وعذابي يوسف ومحمد وبه قال الشافعي لما روي عن النبي عليه السلام انه قال تقبض الموت من محلة بدينه
قال الشافعي الموعود به الله المراد بالفسق هذا الخبر الروح يعني تغلر وجهه به عليه من الدين لان الدين لا يسقط
عنه وروي ان النبي صلى الله عليه وآله اتي بخنازير رجل من الانصار وعان عليه السلام لا يصلي على جنازة ميت عليه دين ليس له
به وفاقا عليه السلام هل علي صاحب دين فمات الوارث فمات الوارث فقال صلوا عليه ما ينفعكم ان يصلي عليه وهو مريض
في قبره بدينه فقال ابو قتادة هما علي يا رسول الله فقال عليه السلام ابا الوفا قال بالوقار يصلي عليه رسول الله صلى
الله عليه وآله وقال لا يفتاده لان يردت جلسته من النار ولا نية كفالة بدين ثابت لا روى في صحيحه في الحياة
والدليل على ثبائه بعد الموت انا احضنا ان صاحب الدين لو اقرضه صح ابن اوده ولو ان فصولا قضى ذلك الدين عنه
صح وقضاه حتى انه لو كان الميت فضاير فاقبل ما لا فان الزاوي ذمته لا يخرجه الذي من باب الفصل لانه وقع
مجزيا مرة بدينه الفضي

كتاب الجواز

قال رضي الله عنه الجواز جازية بالربون قال الشارح رضي الله عنه اعلم اسعدك الله تعالى انه ذكر في ديوان الادب
الجواز اسم من اجاله تخيله اجاله فالملوك يحمل والطالب يحمل والدين يحمل به وذلك الرجل الاخصي يحمل عليه
واجمالا اذ قبل الجواز يقال الخيال الخيال احبلا لا فهو محتال لو قابل الجواز ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله من اجل
على ملي فليخل قال لا يهوي رحمه الله فليقبل الجواز وليطالبه بفضه وروى في روايه اخرى انه عليه السلام قال اطل
الغني ظم واد الجبل اجدكم على ملي فليستع قال ابو عبيد الهذلي هو مثل قوله فليخل في فليقبل الجواز او
لطالته بفضه وهو قول الله تعالى لم لا تخذوا له عليا به تبيعا اي لا تخذوا من يتبعنا بانكار ما نزل به ولا من
يتبعنا اي يطالبنا بنصره عنكم قال الفراء رحمه الله البتبع هاهنا يعني التابع لي تابعنا بطلب الشار وقال
ابو الحسن الاخفش يتبعنا طالبا ومن واه فليستع مثله اذهب الى قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شي فاتباع
بمعروف اي بطالبه بالمعروف وعمران هاتين قال تبع وانبع واتبع كلها معن وقال غيره تبع واتبع بالتشديد
اذ اتبع ففاه وانبع اذ الحقه يقال لولت اتبعه فاتبعتني اي قصوت اني فالحقته واصل الجواز الجواز من كان
الى مكان ومنه قوله تعالى ليتبعون عني ها حولا اي معزلا وتجز كما من الجبه الى مكان سواءا وعن هذا المعنى قال

مفسر

ابو الهيثم ان معنى كلمة التجرد لاجل راحة الاباء اي لا حركه ولا استطاعه الا بشيئه الله تعالى ومنه جردان
الجود ومنه قوله عليه السلام من اجد اخيه لي من يقول من هذا الى ايهان **هـ** والمطل اطاله المراجعة قال
الزهري كل مضروب طولاً من جرد وغيره فهو موطأ اي ممرود والمطل بالهمز الغني وقد ملؤا ملاء اذا
استغنى بماله عن غيره وبغير الهمز الجرد منه قوله تعالى واهز في ملكا اي حيناً **هـ** وزوي في خرب اخبر عنه عليه
السلام انه قال لا واحد من عوصة وعفونية اي سبخ لفته وعذله تودخه بسوء ويقع ويبس ناديه ويعزبه وهو
قريب من قوله عليه السلام اصل البر واللسان اي يمسح به ويد وبطال به بلسانه واللس المطل ايضا يقال لوئيه
الوئيه ليا ولينا اذا مطله وداخه والاجر الموشر الغني يقال رجل واجر بين للوخر والجزء قال الله تعالى اسكنوهن
من حيث شكنتمن وجردكم اي من يسركم وعناكم قال الشاعر **هـ**

ان الشبَابَ والفَرَاغَ والجُرَّةَ مفسرة للنفس اي مفسره
قال الشاعر رضي الله عنه هذه الكلمة ناتي من باب فعل يفعل يفتح العين في الماضي وكسرها في الغائب على خمسة معاني
تختلف باختلاف المصادر والوجوه والجرّة اذا تشغى والوجوه اذا وقى الوجود اذا قدر وقته قوله تعالى فلم تجروا
مأى وقد روي على استعمال الما بان الجول بين المتوضي وبين الماسع ضارب او عرو او لم يجد اليه الاستشفاء او كان به
مرض يضربه استعمال الما فانه يجوز له التيمم مع وجود عين الماء والرابع الوجوه وان يجوز الصلوة بعرفه فقد انها
والخامس موحده وهو اذا غضب واستشاط فاحفظه فانه من احسن الكلام واشهره وبجائسه وخياره ولا يشبهه
بالادعية الصالحة ان يستمع مجموعته واستمعنت مصنعه بركات الله عليك ووفقك لما يحب ويرضى انه خير موفيق
ومعنى في الجواله جازية باليون طيبنا من الاخلاء وكان الجواله عمدا صمان فصح كالكافه ونصح في الجواله والخيال
والخيال عليه لان عمدا في الجواله المطلوب ورضا الطالب به وقبول الخيال عليه فيشرط رضا النفس الثلاثة اجتماعهم
عليه **و** اذا تمت الجواله في الجبال في الدنيا وله ان يطالب الجبال عليه خاصة عند نال الجواله مشتقة من اسمها
وهو الخويل بها الجواله بخول الدين من ذمة الجبال الى ذمة الجبال عليه وذلك يقضي براه ذمة الاصل فلو قلنا انه لا
يترأى الجواله لصارت الجواله كفالة ومعلوم ان العهد اذا اختلف اسماءها اختلف احكامها لاخذنا في معانيها
والاعتبار بالمعنى الذي ان الكفالة بشرط براه الاصل جواله والجواله بشرط ان لا يترأى الاصل كفالة غير ان اعتماد
اصحابنا في هذه المسئلة على الخبر الذي روينا به وهو قوله عليه السلام من جلى على ملي فيجمل بشرط مسئلة الجبال عليه
فلو لان الدين بخول والايجل بشرط الملاءة تعي وفايده وعند زهدنا قلنا ان معنى في الجبال وللطالب ان
ياخذ ايها شاكنا في الكفالة لان الجواله في معنى الكفالة لا يترأى الجبال لا يترأى الجبال فلو قلنا ان
الكفالة عبارة عن الضم وهو ضم ذمة الى ذمة اخرى فلو ترأى الاصل حصل الضم وحكم العقود يكون ما خول من
اسمه مشتقا من لفظة حكر الضم في السلم مشتق من اسمها وهذا نقول ان حكم الجواله ما خول ومشتق من اسمه
وهو الخويل ولهذا اقر في الحكمين وعلم ان اي ليس وان شبرمه في الكفالة والجواله جميعا ياخذ المطلوب الدخيل
ويترأى الغير لا يترأى الاصل الجبال كفالة في قتاده عن النبي علي بابنه في كتاب الكفالة **و** اذا تمت وقت لا يرجع الخيال
على الجبال لان ينهي حقه والتوقي عدا بيمينه رحمه الله اجزا من ايمان الجبال عليه الجواله ويخلف ولا يبيته
عليه اويون مفسرا وقال ابو يوسف ومحمد النوي بهذين الحمين ونحو ثالث وهو ان حكم الحاكم بتفليس
جال حيوة فنقول الجبال عليه اذا مات مفسرا يعود الدين الى ذمة الجبال عندنا لما روي عن امير المؤمنين عثمان رضي
الله عنه انه قضى يعود الدين الى ذمة الجبال لمحض من الصلابة وقال النوي على مال امر مسلم فانبعاثه في هذه
المسئلة وروي هذا الخبر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه انه سئل عن الجبال عليه اذا مات مفسرا قال يعود الدين الى ذمة

الخطير

75 الجبل ثم قال لا تنزع علي قال امرئ مسلم وقد خفي كتاب الرزق فزعموا وموفوقا ولا أن الجبل برأ عن الدين الجواله برآة
فقال وجوبه فزاعى بشاهه المقول اليه أو سلمه برله ما أمكن كما لو اشترى بالدين شيئا فهلك قبل القبض أو صالحو
على غير فهلك العن قبل القبض وعنه الشافعي لا يعود لأن الجواله سبب لا يجوز أن يكون المدين بعد صخته في
حال بقاءه مطالباً بشي لا ينفس ذلك الدين ولا يزيله فلا يعود الدين الي ذمته بعد سقوطه عن ذمته بصفة هذا السبب
وتفوده كما في الآية قال الأدهري مصر زوي تيوي بكثر العن في الماضي وقتها في الغابر وهو مقصور عنه
لأنه لا يملكه على قال امرئ مسلم ثم إذا جحد الجال عليه مع يمينه ولم يكن الجحال يمينه فقد سقطت المطالبة من
كل وجه وكذا إذا مات مفلساً لم ينقض ذمته ولا تركه يتعلق بها الحق فيعوده وأما الجحد بالافاض فلا
يصح عنده لأنه حجب بالعدم وهو ما لا يتحقق فلا يعود وعنده القضاء بالافاض صحيح فتصير الزمة بهذا القضاء معية
فيهود الدين الي ذمه الجحد وإذا طالب الجال عليه الجحد قبل مال الجواله فقال الجحد أحلت ديني كان لي عليك لم يقبل
قوله وكان عليه مثل الدين لأن الناس يقبل الجواله ديني يجوز الجحد عليه ولا يقبل ديني لا يكون له عليه فقبوله الجواله
لا يكون إقراراً منه بوجوب الدين له عليه فله أن يرجع عليه بما أدي ولأن طالب الجحد الجحال بما أحاله فقال ما
أحلتك لتقضه لي وقال الجحال بل أحلتي ديني كان لي عليك كما تقول قول الجحد لأن الجحد هو الواجب فكان القول
قوله كذا واجب ويكره السفايح وهو فرض استفاذه المقرض خطر الطريق لأن غرض من يتجزئ السفاحة
هو إسقاط خطر الطريق فكان في حجب المقرض الذي جرت قضاؤه وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل قرض
جرت قضاؤه فهو ديني فأقل الجواله أن ينفذ الكراهة هـ هـ

كتاب الصلاة
في الإسلام

قال الشيخ الامام ابو الحسن القزويني قدس الله روحه الصلح على ثلثة اصناف صلح مع اقاربه وصلح مع سكوت وهو
ان يفتقر المدعى عليه ولا يثبت وصلح مع انكاز وكذا كجائز قال الشارح رضي الله عنه اعلم وتعالى بالاصل
في جواب الصلح قول الله عز وجل فلا جناح عليهما ان يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير ذكر ابو بكر الانباري رحمه الله ان
الصلح اسم من الاصلاح وقوله تعالى ان يتصالحا بينهما ما ضمه تصالح وغايره يتصالح فادغم التاء في الصاد لقرب تحريكهما
فصار يتصالح وفي الشبهة يتصالحان وسقطت نون التنبيه في الآية بان لما ان نون التنبيه والجمع سقطان في المص
والجهر في خمسة امثلة من الافعال المستقبلة وهو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين قال الله تعالى فان لم
تفعلوا ولا تفعلوا او كذا كاخواتها واما النون في يعين صيغ جماعه الموت لا حرف الا عراب فلا يسقط الباء بل
حرفوا لئلا صبه والجاذمه عليه فافهم وقري ان يتصالحا بينهما من اصل يصلح اصلها قال الله تعالى واصليوا ان تبينكم
ولا لوفيه الف القطع لكونه من باب الانفعال وروي عن النبي صلى الله عليه انه قال امر مني وعلم مني واصلوا من صلين
واصلين اثنين امر الله اميال وزاد اخا في الله تعالى وصلح يصلح مصالحة وهو مصالح والمصالح مصالحو الشيء
مصالح عليه واصطلاح يصلح اصطلاحا وروي عن محمد رضي الله عنه انه قال ثلثوا الخصوم ليصلحوا فلو فضل القضاء بوز
المصالحين وقزويني لنا هذا الحديث الشيخ الامام جمال الاسلام افاض القضاء ابو الفتح عبد الصمد انا والله بوزها نه
واسكنه جناته مع جميع ابيه الهدي في اول مجلس جلس للقضا في بنا الجريد وقت الظهيرة من يوم الخميس الثالث
عشر من شعبان سنة سبع وثلاثين واربع مائة ودفنا الله تعالى يوم الخميس شفاعته ورفع في علي عيسى
ه فاما صلح يصلح اصطلاحا وصلح جاف هو صلح لازم اذا صار ذاصلا ح وخير قال الله تعالى ومن صلح من ايادهم
وازالهم وذرايعهم وصلح بضم العين في الماضي يصلح الغة عثمان في القران لم يقر تلك اللغة والقرآن سنة متبعة

لا يبيع الجار ونحوهما ثم الصلح مع الانكار جاز وعرفنا ذلك على المجهول على شيء معلوم طارأ على البنيان الله عليه
انه دخل المصحف في اربعين ثمانين ثوب وارفعته صوتهما فقال عليه السلام للمري في كل الى الثالث هل لك الى
السلطان هل لك الى التلحين فزعاهما الى الصلح مع الانكار ولا يفرق بينهما فوجبان يني على قول من يدعي صحة
على قول من يدعي فسادا من شهود على آخر انه اغتصبه هذا فلم يقبل شهادته ثم اشترى الجار منه جازا جازا لان
في دهر البائع جواز العقل لا في زعمه انه باع بملك نفسه وهو غير قن له فبني الامر على زعمه وان كان في زعم المشتري
انه حر كركها هنا وكلمه جازا جازا ادعى النكاح بشهود والاخر يعجز بشهود فانه يحكم بالنكاح بالشهود
ببوره ان الصلح وضع لقطع الخصومة والمنازعة والافتراق بين المين وهذه المعاني حاصلة مع الانكار ولهذا المعنى
اجمع ان صلح المتوسط مع الانكار يجوز بان توسط بينهما ثالث فوجب ان يصح وان لم يتوسط كالصلح مع الاقرار
وعن الشافعي وان لم يبيح لا يبيح الصلح مع الانكار لانه يجوز للمري عليه ان يقاض نفسه فلا يجوز ان يعطيه عوضا
لغيره كما في حال الصلح وان يصادق المدعي والمرع عليه ان لا يخر المدعي فيما يدعيه ببيده انه لا يجوز للمري فيه مع
انكاره ففزعاه عن المدعي عما ليس قوله في الظاهر فلا يجوز فهو من باع ملك غيره فانه لا يجوز كذا هو ابل عليه
انه ذكر في كتاب الصلح ان المودع لو قال رددت الوديعة وانكر المودع ثم فصل على مال فانه لا يجوز عند
ابي حنيفة وابي يوسف كذلك في غير الوديعة وجب ان لا يجوز ايضا **قلت** ذكر في الجامع الكبير ان ابا
يوسف نجح الى قول محمد فظاهر رجوعه على رجوع ابي حنيفة رحمه الله ثم وليس سلما ان كان كذا كان هناك
ليس في زعم اخرها صحة العقل في الشرع جعل قول المودع رددت الوديعة بمنزلة قول المودع استرددت في يني
وجوب الضمان فكانها تصادقا على الاضمان ولهذا لا يجوز الصلح بخلاف ما نحن فيه على ما ذكرناه **وذكر**
الشيخ الامام ابو القاسم عبد الرحمن بن علي رضي الله عنه هذه المسئلة في ردوس لمسايل وقال اذا قال المودع رددت
الوديعة وانكر المودع ثم فصل على مال يصح عن ابي حنيفة وابي يوسف الاول وعنه ابي يوسف الاخير ومحمد
يصح **قلت** انها تصالها مع ظهور الرد فلا يجوز صلحها وانما قلنا ذلك كل المودع امين في الوديعة
مسلط على الرد فيظهر الرد بقوله كالوكيل في البيع اذا اقر ببيع السلعة قبل الغزل فانه يظهر البيع خذ لك
ها هنا وانما يخلف عن انكار المودع لادخال الشبهة في امره لا لغير مظهر الرد كالمعدية اذا قالت انقضت
عدي في مدة تنقضي في مثلها العدة وانما تقبل بيته على الاستهلال لان الرد يظهر حقا ظاهرا والظاهر
يزال بالبيئات لا يبي يوسف الاخير ومحمدان هذا اعترض على جزي بين اثنين فوجبان يني على قول من يدعي صحة
كالصلح مع الانكار **الجواب** قلنا يشك كذا هذا بما اذا ادعى الغائب ان العدة المفصوب هلكت في يده
وانكر المفصوب منه على كرموصوف وحل لم يصح وينبغي على قول من يدعي الفساد **فان** وقع الصلح على اقرار
اعتبر فيه ما يفتقر في البياعات **فان** وقع عن مال بمتاع اعتبر بالاجازات لانه اذا وقع عن اقرار فها
معتبر فان ان هذا الصلح عقدا معاوضة جري بينهما فيعتبر فيه احكام المعاوضات بهجا واجازة **والصلح**
عن السكنى والانكار في حق المرع عليه لا في حق المين قطع الخصومة وفي حق المدعي يعني للمعاوضة فاذا
صلح عن اد لم يقب فيها الشفعة لان في زعم المرع عليه انه لم يملك الرأ بهذا الصلح وانما دفعه العوض
منه اقل المين واذا صلح على ان وجبت الشفعة لان في زعم المدعي الرمي ملك الرأ بالصلح انه انما ملكها
بعوض هو مال فكان معتزا على نفسه بوجوب الشفعة ولا يمنع ان يخلف العقد في حقها كما في الاقاله فاشك
في حق المتعاقدين ومع جاز في حق غيرهما حتى يتجردها الشفعة **فان** كان الصلح على اقرار واستثنى
بعض المصلح عنه رجوع المرع عليه لخصه ذلك من العوض وان استثنى بعض المصلح عليه رجوع المدعي لخصه ذلك

منه

من المرع عليه لما بينا ان الصلح بالافراز عقدا معاوضة ولو استثنى بعض المبيع على المشتري واستثنى بعض الثمن الزيادة
البائع على البائع فان كان واحد منهما يرجع فقد استثنى فكذا في الصلح يرجع **فان** وقع الصلح عن سكنى او انكار
فاستثنى المتنازع فيه رجوع المدعي بالخصومة وزد العوض ان استثنى بعض ذلك زد حصته ورجع بالخصومة فيه
لان المرع عليه انما دفع المال ليقطع عن نفسه الخصومة والمين فلما استثنى الرأ المارعا فيها يني ان لم يني
للمري حق الخصومة ولا حق الاختلاف فقد اخذ العوض عن غير شيء وان ادعا حقا في ذاء ولم يدينه فصالح
من ذلك على شيء ثم استثنى بعض الرأ لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما يتق طر يوم من الرأ بالمشك
والصلح جاز من دعوى المال والمنافع وجباية العهر والمظالم وله تعالى والصلح خير وهذا عام ولا يجوز من دعوى
حل لان المورد من حواله واقامتها الى الامام خلاص الصلح عن القصاص لانه محض حق المول مجاز صلح عنه كما
جاز عفو قال الله تعالى من عفي له من اخيه شي فاتباع بالمعروف فاذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهو رجل فصا
على مال بليلة له حتى يترك الرجوع جازا وكان في معنى المصالح في زعم الزوج واما في زعم المرأة فانها لو كانت المال لقطع
الخصومة عن نفسها ولا سقوط المين على قول من يري الاختلاف في دعوى النكاح **فان** ادعت امرأة نكاحا
على رجل فصالحها على مال بذل لها يكون في نكاحه جازا لان بعض من يقول ان المراه في المأدب من النكاح كان
منزله مهن معلوم وجب تراضيهما **ولو** بذل الرجل لها مالا لترك دعوى النكاح لا يجوز لانه فرقة والزوج لا
يعطي العوض في الفزقة وانما باخذ العوض للمال لان تدعي المرأة النكاح والمهر جميعا فيجوز دفع
العوض للرجل وكان العوض بآ المهر فافهم **فان** ادعى رجل على رجل انه عده فضله على مال اعطاه جازا وكان
في حق المدعي في معنى العقل على مال لان في زعم المدعي انه انما باخذ المال لاسقاط الحق عن الرق وذلك جائز وفي
زعم المرع عليه انه جزا الاصل وانما يسقط الخصومة عن نفسه بما يعطى من العوض ذلك جائز ايضا **فان**
وكلاشي وقع عليه الصلح وهو مستثنى بعقل المرائية لم يعمل على المعاوضة وانما يعمل على انه استوفى بعض حقه
واسقط باقيه ضمن له على رجل الف درهم جازا فضاحه على خمس مائة ربوف فكانه ابراءه عن بعض حقه
وان ضاحه على الف موبل جازا فكانه اخل نفسه الحق **فان** ادعى فيهما جميعا ان الحسن مائة بعض ما كان
مستحقا بعقل المرائية ولم يني بيع الالف بخمس مائة فحل الصلح على الاقرار عن البعض والاستيفاء للباقي تجزيا
لجواز العقل وكذلك الما تجز بيع الف حاليه بالف موبل جعل كانه اخل الدين الا و ايضا تجز بالحوار **فان**
ولو صالح الالف على دنانير الى شهر لا يجوز لانه ضرر قد علم التقاض في المجلس فلا يجوز **ولو** كان
الالف موبلا وضاحه على خمس مائة حاله او كانت الالف شهرا وضاحه على خمس مائة بعض لا يجوز فيها
عنه ابي حنيفة ومحمد لان الحسن مائة الممثلة بخمس مائة بعقل المرائية وكذلك البسر الذي هو جازا وقع
العقد عليه صاعا ببيع الالف بخمس مائة وبيع الالف السود بخمس مائة ببيع لا يجوز **وعنه** ابي يوسف
كلاهما يجوز لان للعقد وجه الصحة فكان صاحب المال ابراءه عن خمس مائة والمريون على الباقي واعطى الباقي
اقبل مما له عليه صا لو كان له عليه الف جازا وضاحه على خمس مائة فانه يجوز على ما بيناه وذكر هذه
المسئلة في موضع اخر غير هذا الكتاب من وجه اخر وهو انه لو صالحه على الف على خمس مائة يعطيهها اليوم
او ابراءه عن خمس مائة على ان يعطيه الباقي اليوم ولم يعطه حتى مضى اليوم طر الصلح والبراءة انما بشرط
ان يسلم له متعة التجمل فوجب قراءه شرطه في صحة ابراءه الصلح والبراءة انما بشرط
لا يطل وان لم يعطه اليوم لانه لم يشترط لنفسه حقا لم يني ولجبا فصح لا يرا ويلغو الشرط صا لو قال خطبت
عنه خمس مائة على ان تجمل لي خمس مائة ولم يبق وقت التجمل وقتا **فان** ومن كان رجلا بالصلح عنه فضاح لم يبرأ من

لخته

جاز

الموكل

77 المصالح فما جاز في البيع جازها هنا وقام الخبز في البيع لا يجوزها هنا في الصلح ولو جعلناه مباحا فالصلح على المجهول على شيء معلوم يجوز. وان كانت الزكوة فضة فأعطوه ذهباً أو كانت ذهباً فأعطوه فضة فهو ذلك لأن هذا في معنى عقد الصرف فما جاز في ذلك جاز في الصلح وما بطل في ذلك بطل في الصلح. وإذا كانت الزكوة ذهباً فضة وغير ذلك فصالحه على ذهب أو فضة فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نية من ذلك الجنس حتى يكون نية مثله والزيادة في نية نية الميزات لأن المصالح عليه إذا كان قل من نية أو مثل نية كان ذلك حقة الثابت في ذلك الجنس ونية حقه في نية الميزات في أبي الوثرية بلا عوض فصارت في معنى ترك الميزات بغية بغير الميزات كما يصير متركاً بالترك ولا يقع منه على المشاعة فيما تضمنه القسم. وإذا كان المصالح عليه أكثر من نية من ذلك الجنس جاز وكانت تلك الزيادة حصة في نية الميزات لأن لهذا العقد وجه صحة يمكن جعله عليه فعمل عليه وعن هذا قال الزعماني بخارج الشر يمكن وأهل الميزات أي لو أخرجوا أو أجازوا من الوثرية على شيء معلوم ودفعوا إليه جاز على الوجه الذي ذكرناه وما يكون ما بقي من الميزات بين ما في الوثرية على سهامهم على قرأ الله تعالى. قال الشيخ أبو عبد الله معنى الخبز هو أن يكون المتاع بغير نية لم يقسموا وفيه بعضهم دون بعض فلا يشترط تباعده وإن لم يعرف كل واحد منهم نية بعينه وما يقبضه ولو أجاز أحدهما لغيره يثبت بعضهم لم يخرجنه يقبضه البايع قبل ذلك وقد روي هذا الخبر عطاء بن أبي رباح رحمه الله مفسراً قال لا بأس بأن تخارج القوم في الشركة يكون بينهم ويتأخذوا عشره دنانير بفقد واحد هذا عشر دنانير ديناراً. ولا أعلم في الشركة من غيرهم فادخلوه في الصلح على أن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل لأن هذا الصلح يتضمن نية الدين من غير من عليه الدين وسيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز وهذا فساد قوي مخفى في جلب العقد فأوجب فساد الجميع. وإن شرطوا أن يتركوا الخبز لمنه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لأن المصالح إذا ابتاعوا الخبز من نية من الدين لم يتركوا الخبز إلا في إيمان ما بقي في أبي الوثرية فكانت للبائعين ترك ديناً علواً ولم يخلف إلا هذه الأعيان فصالحهم هذا الوارث على شيء قبضه منهم مباح في البيع والشرع فيجوز.

كتاب الله الرحمن الرحيم

[illegible]

ما صالح عليه الا ان يضمه مال ادم لموكل لان الموكل في البيع لا يضيف العقر الى نفسه ولما يضيف اليه
 موكله فصار كالرسول فان ضمه يارمه لانه ضمن مضمونها بمنون قبله فصح كالوكيل في عقد النكاح اذا ضمن
 المهر فانه يارمه كراهه فان صالح عنه رجل غير ارمه فهو على اربعة اوجه ان صالح بال وضمه ثم الصلح لا عقد
 الخصم على ملكه او على ذمته وكذا المذموم عقد العقر على حقه نفسه واستقط دعواه وان كان من كان لا يحتاج الى رضا
 احد وجاز كما لو قال رجل لزوج امرأه خالعه امرأتك على الف وعلى ابن صام فقال الزوج خلعت جاز وفيه
 رد الخلع على هذا الخطاب كراهه فان كان قال المذموم خلعتك على الف هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها اليه
 لانه اضاف العقر الى ملك نفسه وكذلك اذا قال صالحك على الف وسلم الالف اليه لان الصمان يحتاج اليه في
 نفوذ هذا العقد لا جمل التوثيق اذا ادى المال فقد حصل الغرض منه فحتاج الى التوثيق ولو قال صالحك على الف
 ولم يضمن لم يرد فالعقد موقوف فان اياه المراء عليه جاز ولزمه الالف وان لم يضمن لم يرد لم يرد على ملك
 نفسه ولا الزم بشيء فهو كعيني بقول لزوج امرأه طلق امرأتك على الف فقال فعلت او يقول لمولي العبد اغتق عديك
 على الف فقال فعلت جاز ويكون موقوفاً على قول المراء والعبد رضى فان اجابت المراء والعبد جاز وكان حقوق العقد
 منعققة بالجزء من دون غيرها الا ان يان من قال لا خير بع عديك هذا من فلاي بالف درهم فقال هذا الرجل قبلت فلان كان
 قوله على امرت فذ وان كان بغير امرت موقوف على اجزائه بخلاف ما لو قال اشتريت هذا العبد لفلان بالف درهم فبذل العقد
 على هذا الرجل المشتري ويصير مشترياً لنفسه لو كان قوله بامره فان لانه مكلف مخاطب بشيء باختياره فمن
 معلوم فيقع العقد لما دام يضيف اليه غيره واذا كان الدين من شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشر بكم
 بالجار ان يتابع الذي عليه الاصل وان شا آخر نصف الثوب لانه لا ولاية للمصالح على شريكه ولا ينفذ صلح عليه عند
 ان الثوب الذي يفتن عن دين مشترك كان بينهما وكان لشريكه ان يشاركه فيه لان يضمن له الشريك المصالح ربع
 الدين لان ان يقول ان الذي عليه الدين حصتي متبكي هذا الثوب بلا عن نصف الدين ولا خولك فيما وصل الي الا في
 قدر ربع الدين في ثمان فقت هذا الثوب عن نصف الدين وكان في قبض نصف الدين ولو كنت استوفيت منه نصف الدين
 اعطيتك نصفه ثم يكون باقي الدين بيننا كذلكها فان سلم السات الثوب الى المصالح وتوي الدين على الغريم
 فله ان يرجع على المصالح على الوجوه التي بينت فيما اذا لم يسلم الثوب اليه الا في حصله واحده وهوانه لو قبض المصالح
 على شيء من الزايم فانه لم يدخل للسات ان احد من يد المصالح نصف ما قبض من الزايم بعينها ولو لمصالح ان يعطيه
 مثلهما كان القبض يقع بمضمون في ذمته ثم يصير قاضاً ما له عليه فانقطع حقه عن غير المقبوض وتعلق قبل
 المقبوض من الزايم فافهم ولو اشتري احدهما نصيبه من الدين بملعه كان لشريكه ان يضمه ربع الدين لان شرا الساعه
 يقع بمضمون في ذمته ثم يصير قاضاً ما له عليه فكله قبض نصف الدين فلا يكون لشريكه على الساعه المشتراة
 سبيل واذا اكل السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على رأس المال لم يجز الصلح عندا يبيخفه ومحمد بن عيسى
 اجاره شريكه لان يجوز له يودي الى ان يعود خرب السلم الى المسلم فيه بعد انقطاعه وتعدوه في رأس المال هذا لا
 يجوز ولهذا الواسم في كسر خطه ثم تقابلان في رأس المال لا يجتالان ولهذا لو كان رأس المال ثوباً بعد
 الاقاله لا يرد به العبد ولا يبطل الا قاله بهلاكه ايضاً وكذلك رب السلم مع المسلم اليه لو تقابل عقد السلم ثم
 انقاعا على نفس الا قاله قبل القبض لم ينعقد ولو جاز ان يعود خرب السلم في السلم فيه بعد سقوطه لا تنقض
 الا قاله في هذا الموضع كما في بيع العين عند ابي يوسف يجوز الصلح لان الصلح في السلم على رأس المال يجري مجرى
 الصلح في سائر الديون على اي حال كان فيجوز في حق المصالح خاصه صافي الدينون واذا كانت الزكاه يوزعها فخرجوا
 احد من مالها ما اعطوه اياه والنكاه عقار او غرض جاز في الاكل او غير ما اعطوه لانه في معنى البيع من

المصالح

78
لانه كثير في كلامهم فجزوا النور تخفيفا كما فعلوا في لم يزلوا بك وقالوا انك وفيه العجايب كثيرة ذكرها في آخر كتاب
الغزيرين فليرجع اليه فان كتابي هذا مخصص على التلويك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك
والتيك قلت قال ابو بصير في الاذهري انما صحت الزا والنور منها لان الجالف اخبرنيما فانه قال
وعمر بن الخطاب عظمه ايدين عظمه وكانه قال ايضا وانك فاميت عظمه ايدين عظمه قال هذا قول الله تعالى
الله لا اله الا هو لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك **فان** لم يزلوا بك
وقد شرحه لك محمد بن الله تعالى شرحا هو في غاية الحسن والجودة وفقك الله تعالى في بقائه واحكامه فانه وفضله
ولما ملك الهه الا بالقبض عن الماز وينا من حيث ابي بكر رضي الله عنه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع بالعين يتبع بالمتابعة
وهي العارضة ثم النبي صلى الله عليه وسلم بالقبض عن الماز وينا من حيث ابي بكر رضي الله عنه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع بالعين يتبع بالمتابعة
لانهم الا بانضمام معنى آخر البها وهو الموت فكر الهه وجب ان كنهم الا بانضمام معنى آخر البها وهو الموت فكر الهه وجب ان كنهم
لما كان الهه تتم من قبل القبض لانه عقول عقول التملك في حال الجوده فلا يشترط فيه القبض لانه الملك قياسا على البيع
فان قبضها الموهوب في المجلس بغير امر الواهب جاز استحسانا لان الجاه له تسليط على القبض مادام المجلس قائما
وضار القبض منه في المجلس كقول المشتري بعد ايجاب البايع في المجلس وان قبضها بعد الاقتراف عن المجلس لم يجز الا
بإذن جدي من الواهب لا بالاقتراف بطل حيز قبضه فصارت كالمشتري اذا قبل البيع بعد الاقتراف عن المجلس وان قبض
بإذن جدي من الواهب بطل حيز قبضه فصارت كالمشتري اذا قبل البيع بعد الاقتراف عن المجلس وان قبض
والقبول ثم المشتري بملك قبض البيع باذن البايع فكل الموهوب له ملك بعد الاقتراف عن المجلس بطل الواهب وتنفذ
الهه بقول الواهب وهبت وثلث واعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعمرتك هذا الشيء
وجعلت علي هذا الرأيه اذ انوي بالجلان الهه لان هذه الالفاظ بعد بها عن التملك **روي** طاووس عن زيد بن ثابت
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجوز اموالكم من عمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال حملت رجلا على فديني
له ولعقنه من بعده ولا ترقوا من ارب شيئا فهو سبيل الميراث وعن عمر رضي الله عنه انه قال حملت رجلا على فديني
في سبيل الله فوجرت الفرس ناع في السوق فارتدت ان ابتاعه فقال رسول الله لا تجز في صرقتك **وذكر** كذا لو قال
اطعمتك فهو هبة كل من اطعم مما ينطعم فيصير عبارة عن التملك بخلاف ما اذا قال اطعمتك هذه الارض يصير
كانه قال اعزتك لان الارض لا تطعم فيكون المعنى جعلتها اطعمتك وصار كأنه قال اعزتك **ولا يجوز** هبة
المشاع فيما ينقسم الا مجزؤه مفسومة عن ذواتها المشاع فيما لا ينقسم جاز به بالاجماع لما روينا من خبر ابي بكر
وعمر رضي الله عنهما في اول الخشب ولانا لاجزؤنا هبة المشاع فيما ينقسم القسمة وانبتنا الملك فيه قبل القسمة
لاذي ذلك الى ايجاب حق لازم للموهوب له على الواهب في عين الهه عقيب الملك في الهه بلا واسطة بين الملك والحق
فلا يجوز لا يقع الملك قبله قياسا على ما قبل القبض دلالة الوصف هو ايجاب مؤنة المقاسمة على الواهب المشتري
فيما يتبع سبب تبرع على من يتبع عليه وهذا لا يجوز **وعند** السافعي يجوز هذا عقد تملك فيبيع في المشاع المنقسم
كما بيع في المشاع عتق المنقسم قياسا على عقد البيع **ومن** هبت شقصا مشاعا فالهه فاسدة وان قسمته وسلمه جاز لما روينا
من الاخبار **ولو** هبت دقيقا في خطبة او هبتا في ستم فالهه فاسدة فان طلى وسلم واستخرج الرهن وسلم لا يجوز لان
الموهوب لا يصح عليه العقد ولهذا لا يجوز بيعه على هذا الوجه وكان العساذ في نفس المعفود عليه فلا يجوز بيع المرافق
بما بين من خلاف هبة المشاع اذ قسمته وسلمه جاز على ما بيناه **ولو** هبت الرهن لغير من عليه الرهن من الموهوب له قبضه
فقبضه جاز **عند**نا استحسانا لانه هبت ما يبيع هبة في الجمله وهو فلا رعي تسليمه فاذا سلطه على قبضه هو قبضه
بتسليطه من الهه كما لو هبت اوديعه من غير اموال وارهت قبضه واقتباس لا يجوز وهو قولنا لا يذهب

رضي الله عنه انه قال لا يشبه عابسه رضي الله عنها في مرضه الذي قبض فيه اني فلتك جاد عشرين وسقاني الخ وبودي
انك لو كنت حزينه فاما اليوم فهو مال الالوان **هـ** قال الشارح رضي الله عنه وقد روي هذا الحديث بالفاظ مختلفة غير ذلك
الشيخين رحمهم الله رويها على نحو ما وردت ها هنا فالارضى الله عنهما ان معناه انه يلها من خيله جابيا يصدمه اذا
حل في كل سنة عشرين وسقا ولا يالم يقبض ما وهبه لها حتى حضره الموت فلكه في اي ابوها رضي الله عنهما وعنا
ان الخيل اذا كثر غير مقبوض غير جابر فاعلمها ان يارب رؤيته شركا هافيه قال الاذهري جاد عشرين وسقا اي ما اخذ
فان جابيا فاعلمها ومعناه المفعول كقولهم تعالى عيشه راضيه اي مرضيه يقال جرب جربا وجرا اذا فجع الغنم
الماضي ومنها في الغائر واكثر المضاعف اذا كان متعربا وهو على هذا الباب وما كان كراما فاكثره من باب فعل فيعمل
يفتح العين الماضي وكسرها في الغائر مثل افرقعو ونحوها **هـ** وقوله وبودي اي كنت اود ولجت انك كتبت قبضيه
وقوله حزينه اي قبضيه ولو قال حزينه لكان اوضح للعين لاجودهما فاما ما زاد اليافيه لا شباع الكسره وهي لغة بني
يروع وهم يشعون الكسره والضمه والفتح والكسره كما قال الفضل العبد يس

وَبَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ خَبِيرٌ
الْحَقُّ مَعْنَاهُ دَوَّعُضٌ وَعَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ قَرَأَهُ مِنْ قُرْآنِهِمْ مَبْصُوحِي بِالْيَا أَيْنَ مَطْلَقَةً مَرَّسَةً عَلَى الْإِضَافَةِ وَأَمَّا
الضَّمُّ فَهُوَ جَاءَ قَالُوا مِنْ جِبْتٍ مَسْلُخُوا أَيْ فَاظْطُودَ
وَمِنْ ذِمِّ الرِّجَالِ مُنْتَضِرًا لِحَاجَةِ

ومن دم الرجال منسرج
 اي منسرج معناه يعيله وروي عن محمد رضي الله عنه انه قال ما بال احدكم يخل ولا ينجسها ولا يقسمها ويقول
 ان انا لم كان له وان انا لم هو قبلني رجب الي وايضا رضي الله عنه لا يتصل احدكم على كذا بصله ولم ينجسها ولم يقسمها ثم مات
 الا وجعله ميراثا لورثته فقوله ما بال احدكم يما جاله وخطبه وشانه وقوله لا ينجسها يقابل اجازة يجوز وجوزا
 و اجازة وقوا جازة نجيبة اجازة اذا قسمته ومميزه وذكر في كتاب اصلاح النطق لابن السكيت رحمه الله ان
 الخليلي والعربي والرقبي كلها مصادرات على مثال وعلى في الهاء والعطيات قال ابو عبيد القاسم ابن سلام
 العزا اى صاحب عزيت الحديث رحمه الله العمري ان يقول الرجل صاحبه داري لك عمري فتكون للعمري مرة
 عمره ولو رثته من بعده وهون العمل وكان الشيخ الاديب الامام ابو محمد سعيد بن اسحق الغزنوي رحمه الله يقول
 سلام في الاسامي كلها متحق الا القاسم ابن سلام وسلام ابن مشكم فانهما مشددان فاحفظهما والرقبي ان يقول
 الرجل لا خرد اري لك رقبتي ان مت قبلي رجعت الي وان مت قبلك فهي لك وكل واحد منهما يترقب موت صاحبه وقال
 ابو منصور الاذهري رحمه الله العمري ما خرد من العمري والرقبي من الرقبه اي يترقب واحد منهما موت صاحبه وكلا
 القولين سول والنجلي من النجل والنجلة وهي العطية عن طيب نفس ينطوع بها وال الله تعالى واتوا المشاصد فانهم
 خلة واما الله عز وجل فاستحق اصله اي الله وهو قول الخرفيين ايضا وناهي من حلف بدها وهو قولهم يمين الله
 ثم يجمع اليمين لثما والالف فيه الواو القطع عندهم فاما عند عامة المصريين الف فيه الواو وصل ودرج وهون الاسما
 السبعة بخوان والينم وابنت وامر وامر لاه واسم واسم وهو اسم موضوع عندهم للتسمير غير مستحق فاذا اعتدلت
 الالف على حرف قبلها تنسج في اللفظ عندهم دون الكتابه كقول القائل
 ثانيها من من واسم

وقال أخسرة

وقال احمره
فقال قريتي القوم لما اشتد بهم نعم وفريق لا يمين الله لا مدد
وحكي يوسف الجويان من العرب من عشرين لاف فيه فيقول ايم الله فامسحوا النون علي قول من قال انه تمسوا الخفيف

ما لو اشترى به سببا من غير المليون لا يبيع فلا يجوز رهنه فباسا على الوهب الولد في البطن واللبس الضرع **هـ** ولو وهب
 صوما على ظهر شاة ثم حرقه وسلمه جاز له ان يبيها في هبة المشاع ولا يغيرها **هـ** واذا كانت العينة بد الموهوب له
 على وجه الامانة ملكها بالقبض وان لم يخلد قبضا فمما استحق ان لا يقبض الهبة لا يكون قبضا مضمونا لانه ليس في
 مقابلة بل اذا كان القبض الموجود من حيث ما وجب بالقبض فابى بالقبض وفي القياس لا يصير قابضا
 حتى يرجع اليه ويحلى فيها وبين نفسه لان من المودع بل الرب المال فانه وهب ما في يده فلا بد من قبض جديد **هـ** قال
 الشارح رضي الله عنه ويقرب من قول المصنف مسائل لم يذكرها في الاصل فذكرها هنا لاجل الحاجة ماسة الى معرفتها
 في مواضع كثيرة لعم ولانها ولغات معضلة في وفها عند التحقيق قلت ولو اشترى المودع الوهب من المالك
 يصير قابضا حتى يرجع اليه فقبضه بالقبض لا يخلو من القبض الاول كان امانة فلم يكن القبض الموجود
 من حيث ما وجب بالقبض قابضا لا يخلو من القبض **هـ** وكذلك لو كانت عينا مضمونة في يده بغيرها لا يقيمتها
 مثل الرهن المقل فيه فيها المالك كل هو في يده فانه لا يصير قابضا يكون ذلك في يده الا ان يقبضه قبضا مستانفا
 بغير قبض الهبة لان هذا الضمان لا يصح الا بقبضه مع بقا القبض فكان هذا القبض قبضا عاليا للقبض المستحق بالهبة
 فلا بد من قبض جديد **هـ** وكل لو اشترى الرهن من الرهن لم يصير قابضا بنفس الشراء ايضا لان ضمان الشراء
 وضمان الرهن مختلفان لان قبض الشراء لا يقتضي ضمان الشيء نفسه الا ترى انها لو تبايعا عرضا بغير قبض احد
 العرض الذي اشتراه ولم يقبض الآخر حتى هلط الذي لم يقبض صار القبض مضمونا بنفسه بخلاف ضمان الشراء مع
 ضمان الغنم فانه لو كانت العينة بغير القبض او بالقبض على شئ لم يبيع فاشترى اياها من الكها واستوفىها
 منه فوهبها له صار قابضا لانه بنفس الشراء والهبة لان القبض الذي يقبضه الهبة موجود وزايجه لان ذلك
 الضمان ما يصح الا بقبضه فاذ اوهب المالك له فكانه ان اياه من ذلك الضمان ثم وهبه له فافهم في هذا ان شاء الله
 تعالى **هـ** واذا وهب كونه الصغرى هبة ملكها الابن بالعقل لان الابن يولي عليه فاكتفى بقبضه كما لو وهبه اجنبي
 فقبضه الابن وكل حرم وصى الابن بغير موت الاب وحجر الجواب الاب اذا لم يكن هناك وصى بن حرمه
 الاب لان الولاية انتقلت من الاب اليها فقام مقامه في التصرفات والقبض للهبات **هـ** فان كان الصغرى في حجر
 ابيه وقبضها له جاز وكل اذا كان في حجر اجنبي بغيره وهما يحول على ما اذا لم يكن للصغرى حجر له ولا يه
 عليه مثل الاب والام والعم فيجوز قبض الام وقبض من يربيته لان من يربيته صوابا في الولاية فانه يورثه ويسلمه
 الى من يوليه القرائن والحق والصانع التي له فيها منفعة وفي تنفيذ هذا القبض منفعة له فجاز قبضه له **هـ** وان قبض
 الصبي الهبة بنفسه جاز ايضا اذا كان من يعقل وان لم يبلغ الحلم بعد من قبضه في هذا القبض منفعة له فيجب منه الانتفاع
 ولا تصح منه الهبة لان قبضه صارا انما به لنفسه كاتهاب فهو في عياله له كالم والمزني له ولهذا
 المعنى قلنا ان الملقح يقبل القبط قابضا لله ويصرف عليه ما في فيه منفعة له كذلك ههنا **هـ** واذا وهب انسان
 من واحد دارا جاز كل الموهوب له يقبض حله الازالة يحصل قبضه في مشاع **هـ** وان وهب في حجر من اذن لم يصح عند
 ابي حنيفة رحمه الله لان الشيعة منعت في الملك المستفاد بعقل الهبة والموهوب محمل القسمة فتصح صحة الهبة
 كما لو وهب نصف داره من شريكه او وهب نصف الدار لثلاثة من الاجنبي لانه الوصف انه اوجب الملك لكل
 واحد منها مضافا والهبة تنفع مفرقة لا مجتمعة الا ترى انه لو وهب حصة من حصة قبل ايجادها دون الآخر
 صح الهبة في المقتضى خلاف البيع فانه لو باع حصة من حصة قبل ايجادها دون الآخر فانه لا يصح في المقتضى الفرق
 بين الهبة والبيع وتبين المسئلة على ما اذا وهب كل واحد منها جزءا من الدار لثلاثة من الاجنبي والآخر الثلثان
 فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى ابي يوسف ومحمد رحمه الله يجوز رهنه الولد من حليلين لان الاشاعة

79 نكحت في حجر طرفي الهبة بعد وقوع العقد على المبيع فجاز كما لو وهب رجلا من رجل واحد وكما لو وهب رجل دارا من
 رجلين ان كانت الاشاعة تؤثر في حيز عقدها الرهن حتى انه لو رهن نصف داره من شريكه او رهن نصفها من اجنبي لا يجوز
 الرهن من رهن من حليلين فجاز فجاز الهبة وجب ان يكون كذلك وكذلك لو نصرت وعشيرة على الفقير شيئا يعافاه
 بكون في اظهر الزاوية عن ابي حنيفة رحمه الله كما ههنا وجب ان يكون **هـ** واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها
 عند ما الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة منصله او يوزعها لغيره او يخرج الهبة من ملك الموهوب لقول النبي
 صلى الله عليه واله ان يبعثه مالم يلبس عنه **هـ** فهو على عموه مالم يتم دلاله التخصيص ولا يفسد بينهما نكاح ولا
 فزانية وكان الرجوع تابا بينهما كما لو وهب لغيره وعليه دين مستغرق في الاصل مترك في الدين المستغرق فتمنع
 ملك المولى واكتابه عند ابي حنيفة فلا يفسد الفرقان الهبة وقت لا اجنبي عنه في الحكم فافهم **هـ** وعند الشافعي
 لا يرجع لانه ليس بينهما ملك ولا ولد ولا يثبت الرجوع بينهما كالاجنبي والاختلاف في خلاف الولد والمطالبة بوليته
 انه لا يرجع عند اتصال الزيادة به فذكر اعز عليه كما لو وهب لزوجته وخبر به ما اشار اليه الفقيه الشافعي رحمه
 الله انه جاز بقبضه على من ليس بحسبه فلا يرجع فيه كما لو وهب من ذوات حماره **هـ** واما ما يقطع به الرجوع
 في الاجانب اربعة اشياء احدها الزيادة المصلحة لان العقد لم يقع على الزيادة وهي متصلة بالموهوب قبل التبرع فاليق
 عليها الفسخ بخلاف الزيادة المفصلة كالولد وبخلافه فلا يفسد الرجوع في الاجنبي بقبضه في الاصل وفي الزيادة في يد الموهوب
 له تجازا بغير قبض **هـ** والثاني اخل العوض بقطع الرجوع للغير الذي يبيها **هـ** ولان المقصود من الهبة قد
 حصل وهو العوض فيقطع الرجوع كصله الرحم في الاقارب والتودد بين الزوجين **هـ** والثالث مؤثر في العقد
 لانه اذا مات الواهب فوارثه لم يوجب حتى يرجع الا ترى ان خول الشفعة لا يتقبل الى وارث الشفع **هـ** فان كان الموهوب
 له فالواهب يوجب الملك لو ارث الموهوب لغيره بقبضها فقطع الرجوع **هـ** واما الرابع هو ان يملك الموهوب له
 عن غير الهبة بمعنى من المعان لان تملك المالك اجنبي العينة **هـ** ولو وهب هبة لغيره من غير قبضه فلا رجوع فيها لان
 المقصود منها صلة الرحم وقد حصل فصار خالو رهن من الاجنبي واخذ العوض منه دلاله الوصف قوله عليه السلام يقول
 الله تعالى انا الرحمن خلقنا الرحم وشقق لها اسماء من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته دل بهذا ان صلة
 الرحم يقتضي وصلها وخرم قطعها **هـ** وكل كما وهب احد الزوجين لاصحبه لا يرجع فيه لان المقصود منها التودد
 وزيادته المحبة وقد حصل بوليته ان بينهما صلة فوجب التوارث من غير حجب فهو كهبته ذوي الرحم والحرم بعضهم لبعض
 وعند الشافعي لا رجوع في شيء من الهبات الا الوالد فيما يهب لولده لان الصلة قدمت لذي الرحم الحر منه ولا يرجع
 فيها كالابن اذا وهب لبيه دلاله الوصف انه الوالد لولده فربه الى الله تعالى لانه يراذ بها صلة الرحم والقرب
 من اميتة رجوع فيها كما اذا اتصلت بغيره على انه فانه لا يجوز الرجوع فيها وكان لا يوجب الهبة لبيه على ما بيناه
 بزيادة القرب بين الشخصين اذ منع احد هبة من الرجوع في هبة صاحبه من الرجوع في هبة خاله وخون
 والاختيار ههنا يمنع الابن من الرجوع فيما وهب لوالده فوجب ان يصح الوالد الرجوع فيما يهب لولده **هـ** وجه
 قول الشافعي ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا يخل الواهب ان يرجع في هبته الا الوالد فيما يهب لولده ولا يخل
 بكسبه على كسبه فلا يمنع الرجوع كما لو وهب لغيره او مكاتبه **هـ** بزيادة ما قاله الشيخ الامام ابو الوفاء عبد الرحيم
 ابن محمد الكريني في كتاب الرز وهو ان اجعل هبة الوالد لولده كهبته لغيره **هـ** وانه لو وهب لغيره بغير قبضه فجاز
 اياه لانه وعكسه ههنا لان الوالد فانه لو وهب لغيره لولده لا يرجع فيها **هـ** فكل اذا وهب لوالده
 قلنا نقول بوجوب الرجوع فيه بغير قبضه لان الرجوع لا يخل لذلك وصفه الصراحه له حاصلة عندنا وهو
 كقولهم عليه السلام لا يخل الصرة لغيري ولا يري شوي ابي يري قوة سليم صحيح البرز عنده الصرة لم يره

وعلى ما لا يرجع الموهوب
 في الرجوع الموهوب

الله ورحمة حتى روي ان عمر رضي الله عنه التمس عن ابائها وقال انا اعمل فيها فاعمل الله عليه يعمل فيها وروي ان
الحلفاء الراشدين ففعلوا بجهنم عليه او قاتلوا كثيرة وروى عبد الله بن عمر وابن العاص وفاطمة بنت الزبير وموسى بن
نحوه وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وهي باقية الى يومنا هذا وقد انفقوا الاجماع على صحة الوقف من لرب
رسول الله صلى الله عليه الي يومنا هذا من غير تكثير ظفر ولا اختلاف اشتهر والاجماع من اجري الحج المبرورة التي تبيت
عليها فاعل احكام الشرع وروي ان عمر رضي الله عنه كانت له ارض تدرع نخع وكان في انقيس فقال يا رسول الله اني
استقرت ما لا وهو عدي نفسي فانتصرت به فقال عليه السلام تصرفي صله لا يباع ولا يوهب ولا يورث لكن ينقش
قال فصرفه عن سبيل الله وفي الزاوية والصنف المسكين ابن السبيل ولرب القريب ثم قال رضي الله عنه ولا جناح علي
من وليه ان ياكل منه بالمعروف وان يورثه بغيره من موثقه والمال للفقير المسكين يقال مال نفسي ومال انفس
منه ومه قوله العلم راس كل خير وانفس كل شيء ومن نظم الشيخ ابو الفتح البستي رحمه الله هذا المعنى فقال

العلم انفس شئ انت ذاكرة
من يد ريش العلم لم تدر شئ فاحذره
فاحذر العلم ما قدره بحاله
فاول العلم اقبالك واخيره

وقوله استقرت ما لا اي اصب ما لا والا فاده اعطى الفايده والمعطى مفيد والاستفادة اخذ الفايده والمعطى
مستفيل وذلك الشئ مستفاد قال الشيخ الاديب الامام ابو محمد سعيد بن اسحق بن مكي بنفح التاوشكون الميم
هو السماع الصحيح ومن قال غير هذا فقد جحد وقال من تلقا نفسه به سماع وذكر في الغربين عن عمر رضي الله عنه
ان ثوبت وفي يدي صرمة فلان فطريقه طريق مفع واداد الصرمة فاهنا التجمل والصرمة في موضع اخر قطعة من ابل
قال الشيخ الامام عماد الاسلام افضى الفضاة قد الله مضجعه ورفع في علي عليه رجة ورزقنا يوم الحشر شفاعة
بلغني ان علي بن ابي طالب يقول كان قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة في هذه المسئلة حتى بلغه ان محمد بن عبد الله الانصاري
رضي الله عنه يروي هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهم اجمعين فركب الى المدينة وسمع منه هذا
الحديث ورجع عن قوله واجاز الوقف وقال لو بلغ ابا حنيفة هذا الخبر لم يلقه ولكنه لم يبلغه وكان الوقف يقرب
يقصر به ازاله الملك عن العبد على سبيل التاييد فيزرجاله الحيوة كما يلزم اذا اضافة الى ما عمل الموت بالوصية كالعق
والصرقة وجعل داه مسجرا بويده ان القاضى لو قضى بصرته صح ولزم كل قرينة بالمر والقضا تلو وبالرضا اذا كانت
العين متقبل لما كالفزبة كالحق والصرقة وبنا المسجل وخبره ما امتد الله الشيخ الفقيه الشافعي رحمه الله
ان هذه الحالة يغتفر فيها شرط الواقف وقية فوجب ان يكون الوقف فيها لا ما كالحال بل اوفاه وجه قول
محمد ما روي في الحديث ان النبي صلى الله عليه قال ان اربا درهم يقول مالي مالي فيقول الله تعالى ليس لك من مالي الا ما
اكلت فاقنت بوليت او نصرت فاميت جعل شرط صحة الصرقة الامضا وامضا وه ان سلبه الى الموت
ولا يما يوحية الرجل على نفسه من الصرقة الملوكة لا تتم الا بالتسليم الى الفقير فكل ما يوحية من الصرقة الموقوفة
واذا استحق الوقف على اختلافهم خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملك الوقف عليه يعني اذا قضى القاضى بصرته وقية
اخرج من ملك الوقف الذي اوصى به بعد وفاته فانه خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملك الوقف عليه لان
الوقف لا يكون صليا للموقوف عليه وانما يكون خراجا الى الله تعالى على جهة العزيمه يكون الشرط للموقوف عليه اذا
كان هو من لا يكون الوقف على مثله فربما الى الله تعالى بان كان غنيا وهاتهما كالا استثناء ذلك القدر من غلة الوقف من
حق الله تعالى فكله جعل رقة الارض لله تعالى استثنى بعض ما يوحية مرة معلومة ووقف المشاع جازي عند ابي
يوسف لا هذه ازاله ملك لا الى ما كالا يقي على قول اخر جاز في الشايخ حلالا وحق ثلث عبده او نصفه وهذه
الجهة لا يشترط هو يعني ابي يوسف القبر في الوقف فافهم وعمل لا يجوز وقف المشاع فيما يخص القسمة

كان

واقف

لا نه عقرب تبرع كالعبة والصرقة وتجزيه ان الصرقة على فوجين ملوكة وموقوفة ثم الشايخ في الملوكة منع مجتها 82
فكر في الموقوفة بويده انه لو جعل نصف داره او ارضه شايخا مسجرا او فقيرة فانه لا يجوز قلت لا روايه
عن ابي يوسف وفيها فلا نسلم ثم ولين سلما قلنا ان المسجل يصح في المشاع وينقسم ثم جعل المخلص المسجل منه مسجرا للمسلمين
وكنز المقبره منع في المشاع وينقسم ويدفن فيها اصاب من ذلك الموضع المقبره كما في المسجل سواء وان كان الموضع لا
يختص القسمة لا يصح اصلا لانه لو صح لا يخرج الى النسيب في المرة ولا يخرج الى النسيب في شهر اخر وفي سنة اخرى وهذا
يكون في جازا فلهذا لا يجوز وهذا المعنى معروفا فيما يخص القسمة فافهم موقفا وكثير الوقف عند ابي حنيفة
ومحمد بن حنبل اخرجه جهه لا تنقطع الا ان يعني الفقير بان يوق صرقة على اولاده واولاد اولاده ولا يجوز له ان يوق
الفقير الا يصح عندهما لانه قربة الى الله تعالى كان من شرطه التاييد من الوقف ارضه مسجرا او وقية بزمان فانه لا يصح
كذا هذا بويده ان الاصل في الارض المساجل ثم اذا لم يورث المسجل لا يصح مسجرا كذلك الوقف يجب ان يكون
مثله وقال ابو يوسف اذا سقي فيه جهه تنقطع جاز الوقف وصار اخرها للفقير وان لم يسمعه بان قال جعلت هذه الارض
التي هي ملكي صرقة موقوفة او لم يبق صرقة ولكن قال موقوفة لله تعالى لم يرد على هذا ان هذا الخاب حق في منفعه
لا دمي معين في حال الحياة فاذا احاز الابطال في مثل هذا مضاعف الى ما بعد الموت موقوفة مرة وموقوفة اخرى جاز
كذلك في حال الحياة بويده ان المقصود من الوقف منفعه العباد فذكر التاييد لا يصح شرط الصحة كالعوارى ولا يملك
والبياعات بخلاف المسجل لان ذلك لا يجوز لان يكون خالصا لله تعالى ثم انما صار اخرها للفقير لانه وان
لم يفعل صرقة لانه لا اقل صرقة موقوفة او قال موقوفة لله تعالى فان لفظ الصرمة والموقوفة لله تعالى يقتضي القرب
الى الله تعالى فصارت رقة الارض صرقة موقوفة وكان ما يشترطه فلان ولقسه كالمستثنى من بعض منافع الارض
كانه اخرج ذلك القدر من كونه قربة مع ان اتفاق الوقف على نفسه بالمعروف من غلة الارض الموقوفة قربة ايضا
لما قدمناه من حديث عمر رضي الله عنه انه قال لا جناح علي بن ابي طالب ان ياكل منه بالعزيمه وغيره مما لا خلاف في اذ قال
موقوفة على فلان ولم يقل صرقة موقوفة او موقوفة لله تعالى حيث لا يصح الوقف عند ابي يوسف ايضا لانه ليس في
لفظه ما يقتضي القربة الى الله تعالى فلا يرد به هذا القضي وهذا المعنى في اعلى اصله ويصح وقف العقار اما
على اصل ابي حنيفة فبالقضاء او بالوصية اذا كان خرج من الثلث او لا يخرج ويجزها الورثة وعلى اصل ابي يوسف تجز
القول على اصل محمد بن ابي حنيفة لا يجوز ان يكون الوقف على التاييد فلا يدخلها الوقت فجاز اعتبارها لها
باوقاف النبي صلى الله عليه واولاد الصحابة رضي الله عنهم اجمعين بويده صحة الوصية بوقف العقار بالاجماع منهم
والناقث والوقت بالالف والواو وقري واذا الرسل اوتيت ووقت بها جميعا ولا يجوز وقف ما ينفق ويحول
كالمصالحف والكث والرواب والنبات عن نواحيها لان المنقولات لا تبقى موقوفة فيكون وقفها موقوفة في شيء الى
مرة موقوفة فلا يجوز ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله انه لا يصح الوصية بها على هذه الجملة وقال ابو يوسف اذا وقف
صنعة بيقظها واكثرتها وهم عبيد جاز لانها تدخل في وقف الصنعة تنبأ لمصلحة الصنعة كما لو وقف ناعورا عليها
سائيه ودلو ورسا وجميع الشرب ومسيل الماء والممر يجوز تنبعا للارض وان كان لا يجرى على الارض اذ كذا هذا ولا يكره
جمع اكار وهو الن راع والناعور بالغازية دولاب وهو من عظيم سيق منها الماء بالسواني المزراع وقال
محمد بن حنبل يجوز وقف السلاح والكراع وهكذا روي الشيخ ابو بكر الرازي عن ابي يوسف وبه قال الشافعي لما روي عن عمر
ان النبي صلى الله عليه لما بعته على الصرقات فرجع وسخا خالدين الوليد والعباس فقال عليه السلام على وجه الاعتناء
عنهما والنجار عن سبب شيئا منها اما خالد فقد جسر اذ رعه واعبه في سبيل الله واما العباس فقد استسلفنا
عنه صرقة عشرين فقد ذكر جسر اذ رعه وادبره على طريق وجوب الحق على سائر المسلمين باعانة اياهم على الجهاد

والغزو في سبيل الله تعالى فلو كان وقفها يجوز ولا لما ذكر على هذا الوجه وروى عن علي بن ابي طالب وروى عن ابي جعفر عليه السلام
الله عنهم انهم قالوا لا يحسن الا في بيع او شراخ يحسن في سبيل الله وروى عن ابي يوسف في ابيه ان حربي انه لا يجوز وقف
الصراع والصلاح لانه من جملة الموقوفات وهذا هو القياس الا انه مشروط بما ذكره من الخزين قال في مختصر العين
الكراع اسم جمع للكيل والصلاح جميعا وقال في جواز ادب الصراع الخيل وادامح الوقف لم يخرج قيله يبيع وغيره
من اسباب الملك كلها الا ان يكون مشاعا عند ابي يوسف فطلب الشريك القسمة فصح مقاسمته اما جاز
الملك لجميع الاسباب من البيع والهبة والارث ونحوها لما روي عن ابي جعفر عليه السلام واما جاز المقاسمة
لانها تيسر وان اردت بسادله ويجاوزه الا ترى ان احوال الشريكين خير من بيعه على المقاسمة ولا يجوز
على البيع وعلى هذا القول ان يكون له الوقف متولى واحدا ولم يخالف ان يبيع بعض الارباب الوقف جاز لا يملك الوقف
ان يبيعوا ويتفق كل واحد منهم حصته فاما اذا اختلفوا ببيعهم عرصه الوقف لا يجوز الا فقسام فيها بينهم البتة وللادام
ان يبيعهم عن ذلك والواحد ان ينزل من ارتفاع الوقف بجماعته مشروط ان لا يشترط لان المقصود صرف
الفرع والربع الى شروط الوقف لا يستحق الا صنفين الفرع وكان مراعاة الاصل اولي فوجب مراعاة بالتصميم عليه
وبالذلة على علمه ولو وقف ارضا على شخص لزمه العار على من له السكنى لان منفعتها له كنفقة الزوجة يجب على
الزوج ونفقة العبد المستعارة يجب على المستعير فلا نفقة العبد المستعير فانه يجب على الزوج لان يد الاجرة تحصل
له فان اشترى من له السكنى وكان فقيرا اجرة الحاكم وعمرها بالجزء فاذا اصابته معوزة ردها الى الساكن لما روي
ان حفظ الاصل اولي وما انفك من ثلث الوقف والله صرفه الحاكم العارضة الوقف ان احتاج اليها وان استغنى
امسحه حتى يحتاج الى عماره فيصرفه فيها ولا يجوز ان يقسم بين مستحق الوقف لان ما كان من اصل الوقف فان ردة
الى اصل الوقف اولى من صرفه الى من جعل له الفرع دون الاصل وادامح جعل الموقوف غلة الوقف لنفسه او جعل الولية فيه
الى قسمة جاز عند ابي يوسف وذكر في وقف هلال انه لو وقف على الفقراء وشروط ان لا يخرج اليه يتفق على نفسه من
غلاته يصح الوقف والشروط جميعا عند ابي يوسف محمد الشرط باطل والوقف باطل لا يبي يوسف ما روي عن زيد ابن
ثابت ان النبي صلى الله عليه كان ياكل من صرته ووقفه ولا شك ان ذلك كان مشروطا في الوقف لانه كان ياكل منها من
غير شرط ولما روي عن عماره قال ان الوقف لا يخرج على من له ان ياكل منه بالمعروف وكان هو وليه في حال حيوته ثم اوصى
به الى ابنته حفصة رضي الله عنها وكان نفقة الرجل على نفسه وعلى عماره قرينة وصرفه بل ليقول النبي صلى الله عليه
نفقة الرجل على نفسه وعماره صرته وكل معروف وصرفه في الوقف ما هو في وصرفه فيصح شرطه وكذا
يطلبه الوقف كما لو شرط شيئا من الوقف لم يبره ولا مهات اولاده ولسان الفقهاء وصار عن نبينا محمد ارجو
ووقفه على المسلمين على ان يصلي هو فيه ويستقي هو مع المسلمين فانه يصح كذا هذا بويده ما قرأناه انما
شرط لنفسه صارت من جملة الوقف مستثنى فصار كما يستثنى الخراج والعشر والعمارة وما مشاكلها ونجاساتها
وجه قول محمد رحمه الله انه شرط لنفسه شرطا مشنوبه في العين المقصود به الوقف فلا يصح الوقف كما لو شرط
بيع الوقف عن جليته اليه بويده انه اذا شرط غلة الوقف لنفسه فكانه وقف ازالة الملك عنه بالوقت او على
الاذلة مبني المدة وليها كان لا يجوز لان شرط صحة الوقف التام ولا التخييل على اصلها واذنا مسجدا لم يزل
ملكه عنه حتى يفرده عن ملكه بطريقه واذن الناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واجد زال ملكه عنه عند ابي
حنيفة ومحمد لان هو مصلوة والصلوة لا يجوز بغير قبض وقبض كل شيء على حسب ما يليق به وقبض المسجد بالصلوة
فيه فاذا اذن بالصلوة فيه وصلى فيه واجد زال ملكه عنه اذ الجماعة في كل وقت غير مخرج متاي
توقفا الحكم على ملوة واجد زال ملكه عنه اذ الجماعة في كل وقت غير مخرج متاي

وقال
بيان
من ولم ان
ياكل

83 عنه ما لم يصل فيه الجماعة باذان واقامه لان الجماعة تقام في الساجد في الاعمال الغلب ولما زاد المسجد من غيره باقامه
الجماعة فيه لان الانسان قد يصلي في منزله وحده في العادة ولا يصلي مسجدا بصلوته فيه فوقفنا الحكم على اقامته
الجماعة فيه مرة واحدة لانه لا نهاية لغايه الجماعة فقصنا الحكم فيه على المرة الواحدة لان ما لا نهاية له فنهاية في
برايته وهو الرواية اظهر منهما وعليها الفتوى ومن يما سقاه للمسلمين وخالسكته بنو السبيل او زباطا او حبل
ارصه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابي حنيفة ما لم يحكمه جاحل او يوصى به فخرج من الثلث او غيره الوقف
لان فيه منافع للاديين فيعتبر فيه ما يعتبر في صحة الوقف من الشرايط على ما بيناه خلاف المسجل لانه منافع الاخوة
وبناؤه يكون لعبادة الله تعالى خالصا فلذلك لم يعتبره ببيان الاوقاف في الشرايط وقال ابو يوسف يزل
ملكه عنه بمجرد قوله حيلة خانا للمسلمين وسقاه لهم وقبرة لهم كما في سائر الاوقاف وعنده على ما قرأنا له
وكان في جعل الارض مسجدا لغيرهم جميعا وقال محمد اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا المكان والرباط ودفعوا في
المقبرة زال الملك لان اجراء الناس هذه المعاني فيها خرج عن قبضه حكاما وصار مسجدا الى مستحقها فالعن
ملكه كما قال هو في وقف العقار اذا سلمها الى من وليها يزل ملكه عنها عذر ذلك هاهنا قال الشيخ الامام
افضل القضاة رحمه الله ويستهي الغني والفقير في الاستغناء من اليد الموقوفة والشرب من السقايات والتزول في المكان
والرباطات الموقوفات التي تكون في الطرف وان كانوا قوموا لا يحصول لان الحرص هو القرينة الى الله عز وجل الكل
يحتاجون اليه فلا يضمن الغني والفقير قال رحمه الله والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه لما قرأ المرسية ولم
يكن لهم بيت يستقبلون ما لها سوى بيت رومة فقال صلى الله عليه من شرب منها وجعلها للمسلمين له فيها دلو
كلوا احدهم ففعل عثمان رضي الله عنه ذلك وكذلك قال صلى الله عليه من شرب من حوض جبريل العشرة فانا اصبر له
بالجنة ففعل عثمان رضي الله عنه وروى عنه بضم الواو فتح المير فاما دومة جندل وهو الموضع الذي قتل فيه جعفر
الطيار رحمه الله فيه اختلاف قال بعضهم هو بفتح الراء وقال بعضهم بضم الراء ما جئنا العشرة هو حزب
نبوك وتبوك لا يصرف للثاني والمعرفة لانه بقعة وهو اخر حوزة النبي صلى الله عليه وكان الجيش فيها
يلتقي لها ولم يجر عد الجيش في حوزة قبلها مثل عردهم وقد روي النبي صلى الله عليه الناس في حماره القبط فاشد
عليهم وعظ وكان وقت اتيان ابيات التمر فاصابهم شدة وعسرة عظيمة فمسيب من الجيش العشرة وقوله عليه
السلم وله فيها دلو لكل واحد منهم عبارة عن الضيق اي يضيق في ايضاحهم ونظيره قوله تعالى فان الذين ظلموا دونا
مثل ذنوب اصحابهم قال اصحابنا رحمه الله ان من قال جعلت ارضي وادري هذه صرته موقوفة على الغزاة وعلى
طلبة العلم كان ذلك للمحتاجين منهم لان لفظ الصرته اذا اطلق اريد به المحتاجون في العزف والعادة خلاف ما لو
قال وصيت ثلث مالي لاهل العلم من اصحاب الامام ابي حنيفة رحمه الله وهم عر دحصول ولا يحصول او صيت ثلث
مالي للغزاة وهم يحصول ولا يحصول فان الثلث يكون للفقراء والفقراء جميعا من طلاب العلم والعزاة لان ذلك
وصية وصلة منه لهم فيشتريك فيه الغني والفقير والله اعلم بالصواب

كتاب الغصب
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشارح رضي الله عنه ان غصب واعقب في اللغة يعني واحد وغصب يعني الى مفعولين نبال غصب من فلان
ما لا وهو غاصب وفلان مغصوبه والمال مغصوبه فاما معنى الغصب فهو اخذ مال الغير بجاهة بغير رضاه
وان كان الغاصب قاصدا ذلك فانه يتعلق به ضمان الاثم وال ضمان وان لم يكن قاصدا بان اتلف مال الغير وهو يظن انه
ماله فانه يتعلق به ضمان وهو الضمان لا يتعلق الاثم لان الاثم من نتيجة الفعل اي انكار المحذور وان قيل

حجته صالح الشرح صلى الله عليه حيث قال رفع عن ائمتي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه والعصيان ومخاطرة
شرعا وعقلا اما الشرح فلهو الله تعالى لا ما طاولوا لكم بينكم بالباطل ونقول النجى صلى الله عليه حرمه مال المسلم كحرمه
دمه واما العقل فانه الحاق ضرر بغيره وهو ما ياتي عنه العقل ويدفعه **قال الشيخ الامام ابو الحسين** قدس الله روحه
ومن عصب شيئا مثل فخذ في بطنه ففعله صان مثله لان مثل في الحيل والوزونات والمعدودات التي لا تتفاوت كالخود
والبيض اعدل من القمعة والقضا بالاعمال **اولي** وان كان مما لا مثله كالشباب والعبد والرواب وفعله قيمته لقوله
عليه السلام من اعقبت عرس ابنته وبرز شريكه ان كان موسرا قوم عليه نصبت شريكه والا استسعى العبد عني مشغوف عليه
فقد قضى عليه السلام بالقيمة فيما لا مثله وصار قضاؤه اصلا في ثلاث كل ما لا مثله بالقيمة ونحو عبيد الشرح فلو لمنا
اتباعه او بطله ولكن القيمة فيما لا مثله اعدل من الثلث وكان انما بها اجزي **وافضل** وعلى الخاص يد العبد يعني
اذا كانت فاية في بده لا تعاقب على المصروف منه وقول عليه السلام على البراءة اخذت حتى يرد **قال ادعي** ملاكها
جيبه الجاهل حتى يعلم انها لو كانت باقية في بده اظهرها من فضي عليه من لها لان من الجاهل ان المصروف في بده
فيفضل منه عن كذا من تحتها في بده القاضى بالحق حتى يظهر الى الكمال دون ادعي لا عسار فان القاضي يفتحه
ويؤم في امره وحسبه مقدار ما يعطى على رايه انه لو كان موسى الضحى وادى الدين كذا هاهنا الامتحان لا يتلا
والاختيار والتميز لا يتناظر بيقوم امره اي يخطوه **فان** خلقه عجزه عن رد العبد قضى عليه يدها لان البراءة عند
العجز يقوم مقام الميراث والعصبة فما ينقل ونحوه لان حقيقة العصب هو ان له يد المالك عن الشيء بقدر ما يخرج
الشيء من يده الى يده نفسه وهذا المعنى انما يتحقق بالتميز والتحويل من رجل الى رجل **فان** الموقوفات **و** اذا عصب عقدا
فهذا في بده لم يصنع عدا بغيره واي يوسف لان عن المال في حياها ومكانها لم ينقل ولم يتحول فلا يصح
صمان اليد كالموقوف اذا لم ينقله ولم يحوله بان حبس الراعي ولم يعرض للماشية حتى تلفت الماشية وكذا اذا
ازبح الناحية عن خانوته ودخله وحلبه فان ما في الخانوت من الامتعة لا يدخل في صمانه فكل كذا الخانوت وكذا كذا
لو وقف على باب دار وتجر ما لكها عن الدخول فيها ولم يدخل هو فيها حتى انهرت الارض وكذا لو باع عبد او حلي
بينه وبين المشتري فقبل ان ينقلها المشتري من مكان الى مكان هلك العبد ثم جاء المشتري فاستحق العبد بالبيعة لم يكن
له ان يصير له المشتري لهذا المعنى كذا هاهنا **وقال محمد** اذا استولى على العقار عصباه هلك جاله الاستيلاء
بغيره **وقال الشافعي** انه غلبت شرعا وعرفا اما الشرح فلهو الله عليه السلام من عصب ثوبا من ارض طوفة الله يوم
القيامة الى سبع ارضين **واما** العرف فانه لو قال عصب من فلان شيئا من ثوبه بالعقد يصير وقال فلان عصب
دار فلان **بويده** ان عصب كل شيء على حسب ما يليق به والذي يليق بالعقد انما هو الاستيلاء التام وفرضه **بويده**
ان المال انما يصير بالتعري وصورة التعري هو ادله برهينة واثبات بدمه بطله وقد جعله جال من الملك والمالك
يعدوان محض مطلق المودع اذا كان عند العقار محجرا والشهود في ملك العقار رجحوا والغاصب محجور له
المعصية وكل مال يصير بالعمود الجارية والفاصلة بغير العصب كالموقوفات **قال الشافعي** رضي الله عنه **واما**
قال في الخبر الى سبع ارضين لان الارض مؤنثة سمعا والها سقطت عن عدد الموتى من الثلاثة الى العشرة وتثبت في
المزكروا ثلث سنوه وثلاثة رجال كذا الى العشرة **قال الله تعالى** ثلث ليل سويا **وقال** في موضع آخر ثلث ايام
الارض الا انها جمع لله وهذا جمع يوم وكذا في اية اخرى في ظلمات ثلث لانها جمع ظلمة والنا التي يصير في
الوقف هاهنا علامات التانيث فاذا جاوزت العشرة اسقطت الهام العشرة في المزكروا ثلث في التانيث وثبت
في العشرة في الموت واسقطتها من الميت تقول جاني ثلث عشر رجلا وثلث عشر امرأة وما بعد العشرة يكون
مركبا الا اثني عشر رجلا واثنين عشر امرأة فانها تكون الربع بالالف وفي المبر للرجل بالياء فالرفع قوله فانما يجت

منها اثنا عشر عينا والعين مؤنثة سمعا ونقول احدى عشر رجلا واحدى عشر امرأة وفي التانيث اثني اربع عشر
كوكبا فالرفع والضم الجوفية سول الحزم التركيب الالهة ثبت الثاني الموت في التانيث علامة للتانيث وقد ذكرت
عنه فاما شرحه ويطول وليس بها موضع بيانه **قال الشيخ الامام ابو محمد سعيد بن استاذ العزيب**
رحم الله ان الارض جمع ارضه وعلى هذا القول يكون ثانيا بالعلامة واستقامت العلامة فيها كافي لليلة والظلمة والوجه
والنوع فافهم **اول** مسئلة مثل شيخ الامام الاديب ابو الحسن علي بن فضال الخوي الطوسي الجاشعي قدس الله روحه
ورضى به حين قدم عزته حرمها الله هذه المسئلة كتب بها اليه الشيخ الاديب احمد بن حمزة الجرمي رحمه الله
ان جمع السلامة ياتي على هجاءين مرة بالواو والنون ومرة بالياء والنون وهو جمع خفف بالعطف فجمع السلامة جمع الاراض
لك التانيث وهي الارضون في حال الرفع والارضين في المجرى والجمع ففقد العلتين فيها السلامة والعطف واجاب رحمه
الله ان الارض مستقر العقلا اجمع وميتهم في ذبي بها خرج جمع العقلا للتابع وكثرة مجاوزة في اياها ومثل
من الحزم في كلامهم قال الله تعالى ان الارض لفي عيدين وما ادرى بك ما عليون **قال** بعض اهل اللغة هو جمع عليه
وانما جمعه جمع العقلا لما فيه من العظمة والتشريف وعلى امثلة والوجه ضا في العقلا وقال بعضهم ان عيدين واحد
جاء على لفظ الجمع كقولهم فيسرين للشيخ الكبير المهرم وهذا الجراء في الاعراب مجزى الجمع ولا جدر واحد
وقال الفرأ هو واحد تاديه المبالغة كقولهم لقيت منه البعير في الشدة وجا الزمان فتعزبن ابي بالراهية العظمة
وقال رحمه الله مرة بعد ذلك في جلال سبأ في ان الاعراب والاعم ان يكون جمع العقلا بالواو والنون والياء والنون
وهو الجمع خفف بهم وقد شمل اسماء جمعهم ايضا تشبيها لجمع العقلا مثل السنين وعمر الاعداد مثل العشر
والسبب في السنين قال بعضهم هو جمع عشرة وثلاثة الى اخرها وقال بعضهم جاء على لفظ الجمع فاعتبر بجمع العقلا
ولو كان جمع عشرة وثلاثة واربعه لقل عشرتونه وثلثون واربعتون وهذا القول مما نص عليه الشيخ الامام
افضل الفضاة نور الله مضجعه في تفسيره وقال بعضهم عهود الاعداد مبنية على الفتح وليس جمع قالوا كذا
الزمن جمع مرة وهي الحقة التي تجل في انفس البعير من فقر وما كان من خشب وهو خشاش وما كان من شجر
في اللحم فوق الكف فهو عزان **وكذا** عزون جمع عزة وهي طائفة من الناس جعلت في فقره **قال الله تعالى**
عن اليمين عن الشمال عزين **وليس** شي مما اشترت اليه بجمع سلامة ولا بجمع العقلا وانما هو جمع تكثير وجمع مالا
يعقل ولكن سلك به مسئلة جمع السلامة وجمع العقلا فان الحكم للعام الغالب للسداد النادر والغالب ان
هذا الجمع خفف بالعطف وكان شيخ الامام الخوي رحمه الله يقول الواو والياء في الجمع خرف الاعراب وانقلابها
دليل الاعراب وهذا قول ابي عمرو الجوزي قال وفي واو الجمع سبع علامات هي حرف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب وفيه علامة الجمع وعلامة السلامة وعلامة التذكير وعلامة العقل وعلامة القلة وفي ثانيا
الجمع من العلامات مجمل ما في الواو **واما** الالف في التثنية فهي حرف الاعراب وعلامة الاعراب على التقريب وعلامة
التثنية وحجم الياء في ذلك حيز لالف وجب الوزن فيها عوضا ما منع الاسم من الحركة والسكون وهو قول سيبويه
يزيد ان حرف التثنية لا يدخله الحركة ولا السكون لانه لا يكون الا ساكنا في علو النون كالعوض من ذلك **قال**
شيخ رحمه الله ولبيت تكون على هذه الصفة في كل مكان ولكنها تنور مرة عوضا من الحركة فقط ومرة عوضا
من السكون فقط ومرة عوضا منها جميعا فمما تنور فيه عوضا من الحركة قولك قام الرجلان **بديان** ومما تنور
منه عوضا من السكون قولك قام علما زيد لا يري انها سقطت عما سقطت السكون من قولك علام زيد **ومما**
تكون منه عوضا منها جميعا قولك قام رجلا وهذا علامة في كل ما جرى هذا المجزى فافهم **والجاء**
هذه النون لالتقاء الساكنين فاما عشرين فاعلى اصل حركتها الساكنين اذا التقيا وانما وجب العشر في احد الساكنين

اذل القيا على قول سيبويه لان الحرف في الهمزة نظير الجوز في الافعال وعلامه الحرف والهمزة الجوز السكون
فلما اختلفوا الى الحرف الساكن حركوه في حركه نظيره والفتوح على دخول النون في الجمع كالقول على دخولها في التنبيه
وعلة حركتها انها كحل حركتها هناك **واما الفتح** في نون الجمع فالفرق بينها وبين نون التنبيه وقد استفتت نون
التنبيه بالفتح لكون التنبيه قبل الجمع وايضا فلحركاته الخروج من ضمير روا الى كسر او نون كسر ويا الى كسر لان
ذلك مشتق من كلامهم **واما سكتة نون التنبيه** ونون الجمع مع الاضافة لانها عوضان من التثنية فيسقطان عما
يسقط التثنية لانها زائدة والمضاق اليه زائد ولا يخرج بين يادتين ولا يبرز على نون الجمع لانه لا يلف واللام في قول
الرجلان ونحوهما وان كانتا زائدتين لانها لم يجمع بينهما من قبل ان الالف واللام في اول الاسم والنون في اخره ومثل
هذا اخبرني شيخ نقولهم بعباد الله مع امتناعهم ان يقولوا بالرجل فافهم موقفا في الخفت لك خلاصة ما كان
عزري في مسئلة التنبيه والجمع طعنا في دعائي اياي بالمعجزة والبركة **ونون جمع السلامة** وما اجري
بجراه على نحو ما بيناه نون مفتوحة ابدان ونون جمع التكسير تتغير بتغير العامل فيها وجمع السلامة ما
يسلم في نظير الواحد وبناه ونون الزيادة بعد لفظ تكملة الواحد مثل مسلم ومومن وزيد تقول في الرفع
جاني مسلم ومسلمان ومسلمون ورايت مسلما ومسلمين ومسلمين نصب الميم قبل التاني في التنبيه وكسرها
قبل الباء في الجمع ومزرت مسلم ومسلمين ومسلمين وكذا كسر اخوانها فاما جمع التكسير فهو ما بين كسر
فيه نظم الواحد وبناه وهو على نوعين منه ما يكون بحرف في خلال لفظ الواحد مثل سنان وسنانين
ومسكين ومسكينين ونحوهما ومنه ما يكون بكسرة بتغيير الحرف في الحرف مثل سيد وسيد وسيد وسيد وسيد
ونحوهما **واما العقار** قال القتي رحمه الله العقار اسم لجمع المنزل والارض والباع والخل وينطق على هذه
الاشياء بجمعها واجادها قال وعقار كل شيء اصله وخياره وعقار الارض يفتح العين اصلها ومنه الحديث عن
البي صلى الله عليه ما عزي قوم عقر دارهم لادلو اي عني اذا حضروهم في اصدارهم وحسبهم في حضورهم
ومسكنهم صاروا مقهورين وعقر الخوض بضم العين مؤخره وفي الحديث لا يدخل الجنة عاقر خمر يعني الذي
يد من شر بها مأخوذ من عقر الخوض **وقال** الاذهري رحمه الله عقر الارض يفتح العين اصلها ويقال
استر لي عمار هذا القصيدة اي خيارا بينها **وروي** المفضل عن ثعلب عن ابن ابي عمير رحمه الله انه قال
عمار البيت ونصه متاعه الذي لا ينزل الا في العبياد والحقوق الكبار ويقال بيت حسن العقار والاهوه
والظهرة اي المناع **ولو قيل** كيف يصور تطويق سبع رصين في عنق الغاصب **قلت** لا سبيل الي
الصوري الي معرفة حقايق افعال الله تعالى مناصبه لان الافهام تقصر دون اجاظتها والوقوف على
ادراك حقيقتها وحققها كالفلك الدراد والنجم المسار وسهك الحضر او سبط العبر اعلى وجه الما
قال **وروي** هذه الاشياء قد روي تغريب الغاصب المعري بكسر الميم شاذ ومثل ان يكون ثقل الما
باز وعقده وكان في قوله كانه طوق عقده سبع ارضين **والله اعلم بالصواب** واليه المرجع والمآب **قال** وما
انهم من سبناه ضمنه في قوله جميعا لانه اطلق جزءا من اعمالي بعقله والعقار ما يضمن بالانلاف **هـ**
واذا اهلك الغاصب بغير فعله او بغير فعله فعليه ضمانه لانه بالخصه دخل في ضمانه وصار
ملزما لارده فاذا انقضى الرذ ضمنه وانقص بده فعليه ضمان النقصان لان ضمان العصب ضمن النقص
والانباع يجرى ان ادها بالنقص فجاز ان ادها بضمن الغصب بخلاف المبيع اذا انقص في البايع حيث
يجوز المشتري ولا يسقط شيء من الثمن بانه مضمون بالخلف والانباع لا يفرد بالعقد فلا يفرد بضمنان
العقد ومنه في سبناه غيره فالكفا بالحيات ان سبناه ضمنه فبمنها وسلمها اليه وان سبناه ضمنه نقصانها

تمام

٨٥ لان الزئج تقص في الحيوان وتضمن الغاصب النقصان فيه لا يودي الى الزاكن الشاة ليس من مال الزبا بخلاف ما
لو كان المغصوب قلة فقهه فبهمه الغاصب لا تضمن النقصان فيه يودي الى الزبا فيضمنه فقهه ذهبوا وسيلر
القلب اليه والهشم والارض الكسر الهشم والكسر كلاهما من باب فعل فاعل يفتح العين الماضي وكسرها في
الغائب ومنه **هـ**

عمر والعلبي هشم الثريد لقومه ورجال مكهم مستنوز عجاوب
اي مقبضون هذا كعمر واسم هاشم وليف بالعلبي لكونه اصل القبيلة ويسمى ايضا هاشم لهشمه الثريد للاهل والاضيل
ورضى الانا بوضه بفتح العين الماضي وضمها في المستقبل وضا ورضضته ورضضه بضمها وكسرها استعما لا
والرضضه بفتح العين الماضي وضمها في المستقبل وضا ورضضته ورضضه بضمها وكسرها استعما لا
بضمها بفتح العين الماضي وضمها في المستقبل وضا ورضضته ورضضه بضمها وكسرها استعما لا
عامة منافعه فلما امكن ان يضمه جميع قيمته لانه اخرجه من جنس الانتفاع به فصارت كالمستهل في المعنى وكما
لو كان المغصوب دابة فقطع قوايرها او كان زينا فخطبته او كان دابة فخطبته او كان دابة فخطبته او كان دابة فخطبته
تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملكها المغصوبه وملكها الغاصب
وضمها ولم يبق له الانتفاع بها حتى يودي قيمتها وهو ان يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها
او جردا فاحذر سبها وضمها او يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها
لما روي في الصحاح عن علي بن ابي موسى الاشعري انه قال ان قومنا من الاضار اضافوا رسول الله صلى الله عليه
فقد مو الله شاة مصلية فاحذر من مصلية فاحذر من مصلية فاحذر من مصلية فاحذر من مصلية فاحذر من مصلية فاحذر من مصلية
الشاة المختبر بانها اخذت بعقر خرق فقال الرجل هذه شاة اخي ولو كان اعز منها لم يبيعها علي سار رضىه بخرمها
فقال عليه السلام اهلجوها الاساري **ولو كان** ملك المالك لم يراعها لم يراعها لم يراعها لم يراعها لم يراعها لم يراعها
منها على الغائب قال الشارح رضي الله عنه صليته وشوئيه يعني وقوله مصلية مصلية مصلية مصلية مصلية مصلية مصلية
فقلت الواو يا وادعت الباء في الياء وكسر اللام لتجاسس الكسرة مع الياء وجعل يوكها اي يبيعها يقال لاك
بلوك لوكا فهو لاك واللوك المضغ ولا يبيعها اي لا يقد ان يبتاعها قال الله تعالى يترعه ولا يبيد شيعة
يقال ساع له كل اسبوع سوعا وهو سابع قال الله تعالى يتابع الشاربين **ويروي** هذا الخبر برواية اخرى ان هذه
كانت شاة جاز ما دناها الرضىه بالتمس وكلاهما في المعنى سواء وقوله لم يبيعها علي سار رضىه بخرمها
وفتحها في الغائب نفسا ونفسا بفتح النون في الممر اذا دخل وحسر ونفسا ونفسا بفتح النون في الممر اذا دخل وحسر
اذ اصابته المراه نفسا معناه ولو كان اعز منها واعلى منها لم يبيعها علي ولانه انكف على المغصوب بغير الفعل
عامة منافع عين المغصوب مع روال حكمه وانلاف عامة منافع عين المغصوب مع روال حكمه في استحقاق بده على المتلف
جاري مجرى اللان العين حتى ضرب على يداخر فشكت بده ولا خلاف انه لو تلف عين المغصوب يستحق عليه المغصوب
منه بده بحيث لا يكون له العذر ولا غيره من ذلك ها هنا مثله وانما قلنا ذلك لان قبل الطن يصلح لاشياء من
الهزيبه والبرز والسوق والجربين والعيونية ويعمل الطن في بيعها وتقيس الباع على ما اذا عصب حطة قبل رها
واخرج الزرع سظاه او نواه بخرسها او بيضاء فخصنها حتى دجاجة فخرج منها الفرخ **هـ** وقال الشافعي
لا يقطع حق مالكها عنها وعن ابني يوسف روايتان في روايه يقطع وفي روايه لا يقطع حق صاحب الخطه
منها لان هذا فعل لا يزل المالكه وهو تعدي محض فلا يقطع المالكه لو دخل الشاة المغصوبه ولم يشوها او قطع
الثوب المغصوب لم يقطع **يؤيده** انه لو فعل باده وامره لا يقطع حق مالكها عنها فخر اذا فعله بغير اذنه

منه

وامرهما ان يبيع الميراث وعكسه الا ان يبيعه ان الملك ان رآه بغير رضا المالك لا يكون اكثر من ذواله
بالبيع الذي رضي به المالك ومعلوم انه لو باع حظه من رجل لم يبيع حقه منها حتى يتوفي البرد او يرضى بالسليم اليه
فهذا الوجه الثاني في الميراث وهو كالمشاة اذا اذبحها وان عصب فقه او ذهبا فصر بها فانها او ذراهم
او ابيه لم يزل ملكا لهما لان الصلح اذا لم يزل الاحكام المتعلقة بعين الذهب والفضة لا يزل ملك المالك
حاله وعصب فقه من رزقه فصر بها وجعلها موطوءة كماله الوصف في ان الزبوا ووجوب القابض في المجلس في
الصرف ووجوب الزكوة فيها في الجائز وقال ابو يوسف محل يأخذ المصوب منه مثل فضته وذهبه يترأ ولا
يسئل له على الرزاق المصوب منه لانه اجرت في المصوب منه رايه متقومه فيقطع حق المصوب منه عنه حاله
عصب فقه او جعله سيفا او عصب فقه كخلفها عروقه لانه دلالة التقويرات
متلفه يضمن قيمته فلا وجبته بالغام بالغت ولهذا لا يملك الوصي بيعه من مال الميراث يترأ رزقه من حقه
ومن عصب ساجه فباعها بالملك ما كذا لانه صير المصوب صفاء من اوصافه وملكه وفي رزقه ضرر
فلا يملك رزقه حاله وعصب فقه فاطا به بطر عروجه او حماره دلالة الوصف انها تدخل في بيع البنا او الدار
من غير شرط وعروجه والشايع لا يقطع حق المالك عنها بل يقتضي ان يترأ الساجه الى المالك لانه قادر
على رزق الساجه على ما كان من غير رايه او حيلان فانه رده حقا حاله وعصب ساجه وبناعها بناه وخر
في كتاب ديوان الادب ان الساج يخر والساجه بالها واحده منها ومن عصب رزاق فخرش فيها او بناعها
بنا فترأ له اقل العروجه والبنوردها لما روي عن النبي عليه السلام انه قال ليس لعرق ظالم حق وقال ابو منصور
الا مربي رحمه الله العرق والظالم ان يخر الرجل الى ارض رجل في عرقش فيها عرواها او يستعملها فقوم
البيته لا كالحا بيمه المالك فهو من الغارش الغاص بقلع عرواها وليس لعرواها ذلك الغارش حق في الارض
لان الغارش كان ظالما اذا كان ظالما وعرواها عرواها ظالما والظالم صفة العرق ولهذا ذكر الموصوف والصفه
بالنوبين فلو كان على الاضافه لما ذكر النوبين العروق واصل الظالم وضع الشيء في غير موضعه ولا الغاصب
ملك نفسه بغير ملك المصوب منه فلا يقطع حق المالك عنه كما لو شجعه فمتاعه فانه يخر على ان يخره منه
ويقره عنه كذا هو في الارض تنقصر بقلع العرواها وهو رايها فلما كان يخر في البنا والعرواها
مفلوفا ويكون له لانها صار اوصافا من اوصاف ملكه بالارض والزيادة التي جرت في العرواها جرت في ملك
ب الارض صار كالميراث في بيع الغاصب الثوب ببيع نفسه ومن عصب ثوبا فوضعه احر او سويقا
فلنفسه في بيعه فضاجه بالميزان شامته قيمة ثوب ابيض مثل السويق وسلمها الى الغاصب وان شأ
اخرها وعزم ما زاد الصغ والسم فيهما قال الشارح رضي الله عنه او لا نقول ان الغاصب لم يملك
الثوب لان اسم الثوب لم يزل وعامة المنافع باقية فلا يقطع حق المالك عنه فاذ ثبت هذا نقول فانه يكون
لرب الثوب ثلثه خيرات ان شامته قيمة ثوب ابيض وترك النوب عليه لانه قوت العرواها له لانه لا
يتفقه به بعد الميراث ما كان يتفقه به قبله فاذ اضمته صار الثوب للغاصب بالضمائر لان المصوبات ملك بالملك
عندنا وان شأ اخذ الثوب وعزم فقه الصغ لان الثوب على ملكه والصنع على مال غيره فلا يستحقه
بغير عوض وان شأ بضمته وترك الثوب على حاله فيكون مشتركا بينهما لملك الثوب والغاصب الصنع
لانه رضي بترك حقه وهو الضمان الذي وجب له عليه فاذ بايع بغير التمس على قدر حقيهما كالزجر اذا اقلت
الثوب في بيع انسان فانصاع ولو صغعه اسود ان شامته قيمة ثوب ابيض على ما بيناه وان شأ اخذه
حما ولا يجب للغاصب عليه شي عند ابي حنيفة رحمه الله لان السواد نقص في الثوب عنده فيصير الثوب به

مستهلكا لانه لا يقبل الوفاء اخر بعده وعند ابو يوسف ومحمد يضمن الغاصب قيمته لان السواد يكون معتبرا عند الناس
كالاجر والاصغر واما اذا كانت السويق والسم في السويق كالثوب والسم في الصغ وهذا اذا بيع السويق
يدخل السمن الذي فيه من غير الرزق وكذا الحرف في اذا عصب ذهبا وخط به مسكا اذا كان الرهن في ان يخلط
المسكه خيرا فيكون الرهن بتركه الثوب والمسك بتركه الصغ وان كان لا يريد به قيمه الرهن فيضمن الخالط قيمة
المسك على كل حال ان لم يزل المسك ملكا له وان كان الخالط صاحب المالك فقد استهلك ملك نفسه فلا شيء له
وقد ذكرنا اخوات هذه المسائل في كتاب الجف فترجع اليه واما السويق المتوفى هو الخلو ط بالسمن يقال
ان يترك لثا وهو لاث وذاك ملوث والكلمه مضاعفه بفتح العين الماضي وضما في الغاب ومنه قوله في
قرا والاث والعزي بتسديد لثا ذكره الشيخ ابو اسحق الزجاج في معانيه فليرجع لما انه بطول ذكرها في هذا
الكتاب ومن عصب عينا فبعثها فتمت المالك قيمتها بايها عرواها كان الغصب سبي بوجبه القضاء بترك
ملكه فيوجب زوال ملكه عن مملوكة اذا جعل المالك قيا ساعلي فتح العقل بسبب الخاف والرد بالبيع يبيده
ان الغاصب لو لم يملك المصوب بعد اقامته الى المصوب منه كان يودي الى اجتماع البرد لم يزل على ملك
رجل واحد مع كونه قابلا للفعل من ملك الى ملك وهذا لا ينظر له في الاصول وعند الشافعي لا يملك لانه ضمن
قيمه ما عجز عنه رزقه لزال يروعه فلا يملك المصوب تلك القيمة خما اذا كان المصوب مزرعا وكما لم يزرع اذا ضمن
قيمه الصل فانه لا يملك الصل بالاجماع والقول في القيمة قول الغاصب مع ميمه لانه يترأ عليه الحق وهو منكر
فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن فصرها بقول المالك او بيته او لهما او بقول الغاصب غ العين
فلا خيار للمالك لانه رضي بملكه بغيره المعاني وان كان ضمنه بقول الغاصب مع ميمه كان المالك بالخيار
ان شأ امضى الضمان لن شأ اخذ العين ورد العوض لانه لم يرض باخذ تلك القيمة بل اعز عنه حاله لما انه يترأ على اكثر
منها فصار مكانه باعته منه بشرط الخيار وعلى هذا قالوا انه اذا اظهر المالك الذي اخذه المصوب فيه اكثر من
قيمه وقد دفعه الغاصب بغير رضاه ان للغاصب ان يترأ العين المصوبه ويترأ البرد الذي اعطاه لانه لم
يرض بتركه ملكه عن البرد تلك العين المصوبه لان رزقه ان العين المصوبه تساوي البرد اذا اظهر انها
انقض منه لانه يرجع فيما ادى من البرد وترد عليه العين المصوبه فافهم موقفا مسترشدا وولد الجارية المصوبه
امانه في يد الغاصب حتى لو هلك بغيره وغله لا ضمان عليه وكذا كثره النسان المصوبه امانه عنده لان بيعي
في الزوايد او يطلبها المالكها قيمتها فبمعه منه وكذلك الزوايد المتصلة لا تدخل في ضمان الغاصب وانما يملكه
ضمان المصوب على اعتبار قيمته عصبها اذا فات الرزق في عيها وهذا عندنا لان الولد جرت في يده بغير صغعه
ولت بغير صغعه فوجب ان لا يضمن كولد المرحومه وولد المبيعه اذا اطلق في يد المرحومه بالبيع قبل التسليم اليه
المشترى وكذا الرزق اذا هبت ثوب انسان والقه في حرا اخر قلف لاله الوصفان خلق الولد واخراجه من بطن
الام من صنع الله تعالى لا صنع لاجل من المخلوقين فيه قال الله تعالى والله خلقكم وقال والله اخراجه من بطن امهاتكم
وعن الشافعي يضمن في الزوايد اجمع من الولد والتمر والبن والصوف وغيرها لانه لما جرت عن عين مصوبه بصل
عائده وهو ما تفرد باليد الجارية وكان يضمن ما على المتعدي كما لو اخرج خبيثه من الحرم وهو جلال فباعها فكل
اذا الجذير او لوت في يد المشتري او لاد في الجبل يجب عليه ضمان الاولاد والولد جرت في يده في الجبل وهو جرك
ثم يجب عليه ضمان الولد لانه سلطه على محل الولد وهو بعينه موجود في مسئلتنا فوجب ان يضمن لانه لو لا امساكه
الي وقت الولادة لما حصل الولد في يده ولما حصل في يده ما كره وامساك الامهات سبي لتجمل الاولاد في ايدي
الملك ولو انه ادى جز الام ثم باعها ثم ولت في يد المشتري لا يضمن البائع الاولاد لان الام خرجت عن ضمانه

اليه
كان

بادا الجزاء بها فافهم فانه مشكوك في اوجزه المسئلة من كونه في الجامع الكبير بل عليه انه لو خرج انسانا فمات
ارحمت ببر علي فافهم الطريق فوقع فيها انسان فمات بوجز الجارح والجاف بوجز دمه لانه ميت في قلبه وان
كان اذهاق الروح من فعل الله تعالى قال الله تعالى لا تقسح حن موتها كل في الفزع وجب ان يكون كذلك
وقد ثبت القاضي الامام المحقق الحسن بن علي بن محمد الاستوئي قدس الله روحه انه اورد عليه في المناظرة مسئلة
الصبر على الوجه الذي ذكرت في مجالس مختلفة فاني يفرق واضح بينهما وبين المسئلة المتنازع فيها رضي الله
وعن جميع اهل الهوى وما نقصت الجازية بالولادة وعلى الغاصب ضمان ذلك النقصان ان لم يكن الولد وقا
بالنقصان ان الجازية كانت في ضمانه واذا كانت جزئها ضمانه الامتياز ما في الولد من الزيادة ان لم يكن الولد
في يده فان كان الولد وقا بالنقصان جبر النقصان بالولد على ما علمنا بالثبوت لان السبب الذي اجرت النقصان
ذلك السبب بعينه افاذا الزيادة في جبر ذلك النقصان تلك الزيادة من سر وحن وجب عليه قطع اليد اليمنى فقطع
اليد اليسرى خطا مكان اليمنى فانه لا ضمان على الجراد وكما لو قطع من انسان فاستوى جوف لا قبض مكانها
اخرى واخرى له افاذا وفات فوجب ان يخرج القايث بالفايد حما في الاصول التي ذكرناها وعذر فر
والشافعي لا يميز النقصان بالولد لان النقصان اذا انقضى في المعصوب واخراج الى جاز يكون الجاز من غير مال
المعصوب منه كالومات الام وفي الولد وقا بجميع قيمه الام وكما لو قطع يده من يد العاصب واخر اشته وكما
لو قطع الكراب او اعصاب الشجر او جز الصوت فثبت مكانها اخرى فانه لا يجر المقطوع والمجزو بالنات
كل لكها هنا قلنا اذا مات الام وفي الولد وقا بجميع قيمتها فيه وايتا في رواية بخبره فلا سلام
ولن سلمنا بقول بان الجز يكون للنقصان الواقع في الاصل ولا يكون بعد فوات الاصل الا في ان يخرج السهو جبر
لنقصان يقع في الصلوة ولا يقومان مقام فوات اصل الصلوة بالكلية كل لكها هنا غير ان المخرج اسلم في النظر
ولا يضمن الغاصب منافع ما عصبه الا ان يضمن استعماله فيعزم النقصان وصورتها انه لو عصب داتا
فسكرها سكر او عصب جازية فاستحل وما سكر ولم يتيقظ من عصبها شي فانه لا يقوم للغاصب منفعه السهر
عندنا لما روي عن عمر رضي الله عنه انها قضيا في الجز وبوجوب العفو وقية الولد ولم يقضيا بقية منافع
الجازية ولا نفعه استوفيت في غير عقل ولا شبهة عقل فلا يجر قيمتها كما لو زنا بجزه مطاوعة
وعلى الشافعي يضمن بها منفعه استوفيت بعينها ما لها فجاز ان يضمن كفعة البضع بان لم يجز جازية
الجز بل اعقل وشبهه بويده ان الاعيان تقوت باعتبار المنافع اما في الجال وفي الاستقبال فلما تقوت
الاعيان بالمنافع فلا تقوت في نفسها اولى واخرى وان استهلك المسلم حرم او خسر بل الذي يضمن فيها
له عندنا لان ما يقر عليه الكافر يلحق ضمانه بضمان ما يقر عليه المسلم فاسأل على الجاح بغير شهود
بويده انها مال مقوم في حقه بقر عليه فهو كالساة والعصب في حق المسلم والاصل في تقديرها على
روي ان عمر رضي الله عنه كتب الى عامله في اهل الزمر يتر على العاصب بالجزان ولو لم يبعها وخذوا
العشر من اثانها وكان ذلك لمحض من الصلابة ولم يجر عليه اجز منهم وعلى الشافعي يضمن لانه اخذ
ضمان الجز فاذ لم يستوفه الذي يقر له لا سلام لا يستوفيه قبل الاسلام كالشركي وكما اذا ارتد عبد الذي
فقتله المسلم بويده ان لم يجد على المسلم بشرة لا يبيح الضمان بالتلافه كما لو كان للمسلم وان استهلكها
لمسلم لا يضمن لها لانه ليس بالحق للمسلم وهو مأمور بالتلافه ممنوع عن قتله وتو له كالميتة

باب الدية
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ رضي الله عنه الوديعه امانة في يد المودع اذا اهلكته لم يضمن قال الشافعي رضي الله عنه قال شيخنا المعزني
رحمه الله تعالى اودعت الرجل دية اذا اقر زنتها في يدك على سبيل الامانة وسميت دية بالمال لانهم ذهبوا بها
الى الامانة ويقال ودع النبي يدع اذا سخر واستقر ودع الرجل يدع اذا صار الى التعة والسكون قال وروي ابو
عبيد عن قتادة بن شيبان رحمه الله قال اذا دعت الرجل مال اذا دفعته اليه بجز دية عندة واودعته فلك دية
قل لا زهي رحمه الله المعزني من كلام العرب اودعت الرجل اذا استودعته ودية يحفظها لك واما اودعته فلك دية
على ما روي عن الكسائي فليست بجزوفه في كلامهم واما لم يضمن اذا اهلكته في يده يعني فعله لما روي عن النبي صلى الله عليه
انه قال من استودع ودية فهلك في يده فلا ضمان عليه ولا يضمن من لم يضمن ولا يضمن من لم يضمن فبذلك
وحفظها وفوق الله تعالى ما على الحسين من سبيل والمودع ان يحفظها بنفسه لانه هو المأمور بحفظها دون غيرها
ومن عياله لانه لا يضمن ان يحفظها انا اللبل والاطراف النهاز لا يميزها فصار ما دونها بالحفظ من طرف
الولاية فصار كما لا من طرف النطق الا فصاح به فان حفظها بغيره او اودعها ضمن لان الناس يتفاوتون
في الحفظ فلم يكن الرضا يحفظه رضاء بغيره فصار ما دونها بالرفع الى غيره جازيا فبذلك ان يقع في ارضه جرح فيفسدها
الجازية او يجر في سفينه فحرق الغرق فيفسدها الى سفينه اخرى لان الضرورة دعت والمجانة الى ذلك وان خلطها المودع
بماله يضمن قيمتها لان الخلط حال بين المالك وماله فغرم بالحيولة حالو القى المعصوب الجز وان طلبها
صاحبها فبفسادها وهو قتل على تسليمها اليه ضمانه لان رب الوديعه بالطلب صار ثابها له على الحفظ وصار المودع
بالحسب عنه غاصبا وان خلط بماله يعني فعله باشتقاق العيس وجوه فهو شريك لصاحبها في ذلك لان المودع لم
يتعز فيه فصار اشريك في شريكه اختلاط حالو ورتا ما لا او اشترى شيئا وانفق المودع بعضها في رد مثله فخلطه
بالباقى ضمن الجميع لان الذي انفقها صار مضمونا عليه لا يبرأ منه الا بالرد الى صاحب الوديعه او الى وكيله واذا لم يبرأ كان
الرجاء به من مثله باقيا على ملكه فصار كالطالب في الوديعه ملك نفسه فيضمن الجميع فافهم واذا تعزى المودع
في الوديعه بان كانت دابة فركها او ثوبا فلبسه او عسل فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال العزى وردها
الى يده زال الضمان عندنا لانه مودع موافق فلا يضمن اذا اهلك الوديعه عند صاحبها قبل الخلاف بويده ان
امره بالحفظ مطلقا عامما ولم ينصه بوقت ووقت والامر المطلق لا يرتفع بالخلاف من طريق الفعل كما في اوامر
الشرع بان ترك الصلوة او الصوم او لم يؤد الزكاة ولم يستحله لا يرتفع عقد الايمان وكما لو جلد بالبيع بالالف اذا
باع الشيء الموكل به لحسن ثابته او وهبه ثم استرده ثم باعه ثانيا بالالف جاز ولا يرتفع عقد الوكالة بالخلاف على ذلك
ها هنا وعند الشافعي لا يبرأ من الضمان لان التعزى رافع لعقد الوديعه كما في الجود بويده ان الامانة والضمان
ضمان مختلفان فلا يفتان لان الايمان بضاد الخيانة ولهذا لو هلك حاله الخلاف يضمن بالاجماع فصار كالجود
وخبر به ما اشار اليه الشيخ الفقيه الشافعي رحمه الله ان مقتضى الايداع بالهوان يوجب فسخ العقد وتقرير الضمان
كالتلاف الوديعه بالعروان فان طلبها صاحبها فحرم اياها ضمانها حتى لو عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان
لانه خلاف من طريق القول فيبيع العقد كما في اوامر الشرع بان انكر امر ما وامر الله تعالى فانه يكفر غير ان
هذا لا يستقيم لان اوامر الشرع اذا اقر بعد الانكار وعاد الى الوفاق عاد الى حكم الشرع وها هنا بالاعتراض
بعد الجود والانكار لا يعود الى حكم الامانة حتى لو هلك الوديعه بعد الاعتراف به يضمن فافهم والمودع ان
يسافر بالوديعه وان كان لها حمل وموتة اذا لم يكن الطريق موقعا عند اي خفيه ومحمد لانه حافظ الوديعه مديوم
عليه باذن عام غير مضع لها فلا يدخل في ضمانه كما قبل المسافة بل عليه انه لو صار معرضا للتضييع والهلاك
بالمسافة لوجب ان الوصي اذا سافر في اليتيم ان يدخل في ضمانه ثم لا يدخل بالاجماع كذلكها هنا وجب بغير مثله

برك علي حجة هذا انه يصح الاستئمانه عند الاطلاق قال الله تعالى والعصران الانسان لغير خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا السارق الاسارى وحبوه فهدوا اعلام حجة مقبل فضلا كاللفظ الذي وضع للبيع فافهم موقفا مسترسدا فان خير الله ونعماني وحسن توفيقه اوضح لك اشتقاق الالفاظ الثلاثة ومعانيها في غاية الحسن والجودة مما كنت اخبر بها من افواه الرجال من لاية الجار تغلهم الله جميعا بترحمته والحقابهم مغفورين من حسن بطنه ورافقه له ارحم الراحمين وخير الخافين **هـ**

كتاب العارية

قال الشيخ رضي الله عنه العارية جازية قال الشارح رضي الله عنه روي عن الشيخ ابن منصور الا زهر في حقه الله انه قال العارية مأخوذة من عار الشيء يعني اذا ذهب وجاء منه قبل الغلام الخفيف عيارا لحقته في بطلانه وكثرة ذهابه وحبته فيها **هـ** فان قال قائل فلم تشر ذلك اليها من العارية واصلا من عار جوابه ان العارية منسوبة الى العادة وهو اسم من قولك اعزته المتاع اعارة وعارة فالعارة الاسم والاعارة المصداق الحقيقي يقوم الاسم مقامه كما يقال اجابته واجابه واطقة واطقة وطاقه وطاقه واطعة وطاقعة **هـ** وذكر الشيخ الامام ابو سليمان الخطابي رحمه الله في غريب الحديث ان العارية تخفيف اليا لغيره فيهم وذكر في جعل اللغة ان العارية تنسب الى اليا اسم موضوع لما يستعار فاذا كان كذلك كان التكلف في بيان اشتقاقه وتحقيق لياوتشربها فضاء فافهم موقفا **هـ** وقيل يسمي العارية عارية لانها منسوبة الى العار والعرب كانت تستعير من بعضهم بعضا بعض العارية فليكن المنافع عارية ولهذا اذا كانت العارية مطلقة كان المستعير ان يعير غيره اذا كان الناس لا يتفانون واستعملوا مثل خدمة العبد وسكنى الدابة لانه ملكا استبقا منفعة هذه العير لنفسه بعد ثبوت يده عليه وزوال يدها كمنعته فوجب ان يملك العار الحق في العدة فليكن ذلك اذا لم يتفاوت الناس فيه قياسا على الوصي له والمستأجر دلاله الوصف ان المنافع مما يملك فبذلك يعير عوض عوضا لا بجان **هـ** وعند الشيخ ابن الحسن الطوسي والشافعي العارية ابا حوله بملك ولهذا لا يملك المستعير ان يعير المستعار عندها وان كان شيئا لا يملك بالحق المستعير لان العارية ابلح بالمنفعة وليس لمن يبيع له ان يبيع لغيره مباليع له كما اذا ابيع له طعام يؤكله انه لو ملك بالمنفعة لما كان يباعها كالمستأجر **هـ** ونفع العارية بقوله اعزته لانه صريح لفظي بانه وبقوله اطعمته هذه الارض لان الارض لا تطعم فكان عبارة عن الطعام ما يجوز منها وكانه قال جعلها طعمة لك وبقوله منكر هذا الثوب طاروا بواحدة اليها رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام حجة الوداع ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الولد للفراس والعاهل الحوي وحسابهم على الله تعالى من اعطى العير ابيه وابنتي العير مواله وعليه لعنه الله بالاله الى يوم القيامة لا تنفق المرأة شيئا من بيتها حتى زوجها قبل ما يسؤل الله ولا الطعام قال ذلك افضل امواتنا ثم قال العارية مؤداة والمنفعة مردودة والدين مقضى والريعم عارم **هـ** قال القتيبي المنفعة السناه او النافعة تدفعها الى القوم وليتقوا ابد رهاثم ترد عليك والمنفعة العظيمة ايضا يقال فحجة منحة اي اعزته واعطيته قال ابو عبد الرحمن الله العزب تستعمل الفاظا مكان لفظ العارية وهي المنفعة والجربة والافقار والفقر والاحياء فالمنفعة ما يبيته والعزبة ان يعير الرجل صاحبه ثوبا خله من خيله فينتفع به عامما او عامين والافقار والفقر في يعطي الرجل صاحبه دابة ليعيرها ما احب في سفر او حضر فترد لها عليه والاحياء ان يعطي الرجل صاحبه ليركبه ويجز ويره وينتفع به ثم ترده عليه **هـ** قال وكذا اذا قل حملت علي هذه الربة فهي عارية اذا لم يرد به الهبة او قال اخذت منك هذا العبد

ذلك

او قال ادري لك سكنى او ادري لك عيرى لانه فسّر المالك بالمنفعة فانفق اللفظ بنفسه **هـ** والمعير ان يرجع في العارية مني شيئا لانها عير على المنفعة فاحترت منها وصرف الى ذلك الحصة صح وما لم تحترت بعير فهو منزلة تبرع لم يتصل بالقبض فكان المتبرع ان يرجع فيه **هـ** والعارية امانة ان اهلك من غير شيء تغل في ثمنها لما روي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على المستعير عير المثل ضمان ولا على المستودع عير المثل ضمان والمثل الماثل يقال اغل يغل اغلا لا اذا اهان وغل يغل غلا لا يبيع العين الماثل وضمنها في العار اذا حقل ومنه قوله تعالى وما كان النبي ان يغل اي يترك وخان من المغنم ولا نه قبض العين على وجهه لو تلف العين بآثامه على تلك الجهة لضمان عليه فلا تلف لنفسه لا ضمان ايضا حالوا اخر ثوبا بمنزلة او طعاما لما كاله كلاله الوصف انه لو تلف اجر المستعار باستعماله بان كان ثوبا فحرق واستعمله او كان سيفا او رجما فانكسر حاله المجازية بها او كانت دابة فغطت خنقه فانه لا ضمان بالاجماع فكل اذا تلفت عينه فاسنبه المقبوض على الاجارة وقبض المربي خدمته بخلاف المقبوض على يوم البيع والرهن والغصب دونه ان اذن المالك الكمال سقط ضمان الاستعمال اسقط عنه ضمان القبض كما في الاجارة وعكسه الغصب وسوم البيع والرهن **هـ** وعند الشافعي العارية مضمونة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصوان ابن يعلى ابن امية اذا انتك رسل فاعطهم ثلثين درهما وثلثين بعيرا مجازية فقال الصوان اعصبا تاخره يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة مؤداة ولا نهها مضمونة الرد فكانت مضمونة التلف كالمغصوب وعكسه الوديعه بوبه ان بالاجماع يكون قرار الضمان على المستعير بان جاء مستحق وضمن المستعير بعونك العارية في يده فانه لا يرجع على المعير بما عير من الضمان المستحق بالانفاق فنقول الجهة المقررة للضمان موجبة للضمان حجة السوم والاذن بالامساك اذا صدر عن جهة فقره للضمان لا يبقى الضمان كالمساك بالسوم قلنا **هـ** معنى قوله صلى الله عليه وسلم مضمونة بل مضمونة يقال فلان ضمان الله تعالى اي في حفظه وقيل مضمونة اي مضمونة الرد حتى ان ضمان الرد يجز على المستعير ونحوه نقول ولو تعرب المستعير في المجازية او خالف امر المالك فليكن له بالاجماع لانه جاني منعه فيها كالمغصوب وليس للمستعير ان يوجب ما استعاده لان الاجارة تقطع الحق الثابت للمعير في الرجوع وذلك لا يجوز وله ان يعيره اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل على ما على ما قلناه **هـ** وكما اختلفوا في خلاف المستعمل مثل لبس الثوب وزكوب الدابة ليس له ان يعيره بالاجماع لان الناس يتفاوتون فيه تفاوتا فاحتمل منهم من كان ارق لسيا ومنهم من كان اخرج لسيا ومنهم من يحبس القروسية والرياضه ومنهم من لا يحبس **هـ** وعارية الدارهم والديانير والمكمل والموزون قرص لانه لا يبعث الانتفاع به مع بقائه وكان اذا كان بالانفاق فتمت وجوب الرد فيصير عبارة عن القرض ونقال في لغة اهل الحجاز اعزني درهمك اي اقرضني **هـ** واذا استعار ارضا للبيت فيها او يعير حارسا هذا نوع معلوم من المنفعة فجاز كسائر الانواع والمعير ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والعزب كذا المنافع تحت جزا فجزا افكان مقتضاها الرجوع مني شيئا المعير على ما يبيته **هـ** فان لم يرجع وقت العارية فلا ضمان عليه عندا لان العقد المطلق يبيع الرجوع على الاسترداد في وقت مما اذا رجع في وقت لم يبيع العقد الرجوع فيه كما ضمان عليه في هدم البناء وقلع الغرض كما لو رجع بعد الوقت الموقوف المعير **هـ** وعند الشافعي لغو موقفه البناء والغرض لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال من اعار ارضا ثم هدم ببناءه وفتح استجاره فليجبه فيه ما هدم وقطع قلنا **هـ** الخبر محمول على ما اذا كانت العارية موقفة فهدم قبل مضي المدة وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعير فانقص البناء والغرض بالهدم والقطع لانه اطعمه في بقيقه البناء والغرض الى مده معلوم فاذا اخرجته قبل الوقت صار عارا اله بالوقت فليجبه ضمان الغرض خلاف ما اذا لم تنقض موقفه على ما يبيته لا

يرجع

هناك لغير المستعير بنفسه جزئيا ونحوه فلهذا افترا فافهم ثم اذا ضمن المعير فتمتعها ملكا له صاحب
البناء والعمر ملك ملك ماله تاما كاملا واقراد الشيء ما يحتمل النقل من ملك الى ملك فانتقل المالك في ذلك اليه
كما في استئجاره بالولد وان كان المعير ان يملك البناء والغرض بالتمتع في ذلك تابع للارض وفي ارضه تصرف
على صاحب الارض كما قلناه في الثوب المصوب يصنع العاصب يصنع من عنده واجزه رد العارضة على المستعير
لانه قبضها لمنفعة نفسه واجزه رد العين المستأجرة على المأجر لان حاصل المنفعة في ذلك لا يخرج لان
ما يستوفيه المستأجر من المنفعة يستوفيه بملك واجزه رد العين المصوبة على العاصب لان عليه اعادتها الى
بكر المصوب منه كما كانت واذا استأجر دابة فزدها الى اصطلح بالمالها يضمن استئجارا وكذا يستعير الجار
ما عمن الجار فزده الى ارضه بغيره لان العادة جرت برد الدابة الى الاصطبل ورد الامتعة والاثاث الى البيت الى
دار صاحبها وعلمانه بغيره بخلاف ما اذا كانت العارضة عقلا جواهر لا يبرأ الا بترده الى مالكه او من يقوم
مقامه من وكيله لا العادة لم يخرج بطرح الجواهر في البيت وبقائها في المكان فلهذا افترا قاضي
الاستحسان وفي القياس يضمن في كل حال ما يرفع الدابة والامتعة الى صاحبها او الى وكيله الذي يقوم مقامه وان
رد الدابة الى دار المالك ولم يملكها اليه ضمن في الوجهين لان صاحب الدابة لم يرض برفعها الى عياله ولا
بطرحها في داره وزعمادفعها الى المودع خوفا عليها من هرق عياله فام يرددها الى مالكها او الى وكيله المأمور
بالقبض في قبضه فاصح ما كان مضيقا فيلزمه الضمان قياسا واستحسانا فان قال قائل فما معنى القياس
والاستحسان في اللغة وما حقيقةهما عند الفقهاء فاجاب نقول معنى القياس في اللغة التقدير ومنه قيل
الليل الذي يعرف به الجراحه مقياس ومبدأ وهو في الحقيقة اعتبار الشيء بالشئ يقال قاسه به يقاسه فينا ساء
وقايسته مقياسه وانقاس الشيء نفسه انقاسا لازما والقياس والاعتبار والاحتياط نظائر في المعنى
وقال الغلب الاعتبار رد الشيء الى نظيره يقال اعتبرت الثوب اذا قومت به قيمته مثله قال الشيخ ابو حنيفة
محمد بن عبد الملك الطبري السلمي رحمه الله فيما قرأت من الكتب عليه من مصنفاته ان حقيقة الاحتياط هو
بذل الجهد في تحصيل المقصود ولهذا لا يقال ان وقف على الختم بالنقل انه اجتهاد ومن جملتها حقيقة انه بول مجتهده
في حمله واما جرح القياس وحقيقته فقد روي الشيخ ابو حنيفة عن استاذه القاضي ابي بكر بن فورك رحمه الله
انه قال حقيقة القياس هو حمل احد المعلومين على الاخر في انجاب بعض الاحكام او في إسقاطها عنهما بامر
جامع بينهما فيه وقال غيره هو رد الفرع الى الاصل بعلمه جامعة بينهما وكلنا العبارتين صحيحان وقال علي بن
عيسى البغدادى القياس الجمع بين اول وثاني يقضيه في صحة الاول صحة الثاني في فساد الثاني فساد الاول
قال الشافعي رحمه الله تعالى في القياس ان القياس في الشرع هو حمل على ثلثة اشياء على اصل وقوعه عليه محرم على
الجم فحقيقته الاصل ثابت به حكم غير مستبطناته وحقيقته الفرع ما يثبت حكمه بنظره في معناه حقيقة
العلم المعنى الجالب للحكم وحقيقته الحكم ما اوجبه العلم من تحليل وجيز وصحة وفساد ونحو ذلك والحكم جبر
بما تقتضيه الحكمة ما فيه الغالب ومنكر اشتقاق العلم وشرايطها بعد هذا في هذا الكتاب انهم قالوا فيها
ان شاء الله تعالى وبه الثقة ومنه التوفيق واما الاستحسان استفعال من الحسن يقال استحسانت شيئا اي رآه حسنا
وظنته وحسبه حسنا وثقته استفعال الشيء رآه وظنته في حقا وحقيقة الحسن عند الفقهاء ما لا فاعل ان يفعله
معناه يملكه لان كل من تصرف في شيء وهو من اهل التصرف يملكه فله ان يفعله وهو حسن منه واستحق الملاح عليه
ونظيره العمل وحقيقته الحسن والعلم بجوازهم بيان وحقيقته القبح والبس للفاعل ان يفعله ولو فعله سحره
واستحق الزم والوم عليه وقيل القبح ما يفي الله عنه واجبا قال الشيخ ابو الحسن الصرخي رحمه الله الاستحسان

عن

عندنا هو ترك الخدم هو اولى منه لولا هو كان جرم الاول ثابتا مثل ان لو قال لامرأته اذا حضت فانت طالق 90
فقلت قد حضت فالقياس ان لا تصرف ولا يقع الطلاق لانه من الزوج قياسا على سائر الشروط من
دخول الارز وكلام زيد ونحوهما وكذا تركنا القياس قياسا على نفسه عليه وهو قول الله تعالى ولا جرح ان
يكن ما خلق الله في ارجامهم فالاية تدل ان القول قولها في برائة رجها من الحيض وشغلها به كما في قوله تعالى للمري
عليه وهو المملوك الذي عليه الحق وليتق الله زيه ولا يخفى منه شيئا اقتضت الآية ان يكون القول قول المري عليه فيه
فذكر ان في هذه الآية القول قول المرأة في حمل وطبها لزوجها اذا قالت طهرت وفي تحرير وطبها على الزوج اذا
قالت حضت فذكر ان في الطلاق المطلق فافهم مسترشدا بتوفيق الله عز وجل وقال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله
الاستحسان هو ترك القياس على احد الاصلين لاصل اخر هو اولى منه بان يكون فرع يتجاذبه اطلاقا فخر الشبهة
من كل واحد منها فيجب الحاقه باحدهما من الاخر لولا له توحيه فسي اصحابنا رحمهم الله ذلك استحسانا واما
مغلو اكله لان الاستحسان يحتاج في ترجيح احد الوجهين الى انغام النظر واستعمال الفكر والروي في الحاقه
باجد الاصلين من الاخر ولهذا اشبه اصحابنا المتقدمون الاستحسان احد القياسين مثاله ما قالوا به جماعة منكم
الحزن ودخلوه وحمل المتاع واحدهم واخرجه من الحزن فالقياس ان يجب القطع على الذي اخرج المتاع وحده
كما قاله زعمه الله لان شرط السرقه تحققه وهو هتك الحزن واخراج المال الذي بلغ ضاكاما لجماعه
اكثر هو امرأة علي ان يفي بها واحدهم فزنا بها فانه يجب الجوع على الزاني خاصة كذا تركنا هذا القياس لقياس
اخر واجبا القطع على الكل اعتبار الجماعة اجماعا او احوالا على قطع الطريق واخذ الاموال فانه يجب القطع على
الجميع بالاجماع فكذا هنا فانما الاستحسان جازم من روي اليه في المسائل الشرعية كما قال اصحابنا رحمهم الله والاصل
في جواز قول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتوا عليه فان لم تقوا الله فليكن منكم
فريق عاصية وقوله تعالى وداود وسليمان اذا حكما في الحزن انقضت فيه عدم القوم وضمان الحكم شارب
فكان حكم داود وعليه السلام حكما وحكم سليمان احسنه فتروك داود وحكمه وعلم حكمه وامره اتباعا للاحسن وقد
روي الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله في اصول الفقه باسناده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه انه قال كان راء المسلمون حسنا وهو عند الله حسن وماء راء المسلمون شيئا فهو عند الله سيئ وهذه النصوص
كلها تادي بالحسن على الشافعي بانكاره جواز الاستحسان

كتاب القياس

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ رحمه الله القياس هو تقفه في بيت المال اعلم وفقه الله تعالى ان لفظ القياس يستعمل في الصيغ وهو فعل
يعني قول وهو الصلح الملقود المبذور المطروح وهو من باب لفظ بلفظ لفظا بفتح العين في الماضي وفيها في الخبر
فالفاعل لا ققط ومنه المثل السابق لكل ساقطة لافطة والمفعول مفعول لفظ واللفظ الشيء التقاطا
مثله قال الله تعالى فاقطه ال فرعون والاصل فيه ما روي ان رجلا جاء الى عمر رضي الله عنه بلفظ فقال له عمر عسى
الغور ابو ساهو تقفه علينا وولاه لك والابن من جمع الناس وهي الشدة مثل جركك وفلس وافلس
قال ابو عبد الله رحمه الله والغور يصغر غار وهو الذهب في الجبل وجمعه الغيران وهو مثل كل ما ياتي منه شر
ومعناه ان الرجل الذي رجل آمنود واتي به اليه امه عمر رضي الله عنه انه صاحب المنود وانه يذره وطرحه
وظن عمر رضي الله عنه انه ليس الامر عليه واجال طرحه على غيره فلهذا قال عمر عسى الغور ابو ساهو على اصار وفعل
تعد به عسى الغور جرحا ابو ساهو وان يكون ابو ساهو اي عسى ان ياتي ذلك الطريق شره وروي الحسن رضي الله عنه

وكامل

ان وجهه النقطة لقطا وان به عليا حرم الله وجهه قال هو جزو ولاؤه وعقله للمسلمين ولان يكون وليت من امره مثل
الذي وليته كان اجب الي من كذا وكذا قال الشيخ الامام عماد الاسلام افاض القضاة ابو الفتح عبد الصمد بن محمود
قد شرف الله روحهما قوله ولاؤه وعقله للمسلمين اي ميراثه لبيت المال ودينه لبيت المال قال وانا نفي علي حرم
الله وجهه النقطة لما علم من عظيم الثواب في القاطن القبط المنبذ قال الله تعالى من اجلها فاما احبا الناس
جميعا ولان الاصل في الناس الجزية لانهم كلهم وادعوا عليه السلام واما نفي الرق من اجل شيئين اما النبي او
السرابة ولم يعلم واحد من هذين في ظاهر جزية دار الاسلام وبيت مال المسلمين موضوع لنوابهم ومصابيحهم
ولزوي جاجاتهم وهذا احد الخلقين منهم فان النقطة رجل لم يكن لغيره ان ياكله من يده لان الناس في القبط
شرع سوا قبل الا لقاط الا ان هذا لما النقطة كان له حق السبق كان اخوان الناس في الانبياء ان من سبق الى موضع
من المسجد للجلوس فيه او سبق الى التور الى خان والى موضع من رباط لم يكن لاحد ان يزعمه من ذلك الموضع وقد قال
النبي صلى الله عليه ان منما مخا من سبق اليها وكفى في ديوان الادب القوم في هذا الامر شرع اي سوا فتح الرأيا
عني ودخريه ايضا شرع عكس هذا اي حسبك وكافك يسكن الزاوا لازعاج البعث عن المكان والحرى
منه والمناخ اسم موضع الانلحة يقال اغت البعير فاستنخ والمناخ الفاعل والمناخ المفعول ايضا فان ادعي
معي انه ابنه فالقول قوله استسنا لان في تفسير هذه الدعوة نوعا هذا الصبي لا يستويح عليه نفقة وحصانه
ونفقاته وترتيبه وسيفط معونة فقد نسبته الا ترى انه لو ادعي الملقط انه ابنه ليقبل قوله فكذا اعتبره
وكان القياس ان يقبل قول هذا الدعي لان قول قوله يتضمن ان اذ له بالملقط ومعهوم ان غيره لو اراد ان يده
عنه بان ينزعه منه لم يملك ذلك فان ادعاه اثنان وصفه احدهما بعلمه في جسده فهو اولى به لانه صحت
دعوتها وان ارد احدهما بعلمه بر على سبويه والعلامة دليل الصدق كما في قصة يوسف عليه السلام قال الله
تعالى ان كان في قصه قد من قبل فصرقت وهو من الكاذبين خلافا لما اذا ادعي رجلان عينا في يد واحد وصفه
احدهما بعلمه فانه لا يستحق في العلامة وان كانت دليل سبق اليد وليس في هذه المسئلة لا يحكم سبق اليد الا ترى
انها لو اقاما البيعة لكان في يده لا يملك اليه وفي مسئلة القبط لو اقام احدهما البيعة ان القبط كان في
يده قبلت بيعة واستحقه دون الآخر واذا وجد القبط في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من قراهم فادعي
ذمي انه ابنه ثبت نسبه وكان مسلما لان دعونه منضمي شيئين النسب فيه منفعة للصبي من الفقة والكسوة
والا لحاق دين ابيه وفيه ضرر على الصبي فصل فانه في القعر دون الصدق وقد يجوز ان يدعي مسلما بان
استلم امرأة الذي يصير الولد مسلما باسلامها ونسبه ثابت من ابيه الكافر كذا ما هنا وهو الاستسنا
وان كان على قصبة الاستسنا الذي قوامه ان لا يصير هذا الرجل مسلما لان دعوته لم تنحصر بعبادة الله وحده
المسلم فافهم موقفا وارزج في قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كنيسته كان ذميا لان القرية في
ايدهم فالظهور انه منهم والعلمه معتبر في الاحكام الا ترى ان من دخل دار الحرب له ان يجاز كل من
استقبله اعتبارا للعلمه وان كان دار الحرب لا تفتوا من احر مسلم ولا لعل المسلم ان يقتل احدا في دار الحرب
صح ما لم يظهر انه مباح الذمة اعتبارا بحد العلمه وان كان دار الاسلام من مريم ومحمد لا ضل فيه ما روي
عن النبي صلى الله عليه انه قال كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه وينصره او يمجسانه حتى يعرج عنه
لثلاثة امانا شاكرا واما كهورا فاعتبر صلى الله عليه فعل الابوين في الجاهل الولد بهما في احكام الربا وروي عن
محمد زوايه اخرى ان القبط يكون علي دين الواحد لان واحده قالوا له في رتبته ونفقاته البيعة لليهود
وجمعها البيعة وهي الكنيسته وجمعها الخنايش يقال لها بالفارسية كنيشت والاولو الفارسي وجمعها الصلوات

تخلوا

91 ويقال لها بالفارسية كنيستها وهي بالجزائرية صلواتا ولاؤه وعقله للرهبان وجمعها الصوامع ويقال لها مائة الرهبان
ايضا سميت صومعة لصغر موضع مكانه اخذت من الاصم وهو رجل صغير الدين وقد عرفت في كتاب الدعوي
ان ايها كان مسلما فهو اولى بحما في الولد بين مسلم وكافر ومن ادعي ان القبط عبد لم يصدق عليه بعد ان يعرف انه
لقبط لما قوامه ان ظاهره دار الاسلام الجزية والسلام فافهم على خلافه الابنية فان اقام على ذكبيته قبلت بيعة
لان الظواهر تزل بالبيئات والبيعة حجة في حق الناس كانه كافيا في نفي الرعاوي وان ادعي عبد انه ابنه ثبت نسبه
منه وكان حرا لما بينته ان ثبات نسبه من الدعي نوع منفعة للصبي واذا ولد للعبد ابن من امرأة حرة كان ابنه حرا
فاما لم يعرفه من المولود لقطا فالقول قول الذي في يده انه عبده اذا كان المولود لا يعرف عن نفسه لان اليد فيه له
يقبل قوله انه مملوكه وان كان المولود يعرف عن نفسه وهو يقول اني حر كان القول قول المولود لانه في يد نفسه وفيه
اقرب الي نفسه من يد غيره اليه وان جرم مع القبط مال مشرود عليه فهو له لانه اقرب الناس الى ذلك المال
من غيره باليد والظاهر ان الذي شرع عليه اما شره لاجله الا ترى ان الثوب الذي يكون على يده فحكم به انه حر المال الذي
عليه ولا يجوز ان يرجع المملوك ولا ينصرفه في مال القبط لانه لا قرابة بينهما ولا ولاية له عليه ولا يجوز ان يقض له
الدية ويبيله في صناعه ويواجهه لان الصبي فيه منفعة الا ترى ان الام تقبل ذلك في ولدها الصغير الذي في يدها
اذ لم يكن له اب واما القاصلة ولاية في تزويج القبط وقد قال النبي صلى الله عليه السلطان في من لا ولي له
والقاضي نائب السلطان في مصالح المسلمين مقام مقامه ولوقيل القبط عمدا فالسلطان بالخيار ان يشا صالحة
اليه وان شأ قتله عند ابي حنيفة ومحمد لان الامام يجر يقبض القبط ويأله بسبب واجر قبلي استيفافضاه
كالاب وعمل ابي يوسف كسبه ان يقبله لانا نيقنا ان له وليا في دار الاسلام المستسلم عتد الامم وشكنا
في زوال ولايته وانتقل لها الى الامم فلا نزيد له بالشك ولم يذكر هذه المسئلة في الاصل وقولنا دار الاسلام
ودار الحرب هو مخوف والمضاف اليه اهل الاسلام ودار اهل الحرب وهو موضعهم الذي يسكنون وينوطون
فيها اهلهم فخر المضاف واقم المضاف اليه مقامه كما في قول الله تعالى الحج اشهر معلومات في وقت الحج اي
خروا في سبب الحج وتأهبوا له في هذه الاوقات وهو شوال وذوالقعدة وعشرون من الشهر ولعل ان الجز لست
من دار الاسلام ولا من دار الحرب لان اهل الفريين لا ينوطون ولا يسكنون في سبب اشهر ان وتوطن اقامه وبالله

كتاب القطة
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام ابو الحسين القروي قدس الله روحه وزوج جميع اهل الهدي القطة امانة اذا شهد
الملقط انه انما هو ملقطا على صاحبها قال الشارح رضي الله عنه قال شيخنا الامام المعنوي النجاشي بسنده
عن الامام طاهر بن الخليل بن احمد رضي الله عنه اجمعت اية قال القطة تجزى القاف الذي ملقط الشيخ القطة
بتكون القاف ما يلقط قال الشيخ الازهري ما قاله الخليل هو القياس لان فعله في اخذ كلامه جافا لا وفعله
جافا فهو غير علم العرب جاني القطة على غير القياس اجمع اهل اللغة ورواه الاخضر الفراء وان الاعراب
والاصمعي والاحمر فيهم الله على ان القطة والقطة تجزى القاف هو الشئ الملقط والقطة تجزى القاف
اليد الملقطة امانة والاشد والاصل في القطة ما روي عن النبي صلى الله عليه انه سئل عن القطة فقال
احفظ عقاصها ووكامها ثم عزها فان جاصحها فادعها اليه قيل فضالة الغنم قال هو لك ولا حرك وللرب
قيل فضالة الابل فقال مالك وما لها مع جازها وما شقاها ثم دالمنا وكل الشجر حتى يلقاها ربه وما كان
من القطة في طريق ميتا فانك تعرفها سنة قال الشارح رضي الله عنه القطة ما يكون من الامنة من الموتى

الفرق بين القطة وبين القطة

الحيوان ويقال لها ايضا سقطة وصاع قال الاصمعي شتر من المونان ولا شتر من الحيوان ضل الانسان وضل البعير
وعن غيره من الحيوان في الصواب اجمع ضاله قال النبي صلى الله عليه وآله لا يابى الصالة الاضال وروي ان جلا قال يا رسول
الله ان اضيب هواي لا ابر فقال ضالة المؤمن خرق النار فاما قوله عفاها ووجاها فان العفاض اليعا الذي يكون
فيه التقية ان كان من حله او خرقه او غير ذلك كقولك كسي الجبل الذي يلبس ثياب النار ورة به عفا صالانه كالوقا
له يقال عفاض النار ورة اعفصها عفا اذا شردت عفاصها ولبست بالهماء لان الهماء والسراد الذي
يسر به في النار ورة من خشية كانت او خرقه مجموعا ويدخل فيه والوك الخيط الذي يسر به العفاض والصرة
يقال وكبت العفاض الصرة او كبا وقوله لا يجد اي صاحب وهو بها جردا اخافها ومناسمها الى
انها تقوي على قطع البلاد الشاسعة وورود الحياة النابية وارايد يسقاها انها اذا وردت لما شربت منه ما
يجوز فيه ريتها لظماها وهي طول البهايم ظما كثيرة ما تحمل من الماء يوم وزدها والمناسم للاباحا لاطفاد
للانسان واجرها منسمة وقوله يراها يراها ونحوها صاحبها فاما الهوامي فهي الصوال التي هي
على وجه الارض ويقال لها ايضا الهوامي الفاء واجرها هامة وهامة وهو الهوامل وتقول قد همت وهفت
وهمت اذا ضلت فمرت على وجهها بالاربع ولا ياتي وقوله خرق النار قال الانه يري رحمه الله اي لهيها
المخرق المعين ضاله المون اذا ادها اخذها ليتبع بها اده فعله يوم القيامة الى لهب النار ومنه
الحديث الخرق والعرق والشرق شهادة ذكره في كتاب الغريرين وارايدا المخرق النار المخرقة وقوله لا
يابي الصالة الاضال هكذا رواه المحدثون وكان ابو الهيثم بن جرير رواه او تبه بقصر الالف بجي اوتيه
وروي ابو عبد الله عن اصحابه اوتيه واوتيه بالقصر والمديجي واحد قال ابو عبد الله سمعت ابا عبد الله بن
ميمون وكان فضحا وقد استرجع بالاجر با فلما اراجها بالعشي نادى العريف من بعد الى ابوي هذه
الموقفه فامر بتجنتها على الصباح ولم يقل ابوي والموقفه التي ذكرها والموقفه الطريق العام
المستوي ويقال له طريقها اي ياتي عليه الناس ومنه الحرب ان النبي صلى الله عليه وآله لما توفي وله ابن ابي بكر
تجا شربا وقال لولا انه وعرفه قول صرف وطريق متيا لخرنا عليه يا ابن ابيهم اشركنا وروي
الجارود ان المعلى بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ضاله المون خرق النار قال ولا يقرينها تلك مزلت وقال
اللفظة او الصالة تجرهما فاشد هما فان عرفت فادها والافا الله يعطيه من يشاء واما قول النبي صلى
الله عليه وآله في لقطه مكة انها لا دخل الا لمن شرفه فانه في هذا القول بين لقطه مكة وسائر البلدان تعظما
واخر ما لها فارا ان لقطه مكة لا يلقطها الا من يشرفها اي يعرفها ابراما عاش فاما لقطه سائر
البلدان فان لقطتها اذا عرفت فاسنة جل له الانتفاع بها يقال اشربت الصالة اشدها اذا طمعت واشدها
اشدها اذا عرفت فاما لقطتها يقال عرفت اللقطه فارجعها لغيرها اي يصرفها بصفة تدل على انه لا يحبها
لحبه معرفته واجاطة بها يقال عرفت القوم الاما انهم عن غيب اوصاله وقال ستر ابن جرير

اسأله عمير عن ايها جلال الرب تعرف الزكيا
اي نسا له عنه والعريف الاطهار وهو ضل الضمان يقال عرفت فلانا عرفت فلانا عرفت سببه
وجاله عنه واعلمته به وعرفت من جاله اي استخشفها لنفسه واعتبره فاق وقال الله تعالى واخرون
اعتبروا بآياتهم واعتبروا سأل عن الغائب عرفت بعرف عرفت فاما وعرفه اي علم قال الله تعالى فاعلم
انه لا اله الا الله اي فاعرف فكان عرفت بعرف واحد فان قال قائل فاما معنى معرفته الله تعالى فهذا
فجوابه ان معنى معرفته هو ان يعلم المعلوم على ما المعلوم عليه بحيث لا تخفى عليه من صفات المعلوم شي

تفسير العرف

تفسير الزكيا

تفسير سببه

92 وكلف مخاطب من اموال مكلف بعرفه الله تعالى على هذا الوجه دون الاعتقاد من جهة الظن في التقليد كلف
بالظن والتقليد لا يحصل العلم والمعرفة لما ان معنى الظن هو تخمين لا جزمه ماضية على الاخذ ومعنى التقليد
هو قول قول من لا يدري ما قال من ان قال وذلك لا يكون علما ومعرفته فافهم فانه اساس في الاسلام فاما قوله
لا يخرنما الفروع عليه واذالم يشهد على اللقطه فهو ضام حتى لا يصرف في قوله انها هامة عن اي حقيقه ومحمد
لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من وجر لقطه فليشدها عليها ذري عرك لا يخرن ولا يخرن فان جاحها فلانها
عليه ولا فهو مال الله يوتي من يشاء فاباح الاخر بشرط الاشهاد فاذا اخذ على ذلك الشرط صار عاصبا
ولان الامر بالبيان عند احتياجه اليه يدخل العنص منه كالمودع اذا حضرته الوفاة وجعل الوديعه ولم
يبينها بوضوح ان لظاها ان الانسان اذا فعل فعلا كان فاعلا لنفسه الا ان يتوب بفعله دليل على انه فعله
لغيره ولم يتوب بها فاعله ما يبرك على انه فعله لغيره فصار عاصبا ضامنا وعداي يوسف واخذ قول
الشافعي لا يخرنما الفروع عليه الضمان اذا تلفت في يده بعذر ان خلف بالله ما اخذها الا لغيره فلهذا عدا الطحاوي قول محمد
مثل قول ابي يوسف لان ما كان امانه مع الاشهاد كان امانه مع غير الاشهاد كالوديعه وكالمان في الودي
بويته ان ظاهر امور المسلمين محمول على الصحة والسراد وعلى ما يجوز في الشريعة ما امكن وما هان يخرن
جمل على الصحة وهو ان يخرن كانه اخذها لما كفا فلا يحمل على الفساد فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها
اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها جولا فان جاحها والاضل وقبها وهه رواه ابن ستم عن محمد وذكر
في الاصل انه يعرفها جولا بمفصل بين القليل والكثير اما اعتبار الجول فلما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
في اللقطه عرفها سنة ثم عرف عفاصها ووجاها فان جاحها وعرف عفاصها وعرفها فادفعها اليه
وكان أقصى مدة الانتظار في الشريعة سنة كاملة كما في ما جيل العجين استيننا الجول في قلع السن كذا هانها
وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه جعل الانتظار معتبرا بالمال في اللقطه اذا كانت مائة درهم فما
نوفها عرفها جولا وفي العشرة وفي الثلث جمعه وفي الدرهم ثلثه ايام وفي النمرة ونحوها نصر بها مكانه لانه
دوي عن ابن عمر انه وحل منه على الطريق فاولها بينا ومسح راسه ودعا لايه بالمخفرة فابو حنيفة رحمه الله
اعتبر الانتظار بقدر المال ان كثير المال زاد في المدة وان قل المال نقص منها فان جاحها فدفعها اليه لانه
المستحق لها وان لم يظهر صاحبها بعد مضي السنة ينصرف الملقط بها لان صاحبها لم ياتي فبها لا جرح شيئين
اما المعاشية او لمجاهدة طحاوي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يقول ان آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما اكلت
فاقت اولست فابليت ونصرت فامضت فاذا تغلر ايضا تقع هذه اللقطه الى صاحبها في العاجل صر الى ما
رجع اليه فجعها في الجول ثم اذا جاحها فهو بالحيان ان يشاء امضي الصرة وان شا ابطل وصمن الملقط لما روي
ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يخل اللقط ثلثا من جرح لقطه فليعرفها جولا فان جاحها
صاحبها والاضل وقبها وان جاحها خيرة بين العنصر والعنصر في الباب لا يعمل عنه ولا تصرف
في ملكه الا بغيره اذنه وكان المال مختارا بين الاخذ والاداء الاجازة والفتخ فاجوز الا لقطا في الشاة
والبقرة والبقر عزم لان اخذها متبعة لصاحبها فجاز كالعنم لجمع عليها بويته ان اخذها
ايضا في الحق الحق فقه فقال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى من ان البر وعمل الشافعي بجره الا لقاط
ماعد العنم الصوال من الابواب وما يخرن ان فتش من السبع لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل عن ضالة الابل
فغضب حتى احمرت وجته فقال مالك ومعه اخراها وسقاها ترد الما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل عن ضالة الابل
ما بيناه فيما نقرم فان انق الملقط عليها بغير امر الماخر وهو منبرع لانه انفق بغير اذن مالكه ولا باذن من

بوجع العنق

شهور

وجه الصدق بالقطه

القطه او افسد

فيما يجازي

السور

الشمس

ولها

كتاب التوبة

1515

94

6

وَالشَّفَقَةُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ إِذَا شَفَقَتْ عَنْ وَجْهِهَا وَمِنْهُ يُقَالُ لِلْبُؤْسِ تَشَفُّرٌ لِأَنَّهُ يَبْلِي عَنْ عِلَّةِ الْمَرْيَضِ ۝

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام ابو الحسن القزويني رحمه الله اذ اغاب الرجل فلا يعرف له موضع ولا يعرف حي هوام ميت نصبت
القاضي من حفظ ماله وثقوه عليه ويستوفى حقه وينفق على زوجته وولده من ماله **هـ** قال الشارح رضي الله عنه وعن
والديه اعلم وفقك الله ان المقهور مفعول من فقد ينفق فقد لا وفقر لا يفتح العبد الماضي وكسره ما في العابد
يقال فقد الشيء اذا طلبه بعد ان فقده قال الله تعالى قالوا اوفوا واعلهم ماذا اتفقوا في اي شيء يطلبون من المقهور
ويقال امرأة فاقدر وتاكل وهليل اذ ماتت ولها وكذا تفقد الشيء اذا طلب المقهور قال الله وتفقد الطير
فقال مالي لا اري الهدر **هـ** واما القاضي القاضي من حفظ ماله الي اخر ما قاله رحمه الله لانه انقطع ولاية
الغائب عن حفظ ماله والقاضي نصب ناظر احتاطا في امور المسامحة وحصل لهم وزوجته واولاده محتاجون
الي النفقة ولهذا قال النبي صلى الله عليه لهذا امرأة ابني سفيان خذي من مالي اي سفيان ما يكفيك ولوليك
بالمعروف واما ينفق ثابت القاضي عليهم من ماله الرزاق والربايب والخلعة التي تكون له وما يحشى عليه الفساد
والنوي والنفق فاما العزوف فلا ينفق لان خشية عليها النفل والورد والعقار والصياغ لا يباع ايضا
لانها محفوظة في نفسها ولا ينفق ببنه وببنه زوجته لما روي ابو حنيفة رحمه الله باسناده عن علي رضي الله
عنه انه قال في امرأة المقهور داتها امرأة ابلت فلتصبر حتى يستبين موت او طلاق وكل اهل حقيقة وثقا
النكاح فلا ينفق عنهما بالشك كالمقوض لا يشك في الخلق والموت اذا شك في الموضوع فاذا امت له مائة
وعشرون سنة من يوم ولحقهما بونه واعتلت امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت **هـ**
ومن مات قبل ذلك لم يرث منه لان الظاهر ان الانسان في هذه الايام والاعصار لا يعيش اكثر من هذه المدة
غالباً او فشا الحكم على هذا فاذا مضت هذه المدة بقي بونه وقسمه ماله بين ورثته **هـ** ومن مات قبل ذلك من
ورثته لم يرث من المقهور ولا يرث المقهور منه ايضا لانا لا نعلم تقدم موت احدهما على الآخر فلا نشك
الميراث بينهما بالشك لانه متى ظهر للوفاء ولا ياتخ بينهما جعل كانهما ماتا معا كما قلنا في الخري والعربي
والهربي ولهذا قال محمد رحمه الله ان المقهور حتى يموت مال نفسه ميت في مال غيره وتنفسيه انه اذا
مات له مائة وعشرون سنة من يوم ولحقه في مال نفسه كان ميت بعوضي هذه المدة وجعل في مال غيره
فيما يجب له من الميراث كانه مات قبل يومه وقد فاما فيما قبل مضى هذه المدة فما له موقوف وما يجب له من الميراث
يوقف ايضا حتى يظهر حاله **هـ** وروي الشيخ ابو عبيد الهري في كتاب العتيدين عن الكسائي رحمه الله
انه قال كل ما كان من عمل الابدان والعقول والعرب يجمعه على فعل مثل مرضي وصري وهري **هـ** هكذا وحري
وعري وهري قال رحمه الله ودخل فيه اسري واساري جمع اسير فلان قابلا ما عر في اعل رضي الله عنه
حي يستبين موت او طلاق وما معنى قولك فاني نفق عنهما بالشك فجوابه ان الامة متبانه البيان والظهور
يقال استبان الامر والمحو وان ابان ونبتن اذ انكشف وظهر يقال استبان الحق من حقه وبان الصريح عن
الرغوة وهو الزبد ونبتن الصبح لري عينين ونفري الليل عن صحبه والبيان مصر بين بين بيسيا وبيا او ذعر
في الغيبين وتطريب المصادران جميع هذه الالفاظ التي ذكرتها من استبان واخواته لا روم وعد ونبتن يكون

1526

بمعنى ين ويكون يعني زاي ومنه قول الله تعالى تبيين الخبر ان لو كانوا يعلمون اي زاي الخبر ومعنى قول الفقهاء تبيين
ان هذا العلم خزانة صحيح معناه رايانا انه خزانة علي هذه اللغة صحيحا من اللغة الاخرى وحديثيات
اطهارا المعنى للنفس كاطهار الزوجة للشخص ومعنى البيان والتبيين وحقيقتها عند المحققين هو الدليل الذي يصل
بصير النظر الى معرفة مراد الله تعالى هذا بيان للناس اي فصل مبين بين الحق والباطل والعلوم بالضرورة
لا يحتاج الى البيان لحصول العلم به لطلوعها من غير نظر واستدلال وقيل البيان هو اتمام الشيء من حيث
الاشكال الى التخلي بآي وجه كان وما الشك الرب والارتباب قال الله تعالى في شك من ريب اي موقع
في الرتبة وحقيقة الحق لا مريب لا مريب لاجلها على الآخر ولا يجوز الشك دليلا على الحكم بوجه من الوجوه
ولا يجوز ان يكون طريقا الى معرفة الله تعالى ومعرفة كتابه ودين الاسلام فان معرفته الله ومعرفة صفاته
المجودة وكتابه المنزل ودينه الارضي انما يصح من الموجد المخلص بصفته ونقيضه وهو اليقين لما تضمنه الشك
والارتباب المزيل للعبارة التخييل والشبهات فان قال فما الفرق بين الشك والظن فحواه ان معنى الشك قد بيناه فاما
معنى الظن فحقيقته هو الجزم لا مريب لا مريب لاجلها مزية على الآخر او نفي لاجل الاعتقادين على الآخر الا ترى ان
الله تعالى قال ان بعض الظن اثم فجعل بعضه اثم والظن طريق للحكم في الاحكام الشرعية كالحكم بطهارة
الما ونجاسته عند الاشتباه وكالاتها في امر القبله عند الاشتباه وغيرهما من الاحكام اذا كان على اماره
صحيحة ولا يجوز العلم بوجه ويكون بعض الظن اقوي من بعض اذا كثرت اماراته ويسمى ذلك غلبة الظن

كتاب

[illegible]

الاربعين في مقدار الرزق من السند والحكم المعقول لا يختلف الحال فيه بين قليله وكثيره كسائر الاحكام المشقة
 بالسند من قصر الصلوة ورخصه الفطر والمسح على الخفين ونحوهما والقياس ان لا يستحق الرزق شيئا من العمل وهو
 قول الشافعي لانه تطوع لغيره يعمل من غير ادب ولا شرط فلا يستحق عليه شيئا كما لو قضى دينه او رد عليه الضمان
 من الموائش او الجواهر والالوان وخطا له ثوبا او ابنا له بتابع امره وادبه والمعنى في الجميع انه اصطناع
 معزوف فلا يستحق به الضمان على المصطنع عليه. وان كانت فيه العدا لا يبق اقل من اربعين درهما يقضي له
 بقيته هو واربعون لادبهما عند ابي يوسف الاول وعند محمد لا زال العمل انما شرع تزجيا في رد الاثاق لغيره
 ترجع الى المولى فلو اوجبت في هذه المسئلة حال الاربعين لم تحصل للمولى فايده الرزق وروي عن ابي يوسف انه
 رجح عن هذا القول قال اخبر انه لم ير له اربعون درهما تاما كاملا لان الشريعة اوجبت الاربعين من غير
 اعتبار فيه المردود فلا يتغير مقدارها بتغير قيمته كما في صرفه الفطر عن العبد فانها كانت قيمة
 العبد اقل من قيمته فقل ان ما يجب من صرفه الفطر عنه. وان اتفق من الذي اخذه ليرده على مولاه فلا شيء عليه
 اذا كان الاخذ قد اشهر على نفسه عند الاخذ انه اخذه ليرده على مولاه لانه اذا اشهر عليه انه اخذه
 ليرده على مولاه فقل حصل في يده على جهة الامانة فلا يصح من خلاف ما اذا لم يشهر عليه. وقال ابو يوسف
 هو امانة على حال لا يري عز وعز عند اخذه اخذ لنفسه والخلاف في هذا مثل الخلاف الذي بيناه في
 اللقطة. وان كان الاثاق رهنا فالجعل على المرتفع لان العبد جاني فمما كان المرتفع فكل ما كان ملك
 الجانيه كماله جانيه كماله ارض وقبضه الرهن والذين يقولون ان جاصل ذلك يكون على المرتفع كماله
 وللذي جابها لا يثاق فبذلك بالجعل لان احكام ملكه بعلم ما كان قوي واستفاد الا ان التصرف في ذلك من
 جفته وضار الراد كالبائع فانه يسد المبيع لاستيفاء الثمن كماله هاهنا. واذا رد الاثاق الى مولاه في
 حال حيوته ولم يسلمه اليه حتى مات لم يسلمه اليه له الجعل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا ذكره
 الفقيه الزاهد ابو الليث السمرقندي رحمه الله في خلافه لانه استحق الاجر على الموت في حال حيوته بعمله
 له فلا ينظر الجزيه بموته كالخطا اذا خا ط الثوب والفضا اذا قصر وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجب له
 الجعل لانه عرض له افعه سماويه لو كان موجودا حال اقامه العمل منع وجوب الجعل فكذا اذا وجد بعد
 العمل قبل التسليم وجب ان يمنع وجوبه قياسا على ما لو كان المردود مديرا. المولى اذا اقام البيعة على
 حبس العبد وصنفته وحليته عند قاضي بلده لم يجب الى قاضي بلده اخري التي اخذ عبه فيها لا يقبل عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله عليهما كذا البيعة على الحبس والصفه الجانيه لا تسمع في ازالة الملك فكذا في ازالة العبد وحيث
 لا تسمع قياسا على الرواب والحواري وعند ابي يوسف يقبل لان الناس ضرورة ويلوي في ازالة العبد فانه يجوز
 عبيدهم في التجارات والحواري من بلد الى بلد من غير رقيب وحافظ ولعل العبد يلق وصاحبه لا يشهد له في قلوب
 تقبل البيعة على الحبس الجانيه لا تدى ذلك ان يصنع اموال الناس ولا هم اذا ضاقت اشبع ولا اعم البلوي يسقط
 حجه حتى لا يودي في هذا المعنى خلاف الاما وضوال الرواب. واذا اقيم البيعة على عمل عا او فتنه او غيره
 غابت كقبول تام بخض المولى على بيعة ومحمد رحمه الله لان ضرر هذه الحرد رجح ان ينس العبد وهو ملك
 المولى فكذا حق تناولها جميعا واحضار المولى من حيث كان شرطا في حجه سما البيعة شتات الحق والمشتهر
 بين اثنين وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل لان اقرار العبد مقبول بالقصاص والحرد على نفسه ولا يشترط حضور
 الغير لصحة سماع البيعة عليه كما في الحر وقد ردت في المختصر المسائل الاربع اخر الكتاب فان قال قائل فلو كان
 بان هذا حق شتا ولهما فكان شرطا فما معنى الحق والشرط. فاجاب. معنى الحق هو الثبوت والوجود

والوجود جميعا وسيتعمل على وجوه فاذا استعمل في الجزي كان معني المرق وماذا استعمل في العبادات على انها
 واجبه تامور بها واذا استعمل في المعاملات وعلى معنى الصحة واذا استعمل في المباحات وعلى انها حلال واذا استعمل
 في السجرات وعلى انه موجود وحق حقا بفتح العين الماضي وصحتها في الغاي لا تدري اي وجب ومنه قوله
 تعالى وكل ما كتبت لكم ربك اي وجب على ربك وحق حقا بفتح العين الماضي وصحتها في الغاي لا تدري اي وجب
 فقال حق فلان الامر بخلق حقا وحقه احقا واذا صح منه قوله تعالى الحق بفتح الحاء وبطل الباطل والحق مصلد
 وقد بقاء مقام الاسم لجميع حقوق. واعلم ان الحق ضعف من الملك لان الحقوق لا يجوز الاعتياض عنها ولا تجوز
 استقطاعها ولا يتراعى منها ولا يجزي فيه التوارث بخلاف الملك في هذه المعاني اجمع لان الاملاك يجوز الاعتياض
 عنها ويجوز استقطاعها ولا يتراعى منها ولا يجزي فيها التوارث. والحق وقوله على ضربين منها ما هو الكو والزم ثبوته
 ومنها ما هو سارع واصف سقوطا. واعلم ان للحر حقيقة الملك بملك التصرف فيه كيف شتا وملك التبرع
 والاعتناق والربا بملك لا بملك التبرع والاعتناق فاذا ادعى بملك الكتابه الحق بالاحواز وملك جميع
 التبرعات كالخمس من غير احوال سبب اخر لان المولى يعقل الكتابه جعله اخذ بكتابته ومناوغة غير انه
 فآخر وقوع الملك له حقيقة كعارض وهو بقاء مال الكتابه عليه فاذا ادعى زال العارض وحصل له الملك
 الحقيقي مستند الى حاله العقد. ولما حقيقة الملك قال ابو بكر السراج رحمه الله حقيقة الملك السند
 والربط ومنه يقال ملك العبد اذا شلته وقوته قال شيخ الامام المغربي رحمه الله عن الامام ابي حنيفة
 اجمل على النجوي رحمه الله ان اشتقاق الملك من القدرة قال علي بن عيسى المصنف يطرر على الاصلين جميعا واما
 على قول ابن السراج ما ذكرناه انه يقال ملك العبد اذا شلته وقوته ومنه قول فليس ابن الحظيم
 ملكا بها كني فانه ردت فنفقها نبي فامر من دونها واما
 واما على قول ابي بكر بن علي النجوي يقال ملكه فاذا اقال فرت عليه وملكه بضعها لخطبه اي اقرته عليه
 قال شيخ المغربي قال علي بن عيسى سالت ابا حنيفة احمد بن علي النجوي رحمه الله لم قطعت القول على انه من القدرة وهو
 مطرد في كل الاصلين فقال ان هذا معني اشتق الله تعالى منه صفات والوجه اخذ من اشتق المعنيين ولي اذا طرد
 علي كالي الاصلين وهو معنى القدرة دون المعنى الآخر. قال السراج رحمه الله عنه وذكر في مجمل اللغة كذا في
 املاك فلا يري املاكها من انه واقرها عليها قال وملكها مثل ملكه. وقال شيخ الامام المغربي يختلف
 العلماء في ان اي الصفتين ملحق ملك او مال كذا فقال قوم ملك ادخ لانه لا يكون الجمع العظيم ولا احتوا
 على الجمع الكثير. وقال قوم منهم مال كذا ادخ لانه لجمع الاسم والجمع جميعا كما هم يذهبون الى انه لا يكون
 مال الا وهو ملكه وقد يكون ملكا للشيء لا بملكه كقولك ملك العبد والجمع وقد يقال مالك المال
 ولا يقال ملك المال قال شيخ رحمه الله القول الاول عربي اولى وامر ح لانه ملحق وتعتظم من غير اضافه ليس
 كذا ملك مال ولا معنى الفعل موجود في ملك ايضا اذ كان لا يقال ملك الامن ملك اشيا كثيرة وجاز اموالا
 عظيمة فاذا قلنا ان اشتقاق الملك من القدرة على الشيء وعلى التصرف فيه فكل من قد روي على التصرف في شيء
 على الاطلاق فهو المالك له والشيء مملوك له لا خصاصه بالقدرة على العبد والتصرف في تغيير المملوك
 والخلاف بينهم من حال الرجل طورا وظهر الحجة فالحجة لما انه تعالى كل يوم هو في شأن لا يشغله شأن
 عن شأن نجى ويهت ويغنى ويغفر ويصحب ويؤرض يقلب الليل والنهار والملك الروا ان في ذلك عبرة
 لا ولي الا بصار. وروي عن ابن عباس رحمه الله ان ملكا ومالكا في صفات الله تعالى لا تتفاوت لان صفاته
 عز وجل لا تتفاوت ولا تحمل الزيادة والقصان والتغير والتبديل تماثيها وتماثلها في اللفظان والاسمان

الشي

في صفات الخلق من فناء الى بيان الاستقامة في صفات الخلق ووصف خالق الخلق قال الشارح رضي الله عنه
وكلنا اذا اضيقنا الى المظهر كاننا في الاحوال الثلاثة في الرفع والبطء والجلد بالالف فهو جاني كلا الرجلين ودايت
كلا الرجلين مرتين بجلا الرجلين فلما اذا اضيقنا الى المظهر كاننا في الرفع بالالف وفي البطء والجلد بالياء
كالنثنية تقول جاني كلاهما واثبت عليها ومرت بكليهما وكل ذلك حكم كلنا المراتين واما الشرط قال
الشارح رضي الله عنه اعلم ان كل فقيه يحتاج معونه الى معرفة الشرط والسبب والربط وحقيقتهما فالشرط
في اللغة العلامة والشرط الساعة علاماتها قال الاصمعي رحمه الله ومنه اصحاب الشرط اعلاما نهم
بليس السواد وحقيقته الشرط ما لا يصح وجود المسترط ودونه كالجودة شرط في صحة وجود العلم والقدرة
وعزها من صفات الحي فلا يصح وجود العلم والقدرة بدون الجودة وكذلك الطهارة مع القدرة عليها شرط في
صحة الصلوة في الشريعات فلا يصح وجود صحة الصلوة مع علمها والقوف بين العلم والشرط هو ان العلة
العقلية لا توجد مع عدم الجرم ولا الجرم يوجد مع عدم العلة بخلاف الشرط فانه يوجد مع عدم الشرط
كالجاء في الخلق فيوجد مع عدم العلم وان لم يوجد العلم فيجوز مع عدم الجرم وكذلك الطهارة توجد مع
فعل الصلوة وان لم تفعل الصلوة مع فعل الطهارة واما حقيقته السبب وهو ما يتوصل به الى المقصود
سواء كانت علة او دليلا او شرطاً ومن ذلك يقال الجبل سبب لانه يتوصل به الى الصعود والزلزل وعبر ذلك
ومنه قول الله تعالى فلم يزل يسميها بغير اسمها حتى قيل لا يدركها الا بالاسم لانه يدخل منه الى المقصود و
قوله تعالى علي بلغ الامم اسباب السموات الاله واسباب السموات ابوابها قال علي بن عيسى الجدي
السبب عمل يؤدي الى الغرض والغرض اول في الطلب اخري السبب والغرض مقصود يظهر فيه وجه الحاجة
اليه والمصلحة به وله اسباب يطلب من اجله والغرض في الخلق تبيين صواب الكلام من خطابه على من يهتد
بطريق القياس واما حقيقته الدليل عند المحققين وهو فاعل الدلالة وباصحابها وهو الهادي والمرشد الى
المقصود مأخوذ من دليل القوم لانه يرشدهم الى الطريق وهو فاعل من الرادك عليهم من العالم فيقال دليل
لم يكثر منه نص الدلالة وفعلها والرادك لم يكثر منه ذلك وكذا دليل دال وان كان للبشر دليل دليلا
وسمى الدلالة لانه لا يكون مجازاً وحقيقته الدلالة ما صح ان يتوصل به الى معرفة ما لا يدرك
بالحواس وانه قال بعض الحكماء ان الدليل والدلالة واخر لاف وان بينهما حقيقة ما ذكرناه ومن شرط
صحة الدليل الطراده سواء كان عقلياً او شرعياً وليس من شرطه ان يكون له بيان ان كل فعل لابد
له من فاعل ولا يشترط في وجود الفاعل وجود الفعل منه بل هو المستلزم هو الطالب للدليل ويقع على
السائل والمستلزم فان السائل يطلب الدليل من المستلزم والمستلزم يطلب من الاصول والمستلزم يفتح الدال
هو الطالب بالدلالة والمستلزم عنها والمستلزم عليه الحكم المطلوب بالدلالة وقد يطلق على الحكم المقصود
بالدلالة ايضاً فاما المستلزم له فيحمل الحكم ويحمل السائل الطالب بالدليل والرادك هو المقصود
له الدلالة والرادك عليه هو الحكم ايضاً والدلالة بفتح الدال وكسرها مصدر فقولهم دليل دال
ودلالة وعليه اكثر اهل اللغة وقال الكرماني اللغوي رحمه الله الدلالة بفتح الدال غير وفتح
بعض اهل اللغة فقالوا الدلالة بفتح الدال تستعمل في العلم وكسرها تستعمل في غير العلم والاستدلال
هو طلب الدلالة وفي الحديث كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يخرجون من عنده اذله اي كانوا يتعلمون منه
العلم ودليله ثم يخرجون من عنده فيدلون الناس على ما يحكموه ويعلمونهم فان قال قائل فستفيد انك
صلي الله عنك وعن الركب قلت في هذا الكتاب في اثنا الكلام معلل بالحق انما تطوع بعمل غيره محمل

في معنى التطوع وحقيقته ومن اخذ اشتقاقه فواجبه نقول ان التطوع من جملة اقتسام الخلف والخطاب 97
وكل عاقل مخاطب يحتاج الى معرفة الخلف واصوله واقتسامه وفصوله حاجه المريد الى اشتقاقه وعين الاعي
الى الضم ومن لم يحكم معنى الخلف واقتسامه لعمره كما ياتي الى ركن شديداً ولا يتمسك بحبل وثيق سداً ولا
ثبت قدمه على حاصل ولا يقول بحال ان بيان فاصل قلت اعلم وفقك الله تعالى ان معنى الخطاب والكلام
واحد واشتقاق الخطاب من خطب بفتح العين الماضي وضمها في الغابر خطاباً فهو مخاطب وخطيب واسم
الكلام الخطبة وفي الخطبة مصدر فاما الخطبة بكسر الخاء فانها تستعمل في الزرع وخاطب فلان فلانة
مخاطبة فهو مخاطب والاخر مخاطب وحقيقته الخطاب من طريق الاستعمال عرفاً وعادة هو ما اذا سمع فهم
منه الامر والنهي والخبر والاستخبار ولو اختصرت على قولك الخطاب ما فهم منه الامر والصح وكما لا يفهم الامر
الامام فهم منه النهي والخبر والاستخبار والكلام مصدر كالم تكلم وكلاماً مثل سلم تسليمًا وشكاً وشكاً وعذب
يعذب تعذباً وعذاباً واشتقاق الكلام من كلام عن الجاهلين هو كل جملة مشتقة مفيدة بنفسها وقال
بعض جمل الكلام الجز من الجملة وعمل المتكلم من جملة الكلام ما سمي قايلاً متكاملاً وسنذكر هذا مشروحاً في موضعه
في هذا الكتاب لان من عزمنا ان نبين قطعه من علم الحق في كتابنا هذا ان اخر الله تعالى في الاجل ووفقنا لذلك وهو
ولي التوفيق واما الخلف فهو مشتق من الكلف وهي المشقة يقال كلف كلفاً بكسر العين الماضي وفحماً
في المضارع كلفوا كلفة مثل علم يعلم اذا شغل في عمل ذات كلفه وتقبل اتمام ذلك العمل وتكلف تكلفاً
اذ الجمل الكلفة وكلفه فلان العمل اذا جملة الكلفة بالامر والنهي وصيغة الخلف قول الامر او امر ولا يفعل وامر
ولا يضرب وخوفاً وحقيقة الخلف ما على مخاطبة متكلمة اي عناية وشدة وصيق ومشقة وفي حقيقته
الخلف ما يستحق مخالفة العقاب ثم اعلم وفقك الله تعالى ان المكلف والخطاب لمعرفة الله تعالى واحكام
الشرع لما يجب ويتوجه على عبد الله عز وجل اذا وجرت تلك شرائط احرها العقل والثاني البلوغ والثالث السمع
وهو ان يرد الامر من الله تعالى ويكلف العبد معرفة حل حلاله وتفرست اسماءه واما الشرع واحكامه
والنهي عن بغايط المعاصي من الكبائر والصغائر قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسلاً وقال الله تعالى
وقالوا لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير وقال صلى الله عليه وآله رفع العلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم وعن
الجنون حتى يفوق وعن الثام حتى يتبينه وفي رواية اخرى يستيفظ ولهذا قال علماءنا الثلاثة ان حجة الاسلام في دلائل
الجزء وفي هناك مسامحة لا يعلم اوامر الشرع من الصلوة والصوم وغيرها ثم دخل دار الاسلام وسمع وتعلم الشرائع شرط
لا يلزمه فاضا فانه في دار الحرب بعد الاسلام علمنا ان سماع احكام الشرع في حجة ائرومها وجوبها على
العبد كما ان البلوغ والعقل شرط في وجوبها وقد بينا جمل البلوغ في كتاب الجزئيات مقدم فلا يخلف
ان سماع اوامر الشرع شرط بطريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سماع احكام الشرع اجمع وان قال اصحابنا ان السماع في معرفة
الله ليس بشرط بل طريق معرفة الله جل جلاله العقل بسبب العبدية على معرفته انه خالق صانع واخر لا
يشر بكنه كما قال الله تعالى ان في خلق السموات والارض اختلاف الدليل والبيان والفضل الذي يجري في البحر بما
ينفع الناس الخ قوله لقوم يعقلون وقال تعالى لم يجعل الله عيسى انساناً وشفتين وهو ربه الخ الذين يطربون
الخبر وطريق الشرع فاذا تفكر العاقل في الملوك لاح لانها صانعة خالفاً ما لكامستدلاً من الشاهد على
الغائب كما يستدل في الشاهد من المبنى على البناء ومن المجوز على الجازم ومن المنفوس على النفاش
وفي كل بيت له اية دليل على انه واحد
واعلم ان معنى العقل والعلم والمعرفة والفقه والدراية واليقين الفهم والفتنة واحد في موضع اللغة ولا يخص

الاول والارادات في كتاب الله الحكيم قد تكلفنا الله تعالى بالحي وعزيب ان تحت للشرع من المتبعين وليست في دين الله من
 المتبعين ومعنى قوله تعالى انه صفة واحدة اذلية بان يعلق جميع الخلقين العاجزين بغير قدرته باحد اث
 جميع حيث لا يوجد محذرات عن عدم الادب بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد كما قال تعالى ويجعل من يشاء عاقبا انه علم قديم وقال
 ان الله على كل شئ قدير ومعنى حيوة تعالى انه صفة واحدة اذلية بان يعلق الاموات ليس بروح ولا يقدر وجودها
 الى غيرهما من قطع غير او نفس هو ولا يشبه حيوة الخلقين اذلية بان يعلق في كتابه العزيز الله لا اله الا هو الحي
 القيوم وقال هو الحي لا اله الا هو فادعوه بخلافه الذين ومعنى اذلية تعالى انها صفة واحدة اذلية بان يعلق الاموات
 الماتعة في الارادة كالسحور والعقله وغو ذلك مما يستحيل اجتماع الارادة به متعلق بجميع المراتد وخصيصها
 بالاموات وقد دل عليه قوله تعالى ان الله يحكم ما يريد وقال تعالى لا اله الا هو ومعنى السمع والبصر في ان لا يتبين له بان
 بهما عن الاصل والمعنى الموصوف بالاموات الماتعة عن اذلية المسموع والمراد به وهو سمع بصير عن اهل السنة
 والجماعة لان ذاته متضمن لجميع المراتب من غير ان يحد من اذلية بان يعلق في كتابه العزيز الله لا اله الا هو الحي
 باجماع الامة وذكر ذلك وجب اثباته سمع بصير احاطت به كتابه العزيز من قوله تعالى ان الله سمع بصير وقوله اني
 معكم السمع واري وقوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها قالت عائشة رضي الله عنها سبحان الله سمع
 في ذي تلك المراتد وكنت عندهم السمع كلاما مسقفا وقوله وكان الله سمع بصير او لفظه كان في صفات الله تقضي
 اثبات الامتنان في الاراد لا يستحيل عليه الغنى والبرك وقال فان صفات مراح لله تعالى تتعلق بجميع السموات والارضات
 من غير كيف وكيف وتصوير وتشييد بذاته السمع والبصر ونزله على لا مصلح ولا يحد في رتبة صفات
 الخلقين وقد شرع في غرض المصنوعين في قضا ونفسا ومقفا وبوسا المعنى في المصنوع الذي ينكر ان الله سمع
 ونحو كتاب الله عز وجل ومعنى الكلام صفة واحدة اذلية بان يعلق في كتابه العزيز الله لا اله الا هو الحي
 من الكلام ليست تلك الصفة بخير وفي منظومه ولا اصوات مقطعة ومعنى البقا صفة واحدة اذلية بان يعلق
 ليس بياقي وهو الذي لا يحد في رتبة الغنى والعزم والبرك على توجده صفاته توجده ذاته وذاته الذي تضمن
 الصفات الازلية المراتبة الشريفة المقتضية عن التقابض الازلية والعيب الازلية بالكلية وليس يقتضيه ذاته بعض
 المراتب اولى من بعض فوجبه متضمن جميع المراتب الشريفة المقتضية عن التقابض الازلية والبرك وخصه وصفه عند
 اهل السنة والجماعة كونه موجودا قديما متصفا بالصفات الكاملة من غير ان يحد في رتبة الصفات النافضة وهذا وصف
 له ذات وهو اخص وصفه لا يشترك فيه غيره موصي له ان صفاته الازلية لو كان من كل نوع اكثر من واحد
 كما قال بعض الصلوات لا يضي تضيقا وذلك دالة الخروت لان بعض الاعمال ليس باولي من بعض قول الله لم يزل
 كان موصوفا بالصفات الازلية كما كان موجودا بالذات الاخرى مستحقا لوصف الواصفين بالوجوبية والصفات
 الحميدة ولا يحد في رتبة ذلك لا اولى الاوسية والبرك ولا انتها لادينية واخرية هو الاول والاخر والظاهر
 والباطن وهو بكل شئ عليم وجميع صفاته المراتبة اذلية موصوفا به بذاته الذي ليست بغير صفاته ولا
 محذرة لم يزل ولا يزال هو سبحانه وتعالى كل موصوفا بهذه الصفات لا يشبه شئ منها شيئا من صفات الخلقين
 كما لا يشبه ذاته ذوات الخلقين بوجه ان كل صفة تخرج ان يكون الذات بها موصوفا باستحسان وجود
 تلك الصفة منزهة مع عدم الذات وكل استحيي وجود الموصوف بحكم تلك الصفة منزهة مع عدم الصفة
 قال الشارح رضي الله عنه بيان هذه الجملة هو انه في وجود القدرة والعلم وغيرهما من الصفات مع علم
 القادر والعالم فكل كمال وجود القادر والعالم مع عدم القدرة والعلم لان يعلق على واحد منهما من احده
 لغاوضا به والله تعالى ثبت العلم والقدرة لثلاثة المنزه عن التقابض والافاق والازمان والعاهات بل لثلاثة

بعد

ذكرناه في الايات وقال تعالى ذوالقوة المتين وقال السما بينا لها بادر وانما الموصون اي بقوة فيب ان ينشأ له على
 ان ما فاه عن ذاته بقوله تعالى لم يولد ولم يكن له كفوا احد يعني علنا ان نفيه عنه لان نفي ما الله ذاته
 كانت ما فاه عن ذاته المحذرة الذي هو ذا الفاعل وما كان له في لان هذا الله واعلم يا اخي وعزيب اسعدك
 الله بزمانه والهمك التفكير في عجيب اياته ان اسم الله سبحانه وتعالى على ثلثة اقسام احدها اسم الاثبات
 نحو الموجود والشئ والذات وجميع الاقسام الثلاثة ذاته عز وجل فان الاسم هو المسمى عن اهل السنة لا الشبهة على
 ما سلكه يعز وهو اخص وصفه لا يشترك به غيرها ومعنى هذه الاسماء والافعال على الموصوف من اهل السنة
 والجماعة الثبوت والحصول والقيومية والافق اذلية جل جلاله وتقدس اسماءه لا يصح الا بالاعتراف به والاطلاق
 عليه اسم الاثبات لان صفة الاسماء والافعال لا يغفل عن النفي والجود والمعلوم والمبتنى والمحمود لا يصح به
 الاقوال والموصوف المقرون كلهم اعزهم الله تعالى في الدنيا والاخرة مثبتون موصون والمجربون الكافرون لعنهم الله
 تعالى واخراهم في الراين منكرين نافون في ان الموصوف من اهل السنة والجماعة اطلاق اسم الاثبات على
 الله تعالى لعن المعنى واعلم اسم الاثبات عن اهل التوحيد الموجود والشئ وما يفيد ان معنى الثبوت والحصول
 على ما بينته ونعني بالشئ الموجود ونعني بالذات ايضا التوحيد ونعني بالنفس في قوله عز وجل سمع بصير وقوله
 وحذر رضي الله عنه الذات ايضا ونعني بالوجه في قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه الذات ايضا كما فسره المفسرون
 من اهل السنة والجماعة وقالوا كل شئ هالك الا وجهه اي لا هو وهكلا جزئي الشيخ الامام والري ابو الفتح منصور
 قرئ للدرجة باسناده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه انه قال في تفسير قوله تعالى
 كل شئ هالك الا وجهه اي لا هو قال الشارح رضي الله عنه وعن والديه ومن عتبا بالوجود والشئ والنفس والذات
 والوجه وجودا مثل وجود الخلقين وشيا مثل سائر الاشياء ونفسا منهوثة بولفة من جهة مجتمعة وذاتا موصوفا
 من جهة وجها موصوفا امثلا فهو لعنه الله محسني كافر بالله العظيم لا يعرف الله تعالى كسائر عباده الاوثان
 والاصنام لا يجوز الصلوة خلفه وفول بعض الكرامية من التوبة والجدية انهم يقولون ان زيد باطلاق النفس على الله
 انه قائم بذاته فيه نوع تهويل على اهل السنة والجماعة خوفا منهم لا ينبغي لهم اني التفرغ على الاطلاق وهو تاول
 فاستل لان القيام والاعتقاد والزهاب والحي والجلوس والانتها والحركة والشئ والسنة والنوم كلها من صفات
 الخلقين تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ومعنى قوله تعالى فمن هو ما ير على كل نفس بالكتب اي عالم حافظ بعلم
 بآيسته وما يصف في حيوة ومثولي امها وجزاها جزا غير وان شر فشر لا يحد بعبته مقال ذكره في
 السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون وكل شئ مثله ونصوره في نفسك فاعلم حقيقة بانه خالق ذلك
 الشئ ومصوره وموجد من العدم يستل بالخلق والوجود من المصنوع على قدره الصانع ومن
 المصوره على وحدانية المصور وقدرته اذ الجارية والنفاشية بركن على وجود الخار والنفاش وقد رتبها لا على
 مثالها وصفاتها وفي كل شئ له اية دليل على انه واحد
 وقدرته عليه الذكر الحكيم قوله عز وجل الذي جعل لكم الارض فراشا والسما بنا وصوركم فاحسن صوركم وزركم
 في الطيات ذلكم الله الذي يتبارك الله رب العالمين هو الحي لا اله الا هو فادعوه فاحسن له الدين الحمد لله رب
 العالمين فمن عمل عبادا بالله عن هذا الاعتقاد وزاع عن الشك على هذا المقال لقد ضل صلا لا بعيدا وخسر
 حسن اقامتنا والضم الثاني اسم الصفات كالحى والعالم والقادر والسميع والبصر وغيرها وقدر اجمع الامة
 على اثباتها تعالى واهل السنة والجماعة يثبتونها لله تعالى اذ ليس على الوجه الذي بينته وشرحه فيما تقدم وقد
 بينته على حسب ما اظن عليه عقيدتي وقضية ما استقرت عليه عن يميني واستخلصت له يميني واستحييت له فطري

لشوقنا إلى حال يدركه قلب الرب الهنا الصلوات في صفته
مكرر مقرر مقبل مذكر ماعا مجمود صخر حطه السيل من علي
حقوله الاسم المذكر والمفرد مع بنا في العغلين الصفة التي تناسبها من سلامته القناد ولين المعطف يوبس
ان العرب تقول سم قاتل ودوا سهل سيف صارم ولين مشيع مروي يظن هذه الاسماء قبل حصول هذه الآثار
لصفات وطابع تناسبها فاذا قيل قتل السم واسهل الرا وحزم السيف وكل وبطل ما فيه من الخاصية منع
الاسماء والصفات مع وجود الآثار عليه ان الله تعالى لم يزل الهام مجودا باجماع منا ومن المعتزلي
المبتدع ولم يكن في الاول من تبالا اليه ويعبره واخر لا يستحق التالو والعبادة فكل ذلك سائر الاسماء المشتقة
من الافعال وقول الله الكتاب العزيز قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما وكان في صفاته عن رجل عبارة عن الاول
وقد حثني الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن عبد الله بن ابي عمير الجوزجاني رحمه الله باسناده عن الحسن البصري رضي
الله عنه انه قال وكان الله غفورا رحيما العبادة وعن عباده قبل ان تختلف وحكي الزجاج عن النخعي بن البصريين
رحمهم الله انهم قالوا كان القوم شاهدا من الله رحمه فاعلموا ان ذلك ليس خلاف وان الله لم يزل كذلك فقلت
للمعزلة والكتاب على اثبات اسما الافعال لله تعالى لم يزل ثم الاسم هو المسمى عند اهل السنة والجماعة وعند
المعتزلة المبتدعة الاسم المسمى وهذا لا يصح لان اشتقاق الاسم من المسمى وهو الرفع فكل شيء اسم لانه يسمى
الى الذكر والعبارة عنه وكان عبارة شيخ الامام المعتزلي رحمه الله في هذا ان قال الاسم مشتق من المسمى عند
البصريين لانه سماه فوضحه وبين معناه وعند الثوفيين مشتق من السمة وهي العلامة لانه يعرف به
صاحبه وكان رحمه الله يقول قول اهل البصرة اقوي في الاشتقاق وقول اهل الكوفة اقوي في المضي وقال

100
ابو عبد الله رحمه الله وهو القدوة في معرفة اللغة ان سب الله معناه بالله لان اسم الشيء هو الشيء بعينه واخرج بقوله
الى الجولان السلام عليها ومنه جولا كاملا فقرأ عتزل
معناه ثم السلام عليها والمرجع في الاسامي والاطلاقات الى ابيه اللغة وارتابها وقال تعالى واذكر اسم ربك امر
بذكر اسم الله تعالى وانما امرنا بذكر الله ونفع الذكر على ذات الله تعالى لا على التسمية لان التسمية هو الذكر وما قولهم
ان الله تعالى قال ولله الاسماء الحسنى وهو المرجع في النشاي لا في المسمى قلنا روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال اول الله
الصفات العلى على انا لا نذكر طاق الاسم على التسمية استعاضا وفجرا وان كلامنا فيها هو حقيقة له والحقيقة ان
الاسم هو المسمى على ما ذكرناه من الادلة **قال الشارح رضي الله عنه** لما قدر شيخنا اديب المغربي ابو الحسن علي ابن
فضال الغزوي رحمه الله عزه خسرنا الله سنه خمس وتسعين واربع مائة دخل عليه المدر ابو القاسم الصيرفي
المعزلي المعروف بخيتي وكنى جالسنا بين يدي الشيخ رحمه الله فعزته وقل له انه رجل فاضل اديب له يد طائلة في
كل فن من العلوم وحسنت حاله عابه المحبين فاستبشر شيخنا رحمه الله بما وصف من حاله وشرخ من احواله فقال
له الصيرفي هل لك ان تلي علي هذا فمسلة فقال هات اذا فقال الصيرفي ما تقول ان الاسم هو المسمى او التسمية فقال
الشيخ رحمه الله قل ان تكلم في هذه المسلة من ان انت ومن يولد لك فقال انما من عزته وولدت وشأت فيها وتعلت
العلم من علمائها فقال الشيخ كنت سمعت ان اهل عزته اهل السنة والجماعة فان سبوا لك هذه المسلة متى اول وهله
اشتملت على عما ان الدنيا مشحونة بمنزلة من انواع العلوم بحق لا ساعيتك انك ملعون مغرور بالذهب من فرقت
الى قومك والامام اذا فاضلنا بريا بهذه المسلة ثم وجه الى وقال هذا كنت اظنيت في حقته وبالغت في مدحها اخرجوه
من البلد قبل ان يفسد اهل البلد حكمهم ثم اجاب عما ساله واخرجه واخرجه فبقين عليه حيرا فامبهوتا لا خير جوابا
ثم قاله ثم من عندني واخرج من بيتي ولا تعلق الي بعد هذا ثم بعد ذلك بام بعث الي شيخنا الامام اديب ابو محمد شعيل
ابن اسحق الغزوي رحمه الله خمسة احوار مكتوبا بخط المدر الصيرفي وكان فيها بيان مذهب المعزلي لعظم الله
وسبي ذلك الكتاب الاصول الخمسة وقرئت الصيرفي في آخره ان ما في هذا الكتاب معتقدي فذهبت بكتابي هذا الى
مجلس قاضي القضاة ابي داود سليمان بن داود قدس الله روحه وبردم مضجعه ورحم الشيخ الامام والاه رحمه واسعة
مع جميع ائمة الهدي وقصصت عليه القصة بنهاها كلها وجرما نفيرا وقطيراها والتسبب منه احضاره واشخاصه
والاستعجال عليه فاستخمه واحضره وناظرته في مسلة الصفات وابنتها قديمة ازالة الله سبحانه وتعالى الزمنة
في مواضع منها يطور ذكرها وتعدادها واخرج رحمه الله من البلد مستحضا معجرا موضوعا الى ناحية بسيت
بلد اقبل امريجة فمن رحلة ثم بعد ايام سمعنا انه وصل بغداد ونزل عند ابن الوليد لعنه الله واقام عنده تسعين فمات
ابن الوليد وقوض اليه موضع درسه واثابه مناب نفسه وكان الصيرفي يقول لمن لقيه من نواحي عزته اني اروي
عزته لما انه مولاي واخى لادم عبد الرب في الاحياء لا اعود اليها فاخرجه بعد ذلك كاذب يعني فخرج نزل
وعزم على الخروج فلما وصل همدان استقبله اناس من عزته فاجبن فسألهم عن حال فقالوا الشئ الامور كما قيل لك
عن قريب فارفاه هو محمد الله خير وسلامه فختلف اليه جماعة جمعة من الفقهاء والعلماء ويتوزون عليه فانهم الملقوب
لذلك وحزن ورجع الفقه شري الي بغداد فغنى خبز خايل حاسر محسرا اذليل امهينا فلما قطع ثلثه منازل
في الرجوع اخذته الحمى ومات لهته الله وقلا مائة الله متمنيا موي وابقاني بفضل له ورحمة بعزته سنة وثلث سنة
اخرى في تعلم العلم وتعليمه لئلا زاده وارجم من فضله ان يزيد في عمري اياما واعواما اخر في السلامة والعافية
حتى اقع بتوفيقه امر اديني واقهرهم واستاصل شافتم ويتبني الي يوم الممات على مذهب السنة والجماعة
ويتبني يوم الحشر ثوابهم ويعفروا دنوي وذنوب جميع احوالي واجباي وخلائي واصحابي وجميع من تعفروا به

السنة والجماعة ويرد في واديه في دار الكرامة انه على ما يشاء من واثابة الموحدين المخلصين
من عباده حقيق جدير بذكر الله تعالى على ان يقر ان هذا هو مستحق ما ضمنه فيه من انواع الفوائد ويثبت من
اعتقاد اهل السنة والجماعة يتفضل على بالادعية الصالحة حتى الله تعالى بركة دعائه يعجز دنو في ويخفي
بالصالحين الا ان في دار العزاد مع من قال الميراث العالمين **هـ** قال ابو عبد القاسم بن سلام رحمه الله
في كتاب الامثال ومن امثال العرب رجع فلان يخفي خبيث قال بعض علمائنا اصل هذا المثل ان خبيث كان اسكافا
من اهل الحيرة فسأوه اعرابي يخفي فاختل في اعضيه فارداد غضب الاعرابي فلما اراد ان يدخل اخر حنين
اجد خفيه فالتقاء في طريقه ثم التقى الاخر في موضع اخر فلما مر الاعرابي باجرهما قال اما انك خفي خبيث
ولو كان معه الاخر لا خفته ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول فاناخ زاحلة عند الاخر ورجع
الي الاول وقد خمن له خبيث فلما مضى الاعرابي غمد الى زاحلة بما عليه فذهب بها واقبل الاعرابي على قومه
وليس معه غير الخفين فقال له قومه ما ذا جئت به من سفر فك قال خبيث خفي خبيث فصار ضلالا **و** حقيقة
الفهم والقطعة في استعمال الحروف هو سرعة معرفة معنى الخطاب وحقيقة النظر هو الفكر والامل في حال
المنظور فيه طلب المعرفة حقيقته وبقدره **الواحد** وحقيقة المناظرة لا تكون الا بين اثنين هما من
المفاعلة وهكذا الجدل والمجادلة فكل مناظرة ومجادلة نظرية وليس كل نظرية مناظرة ومجادلة فيكون النظر
اعم من هذا الوجه والمناظرة تكون في امر الدين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالله تعالى ولا يخادوا اهل
الكتاب اما التي هي احسن وقال تعالى وجادلهم بالتي هي احسن فتكون المجادلة من هذا الوجه اخص من المناظرة وحقيقة
الجدل في وضع الله هو الاحكام وهو ما خذ من جمل الجدل وهو بشر فثله ومنه يقال دعى مجرول ورجل
مجول الخلق اي يحكم قوي الخلق يغلبه اسمي كل واحد من المناظرين مجرول لا وكل واحد منهما يثبت احكام
ما اعتقده ويكشف عن صحة ما اعتقه الاخر ويرفع اسئلته من نفسه وفريقا انه ما خذ من الجدل الى وهي
الارض الصلبة والجدل الملقى بالجدل الى **الشاعر**

قل ان رجب الاله بعد الاله وان ترك العاجز بالجدل الى
اي ملقا على وجه الارض يغلبه اسمي المناظرين مجرول لا وكل واحد منهما يثبت احكام
ما اعتقده ويكشف عن صحة ما اعتقه الاخر ويرفع اسئلته من نفسه وفريقا انه ما خذ من الجدل الى وهي
الارض الصلبة والجدل الملقى بالجدل الى **الشاعر**

اول

101 جدل الشيء نفسه لان حقيقة الجدل هو تقريب المقصود الى فهم السائل بالعبارة فان اشكل عليه المعرفة كشف له بالعلم
فقال جدل المعرفة العلم وهذه العبارة اربع صحاح كلها مصونات عن الاعتراضات والفساد وعند
المبتدعة من المعرفة جدل العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به مع سكون النفس اليه وهذا باطل طرد او عكسا فالطرد
يطل بالمثل والظان فاما ما اعتقد من الشيء على ما هو به ولا يكون علم عندهم والعكس يطل بان ثبت بالادلة الموضحة ان
الله تعالى عالم يعلم ذلك العلم ليس باعتقاد ولا سكون النفس اليه باجماع من الكثرة اولهم واخرهم **هـ** يوبسرة ان
الشيء اسم الموجود ومن المعلوم قال الله تعالى وقد خلقكم قبل ولم نكن شيئا والعلم يتعلق بالمعروف مما يتعلق
بالموجود وما قاله ان له الساعه شيء عظيم سمي له القيامة شيئا وهي المعلوم **هـ** قال الشاعر رضي الله عنه
قال الشيخ الامام عماد الاسلام افضى لقضاء ابو الفتح عبد الصمد اتاه الله رضوانه واسكنه جنانه في نفس هذه
الايه انما سمها شيئا عند حروفها وجودها كما سمها هازلا لوعظما ومعانها ان هذه الاسماء لا تثبت للمعروف
فكل اسمها شيئا على هذا الوجه **و** قال الشيخ الفقيه الامام رضي الله عنه فاذا ثبت ان الله تعالى موجود لا شك
فيه ولا مرية ولا ريب ولا شبهة على المسلمين اجمع وقد وافقنا المبتدع الملعون الثاني لرؤيته في كونه موجودا
حيث لم يزل ينادي بضرورة تيقنا حقيقة انه موجود عليه الرؤية كما هو من اهل السنة والجماعة ان المومنين
يرونه في الجنة بلا حيف ولا تشبيه وتعطيل بانوارهم كما يعلمونه ويعرفونه في الدنيا بصايرهم لانه موجود وكل
موجود يجوز ان يري واحب ان يراه المومنون في الجنة بانوارهم على ما وردت الايات والاحاديث **ب**
من قوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فيوان الرؤية يعلم بالعقل كونه موجودا ووجوه الرؤية يعلم
بالايات والاحاديث ولا يراه الكفار لقوله تعالى خلاهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ومن يراه من المومنين في الجنة فانما
يراه كما علمه في الدنيا بلا تشبيه وتعطيل وحقيقة وادراك خلاف سائر المراتب والمعلوم ان جميع الاثبات
الجوهري واللون فيان ولا علة لجواز الرؤية عليهما الا الوجود لا فاعلنا بالجوهر يخرج عنه اللون ولو علمناه
باللون يخرج عنه الجوهر والعلة العقلية يخرج عنها ما يخرج طردا والموجود مشتق من الوحيد والاشهر
المشتق من المصدر لا فلو امكن وجهين اما لوقوعه عليه كالمضروب والمشتق اما لوقوعه عليه كالمضروب
والموزون فان اسم الموجود يطلق على الملك والعلم والادراك وليس الموجود الذي يملك فان القول بوجود
ولا يملك ولا على الذي يعلم فان المعلوم يعلم وليس بوجود فثبت ان الموجود الذي يصح ان يوجد ادراكا وسائر
الادراكات متشعب على الله تعالى باجماع من السلف الذين كانوا قديمي في الاسلام سوى الرؤية بلا حيف ولا تشبيه
كالعلم به بلا حيف ولا تشبيه ولما يجوز الرؤية عليه بلا حيف ولا تشبيه لان كل ادراك مقصود
على نوع فاذا ادراك المسمى يخص بالجوهري والله تعالى ليس بجوهر وادراك الطعم يخص بالطعم وادراك المسمى يخص
بالرؤية تعالى الله ربنا عن ان يوصف بهذه الادراكات لئلا يمتزجها معنى التباين فاما ادراك الرؤية فيجمع
الجوهري والالوان ولا وصف يجمعها بعلم به جواز الرؤية الا الوجود وهو تعالى موجود باجماع المسلمين
وانفاقهم لم يزل ولا يزال ويشهد على صوف مقاله اهل السنة والجماعة كتاب الله العزيز الذي لا ياتي به الباطل
من يبيد ولا من خله حيث قال وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة والنظر المأمرون بذكر الوجه القيد
المقصود على مفهول واحد المعنى يخوف الى لا يجوز ان يرايه اللغة الا النظر الذي هو الرؤية بالضرورة **س**
الانظار وان سمي نظرا فلا يقيده بالي نقول نظره اني نظره قال الله تعالى هل ينظرون الا ان ياتهم الله
ولم يقل الا ان ياتهم الله وقال تعالى من كان يرجو القاريه فليعمل عاصيا **هـ** وقيل خبر الله تعالى عن
موسى صلوات الله عليه انه سأل الرؤية فلو كانت رؤيته فما لا سأل ذلك بينه وصفته وطلعه ونجته

به

س

س

سواء لا محالة لما في الكفر والتشبيه كالم يكسر لئلا يلهي في المصافحه والمعاينة لانه كفو ومجال ولا هذا
يؤذي الى جهله بصفات ربه وهذا لا يجوز على الانبياء والاجماع والاتفاق من المسلمين اجمع ولا يقال انه سأل
العلم لان ظاهره لا يهمل هذا التاويل مع ما انه كان عالما بالله ولا يجوز ان سأل الله علما ضروريا لانه يكون
في هذا السؤال الاعتراف بالخروج عن حد التكليف والمجته فلا يجوز الله **•** وقد حشيت جماعة من الائمة الكبار
رضوان الله عليهم اجمعين سألوا عن النبي صلى الله عليه انه قال في معنى قوله تعالى للذين احسنوا الحسن
وزياده قال الحسن الحجة والزيادة النور الى وجه رب العزة وعنه عليه السلام انه قال انكم سترون
دمجكم كما ترون القمر ليلة البدر لانضامون نور ربه ونضامون نوري بالتشديد والتخفيف فمعنى التشديد
الضم اي لان اجمعون ومعنى التخفيف من الضم يقال ضامه يضمه اذا ظلمه وفيما لم يستم فاعله ضمه
بضمه اي لا يظلم بعضكم بعضا في رتبته ولا يحمل الرتبة في الخبر على العلم لان العلم حاصل في الحالين
الربا وغير سبته بربه القمر ليلة البدر ولا علم لخص تلك الليلة لانه يعلم البدر قبلها وبعد هاتما
كاملا وانما لخص ربه الجبروت تلك الليلة لما ان ربه العلي سألوا المعروم واما كماله لانه قوله تعالى
ان تراني لتي لتابيد في الحال اي لا تراه الا بصائر في الرضا ما دام على حالها وهي حال قيام التكليف
وبقا الحجة وصغف الانصاف وانما يجوز ان تراه بعد تبدل هذه الحالة وهذا كقوله تعالى لم يكفر
لم يكفر لم معناه ما دام على حاله من الانصاف على الكفر كذلك هذا **•** وقوله بانه تدرج نفسه
بنفي ادراك الانصاف بقوله تعالى لا تدركه الابصار حاشا لمدح نفسه بنفي البصيرة والنوم بقوله تعالى
لا تأخذه سنة ولا نوم **•** لا حجة ولا اتفاق لانه لا تدركه معنى يتوهم الرتبة فيقتضي تناول جميع
اوصاف المراتب بنهه ونبي الله عنه لانه تعالى يري ولا يدرك كما انه تعالى يعلم ولا يخاطبه علم ما قال
الله تعالى ولا يخاطبون به علما وانما ابدى انقياسه والنور عنه لا لفظا لانه لا يدركه العقل عليه على انه
تبي تقيسه فكان الحاقها به عينا فوجت تاويلها وليس في الرتبة ما يوجب تقيسه تعالى الله عن اضافة
التفاصيل اليه فلهذا افترقا **•** بوجه ما ذكرناه ان ما استحال تعلق الرتبة به موجودا استحال ان
يعلم موجودا والله تعالى يعلم موجودا لا اذ يتايل ويشك وشبهه فصح ان يري موجودا بلا كف ولا شبهة
كسائر الموجودات في اصل جواز الرتبة لا في كيفية الرتبة والادراك **•** بوجه ان المسلمين
اجمعوا على انه تعالى يرانا ونحن لا نلوه في مقابلة ولا يتصل منه شعاع بنا وليس بيننا مسافة **•**
واشولفم الرتبة الرتبة الواسية الفاسلة منقوضة بربوبية ايانا فانه يجوز بالاتفاق والجماع
بالاخر في ذلك بين المسلمين فليكن جازان بربنا من غير فساد يلزم لجازان تراه من غير فساد يلزم وقوله
انه لو كان يري لكان مجردا بطل بالوقوف به ربي وليس مجردا ولين قال ان محله منصف بها فقد
ظهر ان اعتبار هذه الوجوه عادة لا حقيقة لان الحقيقة لا تختلف وانما الاختلاف في العادات
واذا جاز ان تراه في جهة جاز ان تراه في جهة فحاشا ليعقل مرئي لا حده فكذا لا يعقل راي
لا بجهة ولا يؤمن بغيب قصا العقل ونكف ببعض وانت بلخاسر اليك ان تحقد ان لا تدرى
وانكرت الموضع في الايات والاحبار والافنية الصحات في هذا الباب ونما دبت في الجهالة والضلالة
وامعت في البدعة والغواية فانت لا تراه لا صارك على الباطل وترى كذا الكتاب والسنة واجماع
الامة ورا اظهرت ونحن عرفناه وامناه بالغيب بكيف ولا ادراك ولا تشبيه ونعطل فكر كذا **•**
في الآخرة في الجنة بفضلها وانعامه ورحمة واكرامه ان شا الله تعالى ثم اعلم ان العلم على ضربين قديم ومحدث

وحيث

فالقد يعلم الله تعالى وهو علم واجد يتعلق بجميع المعلومات جملة وتفصيلا على ما هي عليها لم يزل ولا يزل ولا يجوز **102**
عليه التغيير والتبديل وهو علم واجد ضروري ولا مكتسب وحقيقته علم لا يتعلق وجوده بقدرته وقدرته
وهي صفة موجوده بل الله عز وجل كسائر صفاته الممودة الحميدة وصفاته عز وجل لا يجوز ان تكون كصفاتنا
الموجودة بربنا كما لا يجوز ان يكون الله العزيز الا بالذي لا يري السرمي مما نلا لزماننا الحزنة المخلوقة الجسم
المولفة لمركبه اذ لا مماثلة بين الخالق وصفاته وبين المخلوق وصفاته فانه الخالق والمخلوقان وهو الصانع
وغير المصنوعون وهو المحدث وغير المحدثون وهو المعبود وغير العابدون وهما المذكورين والمذكورين وهو
الله المستغنى عنا ونحن عبيده لا يجوز ان يكون الله عز وجل في محكم كتابه وكذا على الفرة فل لو كان معه الهة كما
تقولون اذ لا تنجو الى ذي العرش سبيلا سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا وقد ذكرنا بعض هذا الفصل من
التوحيد فيما تقدم **•** واما ذات كان في الاصل دوت فقلت الواو والفاء لا تنفتح ما قبلها **•** فاما العلم المحدث
فعلى قسمين ضروري ومكتسب فكل الضروري علم يتعلق وجوده بغيره كدقة عتار العالم **•** وقيل هو كل علم
يلزم نفس المخلوق كدور لا يجوز دور ذلك السك على موهو على ثلثة اضرب احدها ما يقع ابتدائي النفس كعلم العالم بنفسه
وما يجد من الصحة والشم واللذة واللام والميل والقوة والضعف وما تغرضه من احوال نفسه ومن ذلك علمه
باحتياجه اجتماع الضدين في محل واحد في وقت واحد والجسم في مكانين في حال واحد وانما لو احذر قل من
الاثنين والثاني العلم الواقع من الحواس الخمس احدها الرتبة يقع العلم بها من ثلثة اشياء الجوهر والالوان
والاخوان والسمع يدرى به الصور والالام **•** والشم يدرى به الروائح العجيبة والمنته والذوق يدرى به طعم المطعم
والطعم يقع الطالاد ومعد يدرى به الذوق والاذقة والضم الطعام ذكره في تهذيب المصاديق وهما هنا طعم
المطعمات بالفتح اي وقته **•** فاما الطعم بضم الطاء فهو اسم الطعام بعينه ومنه حريث ابن عباس رضي الله
عنه قال في صفة دمنه ما دهاطها طعم وشفا سقم قال شمر اي يشبع من ذلك الما الجامع ويستشفى منه السقم
من مرضه ذكره في الغرر **•** والشم يدرى به الحرارة والبرودة والصلابة والرخاوة واللين والخشونة ولا يخص
هذا الادراك بها رجة دون جارية **•** والثالث العلم الواقع بسببنا من غير حاسة ولا يتدرى في النفس وهو ما
يقع من الخبر المتواتر مثل العلم بالسياسة والملازمة للناسية وقال العلم الواقع بوجوب العبادات نحو الشيع بالخبر
والزنى بالما والاختراق لمجاورة النار واشباه ذلك **•** واما العلم المكتسب فله كل علم يتعلق وجوده بقدرته
العالم به او كل علم يجوز دور ذلك السك عليه وحقيقته كل علم وقع عقيب نظر واعتبار وقربتنا من قبل هذا
فهذان العلمان يختصان بالمخلوقين فيكون الاحتجاج في الطلب والتعلم من العبد والتوفيق والاعطاء من الله عز وجل
فاما العبد بالاحتجاج والتعلم حيث قال والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقال تعالى لنفق هو في الدين الثقة
والتعلم واجدا اضاف الجهد والتعلم والاحتساب الى العبد والاعطاء والتعلم الى فضله ومنه قال تعالى لنبيه
المصطفى صلى الله عليه وسلم علمكم ما لم تعلم وكان فضل الله عليكم عظيما وقال تعالى وكذا اوحينا اليك ذروجا
ما امرنا ما كنت تدريها الكتاب ولا الامان وقال تعالى الرحمن علم القرآن فثبت بهذه النصوص كلها ان
علوم العباد مكتسبة بطريق الطلب والخبر في العلم وهو عطا الله تعالى اياهم بطريق التوفيق والارشاد
والمعونة على الاصطبار ومقاساة العتات والتعب في الحياة لئلا يلهوا بها او طغوا واستفكروا من الصباح الى المصباح
ومن المصباح الى الصباح **•** وقد حشيت الشيخ الفقيه الامام الزاهد ابو بكر ياجي بن المطرف الهوي رحمه الله عن
استاذة القاضي الامام عمار الاسلام ابي العلاء صاعدا عن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
انه كان يقول لا يجابه في خلال دهره ان لم يجد هرون في العلم ولا يقدرون ان يحكم العمل ببعض هذه الامة

فانه تعالى قال والذين جاهدوا فينا ابداً لنجعلهم رجلاً صالحاً بالدين الحلاله طلباً لرضا الله تعالى وليست نيته خالصة
لله تعالى واتوا اليوت من ابوابها فتدوا وتغفروا وانعموا فان الاعمال بالنيات وقول حذرتي الشيخ الامام شمس الامية
ابو محمد المشطوب بن محمد بن اسماء قدس الله روحه حين قدم حضرة عز بن حرمها الله بالرسالة في ايام دولة
المسلطان الاعظم ابو المظفر ابراهيم بن مسعود انار الله ثراها واستخرجها جلاله في سنة احدى وسبعين
واربع مائة بامانة من القاضي ابو يوسف رحمه الله انه قال استلخ الامام ابو حنيفة رحمه الله عليه
لنفسه وقال

من طلب العلم للعباد فان بفضل من الرشد
في الحشر ان طالبه لنيل فضل من العباد

اعلم ان حقيقة التكليف ما يستحق العقاب وقيل ما على الخطيئة كلفه واعلم ان جميع اقسام التكليف خمسة
واجب ومختار ومسنون ومكروه ومباح فالواجب والفرض واللازم والحكم والمكروه واكثر من حيث الله بل
الواجب اقوى من الفرض لانه على ما نبهته فاما الفقهاء اهل العراق فيروا بين الواجب والفرض فيقولون ان الواجب
مقطوع به بوجوب العلم وهو الكتاب والخبار النبوية واجماع الامة ويكفر جاحدة فربما انما قال الله تعالى في
آيه المائدة ايعام اقرب لكم فقالوا بوجوب العلم من الله وسما ما لم يثبت بطريق مقطوع به الذي يوجب العلم ولا يوجب العلم
كالاخبار الاجداد والقياس ولا يكفر جاحدة ولا يماثل التور والاصح وصلة الفطر والنفقة وبغية يعني
مفروضة اي مقطوع بها قال احمد بن حنبل رحمه الله روي عن ابن عمر اني نهى عن الفرض اصله الجز في الفرح
والفوس وغيرهما قال فقضى الله تعالى كونه للعبد لزوم الجز الفرح والفوس وهو كان الذي يقع فيه التور ومنه
قوله تعالى وتفرضوا لله الفرض فريضة يقال فرض القاض نفقة روحه فلان اي قطع والفرض التبيين يقال الله تعالى
قد فرض الله لمخلقه ايمانكم اي بئس الله لم كفارتها وبيان الله تعالى على طريق الاجاب على العمل يكون فريضة منه عليه
وقال ايضا الله تعالى معاملة وجروده واما الوجوب في اللغة السقوط والواجب الساقط وقيل وجب التمسك اذا
سقط قرضها للغروب ووجب الجايط اذا سقط قال الله تعالى فاذا وجبت جنوبها الى سقطت ويقال دفعة فوجب
اي سقط ويقال وجب لان اذ مات قال الفقهاء من غير اهل العراق فاذا كان معنى الواجب الواقع عليه اللازم له لغة
يجب ان يسمى بالابن فخله واجلان تليفه سقط عليه سقوطاً لا يخرج منه دون فعله غير ان ذهب الامام ابو حنيفة
واصحابه رحمه الله ما حكى ما حكم الفرض قوي من حكم الواجب واعرفه موثقاً مستنداً او ائق الفريضة من
الفتها على ان معنى الفرض والواجب يستحق العقاب على تركه واللازم الذي يلزم العبد من امر الله تعالى ونصه
لزمه بلزومه لا روماً فهو لا روم له بكسر العين المصير في تركه والامر الله العبد وامره الزاماً اي فريضة عليه
ومنه قول الله تعالى وكل انسان الزمناه طائره في عنقه اي ما كتبت له من الخير والشر فهو حظه الذي يلزمه عقبة لا
يفارقه من قولك طيرت فلان كذا فطارت فلان جزا اي قد زنت بين القوم وطارت له ومنه الحديث فاطرت الجنة بين بني
اي قسمتها بينهم وقوله طائرهم عند الله اي الشوم الذي يلزمه من الذي وعده في الآخرة وقوله تعالى طائرهم معهم
اي شومهم وطائر الانسان ما طار له في علم الله مما قد زنته فهو من عند الله وقال شيخ الامام المغربي رحمه الله شنة الله عمل
الانسان من الخير والشر بالطائر الذي يتبعه في شدة به والسيارح الذي يجعل ميامنه الى
ميا سرك وتقال العرب به في الخير ويتكثرون والبارح الذي يجعل ميا سركه الى ميامنه وتقال العرب به
ويتكثرون به والاصافه انه اذا كان سائياً امضى الزمان في روميه واذا كان يارحاً لم يكنه وانما خاطب الله تعالى العرب
على عادتهم وما يعرفونه وقال الصحاح طائره سعادته وشقاوته وزوفه واجله وقال ابن عباس وجاهد وقلاه
طائره عمله وانما خص العنق دون غيره من الجوارح من اليد وغيره لانه في العنق الرق لا يستره يستر له الطوق ولا يجل ما

فقد

103 يربطون وفلاذ العنق وكذا موضع الغل والجسم والقضا والمخوم المقضي وحتم حتماً بقبح العنق في
الماضي وكسرها في الغابر وحتم الله العباد على عبادي فوضها عليه وقوله تعالى حتماً مقضياً واحكاماً مقضياً به
والنوبة المقروضة ومنه قوله تعالى حتمت عليكم الصيام اي فرض وصية على نفسه الزجاة الى وعد والوعود من الله
تعالى واجب لما ان راعاه لا يشوبه خلف كما ان عسى منه واجت من العباد التزجي والتمني والمحظور على نوعين
منه حرام ومنه مكروه والحرام ما انت فيه بطريق مقطوع به بوجوب العلم والمكروه ما انت بطريق غير
مقطوع به بوجوب العلم ومعنى الخطر والحرام واكثر من طريق الله وهو المنع والمحظور والمخروم والممنوع
وخطر الله المعاصي وهي محظورة من غير قطع العنق الماضي وضها في الغابر وحرم الشيء حرم حراماً لا حراماً
بضم العين الماضي والغابر جميعاً مجزئة الله حرمها ما منع الله عز وجل حملها وحرم والشيء حمل وحرم
واخرم الرجل اذا دخل في حرمه الصلوة والاحرام والحرم فهو حرم ومنه قولهم لفلان عدي حرمه اي حرمه من غير
ظلمه والاستخفاف به والحرمان والحرام مصدران كالحل والحلال ومنه القوة وحرم على قربة وحقيقة الخطر
والحرمان عند الفقهاء ما يستحق العقاب على فعله وقيل ما منع به بالوعيد على فعله وحقيقته الامر الذي يكون
الامور بمقتل وقضاه مطعاً وحقيقته النهي ما يكون تركه فقتله عاصاً وقيل الامر هو الذي لا يلام والنهي
هو الرعا الى الاجام والمكروه على نوعين كراهة تحريم على ما بنا حده والثاني كراهة تنزيه وحقيقة هذه الثانية
ما يثبت على تركه ولا يعاقب على فعله وقيل ما على تركه حراماً من فعله واشتقاقه كونه بكسر العين في
الماضي فتحها في الغابر كرهاً وكرهاً بفتح الكاف وصمها في المصدر وكراهية وقيل الكراهة بالهمزة الاسم
وهي الشبهة والمسنون على ضربين اقوي واكثر واخف اسهل فاما اوم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد ورا طبع عليه
تقر يا وفي سنة موكة وقام بما دام عليه النبي عليه السلام وفي سنة تحريم تحريمي التقد ولا خلاف ان فعلها يستحق
الثواب بفعلها الجرح ولو ترك الموكلة على سبيل الاستخفاف والتهاون عياداً بالله منه يستحق الجزاء والوم ولو
تركها لا على سبيل التهاون بكيفية الذر على ما فعل والعزم على الحيان بها في المستقبل لما انها تكون من جنس البقل
فالحاصل ان المسنون الذي لم يداوم عليه صاحب الشريعة صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتطوع والمستحب والمنسوب واحاديث
الحقيقة ومعنى السنة في اللغة هي الطريقة المرشومة ليقضي بها ومنه قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من سن سنة حسنة
فله اجرها واخر من عمل بها اليوم القيامة ومن سن سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها اليوم القيامة ولا فرق
بين ان يكون واجباً وغير واجب واشتقاق المسنون من سن يسن سنة وسنن الما يسن سنناً وسنن الحديث ليس
سنناً اذا جرده وسنن النبي اذا صورته والمسنون المحدث والمصور والمال المراق وسنن سنن اذا تعذر ومنه قوله
تعالى من حما مسنون اي متغير والجميع من باب فعل يفعل يعني العنق الماضي وضها في المستقبل وانما اختلف بالمصدر
مصدر من الطريق سنة ومصدره البواقي كلها سنناً والسنة في استعمال العلماء لا تطلق الا على طاعة ليست بغيره
ولهذا المعنى اذا فات عن وقتها لا يجب فضاوها وحقيقته ما لم يمتد له على وجه الفرض وحقيقته
المسنون ما في فعله ثواب وليس في تركه عقاب وقيل ما في فعله اجر وليس في تركه وزر وقال السارح رضي
الله عنه وعن الديان هذا الحديث في سنه لم يداوم عليه صاحب الشريعة صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه اذا تركها لم يعاقب
ولا ياتم فاما ما دام عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فثبت ان تركها منها وناب عنه التعذر والوم في الدنيا والعقوبة في
الآخرة لا عرصة على سنن موكة لصالح الشريعة صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه السلام قال من عرض عن
سنن في الدنيا لا ينال شفاعتي في الآخرة ولا يعقوبه الكفر وانك من الحرمان من شفاعتي عوداً بالله منه وروي
انه عليه السلام قال من فاتته رجعت السنن الفجر فقامت عنه اهله وماله لي قطع واما حقيقة المباح

والمستضعف والمتعسر لما استفادوا من تصرفه فلهذا هو مقصود هذا الخبر في وجوب
التعويض ولا يقبل التخصيص فصار كالباقي من الحقوق وأما الترخاخ منه في الأصل على التخصيص فإنه لو اذن له في الترخاخ مطلقاً
لا يملك أن يزوج أكثر من امرأة واحدة فكذلك في النوع خلاف الفرع **و** لو اذن له في شيء يعينه فليس يزوج لأنه استخدام
إذا المولى أجاز استعماله في شيء خاص لا يملك أن يزوج أكثر من امرأة واحدة فلو جعله ماداً وقابل هذا اللفظ لم يخل
على المولى استعماله لما أجاز به بشرط الخبز والتمر وما يحتاج المولى إليه من سرعة فباعه فلا يجعل هذا المرأة كافي في التجارة
لوجود هذه الضرورة **و** وأما المادون الذين والعصوب جاز لأنه صار من أهل التصرف من كل وجه فترد في
الأقوال على نفسه من له الحق **و** ليس له أن يزوج من الخلع ليس من التجارة بل يصاد التجارة لما فيه من إغراق
الزينة بالمهر والتقبة بل هو خسران كله لا يزوج فيه وهو مادون في التجارة التي يستحب أن يكون بكسبه منفعة
ففي حق الزوج على أصل الخبر **و** لا يزوج ماله بكه إمانتاً وزوجه عمله الذي من كسبه فيه محض ضرر لأنه
تسحق المرأة زينة العبد بالمهر والتقبة من غير منفعة يحصل للمالك ولا يملك تزويج الأمة من كسبه أيضاً عند
أبي حنيفة ومحمد لأنه ليس من التجارة ولا من أنواع التجارة ولا فيه إحياء مال التجارة فلا يملك من خسران ضرره بالتجارة
كالكتابة بخلاف ما لو بيع العبد على نفسه فخلع منه على ماله من قيمته حيث يجوز له فيه إحياء
مال التجارة وقال أبو يوسف يجوز له تزويج الأمة منفعة راجعة إليه لأنه يعمل المنفعة التي ليست بماله وهي
منفعة البضع فجاز له الوأجرها للاستخدام **و** لا يملك أن يزوج التجارة لا يملك ولا الكتابة كما لا يملك العتق على مال
وتعلق العتق بما إذا أُلِف **و** لأن الجوز المولى ذلك ولا يزوج عليه لأن المولى يملك كتابه العبد الذي هو من كتب
العبد للمادون وكان هذا العقد الذي يقره العبد للمادون من العقود التي لها مجزأة المولى **و** لا يعلق على مال
لأن العتق يترفع فوجوب العرضية لا يخرج من كونه بترعا بل لأن الجوز الأجنبي لم يملك أن يرجع عنه قبل قبول
العتق **و** لا يبيع بعوض ويغير عوض لأن الهبة ليست من قبيل التنازل ولهذا الوجه من الجوز لا يعطى له حكم التجارة
ألا أن يهوي اليسير من الطعام أو يضيف من طعامه لما يبتاعه الله عليه السلام كان حيث يدعو المملوك ورجلان يترقبه تصرف
عليها فأمره إلى النبي صلى الله عليه وآله وقالت هي هدية فأكل منها وأمر أصحابه بالأكل منها ثم أتته في اليوم الثاني بصدقة
فأمر عليه السلام أصحابه بالأكل منها ولم يأكل بنفسه **و** وجوبه متعلق بوقتته يباع للغنم إلا أن يقبله المولى ويقسم
لثمة بينهم بالخصص عن أصحابنا رحمهم الله لأن هذا من أطباق لثمة فستحق وقتته به دليله بوزن المستهلكات **و**
بويده أن هذا من بطايت به في حال الرق فستحق وقتته به كثر الاستهلاك وبيان هذا الوصف في الأصل الاستهلاك
فعل والفعل مما لا يملكه الفسخ ولا يتصور رفعه وقتته بعرضه وحصوله وعند الشافعي يباع وقتته فيه
لأن هذا من ربح يترفع من الرق فلا يستحق وقتته دليله العبد المجزأ إذا استقرض من أستاذ بويده أن عمل مالك
ملك المادون أجزأت التجارة فيه لطلبه لم يعلق عمر التجارة به إذا ظهر باقياً زوجه كالمشتري وكالولي للمحدث
قبل زواج الدين بيان الوصف أنه لا يملك العبد أجزأت التجارة في وقتته لطلبه لزوج مع كونها ماله لموله فلا يباع
وقتته فيه كخارج الخبر في نزع الكتاب من يده وهو عبارة الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن علي الشافعي رحمه الله وأما
نقصه ببيع بالخصص من ديونهم كانت متعلقة بوقتته فعلقوا الغنم تركه المليون **و** فإن فضل من ديونه شيء طوب
بعده الجزية لأن الدين كان متعلقاً بوقتته فمما منع من الطلب حتى يشتريه فإذا اعتقه المشتري أرفع المانع وطولت بالفاضل
من وقتته من الدين **و** وإن خسر عليه ماله لم يصح جوزه حتى يظهر الجوز بغيره لا نقول أنه يجوز من غير علم أهل السوق
ببؤى ذلك إلى الغنم والإصرار به لأنهم يبيعونه على نعمه ماله مادون فطهره لا يخلقه فيلحقهم الضرر بذلك ولهذا
الوكيل بالبيع لا يملك أن يباعه جوزه العتق الذي يترفع عنه ذلك هذا **و** فإن مات المولى ولم يترك له مالاً كان

أنه

أنه

مجزؤاً لأن هذا المعنى يوجب زوال الملك في العبد إلى زينة المولى وهم لم يرضوا بتصرفه وكان كذا العبد المولى لأن جونه لم يزل
يطلب ولا يملكه على نفسه وماله فإذا سقط تصرف المولى سقط تصرفه واستفاد التصرف من حقه **و** وإن أجاز المادون جوزه
مجزؤاً عن ماله امتنع على مولاه عامته فإذالة فسقط أدبه كالمادون المادون له عتق **و** على المالك إذا اذن لعبده ثم
مجزؤاً في الرق فإنه يصير مجزؤاً عليه بويده أنه لا يملك أجزأته في هذه الحالة فذلك ما جاز به نفسه ولو بقي لأذن
لم يبق أبقاها في المالك إذا أذن لها بغيره لم يبق أبقاها له أن يخرج إلى أي موضع شاء وعند الشافعي لا يصير
مجزؤاً لأنه تصرف في ملك الغير باذن الغير فلا يملك أن يزوج ماله كالمادون والمضارب وشريك العنان بويده ما استأجر إليه
الفتية الشافعي رحمه الله أن الأذن فضله بتمامه في رقبته وكون المادون له من أهل التجارة والأذن من أهل التجارة وهو
موجود مع الاتفاق فإذا كان المطلق للتجارة باتباع الأذن بقي الأذن بتمامه **و** وإذا جاز عليه المولى فأقر أنه
جائز فيما في يده من المال أو يبيع في ذمته عند أبي حنيفة رحمه الله لأن مجزؤاً المولى لا يبيع صحة أقر أن العبد في
اكتسابه دليله الأقران باستيفاد ديونه واسترداد العصب والودائع **و** بويده أنه لو لم يجزأ قوله لا يملك
المضار أن يزوج ماله لأن المولى يتصرف اجتماع الأموال في يده فيعاجله بالخبر وهذا بقوله الشيخ الإمام الأجل اقتضى
الفضالة أن الله تعالى هاته واشتد حنانه **و** وعندي أبي يوسف ومحمد لا يجوز عليه فلا يصح إقراره ببيع في
بيده أو يبيع في ذمته في جوزه ماله دليله لو أقر قبل الأذن **و** وإذا أقره ديوناً خطاً ماله وزقتة لم يملك المولى ما
في يده فإن عتق المولى عبده لم يفتوا عند أبي حنيفة لأن المولى يملك المالك في اكتساب العبد من حقه بشرط
الفرع من الدين كما يتلقى الوارث المالك في مال الميت من حقه للميت إذا كان مستغنياً فأنع انتقال الملك
إلى الوارث وإذا لم يبق لم يبيع فكذا في العبد وعندي أبي يوسف ومحمد يملك المولى ما في يده من كان الدين مستغنياً
لوقتته حتى أنه يفتقر عتق المولى فيه وفي العبد من اكتسابه لأن يعلق حقوق الغنم بملكه ليس بالقوي من تغلق حق المولى
ثم حوالته من كسبه في ملكه فلا يملك في حقوق الغنم بملكه أولى وأجزي **و** وإذا باع من المولى شيئاً بثلث قيمته جاز وأن
باعه بغيره لم ينجز إذا كان على العبد دين لأن المولى ممنوع عن أخذه ما في يده لحق الغنم إلا بعد له لأن
حق الغنم في المعنى لا في العين **و** وإن باعه المولى شيئاً بثلث قيمته أو أقل جاز لأنه لا ضرر في ذلك على الغنم **و** فإن أسلمه
إليه قبل قبضه الثمن منه بطل الثمن لأن تسليم المبيع إليه يبطل حق نفسه عن الحبس فسقط **و** لا يجوز أن يبيع المولى على
عبده ديناً مما لو لم يبق على العبد دين **و** وإن أسخه في يده حتى يشتريه لزم جاز لأنه إذا عتق حتى عتق المولى بطل المال
صالح ومع العبد بغيره رب المانع المضارب في حوائج بيعه وشرايه منه لأن المضارب حقا في ذلك المال **و** وإن عتق
المولى عبده المادون وعليه ديون وقتته جائز والمولى ضامن لثمة العبد على ملكه فصار لجنون الدين به
كله بوجه العبد المزمون وذلك لا يمنع من وقوع العتق لأنه يوجب الصمان ويكون هناك مكانة على ما يبتاعه في كتاب
الزمن كذا هذا وما بقي من الديون يطالب العبد بعل العتق لأن الدين كان في ذمة العبد وأما ضمن المولى بغير أن ما أنلف
من جملة ما تغلق بخلق الغنم ما هو فيه العبد لا يبيع وما زاد من الدين على ثمة العبد يبقى في ذمة العبد على ما كان عليه
من قبله **و** إذا ورث المادون من مولاه فذلك جوزه عليه استحقاقاً لأن العادة جرت بأن الإنسان لا يزوج
أم ولده وبزوجه إلى الأسواق للتصرفات فصارت الرألة بالخبر كخبر الجوز بطقاً وأفضا حابه **و** والفتاوى أن لا
يخبر لأن الاستيلاء لا ينافي الأذن فلم يبيع القبا وباع ولما مادونه في دينها الذي لحقها قبل ولادة الولد لأن حق
الغنم انتبت في وقتها بنتاً أو موطئاً أو يترى إلى الولد المولود بعده دليله حق الكتابة والاستيلاء وأما قلنا أنه ثبت
في وقتها أنها لو قتلت سيروا الغنم إلى بزل رقبته وأما قلنا أنه متأكد أن المولى لا يقدر على إبطال الحق فمحمي
أنه لو قال اختوت فصاحبها وقتها بغير هذا القول الصادق من مولاه لا يفرغ عن حقوق الغنم حتى لو كان

106

له عز وجل في يومئذ حجه الله وعنده محمد ربه الله اجتمع له بالعلم والفضل صاحب الارض جدد
مثلها لان العالم هو الذي يستحقه من الخارج بحكم ملكه في البذر والاختار بالسمية فصار العالم مستوفيا منفعه
الا وهو يغفر واسئل فوجبه زدها والاصل فيه اياه الربوا قال الله تعالى فان كنتم تعلمون رزقكم من السماء فارجوا
زاد المال والمنافع مثلها فوجب رزقها واذا اعتقد المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجز عليه لانه لا يتوصل
الى المصلحة في ذلك العمل لان انلاف ماله وهو البذر ولا يجز عليه حاله وانما يستحق رزقها من يد الله تعالى وانما يستحق الرزق
ان لا يفعل او استأجر رجلا لتزك له وللمه للعرش فربما ان لا يتم رج لم يكن الجيران يجز من رزقها به وانما يستحق الرزق
ليس من قبله البذر اجتهه العام على العمل كما يجز على الوفا في سائر الاجازات المعقوده على مجرد المنافع واذا امانت
احدا المتعاقدين بطلت المزارعة لان الموت يوجب نقل الملك الي ورثته ولم يوجب منعه عقلا فمجرد ان يستحق عليهم منافع ملكهم
بغير رضاهم اللزم الا ان يكون الزرع بقلا يوم موت رب الارض كان العمل على العامل في المدة التي وقع اذراك الزرع ببقية
لهذا العقد يستحق الرزق الظاهر في المزارعة فبصرف رزق ذلك كما في موت المالك في المزارعة فان المستأجر يصير الى المقصد
بالمسعى واذا انقضت مدة المزارعة لم يزرع لم يزرع على المزارع اجز من رزقها من الارض التي استحصلت لان في
قلاع الزرع ضرر عليها بعد ان لم يزرع في الزرع فيقع العمل على الحققة التي اعتقد عليها وهي منفعة
الارض بل انما يزرع الى وقت الحصاد اذا كان البذر من قبل العامل فوفى له الحقيقتها جميعا كما في الاجازة المعقوده على الارض
بالاجرة المسماة اذا انقضت مدها والزرع بقل والحققة على الزرع عليها على مقدار حقوقها لان المزارعة قد انقضت
بذلك مدها فصلا عملها في المال المشترك فتلزم النفقة الشريكتين جميعا واجز من الحصاد والرواق والرياش
والنزر رزقها عليها بالحصص لان العمل الماستحق على المزارع الجان يبلغ الزرع لهايته ويثبت فادخل الزرع نهايته
وغايته فمدها انتهت المزارعة لانه لم يتوصل الى العمل به المافكان العمل في الزرع عليها الى ان يقسمها فاذا اخرجوا احد
منهما فتمت صارت كل واحد منهما بعد ذلك عاملا في نصيب نفسه قال الشيخ الامام افضى القضية الزاهد ابو
الفخر قدس الله روحه اعلم ان حاصل العمل في هذا على ثلثة اقسام عمل قبل بلوغ الزرع وعمل بعد بلوغ الزرع قبل القسمة
وعمل بعد القسمة فان شرط الحصاد والرياش والتزكية على العامل فسد المزارعة لانها شرط على احدهما
شرطا لا يقضي العقد في بطل العقد كما في البيع والحصاد بفتح الياء وكسرها ودوسه نفقته وكسرها ليفصل ويثبت
منه الجب يقال ادسه بدوسه دوسا وداسا والرواق من الزرع وزرعه الزرع تدروه زروا وقال الله تعالى تدروه
الرياح وكذا تدرة الزرع والتدريد من التفعيل تدريته قال الشارح رضي الله عنه اذا تزوج امرأه على ان تزرع المراه
ارض الزوج بالنفقة لم يجعل لها مهر غير ذلك فالمرأعة فاسده والنكاح جائز بالاجماع واختلفوا في مهرها
قال ابو يوسف رحمه الله مهرها مثل نصف اجرة الارض لان البذر اذا اكل من قبلها فالخارج لها ومنافع ارض الزوج
بازا الشئ يزرع البضع وهو معلوم وبار نصف الخارج وهو مجهول اذا ضم الى المعلوم فانه يجز الجنب
والنصف فيصير بينهما الاتري لو اوصى ثلث ماله لفلان والمساكين فانه يكون لفلان النصف والمساكين الثلث
وكذا لو اوصى بثلثه لفلان فمات فلان لم يوجد وصا له الورثة على مائة درهم فان المائة تكون باز
الموجود من الميراث والاردم نصفين حتى لا استحق الموجود يسقط نصف المائة لاعتبار الجهة فذلك ها هنا
كان باز البضع نصف منافع الارض وقال محمد رحمه الله لها مهر مثلها وزرعه ارضه وان طلقها قبل
الرجوع كانت لها المنفعة لان المجهول اذا ضم الى المعلوم يوجب جهالة في الصدق والجهالة في الصدق يوجب الرجوع الى
مهر المثل كما لو تزوج امرأه على الف دينار وكذا مهرها لم يكره هذه المسألة في المختصر قال الشارح رضي الله عنه
واما جرد الجنب عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه اعطى خبثا بالشرط وقال له السواط الشرط النصف

السواط

والسواط ما يسقط من الخلل واحدها ساقطة يقال مرة ساقطة وثلاث سواقطه وامامنا روى عن عبد الله بن محمد
رضي الله عنه انه قال في ارضه ويشترط ان لا يعزها والعز العزرة اي يهاه عن تقوية الارض العزرات كراهة ان
يتشرب الحب منها عند سقي الارض وهذا امر وكما بالاجماع لان كثرة الخارج يكون تقوية الارض بالجرعة وخيرها من الخبثات
ولو اعتد ذلك لاصا ولا يجرى الناس جميعا لالاكول التي تزرع وتنبث ومنه قول العرب في الشتم اما انت حرة اي غيرة
وقد يستعمل العز في امر فيج استعارة قال النبي صلى الله عليه اياكم ومساورة الناس فانها من العز ونظير العز اي
تخفي الخس وتبدي القبيح وروى محمد بن ابي الجرب في الحديث الذي رواه ان اربعة اشتركوا وكان من ارضهم مكان القبر وهو
ما نزل على عاتق القبر فيتوزع ويشق الارض وجميعه افرادين وعز رافع بن خنيس انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه
رجلا الى قوم بطيئ عليهم فلامعنا عجز وفخرهم فان قال قائل قد قلت ان نقشير العزبة رواها وبعثها كرا او
فما معنى هذه الكلمات التثنية واشتقاقها قال الشارح رضي الله عنه قد ثبت بعض اشتقاق القسمة فيما تقدم من هذا الكتاب
ونماه ما قرأت على الشيخ الامام ابي عبد الله بن علي بن محمد بن جابر رحمه الله في تفسيره المصنف من حقه باسناد عن
الشيخ الخليل بن احمد عن ثعلب عن الاعرابي رحمه الله انه قال القسمة تفعل من القسمة وهو البيان والكشف عما
عطي ومنه القسمة وهو الريل الذي يطر فيه الطبيب من زوال العزرة ليقف على علة المرض وينبه اهله على القيام بمصلحه
والقسمة ما دفعه فيجوز من المصائب ويدونه اي يقر بكونه اي المنافع ليشفي المريض ايضا هو يوجب فيما ينفعه وروى ابو
زيد رحمه الله عن الحلبيين انه قالوا قسرت القرآن فسر اذا بينت معناه وكشفت عن كونه ونحوه وقال
غيرهم من اهل اللغة ان القسمة مقلوبت القسمة وهو الكشف تقول شققت المراه اذا كشفت القناع عن وجهها وكذا
قول الله عز وجل والليل اذا دب و الصبح اذا سفى يعني صا واشرق وقال نفقنا اللعان عن صفة واستقر الفجر المذبح
والادلاج السرى في الليالي والمقلوب كثير في اللغة يقال جربت وجدا اذا جرت شيئا وبض الما وضت اذا سال وبئر حقيقه
ومعيقه اذا كانت بعيد القعر وصاعقه صافعة النار التي تنزل من السماء ابا علي قوم عصاة يغود بالله منها
واما النابذ فانه تفعل من ابوول او لا اذا رجع وهو رد الكلام وصرفه الى معناه ثم له عليه وقيل هو رد الكلام الى
ماله يعني الى اخره وعاقبه وقيل هو رد الكلام الى اوله وكلاهما رجعا الى معنى واحد لان اول الكلام وماله هو معني
المتكلم ومقصوده وباليه ذهب من قال لا فكه الحكيم اخر العمل واما المعني فهو مقصود المتكلم من كلامه تقول
عني يعني عني ومعني عناية اي فصل فيقول قصدا وقيل ايضا المعني معقوله كالمصدر واما المعني بكسر النون
وتشديد اليا فهو مقصود المتكلم ومراوده مفعول منه كما ان الرمي مفعول الرمي واما المرئي فهو حجه الرمي
والمسافة ما بين الراعي والمزجي اليه فكذا معني المتكلم ومعنيته ولولا ان شي اعراض الاجتماع معاني لانها مقاصد
من يصف الاجتماع وجهان الوصف لها ٥٥

كتاب المساقاة

قال الشيخ الامام ابو الحسين القزويني رحمه الله المساقاة يجوز من الثمرة بالشرط باطلا على خيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد بن احمد اذا جرد مده معلومة وسمى جزا من الثمر مشكلا قال الشارح رضي الله عنه وعني الربا اعلم وفك
الله لطاعته واستعرك برضائه ان صورته المساقاة هو ان يدفع الرجل الى اخرها يطيخ له على ان يقيم بسقيها وقضاها
وابازها وعمازها ويقطع له شها معلوما مما خرج من ثمرها ونابها وقول اخر المساقاة من السقي من السقي من اثم ثمرها
قال الازهري رحمه الله وكانت الخيل بالحجاز يسقي نخجا فمظم مؤنثها وكل ما كان فيه مستنزل للثمرة من صلاح
الماطرة وجرد اوله ونفثته انهاره من اللبن وتصرف الجرب ابا بالخل جاز شطه على العمل على قول من جرد

المساقاة فالجريد سعة الخبز وتضيقه من سلايمون لال العزوف في الجريد لقاطه والسند في تخلص شوكه
وتيقنه مما خرج من شجره الذي يضيء ان رك عليه والشجر في الحصى التي لا تترك فيها ولا يعلو عليها وينع ظلهما التبر والعب
من ان يبيع ويرك عليه البيع والادراك وحرفي جعل اللغة ان التفرع هو الحماة والطين والرسا به الطين الذي ترسبت
الفرق واشتد تحت الما قال رتب الاسفل وقوله وسلاية اي شوكه وكل ما لا يستند الا للثمة فيمثل سلا الحماة وغيره
فلا يصح شرطه على العمل على قول مساقاة والخمار ان يدخل في بيعه ما يقبض من جريد الطوال من الخبز فحظ به
وبغيره من الشجر على الخبز فحظ به من الخواصيه وجه قول اي حنفية حله الله في المساقاة حله من الثمرة باطلة
هو ان المساقاة في الخبز والخمر كالخايرة في الارضين فربما يبي الله عليه عن الخايرة على اقر مناه فكذا المساقاة
يكون مثلها في النقي الوارد فيها وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم على حائط لراعي فخرج فاجبه فقال لراعي لا تستاجر
شي منه ولانه استجار من الخمر من الخواصيه فافقها في فقهنا الطمان فانه عليه السلام يبي عن فقير الطمان فانه عليه السلام
فهي عن فقير الطمان وفريقا فقير الطمان فيما تقدم والنجده وجه قول اي يوسف وعمر بن الخطاب المساقاة يجوز اذا ذكر
مرة معلومة وسعي جزم ان التمر مشط ان النبي صلى الله عليه وسلم على عامل اهل خيبر يصفه فخرج من رزق وهو انص في الباب
لا يحصر ولا معرعة لم يخل صلها في المساقاة في الخبز والشجر والخمر والرباط واحول الما دجان لراعي النبي صلى
الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف التمر وهو لا يكثره تستعمل على الخمر والخمر عزمها من انواع الخمار والفواكه والموايد
من الما دجان والبطيخ والفتا والطلب والبقول والحلج تدعو الى المعاملة في سائر الاشجار كما تدعو الى المعاملة في الخمر والكرم
فاستوفيا في الجواز وقال الشافعي المساقاة لا تجوز الا في الخبز والكرم خاصة لان لها شرايع من جوار المعاملة والمراعاة
واما ترك القياس في الخبز والكرم لفضل النبي صلى الله عليه وسلم على الله في ما سواه با على اصل القياس قال واخرت في المراعاة
خبر برفع اربع ارجل رضي الله عنه وهو ناسخ المزارعة المروية في قصة خيبر ثم عزمها لودفع خلافة ثمة مساواة
والثمة تزيد بالعمل لان الثمة ما لم تبلغ فلا يعمل فيه تانث في زيادتها وما دها ومعنى المساقاة فيه تحقق لانها
مفاعلة من السقي طلب الزيادة التي تكون لها فاجازها في الاستلزام وهذا الوجه لا يعترض على ترمي جوده اقرب
الى الجواز منه على المعروف وعلى هذا نقول اذا دفع الزرع قبل الادراك الى الخبز ليشقيه ويتجهده الى وقت الادراك
بالصف او الملك او الربح فانه يجوز ما بيناه ان العمل والسقي تانث في زيادته وما به فان كانت فرائض الثمة
نهاية لم تجز المساقاة لانه ليس العمل في هذا الوقت تانث في الزيادة فكان خلافا من باب المعاملة فلم تجز
قالوا اذا امتزج المساقاة فلا عمل اخر مثلهما قاله في المزارعة وتبطل المساقاة بالموت وتفسخ بالاعراض عنها
فما تفسخ الاجارة قال الشارح رضي الله عنه والحائط من الخبز يستعمل على اضافة التمر من رطل وقست عجوة وبرني
وصحاني فالقول الوان من ربي التمر يكون منه الاسود والاحمر والفسق والعجوة والبرني حشر على حله وهو
انواع كثيرة والصحاني يكون من خيار العجوة واذا خلطت انواع التمر من الجيد والودي فقال له الجمع وقولنا لقط
الجمع في الحرث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب السبيع وذكر في بعض كتب الفقه ومساقاة العجوة والبرني
والعجل والغلل والطين من الاراضي واكثرها جارية قال الاراضي رحمه الله العجوة من الارزوع والخبز ما ياتي
الله ما السيل في عوانتي خري البها واجر العوانتي كما تورد وهو اني يسوي على وجه الارض خري فيه الما الى
الارزوع والخبز من مسيل السيل الذي عانور في الانسان اذا مري عليه ليل انغلاقه وتغيره وسقط ومن هذا يقال
فلا في عانور نشر الاوقع في امر شديدا وذكر في العميد بيت العجوة العربي وهي ارض الطيبة ويقال قد
استعملت المكان واستتمانه فقا ما ياتي واقفي رفته ايضا قال العجوة من الخبز سبيحا واما العمل من الخبز فما
شرب بعزوفه في سقي سما ولا يصح وذلك ان العجوة من الخبز في موضع قريب من الما فاذا تعرضت وتغيرت استعملت

او

بغير رفته الراسته في الما السقي واما العجل والغلل فهو الما الجاري على وجه الارض واما النطف الفطر يقال نطف
ما السحاب ينطف نطقا بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر اذا فطر وكل قاطر نطف معناه كانت ارض اسقي ينطف
سما اي ينطف سما او يسيل انجا والنطفه الى القليل وجمعها نطف واما قلت العرب ما البحر فسمته نطفه قال
قائل فطعننا اليكم نطف البحر واما النطف ففتح الفوف والطاء فهو ان يدبر ظهر البحر حتى يخلص للرياح جوفه فيقال
نطف ينطف بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر اذا ادرك جوفه منه ومنه قيل للرجل الذي لا يفتح نطفه والذي
اخر على سخمه نطف ايضا والسخمه الحقل فقل بيت لكا وضح بيان معنى قولهم من ساق الارض ذات الما وتكادها
او عثر بها او عثلا او عثلا او قطر او قطر او قطره ولو استعملت في الماضي فلا تستعمل في الماضي الا في الصالحه
قال الشارح رضي الله عنه والديه اعلم ان السبع الايناع واخر يقال بيع يبيع بيعا اذا نصح العن والتمر وفيه ثلث
لغات بفتح العين في الماضي والغاب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وكسرها في الماضي وفتحها في الغابر
ومنه قول الله تعالى نظر والي مشوه اذا امتر وبعجه وقال الشارح

في قبا عن سكرة جوله الزبون قد يبعها

ومنه المثل العن من العن يبيع والقباب جمع فيه والرسوة القربة وقال ايضا ابيع التمر بفتح ايماء اي ذرك
ونصح واما انا بالخبز وابنه تليفه يقال انته انه انا وابا رابفخ العجوة المضي وضمها في الغابر واترته قاييه
واعلم اخبر ففك الله انه لا تور الخبز الا بعد اشتقاق الطالع وظهور العجوة الذي في جوفه وذلك ان الطالع اذا خرج
يكون الكافور وهو الحف والفسر محملا له اي مقطعي فاذا اشتق منه الكافور خرج عنه العجوة وجبه يوسيل يكون
صغارا مثل الحمص ودونه يقال الذي يطفح به من طلع الخبز حرق وكثر وقول الله تعالى والخبز اذا انت الحام يعني بالاعظام
ما غطي التمر من الكفا فتر وكل ثمره تخرج من امكها فهو ذات احمار والطلحة لها وذكر في كتاب ترجمان القرآن
وكنت فرائض على الشيخ الكمام والري وكان في اهل على المصيف سلا ووزن منه عشر وربع مائه في ركة السلطان العظيم
بمن الدوله اي اناسهم محمود من سب سكرت تخدمهم الله تعالى ولما بنا رحمة وسعة مغفون تمولن قال امين رب العالمين
قال وكم الخلق علف قلبها وكم الشجرة علف ثمرها قال الشيخ ابو منصور الارزوي رحمه الله سعت جملة من اصحاب الخبز
انهم قالوا الما يور الخبز ليل لا يفسد بسترها ولا يفسد ثمرها قال جعل الله صلاح التمر في رؤوس الخبز لا ابداء قال واذا كان
لحائط الخبز في حيل في ناحية الصا وهبت الصبا وقت الابداء فان الامات تبارن وانج تلك الخبز ليل ولا يفسد بسترها
ومنه قول الزاجر في صفة خذله

تأبى يا حيرة الفسيل تأبى من خيل فشولي

اذ ضل اهل الخبز بالحقولي

والفسيل غرس الخبز وتالته والحند المشوي وقوله فشولي اي زفجي وقوله ضل بالصاد من الضل وهو الخبز ومنه قوله تعالى
وما هو على العيب بضرب يدي بيديها واذا في هذا البيت الخبز وقري بطين لظا من فوعه والمزاده المتع والنفق
والاقاخ واخر وهو النابيت والجدا والخبز اذ يكسر الجيم وفتحها وبالر غير معجم صرام الخبز اذا بيع ثمرها
واللقاط ان يلقط الخازف من عذوقها ما يبيع ويدع قالم يبيع ويكون معه تيل يقال له اللقط يلقط فيه يافعه
وما روي في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم على اله يضي عن سبغ الما زحني ثم هي وفي رواية حتى تشقح يقال للخبز اذا طهر
التمر او الصفرة في مشرة قلا زهي ثم هي هو الزهو والشفق يعني الارها واذا حمرت البصرة فهي شجيرة
قال ابن الاعراب رحمه الله فاذا اهرق فيها نطق من الارطاب فهي موكة فان كان ذلك من قبل دسها فهي موكية
فاذا بلغ الارطاب ثلثها فهي بيسر يحلف فاذا اليت الرطبة فهي بغيره ثم هي معوه وقد امع الخبز والبليح مادام

وساير بعض اهل اللغة فقال الخبز
منه قوله تعالى وما هو على العيب
بضرب يدي بيديها واذا في هذا البيت
الخبز وقري بطين لظا من فوعه والمزاده
المتع والنفق والاقاخ واخر وهو النابيت
والجدا والخبز اذ يكسر الجيم وفتحها
وبالر غير معجم صرام الخبز اذا بيع
ثمرها واللقاط ان يلقط الخازف من عذوقها
ما يبيع ويدع قالم يبيع ويكون معه تيل
يقال له اللقط يلقط فيه يافعه وما روي
في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
على اله يضي عن سبغ الما زحني ثم هي
وفي رواية حتى تشقح يقال للخبز اذا
طهر التمر او الصفرة في مشرة قلا زهي
ثم هي هو الزهو والشفق يعني الارها
واذا حمرت البصرة فهي شجيرة قال
ابن الاعراب رحمه الله فاذا اهرق فيها
نطق من الارطاب فهي موكة فان كان
ذلك من قبل دسها فهي موكية

تزوج باخها حتى تقضي عرتها منه عندنا لقوله تعالى وان لم يجزوا بين الاثنين لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تجل
لرجل يومئذ بالله واليوم الآخر ان يجمع ماله في حجره اخيه قال ابو يوسف وفيها جمع كان زوجها مشغولة بما يه
ولهذا لو ان ثبت النسب من قبل ان المراه هي المختصة بالارضاع ثم الحزبة ثبتت من الجانبين بل عليه انها
مجبوسه عن الزواج لحقه فاشبه العدة من الطلاق الرجعي خلافا للشافعي لانها خارجة عن المنة وقوله رحمه
ولا يجوز ان تزوج المولى منه ولا المراه عتقها لقوله تعالى والذين هم لغوهم جافطون الاعلى اذ اجمع او ما ملكت
ايماهم فاباح الفرج باجره من المهرين لا يستباح بها ومن التناح نفقسي حقا مضمنا بالحل واحرم من الزوجين
على الآخر فلا يجوز ان يخطب المولى على امته حتى مضى وقت ولا المهر على سيدته حتى مضى وقت فلا ينفق خلافا للقاء
القياس ويجوز للمسلم ان يتزوج بالكتابيات عندنا لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم وفرد كثر
المحصات ويؤاخذ به العقاب ويذكر ويؤاخذ به الخراف فهو عليها ولا من جاز للمسلم وطبعا يترك اليه جازله وطبعا
بذلك التناح كالمسلمه خلافا للشافعي في الامه الكتابيه ولا يجوز تزويج المحصيات ولا الوثنيات لقوله تعالى ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وعن عمر رضي الله عنه استشار الصحابة فقالوا اصح بالطائفة الذين ليسوا من اهل الكتاب يعني
المجوس من اهل الذرية فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول سمعوا اهل
الكتاب غيرنا في شتايم ولا اكل ذبايمهم وذهبوا شافعي في قوله ان المجوس من اهل الكتاب الى ماري عن علي رضي الله عنه
انه قال اذا علم المسلمون انهم كان لهم كتاب يدونونها فاصحوا وقدرت من بينهم فليشوهوا الجواب لو ثبت هذا الرأى قلنا لانهم
لما نسوه خروا من ان يكونوا من اهل الكتاب ويجوز للمسلم ان يزوج الصابيات ان كانوا يؤمنون بدين ويقررون بكتاب
عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لانهم جنس من اهل الكتاب يؤمنون بكتاب الله تعالى ولكن يعطون الكواكب كعظيم المسلمين
القبلة وقال لا يجوز ان يزوجوا من الكواكب وعابد الكواكب عندنا من هذا الخلاف يبيع في الحقيقة لا يشبهه
جاءه ويجوز للمسلم والمجربة ان يتزوجا في حال الاخر عندنا لما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تزوج ميمونة
عنه الله تعالى وهو مجرم وكان الاخرام عبادة فلا يبيعه عن المانحة كالصوم وسائر العبادات خلافا للشافعي ويجعل
زواج المراه الجزء الباقية العاقلة برضاها وان لم يعقد عليها ولا ينعقد في حنفية رحمه الله عليه بركات اوثيقا
واختلاف الرواية عن ابي يوسف واختلفوا في الاخره لقوله تعالى فلا تغفلوه ان ينكحوا زوجهم وقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره اضا الى العتق اليهن ولقوله صلى الله عليه واله وسلم الا تم اجنبتنهما من وليها والكرتستامر
عن نفسها وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس للولي مع الشايع ولا لها التصرف
في ما اصابتهما بعوض ويغير عوض فملك الزوج كالرجل واما قوله صلى الله عليه واله وسلم انما امة زوجة نكحت بغير اذن
وليها ونكاحها باطل باطل باطل وقوله لا نكح الابوي مطعون في رجعي بن جعفر السنتله احاديث لم تثبت
من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم احولها لا نكح الابوي ولين ثبت مجموع على المراه التي لها ولي كالصغيرة
والجوزة والامة وعمل محمد بن قيس على جازة الولي لان المنة تنقض فيها بوجوب ثبوت الولية للغير على جاني النكاح
فمنعها ان تستبدل النكاح بنفسها كالصغير والجوزة لانه الفصل لا تقبل شهادتها في الزنا والبرود دلاله
الولاية فصل الاعتراض عليها عند عدم الدفاه وعند الشافعي النكاح لا ينعقد بعبارة الشايع وهذا لا يصح لانه
عقد من العقود كسائر العقود واما اذا زوجت المراه نفسها بغير كف للاوليا الاعتراض لانها الحقت
بهم العار والشناد ثم حوالا اعتراض كبر على ان العقد لا ينعقد كما في الشفع ولا يجوز للولي اجازة المراه
على النكاح لما روي ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رد نكاح امراة بكر
زوجها ابوها وهي كارهة ولا نكاحه مخاطبة فلا يجز ذلك لثب خلافا للشافعي في الاب والجواب الاب بعد

فهو

موت الاب واذ استاذنها وهي بكر بالغة فسكت وصححت قد اذن استحسننا لقوله صلى الله عليه واله وسلم
لما قيل له انها سكتي فقال اذنها صامتا بخلاف ما اذا زوجها من الولي لا يخصه الولي بالاشرف في عين الولي
على اصل القياس المخصوص من القياس لا يقاس عليه غيره والثاني انها لا تسكت من الاجاب عما تسكت من الاوليا
واما اذا ثبت بكون ردائها للنكاح عند ابي يوسف ومحمد لان البكر على الكراهه وفي رواية اخرى عن ابي يوسف
يكون اجازة كغيرها لان البكر يكون من سنه الحياء كالسكوت والرواية الاولى اصح وان ثبت ان زوجها لما ذكرنا من
خلاف الشافعي واذ استاذن الولي الشايع فلا بد من رضاها بالتكليف او ما يقوم مقامه بقول او بفعل كالتمكين وطلب
النفقة والمهر لما بينا ان الولي لا يملك اجازتها لانها لا يعقد عليها الحياء فيعبر بنفقة كافي عقول البيع على مالها
وقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم الميث تشاؤوا وان تقوم هذه الماحية مقام الاجازة بالقول لا لله صلى الله عليه
واله وسلم قال لا تزني ان وطئ زوجك فلا خارك واذ اذلت بكارتها بنية او حيفه او خراجه او طفره
او سؤ الاستبراء ففي حكم الابكار لانها كانت بكارتها بمعنى لا يوجب مهر ولا عدة فصار كزوالها بغير بطول
التعجيل واما اذا اشتد جلايه على انها بكر فوجها ذابله العدة بسبب من هذه الاسباب فتوف خياري الزنا
للمشتري لفوات جزءها في ضمان البائع ومعنى الطفرة الوشيه في ارتفاع والتعجيل وهو حبس المراه البكر عن
التزويج حتى صارت نكفا واذ اذلت بكارتها بالنا فهو كزوالها عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لما ذكرنا ان بكارتها
ذالت بمعنى لا يوجب مهر ولا عدة على ما ذكرناه بوب له ان الشرع اسقط اعتبار نطقها بعبارة الجيا الا ترى
في العلم لم يسقط لعدم الحياء وهما الحياء باق وجب ان يبقى الحكم ولا لا يكون سكتها رضا لانها موطوءة
فوجب ان تستطيق كالوطوءة بالشبهة والنكاح الفاسد ولهذا اذا اوصى بكارتها فلا بد من اوصيه ولو اوصى
لشبه بغير ان خلت الجواب عن الشيخ ابو الحسن رحمه الله ان فصل العفة بموجب على قولها ولا نسلم واذ اقال
الزوج بلغك النكاح فسكت فقلت رددت والقول قولها لان الزوج يرد في معنى جادتها عليها وهو الاذن فلا يقبل
قوله الا بالينة ولانه يرد في معنى جادتها البصحة وهي تسكت في القول قولها كما كانت تسكت وقال في الزوج يرد في
السكوت وهو الاصل ولا يبين عليها لان عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يستجيب في سبعة اشيا في النكاح والرجعة
والقي في الايلاو النسب والرق والولا والاستيلاء لان القضاءها بالمرعا قضا بالاجري في البر في مقصود
فلا يقضي فيه بالنكاح كصديق الاذن المقذوف وقال صاحباه يستجيب لان النكاح ثبت بالاذن من الزوج فيقضي
فيه بالنكاح كالمحال غير ان هذا يبطل باصل كلامنا وحقيقة الخلاف ان النكاح غير ابي حنيفة رحمه الله عليه فاق مقام
البرود عند مقام الافراد ثم اجمعوا انه لا يستجيب في البرود وعند الشافعي يستجيب في جرد القذف ولا يصح لانه جرد قضا
كالزنا وينعقد النكاح بلفظ الزوجين والنكاح والتليك والصرفه والتليك والهبة وكل لفظ يقصد به التليك
على التليد عندنا لقوله تعالى وامراه مومنة ان وهبت نفسها للنبي فاجازته نكاحه وظل لفظ جاز به نكاحه صلى الله
عليه واله وسلم جاز نكاح امته كلفظ الزوجين والمراد بقوله تعالى خالصا له يعني بغير بدل لان هذا ملكه لا يملك
الجزية فيستجيب بلفظ التليك قياسا على ملك الاميان وعند الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والزوج ولا ينعقد
بلفظ الاجازة لانها لا تكون الاموثة وحكم عن الشرايع انه ينعقد به لان الله تعالى سمى العوض عقلا النكاح اجرا
حيث قال واتوهن اجورهن ولا يملك التليل والاجازة لانها لا يبيد ان الملك وكذا العازية ويجوز نكاح الصغير
والصغيرة اذ زوجها وليها بجر اعمات او ثيبا لقوله تعالى وانكحوا الايتام منكم ولقوله صلى الله عليه واله وسلم ثلث
نكحوا الصلوة افاجات والحياة اذا حضرت والام اذا جعل لها كفوا والام عبارة عن زوج لها صغير كانت
او كبيرة وقدرت زوج النبي صلى الله عليه واله وسلم عاتية رضي الله عنها وهي بنت ست سنين وشابها وهي بنت

بل

فانها تزوجها بملك والمثل لها في ذلك كما في البيع واما الموت فجاء في محرمي الدخول في احكام الزوجية وتاجل البراء والادراج
على المرأة الحرة ووجب لها المهر المثل لما قبلت اذ مات الزوج بعد الدخول بها وان طلقها قبل الدخول والمخلوق وله ان يفسق المسمى لقوله
تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فدية فمن طلق من قبل ان يمسوهن فدية ما فرضتم وان تزوجها ولم يمسها فدية ما فرضتم
ان لا مهر لها فلهما مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها فلهما مهر المثل الذي عداها من مهرها من قبل الدخول في العقد وان طلقها قبل الدخول
وتزوجه فدية المثل وان طلقها قبل الدخول فدية المثل وان طلقها قبل الدخول فدية المثل وان طلقها قبل الدخول فدية المثل وان طلقها قبل الدخول فدية المثل
وكثير ولا ينشط فقام اناس من الشجع فيهم ابو الجراح ومعتل بن سنان فقالوا لشهران رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقصي في
زوج بنت واشق الاشجعية مثل ما قضيت فسرى عبد الله بن كسر ودام يسر بقله فطحيث وافق قضاءه وقصارى رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم بذلك قوله لا وكسر ولا ينشط الوكسر المقصان والسطط مجاوزة الحد خلافا للشايعي انه لمهر
لها اذ ماتت اقبل الدخول المازرعي علي بن عباس بن عمر رضي الله عنهما قالوا حبسها الميراث فان طلقها قبل
الدخول فلها المهر مثلته الا ان كان من كسوة مثلها المادي عن ابن عباس رضي الله عنهما قالوا حبسها الميراث فان طلقها قبل
قلده وعلي المقر قدرة ثلثة اثواب ذرع وخمار وملحمة والزرع فمهر المرأة والمثل ما تحبس به ذاتها والمخعة الملاءة التي
تستتر بها والزي قاله الشافعي في اللغة انها ثوب ذرع ومما يحوي له على فيه ثياب المعه في زمانه وان تزوج المسلم علي فخر
او خيزر فالنكاح جائز ولها مهر مثلها لان المهر والمخير ليسا مالاً محققا للمسلم فصار كالمهر لم يسم لها مهر فوف
مالك النكاح فامسك وان تزوجها ولم يسم لها مهر فامسك وان تزوجها ولم يسم لها مهر فامسك وان تزوجها ولم يسم لها مهر فامسك
عليكم فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة وكان مهر المثل قد يقدر بالقضاء او بالرضا وان طلقها قبل الدخول فلها المهر
بعد العقد ليس بديل عن مهر المثل وانما هو تغيير له الا ترى انه لو فرض لها دار المنيح للشفيع فيها الشفعة ولم يجر بمنزلة مال
اخذت الدار بركا عن مهر المثل فصار هذا المهر وضكاه نفس مهر المثل فسقط بالطلاق قبل الدخول فان زادها بعد
العقد في المهر لم يمتد الى زيادة في قولنا المثل ثلثة رحم الله لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة
وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه اشترى سراويل بدينار فمضى فمضى فقال للودان ذن وانح وعز رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم انه وزر فقبل له ارجيت يا رسول الله فقال انا كذا ذن وكان العقد باقي بينهما وله تصرف فيه بالحط
فله ان يتصرف فيه بالزيادة وقلاذ في لو صححنا اضرار الزوج ببدل العوض وهو ملكه وذلك لا يجوز وهذا مثل الخلاف في
الزيادة في الثمن في البيع وفجر جوز الشافعي لزيادة هناك في مجلس العقد وسقط بالطلاق قبل الدخول لان هذه الزيادة
اصغر من الاصل فلا تنصف بالطلاق قبل الدخول كمثل المثل وان حطت عنه من مهرها صحح الحط لانها انزلت عن
حق لا تستحق قبضه في المجلس فصار كالمهر لم يمسها بخلاف الاثر والحط عن بدل الصرف وراى مال السلام واذ خلا
الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطئ وطلقها فلهما مهر المثل الذي عداها من مهرها من قبل الدخول في العقد وان طلقها قبل الدخول فدية المثل
الي بعض والا مضاعفا دفع المخلوة يقال اقضي فلان بفلان من كسبه سرا ويقال للمحال الخالي فضا وعز رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم انه قال من تزوج امرأة وكشف فلبسها ونظر اليها ووجعها كالمهر دخل بها ولم يدخل وعز
عمر رضي الله عنه انه فرق بين العينة وامرأة ووجعها كالمهر المثل كما لا ما ذنبهن اذا جاء العجز من قبلهم وعز زواته
ابن ابي اوفى رضي الله عنه انه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والخليفة من بعده ان من تزوج امرأة
واعلق بابا واخذ خي شرا ووجعها كالمهر ولا يفسق نفسه هاتئذ اما ما متفعلا لاجل بينها وبينه فقام ذلك مقام نفسه
الاستيقا في حال البراء كما في الاجارة اذا سلم الازال التي اجرتها الى المستأجر فان كان اجرة فريضا او صائما في رمضان او
محرما في حجة او كانت خالصة فليست خلوة صحيحة لان بينهما ما يعنيه عن موله اليها فصار خالصة بينهما واذ
خلا الجوب بامرأة فلها مهر المثل الذي عداها من مهرها من قبل الدخول في العقد وان طلقها قبل الدخول فدية المثل وان طلقها قبل الدخول فدية المثل

مات
ما نعا

ويدرأ أنها لو كانت تولد بنت نسبته منه كالصبيح وليست هذا العقد نسبيتم بوجاهة أعلى هذا الوجه خلافا لما إذا كانت المرأة
 زنتا لأن الرق محققه ولا إذا كانت قولا لأن القوم يحسنون ويزاد بالادوية وقال أبو يوسف محله لا يجوز حال المهر كما سبقنا
 أنه لم يجمعها غيرنا نوحية العدة إذا أطلقها معني الاحتياط وقال أبو يوسف إن كان الميوز يتول عليها العدة فولد كان لا يتول
 فلا عدة عليها ويستحب المنة لكل مطلقة لا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا أما الأول فلقوله
 تعالى ومنعوهن على الموسع وقوله الآية ٥ وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن طلاق امرأة قبل الدخول وقبل المسكن فقال منعها
 فقال الرجل ما أدري ما للغة فقال تعرفون ثلثين ذمها قال نعم فقال منعها بها ٥ وأما الثاني فلقوله تعالى إن طلقتموهن من قبل أن
 تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أنه يرجع في الأول واحد وهي التي طلقها قبل الدخول بهاء لم يسم لها
 مهرا لأن المطلقة قبل الدخول بعد الفرض لم يجب لها المنة فالمطلقة التي استخف جميع المسمى أولي أن لا تستحق خلاف الشافعي
 بأنه يجب المنة للمهر ولو لم يجر واحد منهما مهر مثلها عندنا لأن هذا عقد طلاق محقق في الحال لا بد وضائه شرط فاشترط فساد
 ذلك الشرط لا يبطل كما لو تزوجها على خمسين دينه إن الشافعي نص على أنه لو شرط بيع كل واحد منهما القاصد أو جاز
 النكاح فكذا إذا بشرط الألف حامي الحر فإن قيل زوي إن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نهى عن نكاح الشغار فلما
 المشهور أنه نهى عن الشغار والشغار هو الشرط وفي بطله لأن عننا نكاح مهر المثل يقال سغار البلد إذا خلعت السلطان وشعر
 الكلأ إذا رفع أجره عليه يسول هكذا فسره ابن عمر وهو زوي هذا الحديث حتى زوي عنه عليه السلام أنه صلى الله عليه
 واله وسلم نهى أن تنكح المرأة بالزاة ليس لواحدة منهما مهر ٥ ولين ثبت لفظ النكاح فهو كذا زوي عن رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم أنه نهى عن بيع الحملات وهو في الحقيقة نهى عن التيفيل دون البيع والخلف الجرح وهو التي تربط بينهما التمتع فيها اللبس
 فيعتق بها المشتري ٥ وإذا تزوج جرأ فزاده على خدمته سنة ٥ وعلى تعليم القرآن فلها مهر مثلها عند ابن خزيمة وابن يونس
 رحمه الله عليها لقوله تعالى وأجل لكم ما واد لكم أن تبغوا أباموالم فظاهره يقتضي أن لا أباحة ولا صلاح إلا بذكر
 المال لأن خدمة الجرأ مآنة كوله ويغلب القرآن ذكر واجب ولا يجوز أن يكون مهرها تعليم حله الشهادتين المعنى فيها أنها
 مأمورة بتعليمه فلا يجوز لها استخراجه واستدلاله بالخلاف الاستحارة أباه لا يجوز ولا من منعته الجرأ ليس بال ولا يؤول
 إلى مال فلا يستبي ما لا يجوز أن يكون مهرها فاضرا على الوسي حمى الوخزير أو الخلف الموقوف وجهها على خدمة المدة وأم الولد لأنها
 مال ولها نفقون القضا ببيع المدة وبيع الم ولد في رواية ٥ وقال محمد لها قيمة ختمه لا منافع الميوز أخذ العوض عنه العقد
 إلا أنه تغلر تسليمه ها هنا فيجب الرجوع إلى قيمته كما لو تزوجها على عبد فاستحق العبد فانه في القيمة كذا هذا ٥ ولو تزوج
 عبد جرأه بادن مولاه على خدمته سنة جاز لأن منفعته تكافئه وهو مال وأشبهه بالأمه ٥ وإذا اختلج في المحرمته
 أبوها وأبناها فالولي في تزويجها ابنها عند أبي يوسف لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم النكاح إلى العصباء ولا نكاح
 الابن ذو شيم فصار خلافا مع الاخت ٥ وقال محمد الأب وليها لأن ابنه يستفيد الوصية من جهة الأب فاستحل أن
 يتقدم عليه ٥ ولا يجوز نكاح العبد والأمه إلا بادن مولاهما لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم إياكم تزوج بغير إذن
 مولاه وهو عاهر ونقيس على سائر العقود خلافا لما لا بد والأمه فلا منافع بضعها لمولاه كما لاها عاتير أملاكه ٥
 وإذا تزوج العبد بادن مولاه فلمهرين في رقبته يباع فيه لأن هذا من طلاق لمة فصار كالعبد المادون في التجارة إذا أخذه دين
 وإذا تزوج أمه فليس عليه أن يزوجها بيت الزوج ولطها خرم المولى ونكاح الزوج من طهرت بها وطيتها لأن الولي
 ملكها وبها الزوج حق الاستمتاع بها وخلا لا يطل حتى الزوج للملك الولي لا يطل ملك الولي حتى الزوج ٥ وإذا تزوجها على
 الفسخ لأن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يزوجه عليها فإن وفاتها المسمى أن تزوجه عليها أو أخجها فلها مهر مثلها ٥
 أما النكاح فيائر لأن كاشرط لا يجوز نكاح ولا ملك أحد الزوجين رقبته صاحبه لا يفسد النكاح كما إذا تزوجها

مفتی

الحفظ

عن ان يكون الطلاق او الايلا او الظهار عليها وحالون وجهها على خير واختير. **واما المهر** فلم يختلفوا في جواز شترط
الاول ان يقع الوفاة ومهر المثل ان يقع الوفاة. **واما اذا خالف** في الشترط الاول قد يسمى لها في الشترط الثاني سمية مثل ان
تزوجها على الفان لم يخرجها من البلد وعلى العتق ان يخرجها فغير اي حقيقه رحمه الله عليه الشترط الاول جائز ان وفاته
فلهما ما شئى على ذلك الشترط وان كانت خلاف ذلكا وفعل فعلا خلاف ما شترط فلهما مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يزداد
على الاخيرين شترط الاول فصح وموجه مهر المثل ان يقع الوفاة فلما شترط الثاني بقى به الموجب الاول والسمية
اذا جئت لا يجوز في موجهها فطل الشترط الثاني. **وقال صاحباه** الشترطان جائزان لانه شترط طهر وشترط طهر وشترط طهر وشترط طهر
منها ما لا وله فيه غرض فوجب ان يكون كبره من عا شترطه كما لو قال ان خطبة زوجيا فخطبة فارسيما
فك تنقصهم وزري عن زري عن قول لا بحقيقه وروي انه قال كلا الشترطين باطل. **ولكن** زوجها على جواز غير موصوف
صحت التسمية لهما الوضمانه لانه ثبت في الزمة بلا عا ليسين بالاضرف ذلك الى الوضمانه كالزبابة والركوات خلافا
للسانعي لا يجوز ان لا يثبت في الزمة. **والزوج** خير لسا اعطاه ذلك الحيوان وان شاع على قيمته لا الحيوان لا يثبت في
الزمة بنو تاصحوا ولهذا لا يجب المثل على مستهلكه فيخير من استحق عليه كما في الزمة خلافا لفرق. **وان** زوجها على
ثوب غير موصوف فلهما مهر مثلها لان الثوب اسم جنس يقع على الخبز والبن والقطن والكتان فكانت جهاتها اكثر من
جهاله مهر المثل لم تخرج صحة التسمية. **وجب** مهر المثل لانه موجب العقد وانما يستل عنه بالسمية الصحيحة فاذا قدمت
السمية على موجب العقد. **ونكاح** المنة ونكاح الموت باطل اما نكاح المنة فهو من يقول للمراة اتعجب بك عشرة ايام او
شهر او اربعا او خمسة على بطلانه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه احل المنة ثلثة ايام من الدهر في غزوة غزاها
واشهر على الناس الغزوة ثم نهى عنها. **وعن** ابن مسعود رضي الله عنه انه قال شترطها اليه الطلاق والظهار والعدة ونحو عايشة
رضي الله عنها انها سئلت عن نكاح المنة فقالت بئس بئس كتاب الله تعالى والله تعالى والذين هم لغزوهم حافظون
الاعلى انما جهم او ما ملك ابائهم على المستباحة بالشترطين بالزوجيه وملك ابائهم لم يوجب كلاما لان هذه ليست
ملك ابائهم بل بزوج له بل لانه لا يتوارثان في ترفع المستباحة بينهما مضي المدة بلا طلاق وخلع ولا يوجب العدة الا
بخصه واحدة فاما لان ورا ذلك وتفرق من ابني ورا ذلك فاوليكم الجادون. **ولما** قوله فما استمتعتم به منهن فاعطوهن
انفقتم بالوطي من النكاح الذي ابيع لكم فاعطوهن مهرهن لانه عبارة عن المنة وما روي عن رضي الله عنه انه
اخذت بان بن عمار بنت جندب المنة فقال ما بال اقوام اعمى الله بما رويهم عما اعمى اجسادهم فيقولون جوا المنة وهم يعلمون
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهاهم عنه وعن عطاء ان يجاسوا على الموت اللهم اني اتوب اليك من قول في المنة والصرف
وعن عمر رضي الله عنه انه قال لا اوتي برجل تزوج امرأة ابى اجل الاربعين بالجماعة خلافا للزواج. **واما** نكاح الموت
باطل استحسانا وهو مهر المنة لانا لو صح هذا لعقد نكاح عقد في الحال وشترط فيه شترطا فاشترط فطل الشترط وصح العقد كما لو
الشترط ما تعاقدا فيه عقد النكاح فلا محل خلافا لما اذا قال علي بن ابي طالب لانه اشد العقد شترط قطع التاميد وقال
زفر النكاح جائز والشترط باطل لان هذا عقد نكاح عقد في الحال وشترط فيه شترطا فاشترط فطل الشترط وصح العقد كما لو
تزوجها على خير واختير. **وتزوج** العبد لانه بغير اذن مولاه موقوف يعني اذا كان شهيدا فان اجازة المولى جائز
وان دعه بطل ركل لكونه زوج رجل امرأة بغير رضاها او رجل بغير رضاه لانه وجد العتق وله جواز في وقوعه فوقف
على اجازته من اوصي باكون ثلث ماله لرجل مات فاجازه ورثته وهو لعنه الا ترى انه لو كان العتق باق في لا يثبت
لما زكوا خلافا في البيع وغيره. **وتزوج** الابن العا ان زوج ابنة عمه من نفسه وكره ان يكون رجل ان رجل وامراة
تزوجوا على قول له تعالى وان خفيتم الاغتبطوا في التاميم قالت عايشة رضي الله عنها رثت الاية في شان نيتهم كانت في
جوز عليها رعت في ما اوجهاها ولا يغتبط في صلاتها فهو ان تبي زوجها لان ما يوجبها على سننهن في

الصراق. **ولما** روي عن علي رضي الله عنه انه اتي اليه رجل ومعه جارية ملطخة بالدم فقال ما هذه فقال انها ابنة عمي وهي
موسرة وانا مجس خفيشت انها ان بلغت لم ترض بي فتزوجها فقال علي رضي الله عنه خذ بيد امواتك. **ولا** يبي الايجاب
والقبول شترطا على الاقرار فوجب ان يكونا معا كلاب يبيع مال ابنة من نفسه على الشانعي وكما لو تزوج ابنت ابنة
من ابنة خلافا لفرق والشانعي. **واذا** اذنت المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه فعقد يحضره شاهد من اهل الخلاف
الذي ذكرنا. **واذا** ضمن الولي للمهر صح ضمانه لان النكاح قد صح ووجب المهر على الزوج بالعقد وعلى الولي الضمان لان خوف
العقد لا يتعلق بالرجل والولي والرسول فصح ضمانه كضمان الاجنبي والمرأة اختيار في مطالبة زوجها او وليها لان خفيها
ثبت في عيها فلها ان تختار اي المجلين شتات. **واذا** اقر القاض بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الخلع فلا مهر لها
وكذا بعد الخلع لان المزوج لم يملك فلا يملك عليه ولم يبتلوا ولا يتناولوه. **فاذا** دخل بها فلهما مهر مثلها لا يتراد
على المسمى عليها العدة وثبتت ولها منه لقوله صلى الله عليه واله وسلم ايا امرأة نكحت بغير اذن وليها فمكاحها
باطل باطل باطل. **فان** دخل بها فله مهر المثل ما استحل من فرجها وعليها العدة ولانه دخل بها على عقد فاسد فوجب
لها مهر المثل كما لو تزوجها على خير واختير. **ولا** يتراد على المسمى لان المانع لا قيمة لها في نفسها فاذا اموه مقلها لا قل
لجنا الزيادة على ذلك خلاف وجوب القيمة في البيع العاقل لان لايمان فتقومته بنفسها وقال فرديت لها مهر المثل
بالغا ما بلغ قيدا على القيمة في البيع الفاسد. **وعليها** العدة لانها استحققت كمال البذل فكان عليها العدة وفي
انجاب العدة حكم شغل الرحم فيثبت النسب. **ومهر** مثلها يعتبر باخواتها وعماتها وبناتها عما نقلا من مهر المثل يعتبر
من هو في مثلها من هو في مثلها ما هو ولا يعتبر بهم ولا يعتبر بما هو وخالاتها اذا لم يكونوا من قبلها
لان الاشتباة تكون بالاب لا بالامهات الا ترى ان ابائهم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان هاشما من اهل النبوة وان
كانت امهات ابائهم الفطرية. **ويعتبر** في مهر المثل ان يتساوى المراتب في السن والمال والحال والعقل والدين والبل والعم
لان قيمة الاشياء تختلف باختلاف الصفات والاموال والبلدان والاعصار وقيمة المستهلكات فكل من كان اكثر ما لا وحالا
كان اكثر مهرا. **وتجوز** تزويج الامه مسلمة كانت او كفاية غير مسلمة لانه يجوز ان يجتهدا في ما جازها المجره المسلمة
ولانه يجوز وطبها بذاك ايمن فجاز بقول النكاح كالمسلمه خلافا للشانعي. **ولا** يتراد زوج امه على جرة ملاوي عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم انه قال لا تزوج الامه على الجرة وتزوج الجرة على الامه والجرة الثلثان في القسم والامه الثلث ولا الغصاة
والامه تلحقها باخواتها في القسم فلا يجوز خلاف ان تزوج الجرة على الامه. **والجوز** ان تزوج بامرجه من
الجوز والامه وليس له ان تزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحي اما طاب لكم من الشانعي وثلاث وربع ومغراه اثنتان
وثلاثا وثلاثا واربعا وانما لا يتراد العبد اكثر من اثنين لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال يزوج العبد اثنتين وبطلون
تطليقتين وتعتق الامة حيتي. **ولان** الرق يفسد حكم النكاح في كل ماله علة وتقدير كالاتاق والعدة خلافا للفقهاء
لانها غير مقدرة. **فان** طلق الرجل احدى المطلقات بائنا لم يخلو له ان يتزوج الرابعة حتى تنقضي عدة المطلقة لان حق
النكاح يقع في الجمع ما ينعى نفس النكاح كالمعدة لا شترط بزوج اخر والخلاف في هذا كالاخلاف في نكاح الاخت
في عدة الاخت. **واذا** تزوج الامه مولاهم اتمعت فلها الحيا رجلا كان زوجها او عتقا ملاوي عن عائشة رضي
الله عنها ان النبي صلى الله عليه واله وسلم حين تزوج جنة عمت وقال لها ملك بضعك فاختار من بضعها حيا
فجعل له الحيا ملكا من نفسه ما بالحق وكره ذلك المكاتبه الا في قول زفر انه يقول استحق ملك البضع عليها بعد الحق
يعقود بملك المهر لها فكانها زوجت نفسها بعد الحق الجواب. **ان** مهر المكاتبه انما سلم لها بايجاب من جهة
مولاهم فهو كرجل تزوج امته من رجل حر خطبه ثم ان المولى طهرها ذلك الحر اتمعت. **وان** تزوجت امه بغير اذن
مولاهم اتمعت صح النكاح ولا خيار لها لان العتق يقد في حقيها وذلك لان لها في نفسها الا ترى انها لو اقرت

الوطي الواحد كافية لاستيفاء كمال البر والحق في النكاح الفاسد وان اردت انما او اسلمت معا فمما علي نكاحها استثنائا
 لانها لم تختلف في الدين فلا تقع الفرية بينهما بتدبير الدين الكافر في ان الاسماء عند ذوق الفرية وهو القياس من ما يتعلق
 بركة احدهما يتعلق بركتها كالقفل وجرمان الثبات وكيفية انزال النكاح ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا
 كافرة ولا مرتدة وكل لما لم يرد لا يزوجها مسلم ولا كافر لان جواز النكاح يثبت على الله فاذا لم يكن له ماله لم ينفق
 فكلية كما لا يخفى ولا يبيح ولا يرد اذا طرب على النكاح الصحيح ابطله فاذا اذنت انزاله منعنا انعقاده كالرضاع
 واذا كان احدهما زوجين مسلما والآخر كافرا فالولد على من اسلم وكل اذا اسلم احدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما
 باسلامه لان الاسلام يعقل اوله تعالى وان كان احدهما ابويا والآخر محسبا فالولد كباي لقول النبي صلى الله عليه
 واله وسلم الولد يبع خيرا ابويا والكتابي اخو احكام المسلمين فكان الولد على دينه واذا تزوج الكافر امرأة
 بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلما فاعلمه اما النكاح بغير شهود فيقران عليه عند علمائنا
 لان الشهادة بغير انزال النكاح حلاله تعالى الكافر لا يطالب بحقوق الله في احكام الدنيا فلا يقبل في لبقاد ليله
 موت الشهود ويثبتهم عند ذوقه يقران لانه نكاح فاسد فيستوي فيه المسلم والذمي ككاح ذوات الحارم
 واما النكاح في العدة فيقران على ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لانه يفسد في حق المسلمين معي فيختلف في البتة
 والبقا فلا يثبت في حقهم ويقر ان عليه بعد الاسلام كالنكاح بغير الشهود وعند ابي يوسف ومحمد وزفر لا يقران
 عليه لان النكاح في حال العدة يجمع على ختمه كتاب ذوات الحارم واذا تزوج المحوسن امة وابنته ثم اسلمت في بينهما
 وحل لك الجمع بين الزوجين لامرأة واحدة اجماعا لان الفساد في نفس المعقود عليه لا لفقد الشوط ويبين في
 الانسداد والنفاء في حق المسلمين بخلاف النكاح بغير الشهود لانه لفقد الشوط بخلاف النكاح في العدة لانه لا يستوي فيه
 الاثر والبقا ثم عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يقرض عليه في نكاح الحارم ما لم يترافعا او ينفوا او يسلم احدهما
 لان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كتب الى عمار بن حارث انما انزلوا الزبا وفادوا حتى يرضوا من الله ورسوله ولم يكن في
 النكاح شيئا وقال ابو يوسف رحمه الله افرق بينهم ترافعا ولم يترافعا ففعلوا لقوله تعالى وان احكم بينهم بما اترك الله والله
 تعالى لم يزل في نكاح الامهات وقال لو استطعنا لا نبتعدا دار الحرب الا انه لا يمكن فوجع علينا احوالها في دار الاسلام
 وقال محمد بن زعفران رفع احداهما فقلت الان الطالب لحكما ملتزم له فصار كما لو اسلم احدهما واذا كان رجل امرأتان حرقتا فعليه
 ان يعيد بينهما في القسم بقران كتابا او شيئا او اجرها بجر ولا خري يثبت لقوله تعالى وان خفتم ان لا تقبلوا فواجدة
 او ما ملك ايمانكم ذلك ادني الا يقولوا قال السلف معناه ان لا يلبوا وقوله ولا تشطبعوا ان يقولوا بين النساء ولو
 خرمتم يعني في المحبة بالقلب ثم قال فلا تلبوا كل الميل فتزودوا كما لمعة اي بان تطهروا ذلك بالفعل وعن عائشة رضي
 الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقسم بيننا فوجد في القسم ويقول هذا قسمي فيما املك فلا
 توافخوني فيما لا املك وعن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من كانت له امرأتان فوالى احدهما حيا
 يوم القيامة واخر شفقه مايل وفي بعض الخبر باحديهما اجزع وان كانت احدهما حرة والاخرى امة فوالى الثلثان
 من القسم ولامة الثلث لما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال الخوة الثلثان من القسم ولامة الثلث ولا
 حق لمن في القسم في حال السفر شيئا من الزوج بن شيئا منهن لانه لا يلزمه استصحاب امره في سفره واما افرق عن رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم بن نسيبه اذا اراد سفر ان يطيبا لقلوبهن وعبد الشافعي اذا سافر بغير فرقة قسم
 للباقيات وهذا لا يصح لان ثبت حقيقتها في القسم بتغير الفرقة كحال الاقربة والاولى ان يقع بينهما فيساق بها
 خرجت عنهما لما ذكرنا واذا رقت احدي الزوجات ترك قسمها لصاحبها جاز لما روي ان النبي صلى الله عليه
 واله وسلم قال للسودة اعتدي فسالته لوجه الله تعالى ان تراجعي وتجعلي يومها العائشة لان خشت القيامة مع ازواجه

فترك قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوورا او غرضا الابه فترك على جوارحه ولها ان تجزع في ذلك لا تها 117
 استقطت الحق قبل وجوبه فصار كالانرا عن دين لم يجب وبالله التوفيق ٥٥

كتاب الرضاعة

قليل الرضاعة وكثيرة اذا حصل في مدة الرضاعة تعلق به التحريم عندنا لقوله تعالى واخوانكم من الرضاعة ولم يقصر عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم الرضاعة وروي عنه صلى الله عليه واله وسلم الرضاعة ما تقي الامعاء وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه واله وسلم انه قال يخرج من الرضعة ما يخرج من الحولان والامعاء فثبت التحريم مؤبد فلا يشترط فيه التحوار
 كالوطي وعن صفات الفتيان لا يخرج من الرضعة لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يخدم الصبي والمصان والاملاحة
 والاملاحة الملتصقة ولا الشفيعا في الفم وفي هذا خصص حاتم الله تعالى بغير الاجاد وقيل لان عمره ان لا يزرع يقول
 لا يخدم الرضعة والرضعان فقال رضي الله تعالى عنهما في هذا الحديث ثم يقول هذا يجوز على الصبي اذا الرضعة ولم يعلم
 حصول اللبن جوفه وقال الشافعي لا يخرج من الرضعة صغيات في الحولين لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
 كان ما يلي علي عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عشر رضعات حرمات معلومات نكح من رضعات فلما
 قبض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وكانت في صحبة تحت الستير فاستغسلنا برقة فدخلت دابة الى فاكنتها
 قلنا هذا الحديث يقتضي الشئ بعد موت النبي صلى الله عليه واله وسلم وكيف يجوز ان يكون القرآن معرضا لكل الشاة
 وقول الله تعالى ان اخن نزلنا الذكر واننا له حافظون ولو قلنا هذا لا مان ان يذهب كثير من القرآن ومدة الرضاعة
 عند ابي حنيفة رجمة الثلثون شهرا لقوله تعالى وحمله ووضاؤه ثلثون شهرا ولم يرد برك حمل البطن لانه يستكره
 لقوله تعالى ووضعه كرها واما اذا به الحمل على الكبد والحولان قوله حمله كرها اذا الحمل في البطن لقوله
 تعالى وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم جاز لا يرضع بعد الحولين ثم ان ابا حنيفة رحمه الله عليه قدر الزيادة
 بسنة اشهر لحنها وما كان طريقة الاحنهاد لا يوجه عليه السؤال كقولهم المستهلكات وارش الحنايات
 ولما ثبت جواز الزيادة على الحولين كان اول المقادير بالاعتبار المدة التي يتقبل بها الصبي من حال كونه نطفة الى
 غدا اللبن هو سنة اشهر لان اقل مدة الحمل سنة اشهر وعندها مقرر بالحولين ان زاد يوما فليس يرضع
 وهو قول الشافعي لقوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله ووضاؤه ثلثون شهرا
 قال ابن عباس ان اذ به اكثر مدة الرضاعة واقل مدة الحمل وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما الرضاعة
 بعد الحولين وعند ذوقه مقرر ثلث سنين ولو قطر قبل ثلثين شهرا او استغنى بالطعام عن اللبن ثم يسقي ما في
 المدة لم يرضع في ما رواه ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يرضع
 بعد الفصال يروي بعد الطعام ولا للذة للقدرة اما قد رقت ليستغنى الصبي بعد ما عن الرضاعة فاذا اطعم واستغنى
 واكتفى بالطعام صار وقوع الاستغناء برك كوقوع مدة الرضاعة بخلاف ما اذا اكل الاضعفا ولم يستغن عنه لم يرضع
 الفطام ولم يكف بالغل اذا استغنى في المدة بغير رضاعا وعندنا اذا اطعم قبل الحولين ثم سقي في المدة يكون رضاعا
 وان استغنى بالطعام لان هذه المدة مقرر للرضاع فصار ما بعد الفصال وقوله سواء وختم من الرضاعة ما خرج
 من النسب وهذا خبر اجمعت الفقهاء على صحته والعمامة وفيه دليل ان الرضعة تكون امرا للرضع واولادها اخوة له
 وامهاتها احران وانها اخواته واخوانها حلاله لا يجوز المنانحة ببله وبين هؤلاء كما في النسب الامام اخته
 من الرضاعة فانه يجوز ان تزوجه لانه ليس بينهما حكمة ولا قرابة بخلاف ام اخته من النسب لانهما موطوءة ابيه
 وكل كاخت ابنه من النسب لانه يصير جامعا بينهما وبين امها فلا يجوز وفي هذه الامتنان مسلمة فائدة لا يزوج

حالة ابنه من النسب من رزح من الرضاع لان المانع من النسب طيها وهي ام اثراته وهذا لا يجوز في الرضاع
وليس الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبيته فحرم الصبي على زوجها وابنته واخوته ويصير
الزوج الذي تزول البنات كالرضع ولا يزوج الزوج امرأة وطبها الموضع او عقد عليها عقد النكاح كما في النسب
والاصناف فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثم في النسب يتعلق التحريم من
الجانبين كزاني الرضاع وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال يحرم من الرضاعة ما يحرم
من الولادة وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت استاذن علي افلح اخواني فليس لهم اذن له وذلك بعقد ما ضرب
عليها الحجاب ثم سالت النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال دعيه فليحملك فانه يحرم من الرضاع وكانت امرأة ابي عبيد
طبيبة العائشة قالت فقلت انما ارضعني النساء ولم يرضعني الرجل قال فليحملك عليك فانه يحرم ثم تقول حرمه الرضاع
من جانب الام ثبت بالنسب من جانب الفحل ثبت بقول صاحب الشريعة صلى الله عليه واله وسلم ولا يقال بان الرجل لو
نزل له لبن فارتضعه منه صبيته لم يحرم عليه فاذا لم يثبت التحريم بفعله لم يثبت بفعله غيره كما نقول ان رضاع الرجل
لا يسمى رضاعا ولا يفي به الصبي في الغالب علي ان ما ينزل من الرجل ما ابيض شبه اللبن فليس لبنين ويجوز ان تزوج
الرجل باخيه من الرضاع وذلك مثل الاخ من الجب اذا كان له اخ من امه جازا خيه من امه ان تزوجها فاذا
جاز في النسب فكرا في الرضاع وكل صبيتر اجتمع على ثبتي واحدم تحريمها ان تزوج بالآخرى بها اخيه
من الرضاعة ولا يجوز ان تزوج الموضع اجزا من ولد التي رضعته ولا ولدها لقوله تعالى وامهاتكم اللاتي
ارضعنكم لانهما صارت امه واولادها اخوة له ولا يزوج الصبي الموضع اخا الزوج لانهما من الرضاعة
واذا اختلط اللبن بالمالو اللبن هو الغالب تعلق به التحريم ولو غلب المال تعلق به التحريم وكذلك سائر المبيعات
كالزمن والبند ولبن الشاة ويخوها لان غلبه يكون متبوعا وغيره تبع له مستهلك فيه بخلاف ما اذا كان
مغلوبا وسائر المبيعات غالبها واذا اختلط بالزوا وهو الغالب تعلق به التحريم لانه انما يخلط بالزوا اليوصلة اليه كان
لا يصل اليه بنفسه بخلاف ما لو كان الزوا هو الغالب وقال الشافعي اذا اقترن من الذي حشرت رضعته في حيث
ما فترت منه الصبي تعلق به التحريم وان اختلط اللبن بالطعم نحو ان يترد فيه الحنظل لم يعلق به التحريم وان كان اللبن
غالبا عند ابن خنيفة رحمه الله عليه من الطعام يسلب قوته ويضعف اللبن في المشاهدة ويترد وهو كالمستسهل الثاني
وعندهما اذا كان اللبن غالبا كان متبوعا وضار كما لو خطط بالمال وغلب عليه اما اذا مستسهل النار كما اذا طبخ الارز
باللبن فهو لا يكون رضاعا لانه استحالة بالطبخ وذلك ان صفة وكذا اذا اختر منه شيئا او جينا فاكله الصبي
لا يكون رضاعا لانه استحالة اي صفة اخرى لا يصل لغرا الصبي فهو كالحنظل يترد فيها لا يخلط بخلاف ما اذا
اختر منه مجزئا او زائفا فشرت الصبي منه يكون رضاعا بخلاف الشافعي انه يكون رضاعا في الجبن والشكران
واذا جلب اللبن من المرأة بعد موتها فوجبه الصبي تعلق به التحريم لان اللبن بعد الموت على ما كان عليه قبل الموت
يخلطه بخاسة الموت ويحصل به القوي كما لو جلب في جال الحيوة في ظرف خيس وسقي بخلاف وطى الميتة لان بعد الموت
لا يحصل اللذذ فلا يعلق به احكام الرضعي من الحي والمهر وحرمته المصاهرة فكان اللبن يترد اليه التي خرجت
من الرجاجة الميتة فانه يخلط اكلها كغيره خلافا للشافعي لانه لا يكون رضاعا واذا اختلط اللبن بشاة وهو
الغالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يعلق به التحريم لان غلبه يكون متبوعا وغيره تبع له مستهلك فيه
بخلاف ما اذا كان مغلوبا ولبن الشاة غالبها واذا اختلط لبن فرأين واحدهما اكثر من الاخر تعلق به التحريم
بالغالب منهما عند اب يوسف وهو رواية عن ابن خنيفة لانه متبوع والاخر مستهلك فيه وقال محمد وزفر التحريم
منها لان الشاة لا يصير مستهلكا في جنسه بخلاف سائر المبيعات واذا نزل اللبن لبنين فارتضعت به صبيته وهو رضاع

لقله صلى الله عليه واله وسلم الرضاع ما ثبت اللحم والشرع العظيم ولا نه حصل في جوفه لبن ادم مغري فمودة الرضاع
فتعلق به التحريم كما لو كان من اللبن ولا نزل الرجل لبن فارتضعت به صبيته لم يعلق به التحريم لان الجومة خصت بلبن
بنات ادم ولا يرفع بغيره واذا شر بصبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما لان لبن الشاة لا يرضع به الطعام وسائر الاشياء
وحرمه الرضاع كحرمه الولد ولو ثبت الرضاع بينهما لقاربت البهنة امها لها ولو تزوج صبيته وكبيرة
فارتضعت البهنة الصغيرة حرمها على الزوج لا نهما صارت بنات لها والجمع بين الام والابنة يستوي في تحريمها
الاكثر والبقا فان لم يولد له ابنة فلا مهر لها لان الفقرة جاءت من قبلها قبل الرجل وللصغيرة نصف المهر لان
الفرقة حصلت بغير فعلها قبل الدخول فنصف المهر يرجع به الزوج على البهنة ان كانت تعدد الفساد لانها
مستتبعة في التحريم ومن الاشياء بخلاف بالتحريم وعلمه محقق البهنة في الطرفين او وقع فيها انسان او ابنة
ان كان ابن الامام لا يضمن وان كان غيره اذن الامام ضمن وقد فرزت عليه ضمانا كان يعرض السقوط يجوز ان تخلص
بان ارتدت بعد البلوغ خلافا للشافعي انها تضمن مهر المثل ولو كان ذلك قبل الدخول او بعده وان لم تعدد به الفساد
فلا تنسب عليها لان نفس الرضاع ليس بعصية وذلك لانه مردوب اليه فلم يغير في النسب فاشي تحمله والقول
قول المرأة ان لم يظهر منها تعدد الفساد لان الظاهر انها وعلمه لا يحيا الصبي واصطناع المحروف ولا يقبل في الرضاع
شهادة النساء منكرات وانما ثبتت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ما روي عن محمد رضي الله عنه انه قال لا يقبل على
الرضاع اقل من شاهدين وروي ان رجلا تزوج امرأة فأتته امرأة فزعمت انها رضعتها فسأل الرجل عما رضى الله
عنه فقال هي امرأتك ليس اخر تحريمها عليك فان تزوجت فهو افضل ويسأل ابن عباس رضي الله عنه فقال مثل ذلك ولا
الارضاع يطلع عليه الرجال وضاد كالأموال فان شهدت به امرأة واحدة وهي ثقة عند الزوج فلا ولي ان تزوجه عليه
اختياطا في امر الرضاع ولكنه لا يجب عليه والاخبار التي روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قبل قول امرأة واحدة
او رجل واحد فهو محمول على الترهين الوجوب خلافا للشافعي انه يقبل فيه شهادة اربع نسوة

كتاب الطلاق
بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم بان الطلاق في اللغة عبارة عن إزالة اليد من قولها اطلقت ابلي واسيتوب واصلا كاله من الاطلاق ومنه يقال لا ابل
طالق اذا كانت مرسلة في الحي مطلقه فيها تعري خيب شئت ولا تعقل اذا اذاجت وفي الشرح عبارة عن المعنى الموضع
لحل النكاح فان كان قبل الدخول وكان ما بينا ما بين تعقده زال الملاك وان كان رجعا ينفق زولا للملك على انقصا
العدة والاصرافيه قول الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن من عدهن وسائر الامور وما روي عن النبي صلى الله
صلى الله عليه واله وسلم انه قال كل طلاق جاني الاطلاق الصبي والمعتوه ولا ان الاستباحة ملكه فبذلك انما لها
حسبان الاملاك والطلاق على ثلثة اوجه فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر من ايامها
فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدها لما روي عن ابي ايهم النخعي انه قال ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
كانوا يستحيون ان يطلقوا النساء الا واحدة ثم لا يطلقون غير ذلك حتى تنقضي العدة وكان ذلك احسن عندهم من ان
يطلق الرجل المرأة ثلثا في ثلثة اطهار والاصل فيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان اجت
المبايات الى الله تعالى لنكاح واعقب طليقات الى الله تعالى الطلاق فاقضي ان ما كان من الطلاق اقل من الدم العبد
كان اولى وروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان المأذية تنهات عن مجلس النكاح وتعد عن
مجلس الطلاق وطاوى السنة ان يطلق المرء رجلا بها ثلثا في ثلثة اطهار لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا ين
محمد حين طلق امرأته في حال الحيض انك لخطأت السنة ما هكذا امرتك ربك وانما امرتك ربك ان تستقبل الطهر

استبقا لا فطلقها كل طهر تطليقة وروى لكل قر وطليقة واذا بالقر والحيف وقال مالك لا اعرف طلاق
السنة الواحدة وما ذكرناه حجة عليه وطلاق البعده ان يطلقها ثلثا بطله واحده او ثلثا او ثلثين فطهر واحد
عندنا لقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا امر بالمعروف وعن عمر رضي الله عنه انه كان لا يؤمن بان رجل يطلق امرأته ثلثا الا
او حقه ضربا وازاد عليه وعن علي رضي الله عنه انه قال لو طلق الناس كما امرهم الله تعالى ما نبتت نفس رجل امرأة
طلقها ابدا يعني ملكوا الرجعة في اعادة ولا في الثلاث ايقاع لا يمان معه الذم الذي لا استردا له بوجه من
الوجوه حتى يتزوجها غيره فقد حسم على نفسه باب اللاني لعله مع الامكان فيكون خلافا للشافعي انه مباح
لا يكره لانه تصرف في خالص حقه وملكه ولم يلق ضررا بغيره وهو على بصيرة من امره بسبب النكاح وغيره ولا يكره كما
لو باع جازية التي يحبها بعتا بقاءا وحما قبل الدخول والطفقة الثالثة والخلع وكما لو كان اخر ايدها للشهوة فقال
انت طالق وطلاق وطالق ولو جمع بين المثل يقع مع الزاوية عند اهل السنة لما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما
قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا طلقها ثلثا احلت في الي قال هو نكاح وعصية وعن عباد بن الصامت
رضي الله عنه ان بعض ابيه طلق امرأته لهما فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه واله وسلم قال بانت منه امرأته بثلاث في
معيضة وتسع مائة وتسعون مائة يعني عتقه وروى فيما لا يملك ولا النهي عن الجمع لمعني في غيره وهو النكاح وفي
حال الحيف لتطول العدة فلا ينفخ الجواز كالباع وقت الذم يوم الجمعه خلافا للزواجر لانه لا يقع عندهم اذا جمع
واذا وقع في حال الحيف والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد والسنة في العدد يستوي
فيها المدخل بها وغير المدخل بها كانه ايقاع على وجهه بامن معه الذم الذي لا استردا له على ما بينا وقد روي
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه قال كره الجمع قبل الدخول لان الله تعالى امر بتفريق الطلاق على العدة حيث قال
فطلقوهن لعدتهن ولا عدة هناك ولما السنة في الوقت فثبت في المدخل بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم
يجمعها فيه لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعمر رضي الله عنه مزا بنك فليزاجها فاذا طهرت
من حيضها فليطلقها ان شئت من غير جماع او جاملا من استبان حملها فذلك العدة التي امر الله تعالى ان يطلق لهما
السنة ولانه لو طلقها بعد الجماع لا يمان من ان يعلق بذلك الوطي فتأتي بولد يسوي الخلق فيبذل الزوج على طلاقها
مخرازي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى لعن الله من طلق بعد ذلك امرا وعصية المدخل بها يطلقها
في حال الطهر والحيف من الطلاق في حال الحيف وفي طهر فزاجها فيه انما يكون لاجل انه يودي ذلك الى تطويل
العدة عليها وغير المدخل بها لا عدة عليها فقال له ان يطلقها مني بشا وقال في بكرة في غير المدخل بها في حال
الحيف ان يطلقها ثلثا كما يكره ذلك في المدخل بها واذا كانت المرأة لا تحيض في صغرها او كبرها فاذن يطلقها
للسنة طلقها واحده فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان الشهر اقيم مقام الحيف ثم
الفضل بين الطلاقين يحب في ذوات الاقربا الحيف فيها بالشهر لعمر والحيف ويجوز ان يطلقها فلا يفضل بين
وطيها وطلاقا من ان لانه رفع العلم ببراءة رجها من كل وجه كما في ذوات الاقربا الحيف وعندنا فيفضل
بين جماعها وطلاقها بشهر وطلاقا لاجل ان يحوط بعيب الجماع لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم او جاملا من استبان
حملها ويطلقها زوجها للسنة ثلثا بفضل بين كل تطليقتين شهر عدا بحقيقته وابي يوسف لا يراها طهر من تحت
فيها الطلاق المستنون مع الجماع كطهر لا يشهد الصغيرة وعمر بن عبد العزيز لا يطلق الا واحدة لانه لم يفضل بين طلاقها
في غير ما يفضل بحسب من وصول عودها وهي على الصفة التي طلقها فصار كالشهر الواحد في لائسه والصغيرة
وكما لم تنفعه حيضها لعله وكما لو تفرقت من جماعها شهر واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيف وقع الطلاق ويستحب
للمن اجمعها لحيضه عن رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امره بالرجعة فاذا طهرت رجعت وطهرت

من

فان ساطقها وان ساطقها ورواه الاصل وهو قول ابي يوسف وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال
لعمر رضي الله عنه مرة فليزاجها فاذا طهرت رجعت ثم طهرت فان ساطقها وان ساطقها وفي رواية الطحاوي
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه ان يطلقها في الطهر الذي بينك الحيض لانه طهر لم يجمعها فيه ولم يقع فيه طلاقا طهر
الثاني ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغ عاقلا ولا ينفخ طلاق الصبي والمجنون والنايم لما روي ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم قال كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون ولا يكره لانه لا يملك ولا يكره لانه لا يملك ولا يكره لانه لا يملك
العدو وقع طلاقه لان هذا معنى لا يملك المولى عليه فله في نفسه كالفقار لما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
لانه قال ثلاث جرهن جر وهو لهن جر الطلاق والعاق والنكاح ولا يقع طلاق مولى على امرأته لما روي في الحديث
الطلاق يد من اخر الساق ولا الفرائس وملك ذلك البع لغير مولا ولا الطلاق على صريخ وكناية فالصريح
قوله انت طالق ومطلقة وطلقت فهذا يقع به الطلاق الرجعي ما لم يستوف عدد الطلاق او يقرن اللفظ بالحرمان او
البيان او غيرها او باجور عوضا عن الطلاق ويستحب ان يكون العرف حربي باستعماله فخصا بالزوجات ولهذا المعنى لا
يحتاج الى اليه وهذا خلاف ما لو قال اطلقتك او انت مطلقه بالتحقيق لان ذلك كناية يحتاج الى اليه ولما قلنا
ان حكم الطلاق الرجعي ما لم يستوف العدد لقوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريحا بحسار معناه
ان الطلاق الذي يملك فيه الرجعة او الطلاق المسمى والمستحق مرتان ثم انبت الرجعة عقيب التطليقتين ولا يقع به
البيان وان نوي لا يصرح اللفظ لا يصرح بالنية الى غيره وروى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امر ابن عمر حين
طلق امرأته في حال الحيف فزاجها ولم يسله عن النية وهذا لانه ليس اللفظ ما يقضي بالنية والنية المحررة بغير
اللفظ لا يعمل ولا يقع به الا واحدة وان نوي اكثر من ذلك عندنا لان النية المعلقة احرر نوعي البينة فلا يقع
بغير لفظ الطلاق كالحققة ولا نوي ما يجره فلا يضره كما لو نوي بغيره بالشرط لان قوله انت
طالق صفة والصفة لا تختم العدة لا لها تقوم بالموصوف الموصوف لفظا وقام وصاها لا ترى انه
لا يفيض اظهار العدة في الموصوف من لفظه ومتى اظهر بغيره الى غيره لا يفيض اذ اقلت طالقان وطوال كان عدا
عن عدد السنة احرر عدة الطلاق اذ لم يصرح بالوصف طاه لم يضره بالنية فيه كما لو حلف باكل فتوى ما كولا
دورا كولا خلافا للشافعي انه لو نوي ثلثا يقع لان هذا اللفظ يملك بمصره فيقع بفعله دليله لفظ الالاه
وقوله انت الطلاق وانت طالق طلاقا وانت طالق الطلاق فان لم يكره ليه وهو واحدة رجعية لما بينا وان نوي
ثلثا فهو ثلث لان قوله طلاقا مصرر والمصرر دخل تحت الاعراد كما في قوله تعالى لا يزوجكم الله ما كولا
ثبورا كثيرا وقوله انت طالق الطلاق الالف واللام يقتضيان العمود او الحس ولا معهودها هنا فانصرف الى
الحس فيرجع فيه الى نية خلافا لما لا نوي اثنين حيث يقع كذا او نفيها اثنين كذا وقصاها من حيث العدد واللفظ
لا يقتضي العدة والضرب الثاني الكتابات لا يقع به الطلاق الا بالنية او بذكره لانه لا يملك الطلاق بغيره
ولا يفسد بغيره لانه لا يملك النية والنية نص والكلام من وجه الى وجه اذا كان يحمل الوجهين لا يري انه يري
ان اماركاته طلق امرأته البتة فاستخلفه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما اردت الاول واحدة ورجع النبي
عن النية لانه لا يملك النية والواحدة ودلا له لانه لا يملك النية في الكتابات لان الكلام الواحد يستعمل في المرح والذكر فلا
يفضل بينهما الا بذكره لانه لا يملك النية في الكتابات لان الكلام الواحد يستعمل في المرح والذكر فلا
لشافعي انه لا يزوج ولا يملك امرأته وهي على صفة البينة فله في نفسه كالفقار لما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وهو قوله اعترى واستبرأ رجعت وانت واحدة لانه في معنى الكتابات لا في النية والنية ان
يجوز ما بينا ولا يزوج جاز ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال السودا اعترى فاستبرأ ان يزوجها لانه

لا

لفظ

يومها العائشة رضي الله عنها خشي خشر في جملته اذ ولجها في ارجلها وادخلها يومها **وقوله** استبني رجب
تفسير لقوله اعزني فبغير ما يفيد هو **وقوله** انت واحدة صفة لقوله انت طالق واحدة فيقع به ما يقع بالفتح
وتنوي في اليه لانه تحت الطلاق وغيره لانه يجوز اعزني بمعنى عليك واستبني رجب لا طلقك وانت واحدة
فوقه كغيره من اليه **وان نوي** بعده الالفاظ ثلثا لا يقع لانها في حكم الصرخ كقوله انت طالق وعلى يوسف
ان القياس في هذه الالفاظ الثلث ان يكون الواقع به ما بين الذي استحسنوا جعلوها رجيعة لما ذكرنا من خبر سنودة
وبقية الخبايا اذ انوي بها الطلاق كانت واحدة بانية لانه احدى نوي اليه فبان ان يقع بقوله انت باين الثلث
خلافا للشافعي اذ اوجب لان الصرخ اقوى من الكناية لانه لا يعمل بعين اليه فاذ لم يعمل الصرخ في انجاب
اليهونه الحقيقة مع اليه فبقي العمل فيها الكناية **وان نوي** ثلثا كانت ثلثا لان اليه فانه فاذ تكون بالواحدة
ونارة بالثلث فاذ انوي احدى محتملي اللفظ يقع **وان نوي** اثنتين كانت واحدة لان اليه فانه لا تضمن العود الا
نوي انه لا يصح ان ينطق بها بعد فيقول انت باين ثلثين خلافا لثلاث لانه لا يقع من حيث العود ولانها نوي
مينونه يقع من حيث هو جيب اليه فاذ لا فرق والشافعي انه يقع اثنتين كما لو نوي الثلث ثم عد المصنف رحمه الله
الكنايات من قوله انت باين رتبة وبيلة وجرام وحيلك على عازبك ولحقها بهلك وخلة وبرية وهبتك كاهلك
وسرخك وفارقك وانت حرة وتفتحي واستبني واعزني والتعني الزواج **وقال** ان لم يكن له فيه لم يقع بهذه
الالفاظ طلاق الا ان يكون في حال من احره الطلاق فيقع به الطلاق في الفضا ولا يقع فيها بية وبيلة الا ان ينفقه
اعلم ان الكنايات تنقسم ثلثة اقسام منها ما لا يدرى فيها في الغضب ولا في ذكر الطلاق وهي ثلثة قوله
امرك بيلك واخاري واعزني لانها لا تصلح للست والابعاد فالظاهر منه الطلاق فلا يصح في صرفة عن طاقه
كما لو قال انت طالق ثم قال عيشت طلاقا ثم وثاق ومنهما ما يدرى في الغضب ولا يدرى في الفضا في ذكر الطلاق
وهي خمسة قوله انت خلية وبرية وبان وثبة وجرام لانه يصلح للست حالة الغضب بخلة من الخبز وبرية من السلام
وبان من البز وبية من الزوة وجرام عشتك ويصلح للطلاق فلا يعمل على احرها الا بانية بخلاف ذكر الطلاق لانه لا
يصلح الا للطلاق فعمل عليه **وقال** محمد لو قال لامرأته انت علي حرام وكنت له فمهرين كان اللفظ محتملا لثلاثة
ظواهر فلا بد ان يكون ايلان اليه فان لم يكن له فيه جعل على اقل وهو اليه لانه اقل من الطلاق والكره ومنهما ما
يبرئ في الغضب وذكر الطلاق فلا يقع بها الطلاق الا بانية وهي غير محصورة كقوله انت حرة وحيلك على عازبك
وتفتحي واستبني واعزني وهبتك كاهلك وسرخك وفارقك وكذا قوله لا تسيل لي عليك ولا ضاح لي
عليك وخليت سبيلك وكلمك لي عليك واخري واذهبي وقومي وانطلق في زوجي ونحوها لان هذه
الالفاظ في معنى السرخ والغارب في اللغة عبارة عن اعلى الظهر بقوله العرب الفجر اناوة على غاربها في عامها
على سلمها فكانت خلت كل رتبة حيث شئت وكذا قوله وهبتك كاهلك قبلوها ولم يقبلوها من الهبة
تقتضي رذل الملك والقول يحتاج اليه لدخول الشيء ملك الموهوب ويضعها لا يملكها اهلها وان كان كذلك
لان كل واحدة من هذه الالفاظ تحتل الطلاق وغيره فلا يصح في الطلاق الا بانية ووجه احتمالها ظاهر لا يقتضي
الي البيان **وقال** محمد لو قال كل شيء جعل عليه حرام سئل عن نية علي ما ذكرنا فان نوي بيا فهو يبي بغيرها
ولا يدخل امرأته في ذلك لان نويها لان هذا اللفظ ينصرف الى ما يتعارفه الناس وهو الكل والشيء ونحو ذلك
لانهم يقولون فلان يا كل حلالا وفلان يا كل حراما فاذ لم يكن له فيه **انوي** به اليه من فاذ اكل وشرب تحت خلاف
خبري المرأة لان خبريها ايلان فلا يدخل فيها ما لم ينوها **وقال** الفقيه ابو الليث رحمه الله عن جماعة من مشايخ بلخ ان
قوله كل حلال علي حرام او حلال الله عليه حرام يوجب حرمة الطلاق كانه قال لها انت طالق حرام او طالق باين

قال القاضي ابو عاصم العامري هذا قول عامة مشايخنا من ولحق العوام من العجم لا يعرفون من هذا اللفظ الا الطلاق
الا ترى ان الرجال من العرب خلفون بهذا اللفظ لا يخلق بها السامع لا يفهم منه غير الطلاق كما سماع صريح
الطلاق الا ان يكون الدخول فبغيرها او رجلا من العرب لم يخالط العجم فليس عن نية **واذا قال** فارسي لامرأته يهشتم
او يهشتم ازني او قال ازني يهشتم قال ابو حنيفة رحمه الله عليه انه يكون تفسير قوله بالعربية خلت يقع به
الطلاق الا بانية وان كان في حال الغضب او الجواب في هذه اللفظة اصح من قولهم انت خلية والوئي فيها دلالة
الحال فيحتاج الى اليه كالكناية لما قصرت حالها عن حال الصرخ لم يقع بها الطلاق الا بانية فان نوي به الطلاق لم يني
بانيا ولا عدل افي واحدة بيلك الرجعة لانه لم ينو الا الطلاق فحتم ان تكون هذه اللفظة صريحة واحتمل ان
تكون كناية ولا يقع بها اليه بالشك **وان نوي** بيا كان بيا لان لفظة الخلية تحت ذلك وكذا اذا نوي
ثلثا كالعربي اذا قال خليت ونوي ثلثا **وقال** ابو يوسف انه يقع طرفة رجعية نوي او لم ينو في الغضب والرضا والكره
لانه صرخ عن العجم وصار كقوله انت طالق عند العرب وهكزي روي الفقيه ابو الليث عن ابي مطيع قال الفقيه وبه نأخذ
وعنه ايضا انه قال يهشتم ولم يقل ازني فان كان جوازا عن سوالها او كان في الغضب في واحدة بيلك الرجعة ولا
يبرئ في الفضل لان معناه خلت ولم تؤثر فيه دلالة الحال ولا يصح في صفة عن ظاهري في الفضا كما في قوله خليت
وان قال ذلك في غير غضب لا جواب ولم ينو طلاقا بدين في الفضا وفيما بينه وبين الله لانه لا يفتن بالرجعة الا بانية او
دلالة الحال لم يوجد **وعن** محمد لو قال يهشتم ولم يقل ازني فهو طلاق ان كان جوازا ولا يكون طلاقا في الغضب الا
بانية **وعن** زرارة عن قوله يهشتم ان نوي الطلاق يقع واحدة بانية ولم ينو اليه **وان نوي** اثنتين او ثلثا فهو على
ما نواه بناء على صفة في لفظة الخلية **وان** وصف الطلاق بغير من الزيادة او الشدة كان باين ان يقول طالق
باين وطاق اسد الطلاق واخسر الطلاق وطلاق الشيطان والبرعة او الجبل او ما البنت لانه زاد على نعمت
الرجعي فوقع بيا بخلاف ما لو قال انت طالق من هاهنا الى الشام او نحوه لانه لم يصف الطلاق شيئا وانما جعلها طلاقا
في موضع دون موضع **واذا** اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق
او زينتك طالق او غنمك طالق او بيتك طالق او حردك طالق او فرجك طالق او فخذك طالق
لانه اضاف الطلاق الى ما يعبر به عن جميع البدن يقال فلان بيلك كذا وكذا اسأ وكذا رقة من الرقيق قال الله
تعالى فخير بين رقبته وقال عز وجل كل شيء هالك الا وجهه عبارة عن ذلها والاهو ويقال فلان يقول كذا كذا فرجا
وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لعن الفروج على السروج وزاد به النساء فكان كل واحد من هذه الالفاظ مبرأ
قوله لها انت طالق **وكذا** ان طلق جزوا سائبا معناه مثل قوله بيلك طالق او فخذك لانه يعبر عن جميع البدن
ولهذا يصح اضافة الصفات اليه كالبيع والوصية والافراز **وان** قال بيلك طالق او رجبك طالق لم يقع الطلاق
وكذا كذا الظاهر والباطن عنهما لانه لا يصح اضافة الجمل الى اليه فلا يصح اضافة الجزمة اليه كيد مبانه
بويده عن بيع والا فالة وعذر زرارة والشافعي يصح لانه مقرر انصال فرار وباسيد كالزاس والجز والشافعي **وان**
طلقها نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت طالقا واحدة لان الطلاق الواحد لا يتبع بعضه فاذ اوجز بعضه حمل كل العفو
عن بعض القود وتسليم نصف الشفعة **وطلاق** المكره والسحر واقع لما ذكر محمد باسناده ان امه جليست
على صر زوجها ووضع السكين على حلقه وقالت لتطقتي وفنذرت روي او لا تخدك فاسرها الله فابت عليه
فطليها ثلثا فذكر ذلك النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال لا قول له في الطلاق يعني اقاله **يقال** قلته في البيع
قيلولة وقلته اقاله جميعا فهو مصرده اليه فانه من كان ولا هذا طلاق من مكلف صلاص ملك الصالح كالتطلاق
في حال الهزل لبل الوصف وجود العقل والبلوغ **وان** احوال المكره على القصد لان المكره على القول ان لا يدخل

120

ولان
بيلانه

له الاقدام على ذلك والمكروه على الشرب وكل الميتة واما لا يجرى الايمان به الاقدام عليه والمكروه على الردة
خبر من ان يجرى كماله المكروه على لسانه وعليه مطهر بالايان ومن لم يسمع منه حتى يقبل وهذا قولنا ان بيع المكروه
يغفل ولا يقبل لان علم الرضا ببيع نكاحه بالحقه الفسخ يورده ان هذا مفسد بوجه الفرقه فاستوي فيه الاكراه
والطوع حال الرضا خلافا للسافعي وهذا المذهب يحول عليه بغير حق فليست له حكم الاكراه على الاقرار بالطلاق
واما السكن فطلاقة واقع سوا شرب الخمر والبيز محرهما وطاعة او على وجهه الروا ضروره لانه مكلف بزمه
الحرب بالقرض والقود بالقتل كغير السكن خلافا للطحاوي وابي الحسن الطوسي والسافعي قالوا لا يعلم ما يقوله ولهذا
لا يصح ان يرداه في حال سكره مما لو زال عقله بشرب الدوا والبيع فلنا السكن حصل بسبب هو معصيه فعوقب
بجزيان الاحكام عليه بخلاف شرب البني والدوا والبرسام وبيع طلاق الاخرى بالاشارة يعني اذا كانت له اشارة
معصوده تعرف في طلاقه ونكاحه وبيعه وشرايه لانه ان يرضى ما قد رجليه فهو كالصريح من الصحيح واما اجزنا
ذلك للضرورة مما يقام ايا المزني في الصلوة مقام ركوعه وسجوده واليتم عدم الما مقام الما وهذا المستحسن
والقياس في جميع ذلك انه باطل لان الاشارة امر محتمل واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان
يقول لامرأة ان تزوجك فانت طالق ويقول كل امرأة ان زوجها في طالق لان هذا ما يصح تعليقه بالشروط والاختار
فاذا اضيف الى الملك وجرى الملك جعل في الحكم كوقوعه في الملك بالنذر والوصية بان قال ان هلك عبد افسده علي
ان احقته او مائة عشرة فله على ان يضر ويها والاصل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن انا فانه يضره
يؤديه لو قال لامرأة الجاني انت طالق السنة كان مطلقا للسنة وان لم يملك ابقاها في حال التعليق والاعتبار
بلوت المضاف اليه دون وقت اليمن فانه اذا قال لامرأة اذ انت مني وانقضت عرتك فانت طالق فبانت فيه وانقضت
عرتها لا ينع عليه الطلاق خلافا للسافعي الم يجرى الموكود موقودا وقت اليمن لم يصح اضافته للطلاق والعقاق
الى الملك لان ربي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا طلاق قبل النكاح وعن الزهري قال كانت الجاهلية اذا
خطبت امرأة قالوا طالق ثلثا فيقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بطلان طلاقهم قلنا لئلا يده يجرى الطلاق
لان الطلاق عندنا لا يبيع الا بعد النكاح واما الكلام في صحة اليمن والعقود ما هو موقوف على جواز النكاح وان قال
لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق تزوجها فدخلت الدار لم تطلق للمحر الذي ذكرنا لانه لم ينعقد الطلاق
في الملك ولا اضافته اليه فصارتا لا يجرى عليها خلافا لابن ابي ليلى والفاظ الشرطان واذا واداما وكل وكلما
ومنى ومبىما وكل هذه الشروط اذا وحل الشرط اخلت اليمن وانتهت الا في كل ما ان الطلاق يتجزأ بنكاح الشرط
حتى يقع تلك تطلقات فهذه الشروط تتعلق بالافعال المستقبلية لقوله ان دخلت الدار فبعده حتى يتعلق بترك
الافعال المستقبلية لقوله ان لم ادخل الدار اليوم فبعده حتى يتعلق بالماضي في الافعال ولا بالاستمرار وانما تختص
بالمستقبل لجواز ان يوجد وجب ان لا يوجد وهذا المعنى لا يكون في الماضي وانما يختص بالافعال لانه يجوز ان يعقد
على الافعال فيتعلم الجزا بوجودها وينفيها والاسم لا يصح ان يتعلق بجزائه ولهذا المعنى لفظه كل من شرط
على الحقيقة لانه يلبسها الاسم دون الفعل لا يقال كل زوجة ولكن يقال كل امرأة ان زوجها فكون يعني الصفة
كانه طلوعها من حلف عليه وليست بشرط صحيح لانها لا يلبس الافعال التي يكون الجزا مستحبا بها واصل الشرط
ان لانه ليس فيها معنى الوقت فكان شرط محصا وما سواها ليس بشرط محص لا فيه معنى الوقت واذا حث
في هذه الشروط اخلت اليمن وانتهت الا في قوله كلما فان الطلاق يتجزأ بشرط حتى يقع تلك تطلقات
لان عقد على حبس الفعل دون عده وليس في اللفظة ما يفيد التكرار بخلاف جرح كلما حيث يعود اخلت بشرط
الفعل فيها لانها تجمع الافعال تفصيلا كذا قال الله تعالى كلما مضى جلودهم بجلدهم جلودهم فان

دراهم

ط

۱۰

121
 تزوجها في قوله كالمباذ لك ونحوه الشرط لم يقع شيء عن علمنا رحمه الله لأن الطلاق الذي يملكه بالعقد
 الثاني يمكن وجوده أوفت اليمين ولا أصاف فيه إليه ولا هو مانع لما هو في ملكه وقت اليمين ولا تناوله اليمين حكما
 لم يفروا وقال الملك بعد اليمين بطلها فانجز الشرط في ملكه الخلت اليمين ورفع الطلاق من شرط وقوع
 الطلاق وجرد في الملك واليمين جرد في الملك فوقع الطلاق وانجز في غير ملك الخلت اليمين ولم يقع شيء لأن
 اليمين وجرد في غير الملك وشرط وقوع الطلاق وجرد في غير الملك فلا يقع شيء وإذا اختلف في وجود الشرط قالوا
 قول الزوج فيه لا ينعاندي وقوع الطلاق بوجود الشرط وهو مجرد فالقول قوله لا أن تقوم المرأة البينة لأنها
 تدعي وقوع الطلاق وتبنته بالبينة ثبت فان كان الشرط يعلم الامن حجبها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان
 يقول ان حضي فانت طالق وقالت حضي طلفت لأن ذلك شيء يخصها في امر نفسها لا يطلع عليه غيرها الا ترى انها
 لو قالت انا حايض خرم على الزوج وطبها ولو قالت طهرت حل للزوج وطبها وكذا اذا قالت انقضت عديت بطلت حقي
 وحلت للزوج وانما اذا حضي فانت طالق وفلان طلفت هي ولم تطلق ولأنه لا ينعاندي حجب
 مصرقة فيما يختص بامر يصعب شاهده في حق غيره او صرقت في حق نفسها فلا يقبل شهادتها في حق غيرها وجرد
 الا ترى ان المودع اذا قال رددت الوديعة على يدي رسول الوديعة وانكر الرسول القبض صرف المودع في
 ثبات نفسه ولم يصرف على الرسول كراهها لا يصرف في حق صاحبها الا ان يصرفها زوجها وانما اذا قال
 اذا حضي فانت طالق فزات الروم يقع الطلاق حتى يستمر بها ثلثة ايام فاذا ثبتت ايام حكمها بالطلاق حين
 حاضت لأنه علق الطلاق بمر موصوف ولا يجر ذلك الصفة الكياسة او الدم بها ثلثة ايام فاذا وحده ذلك
 ثبت اسم دم الحيض من اول زمانه فوقع الطلاق من ذلك الوقت وان قال لها اذا حضي حصة فانت طالق لم تطلق
 حتى يظهر من حيضها لان الحصة اسم لها بعينها لا ترى الى قول النبي صلى الله عليه واله وسلم الا لا تؤطوا ما لم
 حتى تقع ولا جبال حتى تستبرأ بحضه وطلاق الامة تطلقان خرا كان زوجها او عبدا لان الزنى يقضي احكام
 النكاح وهذا من احكامه فينصفه الا ان الطلاق لا يتبعض فاذا وحده بعضه عمل والاصل فيه قول النبي
 صلى الله عليه واله وسلم طلاق الامة تطلقان وعندها حيضان وقال عمر رضي الله عنه لو استطعت
 لجعلها حصة ونصف وطلاق الحرة ثلاثا كان زوجها او عبدا لما بينا ثم الطلاق عندنا يعتبر بالسأخي
 لو كانت حرة تحت العبد بطلها ثلاثا كما نفرد ثلثت جميع الجمع ولا نملك الجرد من امرأة الحرة بملك
 العبد مثله دليله المراجعة والفسم وعند السأخي الطلاق معتبر بالزوج لان الطلاق ملك الرجل فاعتبر اصل
 مفادته بملك كذا لك النكاح خلا والفسم لأنه ملك النساء وحقق وإذا أطلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها
 وفعن عليها لان الثلث ملكه وقد اوقع فوجبه فان فرق الطلاق بآل ولاوي ولم تقع الثانية مثل قوله انت طالق
 طالق اوانت طالق اوانت طالق اوانت طالق اوانت طالق اوانت طالق لان الطلاق اذا لم يعقله
 بشرط يقع على سبيل الاول الثاني في النوع كما سبق في اللفظ فيراد فيها الثاني وهي حبيبة ولا يقع الثاني وان
 قال لها انت طالق واحده ووقع عليها واحدة وان قال واحدة قبل واحدة ووقع واحده وان قال
 واحدة قبلها واحدة ووقع ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة واحده ووقع واحده وان قال واحدة بعد واحدة او
 معها واحده او مع واحدة ووقع ثنتان وهذه سبيل والاصل فيها ان اللفظ اذا قضى تقديم المكنى على
 الصريح او قضى لمقارنته ووقع بطلقتان والاولى الطلقة الاولى وبانت ولا يلحقها الثانية وهو قوله قبل
 واحده وبعد واحدة لأنه قدّم الصريح على المكنى فصادفها الصريح وهي ذكويه فوقع وما دلفها المكنى وهي
 اجبيه فلا يقع وانما في الباقي يقع ثنتان لأن في قوله قبلها واحده الملوظ بها ولا موقع اخبرنا فاقضى اللفظ

وجوه

وقوع تطليقه في الحال ووقوع اخري قبلها وهو لا يملك ايقاع طلاق متقدم فيقعان معا. وكذا في قوله
بعد واحدة وفي قوله مع واحدة او معها واحدة لان خروج المقادير فيقضي وقوعها معا. وعزاني يوسف
في قوله معها واحدة يقع واحدة لان الضاية تقتضي تقريير تطليقه على تطليقه فيقتلر المسان على الثاني. واما
قوله انت طالق واحدة وواحدة وقعت عليها واحدة كانه اذا قال انت طالق في واحدة صادفها الطلاق وهي
امرأة فبانت منه فلا يلحقها الثانية. واذا قال لها قبل الدخول ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة
فدخلت وقع عليها واحدة عند اي حيلة رجمه الله عليه. ولو قال انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت
الدار وقع عليها تطليقان لان المعلق بالشرط كالموقوف عند وجوده فكانه قال لها بعد دخول الدار انت طالق
واحدة وواحدة وليس هذا كالموقوف على الشرط لان الطلاق الاول وقع على الشرط الذي يترك بعده
وكذا الثاني فتعلق كل واحد منهما بالشرط كتحقق الاخر به فوقعوا معا وصار كانه كد حرف الشرط.
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقع عليها طلقان سواء اخر الشرط او قبله لان الواجب جمع
بين التظليق والطلاق الثالث قبل وقوع الاول وعلى الجميع الشرط فاذا وجد الشرط يقع جملة كالموقوف
الطلاق على الشرط. واذا قال لها انت طالق بكه وفي طالق في كل البلاد وكذلك اذا قال لها انت طالق في
الدار لانه اضاف الطلاق الى مكان موجود والطلاق اذا وقع في مكان لم يخص بذلك المكان فوقع في سائر الامكنة.
واذا قال انت طالق اذا دخلت مكة لم يظن حتى يدخل مكة لانه علق الطلاق بالفعل والفعل معروف فلم يوجد الدخول
لم يوجد شرط وقوع الطلاق عليها فلا يقع حتى يوجها لوقا. واذا دخلت الدار فانت طالق. وان قال انت طالق
عند اوقع الطلاق عليها بطوع الغير من الغر لانه علق طلاقها بوجود الو. فتوقع بابل وقت يوجب ذلك
قال ابو يوسف ومحمد اذا قال لها انت طالق بعد لوقا ثبت به اخر النهار لم يصدق. وقال ابو حنيفة
رحمه الله عليه ضرر في القضا لانه جعل الضرر في الطلاق والظرف تارة يكون متمليا بالظرف وتارة
يكون المظروف في بعضه. واذا قال لامرأة اختاري بيني وبينك الطلاق وقال لها طلق نفسك فلها ان تطلق
نفسها في مجلسها لانه تملك لان المرأة لا تكون وحيدة في حق نفسها بخلاف ما اذا قال لاجنبي طلق امرأتك
لانه توجب فلا يقع على المجلس فان قامت واخذت في عمل اخر خرج الامر من بين يديها لما روي عن ابيهم التيمي انه
قال اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كاجتماعهم على فخذ العصر وعلى ان الحيرة لها الخاء
مادامت في المجلس. وان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة باينة والقباس ان لا يقع بقوله اختاري
شي وان اختارت لان الزوج لا يملك ايقاع الطلاق بهذا اللفظ فلا يملك التقويض لها ولكن استحسنوا انه
يقع واحدة باينة لان النبي صلى الله عليه واله وسلم ختم نساء بعد نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لا رواج بان
صلى رسول خيرة الدنيا الية قالت عائشة رضي الله عنها ختم نساء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فخرناه
فلو لم يقع بالخير الفقه لم يكن له فائدة. ولا يكون ثلثا وان نوي الزوج ذلك لانه خيار طاري على النكاح فيفيد
البينة ولا يضمن العبد خيار العتق والعتق. وعن علي رضي الله عنه انها رجعية. وعن زيد رضي الله
عنه انها ثلث. ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها والا اختيارا يخصص بالطلاق فلا يقع به الطلاق
فاذا كان كذلك فلا بد من ذكر النفس وذكر الطلاق في لفظة الخير او لفظة الاختيار او ضامه على تطليقه
حتى يقع بها الطلاق قبل ان قال اختاري نفسك او اختاري الطلاق واختاري واحدة او قال اختاري في الت
بجبة له اختارت نفسي وقالت اختارت الطلاق لانه وجب تخصيص الطلاق في كلام احداهما فاختص به. وان
طلقت نفسها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية لانه صرح لفظ الطلاق بخلاف لفظ الخيار لانه ليس

بصر ولا في معناه. وان طلقت نفسها ثلثا وقرا اذا الزوج ذلك ونعت عليها لان الامر المطلق يحمل النكاح
تعتبه تنضم اليه كما في اوامر الله تعالى بالملوة والزكوة. وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق
نفسها في المجلس وبعده وكذا اذا قال لها اذا شئت لان كلمة متى واذا الوقت فكانه قال لها في اي وقت
شئت. واذا قال للرجل طلق امرأتك فله ان يطلقها في المجلس وبعده لان هذا قول بالطلاق. والوكالة
المطلقة لا تنوق كالوكالة في سائر الامور بخلاف ما اذا قال لامرأة طلق نفسك لما ذكرنا واذا قال له
طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة لانه لما قبله بلفظ المشية كان ذلك تليكا. وان قال لها ان كنت
خسني وتبغضني فانت طالق فقالت اما حبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف لكلمته علق
الطلاق بما لا يطلع عليه غيرها فصار متعلقا بما يظهر من قولها كما لو قال ان اظهرت محبتي لبساتك او بغضتي
فانت طالق وهذا استحسنان والقباس ان لا يقع شيء منه على الطلاق بشرط لا يعلم وجوده كما لو قال ان شا الله
واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا باينة او ثلثا فانتهت وهي في العدة ورثت منه عدا لاجماع الصحابة
رضي الله عنهم حتى روي عن محمد رضي الله عنه انه كتب الى شرح ابا رجل طلق امرأته ثلثا وهو مرض فانتهت
مادامت في عده. وطلق محمد بن الحسن بن عوف رضي الله عنه امرأته ثلثا في مرض موته اخر التلقيات الثلث
على عهد عثمان رضي الله عنه فمروها عثمان رضي الله عنه وقال من قر من كتاب الله تعالى رجعله فاصابها ربع
الثلث فانزل الفارق قبل ايضا فانزل دينار لانه قصر اطلاقها في حال يلحقه الضرر وتصل موته فوجب
ان يعاقب بضلع كالوارث اذا قتل مورثه لما استعمل ما اخره الله تعالى من الميراث عوقب بضعه وهو الخمران
بيانه انه بالمرض يعلق حقها بالمال وهذا يغير عتقه وتبرعائه من الثلث فلا يقدر على اسقاط حقها بخلاف قوله
كما لا يقدر على اسقاط حقها من ماله من السكينة والنفقة كالمعدة من طلاق رجعي. وعند الشافعي لا
ترث لامرأة مبنوثة فلا ترث منه كما بعد انقضاء العدة وكما لو كان الطلاق بسؤالها قبل انقضاء
العدة اوقع النكاح جميع عاتقه ولهذا جاز للدواج ولا يلحقه النكاح اذا كان الطلاق بسؤالها بخلاف
الفرع. وروي عنه ايضا انه تارت ما لم تزوج وهو قول مالك وابن ابي ليلى ولومات بعد انقضاء عدا
فلا ميراث لها لانه لما انقضت العدة صارت اجنبية وامرات لها ميراث اجنبية. واذا قال لامرأة
انت طالق ان شا الله مصلام يقع الطلاق وكذلك العاق والامان والمذود لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم من حلف بطلاق او عتاق وقال ان شا الله فلا خشي عليه ولا نه علق الطلاق بشرط لا يعلم وجوده
فصار لقوله ان شا الله الجن خلا فاما لك ان يقع. ولو قال لامرأة انت طالق ثلثا او واحدة طلقت اثنتين
لان المستثنى المستثنى منه احد اسمي الباقي بقوله تعالى فبنت فيهم الفسنة الا خمس عشرة مائة
وخمسون عاما فصار كانه قال انت طالق اثنتين. وان قال لا اثنتين طلقت واحدة عند علمنا الثلثة رحم
الله لان هذه الاستثنان يكون مستثنى بعضه مستثنا بعضه فوجدها هنا كما في الاول وال الله
تعالى ان عبادي ليس لعلهم سلطان الا من استعك من الغاوين. وقال في غير ذلك لا غنى عن اخرجين الاعمار
منهم المخلصين فاستثنى الغاوين من المخلصين مرة والمخلصين من الغاوين اخرى. ومعلوم ان احد الفريقين اكثر
خلافا من وهو قول الفراء ان العزبة لا تكلم بها اولنا لا يصح لان الاستثنى بالارسية من الجملة المذكورة بالعم
جائز وان لم يخرج عدا منهم بذلك. واذا ملك الزوج امرأته او شقها منها او ملك المرأة زوجها او شقها
منه وقعت الفرقة لان ملك الامين وملك النكاح فان فادام ملك المرأة زوجها فقد ملك ان تزوجه امرأه
كفرها منه ويستحيل ان يكون النكاح موكا كالحل واحد منها على الآخر ولا يجوز ان يكون العبد على مولاه الحق

مضمون واذا امك الزوج امراته فله الميراث من قبل النكاح فاذا ابط النكاح يحق له
لم يقع عليها طلاقه واما الشفيع فلا يلزمه الخربة لا يتبعض وبالله التوفيق

كتاب الرجعة

اد اطلق الرجل امراته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يجعها في عدتها رضى بذاك او لم يرض لقوله تعالى
تعالى المطلق من ان فامسك بعروها حتى يفرق بينهما فان طلاقا من فافترقا فان طلاقا من فافترقا فان طلاقا من فافترقا
4 بعد الطلاق الواجد اولي وقوله تعالى وبعولتهن اخى بردهن وكان الملك باي خلاف ما اذا انقضت العدة
لانه زال النكاح بجميع علاقته والرجعة ان يقول لها ارجع او يقول راجعت امرأتى او بطاها او يقبلها
او يمسها لشهوة او ينظر الي فرجها لشهوة اعلم بانه يصح الرجعة بالقول والفعل عن قوله تعالى فامسك
معه وف امنت الرجعة لفظ الامسك ولفظ الرد في قوله تعالى وبعولتهن اخى بردهن وذلك يتناول
الامسك ولكن هذا الاستدراك هو في شدة شراخا فاجاز بالفعل كالجواز في البيع خلافا للشافعي انه لا
يصح الا بالقول لان النكاح بعوض هو من مذهبنا ولا يحصل الاستدراك بالوطء والواحد احد الزوجين
في دار الحرب واما اللبس بالشهوة والنظر الى الفرج لانه يخص في الجزء بالنكاح كالوطء وما اذا لم يكن
للمشهوة او الى غير الفرج لانه يباح للطبيب والفا بله ولا يخص بالنكاح ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين
استحسانا واخيلا لان من الجاز ان لا يضره المرأة بعد انقضائها وان لم يشهد على ذلك صح رجعة
لما روي ان رجلا جاء الى عمران بن حصين رضي الله عنه فقال طلقت امرأتى ولم اعلمها وراجعتها ولم اشهد عليها
فقال طلقت للرجعة وراجعتها غير السنة وكان الرجعة تصرف بملكه الزوج حكم العقد السابق فلم يفتقر الى شهادة
كالطهار والايلا وما قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم فمحو اقل الاحتجاج خلافا لما قاله الشافعي ان الرجعة
لا تصح بدون الاشهاد لان الله تعالى جمع بين المفارقة والامسك في آية ثم قال واشهدوا ذوي عدل منكم ولا
خلاف ان الاستدراك على المفارقة مستحب عندنا واجب فاذا انقضت العدة فقال الزوج كنت راجعتها في العدة فله
في رجعة لا يفسد ما قبله من غيرها الختم فيه واذا كثرته بالقول قولها لانه ليس له ان يتبدل ويراجع فليس
له ان يعترف به كالوكيل بعد العدة اذا قال لعنت قبل ذلك وكما قلنا اذا قال بعد العدة لعنت وكما لو قال اذا
قال لعنت بعد العدة فله ان يمسها عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وهو على خلاف الذي ذكرنا في كتاب
النكاح واذا قال الزوج قد راجعتها فقالت حبيبة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة لانه امينة اخبرت بما مر
بضعها ولا يمسها في غيرها فمضى وقالوا ان رجعت على الزوج الامسك عن وطئها الاصل فيه قوله تعالى
ولا يلحق ان رجعت اليه وعندها لا يضر ولا يفسد ابطال تصرفه من الزوج ظاهر فلا يضره كما لو
سكت ساعة ثم قالت انقضت عدتي او قالت انقضت عدتي في امسك وقالوا ان رجعت بعد قول الموكل
عدلت واذا قال زوج الامه بعد انقضائها فمضى راجعتها فمضى قوله المولى وكثرته الامه والقول قولها
عند أبي حنيفة رحمه الله عليه لان صحة الرجعة تنبني على بقا العدة والقول قولها في عدتها بربيل انها لو قالت
حضت ليجل الزوج ان يطاها ولو قالت اسقطت سقطت فانه تنقض عدتها فصار المولى فيه كالا جاني ضا في
الحدة وقال ابو يوسف ومحمد المولى قول المولى ان يضع يده على المولى والى ليعتد له وقال المعتز اقراره
كما في دعوى النكاح واذا انقطع الدم من الحصة الثالثة عشرة ايام انقطع الرجعة وان لم يغسل فتابعتا
بانقضاء العدة بربيل انه لو عادها الدم لم يرض حيا واذا انقطع الدم من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل

او يرضي عليها وقت صلوة كامل لانها لم تنقض العدة لجواز ان يعود الدم وهو دحم الحيض فوقنا انقطاع 123
الرجعة على الغسل المتأني للحيض في الظاهر لان هذا الطهر ضعيف فيقوى بالغسل او بوجوب الصلاة عليها
لمضي الوقت وقال الشافعي اذا طعت في الحيض الثالثة انقطع الرجعة ولا يحتاج الى الغسل او يتم ونصاب
عدتي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لان النية كرفع الحدث ولا يبطل برؤية الماء بخلاف ما اذا صلت
لانه يتعلق بحكم لا بيقينه الفسخ وهذا لا يبطل تلك الصلوة برؤية الماء فصار الغسل وعمر محمد زفر ينقطع
لانه يتعلق به استحالة الصلوة كالاعتسار وان اعتسلت ونسيت من بدنها شيئا لم يصبه الماء فان كل عضو
تاما ما فوقه لم تنقطع الرجعة لانه جمع على وجوب غسله وهو ما لا يفعل عنه فصار كما لو زاد عليه خلاقا اذا كان
اقل من عضو لان هذا القدر مما يفعل عنه في العادة ولو بقيت الرجعة لم تنقطع في غالب المساواة استحسن
والقياس ان يبقى الرجعة لان الحدث باق فصار كاعضوه والمطلقة الرجعية تنشف وتبرئ من ذلك كودى الي
الرجعة المستحبة اذ الزوج من رتب الى راجعتها ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يبرئها بالتمسك او
بمسحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك
اشهاد وهو لا يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها حتى يبرئها بالتمسك
لنقدوا والطلاق الرجعي لا يخرم الوطء عندنا لقوله تعالى وبعولتهن اخى بردهن ستره بعلاوهن هذه مدة تعلق
بقول الزوج بملكه وزوجها من غير عقد جديد فلا يعلق بها خرم الوطء مدة الا يلا يبرئها بشهادة الاحكام من
النكاح والظهار والايلا ودخولها في نكاحه طلق وعدم وجوب العوض بوطئها وانما لا يبرئها بالتمسك من
قبل الخرم لانه لا يخرجه من منزلها في العدة لانه لا يخرجه من منزلها في العدة لانه لا يخرجه من منزلها في العدة
البائنه وان كان الطلاق بائنا دون الثلث فله ان يزوجها في عدتها بعد انقضائها لان العدة فيه حقيقة وحقة لا
يصح عقده واتما بعد العدة فلان الرجل يملك من امرأة واحدة تامة انكح بعد طلاق نكاحا بدليل قوله تعالى
الطلاق من ان لي قوله ولا فعله من بعد حتى ينكح زوجا غيره فحس الطلاق الثلث بهذه الحجة وان كان الطلاق
ثلثا في الحجة او اثنين في الامة لم يخل المحض نكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يزوجها
للايه التي تكونها وهي في الحجة فاما الامة وظلا فمطلقا تطبيقا على ما ذكرناه من قبل واما اعتبار ان يكون
نكاح الزوج الثاني صحيحا لان قوله حتى ينكح زوجا غيره يقتضي صحة النكاح لان الزوج لا يكون الا في نكاح صحيح
وانما اعتبرنا دخول الزوج الثاني بها لما روي ان رفاعة طلق زوجته ثلثا فزوجت بعده بعد الرجوع الى ابي
نجات الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وقالت ما وجدته الا كهذه ثم تزوج بها فقال صلى الله عليه واله وسلم تريد
ان ترجعي الى زوجك الاول قالت نعم قال لا حتى تزوي من عسيلة ويذوق من عسيلة والصبي المراهق في
الخليل كالبالغ لان وطئ المراهق في حكم وطئ البالغ في حكم المهر ونكح المصاهرة ووجوب الغسل ونحو ذلك
وكذا وطئ المجنون لا ان المجنون لا يملك الطلاق فانما اذا اوبلغ الصبي او افاق المجنون وطئها لم يخل
الاول حين انقضت عدتها ووطئ المولى لا يخلها زوجها الذي طلقها استحب نكاحها حتى يبرئها بالتمسك او بمسحها
تعالى حتى ينكح زوجا غيره وسئل علي رضي الله عنه عن ذلك وقال انه ليس بزوج واذا تزوجها بشرط
الخليل فالنكاح جائز ولكنه مكروه فان طلقها حلت الاول وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله عليهما
لانه شرط في العقد موجبه وذلك لان وطئ الزوج الثاني يقع به الخلل للزوج الاول فلا يخلو العقد به الا
انه مكروه لان قصرهما توقيت النكاح بوقت ولو قصر حاكم العقد باطلا فاذا قصره بعد الشرط كان مكرها
وروي الحسن بن زياد عن أبي يوسف ان النكاح فاسد لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعن الله المحلل والمحلل له

سار حتى يبرئ

وهذا الكلام ان نكح المولى ويشتبه

الجواب انه محمول على توقيت النكاح لانه لا خلاف ان الزوج الثاني لو قال لها قبل ان تزوجها لو تزوجت ووطئت
فانت طالق ثم تزوجها صح نكاح الثاني وتزوجها الاول وعلى محمد ان النكاح جائز ولا يدخل الزوجها
الاول لانه مثل هذا الشك فصر استعجال ما اخره الله فاشبهه من قبل اياه لا يستعجل الميراث فيخبر واد اطلق الحرة
تطلقه او تطلقين وانقضت عنها وتزوجت بزوج اخر عادت الى الاول عادت ثلث تطلقات وهم الزوج
الثاني حال وقوعه الاول عند اي حيفة واي يوسف لان اصابة الزوج الثاني في حرة التمتع بالاحياء
في حق الزوج الاول بعد الطلاق الثالث بل هو الاول لان طلاقه ثابت في حق الزوج الثاني من العهود الثالث فاذا
كانت ترفع حرة العقد الثالث فلان ترفع ما دونها اولى وقال محمد والشافعي لا يهدم الزوج الثاني ما دون الثالث
لان دخول الزوج الثاني مستغنا عنه واستوي وجوده وعدمه ولو علم انه يعود اليه بما بقي من الثالث كان هذا
ظاهرا باطلا بالزيادة على الشهادة فله مستغنا عنه واذا جرت علق به الحكم واذا اطلقها الزوج ثلثا فقالت
قد انقضت عدي وتزوجت ودخل بالزوج وطلعت وانقضت عدي والمرة تحت ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا
كان العاك في طئه انها صادقة لان هذا الخبر من اخبار الذين كالتن طهارة الما رجاسته واخبار
المعاملات والرسالات وبالله التوفيق

وتزوجت

كتاب الايلاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الاصل في الايلاء قوله تعالى الذين يولون من سبائهم تربع اربعة اشهر واكلا في الغنم ايميل قال الشافعي
قيل الا لا يوافق ايميله اذا برئت منه الالية برب
وفي الشريعة هي كل ميتة زوجها منعت جماع اربعة اشهر من غير خبز يلزمه او تعيين ايام في الاخير وهو ان يقول
لا مرائيل والله لا اقربكم صاير مولايا منها في قول علماء النكاح ولو قرب احداهما دون الاخر سقط ايميل عنها
وتعين الايلاء في الاخير وهذا التخصيص بغيره الحرب اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك اولا اقربك
اربعة اشهر فهو مولايا هذه مرة مذكورة في القرآن للربص فلا يجوز الزيادة عليها حكمة العدة وقال الشافعي
لا يكون مولايا حتى يخلع على اكثر من اربعة اشهر والى هو الوطى في المدة بل يخلع ان عاين وان يعود رضي الله
عنهما انهما قالوا لا يخلع به الطلاق ايضا اربعة اشهر قبل الفتي والفتي هو الجماع وقال الشافعي الوطى بعد المدة ولا
يصح لانه تعالى قال فان وادام قال وان عزموا الطلاق فخذوه الف الف التمسيم واجد التمسيم في المدة والاخر بغيرها
كقوله تعالى فامسكوهن بمعروف واسترحوهن بمعروف لما في حرم المدة وجابا لالف التمسيم كانت الرجعة في المدة
واليسون بغيرها كذلك ما هنا فان وطئها في الاربعة اشهر خلت في ميمه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء
لانه يغفر ما نفاه بعقد ميمه فخت وبطلت ايميل كما في سائر الايمان بالله اذا خلت فيها وان لم يقربها حتى مضت
اربعة اشهر بان منه بطلقة عندنا لاجماع الصحابة رضي الله عنهم عليه ووافقه الشافعي انه اذا مضت المدة
يقول له الخاكم ايمان تقي اليها او تطلقها فاذا لم يفعل كلاهما طلقها الخاكم خالف اجماعهم فان كان خلع على
اربعة اشهر فقد سقطت ايميل وان لم يقربها لان ايميل بعقد موقته فانقضت بانقضها وقدرت في ميمه
ولكن كان وقوع الطلاق ما قصده من الاضرار بالمائة وتم قصده وان كان خلع على ابد فالايميل باقية فان لم
يقربها حتى مضت اربعة اشهر بان منه بطلقة فان عادت تزوجها عادا لا لا فان وطئها لا وقع لمضي اربعة
اشهر بطلقة اخرى وخبرك ان تزوجها ثالثة لان ايميل باقي وطلاق ذلك المالك باقي فعاد الايلاء باعادة
المالك وهذا فرع على ان تزوجها ثالثة او قال كلما دخلت الداء فان طالق فابانها بطلقة ثم

124 تزوجها فدخلت الداء طلق حتى تطلق ثالثة في قوله كلما دخلت الداء وان اخلت الايلاء اذا كان ايميل في
ملكه فان تزوجها بعد زوج لم يقع بذلك الا بطلاق واليمين باقية لان تطلقات ذلك المالك قد زال فلو وقعناه
لا وقعناه من غير ان اضيف الى الملك ولا انعقد في الملك وهذا لا يجوز وقال في وقوع الطلاق بناء على ايميل ان
استيفها المالك الا ولا يقع وقوع الطلاق حكم ايميل فان وطئها قد عمن ميمه لان في الايلاء معنى سائر الايمان
اذ اخلت مقتضاه عقد ميمه فاذا وطئها فقد فعل ما نفاه بعقد ميمه فخت في ميمه ولزمته الكفارة وان خلع
على اقل من اربعة اشهر لم يبي مولايا لانه يصل الى قربانها في الاربعة اشهر من غير ان يكون مولايا وان
خلع على اربع اشهر او صرة او عتي وطلاق فهو مولايا لان هذه ايام يلزم بالخت فيها موجب ايميل لان المالك
والصور كل واحد منهما من موجب ايميل ولا يبي التوصل اليه الا بطلاق وكان الخ مضمما قاه من موجب ايميل
وفي الطلاق معنى التحريم وهو من موجب ايميل فصار لا يصل الى قربانها الا بموجب ايميل بل لمه فكان ذلك كالحلف
بالله فان الامن المطلقة الرجعية كان مولايا لان الزوجية باقية بينهما وان الامن البينة لم يبي مولايا لان هذا
ايميل لم يمنع خفاها الا لا حولها في الجماع بعد البينة والباينة لا يبان والحكمة لا تخبر ومعه ايميل الا انه شق
لانها مرة ورد بها القرآن لفظ الربص وكان للزنا ثبوت في نقصانه حدة العدة خلافا للشافعي انه اربعة
اشهر حمة الحرة وان كان المولى مريضا لا يقرب على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان سبيها مساقاة لا يقرب
ان يصل اليها في مدة الايلاء ففئة ان يقول بطلانه فيت اليها لان الفتي بالعلم هو الاصل بالقول بذلك فاذا عجز
عن الاصل انتقل الى البرك كالنكاح مع الما ولو صح في المدة بطل ذلك الفتي فصارت في الجماع لانه زال العذر فبقي الفرض
بحاله كما اذا نكح مولايا على الما واذا قال الامن انك انت على حرام سئل عن بنية لان هذه لفظة محملة بيمينها
ظواهر فان قال اردت بها الحرب فهو كما قال لان اللفظ يحمل ذلك فالظاهر ان المسلمين لا يكرهون
وان قال اردت الطلاق فهو بطلقة ثانية لانه يحمل تحريم الطلاق لان نوي الثالث فيكون ذلك كما قلنا في
الحكايات وان قال اردت الطهار فهو طهار لانه يحمل تحريم الطهار وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله وقال محمد رحمه الله لا يكون طهارا لان الطهار تحضي بالشبهة ولم يوجد وان قال اردت التحريم او قال
لم ارد شيئا فهو ميميل وهو بمنزلة قوله والله لا اقربك فيكون مولايا منها وقال مالك لا يكون التحريم شيئا في
شيء وان نوي به الطلاق فهو طلاق وقال الشافعي اذا طلق التحريم في امرأته ولم ينو الطلاق فهو ميميل ولا
يكون بطلا لانه تعالى ينها النبي تحريم ما احل الله لك الي قوله قد فرض الله لكم تحله ايمانكم سمى
التحريم شيئا فدل على انه ميميل عندنا لا طلاق وبالله التوفيق

كتاب الخلع

بسم الله الرحمن الرحيم
واذا اتمش الزوجان وخافا ان لا يقيما حرود الله ولا باسا ان يفديا نفسهما ما اخلعها به لقوله تعالى ولا جناح عليهما
فيما افتدوا به زوي انهما تلت في حيلة بنت عبد الله بن ابي بن سابط انت النبي صلى الله عليه وسلم واشتكت في زوجها
ثابت بن قيس ابن شماس فقالت والله ما اعجب علي ثابت في دين ولا خلق ولكن اكراه الكفر في الاسلام لا اطيعه
بعضا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اتدين علي حرة فبقيته وكان هو قد اعطاها حرة فبقي له مهر
فقالت نعم ونياده فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يخرجهما ما ساق اليها ولا يراد ودي ولا يردك فاذا
فعل ذلك وقع بالخلع بطلقة ثانية وانما المالك لان هذه موقته يعوض كالاطلاق على مال وعند الشافعي فسخ
لان هذه موقته وقعت لا بصريح لفظ من غير اليه فيكون فسخا كالفروقة لعدم الكفارة وان كان المستوفى من

قبله كرهنا له ان يخذ منها عوضا لقول الله تعالى ان اردتم استبدال زوج مكان زوج ابي قوله فلا تخذوا منه
شيئا الا به فظاهر الاية يقتضي ان لا يزوجها من غيرها شيئا سوا ما كان النكاح من قبله او من قبلها الا ان الدلالة قد
قامت على انه اذا كان النكاح من قبلها بياخ له اخر فمقدار المهر فخص ذلك وبقي الباقي على ظاهر الاية ولو
كان من قبلها كره له ان يخذ اكثر مما اعطاه ليرشحه لانه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اما الزيادة
فلا فان فعل جاز في القضاء والمهر الكراهية لانه زوى ان امرأه نشرت على عهد عمر رضي الله عنه فرفع
امرأها اليه فابانتها في بيت الزم ثلث ليل لم يدر حبلته بعد الثلاثة وقال لها كيف جئت بيديك فقلت ما
بت لابي من تحت عنده اقر لعيني منهن فقال لزوجها اخرجها ولوم قسطها قال فتاده يعني بالهاكاه وكان
كل عقد جاز بعوض قبل جاز بعوض كثير كسائر العقود دخلا في القاء القياس انه لا يلزم وان طلقها على مال
فقبلت وقع الطلاق وانما المال كونه معلقا فبقوله لا مال فان قبلت لزوجها ولا يلزم هو كان الطلاق قبل
عند المازوي سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال الخلع تطلقه بانه ولو كان هذه فدية
بعوض ولو لم يجعله بانيك لم يحصل غرضها من نكاح الزوج بل جعلا فحصل ذهاب مالها على غير شيء
وذلك لا يجوز دخلا في الشافعي انه فسح وان بطل العوض في الخلع مثل ان خلع المسلم على حرة وحزيرة فلا شيء
للزوج والفرقة بانه لان هذه الاشياء لا تكون عوضا في حق المسلم فلم يصح تسميتها وقدر في الزوج بما لا قيمة له
وخروج البضع من ملكه لا قيمة له وهذا الخلع امرأته في مرض موتها لا يعتبر خروجه من الثلث لخلوها اذا تزوج
على هذه الاشياء حيث يجب مهر المثل لان العوض فيه لا يسقط بوضاها وضاه كسكنوها على العوض ودخل البضع
في ملك الزوج فمفقور وهذا المرض لو تزوج امرأة في مرض موتها يعتبر من جميع المال وان بطل العوض في
الطلاق كان رجعا لانه بطل العوض فيقضى الطلاق ولفظة الطلاق تقع رجعا وما جاز ان يكون مهر
جاز ان يكون بركة في الخلع لانه عقد على البضع كالنكاح وان قال له خالعتني على ما في يدي فخلعتها فلم يكره
برها شيء فلا شيء عليها لانها لم تضمن عوضا ولم تخرجه من ملك فلا شيء عليها وان قال خالعتني على ما
في يدي من مال ولم يكره بركة شيء ردت عليه مهرها التي استحققت عليه بعقد النكاح لانها عترة بتسميتها
لا قيمة له فلا يجوز ان يرد ملكه بغير عوض ولا يخرج الرجوع الى قيمة هذه الاشياء لانها مجهولة في نفسها
ولا الى قيمة البضع لانها غير مفقودة فوجب الرجوع اليها يقوم على الزوج وهوما استحققت المرأة من
المسمى او مهر المثل وان قال على ما في يدي من درهم ورضيت برها شيء فعليه ثلثة دراهم لانها اقر الجمع
الصحيح وهو مسمى وما زاد عليه مشكوك فيه وهذا المعنى لو اقر وقال فلان على درهم بركة مثله وان
قالت طلقني ثلثا باللف فطلقها واحدة فعليه ثلث الالف لان الباقى الخيال فقد جعل الالف بركة
طلقات الثلث فما وقع وقع بالحق وان قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابي
حنيفة رحمه الله عليه لان المشرط في العقد لا يتبع بعض الشرط بل عليه لو قال لامرأته انت طالق ثلثا ان
شئت ففشا واحدة لا يقع شيء والالف مشروط في هذا العقد لان كلمة على الشرط لانه لبيان الحال والمكان
وتيقا على اني بالخير وعلى ان زوجي فصاد كانها قالت ان طلقني ثلثا فلك درهم وعند ابي يوسف
وعمر رحمه الله يقع واحدة ويحب عليها ثلث الالف لانها جعلت الالف في مقابلة الطلقات الثلاث
فانقسمت عليها كما لو قالت طلقني ثلثا باللف وحمل الوفا بعد نهر العبد او كانت على الف وبالف فانها
سواء اكرهاها قلنا يرد على خدامها ما ذكر في السير الكبير اذا قال الكفار امنونا سنة بالوفاء فامنونا
لم نقضوا الامان لقف السنة استحقوا عليهم نصف الالف ولو قالوا امنونا سنة على الف فنقضوا الامان

و
الح

ال
ال
ال

لنصف السنة لا يستحق عليهم نصف الالف وقد ذكرنا لان خرف الباقى الاموال وما البيع والخابه فالالف فيها
بطل الخلع فيقسم وفي مسئلتنا شرط ولا يفسد ولو قال الزوج طلق نفسي ثلثا باللف او على الف فطلقت نفسها وحرة
لم يقع عليها شيء لان الزوج لم يرض بالبينونة الا بشرط ان يسلم له كل الالف فلم يرض بالبينونة ببعضها وهذا
خلاف ما اذا كانت المرأة هي التي تسالت الطلاق باللف فطلقها واحدة لانه اباها بثلثها وذلك فعل لما طلبت
وزيادته والمباراة كالخلع والخلع والمباراة يسقطان كل واحد لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح
عند ابي حنيفة رحمه الله لان المباراة مفاعلة من البراة فيقضي إسقاط الحقوق المتعلقة من كل واحد منهما بالخلع
الذي قطعاه للمتناسلين في الربونك الاصطلاح على مال يسقط بالصلح كما سائر ما عليه خذك هاهنا
فان كان قبل الزوج وقدرت المرأة المهر كله لاشي عليه وان كان بعد الدخول ولم تقبض المرأة شيئا من المهر
لم يستحق عليه شيئا واما الخلع فهو ما خرد من الخلع الشيء من الشيء وذلك يقتضي سقوط الحقوق في كل حال
البراة وقال ابو يوسف رحمه الله في المباراة كل كراهية صريح في البراة وقال في الخلع لا يسقط الا ما سمي به
لانه ليس في لفظ الخلع ما يقتضي البراة فيسقط به ما سمي به دون غيره وقال محمد رحمه الله لا يسقط فيها
الا ما سمي به لانه طلاق بعوض ولا يسقط به ما لم يشترط إسقاط الطلاق على مال ولهذا لا يسقط سائر
الربون ولا تسقط نفقة العدة اذا لم يسميها فلنا سائر الربون لم يقع فيها المزاغة ونفقة العدة لم يجب
وما يجب بعد الدخول فيه القطع المقدم الا ان يكون الخلع على نفقة عترة فيكون خلعاً على مثل نفقة عترة
فيلتقيان قصاصاً لانها من خالص حقها فيقدر على إسقاط حقها بخلاف السكنى حيث لا يصح ان يرفعها عن السكنى
لانها يجب حق الله تعالى ونسبها في العدة في بيت عترة الزوج حصيه فلا يعمل فيه الا بالبراء والله اعلم

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا قال الزوج لامرأته انت علي كظهر امي فقد حرمت عليه ما يحل له وطبها ولا مسها ولا قبيلها حتى يكفر عن
اعلم ان الطهارة كان طلاقا في الجاهلية فقل بالشرع التحريم يرتفع بالكفارة والاصل فيه قوله تعالى والنبي
يظاهرون من نسائهم الاية ترات في قوله انت ثعلبه الامانة قال الهان وجها او من ان الصامت لا يضارب
عن مشاجرة بينهما انت علي كظهر امي فانت النبي صلى الله عليه واله وسلم وقالت ان اوسان وحبي واما
شابه مرغوب في فلاحا لشيء وتربد اعطني جعلي عليه كاهيه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
ما عندي في امرك شيء حتى ياتي الوحي فراجعت وقالت زوجي وان عمي واجب الناس الى وهو شيخ كبير لا
يستطيع ان يخدم نفسه فقال ما اراكي الا وقد حرمت عليه فقالت لا تقل ذلك يا رسول الله انه لم يكره
طلاقا وانما قال كلمة وان لم يصبه صغارا ان صمتهم الجاعوا وان صمهم ضاعوا فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ما عندي في امرك شيء فقال اشعوا الى الله تعالى في شدة وحري بقرائه وما القاه من سوءا فقلت
عائشة رضي الله عنها اقضي حرجي وحجرك ومجادلتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم امان يري الي وجه النبي
صلى الله عليه واله وسلم يري اي تعبس للوجي اليه فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وقولها
عليها وقال لها مريم فليخوتن فبه فقالت ما عنده ذلك فقال امرته فليصم شعرتين متبايعين فقالت انه يشع
كثير ما به من صوم فقال لم يصبه شعرتين متبايعين فقال في قوله ما جرد لك فقال رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم اناس سبغوه بعرف مني فقالت وانا اعينه بعرف فاحرق فقال قد احسنت اذ هي واطمعي
عنه شعرتين متبايعين وارجعي الى زوجك وارجعي فقالت ففعلت ما امرني به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

والعزو مكييل سبع ثلثين صاعا من قير والعز قان يكون سبتين صاعا وهكذا في الحديث وهذه الآية
حرمة عليه القنيل واللسان فان طهيها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى لما
زوجه عن سلمة ان صخر انه طاهر من امراته ثم اصاب في ليلة قمر او عليها خنا لان من قضاة فاجتهه فوافقه
قبل ان يكفر فاني النبي صلى الله عليه واله وسلم فذكر ذلك له فقال استغفر الله تعالى ولا تغر حتى تكفر ولا
يعاود حتى يكفر لقوله تعالى فمكر به من قبل ان يماسا اوجب الكفارة قبل المسيس فوجب ان لا يعاود
حتى يكفر والعود الذي يجب به الكفارة هو ان يجز على طهر عند بلان قوله ثم يعودون لما قالوا يقضي
عزك الى شيء فبقاه يقال من جزم شيئا على نفسه ثم استباحه انه عاد لما قال ولا يجز ويقال عادي في حبه
وعارضة وقزضه وان لم يكن قول فكان تقديره لانه لم يعودن فيسبحون لما جزموه وما قالوا هو المولى
فيه واللام قايمة مقام في لانهما من حروف الصلوات ولو كان المراد اعاده اللفظ مرتين لقال فريعتين وعل
ان العود لا يرد به اعاده ما سبق كقوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم اي صار وكقوله تعالى وليعودن في
ملتنا ومعنا ان شجيب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في ملتهم وعز الشاغي ان امسكها بعد الظهار
ساعة ولم يطلها وهو العود واجب الكفارة بحيث لا يسقط عنه ابدا وهذا لا يصح لان الظهار لم ينف
النكاح حتى يجوز له مساك على النكاح عودا الى النكاح وعودا وود الاصفها في العود ان يكر لفظ الظهار
مرتين وفيه مخالفة النص والاجماع واذا قال انت علي حنيط امي وكفنها وكفنها وهو مظاهر
لان يشبهها بامه الى ما لا يجوز له ان ينظر الى امه فكان مظاهرا وكذا كان يشبهها في كل النظر
اليها على التام من حماره مثل اخيه او عمته او امه من الرضا عنه لانه دور حرمي ومنه انقرا به فمات
كلام وكذا ان قال راسك على كظهر امي او فرك او وجهك او رقبتي وجوز ذلك لانه يعبر به
الاعضاء عن جميع البدن خلافا لما اذا شبهها بعض لا يعبر به عن جميع البدن كالبدن والرجل او قال انك
او تلك لانه ذكر منها جزا اشباها وجزا الضيف ليس بولي من لا يحز بوجوب النكاح فيسبحها فيخرج الى
الجليل يوما والي الخبز يوما فصار كما لو قالت علي كظهر يوما وبومالا ولو قال ذلك يكون مظاهرا
كزاها هنا ولو قال انت علي مثل امي يرجع الى نية فان قال اردت في الكرامة فهو كما قال وان قال
اردت الظهار فهو مظاهرا لان اللفظ يحمل فيرجع الى نية وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان لانه
داد علي نعت الرجب توقع بانيه وان نوي الخبز فيسبحها الى نية ان نوي الظهار والا يلا واما نوي فهو كما
نوي وان لم يكن له نية فليس بشي لانه ليس احو الاخرين اولى من الاختار الخبز فيفسر فوجب ان يرجع الى
نية وعن محمد انه ان لم يكن له نية فهو مظاهرا لان حرف التشبيه يخص الظهار فالظاهر انه ظاهر كما لو
قالت علي كبدن امي وكفها امي وعي اي يوسف قال اذ لم يكن له نية فهو الا لان الظاهر من التشبيه
الغريم واذن الخبز الايلا وهذا خلاف ما قال انت علي خاتم امي لان اطلاقا فهو طلاق وان اردت
ظهارا فهو مظاهرا وان لم يكن له نية فهو مظاهرا لان التشبيه لا يقع مع الخبز فيقتض الكرامة في كل على
الظهار ولا يكون الظهار الا من روجه حرة كانت او مة لقول الله تعالى والذين يطاهرون من نسائهم
خصه بالنسابة لخل فيه المالك كما في الطلاق حيث قال واذ اطلقتم النساء ومن قال النسابة انت عات
كظهر امي كان مظاهرا من جماعتهم وعليه لكل واجدة كفارة اذا اراد وطهرها وسواها في مجلس او مجلس
وهذا عندنا لانه قول يوجب التحريم فاذا جمع فيه بين النسوة فكانه اقر ذلك واجدة به كما في الطلاق ولا
يلزم الايلا لان الكفارة هناك بجرمه الاسم والاسم اسم واحد وهما نكاح الكفارة لرفع التحريم

ان
اي

126 والتحريم في كل واحد غير التحريم في الاخر حتى لو كثر الاسم في الايلا وحيث يكون الحكم هكذا خلافا للشافعي
انه لو طاهر بكلمة واحدة ان عليه كفارة واحدة وكفارة الظهار حتى رقبته فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فالحام سبتين مسحا كل ذلك قبل المسيس لقوله تعالى والذين يطاهرون من نسائهم الى قوله سبتين
مسحينا الله تعالى اوجب الكفارة ووصفها بصفة واخبر بان المسيس لا بعد الكفارة فيجب تقديم الكفارة
الثلاث على المسيس خلافا لما كان تقدير المسيس على الطعام يجوز ولا يصح لانه احد انواع الكفارة كالعق
والصوم ويجزي في العق الرقبة الكافرة والمسيلة والذكر والا نبي والصغير والحيث عندنا لقوله تعالى
ثم يعودون لما قالوا فمكر به من قبل ان يماسا اوجب الكفارة ولا يجز ولا نبي والشافعي لا يجوز في التكفير
الا ان تكون الرقبة مؤمنة والخلاف في هذا مثل الخلاف في كفارة اليمين واشترط الايمان في هذا زيادة
في النص ولا يجزى لهما ولا مقطوعه البدن والرجل وكذا مقطوعه اليد والرجل من جانب واحد
لانه فان ضففة الجنب كما لها كالميت ويجوز الاصم والمقطوع احدى اليدين والرجلين من خلاف لان
منفعة البطش والمشي لم تفت بها اهما واما الاصم فهو يسمع اذا نودي بصوت جهم وهذا استحسن
والقياس ان لا يجوز واما اذا لم يسمع اصلا فهو اخرس وعقته عن الكفارة لا يجوز لان منفعته الجنب
وهي العلم قد عرفت ولا يجوز للمقطوع الا بهما من البدن لانه يمنع العمل وكذا اذا كان من كل بدنه
اصابع سوى الابهام فصار كالحال فان البدن ولا الجنون الذي يعقل لان فون العقل يكون منفعته
كل الاعضاء ولا يجزي عن المبدن ام الولد والمكاتب الذي ادى بعض المال ان الرقبة هو لا ناقص وما عليه
كامل واذا اراد ان يوتي بالنقص كما لا عليه لا يجوز كما لو تذر ان يصور شهر او فاض شهر او فاضها ايام
المشترق واما المكاتب الذي ادى شيئا من مال الكفاية كان المولى اخذ ذلك على طريق البرق عن الرقبة فانه
على اعتاقه فصار كاعتاق العبد القن على مال ناويا عن الكفارة فانه لا يجوز ذلك هذا فان اعتق مكاتبا
لم يوكسبا جاز عذرا لان رقبته كامل بل جاز ان يبيعه عند العجز فاشبه القن وامتناع جوار بيعه حال الكفاية فاشبه
جوار بيع العبد المستاجر والمزهرين وقال في لا يجوز لانه يستحق العتق من غير جهة الكفارة لانه المولى فان
اشترى اباه او ابنه بنوي بالشرا الكفارة جاز عنها استسنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ان يجزي ولد لاله الا ان يجزه رقيقا فيشتره فيعتقه اي بذلك الشري كما يقال ضربه فلو جعه واطعمه
فاشبعه اي بذلك الضرب وبذلك الطعام لان نسب العتق حرم مقتر فابنيه الكفارة في رقبته جعل للكفارة
كما لو اعتق عبد اخر بنبيه الكفارة دليل الوصفان من الشري قريب نفسه من احد الشريكين فيه ضمن للآخر
بنيته ان كان الشري مومنا ولا يضمن اذا كان معسرا فهذا بين ان الشري اعتاق وقال في الشاوي
لا يقع عتقه عن الكفارة وهو القياس لان العتق انما يقع بدخوله في ملكه على وجه الصلح كما فاشبهه قالوا في
فعتق عليه ونواه عن الكفارة فلما ان في الميراث لا تمتنع فيه فلم يوجب التحريم بخلاف مسلتنا وان اعتق نصف
عبد مشترك وضمن قبة باقية فاعتقه لم يجز عن ظهله عن باقية حقيقه رحمه الله عليه لان عتقه العتق يجزي
فعتق النصف وانتقص الباقي وذلك لقضايه يصرف الى الكفارة لوقوعه حال العتق في ملك الغير فاذا ضمن
نصيب الشريك فقد ضمن والنقص متمكن فيه فلا يجوز وعندهما يجوز ان كان مومنا وان كان معسرا لا يجوز
لان من مذهبهما ان العتق لا يجزي فعتق الكل عن الكفارة ويضمن بعد صفة العتق بخلاف ما اذا كان معسرا
لانه عتق يعوض لانه في السعاية على العبد في يصب الشريك فصار كالعتق على مال من جهة الكفارة
وان عتق نصف عبده عن كفارة ثم اعاق باقية عنها جاز بالاجماع لانه باعنا والنفق الاول وان لم ينقص

فاشبه

في النصف الباقي منه محسوب عن الكفارة لأنه حصل كماله فاذا اعتق النصف الباقي خرج الكل الى الكفارة في ان
كانه اعتق نصفاً وشيئاً من اعتق ما بقي وان اعتق نصف غيره عن كفارة في جامع المرأة التي طاهر منها ثم اعتق
باقه لم يجز عن كفارة عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وعليه ان يستقبل اعتق رقبه لان عند العتق يتجزئ فقد
وطئ في خلال العتق وهو ما مورث بتقدير العتق على المسبب لم يوجد عند ما اعتق البعض يكون عتق الكل فقد طئ
بعد الاعتاق فجاءه واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صور شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان ولا
يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وانما اذا غلغلهما
شهر رمضان فهو شهر رمضان مستحق لعينه عن نفسه بانجاب الله تعالى في ذلك الوقت فلا يصرف
بشيء الى غيره فقد انقطع الشارع ولزمه الاستقبال وانما يوم الفطر والنحر واما يوم التشريق فهو منهى عن الصور
فيها وصور الطهارة كما مورثه فصار الصور فيها ناقصة وما عليه كامل ولم يجز عن المأمور فأنقطع الشارع
فان جامع التي طاهر منها في خلال الشهرين لم يعمل الا وهذا اناسياً استئناف المصوم عند أبي حنيفة ومحمد
رحمه الله عليهما لانه ما مورث بتقدير صور شهرين على المسبب وان لم يستقبل في ابعاضها وقد يجز عن التقدير
فواجب ان يومه بالاخلا وقال ابو يوسف وهو قول زفر والشافعي هذا ولا يفسد الصوم متتابعاً فاذا افطر
بقي الوجوب عليه لخاله كعتق الرقبه المومنه في كفارة القتل واذا طاهر العبد لم تجزه في الكفارة الا الصوم
لانه استوحال من العتق لانه لا يملك وان ملك فكانت كفارته بالصوم فان اعتق المولى عنه او اطعم لم تجزه
لان العتق عنه لا يجوز الا بعد وقوع المالك له وهو ليس من اهل الملك فالجزيه واذا لم يستطع المظاهر
الصيام اطعم مسكيناً كل مسكين نصف صاع من ثياب وصاعاً من ثياب وشعيراً او قيمه ذلك لقول الله
تعالى فمن لم يستطع فاطعام مسكينين مسكيناً ولا يجرى هذا الاطعام مسكينين يجب حتى يشرع مطلقاً فاستثبه كفارة
الاذى والاصل في ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لكعب بن عجره حين مر به وكان يتهاوت
القول من راسه وهو محرق فقال له ابو ذر يا كعب قال نعم قال جلق اطعم تسه مساكين لكل مسكين
نصف صاع من ثياب وصاعاً من ثياب او صاعاً من شعير هذا هو القدر في كفارة المني عن نكاح وعند الشافعي يعطي
كل مسكين مراً فان اعطاه قيمه الطعام اجراه عندنا لان المقصود سد الخلة وورد الجوعه وذلك بوجد
في القيمة وهذا الخلاف كالخلاف في دفع القيمة في الزكوات فان غرام وعشاهم جاز قليلاً كانوا او كثيراً عند
اصحابنا لانه ما مورث بالاطعام وفعل الاطعام ما يصير به الخبز طعماً كما في كفارة المني عن نكاح والزكوة والعشر
لانها وردت باللفظ الا بتأثير في شدة وطورها ازالة الملك وقطع الحق وان اعطى مسكيناً واحداً تسعين يوماً اجراه
عندنا لان تكرار الفعل في عين الواجب يجعله كالاجيان المختلفه برأيه قول الله تعالى يسئلونك عن الاهله
والاهل اهلا واحداً وانما سمى اهله تكرار الفعل فيه ولكن هذا حكم يتعلق بالمردوع والمردوع اليه ثم
تكرار المدفع يجوز تكرار تكرار المدفع اليه وان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لانه لم يتجز
الفعل وانما زاد في نصيب الواحد فلا يجوز كما لو اعطى طعاماً كثيراً القيمة وان قرب التي طاهر منها في خلال
الاطعام لم يستأنف لانه لم ينع الوطئ في خلال الاطعام معني تخفيف الاطعام وانما منع في خلال الاطعام وقبله
لجواز ان يقر على الصوم والعتق والنهي اذ لم يكن معني نفس المعني عنه لم يوجب الفضاخلاف النفي عن عتق
الطهارة وصور الطهارة لان الله تعالى اشترط تقديمه على المسبب وما هنا خلافه ومن وجب عليه كفارتان
بالطهارة فاعتق رقبته في يوم واحد منها عن احدهما بعينه جاز عنها وكذلك ان صام اربعة اشهر واطعم
مائة وعشرين مسكيناً جاز عنها لان الوجوب من جنس واحد فلو كان عليه قضاء ايام من رمضان

وقد قيل ان يومه بالاخلا وقال ابو يوسف وهو قول زفر والشافعي هذا ولا يفسد الصوم متابعاً فاذا افطر بقي الوجوب عليه لخاله كعتق الرقبه المومنه في كفارة القتل واذا طاهر العبد لم تجزه في الكفارة الا الصوم لانه استوحال من العتق لانه لا يملك وان ملك فكانت كفارته بالصوم فان اعتق المولى عنه او اطعم لم تجزه لان العتق عنه لا يجوز الا بعد وقوع المالك له وهو ليس من اهل الملك فالجزيه واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم مسكيناً كل مسكين نصف صاع من ثياب وصاعاً من ثياب وشعيراً او قيمه ذلك لقول الله تعالى فمن لم يستطع فاطعام مسكينين مسكيناً ولا يجرى هذا الاطعام مسكينين يجب حتى يشرع مطلقاً فاستثبه كفارة الاذى والاصل في ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لكعب بن عجره حين مر به وكان يتهاوت القول من راسه وهو محرق فقال له ابو ذر يا كعب قال نعم قال جلق اطعم تسه مساكين لكل مسكين نصف صاع من ثياب وصاعاً من ثياب او صاعاً من شعير هذا هو القدر في كفارة المني عن نكاح وعند الشافعي يعطي كل مسكين مراً فان اعطاه قيمه الطعام اجراه عندنا لان المقصود سد الخلة وورد الجوعه وذلك بوجد في القيمة وهذا الخلاف كالخلاف في دفع القيمة في الزكوات فان غرام وعشاهم جاز قليلاً كانوا او كثيراً عند اصحابنا لانه ما مورث بالاطعام وفعل الاطعام ما يصير به الخبز طعماً كما في كفارة المني عن نكاح والزكوة والعشر لانها وردت باللفظ الا بتأثير في شدة وطورها ازالة الملك وقطع الحق وان اعطى مسكيناً واحداً تسعين يوماً اجراه عندنا لان تكرار الفعل في عين الواجب يجعله كالاجيان المختلفه برأيه قول الله تعالى يسئلونك عن الاهله والاهل اهلا واحداً وانما سمى اهله تكرار الفعل فيه ولكن هذا حكم يتعلق بالمردوع والمردوع اليه ثم تكرار المدفع يجوز تكرار تكرار المدفع اليه وان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لانه لم يتجز الفعل وانما زاد في نصيب الواحد فلا يجوز كما لو اعطى طعاماً كثيراً القيمة وان قرب التي طاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف لانه لم ينع الوطئ في خلال الاطعام معني تخفيف الاطعام وانما منع في خلال الاطعام وقبله لجواز ان يقر على الصوم والعتق والنهي اذ لم يكن معني نفس المعني عنه لم يوجب الفضاخلاف النفي عن عتق الطهارة وصور الطهارة لان الله تعالى اشترط تقديمه على المسبب وما هنا خلافه ومن وجب عليه كفارتان بالطهارة فاعتق رقبته في يوم واحد منها عن احدهما بعينه جاز عنها وكذلك ان صام اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين مسكيناً جاز عنها لان الوجوب من جنس واحد فلو كان عليه قضاء ايام من رمضان

127 فصام بعد ما يعين بخلاف ما اذا اختلف جنس الكفارة وان اعتق رقبه واحداً وصام شهرين عنها
كان له ان يجعل ذلك على اتبعها استخساناً لا ينافي بالواجب والخير واحداً فاستغنى عن رقبه القين كما في قضاء رمضان
والقياس ان لا يجزيه عن واحد منهما لان اعتاق عبد واحد منهما يوجب ان يكون عن كل واحد منهما نصف
الرقبه لا يجوز عن الطهارة الا ترى ان لو اعتق رقبه واحداً عن طهارة وقيل انما اذا جعل عن احدهما لم يجز ذلك
هاهنا وانما اذا اطعم مسكيناً كل مسكين صاعاً من خبثه عن طهارة لم يجزه الا عن احدهما في قوله اي
حنقه وان يوسف رحمه الله عليه لانه في التيمم في الجنس الواحد بما يصرف الى الشخص الواحد لغرض واحد كما لو
اطعم مسكيناً مسكيناً بنيه الطهارة فحسب فانه لا يجوز الا عن احدهما خلافاً لما اذا اطعمهم عن كفارة الطهارة وقيل
لان النية في الجنس المختلفين معتبرة وقال محمد رحمه الله يجوز عنهما لان المدفوع وقاب الكفارة جميعاً
فجاز كما لو دفع دفعين وبالله العصمة والعون

كتاب اللعان

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا اقرف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمثله من بعد قاذفها او بقيت نيت ولها وطالبته بوجوب
القدف فعليه اللعان لما روي ابن مسعود انه لما نزل قول الله تعالى والزنا من المحصنات فها جلتها في
السجل ليله الجمعه فاجاز من الانصاف قال كعاصم بن عدي قال يا رسول الله ان ابني الرجل يجتمع امرأته رجلاً او قتل
قتلته وان تكلم به جلدته وان امسك امسك علي خطي ثم جعل يقول اللهم افترق فتركت ابه اللعان والزنا من
ازواجهم اياه فصار يوجب قذف الزناجات اللعان اذا كانت المرأة محصنة كما ان يوجب قذف الاحبات
الجد اذا كانت محصنة وانما شرط الزوجه لان الله تعالى خص الزوج بالزواج ولهذا لو تزوج امرأة نكاحاً فاستأقر
فزوجها لا يلعن عندها لانه لا يجرى قذفها الا بيمينه لا بالشايعي ولما شرط ان يكون الزوجان من اهل الشهادة
لان الله تعالى قال والزنا من اهل الشهادة ولم يلعن من اهل الشهادة الا انفسهم فشهادة اربعة اشهاد باللعان
تعالى ذكره بلفظ الشهادة واستثنى الزوج من حمله الشهادة فهو ابرأ من ان يكون من اهل الشهادة كما
يكون من اهل اللعان وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا لعان بين اهل العقول واهل الاسلام ولا بين
العبد وامرأته ولا بين المجرد في القذف وبين امرأته وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال اربعة لعان بينهم
وبين ازواجه المجرد وفي القذف والمسلم اذا كان نكحاً يهودية او نصرانية والعبد اذا كان نكحاً حرة والحر اذا كان
نكحاً امه ولا نكحاً بلفظ الشهادة عند الحاكم لا يصح الا من اهل الشهادة كل شهادة بلحق وخلافاً للشايعي ان
اللعان يمين وكل زوج يجمع لعانه سواء كانت امرأته محصنة او ركن وهذا خلاف نص القرآن وانما الذي يشب
ولاها قد كفي في معنى القذف بالزنا في غير النكاح فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يجزئ نفسه فذلك لا يوجب
قذفه اللعان عندنا وقد امتنع عن حق مقصود في حبس المبرور ان امتنع عن اداء اليمين فان لعن وجب عليه اللعان
او نصرته عندنا لاننا لو اوجبنا عليها الجحد وحينا نقول الزوج وقول الواحد الفرد لا يوجب الجحد وان عجز كلا الجنسين
والعجب من الخصم انه لا يوجب عليها الجحد بشهادة الزوج مع ثلثة من الشهود ثم يوجب بقوله وحده والمزاد بقوله
تعالى يرد ذكرها العراب الحبش خلافاً للشايعي ان كل من دخل منها ابرأ فاذ كان الزوج كافراً او مجرماً
في قذف فقد فارق امرأته وعليه الجحد لان القذف صحيح وقد سقط اللعان في جنس حقه خلافاً لما اذا كان مجنوناً او
صلاً لا يثبت شيء لان قذفها لا يصح وقوله اذا كان الزوج كافراً اذا كان كافراً في نكاحه فاستأقرت المرأة فلم يعرض
عليه الاسلام حتى قذفها به وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او مجرمة او كانت من لا يجرى قذفها فلا

حلال عليه في قوله ولا إيمان لمن قد فها ليس ينفذ في صحيح الأثرين أن حبسها لو فرفها لأجل الجدة وصفه اللعان
أن يبتدئ القاضي بالزوج فيشهد عند القاضي أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله أن من الصادقين فيما
زمتها بعض الزنا فيقول في الخامسة لعنة الله عليه أن كان من الصادقين فيما زمتها به من الزنا يشترط اليها في
جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله أنه من الكاذبين فيما زمتها به من الزنا فيقول في
الخامسة لعنة الله عليه أن كان من الصادقين فيما زمتها به من الزنا لأن النص ورد كذلك في الإشارة إلى بلوغ في التعريف
وقطع الإيهام فإذا اللعان في الحام بينهما ما زوج عن يمينه انشعرا الساعدي رضي الله عنهما النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا من يمين يمين العجاني وبين امرأته قال العجاني كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فمضت طالقاً ولم ينكر
عليه ومعلوم أن قوله أن أمسكتها ضمن منه إخباراً بامره المرأة إلى أن طلقها وكان اللعان سبب الفزقة ولا يثبت
الأحكام الحاكم في ذلك بيمينته كفزقة الجنة خلاف الأولى يثبت أن لفظ الشهادة كسائر الشهادات وقال في
إذا وقع الخلع الفزقة وقال الشافعي إذا وقع الزوج تنقح وكانت الفزقة تطلقه بيمينه عند أبي حنيفة ومحمد جرحهما
الله ولا يثبت حتى إذا كذب نفسه وجحد أوصرفته المرأة أو وطئت حراماً أو جحدت في زفاف أو جحد
الزوج بقول أنس بن مالك أخرجه لا يثبت جرحاً لا يثبت جرحاً من إجماع اللعان فلا يثبت تنقحاً سبب الولد
وكانت الفزقة عن الزوج بيمينه فزقة الجنة والزدة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتأخر لا يثبت جرحاً إلا
بغير ما دام على صفة التلاع من شاعرين به هذا قوله تعالى وكفل على أحد منهم مات أبداً وكفوله تعالى أقبلوا
المسركم كافة وكفوله تعالى لا يأتى عهدي الظالمين والشافعي طناً في جرحاً أخاهما هذه المعاني لا تالو صحتها
الخلع بينهما قبل وجوده شيء من هذه المعاني فأنزل عود الرجل أن يقدّمها وعادته هي التي تدنيه فتحتاج
إلى التزقي بينهما باللعان مرة أخرى خلاف ما كان يوسف والحسن زفر والشافعي أنه مرة بعد طلاق
توجب جرحاً مؤبداً وإن كان القذف بغير القاضي نسبه والحقه بيمينه لأنه لا يقطع نسبه من الأب
التيق بالامر لعدم الشبهة من جانبها وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة هلال وعز أبي يوسف
أن الحاكم يقول بعد الحكم بالفرق الرمت الولد منه وأخرجته من نسبه الجرح بالفرق قد ينفرد عن نسبه
فكل واحد منهما من أحكام اللعان فوجب أن يحكم القاضي جرحاً أحدهما جرحاً بالآخر والزوايه الأولى يشهد فان
عاد الزوج وأكذب نفسه جرحه القاضي به أعترف بالكذب بصرح الاعتراف فله من الجرح وجرحه أن
يبر وجهها ما ذكرنا على الخلاف وذكر أن قد عجزها جحد أو زنت فجدت لأن الأحكام شرط في اللعان
وإذا جحد خرج من أن يكون محصناً فإزاء النكاح بينهما على ما ذكرناه وإذا قد أفترق أمراً وهي صغيرة أو
محجونة فلا لعان بينهما من المرأة غير محصنة وفرف غير المحصنة كمن سبق المحصنة وقوف الآخر لا يتعلق
به اللعان عندنا لأن إشارته تقوم مقام عبارة لا يجوز إثباته بما يقوم مقام الغير كالشهادة على الشهادة
أو قول لأن اللعان فيما بين الزوجين الجحد فيما بين الجدين والجد لا يجوز إثباته بما يقوم مقام الغير وذكر ذلك
هنا وإذا قال الزوج ليس جرحاً مني فلا لعان ولا جحد عند أبي حنيفة وزفر وإن ولدت بعد هذا القول يوم
لا أن القذف بالجرح في معنى القذف المعلق بالشرط إذا الجرح لا يعلم حقيقة لجواز أن يكون له أربع نسيئة
الجرح فيصير بقدره كأنه قال أن كنت جاحلاً فانت زانية ولا يثبت الثقة للمعدة الجاحل والزوج يعيب الجرح
لأن الثقة يجب عندنا للمعدة مع عود الجرح والشبهة لا تؤثر في الرد بالجب فحكم به لوجود الظاهر
وأما الشبهة تؤثر في القذف فلا يثبت بالظاهر وإنما الحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد بامرأة
هلال ونقاه عنه لأنه علم من طريق الوحي أن هناك ولداً حقيقاً ولهذا قال إن جأت به أجم على صفة

اللعان

الحاكم

الشافعي

الحنابلة

هلال فهو له الالوان جأت به ازج القوم من أموك أجمعاً وهو لشريك جأت به يشبهه شريكاً قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لو كانا من الحيوان لخرتاهما وزوي لولا إيمان كل لي ولعاشان وقوله ازج القوم يعني دقيق
القومين مثل هذا لا يعرف ظناً ولا طريقاً لنا إلى مثل ذلك وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن جأت بولده قبل
نسيئته أشهد لا عنها وهو قول أبي حنيفة الأول لا ياتقينا وجوده عند أبي وهو قول جرحاً لولا أو صلى جرحاً لولا جأت به
كأن من نسيئته أشهد لا عنها سبب الوصية خلاف ما إذا جأت به كذا في الوصية طلقاً وعكساً وعند الشافعي رحمه الله إذا
نفي نسيئته أشهد لا عنها بقي القاضي سبب الجرح حيث هلال بيمينه لأنه وفاء امرأة صريحاً بالزنا لأنه قال وجحدت شريك
نفي نسيئته أشهد لا عنها وقوله جرحاً بالزنا يوجب الجرح وإن قال زنت وهذا الجرح من الزنا فلا لعان ولا يثبت القاضي
الجرح لأنه قد فها بالزنا وإنما يثبت القاضي الجرح لأن هذا حكم عليه والأحكام لا يجوز ثبوتها للجرح قبل الولادة بل يثبت
على الولادة كما سبق في الميراث وأوصيه وعزها وإن بقي الرجل ولا امرأته عقب الولادة في الحال التي يقبل
الثبوت وينتج أنه الولادة صح بيمينه ولا عن بيمينه لأنه لا يثبت نسيئته صراحة قال الشافعي لا عن جرحاً إذا فها بعد
ولادتها يوم أو يومين ولأن بيمينه عالم بوجده منه قبل الاعتراف بأن هيته يقبل الثبوت واستبشراً أو
اتباع متاع الولادة أو تطاولت المدققة أو أكثر وإن فها بعد ذلك يلاع في نسيئته وجرحه منه دليل
الاعتراف فالظاهر أنه معترف فلا يملك بيمينه بعد ذلك كالموارة والشافعي وأبو حنيفة يثبتون باكثر
مرة القاس لا ينفذ حيث في حالة الولادة في سقوط الصهر والصلاة وعند الشافعي نفيها على الفور انتهى والإ
لزمه وإن لم يجر منه دليل بقول نسبه ولا اعترف به وهذا موصول إلى أبي القاضي عند أبي حنيفة رحمه الله لأن
المرءة غير مقدرة في هذا الباب عنه وإن كان غائباً وقت الولادة فحضر وعلم بالولادة فهو على هذا الخلاف وإن
ولدت ولدت بيمين واحد ففي الأول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وجرحاً لأن ما اعترف باجره ماتت نسبهما منه
والجرح الواحد لا يثبت بيمين ثبوت النسب وإنما جرحاً لأنه أعترف بنفسه بعد القذف فصارت كأنه قال لها أنت زانية ثم
قال لها أنت عفيفه وإن اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما ويلاع من الأول أنهما اعترفا والثاني نفي
واللعان ينفرد عن نفي النسب بيمين ثبوت الفرائض فالقذف يغير ولد فله من ثبوت النسب كما عارض اللعان
فصارت كأنه قال لها أنت عفيفه ثم قال لها أنت زانية والله أعلم بالصواب

كتاب الجرح

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو بعث الفزقة بينهما بغير طلاق وذلك بعد الدخول وهي حرة من نسيئته
ثلاثة أفرأ وعلى هذا إذا وجب العدة عليها بالوطي في النكاح الفاسد أو الوطي يشبهه النكاح الأصل في ذلك قول الله
تعالى والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ويقال قروء بالضم وقروء جمع الجمع وقروء بالضمين ومن اللغة يعني
الضم والاجتماع ومنه نزل القرآن لاجتماع حروفه وقروء الماي المقرأ وهو الجوض وقروء في اللغة يعني
الحض كقول الشاعر

يا رب ذي عجز وضف فارض لها فركضوا الجايض

معناه إن له أو فانا نعي عراوته فيها خوف الجف وورد أيضاً معنى الطهر كقول الحمسي

مؤنة ملاك في الحي رفعة لما ضاع بينهما قروء سايكا

ومعناه وقت طهه إياهن وهو الطهر فحمله على الحيض ونحوه يقول صاحب الشرح صلى الله عليه وآله وسلم فإن صلبت
الشرح صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة بنت قيس حين نكحت إليه الرأ أن أذاك دم عرق فأنطري وإذا أتاك

بمعنى بالضم

قروى فلا يظن فاذ امر القروى فمطهرى وصلى قايض القروى القدر وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المستباحه
تدعى الصلوة ايام اقر ايها وامر الاضاح عينا طويها فقلنا ما لم تغتسل من الحيض الثالثة لا يجزى لها ان تتزوج بزوج
اخر احتياطاً لكونها زوجت اذ اظنعت في الحيض الثالثة كما يقول المخالف لكانت متزوجة في عدة العدة وهذا لا يجوز
للساكنين القروى وهو الخطأ واذ اظنعت في الحيض الثالثة جاز لها ان تتزوج بزوج اخر وتقطع رجعة زوجها
الاول وهذا لا يصح لان الله تعالى امر الزوجة وهو الاطاعة لله فزوجها في عدة العدة فزوجها في عدة العدة
كان في ذلك انقضائها العدة بقرين وبعض الثالث وان كانت من الحيض من غير ان يكون زوجها في عدة العدة اشهر لقول
الله تعالى والى الذي ينشئ من الحيض من ينشئكم ان ازمتموه فعدت من ثلثة اشهر والى الذي لم ينشئ وان كانت حاملاً فعدت
ان تضع حملها لقول الله تعالى اولاد الاجمال اهل من ان يضع حملها ان كانت امة فعدت احضانها لزوجها عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال طلاق امة نطفان وعدها حيضان وان كانت امة فعدت احضانها لزوجها عن النبي
فنفقه الا ان الحيض لا يتبع فاذ اوجب رجعة كل واحد والى الذي لم ينشئ من ثلثة اشهر والى الذي لم ينشئ وان كانت حاملاً فعدت
وان كانت من الحيض فعدت من ثلثة اشهر ونصف لعدة العدة والصغيرة بالاشهر ونكاح ما يرضى بتصفيتها واذ امان
الرجل على امراته الحرة فعدت من ثلثة اشهر وعشر سنواً دخل بها زوجها ولم يدخل القول الله تعالى الذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اشهر وهذه العدة لا يجب الا في نكاح صحيح لان الله تعالى
اوجبهاموت الزوج واطلاق لفظ الزوج يقتضي من كان نكاحه صحيحاً وان كان المتوفى عنها زوجها امة فعدت
شهران وخمسة ايام كما بينا ان الزوج نصف احكام النكاح والشهور ربع تصفيتها وان كانت حاملاً فعدت
تضع حملها لقول الله تعالى اولاد الاجمال اهل من ان يضع حملها ان كانت امة فعدت احضانها لزوجها عن النبي
والموت في عهدها زوجها خرم كانت امة لان وضع الحمل مما لا يتبعه فيستوي فيه الزوجة والحرة كالخمر الذي لا
يتبعه فان السارق تقطع يده خراً كان عبداً واذ اوتيت المطلقة في الموضع فعدت اربع الاجل ان اكل الطلاق
بائناً او ثلثاً بغير علة الوفاة تستعمل بينهما ثلث حيض عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله عليها لانها تراثت
اوتت الزوجات قبل ما عده الوفاة كالرجعة بل هو الاول لان العدة اشهر وثلاثة اشهر لان العدة تتعلق
بالنكاح الفاسد ولا تراثت لا يعلق وعنه ابي يوسف تجد ثلث حيض لانها ميتة ولا يعلق عليها عدة
الوفاة كما لو طلقها بشواها او في الصحة وانما اوتيت لعدة الفراق واما المطلقة الرجعية وزوجته فليها
نحو عدها عدة الوفاة بالاجماع فان اتمت امة في عدتها من طلاق رجعي اشقلت عدتها الى عدة الحرة لانها
زوجة اذ الرجعي لا يزل ملك والحرة اذا وجبت عليها العدة من زوج كانت عدة الحرة بخلاف ما اذا كانت
الطلاق بائناً لانها ليست بزوجة له واجرى العدة ليس بيسبب بيد عن ابي حنيفة ولا يغير بغير البيوت عدة
الوفاة وعنه مالك يستعمل فيهما وعنه الشافعي لا يستعمل فيهما في احد قوليه وقوله الاخر مثل قوله مالك وان
اعتقت وهي ميتة او متوفى عنها لم تستعمل عدتها لانها ايسة وان كانت ايسة فاعتدت بالشهور وثلاثة اشهر
انقضت ما مضى من عدتها وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض لانها اذا زادت الرق اوجبت تبين انهم نكح
ايسة وان الجمع بين الاصل والبدل في مقصود واحد يجوز في المأ والمزاج في الطهارة وللمتزوج نكاحاً
فانشر الوطوء بشهوة عندها الحيض الفرة ولتوت من هذه عدة وجبت لتخصيص المأ فكان ذلك بالحيض
دون الشهوة ثم العدة تجزى عليها من وقت الفرة لان الوطوء منى ما تجزى في النكاح الفاسد لم يكن موجبه
الامهر واجزا لجم العدة المتقدم فالبدل من وجود الفرة لا يجزى العدة وقال زفر عدتها من نكاحها ما جازها
فان كانت قد حاضت ثلث حيض من ذلك الوقت فقد انقضت عدتها لان وجوب هذه العدة تغلق شوطي دون

فانها

زوجها

العدة فاعتدت اخر وطى حبله منه واذ امانت من اموالها عنها واعتقها فعدت ثلث حيض لان هذا نكاح
يصح الزاوة على النكاح فلا تجزى حيضه وحادثة قيساعلي تربي النكاحه وعنه الشافعي حيضة واحدة لان هذا
تربص بالحيض فيكون مجزى واحدة كاستبراء المالكه وسوي بن القنول الموت لانها تعتد في المأ من العدة
من الموت وذلك سوي بين الطلاق والموت في النكاح الفاسد لان عدتها في علي وجه الاستبراء واذ امانت الصغيرة
امراً وبها جليل فعدت من ان تضع حملها عن ابي حنيفة ومحمد استخساها العمور وقول الله تعالى اولاد الاجمال
اهل من ان يضع حملها فلا يجوز تخصيصه بالقياس لان ابراء العدة وجبت عليها وهي حامل فكان انقضاء عدتها
بوضع الحمل كما لو كان زوجها بالآباء وعنه ابي يوسف والشافعي يقتضي عدتها بضعة اشهر وعشر لا ياتينها
بأنها الحمل مهخي لا يثبت الشبهة لا يقتضي به العدة كالحمل الحادث بغير الموت فان حوت الحمل بعد الموت قبل انقضاء
عدتها فعدت من اربعة اشهر وعشر بالاجماع لان العدة وجبت عليها وهي حامل فخلت اربعة اشهر اذ اظهرت
حملها بعد موته لان هناك شبهة ثابتة بالقياس وبثبوت شبهة يقتضي الحكم بوجوده قبل الموت وضارة كطاهر وقت
الموت واما في الصبي فلا يثبت ثبوت ولها حتى يصير بمكومتها قبل الموت فكل ذلك لا يقتضي به العدة غير ان اشكال
وجه القياس باقي واذ اطلق الرجل امراته في حال الحيض فعدت بالحيض التي وقع فيها الطلاق من عدتها لانها لو
حسبها من العدة لا بد من احكامها من الحيض الاربعة حتى لا تنقض عدتها في ثلثة اشهر ووجوب الحصة الاربعة
الباقي استدل لا كقول عمر رضي الله عنه في عدة الاما لو انشطت لعلتها حيضة ونصف واذ اوطيت العدة بالشبهة
فعدت عدة اخرى وتداخلت العدة وتكون ما تراه من الحيض محسباً به عنهما جميعاً عداً بالعدة مجرد اجل
فانقضامة واحدة تبقى للاجل كاجال الزوجة لالة الوصف قوله تعالى فبلغ اهلها وعنه الشافعي يرضى في
العدة الاول فاذا انقضت استأنف الاخرى وما يثبت للرجل على السلا لجمع لا يثبت على الزوجة واحدة قياساً
على حل الوطء فان انقضت العدة في الاول ولم تحل الثانية فان عليها اتمام عدة الثانية لان عدة الاولى محسوبة من وقت
الطلاق وعدة الثانية محسوبة من وقت الفراق فامضى بعد الطلاق فهو محسوب من العدة الاولى محسوب من العدة
الاخرى لانه مضى قبل الفراق الذي هو سبب لوجوب العدة منه واما مضى بعد الفراق فهو محسوب من العدة التي اجتمعا
واستأنف العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة لان العدة تتبع الفرقة بدليل ان الزوج لو طلقها
على تخيرها الى وقت اخر فانه لسيرها ذلك فاذا وقع الفرقة وجبت العدة فاذا مضت العدة انقضت العدة فان لم تعلم
بالطلاق في الوفاة حتى مضت مرة العدة فقد انقضت عدتها لانها لم تبق في العدة لا تنقض على فعلها الا ترى انها لو علمت
فلم تجتنب ما تجتنبه المعتدة انقضت عدتها وما لا ينفق على فعلها لا معنى لاعتبارها فيه والعدة في النكاح الفاسد
عقيب الفراق بينهما او عمر الوطء على ترك وطئها لما يثبتا وعلى الميتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة سلمة
الاخر اذ يترك الزينة والطيب والذهب والحمل الحديث ام سلمة رضي الله عنهما النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى
المعتدة ان تختص بالطيب والحناء والحناء طيب وهو المعاني طيب ويقصر بها الزينة فخره
الامر عن يميني اذا اشكت عيناها فلا يبالى ان يفسد الدر اذا اشكت راسها صت على راسها الدهن لانها مفعولة
للحاجة دين الطيب والزينة بخلاف الحلي ولا متشاط واما المتوفى عنها زوجها فانها لا تجزى ايام حية
رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت اكثر
من ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشر اخلاف القياس ولا تختص بالحناء اذ كذا حديث امر
سلمة رضي الله عنها ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر ولا زعفران لانها زانجه مستلذة كالطيب ولما قالوا
اذا غسلت به ينقص جازل والاعني الطيب ولا احداً على كارة ولا صغيرة لانه يجب حق الله تعالى فلا يخاطب به

الكافرة كالاحرام. واما انفس عدة الطلاق في الوفاة فانها خاطبة في حق الامهين وفيها صيانة ما الزوج
خلاف الجراد واما الصغيرة لا حرام عليها عندنا لانها عبادة بدنية كالصوم والصلاة بخلاف العدة لانها
زمان يمضي ويقضي وكانت المرأة لا تستعمر به حتى قبل ان العدة لا تنبى على الصغيرة ولكنه يجب علينا ان لا نزوجها
الا بعد مضي زمان. وعند الشافعي يجب على الصغيرة الجراد. والخلاف بيننا وبينه في عدة الوفاة خلافا وعبار
الامة الاجراد وكل ذلك المكاتبه لانها عبادة بدنية لا يسقط بهلخت المولي كالصوم والصلاة المفروضة بخلاف
المقام في المتزلة لان ذلك يسقط به خلو المولي. وليس عدة النكاح الفاسد ولا في عدة ام الولد اجداد لان الجراد
للتأنيب على مافات وما فادها خوارم وكل ذلك في عدة ام الولد لانها عدة من المولي كالمعدة من النكاح
الفاسد. ولا ينبغي ان تخطب المعدة لقوله تعالى ولا تخرجوا من دياركم ولا اوطانكم من اجل هذه الآية لان العدة
من حقوق النكاح فلا ينبغي ان تخطبها فيها حال نكاح. ولا بأس بالتعريض في الخطبة لقوله تعالى ولا جناح
عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم والتعريض لا يما والمناخ من غير كشف ولا تبين
ولا يجوز له طلاق الرجعية ولا المبتونه الخروج من بيتها لئلا او نهاك لقوله تعالى ولا تخرجن الا ان ياتن بفاحشة
مبينه قبل الفاحشة ان تزي فتخرج بها لا قامه الجرد عليها وقبل الفاحشة نفس الخروج يعني ما يتخرج هو
الفاحشة في نفسه ولا تفتقها في مال زوجها او في نكاح الى الخروج لاصلاح امرها كان رجعه. والمتوفى
عنها زوجها تخرج نهائيا. وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها التي تعتد فيه لان نسوة قولي اجددوا ان
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الوجنة فامرهن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يزاووزوا ولا يبتن بالليل ولا
تفتقها لا تجب في مال زوجها فلا بد لها من الخروج لاصلاح امرها. وعن محمد لا بأس بان تقيم المتوفى عندها زوجها
في غير منزلها اقل من نصف الليل. وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي نضوا اليها بالسكنى حال وقوع الطلاق والفرقة
لانه نضوا اليها وقد قال الله تعالى لا تخرجوهن من ديارهن ولا اوطانهم اذا كانت في منزل الا قريبا يوم الفرقة والموت
تعدو اليه منزلها فتعتد فيها لانه نضوا اليها. فان كان في بيتهما من اذليلت يقيها واخرجها الوفاة من بيتهما
انتقلت لان الضرورة الجائز الى الخروج والضرورات تنسخ المحظورات. ولا يجوز ان ينفق بالمطلة الرجعية لقوله
الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا به وهي عامة في الزوج والخروج جميعا. ولا يكون النسوة يهتدججه لان السفر
لا يفتق النكاح لان الرجل ينفق بامته خائبا فزوجه خالفا لفرانه يصير به مراحجا لان السفر يرد على
المراجه لان له لو لم يرد مراحجا لاساقف بها فصار كالموت. واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بايانه تزوجها
في غيرها وطلتها قبل ان يدخل بها فعليه مهر كامل وعليه عدة مستقبله في قولنا ابي حنيفة وابي يوسف رحمه
الله عليها لان رجما مشغول بما به فعل شغل العفو وعليه ثم عقر عليه فيصير بنفس العفو قابضا لها كما لو
شغل دارا ما عقر عقر عليه فانه بنفس العفو يصير قابضا كذلك هذا وان اوطى اكر من الخلو في الخلو
توجب جمال المهر والعدة فان اوطى اولي. وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام العدة لانها عقدان مختلفان
بذلك ان الشهود في جردهما غير شهود في الاخر والمهر في جردهما لا يكون مهر في الاخر فذلك الدخول في جردهما
لا يكون دخولا في الاخر فلو تزوجها بعد انقضاء عدتها لم يملكها قبل المسيس. وقال محمد لا ان اوجب عليها
في هذه المسئلة بقية العدة الاولى لان تلك العدة كانت واجبة واما كالمانع منها هو النكاح الثاني فاذا ارتفع
المانع ظهرت تلك العدة الا ترى ان شري امرأته وهي امه بعد الدخول بها لم يلزمه عدة في حق مولها لان هذه
اباحة خلفت اباحة فلو اعتقها انما العدة لا تنفع المانع كذلكها هنا وبثبنت نسب المص. الرجعية اذا
جات سنتين واكثر ما لم تغر بانقضاء عدتها لان الفرائض قائم ما لم تنقض عدتها ووطيها مباح له وظاهره

130 كولي حادث مباح. وليس كذلك الاوطى الزوج فحمل على انه وطئها في العدة فصار به مراحجا ثبتت نسبه منه فان جاز
به لا اقل من سنتين يات لا نكحنا بوجوب العدة عليها وجوبا بوجوب العدة عليها حكم شغل رجها وشغل رجها
يتمد اي سنتين فاذا اولدت قبل سنتين انقضت عدتها فبات منه ولم يكره الرجعة لاننا ابدنا الرجعة لا بشاها المشك
لا حتم لان هذا الولد حصل على علق كان قبل الطلاق فان جاز به لا كثر من سنتين ثبتت نسبه وكانت رجعه وجعل
كانه وطئها في العدة لما ذكرنا. والمبتونه يثبت نسب ولها اذا جاز به لا اقل من سنتين لان المولي محظور في
الطلاق البائن فحمل من المسلمة على الصحة بخلاف ما اذا ثبت لا كثر من سنتين لا نه حمل حادث بعد البتونه فلا يثبت
نسبه اجماعا. وان جاز به تمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت الا ان رجعه الجمل لان شغل رجها في سنتين من
وقت العلق ولا اجاز به تمام سنتين من يوم الفرقة فقلت بولاه لا كثر من سنتين فلا يثبت نسبه منه. الا ان
يرجعه الرجل فيصير كأنه ادعى نسب ولا نسب له فثبت حين ادعى نسب القبط استصحابا. ويثبت نسب المتوفى عنها
زوجها قبل الوفاة وبسنتين لا يثبت في الجواز ان يكون جملها لا تنقض عدتها بالاسهر ما لم تغر بانقضاء العدة لا يكره
من الطلاق وعقد من اذام تدعى الجمل في مدة العدة وجاز به عشرة اشهر وعشرة ايام لا يثبت لان الاصل عدم
الجمل فاذا مضت الاربعة الاشهر وعشر اجمعا بانقضاء عدتها فان جاز به لا يثبت لان الاصل عدم
نسبه اشهر ثبتت نسبه ولا فلا. ولو اعترف امه بانه بانقضاء عدتها لم يثبت بولاه لا اقل من ستة اشهر ثبتت نسبه لانه
لا يثبت ان يكون حمل حادث فقد ظهر ما يوجب بطلان اقارنها. وان جاز به ستة اشهر واكثر لم يثبت لانه يجب
جوده بعده فلا يقدف فثبت حمل حادث على غير فراشه فلا يثبت نسبه منه وعند الشافعي يثبت علم تزوج او
تلا لا كثر من اربع سنين من يوم طلقها الزوج. وان ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة رحمه الله عليه
الا ان شهرك بولاده رجلان او رجل وامرأتان لانه لا يجوز فصل القبايل الخمسين بخروج شهادته الشتام لم ينضم
الي شهادتهن ما يقوى شهادتهن كالعين اذ الحسنه ثم قال الصب فان قال امرأه واحده انها بكر يفرق
بينهما لانه انضم الي شهادتهما ما يقوى بها وموطأه الجال لان الاصل من البكره الى ان ينفق زوالها وان قال في ثبوت
فانه يكون القول قول العين مع مضمون فيفصل القبايل بينهما يمينه وقوله لا يشهداتهما. ولا يثبت لشهادة
امرأة واحدة لان هذه شهادة قامت على الولادة ولا يشترط في الحكم بها ضم الرجال الى النساء وكان الفرائض
قائما. الا ان يجوز هناك حمل ظاهر واعترف من قبل الزوج فيثبت النسب بغیر شهادته لانه ثبت كون
الولد في الرحم فلا بد من الاتصال فيقبل قولها كما في دم الحوض. وقال لا يثبت الولادة ما لم يشهد بها امرأه لان
كل ما يمكن ان يعرف من جهة غيرهما لا يثبت بقولها كسائر الحقوق خلاف الجفر لانه لا يعلم من جهة غيرهما.
واذا تزوج رجل امرأة فحتم بولاه لا اقل من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاز به ستة اشهر
فصاعدا ثبتت نسبه اعترف به او سكوت. الاصل في هذا ما يثبت ان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا جاز بالولد
لا اقل من ذلك علم ان العلق لم يكن في النكاح فلا يثبت نسبه منه خلاف ما اذا جاز به ستة اشهر فصاعدا. وان
حمل الزوج الولادة ثبتت شهادة امرأه واحده في حقه مسلمة تشهد بالولادة عند المأزور وعن النبي صلى الله عليه
واله وسلم انه اجاز شهادة القابلة في الولادة ولا يشترط في ثبوتها ضم الرجال الى النساء لا يشترط العردت
النساء كاجاز. وعند الشافعي يشترط اربع منهن لان هذا نازع وقع بينهما في الولادة ولا فصل شهادة
امرأة واحدة كما بعد الابانة. وكثر مدة الحمل سنتان عندنا لا اري عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يبقى الولد
في رحم امه اكثر من سنتين ولو فعلتة مغزل في رواية يدور فذلك مغزل وهذا لا يثبت الا بوقفا. وعند
الشافعي اربع سنين. واقله ستة اشهر لقول الله تعالى وحمله ووضاه لتفطن شهرا وقوله والوالدان يرضعن ولها سن

لان القاضي يفتي بما ظن ان الامور المستلين ولها قلنا ان القاضي يفتي بما اعطاه الله من وجهها
نفقة ونفقة ولها جبر غائب عنها ولا يقضي بنفقة في الغيب الا لهول لان القياس ان لا يقضي بنفقة
احد في مال الغيب الا ان الولد له نفقة وهو خير من نفقة الزوجة واولاده الصغار فذلك مخصوص
فلا يقضي القاضي لها بنفقة الا عند استرار راسخ فخاصته ثم لها نفقة المولود من نفقة جبر العبد فاذ
تغير حاله تغيرت الواجب ولما مضت مدة نفقة الزوج عليها والتمس بذلك فلا شيء لها لان نفقة ولا يصير
دينا بنفسها كنفقة ذوي الارحام وعند الشافعي اذا استرارت عليه يموت دينها عليه الا ان يكون القاضي قد قضى النفقة
او صالح الزوج على مقدار نفقة لها بنفقة ما مضى على الزوج لان النفقة ليست بعوض عن شيء بل لانها
لو كانت عوضا عن البضع صار له عوضان المهر والنفقة والعقد الواحد لا يجوز شي واحده عوضين ولا
يجوز ان يكون عوضا عن الاستمتاع لانه تصرف فيما ملكه بالعقل ومن تصرف في ملكه لا يستحق عليه عوض
ففي ان يكون صلة والصلوات كالتعلق الاستمتاع لا ينافيها معنى البهاك الهبات وذلك المعنى ههنا املا
القضا او رضا الزوج لانه ملك لا لزام نفسه من الجاه فاذ اذله بالزام الحاكم فلا يلزمه بالزام نفسه او
فان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهوة ونسقط النفقة لان النفقة طريق الصلوات
فاذا لم يقض بطلبها لم يمتد وجراح الراس وهي الجزية فانها تنقطع بالموت وان سلفها نفقة النسوة ثم مات
لم يسترجع منها شيئا وكذا لو مات هي بآخر الزوج من تركها شيئا عدا اي حقيقه واي يوسف رحمه الله
عليها لانه صلة ولا يثبت بها الرجوع بعد الفسخ الهبة وعنه محمد بن سيرين ومالك في المرة لانها تقضى
قبضا مضمونا بالماستحققة في المستقبل فاذا بطل الاستحقاق بالموت بقي القبض بعجزه فيجب رده كالديون
وعنه ايضا انه في نفقة الشهر لا ترجع لانه في حكم السبب بخلاف ما زاد عليه واذ ان زوج العبد جده
فنفقة ما مضى عليه يباع فيها لانها من احوال العبد فيجب على العبد المهر ويكون في كسبه وزقته يباع
فيها الا ان يقرب المولى كسائر الديون واذ ان زوج الرجل امه فهو اهلها معهما من كسبه وزقته يباع
ولاذا ما يوجبها فلان نفقة لها وكذا المدة وام الولد والبتوة ان يغلي بينهما وبين زوجها في ماله لا يستحق
لانها صارت مسئلة نفسها في بيته كالجدة بخلاف ما اذا لم يتزوج واستهت الجدة الناشرة ونفقة الاكولاد
الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد حلالا يشاركه في نفقة الزوجة لقوله تعالى فان ارضعتم فانوهن
اجورهن الزمر الاب اخوة الارضاع مع جده الام واذ اذ كان الام لا تشاركه مع مساويها اياه في
الزوجة فالاجور اولى وكذا لا يشارك الولد احد في نفقة الوالد لانه اقرب اليها بالوادة من غيره
واما الزوجة فلانها تستحق النفقة بحكم العقل كالمهر فان كان الصغير رضيعا فليس عليه ان يرضعه
لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن والمولود له الاب فوجب له الارضاع عليه ولانه مؤنة الولد فلا
يجب عليها كالتفقة ويستأجر الاب من رضعه عندها لان الارضاع يجري مجرى النفقة ونفقة الولد على
الاب فاما اخو الحضانه فهو الام ولا بد للزوج ان يستأجر من رضعه عندها ما لم تكن الام تزوجت بزوج
اخر وان استأجرها وهي زوجة او معتزلة لرضع ولها ما لم يجر لها من نفقة الجدة والجد والارضاع يجري
مجري النفقة فلا يجب لها نفقة وان الرضاع والحضانه من عمل البيت وذلك مستحق للمراة ديانة برليل
ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قسم العمل بين علي وفاطمة رضي الله عنهما فجعل عمل البيت على فاطمة
وجعل عمل خارج البيت على علي رضي الله عنهما فلم يرض لها ان تسع في ذلك فيما بينهما وبالله وامام
المهرة من الطلاق البائن في رواية لا يجوز اخراجه كالزوجة وفي رواية لا يجوز له

ولا تجبر الام على الارضاع الا ان لا يوجد غيرها فتجبر في دفع الضرر عن الصغير وقال مالك بن النضر اذا
كانت دنية ولا تجبر اذا كانت شريفة واذ انقضت عنها فاستأجرها على رضاعه جاز لانه بائنا
العدة صارت اجنبية فجاز كاجنبية اخرى فان قال الاب لا استأجرها وتجاوزها فترتب الام بمثل اجرة
الاجنبية كانت اخيرا لانها اقوم بهواشقوق عليه ولها حق الاستئناس بالولد فكانت اولية وان التمس
زيادته لم يجز للزوج عليها لقول الله تعالى لا تضار والدة يولدها ولا مولود له بولده قبل في التاويل لا تضار والدة
قلزم الرضاع مع ضرائنها ولا يضار الاب في الرامه لها الزيادة على ما تملكه لاجنبية ونفقة الصغير واجبه
على ابيه وان خلفه في دينه كما في نفقة الزوج على الزوج وان خلفه في دينه لان الرجم بينهما كنفقة الابوين
ولا ينفق على غيره مجرى نفقة الزوج بخلاف نفقة ذوي الارحام لانها تجب على طريق الصلة فان لم يكن مع اختلاف الدين
يترك عليه يجوز للمسلم ان يتبرى بفنل اخيه الجزية بخلاف ابيه الجزية واذ اوفعت الفرقة بين الزوجين فالهوى
احق بالولد لان الله تعالى جعل حق الارضاع والامساك للوالدة ووجب اجرة الرضاع على الاب حيث قال والوالدة
برضع اولادهن الابه والامه ورددت في المطلقات وروى ان امرأة انت النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول
الله اني هذا كان بطني له وما جرى له جوارثي له سقا فزع ابوه ان يرضعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم انت اخوة ما لم تنكح ومعناه الام اشقوق لجن على الولد فجعل الشارع حق التربية لها والاب اعرف
بصالح اموره واخو على حفظ المال وقوس الولد في المال والعقود اليه مصلحة للصغير من الجانبين فان لم تكن له
امر بان مات او تزوجت فالجدة ام الام اولى من الاب لانها استوبا في القرابة بخلاف هذه الولادة مستفادة منها
فان اريها كان اولى فان لم تكن فام الاب اولى من الاخوات لان لها ولدا وكل القياس ان اخو الام لا يشارك في الحضانه
فما يجب اليه بالاب فلان اخوة الاخوات اولى من العمات والخالات لانهم بنات الابوين والحالات والعمات
بنات الجد فلا يقرب اليه اولى واشفق عليه وتقدم الاخوات من الاب والام لانها تدني جهتين ولا اخوات من الام
لانها تدني بالام وهذا الحق والاصل للام ثم الاخوات من الاب اولى من الحالات في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
عليه لانها بنت الاب والحالة بنت الجد فالقربى اولى وفي رواية اخرى الحالة اولى منها لقول النبي صلى الله عليه واله
وسلم الحالة والدة ثم بناتهن بعد من على العمات والحالات كما ذكرنا في الاخوات ثم الحالات اولى من العمات
يتبرن في ذكركم ان اخوات من العمات يتبرن كذلك لان الحالات تدلن الي الام فتقوم مقام الام فتكون اولى
من العمات في العمات على الترتيب الذي ذكرنا في الاخوات وكل من تزوج من مهر لا سقط حقها للغير الذي
ذكرناه في الام الا الجدة اذا كانت زوجها الجد وكذلك الام اذا تزوجت بعم الصبي لانه لا يلحقه اهانة وخفاف من
الجد والعم بخلاف ما اذا كان اجنبيا لان ما يلحقه من الضرر والمهنة من كونه عندها وهو اجنبى منه اكثر
ما يحصل له من المصلحة بنفقة الام فان مات عنها زوجها وبات منه عدا حقها في الحضانه لان المانع قد زال
فان ترك الصبي امرأة من اهله واخصم فيه الرجال فالام اقربهم له تعجيبا لانه فانت الحضانه بالقرابة وانتقل
الي العمات كالزوجة والام والجدة اخو الغلام حتى باكل وجده ويشرب وجده ويلبس وجده ويستحي
وجده لما روي عن سعيد بن المسيب قال طلق محمد رضي الله عنه امراته ام ابنه عاصم فلقها ومعهما الصبي فزارهما
فادفعا اليه بكر رضي الله عنه فقضى ان يرضعها وقر اشها حتى له حتى يشب او تزوج وقوله يشب اي يشيط
وفي رواية اخرى قال النبي صلى الله عليه واله وسلم من سمن وعسل عندك ففرض بالولد لانه وقوله لفا عها يقال
مع الام لا خلاق النساء واستضر بذلك فاسقطوا حقهن استحيانا وبالجار يرضعها فاحسن

انما لف اخلاق النساء وتعلم منهن من الغيرة والخبر والطبخ وعندها ذلك فاذا بلغت واشتهت الخبايا الى الحفظ
والرجال الاشرع غير ما شئت حفظا فكانوا يعزل الباطن عن الباطن ومن سوي لهم والغيرة الحق الجارية حتى يبلغ حد الشهوة
لانه ليس لهم من الشهوة ما لا هو الجدة وهي تحتاج الى الحفظ فكانت اولها والامة اذا اعتقها مولها وام الولد
اذا اعتقت في الولد كجدة لان الولادة موجودة فالنكاح بالزنا يرتب له هذه الولاية كالجدة الاصلية وليس
للامة وام الولد قبل القولية الولد وكذا للمكاتبه والمدرسة وهذا اذا كان الولد جارا لان الجدة من الولاية
ولحق للامة في الولاية. والزمية الحق بولدها من المسلم لان هذا الحق ثبت للام لتفقه الصغيرة وهذا المعنى
يوجد مع الفرض كالولاية في المال من الاب مالم يعقل الادين ونحوه عليه ان ياتى الكفر لا ينافي عدم اخلاق الكفرة
ففي ذلك من رتب عليه فسقط حقها. واذا اراد المطلقه ان يخرج بولدها من المهر ليس لها ذلك لان الاب لم يترك لها
المقام في بلدها ولا يجوز ان يترك بيته وينزل من غير الزامه الا ان يخرج به الى وطنها وكان الزوج تزوجها فيه لانه
الزوم للمقام هناك كما قلنا في البلد خلافا لما اذا كان النكاح في غير بلدها فلما انتقل الى البلد الذي وقع فيه النكاح
لا يجوز له ان يترك بوط لها وانما هي كزوجة كالبكر الذي فيه الزوج فاذا انتسبا وبات بمهر النكاح. وعلى الرجل ان ينفق
على ابويه واجداده وجوانه اذا كانوا فقرا وان خالفوه في دينه لقول الله تعالى وصاحبها في الرياء مكرها والاية
واردة في الكافرين. ولقول النبي صلى الله عليه واله وسلم ان اطيب ما ياكل الرجل من كبسه وان ذلك من كبسه فكلوا
من كبس اولادكم وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اولادكم هم الله تعالى يهب لمن يشاء انا واهب
لمن يشاء الذكور هم واموالكم اذا اختار بينهم ولما ثبت حكم الولد كان ياتى بالحكم والدية لانه ممنوع عن الحاق الضرر
بهما لقول الله تعالى ولا تغلباها والضرر في ترك النكاح اشد والاجراء ابوامهات. ولا يجب
التفقه مع اختلاف الدين في الزوجة والابوين والاجراء والحوادث والولود ولد الولد نفقة ذوى الارحام يجب على
طريق الصلة ولا يجب مع اختلاف الدين خلاف الزوجة لانها يجب بحكم العقد كالمهر ونفقة الاولاد بخلاف جري نفقة
الزوجة ونفقة الابوين للاية التي ذكرنا وصاحبها في الرياء مكرها والاجراء والحوادث تفقه مقام الابوين. ولا
يشترك الولد في نفقة ابويه اجر لانه اقرب اليهما بالولادة من غيره فكان اولى. وكذلك يشترك الاب احد في
نفقة ولده لقول الله تعالى فان رضعتم لم تلوهن اجوزهن الزواجات اجرة الارض مع وجود الام ولذا كانت
الام مع مساواتها اياه في الرجة لا يشتركة فالابن اولى. والنفقة لكل ذي زوجة مكرها اذا كان مكرها فاقبلا
اذا كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا مكرها او عجي فقرا يجب على فقير ان ينفق على فقيرة لان له زحم كالولادة
ونفقتهم عليهم على قدر موازيتهم لقول الله تعالى وعلى الواز من ذلك فعلقوا المستحق بالذات فوجب اعتبار ذكوره
ولهذا الواز من لورثته فلان ولد بنون وبنات خات بينهم للذكر مثل حظ الانثيين خلاف ما اذا وصي لولده فلان
كان من الذكور والامات سواء لان الامات اولاده كالذكور ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين لان الفقر ينافي
صلة ذى الرحم المحرم الا ترى ان المسلم ينفي بقوله اخيه الحربي خلاف ابيه الحربي. ولا يجب على الفقير ما ذكرنا
ان نفقة ذوى الارحام يجب على طريق الصلة فلو اوجبا على الفقير لم يكن لاجلها عليه اول من اجابها له خلاف نفقة
الزوجة لانها اجرة محرمي الدين ولا يجب للموترة ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة اذا لم يدخل له مال.
وان كان للابن الغائب مال قضى فيه نفقة ابويه لان له شبهة ذلك في مال الابن فوجب ان يقضى فيه نفقة ابويه
الاجتناب لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم انت وما لك بريك. وان باع اب الغائب مائة وفي نفقة نفسه حال
عينه جازعنا في حقيقته رحمه الله عليه وان باع الفقير كالجور كان له عليه في الصغر فجاز. يبقى اثره بعد
الباطح كما لو مات سقطت ولديه وبقي اثرها وهو تصرف الوصي. وان باع الفقير انما لا يجوز ان لا يبيع عليه

هذا

الثالث والعرض خلافه فكان فيه جهات المتفقين تقع للاب ونفع الغائب والقياس ان الباع الجب ايضا وهو قولها 133
لانه لا ولاية للاب على الغائب كسائر الاقارب. وان كان للاب الغائب مال في يد ابويه فالتفاته لم يصح ما ذكرنا ان
لها شبهة ملك في مال الابن فجاز ان يتنا ولا ما احتاج الى من غير اذنه. وان كان له مال في يد اجنتي فانفق عليها بعين
اذن القاضي منى لانه انفق من مال الغائب بغير اذنها لانه لا يباذ من جاز اذنه عليه فمضى. واذا قضى القاضي للولد
اولو الدين وذوي الارحام بالنفقة قضت مرة سقطت عن نفقة هو لا موضوعه للفقاهية وفرد وقعت الغاية فيما
مضت وفرد كونا انما يجب على سبيل الصلة والتبرع فلو اوجبا لكان لا وجبا عليه على غير وجه البر وهذا لا يجوز
الا باذن القاضي في الاستدانة عليه لانه لما امره القاضي وقضى عليه بذلك صادقا عليه فوجبه كسائر الديون.
وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تحت
ابركم فاطعموهم ما تطعمون واكسوهم ما تكسونه ولا يظفون ما لا يظفون فادم لهم خمر وودم وخلق منكم. وقال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يدخل الجنة سبي الملكة فان امتنع وكان له كسب احتسابا وانفق لانه يمكنها
الوصول الى الاتفاق على نفسها من هذه الجهة وان لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيعها لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم نقول المرأة لا زوجها انفق على او طلقني ويقول العبد لسيده انفق على او بعني. فيجب ان يكون المهر على
البيع في هذه المسئلة على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها لانها تاتي بالبيع على الخراج للدين. وما على قول
ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز الخرج على الجور لان باع ماله عليه ولان حبسه القاضي حتى يبيعه بنفسه اذا استحق
عليه البيع وذلك لان له الحق بالنفقة فاذا عجز عن النفقة بعينه جاز بيعه على اصيل الحق سائر المستحقين بخلاف
الدواب لانها ليست من اهل ان يستوجب الحق على احد لهما موان يجوز لصاحبها ان يبيعهما بغير من وجوه الثلث
فبمقتضى اجبا بالاتفاق عليها على طريق الامر بالمعروف. وبالله التوفيق. ٥٥

كتاب العتاق

بسم الله الرحمن الرحيم
اعلم بان العتق اسقاط الحق عن الرق والطلاق عن المصاع والابن الرق اما الامان فالبصق اسقاط الحق عنها
لانه لا يجوز ان يكون سبية لاما كالهاتين المالك للعتاق اسقط حقها بقيت العتق متعلقة بالاسقاط فاذا
قال المالك اسقطت حتى عتاهم يسقط الا ان يملكها بالملك الي غيره بخلاف الحق في العتق يخلص لرقبه عن ذل
الرق يقال لمن جازي خالصا وارض جرة اذا كانت خالصا لصاحبها لم يكن عليها خراج. والاصل في جواز
العتق هو ان الله تعالى فرضه علينا في القارات ولا يفرض مالا يصح. وروي عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ايما مؤمن عتق مؤمنا في الدين يبعث الله تعالى بكل عتقه من عضوا من النار.
قال صاحب الكتاب العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا عتق لابي آدم فيما لا
ملك وروي انه قال صلى الله عليه واله وسلم لا عتق لابي آدم فيما ملك. واما شرط الملوغ والعمل فلقول رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يتعلم وعن المجنون حتى يفوق وعن النائم حتى يتبين. واما شرط
الحرية لان العتق لملك له ولو ملك لملك قال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء فاذا قال
لعبده او امته انت حر او معتق او عتقك او قال قد حررتك او عتقتك فقد عتق نبي المولى العتق او لم
ينول لفظ الحرية والعنة صرح العتاق من اهل اللغة استعملوها في هذا المعنى ووضعوها له فلا يقدر الى الله كلف
الطلاق بملكه. النبي صلى الله عليه واله وسلم ثلث جرح من حر وهو لهن حر الطلاق والعتاق والنكاح. وقول
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خمس معقالات مبهات لا رد يد فيها الطلاق والعتاق والنكاح والنفقة

لها ان كل واحد منهما يدعي الضمان على شريكه ويذكر انه لا سعاية مع السيد فصار مبررا العبد عن السعاية وان
كانا معشرين سعي لهما لانه يزعم ان شريكه اعقق وهو معتبر ولا حق له السعاية وان كان احدهما موسرا والاخر
معتبرا سعي الموسر ولم يتبع للمعتبر لان الموسر يزعم انه لا ضمان له على شريكه ولما له السعاية ولم يتبع للمعتبر
لانه يزعم ان الضمان على الشريك فقد انقضاه العبد وكذلك يعارض العبد في دعوى صاحبه لان كل
واحد منهما يدعي على الآخر الضمان وذلك مما يصح بانه فيستحق عليه وهو عتق عتق حقيقه رحمه الله عليه حتى
يؤتي ما عليه لان المتسعي عنده في حكم المكاتب وعندهما هو حر حتى يشهد المولى بان كل واحد منهما يزعم انه حر
من جهة الآخر والسعاية عندهما لا تمنع الحرية ومن اعقق عتقه لوجه الله تعالى وللشيطان والضم عتق لان القسط الاول
اتباع العتق على وجه القربة واما الثاني والثالث فهو في معنى اعتاق الكافر عتقه في دار الاسلام وحسن اعتق
عبد مزارع تعود بالله منها وعنى المظنة والسكان واقع عندنا وعند الشافعي لا يتبع والخلاف في الطلاق والعتق
واحد وقد ذكرنا هناك واذا اصاب العتق الي ملك او شرط يصح صحا يصح في الطلاق عتقا لانه اضاف الى الملك
ما يصح تعليقه بالشروط والاحطار وهو من اهله كالنذر والوصية وعنده لا يصح حر من لا يتبع له صفة مطلقة
لا يتبع له صفة مقيدة بالملك كالصبي والمجنون واذا اخرج عبد الحر النيا مسامحا عتق لاروي ان النبي صلى الله
عليه واله وسلم لما حاصر اهل الطائف خرج جماعة من عبيدهم الى النبي صلى الله عليه واله وسلم مسلمين من اعمير
لمو اليهم فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هم عتق الله وكرات من اسلم من عبيد اهل الحرب في دار الحرب
ثم ظهرنا على الدار والمخني فيه لانه زالا يد الكافر عنه ولم يثبت بدار الاسلام عليه وضار العبد حرا واذا اعقق
الحر خاصة عتق ولم يتبع الام لانه يتبع يعتق الام فاذا افرق العتق اولى وكذلك اذا افرق ما في البطن حرا لانه
حرية معلقة بالشروط فصار حرا اذا اطلق حرية واذا اعقق عتقه على مال قبل العتق وهو انما انت حر
على الف او بالف او على ان يعطيني الف او بخودك فقبل العبد عتق في الحال والالف دين عليه لانه اعتقه بعقد
فزال ملكه بفعله صافي البيع والطلاق وانما اذا اخذ العوض في هذا فن العتق انقطاع حقه في معنى المال
وكا لطلاق هذا اولى لان الطلاق ليس فيه معنى المال بل ان الفرض لو اعقق عتقه ثم مات ولما له غيره
يجب على العبد المالك غير شرط والصحيح ان العتق على مال يصح حكم اليه من وجه لانه صرح بوقوع العتق عند
الشرط وضاركا لتعلق بخود الاداء ونجس الكتابه من وجه لانه عتق معلق بالعوض الكتابه واما عتقه
بادا ما صح وهو ان يقول لعبد اذ اديت الي القافات حر لانه تعلب العتق حصول العوض فلم يوفقه
كما في التعليق ببيان الشروط وصار العبد ماذونا في هذه المسئلة قبل الاداء لانه امره بدار الف ومولا يوصي
الي اذ الف الا بالتكسب كان الاداء في اذ الف في التكسب والاذن في التكسب اذ في التجار
ترب له لو ضرب على عبده ضربة يود بها اليه في كل شهر كذا فصار ماذونا في التجارة فان احضر مال
اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد استحسانا لانه عتق حقه بادا ما لم يعلم اليه بغيره صحيحا فوجب
ان يستحق لبيان المولى على قبضه كما في الكتابه والتخيل في الاموال عندنا كالقبض الحقيقي فقد وجد الشرط والقياس
ان لا يجزى وهو قول زفر لانه عتق حقه بالشرط ولهذا لا يسري الى الولد والكسب الفاضل عن فرد المودا فلا
يستحق الاجبار على اخذ الشرط كما لو قال ان عتقت راسي فانت حر وولد الامه من مولاها حر لان الانسان
كما لا يجوز ان يسترق نفسه لا يسترق بعضا من اجزائه وولد فامان زوجها مولاك لسرها كن ولدها
جزء من اجزائها فتكون مولاك لسرها ليس فيها جزء من العتاق ولا من حوالته وولد العبد
الجزء من الولد من اجزائه وامه ووصافها ولا تملك الجزاء الا جزاءه وبالله التوفيق والعصمة

باب التزنية

التزنية ما يوجه الانسان من قتل واقع عن ذنبه وحقيقته ان يعلق عتق مولا له لوجه الله تعالى فيقول انت
مدر او قد تزنتا وانت حر عن ذنبي وانت مدر في موتي وقع موتي وبعث هلكي او بعد وفاتي فلهذا اللفاظ
كلها صريح في التزنية ولا اقال المولى مولا له اذ انت فانت حر فهو لفظ اليهين ومعناه مغني التزنية والارباب على
جواز التزنية فوان الموت يثبت في ذل ملكه والتزنية يرفع من دخول المدر في ملك الزنية فهو كالوصاية ولو قالت
جز عن ذنبي وانت مدر او قد تزنتك فقد صار مدررا لاذكرنا لان هذه اللفاظ صريحة في التزنية كقول
لامرأته انت طالق واذا صح التزنية لم ينجس به ولا يوجب له ولا يثبت له عندنا لما روي عن النبي صلى الله عليه واله
صلى الله عليه واله وسلم قال المدر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث ولانه مولاك تغلق عتقه يوم السيد علي
الطلاق حكم الولد وعند الشافعي يجوز ان هذا عقد عتق موصوف بصفة متعري عن ذكر البر ولا يمنع جواز
التصرفات كالمقيد والمولى ان يستخيره ويواجهه وان كانت امه وطبها وهذا يثبت على ان كل تصرف يجوز
وقوعه في الجزاء يجوز في المدة من جزاءه لا يكون اكثر من الحرية فاذا لم تنع هذه التصرفات في هذا الولي ان لا يقع
وكل تصرف يجوز في الجزاء يجوز في المدر لا الكتابه لان التزنية يقتضي حرية مولا له واذا كانت له فقد قصد
تجيب الجزية فيملك ذلك اعقق ام الولد او مكاتبه ولما يزوجها لان وطبها مولاك له ويضعها على ملكه مثل
هذا التصرف يجوز في الجزية فاذا مات عتق المدر من ثلث ماله ان اخرج من الثلث لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم وهو حر من الثلث ولانه يتبع معلق بالموت كالوصاية اذ لا يفسد عتقه عن الله عنه من جميع
المال وان رخص له مال غيره سعي في ثلث قيمته لان ثلثه عتق ولم يجب الضمان على احد فوجب ان يخرج الى الجزية بالسعاية
ان على المولى ان سعي في جميع قيمته لانه لما كان التزنية العتق بالموت تجزي الوصية والبر مقدم
على الوصية الا ترى ان من وهب عبدا لاسنان في مرض موته وعليه دين فاستهلكه الموهوب عتق قيمته للعرما
وقول المدر مدر لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولما المدرية يثبت لها يتبع بعقها وتزوجها وروي
عن عثمان رضي الله عنه انه حوصم اليه في واحد مدره فقضى ان ما ولته قبل التزنية عتق وما ولته بعد التزنية
مدره وكان ذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وعن العادلة رضي الله عنهم ان ولد المدره يثبت لها يتبع بعقها
وتزوجها ويقتس على المولى بملك العتق وقول بعض اصحاب الشافعي ان التزنية لا يسري الى الولد مخالف لاجماع
الاصحابهم لا يسلف من الله عنهم وان علق التزنية بموته على صفة مثل ان يقول انت من مرضي وسفري او
من مرضي خا فليس مدره ويجوز بيعه وهو مدر مقيد كمن التزنية برفع الاستيلاء والاستيلاء يتعلق العتق فيه
بالموت على الاطلاق كما اذا بوته انه اذ قيل له فلم يقصد اجاب القربة في الحال لانه لو كان فصره القربة لم يخصها
بمرض كذا وسفركا او بالموت ومعنى آخر فاذا علق كل تعليق عتق بشرط هو على خطر الوجوه واعتبر بتعلق
العتق ببيان الشروط بخلاف المطلق فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدر لوجود الشرط
بصفته وان كان مرضه او دجج من صفته لم يعتق لعدم الشرط وبالله التوفيق

باب الاستيلاء

واذا ولدت الامه من مولاها فقد صارت ام ولد لا يجوز بيعها ولا تملكها لما روي عن ابيهم التيمي عن ابن
الحطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يبيع امهات الاولاد حرام لا
يبيعهن يعني ذنبا مواليهن وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يباع اولاد
امهات في معتقه عن ذنبيه وعن ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول لا يباع
امهات

بعض ما ربه القبطية اعتنق ولاد وكان له صل الله عليه واله وسلم منها ولد يسمى ابراهيم رضي الله عنه وعن
علي رضي الله عنه انه خطب فقال زاي في امهات الاولاد زاي ابي بكر وعمر وزايت ان ارفعن مقام عبده السلمي
وقال زاي في الجماعة ايج البنا من ابيك وجده بامير المؤمنين **هـ** وكان الاستيلاء فرغ لشدة النسب فادانت الاصل
ثبت فرعه **هـ** وله وطيه واستخدمها واجار بها ونزحها واعا وقالها الملك فيها الى الموت كما في البرية ولا
يشت نسب ولها الا ان يعرف به وان فر وطيه اعادنا لانها لو صارت فر اشبالا لوطي لصارت فر اشبالا لوطي
كما في الناح بويده ان زواله لا يعقب العزة وامام زويان سعدان ابي وقاصر عبد فر فرعه اختصا في ولد ولبنة فرعه
فقال سعد هو ابن اخي عهدي في اخيه عتي وقال عبد هو ابن ابي ولعلي فر اشرا ابي فقال رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر فحمل انها كانت ام ولد فرعه وفرعها الزوايات ان عبد قال هو
ابن ابي قرنه ابي فحمل ان مراد النبي صلى الله عليه واله وسلم في نسب ذلك الولد من عتيه لانه لا يثبت نسب من فرعه
وعند الشافعي ثبتت لانها موطوءة بملك اليمن فثبتت نسب لفرعها غير الدعوة في الجملة فلهذا على ام الولد **هـ** فان
جاء بعد ذلك بولد ثبتت نسبته بغير اقراء لانها صارت فر اشبالا بالولد الاول ولها زوايا الهاجعت العزة كما في
الروضة فان نقاه استقر بقوله لانه يملك نقل فر اشبالا بالزواج فيملك قطع النسب المتعلق بقوله بخلاف الروضة **هـ**
فان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه **هـ** وان مات المولى عتقت من جميع المال ولا يجوز للمولى ان يبيعه لان الاستيلاء
استقر في الامم والحقوق المستقرة في الاممات يسري الى الاولاد ولا يلزمها السعاية للعزما اذا عتق عن المولى
دين الحديث ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بعتق امهات الاولاد وان لا تسجن في الدار ولا
يجعل في الثلث وفي روايه وان لا يسجن في الدار لان حرها منعقة بالنسب وزيه النسب لا يخرج معها السعاية
فصار اجزى الاستيلاء **هـ** واذا وطئ رجل امه غيره بملك فولدت منه فملكها صارت ام ولد له وحل كل ما كان عليها
بشبهه فولدت منه فملكها لانه ملكها وله منها ولد ثابت النسب فلا يجوز بيعها حلالا واستولها في الملك **هـ**
وعند الشافعي لا تصير ام ولد له لان الاستيلاء معني بغير الحق بعد الموت فاذا تزاج عن الملك لم يضر كما لو كثر
منكوحته فر اشترها وحلوا استولها بالزنا **هـ** فاذا وطئ ابا جارية ابنة فجات بولد فادعاه ثبتت نسبته لان
للبشبهه ملك في مال ولده وهو **هـ** كسب لوالده بديل قول النبي صلى الله عليه واله وسلم انت وما لك
لا يبيد وقول الرسول صلى الله عليه واله وسلم ان اطيع ما ياكل الرجل من خديفه وعرق جبينه وفي بعض الروايات
ان اطيع ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وسببه الملك كقتل الخلع في سقوط الجرد وثبتت النسب
خشبه الخلع **هـ** وصارت ام ولد له لانه يحتاج الى نقل الملك فيها الى نفسه لصيانته ماله وله ولاية الفل فكل
له ذلك كما في الطعام لسر رقيقه **هـ** وعلى ابي يوسف انها لا تصير ام ولد لان دعوة المولى ولجارية مكانته
اقوي من دعوة الاب **هـ** الاستيلاء لا يثبت هناك فها هنا اول الجواب انه لا شبهه له في مال مكانته بديل
ان حسب المكاتب بعد الاداء له وله شبهه ماله واما شبهه في رقيقه بخلاف مال الجن **هـ** وعليه فتمها لان
النقل وحل ولا يجوز نقل الملك بغير عوض من غير حاجة فوج عليه فيه الجارية موسرا كان او معسرا لان
صلى نقل الملك لا يختلف بالبيان والاعسار وليس على الاب العقر ولا فيه الولد عندنا لان هذا فعل يتعلق بحال
بول النفس في حال مادونه فيه كما لو قطع يد رجل فسري ذلك كالي النفس بيان الوصف ان العلوق من صنع الله تعالى
لا فعل للاب فيه كما ان شرابه الجراحه من صنع الله تعالى خلافا للشافعي انه يبيعهها **هـ** واذا وطئ اب الاب
مع بقا الاب لم يثبت النسب لان الاب يحجب عن الوارثه فيجوز على الولاية فصار كالجني **هـ** وان اب الاب ميت
يثبت النسب لان الميت من الاب لانه قام مقام الاب في الولاية فيثبت نسبته كالاب وكذلك لو كان له جارية

له مثل ما اذا كان كافرا او زنيا لان الولاية هاهنا للجد **هـ** واذا كانت الجارية بين الشريكين فاقبولك فادعاه **136**
احدهما ثبتت نسبته منه وصارت ام ولد له لانه ادعى ثبوت النسب ملكه فقل ملك عبده اليه اذا امكن نقله
اليه وقهاها بغير نقله اليه فقلناه وعليه نفق عقرها لان الوطئ ملك الجني لا يعري عن حيا ومهر وقد
سقط الجرد لشبهه فوجبا مهر ونصف قيمتها لان كل واحد منهما ضمن بالضمان فصار كضمان البيع ويستوي فيه الاعسار
والبيان وانما لم يدخل نصف العقر في نصف القيمة لان كل واحد منهما ضمن جوازا يدخل في مثله **هـ** وليس عليه من قيمته
ولها شيء لان نقل كان العلوق فصار الولد جازا على ملكه **هـ** فان ادعياه جميعا معا ثبتت نسبته منها عندنا
لما روي انه كتب الى عمر رضي الله عنه في جارية من الشريكين جات بولد فادعاهما فقال انها لبشبالا فليست عليهما
ولو ثبتا لبشبالا وهما ابنا وبناته وهما زوايا وعزرا عن علي رضي الله عنه خلافا للشافعي انه يرجع فيه الى قول
القائف الذي ينفقوا لان قلنا القف في العقه هو القول بالباطن بالظن الذي لا يقضي اليه حقيقة فان بعض
الظن انما قال الله تعالى ولا تقف ما بينك وبينه عام ولو كان قول القايف حجة في الشرع لما شرع للمعان وكان
الام ام ولد لها لان نسب ولها ثبتت عنهما ولها الا يصير احدهما الاخر شيئا **هـ** وعلى كل واحد منهما نصف العقر
فصارا له على الاخر لانه لا فائدة في الاستيفاء **هـ** وبث الاب من كل واحد منهما ميراثا ان كل واحد منهما لم يثبت
منه يستحق ميراثه فيكون الميراث اثنين والوارث واحد فثبت من كل واحد منهما ميراثا ان كل واحد منهما لم يثبت
ابن واحد واذا وطئ الرجل جارية مكانته فجات بولد فادعاه فان صرته المكاتب ثبتت نسبته لولده لان نسب
الملك فيها موجود وهو زوايا المكاتب فقد وطئها على ظاهر ملكه وهي مستحقة في الحقيقة لانه جعل المكاتب عليه
اخرى كسبها ومناخه فحل المولى محل المغرور وولده الميراث جازا بالقيمة لاجماع الصحابة رضي الله عنهم وكان عليه
سرها وقبها ولها لانه وطئها في الكفاية وهي مستحقة عليه كمن اشترى جارية من السوق فولدت له فاحل
واستحقها **هـ** ولا تصير الجارية ام ولد له كما قلنا في المغرور ولو ثبتت الاستيلاء لقلنا الام والولد اليه بغيره
الام فيكون في معنى التبرع في مال المكاتب فلا يثبت والفرق بين هذا وبين دعوى اب الاستيلاء جارية ابنة في ان
هناك لا يعتبر نصيب الاب من ثبوت النسب وامية الولد لان الاب لم يعقد على نفسه عقر ابنته عن الصرف في
مال ولده فلو لم ينفق دعونه في النسب لم يثبت ذكرنا انه يعقد الكتاب جعله اخي وكسبه وبما في يده
فحل محل الجاني ولو وطئ جارية الاجنبي لزمه العقر ولا تصير ام ولد له وان كسبه لا يثبت النسب ذكرنا انها
وليس هذا من استنول مكانته نفسه لانها ماله فطعا وبقيا فقصير ام ولد له وتخير بين الضي على الكفاية وبين العقر
فها

كتاب المكاتب

اذا كاتب المولى عبده او امه على مال شرطه عليه وقبل العقر ذلك صار مكاتباً وجوز ان يشترط المالك له وجود
موجلا ومجما والاصرفيه قول الله تعالى الذين يبيعون الكتاب ما ملكت ايما نكم فكانت لهم علم فمهم خيرا
قل في معناه قررة على الاحتساب ووقايه وقيل صلاحي في الدين لا فانون عليهم الشر والفساد بعد العتق ولاية
عليها وعموم هذه الآية تفصيحي جواز الكتابه الحاله خلاف ما قاله الشافعي انها لا يجوز لان تكون مخيرة
بتخير وضاعف فان قل العائنه من الكتاب ولا يكون الكتاب الا في دين موجلا لان الجار لا يحتاج الى كفته قلنا
لا خلاف ان كتابا **هـ** ليس بشرط فكذا ما ثبت ضمنا لها والمعنى فيه ان مال الكتابه حين تجوز الاستيلاء
في الزمة **هـ** فاجاز لا موجلا من البياعات خلاف المسلم فيه وراى مال السلم ويد الصرف والشار الموصوفة
في الزمة **هـ** فلو كانت القررة على تسليم البرك وقت العقر شرطاً فيه لما جاز الكتابه لانه

العبد عاخر ينفق والتاجر لا يحصل ما يزيل العبد لوان كان في المدة فاسلم او لا بعد فلا يرفع العبد بالشك الا
تري ان من باع عبد انفق على انه بالخيار الى ثلثة ايام لم يخر ويكن بخود وصف المكاتب بالعجز عن تسليم الولي في
الحال وهو موقوف له وتقرض منه ثم اذا اطلت العبد من مولا ان يكاتبه وقد علم المولى فيه خيرا لم يلزمه ان
يكاتبه وقال اصحاب الفواهر يلزمه ذلك لان الكاتب عقد معاوضة فلا يلزمه الا اجابه الله مكاتب
العقود واما الاله فليكن ادبها الذب والاستجاب بل لم ياذكر ذلك ويجوز كتابه العبد الصغير اذا كان
يعقل الشرا والبيع لا يرفع قولاه يرفع ويبيع منه فكل كالبائع بوجهه ان له في قول الكاتب نفعا ولا ضرر فيه
فهو كالصبي اذا وهد له اسلن هبة فقبلها وقبضها الا ترى ان العبد المجرد بحوزة كتابته قد اصبى الذي
يعقل ولما لا يعقل فهو كالطير وخطابه عتق واذا احت الكاتب من يد المولى لم يخرج من
ملكه فيجوز له البيع والشرا والسفر لان المولى يعقد الكاتب جعله اخا بكتابته وموافقه واجوب الحق
الاكتساب على وجه لا يملك الحرة عليه ولو ملك فربعه على السفر كان قد حرم عليه عن الاكساب فغير هذا الموضع
ولا يجوز له التزوج الا بان المولى لان المكاتب عبد ليل ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال المكاتب
عبد ما بقى عليه درهم والعبد لا يجوز له التزوج الا بان المولى وروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه
قال ابا عبد كوتب على ما يله وفيه فاداهما الا عشر اواف وهو رقيق وقال رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم ابا عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر ولا يهب ولا يضر ولا الشئ ليس له ولا يتكفل لان ذلك
كله تبرع وقال لا يحتمل التبرع مما لا يحتمل العتق فاما الضرر فليس للبيعت فالعبد الماذون ببيع الا
تري ان سلمان الفارسي رضي الله عنه اهرى الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هدية فقبلها ثم جاءه في
اليوم الثاني بنهر وقال هو صوفة فلم ياكل منه وامر اصحابه بالاكل ونصرف على ثوبه رضي الله عنه فامرته
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وهي مكاتبه فقبل وقال هو لها صوفة ولما هدية ولان ذلك من عادات
التجار ومن تواع التجارة فان ولد له ولد من امته دخل في كتابته وكان حقه وكسبه له لان الام اذا
كانت في ملك المستوله من حرم الولدان يكون نكاحا لبيعه كولد الحرة من امته يبيع اباه ويكون حرا الاصل واما
كان حسيب هذا الولد له خوله في عقد على وجه البيع فان زوج المولى عتقه من امته ثم كانت فوارت منه
ولما دخل في كتابته وكان حسيب الام اما دخوله في كتابته فانه حرة منها واما كون حسيبه لاد فلان
الولد في ملك يبيع الام دون الاب الا ترى انه يملك ذلك الام دون الاب فان مولى الاب وهو المولى الاختلاف
كان الولد هو كالمولى المولى وكذا في الكاتب يبيع الام وكان حسيبه الام وكذا ارسته لو حني عليه له امر
وان وطى المولى مكاتبته لزمه العتق وان حني عليها او على ولها الرقعة الجانية وان ائلف عليها اما لا عتقه
لما بينا ان المولى يعقد الكاتب جعله اخا بكتابته وموافقه فاجل المولى هذا اجل الاجبي داخني او
وطى شبهه واذا اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته وهذا استحسان من قول بحقيقة رحمه
الله عليه وكان القياس غده ان يكون له بيعه وان لا ينفق عتق المولى فيه كسائر اكساب المكاتب لان المكاتب
عبد لا ماله على الحقيقة ولا يجوز ان يشتري الكاتب الى هذا الولد الذي اشتراه سبب الشرا الا ترى ان الحرة
اذا اشترى ابنه لم يسأل له الحرة التي هي له ولا يصير حرا الاصل كاتبة بل ثبت له حرة موفقه من جهة
الاب ثبت بها ولله لاد فكل ذلك الولد المشتري في كتابته لم يخسر به الكاتب لان الشرا به لا
تكون بعد الاضطرار لان المشتري او الاب المشتري كسائر اكساب المكاتب فلاق الولد المولد في
الكتاب اما وجه الاستحسان فهو ان العقد وان يقع مع هذا الولد المشتري ولا يبري حرم العتق به ولان

تعلق بعتقه لانه مستحق العتق عند ادا المكاتب بعتاله او بغيره التي بينهما فاشبهه مالموطت عبده 137
الحاضر عليه وعلى غيره فلا في الغايب على الف درهم كتابته واجرة الى سنة على انه اذا اداها فهاجران وان عجز
رد في الرق فمات الحاضر وحضر الغايب فانه يقال الغايب بعد ما حضر اما ان يودي كالف جاله او يرد في
الرق كانت النجوم في حوزة الغايب كذلكها هنا خلاف الولد المولد في الكاتب فانه ليس على النجوم وقيل
ان الولدين والمولودين عتق بعضهم مشتق من بعض الا ترى ان الام اذا كانت حرة كان الولد حرا واذا كانت امه
والاج حرة مغرور كان الولد حرا ايضا وقد يعلق الولد على الحرة فيصير الام ام ولد له فاجاز ان يجمع حال الكاتب
في منع البيع وخود ذلك في هذا خلاف ما يروى في الحر المخرج من الاخوة والاعمام وخوهم فان المكاتب اذا
اشتراهم ان يبيعهم عند ابي حنيفة رحمه الله عليه ويباعون بعد موت المكاتب لان الوفاة لا ينفق بقوصاحبه
الا من جهة الملك وليس له كات ملك فعتقونه او يعلق لهم حق ومن مشاغلنا من قال ان شبهه النوبة توجب
حقيقة العتاق بحقيقة الملك فان من ملك اباه او اباه من الزنا عتق عليه بحقيقة النوبة والابوة جازان توجب
حق العتاق في شبهه الملك فاما شبهه الاخوة فالتوحي حقيقته العتاق بحقيقة الملك فان من ملك اخاه
من الزنا لا ينفق عليه ولا كحقيقته الاخوة في شبهه الملك جازان لا يوجب حق العتاق وقال ابو يوسف ومحمد
الله عليه السلام كل حر حر في حوزة من المكاتب فهو برة له ولد هو كالمعسر في الكاتب بعد وفاة الكاتب بعد
وفاة المكاتب عتق النجوم ولا يباعون الا ان يعجزوا عن ادا الكاتب بعد موته لان بيته وبينهم قرابة محرمة للنكاح
فاشبه ذلك قرب الولد الا ترى ان الحر لم يملك واحد من هؤلاء في مثل حالة كزبي المكاتب اذا ملكه وكذا
الطحاوي ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله عليه علم يباعون الاولاد المشتري بعد موته قال الوجه في ذلك ان
اله ثبت له السعابة في الكتابة اذا ولد في كتابته وليس له من الزنا لا ينفق الولد فاستحسن ابو حنيفة رحمه
الله عليه ان يجعل الولد المشتري ان يودي الكاتب بعد الموت ويعلق الا ترى ان الولد يصير مستمرا باسم الاب
وان اشترى ام ولد فان كان معها ولد لم يكن له ان يبيعها لانه يعلق بها حق وان ينفق بقرابته لانه لا ترى ان المكاتب
لومات فادى الولد الكتابة تحقت الام ايضا فادام هذا الحق فعلقها بها فليس له ان يبيعها واذا مات الولد فقد
عوت العلة التي من اجلها منع البيع ولم يثبت لها حق الاستيلاء بالولادة فيمنع من بيعها مع عتق الولد فاذا
كان كذلك يمنع من بيعها بعد موت الولد المشتري فان اشترى دار حرم منه لا ولادة له لم يدخل في كتابته
ابي حنيفة رحمه الله عليه لما بينا واذا عجل المكاتب عن حرم الحاكم في حاله فان كان له دين يعبضه او مال يقيم
لم ينجس بغيره وانتظر عليه اليومين والثلاثة كما يفعل في سائر الرعاوي اذا ادعى المديون له شيئا في المصير يجل
يومين وثلاثة حتى يحضرهم فان لم يكن له وجه وطلب المولى بغيره عتق وهو قسح الكاتب وقال ابو يوسف لا
يعجز حتى ينواله عليه لجان وجه قول ابي حنيفة رحمه الله عليه انه عجز عن توفيه بشرط الكاتب فوجب ان
يرد في الرق كالمكاتبين لابي يوسف ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال اذا اجتمع على المكاتب ثمان قد خلا
رجل في الرق ولا ينفق الكاتب عقد ارقاق لان الولي يفتاض عن ملكه ملكه الاول الكاتب لكان الاكساب
للمولى فلو اشترى الختان باول ما عتق من الشرط لم يظهر اثر الارفاق والجواب ان المراد بالخبر الاستحباب
والارفاق يقتضي المسامحة والمساهلة دون الوجوب فاذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وكان ما في يده من الاكساب
لمولاه لانه كسب عا العاخر فهو اخوه وان مات المكاتب له مال لم تنسخ الكاتب وقضي من اكسابه في الكاتب
وحكم بعتقه في حوزة من اخر اجيرته عند الله تعالى من بعد وصيه يوصيها او دين فوجبت فادى المديون له
بعد موته جعل الباقي لورثته ولان كل دين لا يبطل بموت من له الدين لا يبطل بموت من عليه الدين فاسأل على سائر الدين

وقوله ان المعقود عليه في هذه المسئلة قد فاته موت المكاتب لا يبيع من المعقود عليه عقلا الكتابه هو فك الحمد
عن الاكساب لاني ان ذلك هو الذي يسلم للمكاتب عقيد الحق يرجع اليه في الفقه المكاتب عند فساد العقل لانه لا
قيمة للمكاتب الاكساب فيرجع اليه في الاكساب اليه كما قالوا فيمن خالفه على ما في هذا البيت من المتاع والبيت
البيت متاع فان المتاع صحيح ويرجع الزوج الى اقربه الاقرب اليه وهو المهر الذي اعطاهن له فهاهنا وان لم يترك
المكاتب وقا ورك ولد امولود في الكتابه يسعي في كتابه اليه على خومه فاذا ادي حكمة ما يعتق اليه فله موبه
وعقود الولد لان العقد شري الى الولد المولود في الكتابه فاذا ادي الولد مال الكتابه استند الاداعه الى اخره
من اجز احيوته الا ترى ان المولى اذ مات فادى المكاتب الكتابه بعزمونه الى ورثته صار المولى معقودا لاداعه
الا ترى ان مري الى الصيد فادى الرابح الاصابه ثم اصاب السم الصيد فكل كان الصيد لورثته الراعي وكذا
اذا وقع انسان في بيت حفرة فادى رجل في طريق المسلمين فادى بعد موت الحافر ربح الصمات في تركه الحافر وان
ترك المكاتب ولز امشترى قبله اما ان تودي الكتابه حاله والار ددت في الرق وفوقها الجواب في هذه
المسئلة على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وذكرنا ايضا في صحيحه فيه واذا اصاب السم الصيد فكل كان الصيد لورثته
فالكاتبه فاسده لان المسمى ليس بالحيوان فان يكون عوضا في سائر عقودهم فان ادي المسمى الحق
لوجود شرط العتق لان الكتابه تضمن تعليق العتق بالرب المذکور فيها ولزمه ان يسعي في فقه نفسه لانه
قبض رقبته على عقود فاسده فوجب عليه رد الرقبه ولا يقدّر على ذلك لان العتق لا يلقه القبض فخدم الفقهه ولا
يقبض من المسمى ولا ياد عليه لما القضا لان المكاتب رضى بذلك فلا يقبض منه شيء واما الزيادة فلان المولى رضى
بذلك فلا ياد عليه وكذا اذا كاتبه على ماله او دم غير ان المنة ليس بالحيوان فالحق عليها وعلى
الدم عقد باطل الا ترى ان ذلك في البيع لا يفيد المالك جلال مكانه قال بعده كاتبك ولم يرد على اه
وكذا اذا كاتبه على فقه نفسه والكتابه فاسده لان الفقهه متفاوتة مجهولة لان من الناس من يقوم العبد الذي
يساري الف درهم وتضع ثمانية درهم ومنهم من يقومه بالثوب والماله ليس هذا كما اذا كاتبه على عبيد مطلق لان
المسمى في نفسه معلوم وهو راجع الى الوسط واختلاف صفة العبد فخرج من ان يكون عبدا ومن سألنا من
قال ان العقد اذا وقع على فقهه وقع الزيادة بتسليم المقوم لان العبد ليس من الفقهه والمقوم هاهنا نفس المكاتب
صحة هذا العقد لاني بتسليم نفسه فيكون ذلك استيقا الرق ومضادة عقد الكتابه وهذا لا يجوز وهذه الطريقة
تقتضي ان مكاتب مريزه اولم وله على الفقهه جاز في المقوم لا يبيع بتسليمه الا ترى ان من يرجع امرأه على مريزه
ام ولزم لم يبيح الا على تسليم فقهه والى هذا من سلك هذه الطريقة فان ادي العبد فقهه الى مولاه عتقها فزمت
ان الكتابه تضمن تعليق العتق بالشرط فاذا فسدت بغير معنى تعليق فقهه باذا الشرط فاذا اقر المولى به فب
مقدار قيمته عتق الا ترى ان المسمى لما اسلاد انصل بالقبض اذ اجمع الجاني وكذا النكاح القاسدا اذا انصل بالزك
اوجب المهر والنسب وكذا اذا كاتبه على ثوب ولم يسلم خبثه لم يخر لان الثوب اسم لا جناس فخطئه اذا الراس
ثوب والرباج ثوب فاذا ادي اليه ثوبا لم يعتق لانه لا يري ما هو المشرط فكانه قال له كاتبك كرم بذكر
الولد وكذا اذا اقال كاتبك على دار لان الدار تختلف باختلاف النفع وان كاتبه على حيوان غير موصوف
فالكاتبه جاز به اذا استي الحيوان لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لا يباح بالكتابه على الوصف فاذا
جازت الكتابه على بن آدم والبقاوت فيهم اكثر فلان يجوز على سائر الحيوان اولى بهذا لا المعقود عليه في
الكتابه فك الحمد عن الاكساب ويجوز بؤد الحكم في الزمة لعم السمس مال كمال في النكاح والربا واذا كاتب
عبد لله واحده بالرق على انهما ان اديا عتقا وان عجز ادي الرق على كل واحد ضامن عن الآخر جاز

حكم

ذهب

بدل

الكتابه وايها ادي عتقا ويرجع على شريكه بنفسه ما ادي لانها كانتا على كتابه واحدة فعتقتهما جميعا 138
بادا جميع مال الكتابه لا الميراثا فجملة احدى من الآخر دخل فيه معنى الكفالة لانه الكتابه لا يملك احد منها
يصير كغيره لخصه صاحبه كرجلين اشترى باعرا بالالف على كل واحد منهما فهاهنا من صاحبه لخصه وصار الكتابه
باطل لانه ليس به ميمون والمكاتب ايضا ليس من اهل الكفالة والبيع فصار اذ اجمع المال بشرط ان يفتق كل
واحد منهما وصار في حق المولى كانه قال كل واحد منهما كاتبك على الف على انك اذا اديتها فاضا حركه فلان
حزب معك الا ان حظهما في ذلك سواء فخر خلا جميعا فالتكاتبه على هذا الطريق فاذا استأوى ياتصف المال عليها
فكان لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه بنفسه ادي الى المولى ولا يعتق واحدهما الا باذ اجمع لالف
وللسيدان باخر ايهما سأل جميع الالف فان كانت فتمتها شرا فاذا ادي احدى استمرا به رجع بنفسه على صاحبه لما
بيننا في الخصه غير من خلاف شري رجلين عبد بالالف على كل واحد منهما فعتق عن صاحبه فخصه فان
هناك ما لم يود اكثر من المفق لا يكون موديا عن صاحبه ولهذا اذ لمات احدى من العبد المكاتبتين لم يسقط
عن الاخر شي من الكتابه لان الزينات لا يبطل الكتابه عنه الا ترى انه لو ترك وقا اخذ من تركه وان
ترك ولز اولد في الكتابه يوحزمه الكتابه وان لم يترك الملت لم يسقط عن الاخر شي من الكتابه غير ان
الحق ادي الالف عتقا جميعا واذا عجز كانا زقيقين وان عتق المولى احدى سقطت خصه لان عتاقها
جميعا يسقط جميع الكتابه فاعتق احدى سقطت خصه لان عتاق المكاتب اثر على مال الكتابه وان كان فقه
المكاتبتين مختلفه فاذا ادي احدى جميع المكاتبه رجع على صاحبه من المودا فخصه فقهه من المكاتبه لان الولد اذا اقالها
انقسم عليها على اعتبار فقهها ولو كان قال المولى لها على انك لا تعتقان الا معا ولا ترد اية الرق لا معا ولم
يزد على هذا فخصه حكم ما اذا كاتبها على الف على كل واحد منهما فعتق عن صاحبه ولوم يترك المولى الكفالة
وقال ان اديتهما عتقتهما وان عجز فادى في الرق فادى احدى حصه فقهه عتق لانه لا يطلق العقد ولم يشترط
فيه شرطا ان يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره
عتق بعتقه وسقط عنه مال الكتابه لانه لا اعتاق صار كالمسترد رقبته فاجوز له ان يستوفي بدلها غير انه
يسلم للمكاتب اكسابه واولاده لان المولى لا يقدّر على ابطال ما استخفه المكاتب بغير الظاهر الا ترى ان المكاتب
لو عتق يحكم بينه والعق قبل عقد الكتابه سلم له اكسابه واولاده واذا مات مولى المكاتب لم يفسخ عقد الكتابه
وقبل له اذ المال الى ورثته المولى على خومه وذلك لانهم لم يربوا رقبه المكاتب لان رقبته عن مال لا يملك سائر
اسباب الملك فلا يملك بالارث واما ورثه مال الكتابه دينيا على المكاتب ولقد اقول لو كان هذا المكاتب ذا
زك محرم لبعض الورثه لم يعتق عليه ولو كان زك حلالا لم يفسد النكاح على ما ذهب اليه اصحابنا فثبت
انهم ورثوا مال الكتابه دينيا عليه فيجب فاذا ادي لهم مال الكتابه صار كانه ادي ذلك اليهم في
حيوته ولز لك يقضي منه دينونه ويقر وصاياه وصار العتق او عتاقه وهو على كل حرم ملك مولاه وكان
ولاوه لا لورثته فان اعتقه بعض الورثه لم يفسد عتقه لان عتاق بعض الورثه كالان اعن نصيبه
ولو ان اعن نصيبه لم يعتق كذلك اذا اعتقه بعضهم لم يعتق وان عتقوا جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابه انما
لان عتاقهم جميعا في معنى ان يهر ايه عن ملك الكتابه لان العتق يوجب الاتق عتق العبد وكان القياس في
هذا ان لا يعتق لانهم لم يملكوا مال الكتابه دينيا عليه وصاروا في حق الرقبه كالا حائث وان
مات المولى لم يفسد جازة لهما لم يملكه بعده وان مات المولى سقط عنه مال الكتابه لان الولد لا يملك عليها
استصحابه موت مولاه الا ترى انها لا تسعي لغيره ولا ورثه واذا لم يتركها السعاه وقد وجب شرط وقوع

العاق عليها عتقت وان كانت مكاتبه الرجل منه فهي بالخيار ان كانت ممت على كتابتها وان كانت عجزت
نفسها وصارت ام ولد له لانه نصحها لاعتاقها فجاز لها ان تختار اني الخبيث منات خالو قال الجده اذا
اديت الفانوات جاز او قال له اذا دخلت الدرافات جرحه واذا كانت مريته جاز لانها مملوكة بعد عام الولد
والقصور من هذه الكتب انه اذا ادت مالا لكتابه تجل عتقه وان مات المولى وكما له كانت بالخيار ان
ان تسعي يدي يمتها وجميع مالا لكتابه لان شرط وقوع العتق عليها وهو موت المولى فوجد في كتابه قال
اخر يخرج من الثلث فلا شيء عليها لانه بالزبير اوصى لها بربها وخرجت رقبته من ثلث ماله فتقوت كلها
وسلمت اليه كتابها واولاده وان دبر مكاتبته في التزيت ولها الخيار ان كانت ممت على كتابته وان كانت
عجزت نفسها وصارت مريته كل الرق في المكاتب باق في التزيت وان مضت على كتابتها فمات المولى لم يكن
له مال ففي الخيار ان كانت ممت في ثلثي مال الكتابه او ثلثي قيمتها لانه اذا لم يكن له مال الا هذه المريه التي
كانت عتق عليها وقرت وجهها لاعتاقها فخرجت رقبته بثلثي قيمتها لانه اذا لم يكن له مال الا هذه المريه التي
حكم التزيت فكان لها ان تختار اني الخبيث منات على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لان العتق عنه يجزي وفي هذا
الخيار فله ان الاختار في الخبيثين على الآخر وقد ختار الكثير موحدا ولا ختار القليل معجلا واما
على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما فوقع العتق عليها بحكم التزيت في فقر اذا ملكت يوجب نفوذ العتق في
الباقى من مريه من العتق يجرى واذا عتق كلها وقرت رقبته اجمالا لئلا مال الكتابه وانما ثلث القيمة فيؤخذ
منها اقلها لانها لا تملك بالاول ولا تكلف الاكثر كما لو قال الجده انت جرح علي الف درهم او الف درهم فقبل فانه
يقبض فيؤخذ منه الف درهم كذاها هاهنا ثم في قول ابي حنيفة وابي يوسف جميعها والله لا يسقط شيء من مال الكتابه
عنه الا ان يكون ثلثا القيمة فاقبل ذلك على قول ابي يوسف رحمه الله لانه بالزبير اوصى له بالرقبة ورقبته عتق
فاذا كان ثلثا فقد استنفذ مالا اخر فلا يبعد في حق الموصاله من العتق الى مال اخر قياسا على سائر الوصايا التي
والا قلنا ذلك لانه حين دبر هذا العبد او هذه الامه لم يكن ملك سوى الرقبه فانصرفت وصيته الى ما
يملكه وهذا الجلا وما اذا كانت مريته من مال الموت التزيت مريه الرقبه وبطل الكتابه فوقع
الوصيه من رده من حينئذ الى ما عليه على عاقله اخر اذا اوصى بثلثها فزاد في العاقله الا بل او الزهر او
غيرها فعتقت الوصيه فيها كذا التزيت بعد الكتابه وقال محمد اذا دبر عتقه ثم كانت ممت وكما له
غيره فعق ثلثه يسقط ثلث مال الكتابه وعليه ان يسعي في الاقل من ثلثي القيمة ومن ثلثي مال الكتابه لانه لو خرج
جميع هذا العبد من الثلث يقبض جميعه ويسقط جميع مال الكتابه فاذا لم يخرج من الثلث وعق ثلثه بالزبير
فجازا بغير بدل فوجب ان يسقط البدل بقدره لقوات بعض اليهود عليه عتق الكتابه قبل اكدوا والجواب ان
الكتابته اما انعقدت على هذا المذنب على اعتبار ان الظاهر ان يودي مال الكتابه قبل موت السيد ويقبض بالاداء
فاذا مات السيد قبل ذلك وعق ثلث العبد بالزبير السابق تبين ان العتق لم يتناول الا الثلث فصارت جميع
بدل الكتابه بازا للثلاث الا ترى ان من خالف اذ اراه على الف درهم على ثلث طلفات فلن تبطل الثلث كانت واقعه
من قبل يسقط كل البدل وان تبين ان بعضها كان واقعا لم يسقط شيء من البدل بل يكون كله بازا القام كذاها هاهنا
وعلى هذا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه فمن تزوج امرأتين لم يخل له اجرهما كان البدل كله للآخرى وهذا خلاف
ما اذا كانت مريته من سبب الاستحقاق جرح العتق فاعتقد الكتابه على جميع العبد قطعاً وبقيناً
ثم يسقط من البدل بقدر مافات من العتق بسبب اخر واذا عتق المكاتب عتقه على مال اخر لم يجر له قوله ان
اديت الفانوات جرح العتق بالشرط بل لئلا يهاولوا ضياء على قصته لم يقدر راعيه وانما يجب

تعلق

تعلق العتق بالشرط من ملك الاعتاق ولا ملك الاعتاق المكاتب فلا يملك العتق بالشرط وليس هذا كما لو
كانت المكاتب عتقت فان ذلك ملك استحقاقا في قولنا ما لنا الله لان الكتابه عتقت معاوضه بثلثه القس
يزول ملكه عن العبد لا بعد ان يسلم له بدل الضايه كله وكانت الكتابه انتفع من الجارة فيجوز ان العبد اذا عتق
بعاد الكتابه بملكه من نفسه بدل اذاه الى ماله وجهه قوله زفران هذا عتق عتاق الا ترى ان مكاتب
اذا ادى المال يكون للمولى وان وهب المكاتب شيئا من ماله على عوض لم يصح لان الهبة تبرع محض ودخل العوض
فيه لان جرحه من نوع التزيت كالعق على مال وان كان عتقه جاز من هذا عتق معاوضه بثلثه القس والفسخ فاشبه
البيع فان ادى المكاتب الثاني قبل ان يقبض المكاتب الاول فولاوه للمولى وان ادى بعد عتق الثاني فولاوه له لانه
اذا ادى الاول ولا فقد صار جرحا لجرحه الاول وملك الاعتاق فاذا ادى الثاني بعد ذلك كتبت ولا الثاني
للاول واما اذا ادى الثاني كتابته او لا قبل ان يودي المكاتب الاول كتابته فشرط عتق الثاني جرح الاول
تقبض بملك الاعتاق ولا هو من اهل الاستحقاق الا ان كان له فله فله ان ياتي الاول فجلنا لا قرب الناس اليه
لانه صار عتقا عن المكاتب الاول وصار في حق الاول كما لو كان المكاتب الاول في الوسط كتبت ولاوه للمولى

كتاب الوكلاء

واذا عتق الرجل مملوكه فولاوه وكذا المرأة تعتق وان شرطت ان يسهلها بالشرط باطل والاولى اعتق
قال الشيخ الامام افضى القضاء الزاهد ابو الفتح عبد الصمد بن محمود رضي الله عنه ورحمه واسعه الاصل
في ذلك ما رواه محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه من عتق عبدا
ولم يشتره فجادل واشتراه واعتقه ثم انار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال اني اشتريت هذا واعتقه فقال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو اخوك ومولاك فلن يشركك فهو حرة وشركك وان خفرك فهو شرك
وخبرك وان مات لم يترك وارثا انت عتقه وفي هذا الخبر احكام اخرها ان المساوم اذا عرض عن شرايه
كان العتق ان يشتره من غير شرايه فاما قبل عرض الاول فيكره ان يساوم الرجل على شوم اخيه اذا كانا تواضعا
على شيء معلوم والثاني ان لم يطع العتق ان يخر برك اذا لم يرد به امر اياه واذا عتق فله الجرح والثالث
ان من عتق مملوكه كان ولاؤه للمعتق من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال هو اخوك ومولاك واذا دبره ولا العتق
والاخوة في الاسلام وقد روي في حديث ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الوكلاء اعتق والرابع ان يشتر العتق
فما روي في حديث اخر من ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يشتر الناس لا يشتر الله فان شتر العبد نعمة
الا عتاق نال ثواب الشاكرين ويجعل للمعتق بعض النفقة لما فعله من الخي فيصير ثوابه الاخوة ان كف
العبد نعمة الاعتاق لم ينال ثواب الشاكرين وكان ثواب المعتق في الاخوة اكل والخامس ما فيه اثبات العتق
للمعتق وقوله لم يترك وارثا اذ اذ به وارثا من الارباب عتقه فان مولى العتاق في استحقاق الميراث اخر العتاق
وهو مقدم على ذوي الارحام في الميراث وان كان ظاهر هذا الخبر يقتضي ان جميع اصحاب الميراث مقدمون على
مولى العتاق وهو قول ابي سعيد رضي الله عنه وذهب على رضي الله عنه الى ما قلناه وهو ان لا النبي صلى الله
عليه واله وسلم سمي للمعتق عتقه واما اذا عتقت امرأة عتق مولاها لهما ما روي عن عائشة رضي الله عنها
انها اشترت بئر فاعتقها وشترت ان يكون مولاها مولاها فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما بال
اقر او شترت بئر وشترت كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو ما به شرط فضا الله اخف
ومن الله او تفرق الوكلاء من العتق فثبتت صلى الله عليه واله وسلم ولا العتق للشتر اذا العتق وبطل مثل هذا الشرط

الذي بشرط في الولاء العتيق يعني الحق وعلى هذا يخرج اذا شرط ان يكون نسابة ومعنى النسابة ان يثق به
على ان لا ولاه عليه وان يكون ولاه لجميع المسلمين وهذا الشرط باطل بل الحبيب الذي رويناه **و** اذا ادعى الكاتب
النسابة الى مولاه عتيق وولاه للمولى **و** اذا ادعى الكاتب لال بعد موت المولى يعني عند الاداء ان الكاتب
قد استفاذ العتيق من جهة المولى وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال الولاء لمن اعتق **و** ان مات المولى
عتيق مبروره وامهات اولاده وولاه له من شرط العتيق وجوب موت المولى يعني من جهة المولى فكان ولهم له
ومن ذلك اذا جرح مبرور عتيق عليه وولاه له لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من ملك ذات جرح مبرور
منه عتيق عليه وولاه له **و** اذا تزوج عتيق رجل امه لآخر فاعتق مولى الامه لالامه وهي ام من العبد عتيقت
وعتيق جملها ولا المولى الام لا يستقل بها امرا ان العتيق صادق الولد في نفسه ولو اقرده بالا عتيق عتيق كان
الولد يشيع الام في الرق الخرية فاذا صار معتقين بل عتاقه اياها فصد خان ولاه له ابد القول رسول الله صلى
الله عليه واله لا يعتق الا نبي ان مولى لم يعتقهم لجمعها بعد انفصال الولد من الامان ولاها جميعا **و** والمدة
التي يعلم انها كانت جاما بالولاء ان جاءت بالولد بعد عتقها لاقول من ستة اشهر لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا
ولدت كل من هذه المدة فالولد لا يخل الجرح بعد العتاق يعلم انه كان موجودا في البطن يوم العتاق
فكان ولوه لمولى الام **و** فان ولدت بعد عتقها لاقول من ستة اشهر ولد فان كان الاب عتيقا كان ولا الولد لمولى
الام ايضا لانه لا ولا الاب ولحمه الولد كحمه النسب ولولم يكن الولد مثبت من جانب الاب كان من قور الامر
كزاهما هنا فان عتيق الاب جرح ولا ينفصل ولوه من مولى الام الى مولى الاب لانه صادق ولا من قبل الاب الا نبي
ان الملاح ان اذ العتق نفسه بعد ما قضى القاضي بالفرقة بينه وبين زوجته باللعن على نفسه لولد ثبت نسب الولد
من جانب الزوج الملاح ان يرا عليه ما روي ان مولاة لواقع ابن خرج تزوجها بعد لرجل فولدت له اولاد فكتبوا
مؤثرهم الزين ان العوام فاعجبه طرفهم وجلداهم فماتوا عن حالهم فقبل انهم اولاد مولاة زافع ابن خرج فقال من
ابوهم فقال عمر لافان فاشترى اياهم فاعتقه ثم قال لا ولاده انتموا التي فقال لهم زافع انتموا الى فاختصموا في ذلك
الى عثمان رضي الله عنه فقضى بالولد للنسب يعني الاب من جهة وكان ذلك لمحض من العتاق رضي الله عنهم **و** من
تزوج من العتق بعتقه العتق فولدت له اولاد فلو لم يولد البها عند اخيه وحمه رحمها الله اذ لم يكن الزوج
نسب ولا عليه ولا عتاقه مثل رجل من اهل الجرب هاجر الى دار الاسلام مسلما فزوج بعتق به او بعتقه من
جهة العتق وكان كذلك لانه ليس لهذا الولد من جانب الاب ولا عتيق ولا نسب تشريفه فوجب ان يكون ولوه
لقوم امه كما لو كان الاب عتيقا **و** قال ابو يوسف يعني ولا الولد لقوم الاب لانه ولد من اخصه ما لو كان
الاب عتيقا او عتقا والجواب **ا** لا اصل في جانب الاب ما يقع عقد المولاة من الاب كالمالك عند
المولاة مع احد فجاز ان ترجع ولوه الى قوم الاب فاما في هذه المسئلة فليس من جانب اب الولد ما يقع عن عقد
المولاة على نفسه فكان جانب الام اولى بالا عتاق لان ولا العتق في جانب الام لا يلحقه الفسخ وكان الجاني الولد با
هو اكد اولى من نسب الولد لم يولد مقصودا في نفسه **و** ولا العتاقه تعصيب فان كان للمعتق عتبه
من النسب فيمن ان له وان لم يكن له عتبه من النسب فيمن ان له للمعتق ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا ينفك حمزة
اعتقت عتقا فمات وترك ابنتا فجعل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نصف ما له لابنته ونصفه لاهل حمزة رضي
الله عنهما فاقام النبي صلى الله عليه واله وسلم المعتق مقام العتبات وروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه
قال اباقت الفرائض فلا ولي عتبه **و** فان مات المولى فمات العتيق فيمن ان له مولى فيمن ان له مولى فيمن ان له مولى فيمن ان له مولى
للنساء الولد اما العتيق واعتيق من عتيق او كاتب من كاتب ما روي عن عمر وعلي وعبد الله بن مسعود

140 واتي انكس وزيد بن ثابت واي مسعود الانصاري واسلمة بن زيد رضي الله عنهم انهم قالوا ليس للنساء الولد الا
ما عتيق واعتيق من عتيق او كاتب فاذا ثبت هذا نظر الى عتبه المعتق يوم يموت العبد فجعل تركه العبد المعتق له
بالعتيب وبنيه هم العتبه فطنت تركه لهم **و** وان مات العبد المعتق ولا ترك المولى فقد صارت تركه العبد
المعتق لولا ان لم يمت المولى في بنون وبنات فيكون ذلك بينهم جميعا لا يجوز مثل حظ الاثنتين لانه صالح المولى
قبل ان مات عنهم وفي المسئلة التي قبلها خلافه **و** اذا ترك المولى ابنا واولاد ابن اخر مات العبد المعتق فيمن ان له
لان دون من العتق ما روي عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد واي بن حبيب واي مسعود الانصاري واسلمة رضي
الله عنهم انهم قالوا الولد لكبر وهذا يمتلحه الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم اذا اتفقوا على لفظ واحد علم انهم قالوا ذلك سمعا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
والكبر هو الكبر والمزاد بالاكبر فاهنا هو الكبر في العتيق وعبد الاكبر عن الاكبر لان الاعلى من احوال
الناس ان من كان اكبر نسبا كان اقرب اليه وان كان يفتقر في بعض الاحوال ان يكون ان الانسان اكبر نسبا من ابنه
وان اخيه اكبر نسبا من ع **ا** لا قرب فكل من كان وليا لعتيب كان وليا باستحقاق الميراث فحكم الولد وقد
قال الله تعالى فخرج عن اولاد يعقوب صلوات الله عليه قال كثيرهم جاني النفس من الميراث بيهود او لم يكن هو
اكبر نسبا وان عتقهم فسما كثيرهم من كاهنا من الاكبر وان اذبه الاكبر الى العتيق ولا خلاف انه لو كان
للمعتق ابنان اكبر واصغر انهما يشتركان في الميراث **و** ذهب شريح الى ان الولد يمتلحه لئلا يجمع الورثة
على من ابيض الله تعالى كما يكون امواله بينهم رجالا كانوا او نساء فالولد الاثر من اثار المالك في الرق وماله
موزون مقسوم بينهم علي فرائض الله تعالى فكذا انزه وجب ان يكون موزونا بينهم وعلى هذا يجب ان يكون تركه
العبد المعتق بين ابنت المعتق بين ابنته نصفين على قول شريح وهذا القول مردود بقول سبعة من الصحابة
رضي الله عنهم على حسب ما روي عنهم ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الولد لحيه على
النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث فجعله كالنسب يورث به ولا يورث نفسه **و** اذا اسلم رجل على يدي رجل وولاه
ان يتره ويعتق عنه واسلم على يدي غيره وولاه فالولد لا يمتلحه الذي ولا هو عتقه على مولاة **و** فان مات ولا وارث
له فميراثه للمولى فان كان له وارث فهو اولى به وهذا اذا كان يعتق على نفسه عتق المولاة رجلا لا نسبا بوارث
به مثل رجل من اهل الجرب اسلم بنفسه على يدي رجل ودخل دار الاسلام ومثل الذي الذي يسلم واقراره
كغار ومثل اللقيط في دار الاسلام اذا اعتق على نفسه عتق المولاة وصورة المولاة ان يقول الرجل والبيد على
ان لا اذ امت فالحق وهذه مولاة من احوال الجانبين يورث المولى الاعلى من الاسفل ولا يورث الاسفل من الاعلى خافي
ولا العتاقه واما المولاة من الجانبين ان يكون الرجلان عتقا لهما عتق المولاة بان يقول كل واحد منهما لعتاقه
والبيد على انه اذا مات واخبرنا ما له الاخر فهذا يوجب التوارث من الجانبين **و** اذا مات الذي ولا رجلا ولا
وارث له فميراثه للذي ولاه قال محمد بن جعفر بن محمد بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وعن عمر وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهما وهذا عندنا وعند الشافعي لا ميراث بولا المولاة لنا قول الله تعالى وفوا بالعقود
وقوله تعالى والذين عاهدت ايمانهم فانهم يمدونكم قالوا لا يمدونكم في الرجل يرضى في الرجل في الله ويعاقبه
على ان له ميراثه فترك هذه الامة وقال الله تعالى فان لم يعلموا اياهم فاحوا انهم في الدين وموالتهم واما قوله ولولا
الخراج بعضهم اولى ببعض فقد صارنا سحبا في منع تقديم ولا المولاة او منع قبول حجة مع القرابة فاما عند
علم الواث فلا معنى للنسب به واللفظ لا يقتضيه وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال سالت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عن الرجل يسلم على يدي رجل فقال هو اخي الناس بحياة ومائة واذا بلغها العتق عنه وبالمات الميراث

ولأن القتل حصل بمجموع ضربات لو حصل بعضها لا تؤد فيه فوجب أن لا يجب القود فيه أصلاً كما كان
خاطباً في البعض عامداً في البعض وحالاً وعززه بأثره فإنه ذكر في المتفق وعيون السبل أنه لو عززه بأثره
فإنما يجب القصاص لأنه لا يقصر به القتل وإن أزال العزة بالأثر وذكر في المتفق أنه لو عززه
بالمسألة فمات يجب القصاص لأنه يقصر القتل بالمسألة فصار كالسجين وقد انقضت الصلابة رضي الله عنهم
على تعذيبه شبه العمد وإن اختلفوا في كيفية التعذيب دلالة نوع آخر وكان الجميع فيه جحماً أن يكون
شبه عمد لأنه يعجز بالضرب ويخطئ في الضرب عن قصد القتل لأنه ضربه باله لا يقصد بها فكان فعل الضارب
منه عمد في القصد خطأ في الإله وهذا السهم قد عرفت بالشريعة فلما العزب ولا تعرفه وعن هذا قال مالك
القتل نوعان عمد وخطأ ولا أعرف الثالث وهو شبه العمد عمن أن ماز وبناه من الجأز وبنيته من الحج
حجة عليه وعمل أبي يوسف محمد رحمه الله عليها إذا ضرب به حجر عظيم وأخسبه عظمه فهو عمد
على ما بينا وشبه العمد يكون بالقصد بقصر به القتل غالباً كاللطة الواحدة والضربة الواحدة بالسوط
حتى قال لو كثر السوط حتى صارت جملة ما يقبل كان عمداً عندها وجب فيه القصاص على ما بينا لها
وموجب ذلك على القولين المأثور لأنه أعمد بالضرب والضرب يتعلو به المأثور بقصر به القتل ولم يقصر
والكفارة لأن الكفارة موضوعة للكفر بالآثم والخطأ الآثم فيه فلا بد أن يكون جوبها في بعض الموضع
للمأثم وجوبها في الخطأ ملحق به وليس ذلك الموضع إلا شبه العمد إذ دل اليل عند أصحابنا رحمه الله
عليهم أن العمد المحض لا كفارة فيه على ما قرأناه ولا قود فيه عند أبي حنيفة رحمه الله عليه لأنه واجب
إليه في العمد المخطئ على ما بينا وأما عند صاحبنا في السوط الصغير وما لا يقصر به القتل غالباً لأنه أخرج
إليه معنى الخطأ والعمد لأنه لا يقصر به القتل غالباً فصار شبهة في سقوط القصاص وفيه الزيادة المعلقة
على العاقلة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فيه مائة من الإبل منها أربعون خلفه في بطونها
أو لادها والقياس منع التعذيب لأن عمل الألف وخطاه في العزم سوا كما في سائر المتلفات غير أن
تركنا القياس في الأصل لما ذكرنا من الجبر ويجب على العاقلة لأن كراهية تعلق وجوبها بالقتل فإنها
تجب على العاقلة كراهية الخطأ وكراهية الجبر حتى جازت فادها في مال القاتل كما وجب بالصلح لما
روى عن المغيرة رضي الله عنه أنه قال كنت بين جازئين فصربت أحدهما الآخرى بسطح خبثه فقتلها
والقت جبينها ميتاً فقص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عاقلة الضاربة بالخوف فقام حملاً ابن
مالك فقال كيف نربي من لا شرب ولا أكل ولا صاح واستهل ومثل دمه يطيل فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استجج كسجج الأعراب أو رجز كرجز الجاهلية وعن الأصم أنه قال لا يلزم
الدية العاقلة البتة وهو القياس لقول الله تعالى ولا تزدوا ردة ورذاً خبي ولا تلعن النفس
فلا يجب على العاقلة كالبر في المتلفات ولكنهم استحسنوا لأن إجماد القتل دفعه بالتأخر وصار
عاقلة كما لما ذكرنا في القتل ويجب في ثلث سنين لأن محمد رضي الله عنه قضى بالدية على العاقلة
في ثلث سنين لحضره الصلابة رضي الله عنهم من غير خلاف وبنيته جرم الميراث لأنه أعمد
الضرب ولا يأم من أن يكون عتلاً لقتل والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرمى شخصاً
بظنه صيداً فإذا هو آدمي أو يرمى إلى شخص بظنه خبيثاً فإذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن
يرمي عرضاً فيصير آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة لقول الله تعالى فمتر بآفة
مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والنص ورد في الخطأ بالدية والكفارة والدية على العاقلة في ثلث سنين

لما ذكرنا خبر عمر رضي الله عنه ولا عام وفيها القول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن أمي 142
ثلث الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونحو الميراث لما ذكرناه وقفاً جري مجري الخطأ مثل
الباب ينقلب على رجل فيقتله في حكم الخطأ في جميع أحكام الخطأ التي بينها وأما القتل بسبب فاجر البتة
روايع الجح على غير ملكه وموجبه إذا قل فيه آدمي الدية على العاقلة وهذا النوع لا يجري مجري الجح والخطأ
لأنه لا يجرم القتل وهو مخطئ فيه لأن القاتل من أوقع القتل في المقتول وفيما يصل به وذلك غير موجود في الجح
والوضع ولا كفارة فيه ولا يجر من الميراث عندنا لأنه غير مقيم لأنه لم يعلم أن ذلك الإنسان يقع في البتة أو
تتغير في الجح ولا يجره لأنه لم يجر ولا يجر القتل فلا يجب الكفارة عليه والقصاص واجب في كل جح من الدم على
القتل إذا قتل عمد المأثور ما من الميراث ولا جح في قتل العمد ويقبل الجح بالجر والعمد بالعمد يقول الله
تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل الجح بالجر والعمد بالعمد يقول الله
بين الجح والعمد من الميراث لا يجر من الميراث الجح بالجر والعمد بالعمد ولا يجر من الميراث الجح بالجر والعمد بالعمد
يقع وجوب القصاص على من لم يكن له ذلك القصاص كقتل الآثمة والصبا والجور بوجه أن كل فضيلة لا تقع استيفاء
القود لا تقع وجوبه كفضيلة العلم وعند الشافعي لا يقبل الجح بالعمد لأنه يجر القصاص بينهما في الطرف مع سلامة
الطرف أصلاً فقتل في القدر كالولد مع الولد والمستثنى مع المسلم بوجه أنه لا يجري بينهما جح القذف مع سلامتهما عن الزنا
كالمستأنى وأما قتل العمد بالجر لأنه نافق عن المقتول فإذا جاز أن يستوفي الجح بالجر وهو كامل فقتل النافق الكامل
أولى والمسلم بالذي الذي يودي الجح والجرية ويجري عليه حكم الإسلام عندنا لما روي عبد الرحمن السلمي أن مسلماً قتل
ذميّاً عمداً فأقاده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال أنا أحق من وقايد منته وقال علي رضي الله عنه إذا أعطوا
الجحية تكون دماً وهم كرمائنا وأموالهم كأموالنا ولا يجر من الميراث ولا يقع استيفاء القصاص بغير الجح لا يقع الجح
كفضيلة العلم والشرف وعكسه فضيلة الآثمة بياته وهو أن قتل ذميٍّ ذميّاً أسلم القاتل يستوفي فيه القود بوجه
أن كل سبب يغير عصمة المال على وجه يقطع سائر جاز أن يغير عصمة الذمي على وجه يقبل قتله كعصمة المسلم
وعند الشافعي لا يقبل المسلم الذي لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل من جاف ولا دعه في عهده
ولا نهى لأبي بن مريم وجوب العقوبة كغيره كغيره جح الجح فلا يتساوى وإن وجوب العقوبة بعقوبة جرمته
النفس كالجح مع الذمي والمسلم مع المستأنى بياته أنه لا يجب على المسلم العمد بقتل الذي ولا يقبل المسلم بالمستأنى الذي
له عهده وميثاقه إذا كان الإسلام لأنه غير محقق الدم على التأييد أو جح دمه موثق بخلاف الذي ويقبل
الرجل بالمرأة لأنه أجمع المسلمون على ذلك لقول الله تعالى وكنت عليهم فيها أن النفس بالنفس والقصاص في
النفس لا يعتبر فيه المماثلة لأنه أن هاق الروح والروح مع الروح لا يتفاوت فلا يعتبر عمد المماثلة التي بين الرصد
والأبى كما لا يعتبر عمد المماثلة بين البصير والاعمى والصحيح والأشلى حتى يقبل الكامل منها بالنافق كرهاً
ويقتل الكبير والصغير والصحيح والأعمى والابن والأم وما روي محمد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا
تقره وكذا لا جواردة والجرات من قبل الأب والأم لما روي محمد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا
يقاد والد بولده وقال مالك إن قتله الأب بالسيف قود عليه وإن ذبحه بغيره القود وهذا كلام وأسد ويقبل
الابن بقتل الأب والأم والأجداد والأجدات لأن الولد ليس في حكم الجح ومن الولد في القصاص عليه كما لا جح في خلاف
الولد ولا يقبل المولى بقتله لأن القصاص لو ثبت لثبت له كونه ما عكاه ولا يجوز أن يجز له قصاص على
شبهه ولا يقبل المولى بقتله ولا يجره ولا يجر ولد له لأن الزوق يقع باقي فصلاً والعقد ومن وثقت فصلاً
على أبيه سقط لقول الله تعالى ولا تقبلوا الهبات فمضى عن إدخال الضرب عليها بعد القول لأن القصاص

عقوبة ويستعمل وجوب العقوبة للابن عليه ولا يستوفى في الفضا المبالغة عند القول النبي صلى الله عليه واله وسلم
لا تؤكد الامانة في رجلها على في الاستيفاء او في من حمله على في الوجوب نعم اجعلوا ان من قتل من المسلمين عمدا
وجوب الفضا واما قوله ان الفضا مناه على المماناة لا معنى له لا نعم بقوله ان من قطع برك انسان فسي الى
النفس ان يقطع يده فان لم يمت في مثل ذلك المدة التي مات فيها الاول ضربت رقبته ولا خلاف ان من قتل
بصغير او رجل صغيرا او او جرح رجل اخر عمدا حتى ماتت امة لا يرضع به مثل ما صنع واما الذي يروي
عن البراء ان عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من جرح رجلا فمات من جرحه فمات من نكس
قطعه فلم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واما نقل ذلك في خطبة رايان بن ابي عمير وهو انه لما ولي مكة خطب وقال
ان الناس قد جرحوا الخمر انا والخمر بارا جرح من نكس العقوبة من جرحه فمات من جرحه فمات من جرحه فمات من جرحه
جرحه واما جرح السبي بذب السبي والجرح بذب السبي الجرح فمات من جرحه فمات من جرحه فمات من جرحه
واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى فله الفضا وان ترك وفاء عذابي حيفة واني يوسف رحمة الله
عليها لان المولى هو المستحق لعقوبة المكاتب في الجاني جالة الجراحه لبقا لرفحالة الموت بالولا والمستحق
للطريق اذا كان واجبا الفضا له عا لمولى الجرح ومن محمد رحمة الله عليه ان المولى لا يملك الفضا وهذا
بعيد وان قيل بغيره وقال خلاف ان الفضا للمولى لانه صار كالقن وان ترك وفاء وازنه غير المولى فافضا
له وان جتمع افع المولى كان الموت حصل والمستحق غير المولى فوجب سقوط الفضا من جرح عبد انسان فباعه
مولا فانه في يد المشتري لا يثبت للمشتري لانه لم يملكه جرحه الجراحه فاداسقط حق المولى بالعقوبة فاجتماعه
مع الوارث لا يعتد به كما في جرحه العبد اذا باعه مولا فسي الى النفس فجميع البائع والمشتري لا فضا فيه
لان المولى يشبهه كذا هذا واما قتل عبد الرض فوجب الفضا حتى يجمع الراهن والموتقن لان الجرح مملوكا
والاخر حق بضا المملوك لان الراهن اذا اقتضى سقط حق الموتقن عن الرين فكل الموتقن معه من ذلك
وانما الموتقن فليس يملك العبد بيبث له الفضا فاذ اخبرنا فقد رضي الموتقن بسقاط حقه عن الرين
والراهن باطلا ملحه فيستوفي ومن جرح رجلا عمدا فمات من جرحه فمات من جرحه فمات من جرحه
اذ لم يترك صاحب فاش حتى مات فالظاهر ان الموت حصل بملك الجراحه ومن قطع يد غيره عمدا من الفصل
قطعت يده والمفصل هو الرين والموتقن ومفصل الرقوة الاصل في وجوب الفضا فيما دون النفس قبل الله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس لايه وما روي عن ربيع عمة النبي صلى الله عليه واله وسلم
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بكتبت سنها فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ان النفس بالنفس سب جارية فامر
الله صلى الله عليه واله وسلم كتاب الله تعالى فيه الفضا فقال والري بعك بالحق لا تكسر من الرين فوجب
القوم بالعقل فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله عباد الواسعوا عليه لا يفسد منهم انش ابن
النضر رضي الله عنه قد ادى وجوب الفضا فيما دون النفس والمماناة معتبرة في قطع الجرح فيما دون النفس
وفقطع اليد اذا كان من المفضل بغير اعتبار المماناة فيه فيقتضى ان الفضا مشقة من المقاصة وهي المماناة
واستيفاء الفضا حتى اعتبار المماناة بغيري الاموال وفي اطلاق الاموال نزع المماناة بخلاف ما
اذا قطع يده من غير المفضل فانه يجب جرحه على وجوب الفضا لانه لا يملك المماناة بخلاف ما
هنا كجرح يده في الفضا وكذا الرجل من القدم وازن الاق بالاذن وضع من المفضل ما ذكرنا
انه بغير اعتبار المماناة فيها ومن ضرب عين رجل فقلعه فافضا فيها لانا لو قورناها لم يبق بها جرح
معلوم فلا يخل اعتبار المماناة حتى قطع يد رجل من بقا الساع فاذ لم يبق اعتبار المماناة في هذا كان

لفظة

الواجب فيه الربة وفرد روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال في العجين اليه وفي جرحها نصف اليه
وان كانت قايمة وذبح ضوؤها فله الفضا بخلاف المرأة ويصير على وجهه قطن وطب وتقبل عينه
بالمرأة لقول الله تعالى والعين بالعين فاذا امض اعتبار المماناة في قوت الطوبى هذا الطريق وجوب الفضا
وروي ان هذه الحادثة وقعت في خلافة عثمان رضي الله عنه فقتل علي رضي الله عنه بذلك فخص من الصحابة
رضي الله عنهم وفي السنن قصاص لقول الله تعالى في السن بالسن ولا المساواة محض في الفاعل يقطع وفي الكبير
يزيد بالمزيد فاذا اعتبار المماناة وجوب الفضا وقدر كذا حديث الرين عمة النبي صلى الله عليه واله وسلم ان
النبي صلى الله عليه واله وسلم فقي عليها بالفضا وفي كل شجة يرضيها المماناة الفضا اعلم
بان السجاج التي يعلق بها الاحكام كلها احدي عشر شجة اولها الجارحة بالما غير مجرمة وهي التي تنشق
الجلد واصل الكلمة من قولهم جرح الفضا ان الثوب اذا شقه برفه في الرامعة بالعين في مجرمة وهي التي
تخرج منها ما شبه الرمع في الرامية وهي التي تخرج منها الدم في الباضعة وهي التي تبضع الدم
اي تقطعه في الملاحية وهي التي تذهب في اللحم اخر ما تذهب الباضعة هخر اروي عن ابي يوسف في تفسير
الملاحية وقال محمد الملاحية قبل الباضعة وهي التي يبلل بها الدم ويسود في السجاج وهي التي تفضل الى
جلده رقيقه فوق العظم وتلك الجلدة تسمى شجرا ومنه قيل للقيم الخفيف الرقيق سماجق والساج هي
الموضحة وهي التي توضح اللحم تظهره في الهاشمة وهي التي تهشم العظم اي تكسره في الحقة وهي التي
تخرج منها العظم وينقل من مكانه في الرامة وهي التي تفضل الى ام الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ
والجاري عشر الرامعة بالعين مجرمة وهي التي تخرق الجلدة وتفضل الى الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق
الدماغ ولم يذكر محمد رحمة الله عليه في الضاب الجرح جرحها الجارحة لانه لا اثر لها في الغالب فله يتعلق
بها جرح والاخرى الرامعة لان الانسان لا يعيش معها فلا معنى لبيان جرحها المجرم بذكرها وهذه
الشجرات على تلك مراتب في الفضا في السابعة منها وهي الموضحة اذا كانت عمدا بالاتفاق لانه يمكن
اعتبار المساواة والمماناة فيها بان ينهي الشكين الى العظم فيجب الفضا فيها واما السنة التي هي قبل الموضحة
فقد روي الحسن عن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا يجب الفضا في عمده لانه لا جرح فيه ينتهي اليه الشكين فلا
يملك اعتبار المماناة فيها حتى روي عن الشعبي انه قال قلدون الموضحة في جرحه الطيب وذكر محمد رحمة الله
عليه في الاصل انه يجب فيها الفضا لانه يضر قدر عود الجراحه مسبا وتري جرحه على قدره فينقل في اللحم
الى اخرها فيستوفي منه مثله ما فعل واما الاربعه التي بعد الموضحة فلا يجب الفضا فيها بالاتفاق لانه لا
يملك اعتبار المساواة فيها لانه كسر العظم ووصل الى الدماغ والانسان قد ما يعيش بعده ولا يضر استيفاء
مستحق على طريق المماناة فامتنع وجوب الفضا فيها هذا المعنى واما اذا كانت الشجة خطأ او كانت واقعة
على وجه لا يجب فيها الفضا والكلام فيما يجب فيها من الارش والربة من كود في كتاب الراتب وستركه
في موضع ان يشاء الله تعالى ولا فضا في عظم الا السن لانه لا يملك اعتبار المساواة فيه وقدر روي عن ابن
مسعود رضي الله عنه انه قال لا فضا في عظم الا السن وليس فيما دون النفس شبه عمدا اذ هو عمدا او خطأ
لان اطلاق ما دون النفس لا يخص باله دون الله فلما استوتب الالات اعتبر اعتماد الضرب اذا كان عمدا فلا
يثبت شبه عمدا فيه ولا فضا في الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين العبد واليه ولا بين العبدين عند بلوغها
على ما بينا ان السباوي معتبر فيما دون النفس في النفس الا في ان المصحة لا تستوفي بالمساواة ولا بالافضة
باصح والرجل الصحيح يقل بالزمن المقدر ولا مساواة بين الرجل والمرأة لان ربه المرأة على نصف من ربه الرجل

والجري القصاص بينهما في النفس ولا يجري فيما دون النفس **واما الشافعي** يقول كل شخصين تجزى القصاص بينهما
في النفس تجري القصاص بينهما في الاطراف السليمة كالاجزاء وعلى هذا لا يجري القصاص بين العبد والعبد في
الاطراف اجماعا على خلاف المذهبين **واما العبدان** فلا يجرى بينهما المساواة بينهما في البدن لا باعظا الظن
والجزء من طرفي معرفتها القوي والاختصاص ولا يجوز ذلك القصاص على هذا الوجه ولا يوجب بينهما في الاطراف
عنونا **فوجب القصاص** في الاطراف بين المسلم والكافر لان اطرافهما متساوية في قدر البدن عند اصحابنا فيجري
القصاص بينهما فيما دون النفس كما يجري بينهما في النفس **وممن قطع يد رجل من نصف الساعد** وخرجه جافه فمات
فالقصاص عليه لانه لما قطع يده من نصف الساعد لم يعلم المساواة في ذلك الا بالاختصاص وقد ذكرنا ان اجاب
القصاص بالاختصاص لا يجوز والجزء اذا كانت جافه فمات لا يجرى اعتبار المساواة في ذلك بوجه انه اذا انما بقيت
جمله فلا يجب القصاص **واذا كانت يد المقتول مضمومة** ويد القاطع مثلا او نافضة الاصابع فالقطع عليه بالحيث
ان شافطع اليد المعيبة ولا يجرى عليها وان شاعرا كماله لم يجر على استيفاء جفاته بجملته وجسده وان شاعرا
استوفى النقص منه رضي باستفاد حقه فمات كماله ولو تلف على رجل مثبكا وانقطع من احدى الناحيتين وهو مثبكه في الصفة
فلم يمت ايديهم الا ما هو النقص من الطرفين فان صاحب الحق بالخيار ان يشاء اخذ المجرم المقتول عليه وان شاعرا الى
قيمة المتلف كراهه **واما اذا كانت يد القاطع مضمومة** فمات كماله او قطع ظمما ولا يجوز المقتول يد في الارض
لانه تعلق حقه باليد وتعين فيها ما اذا تلف سقط حقه كالعبد الجاني اذا مات او قتل قبل الاختصاص **ومن شج رجلا**
واستوعب الشجر بين قريته وهو كاستيعوب ما بين قريتي الشاج فالخروج بالخيار ان يشاء اقتصر بقدر شجره يتدري
من اي الجانبين شج لان طول الشجر فيه زيادة نفس ولو قلنا انه يستوفى ما بين قريتي الشاج تمامه لصلد استوفى ما اشد
من حقه فخرج عن حد القصاص **وان شاعرا اخذ الارض** من هذه الشجرة لا يعلق بالشاج من الشجر ما يعلق بالشجر
لما انه يبقى قطعه من شجره وصار كالعيب في محل القصاص فيوجب الخیار **وكذلك اذا كان ما بين قريتي**
الشاج اقل ما بين قريتي المشجور من شجره ان يستوفى ما بين قريته وزيادة على ذلك كان في ذلك زيادة شجر
فيثبت له الخيار **ولا قصاص في اللسان** ولا في الذكر اذا قطع الا ان يقطع الخشفة في روابه الاصل لانه ينسبط
وتجتمع فلا يجرى اعتبار المائله فيه **وعن ابي يوسف** انه قال اذا قطعته من اصله يقتص لانه اذا قطع كله فيش
اعتبار المائله بخلاف ما اذا قطع بعضه **واما الخشفة** فهناك خبر معلوف فيقع فيه المائله فيجب
القصاص فيه **وهو في الاذن القصاص** بالاجماع اذا قطع من اصلها لانه لا ينسبط ولا يجمع فامكن اعتبار
المائله فيها **واما اذا قطع بعضها** يجب القصاص اذا كان يجرى جرحه ويستطاع ان يعتد فيه المائله
والا فلا **واذا اقطع القاتل او وليا المقتول** على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان وكثير القول
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من قتل قتيلا او وليه من خيرتين على قاتله **ولان القصاص** حق فيه
معنى مال بركة لانه لو دخلت شبهة اشغل ما لاحكاما والحقوقي التي فيها معنى المال يجوز الصلح منها على
مال كحامي الصلح عن العيب بالبيع **فان عفا احد الشريكتين** الراد واصلح من نصيبه على عوض سقط حق
الباقين من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه في تفسير قوله فمن عفى له
من اخيه شي وروى عن عمر رضي الله عنه استئنا ان يسعود في دم من شريكتين عفا احدىهما فقال ان يسعود في
الله ان يري هذا فاد احياء فلا بد لك الاخر ان يبيت مال احياء فعمل عمر رضي الله عنه على قوله وكان ذلك حصرة
الصحابه رضي الله عنهم من عبي خالف ولان القصاص مما لا يجزى وقد اسقط حق نفسه فيسقط حقا في الدين
المشرك وكان لهم نصيبهم من الدية لانما تعدد استيفاء القصاص بيقب نصيبهم مالا كما لو قطع يد انسان من

لح
شجر

انه

نصف الساعد **ولا شئ العامي** لانه اسقط حقه عن الاصل **واما اذا اصاب من نصيبه** فقد ذكرناه **واذا اقل** 144
جماعة واحد اعمدا اقتص من جميعهم لاجماع الصحابة رضي الله عنهم **روي ان نسخة** تقرأوا واحدا بضعها
تقتلهم عمر رضي الله عنه فقال لو تالا عليه اهل صنعها كلهم لقتلهم وكانت حصرة الصحابة رضي الله عنهم
من غير خلاف منهم **ولان القصاص** في النفس يجب بازاء الروح وذلك معنى لا يتبعص ولا يجزى فيصير كل
واحد منهم كالمقتول دقتله بخلاف ما اذا اجمعوا على قطع يد كل القطع مما يتبعص فيصير كل واحد منهم مقلدا لبعض
البدن فلهذا لا يجب عليهم القصاص وكان القياس ان يجب القصاص عليهم جميعا بسبب نفس واحدة ولكن تركنا
القياس لان **واذا اقل واحد جماعة** فحضر اوليا المقتولين قتل اجمعهم ولا شئ لهم غير ذلك عندنا لان خروج
الروح مما يتبعص فاذا اقل بهم ما وكل واحد منهم كالمستوفى لجميع النفس يجب له مع ذلك ان شئ كالعبد اذا اقل جماعة
فاستوفى منه القود لا يجب شئ اخر كذلك هذا **وقال الشافعي** ان قتل واحد منهم يجب للباقيين الدية ولو اجمعوا فقتل
بهم نفس ديات الباقيين بينهم لان هذا الجرح محلي القصاص فصارت كل طرف لا يقتصر على استيفاء طرف بالاجماع
فكوفي النفس غير ان هذا لا يصح لان الشاوي في الاطراف معتبر وفي النفس غير معتبر على ما بيناه فلهذا اقتصوا
فان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقيين اما الاول فانه وجب محله حقه فوجب ان يستوفى له وسقط حق الباقيين
لانه لما قتل له فقد فات محله حقه فكشئ لهم ومن وجب عليه القصاص فاد سقط القصاص لانه فات
محله حقه الاول فاسقط حقه **وعن الشافعي** يستوفى دية المقتول من تركته لان وجب قتل العمد عنه اجر الدين
فلا فاته اجرها وهو القصاص تعين التركة في دية **وان قطع رجلا** يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما
ولا يجوز ان يبدل واحدة عندنا وانما يجب الا شئ عليها بغير لان التفاوت في العدد اكثر من التفاوت في الصفة فتر
التفاوت في الصفة فيع الا يستيف حتى لا يستوفى الصيغة بالتفاوت في العدد اولى بوجه ان الشاوي في
الاطراف معتبر لانه اذا اجر او مساحه فصار حقا لوضع اجرها السكن من جانب والاخر من جانب التقيلا
فلا يجرى اضافة جميع الفعل الى واحد خلاف الروح حيث يقتل رجلان واكثر يقتل رجل واحد لما بيناه **وعن**
الشافعي يقطع اليد بيد واحدة لان هذا الجرح محلي القصاص كالنفس فالتقوى تستوفى بنفس واحدة كذلك
هذا **وان قطع واحد من رجلين** فلهما ان يقطعا برؤوسهما نصف الدية فيقتسما بها نصيبين عندنا لانه
وجب حق كل واحد منهما في العين بالنسبة الذي وجب حواجه بل لانه لو اجدوا حواجه واستوفى كل مستوفيا
حقه ولو عفا في احدىهما كان للاخر استيفاء الارش فلا يقرم حق احدىهما على الاخر كالعبد اذا قتل رجلين فانه لا يستحقه
الاول بامانة سواء كالشفيعين وكا اليتيم في الصفا وفي المرض وكما يجوز اذا اشد هذا مال انسان تراشه
مال انسان اخر **وعن الشافعي** يقطع يمينه للاولى ويغفر الارش للثاني فان لم يعلم الاول يقرع بينهما فمن خرجت
تفرغه او لا يقطع يمينه له ويعطى الدية للثاني **ويعلق** حق كل واحد منهما بثبوت حق الثاني في العين فوجب ان يقدم
حق الاول على حق الثاني من المرتبة مع خواتم العتق وكما لو قطع يمين انسان فشرق بعده فانه يقطع قضا لا
شرقة كذلك **فلهما** وانما يقضي بالقصاص والارش في مسئلتنا لما ذكرنا ان مادون النفس يعتد فيه المائله وهو
لا يتبعص وقد تضايق الجاهل عن الايقاف في الرجوع الى البدن كما لو اصابوا معا فان الدية لهم اجمعا بالاجماع
بخلاف النفس فانه لو قتل رجلين يقتل لهما ولا يجب الدية لان النفس لا يعتد فيه المائله فصار كل واحد منهما
كالمستوفى لجميعها وان حضر واحد منهما فقطع يده فلا اخر عليه نصف الدية لان حق كل واحد منهما ثابت في جميع البدن
فاذا قضى لاجدهما بالقصاص يجب للاخر الدية لا يجوز ان يسقط حق الاخر بغير عوض **واذا عفا** احدى طرفي حقه
وكان للاخر القصاص لان حقه ثابت في جميع البدن فاذا اورد الى البعض بالاجماع وقد اذنت بقي حقه الاخر حاله كما في

سان
رجلين

الغريز والشفيعين اذا سقط احداهما خفي نفسه كان الكل الثاني فاذا اقر العبد بقل العبد لربه القود لانه اقرب به
وحفة ماله لانه اقرب ان مولاه اقرب له من مولاه لو اقر عليه برمه لم يصدق فترا العبد في ذلك بمنزلة الحر ولكن العبد غير
متهم في هذا الاقرار لان ما يلحقه من الضرر بهذا الاقرار استمر ما يلحق مولاه فلم يكن منكره فقبل اقراره خلافا لما اذا
اقر على نفسه بالخيانة التي موجبها المال لانه لا ضرر عليه في ذلك واما الضرر على مولاه فكان منكره في ذلك
الاقرار فلا يصدق ومن ربي رجلا عمدا ففعل السهم منه الاخر فما فاعله الفضاض الاول واليه الثاني علي
عاقلة اما الاول فانه نعمت فله فوجب ان يقصر له وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم العرقود
فاما الثاني فانه لم يتعمد قتله واما اصابه خطا فلا لله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فمخر رقة مؤمنه ودية
مسألة الى اهله واما جوب الدية على العاقلة فلان النبي صلى الله عليه واله وسلم اخا بني الانصار وجعل كل بطن
منهم عقولهم وعن عمر رضي الله عنه انه دون الراوي وفرض الاخطيه وجعل الدية على اهل الديوان في
اعطائهم وجعلها عليهم في ثلث شئين وكان ذلك خضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير خلاف وبالله التوفيق والعصمة

كتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
اذا قتل رجل رجلا شبه عمدا فاعله دية مغلظة وعليه كفارة ما ذكرنا من الآية والاخذ في كتاب الخبايا
ودية شبه العمد عبد اي جيفة واي يوسف رجة الله عليه مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون بنت مخاض وخمس
وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جرة وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وعن
الزهري عن السائب بن زيد انه قال الدية كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اربعا وخمسة وعشرون
لم ترد بدية الخطا لدية الخطا احسان بالاجماع فبقية ان ادبه دية شبه العمد ولا يكره ان يدرج في دية
الخطا بالاجماع كان له من كل في دية شبه العمد كالخفاف والجراغ بوبه انما يكره من القسر وكانت الاسنان فيها
منسأ وفيه كالخطا وعن محمد والشافعي في ثلث ثلثون حقة وثلثون جرة واربعون مائة من النخلة الى يارب
عامها كاهل خلفه وهو قول عمر وزيد والغير واي موسى واي هزيرة رضي الله عنهم وقيل وقالهم عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه قال في خطبة الوداع الان قتل خطا العمد قبيل الشوط والعصا فها مائة من الابل
منها ربعون خلفه في بطونها اولادها وعن علي رضي الله عنه انه قال ايضا ان اذنا وذكركم هذا القدر ثلثة
وثلثون حقة وثلثة وثلثون جرة واربع وثلثون خلفه في بطونها اولادها **الجواب** ان اختلاف الصحابي
الله عنهم في هذه المسألة بين ظاهر وهايات لا يعرف قياسا ولم يخرج بعضهم بعضا بالحديث الذي رويوه
فجعل الكل على التوقف ثم خرج ما قلناه معاصرة الامور فقوله من الخلفه خنثى مال كاشت دينا سائر
اسباب الوجوب ولم يشترع على التعيين موضع من المواضع فساقت الادي والجواهر ولا يثبت القليظ
الا في الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل لم يتغلط والقياس منع التغليظ لان عدم الاتفاق وخطاه في الغرم
سواء اصاب في سائر الممتلكات غير اننا تركنا القياس لحديث معتبر رضي الله عنه انه قال كتب بين جارتين فضربت
احدهما الاخرى بمسطح خبها الحبر وقيل الخطا ببه الدية على العاقلة استحسانا في ثلث شئين على ما
تقرر ذكره من الاجازة والكفارة على القاتل ما ذكرنا قول الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فمخر رقة مؤمنه
والدية في الخطا مائة من الابل اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جرة
في القسر مائة من الابل فظاهره يقتضي ادناه وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال

دبه الخطا اخماسا وذكر الاسنان فيها على نحو ما ذكرنا وعن عمر وان مسعود وزيد رضي الله عنهم مثل من مائة 145
ولان ابن لبون يقوم مقام غيره في الركة عند عمة فلم يجب في الية بنفسه كالشائين بوبه ان بنت اللبن شتر
فيما دون مائة والعشرين في الركة والاستحقاق فيها الركة في الية كالحقة بوبه ان من الية في قتل الخطا على
التخفيف ببلد انما يجب موجه ويجب على العاقلة وما قلناه ما قرب الى التخفيف فكان اولي وعمر الشافعي يجب
عشرون ابن لبون مكان بني المخاض لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه مثل من مائة ولا يثبت مخاض سن لا يتخذ فيها
دون المائة والعشرين فلا يكون لذكرها مدخل في الية طلبة دية من الية الف دينار عندنا وهو اقل قول الشافعي
لما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جعل دية كل ذي عهد في عهده دية الحر المسلم الف دينار وقوله الاخر قال
ان فيما سوى الابل يعتبر فيه فيه الابل ومن الية عشرة آلاف درهم وزر شعبة لما روي عن عمر بن شبيب عن ابيه عن
جده ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قضى لدية من الردام عشرة آلاف ولا يها دية وجبت بقتل النفس ولا يرا
على عشرة آلاف كدية الذي بوبه ان كل جنس يجب في الية يتقدر رجلا الصحيح دون الزيادة عليه كالزهب
والابل وعند الشافعي مقدرة باثني عشر الف وهو قول مالك لما روي ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
واله وسلم انه قال خذ من كل حال دينار او اثني عشر درهما والرياء كان بعشرة في ذلك الزمان فاذا اخذ من كانه
اثني عشر درهما كانت الدية من الردام اثنا عشر الف درهم وروي محمد بن ابراهيم انه قال كانت الية مائة
من الابل جعل قيمته كل بعير مائة وعشرون درهما وزر شعبة قال محمد بن قيس نفسه وكانت الية على هذا
اثني عشر الفا وزر شعبة وعن الشيخ ابي بكر الرازي انه قال الاصل في هذا الابل ومائة اهلها الا انها
قيمة قدرها الشرع لما روي عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده قال كانت الية على عهد رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم مائة من الابل قيمتها اربعة آلاف درهم او عله من الزهب اربع مائة دينار ثم قال رحمه
الله بعد ذلك الردام والرياء اصول في الية بانبسها وليست بقيمة لما روي عنه السلفان ان عمر رضي
الله عنه قضى في الية من الردام عشرة آلاف ومن الرناير بالف دينار ومن الابل مائة ومن البقرة مائة بقرة ومن
الغنم مائة بقرة ومن الجمل مائة جمل والقيمة لا تقوم بها من البقرة والغنم فلو ان هذه الاضداد الستة اصل بنفسها
ولا ان الردام لو كانت قيمة لم يجوز ان يقضى بها موجه لانه يودي الى ارباب الذين فلما قضى بها موجه دلها
وجبت بنفسها وهي اقل قول الشافعي قال الردام والرياء قيمة وانما تختلف باختلاف الزمان واستمر بها
ذهب عن الزهري انه قال كانت الية على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مائة من الابل قيمه كل بعير
وقبه فلما كان زمن عمر رضي الله عنه عنت الابل فجعل رضي الله عنه قيمة كل بعير اربعة وبنق ثم عنت بعير
ذلك فجعلها اوقيتين فلم يزل تغلوا حتى بلغ قيمة الابل اثنا عشر الف وهذا القول منه يضاد سائر اقواله
ولا يثبت الية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة رحمه الله عليه يعني من الابل والزهب والورق لا غير
لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في القسر مائة من الابل فظاهره يمنع وجوب مائة من الابل الاما قال
الابل عليه وهو الردام والرياء وانما وجب على طريق البركة من الابل اذا ثبت في الزمة لا بارا مال جاز اخذ
البرك منها من الردام والرياء كالمهر والخلع بوبه ان البقرة والغنم حيوان يغلظ في شبه العمد فلا يكون
اصلا في الية كتاب الحيوانات وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها ومن البقرة مائة بقرة ومن الغنم مائة
شاة ومن الجمل مائة جمل فلو بان ان ارادوا رد ما روي عن عمر رضي الله عنه قضى في الية بستمه اصاب
بخضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير خلاف بوبه ما ذكر في كتاب العاقل ان الصلح في الية على اكثر من
ماني بقرة او ماني جمل لا يجوز ذلك انها اصل بنفسها في الية وقولنا انها بارحة الله عليهم انما ذكر في كتاب

بدلها

المعاقلة قولاً بي حيفة رحة الله عليه وعلى هذه الرواية قولاً في الأصل في الرواية هو الأنياس السبعة حقا
قوله **و** دية المرأة على النصف من دية الرجل ما روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود ودين ثابت رضي الله عنهم أنهم قالوا
دية المرأة على النصف من دية الرجل ولانها في شهادتها وميراثها على النصف منه فكان في ديتها **و** دية الماش
والذي سوا ذلك دية المستأنف عننا لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهما استأمنين دخلا على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فكساهما وجرهما من عنده فلقية عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلاهما
ولم يعلم بما فعلهما فوداهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به في جزئيهما **و** بويهمان الله تعالى متى ما
يحب بقول الذي دية عاصي ما لم يبق المسلم دية ولم يبق مسلم دية ولم يبق مسلم دية ولم يبق مسلم دية ولم يبق مسلم دية
في الدية كما في ما روي عن الأبي في الأموال لا يختلف بين أن يكون صاحبه مسلماً أو ذمياً ولأنه محقق في الدية على
التأيد كالمسلم خلا قال الشافعي إن دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم وفي النفس الدية **و** في المارن
وهو ما لا ينال في العظم الدية **و** في اللسان الدية **و** في الذكر الدية **و** في الأنثى الدية **و** في المارن
العضة الثلث أو قطع من اللسان ما يذهب بالكلام كله أو قطع الخشفة وجرها لما روي عن سعيد بن المسيب
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في النفس الدية وفي الذكر الدية وفي الأنثى الدية وفي المارن
الدية **و** لأن قطع هذه الأعضاء يودي إلى نفوت منفعة يختص بها على الكمال فصار كقطع النفس
ومن أصحابنا من قال في اللسان يقيم على جروا المعجم فان فات بعض الحروف وبقي البعض يقيم عليه من الدية
بقدر ما فات **و** قال الشيخ أبو الحسن الضري رحمه الله عليه وهذا التعليل ينبغي أن يعتد بالحروف
التي تنفقر إلى اللسان فاما ما لا تنفقر إلى اللسان كالماء والهال لا يدخل في القسمة **و** في العقل إذا ضرب
رأسه فذهب إليه كاملة وكذلك في نفوت النشم والرووق الضر لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه
فضي في رجل واحد بأربع ديات ضرب رأسه فذهب عقله وكلامه وسمعه وبصره لأن نفوت هذه
العيان يوجب نفوت منفعة الجنس بجماله وذهاب العقل يزيل الخطاب ويطغى بالبهام فيب فيه دية
كاملة **و** في الجبهة إذا حلفت فلم تنبت الدية كاملة عندنا لأنه إذا لم يجل على الكمال فزومه كمال الدية
كقطع الشفتين والمخبرين والأنثيين والجبين عليه فهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له **و** دية
تعالى ملائكة يسبحون الله تعالى ويقولون سبحان من رب العالمين والثناء والذواب **و** عن شيخنا وسيدنا
بن المسيب والحسن والشعبي أنهم قالوا في الجبين مائة دية وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الصبي
الدية وهو عوجاج الوجه **و** وروي أن رجلاً اعلى ما قصص على رأسه رجل فسبح جلد رأسه فقصي على
رضي الله عنه بالدية الكاملة عليه **و** عن الشافعي في حكومة عمل لا يكتمل بقطعه وإنه لا يجب
كمال الدية فيه كسعر الصر والشاف **و** في شغل الرأس الدية كاملة لأن هذا معنى إذا
وجر زان على ما ذكرنا في الجبهة ويستوي فيه رأس الرجل والرجل المرأة الحرة ما ذكرناه **و** في شعر رأس
العبد ورجلته عن أبي حنيفة رحة الله عليه روايتان في رواية يعرج حكومة عمل وفي رواية الحسن عني
القيمة لأن القيمة في العبد كالدية في الأحرار **و** في الشقاق في جبهه السوط حكومة عمل **و** عن أبي حنيفة
الهندواني أن الجبهة إذا كانت تحمل بها فقهها الدية فاما إذا كانت طاقاً لا تحمل بها فقه الحكومة **و**
وفي العيين الدية وفي البرن الدية وفي الرجلين الدية وفي الأذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الأنياس الدية
وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الأنياس نصف الدية **و** الأصل في ذلك أن كل عضو لا ينظر له
في البدن بأن كل واحد من اللسان وجوه فيه الدية كاملة على ما بينا **و** كلما كان في البدن اثنين كالعينين

146 والبرن والرجلين وجوه فيها الدية كاملة وفي جديهما نصف الدية لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب
في كتاب عمر بن حزم في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي العينين الدية وفي جديهما نصف الدية **و** في
سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في العينين الدية وفي الأذنين الدية وفي البرن الدية وفي اللسان
الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية ولما في الشفتين في اليد ما جماع الصحابة رضي الله عنهم غير زيد فإنه
يقول يجب في الشفتين ثلث الدية وفي العليا الثلثان في السفلى جمال ومنعه **و** في أشقار العينين الدية
لأنه فوت الجمال على الكمال فزومه كمال الدية كالجبين وشعر الجبهة **و** في جديهما ربع الدية لأن كل شق منها
ربع المتقار وكل ربع من الدية يكون بأربعة أصابع من الأصابع **و** في كل أصبع من أصابع البرن والرجلين عشر
الدية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل أصبع عشر من الجبل لأنه معشر على البدن وتنفوت بينهم
بوجع كمال الدية فتنفوت أحدهما بوجع عشر الدية **و** الأصابع كلها سواها استواء في الانتفاع بها
فاستواء في وجوب الضمان بها **و** عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال هذه هذه سواها واستاء إلى الخضر والأهلام
وفي كل أصبع فيها تلك مفصلات في جديها تلك دية الأصبع وما فيها مفصلات في جديها نصف دية الأصبع
لأن ما في الأصبع انقسم على مفصلاتها كما انقسم ما في اليد على الأصابع **و** في كل سن خمس من الجبل واللسان
والأضراس كلها سواها لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سن خمس من الجبل وهذا القياس
في الأعضاء الكون الأضراس ثمان وثلاثون غير أن ثمانية القياس بالنص الوارد فيه ونحن نعيد الشرح فزونا اتباعه
ومن الناس من فصل أشر الطواجن على الصواجن وهذا خلاف ما يقدره لأن لا ثور دغرافه **و** في ضرب
عضواً فإذا هت منفعة فيه دية كاملة أو قطعه كاليد إذا شلت والرجل إذا هت ضوها لأن الجنازة شرت
من الجود إلى الجملة ومن التبغ إلى المستوع فكان القطع والشرية كالجنازة الواحدة وهذا لو كان القطع عمداً كانت
الشرية عمداً ولو كان خطأ كانت الشرية خطأ وقد تعلق بشرية هذا القلع المال فلم يجر أن يتعلق به القصاص
لأن الجنازة الواحدة لا توجب إلا من **و** الشجاج عشرة الجارضة والرامجة والرامية والباضعة والمتلاخمة
والسحيق والموضحة والهاشمة والمنقلة والامة وقد ذكرنا في كتاب الجنايات وبيننا ما يجب فيه القصاص
مالاته في الموضحة القصاص إذا كانت عمداً على ما بينا هناك **و** ولا قصاص في بقية الشجاج على ما ذكرناه
أيضاً بالتفصيل **و** وما دون الموضحة فقه حكم عمل لما روي عن عبد الله بن أبي ربيعة رضي الله عنه أنه قال في الوجه
خمس مائة حرم عمل **و** وكذلك روي عن الشعبي وقال الشعبي فيه اجرة الطبيب والعيني فيه لأنه ليس له أن
يقدر في الشرع وحيت الرجوع إلى حكومة العمل بالجم **و** في ذلك العمل معونه بعد الجرح وكسر العظم
فيحرم فيه فهو خذ بقوله وفي الموضحة أن كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف
عشر الدية وفي الأمة ثلث الدية **و** الأصل في هذا ما روي في كتاب عمر بن حزم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
في الموضحة خمس من الجبل وفي الهاشمة عشر وفي الأمة خمسة عشر وفي الأمة ثلث الدية **و** موضع الشجاج
مخفف بالوجه والرأس في مواضع العظم مثل الجبهة والوجنتين والرقن وجوهها فقدر فيها الموضحة وما قبلها وما
بعدها **و** في الجبهة ثلث الدية فان فزرت فقهها ثلث الدية لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الجافية
ثلث الدية فإذا انفذت فقهها جافقان في كل واحد منهما ثلث الدية **و** وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه حرم
في جافية فزرت إلى الجانب الآخر ثلث الدية وذلك تخضرة الصباية رضي الله عنهم من غير خلاف **و** ولا تكون
الجافية إلا في الصدر والبطن والظهر والجنبين والأنثيين والبدن إذا وصلت الجواحه منها إلى الوقت الجافية
أتم مشتق من الجوف فمأصل إلى الجوف من الجراحة وينفذ فيه يتناول الاسم **و** روي بشر عن أبي جوف أن كل موضع

من الانسان اذا وصل اليه الشراب يفتقره فهو من الجوف وما هو ذلك لا يفتقره فلا يفتقره جانيه فحصل من
هذه الزاوية ان الجراحه في الحلق والرقبه اذا انفرد بها لا يكون جايه وفي اصابع اليد نصف اليه لما روي عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال في الاصابع في كل اصبع عشرين ابراً وان قطعها مع الكف ففيها
نصف الرية فلا فرق بين ان يقطعها مع الكف او بدون الكف فان قطعها مع الكف دخلت في قول رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم في الذين اذ به وفي اجزائها نصف اليه فكانت اليد تابعة للاصابع فان قطعها مع
نصف الساعد ففي الكف نصف اليه وفي الزاوية حكومة عدل في الزراع عضو غير اليد فيفرد في حكم علي حده
في الجواب الحكومة الا ترى ان القطع في الشرة تغلق باليد دون الزراع ففردت عضو وتغلق العضو الاخر وقال
ابو يوسف في الاما عليه رية اليد فحسب لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الذين اذ به وفي اجزائها
نصف اليه والبرجاء على العضو الى المصك يورده ان الزراع ليس له ان يشق مقدراً فيكون تابعاً لليد في الارش
كالص في الاصبع الزاوية حكومة عدل وكذلك في السن الزاوية عند اي حقيقة وابي يوسف رحمه الله عليها
لان اصبع الزاوية تغض وعين فيها فلا يعلم ارشها الا بالجزء والظن فيمنع من جريان القصاص وان كان
يد الاخر مثلاً يورده ان الاصبع الزاوية منزلة التناول والقصاص لا يجب في التناول كذا رآه وفي عين
الصبي ذكره ولسانه اذا لم يعلم حجة حكومة عدل وهو لا يتحرك بدهاء ورجلاه ولم يتكلم فقطعها رجل
فانه يجب حكم عدل في لا يعلم حجة قبل الكلام والتحريك فلا يلزمه الارش الكامل بالشدة بخلاف لسانه
اذا كان يتكلم وكذلك في يديه ورجليه اذا كان يتحرك رية كاملة كما في الكبير لانه قوت عضو متفرد
من ادم كما في الكبير فان قيل الاصل هو الوجه فلما ان الظاهر لا يستحقه حق الغير لان الظاهر ارفع
الاستحقاق لا الاستحقاق يورده ان هذا الظاهر يقابل مثله وهو الاصل برأه ذمة الجاني ومن شجر رجلاً
فذهب عقله او شعر رأسه ولم يثبت دخل ارش الموضع في اليه عند علمائنا الثلاثة لانه جنى على عضو واحد
فوجب ان يدخل الاقل في الاكثر كما لو قطع اصبعه فشلت يده فانه يدخل ارش الاصبع في يده وخبرته هو
ان منفعة العقل تعم جميع الشخص وتعلق بجميع البدن فان افعال الجوارح تجري افعال اليها فمضار ذهابه
كذهاب النفس ان اوضحه فانه فان الموت لما كان يطل جميع منافع البدن يدخل فيه ارش الموضع كذي
العقل فكذلك ارش الموضع يجب بقوات جز من الشجر انه لو ثبت الشجر سقط ارش الموضع والريه ثبتت
بقوات الشجر وفردت على جميعها بسبب واحد فدخل الجز في الجملة كما لو قطع الاصبع فشلت اليد وقال قد
لا يدخل ارش الشجر في شيء من ذلك لا شجر ولا عقل ولا غيرهما لان الموضع والشعر والعقل كل واحد منهما
جناية فيما دون النفس فلا يدخل اجزائها في الاخرى كسائر الجنايات وقال الحسن بن زياد لا يدخل ارش الموضع
في شيء من هذه الجنايات الا في الشعر خاصة لان الموضع والعقل جنايتان مختلفتاهما والمقصود بهما ولا يدخل
اجزئهما في الاخرى كارض الذين يختلف الشعر وان ذهب شعره او بصره او كل ايه فغلبه ارش الموضع مع
اليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليها لما يشاء انها جنايتان مختلفتان في مجليين مختلفين فلا يدخل الجمال
ذهب بصره وكقطع اليد والرجل سبانه ان يجل السمع والكلام مخالف عمل الموضع فصارت كذهاب البصر عند
ابي يوسف يجب اليه كاملة كذهاب السمع والكلام ولا يجب ارش الموضع لان السمع والكلام باطن غير محسوس
فدخل ارش الموضع في ارشه كما لو اوضحه فذهب عقله فانه يجب رية كاملة كذهاب عقله ويدخل ارش
الموضع فيها عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله بخلاف البصر لانه محسوس وبما بين فلما اقر قافاهم ومن قطع
اصبع رجل فشلت اخري الى جنايتها ففيها الارش والقصاص فيه يعني في الاولى عند ابي حنيفة رحمه الله عليه

لان هذه جناية واحدة صادقة مجازاً فلا يكون في بعضها قصاص وفي بعضها ارش كما لو قطع امله فشلت الاصبع
او قطع الاصابع فشلت الكف فاما قلنا ذلك انه لو كان مادوناً في القطع الاول وشلت الاخرى سقط عنه ضمان
الثاني لانها في الحكم كالجناية الواحدة وعن ابي يوسف ومحمد وروى الحسن بن القصاص في الاصبع الاول
والاخر في الثانية لانهما جنايتان في احدى الجانيين الاخرى ولهذا لو استقرت الجناية في الاصبع الاول وجب
القصاص للاجماع فاذا استرت الى عضو اخر وكان ينف عضو اخر خلفه نفس اخرى وقصاص كما لو قطع يداً مراً
فالقت جنيماً متناً فانه يجب اليه القصاص في الجني الغر وكذا لو قطع اصبعاً عمداً فقد سكن منها خطأ
الى اخرى قطعها او رمي الى رجل فنقد منه الى اخرى في الاول القصاص وفي الثاني الرية كذا هو الكتاب
ان الجناية على النفس لا يورث حكمها على نفس اخرى واذا انفدت السكين من اصبع الى اخرى خطا فمما جنايتان
ولا يكون تلف الثانية بشرأية جناية الاولى ومن قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط الارش عند ابي حنيفة
رحمة الله عليه لانه عاد المتفقد والجمل كما في سن الصبي الذي لم يتعز عنه وعنده ابي يوسف يجب الارش كاملاً
لانه انلف سنة الاولى فثبت بموضع الله تعالى قصاصاً ولو تلف اعصاب شرا انسان فثبت مكانها اخرى
ويقول ابو يوسف في الصبي اذا ثبت سنة بعد القلع لا يجب شيء والفرق ان سن الصبي يعرض للسقوط فلا يجب تعاقبها
شي اذا عادت فكانها اتلفت بنفسها بخلاف سن البالغ لانه ليس يعرض للسقوط فيتعلق بقلعه الضمان ومحمد
مع ابي حنيفة رحمه الله عليه في هذه المسألة ومن شجر رجلاً فالتمت فلم يبق لها اثر فثبت الشجر سقط الارش عند
ابي حنيفة رحمه الله عليه لان الارش يجب بالتمت وقار يرفع بالتمام وعنده ابي يوسف فيه حكم العرق كان الام
وعنده محمد يجب اجرة الطبيب الجاني بسبب لانه من هذا العزم وكانه اخيراً من ماله وتلفه ومن خرج رجلاً
جراحه لم يبق منه شيء من الارش الجناية يعتبر فيها ما لها حالة استقرت اها كما اذا ضرب سن انسان فاسودت فانه
يستأنس به فان ترجع الى حالها فيجوز وجب الارش والنبي صلى الله عليه واله وسلم قال يستأنس في الجراح حتى يبرأ
ومن قطع يد رجل خطا ثم قتله قبل البر خطا فعليه اليه وسقوط ارش اليد لان النفس لا تكون تابعة لليد فاذا ثبت
حكم المسبوع سقط التابع وكل عمر سقط فيه القصاص شبهة فالرية في مال القاتل لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم لا تغفل العاقلة عمداً ولا عسراً ولا صلحاً واذا بالجد لم يجز الجناية فانه مخاطب مولا بالرفع او القتل
وكذا روي عن جابر بن عبد الله بن جابر في مال القاتل لهذا الخبر ولا يقتضي العقل المطلق الجواز كما في بيان العقود واذا
قتل امة امة عمداً فالرية في ماله في ثلث سنين اما سقوط القصاص لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
ان وما ادراككم والاحبار التي كونا واما اليه فلان هذا عمر سقط القصاص فيه فوجب ان ينقل الى اليه في
ماله واما الاجل فلما روي من الاخبار وكذا جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله لقول عمر رضي الله عنه لا
يعقل العاقلة صلحاً ولا اعتزاً ولا مطلق في حق نفسه غير مصرق في حق غيره وهم العاقلة ويؤدي بعد
انقضاء كل سنة سنة ثلثها لانه مال مؤجل بالجلول فيؤدي عن انقضاء اليه كالركوة والدين المؤجل ومحمد
الصبي والمجنون خطا وفيه الرية على العاقلة لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال عمر الصبي خطا وما روي ان
مجنوناً قاتل علياً لم ينفقته فمجلد عليه عاقلة وقال عمره وخطاه سواء ولا مخالف له ولا هذا اقل
لا يتعلق به القود بحال فما يجب فيه من اليه يجب على العاقلة كقتل الخطا يورده انه لا يتعلق به ما لم يخطأ
وعنده الشافعي كالعمر يجب في ماله خاصة لان عمر الصبي عمر حقيقة وحكما والحقيقة انه قصد القتل والجسم
انه لو اكره صبياً حتى قتل رجلاً فانه يجب القود على المخز ولم يرض عن الواجب القود على المخز وموجب
العمر لا يجب على العاقلة كضمان الاموال وحماها بالغ ومن خفرت في طريق المسلمين او وضع حجر اقلف بذلك

انسان فليته على عاقلة وان كان فيه بهيمة فضاها في ماله لان ضمان الادمي ضمان جنابة فيتم لها العاقلة
وضمان ضمان المال فلا يميزه العاقلة كما لا يميز الربوب بوجوبه ما روي ان عمر بن الخطاب حدث عن ابي عبد
درب استامة فوطيت بها بعة فضمته شرحه بخبره بالصحة رضي الله عنهم ولم يحد في ذلك عن خلاف
وان اشيع في الطريق جانا او زروشا او ميرا فاسقط على انسان فخطب فالدية على عاقلة اما وجوب
الدية لانه مغفري فيما اخرته في طريق المسلمين فماتوا منه من الجنابة كيف ما تولوا في جنابها بوجوبه
لانه شغل هو المسلمين في بعاة وهذا اذا اصابه من اطراف الطرف الذي كان منه خارجا من الجايط فاما اذا
اصابه الطرف الذي كان في الجايط فقله فلا ضمان فيه لانه غير مغفري في ذلك كسائر احوال اما ان في
الجدات اذ سقط شيء منه على انسان ولا كفارة على جازي البئر وواضع الحجر عند لان الكفارة تتعلق
بالقتل وجازي البئر مسبب غير مباشر كالعاقلة وكشاهد القتل اذ اجمع بعد القضاء والامساك لانه
بالجفر ليس بقاتل جواز ان يقع فيها بعد من الجازي وبعد الموت كجوفه هو بالقتل ونفس الجفر لا يوصف
بالقتل وكذا الوقوع لانه يجوز ان يقع فيها ثم يخرج منها حيا ومن جفر بئر في ملكه فعطبت بها انسان
لم يضمن لانه تصرف في ملكه فلم يضمن شيئا والراكب ضامن لما ربطت الربة وما اصابته بيدها او كرمته
او صرمت من الشيء في الطريق مباح بشرط السلامة فيما يجرى الاخران عنه وهذه المعاني ما يجرى الاخران
عنه بامساك الضمان عليه كالمجي الى الصدف وصفوف الكفارة بخلاف ما اذا لم يجرى الاخران
عنه بان اناوت الربة من القفع والجدات او كجوف الصغرى بالمشي وبشبهها سنا بكمها فانه لا ضمان فيه علي
احد لان الاخران غير مجرى وهو ما دون في الشيء وبشبه الربة في الطريق فلو ضمن مالا يقدّر على
الاخران منه لكان منعالة من التصرف لما دون فيه وهذا يجوز ويغني حكمه ولم يعرف حكمه في الاخران
غير منه والتمسك عنه ولا يضمن ما يفتت بجلها ودينها جازا لا يجرى الاخران منه فمجي وقدر روي عن
النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الرجل حيارا والنا بغير ذلك فقه الرجل وجنابة فقه الرجل بخلاف
ما اذا اناوت حصي كيرة فاصابت شيئا وانقلبه تحت الضمان على الراكب لان الاخران منه مجرى اذ
ذلك لا يكون الا بالحنف على الربة في السور والسيير في الضمان بخلاف ما اذا اناوت الجداد او حصاة
صغيرة فاصابت شيئا وانقلبه لا في الضمان لما يبيها فان اناوت او بالتي في الطريق فعطبت به انسان لم
يضمن لما ذكرنا انه لا يجرى الاخران منه والسابق ضامن لما اصابته بيدها ورجلها لانه يغفري في السبب
واذا في ذلك الى الترافد على صاحبه وكان الضمان عليه والقابض ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها
لانه متصرف في قدره غير متصرف فيما رواه فصار فيها رواه كالمفك قال الشيخ الامام اقصي
القضاة الزاهد رحمه الله عليه وهذا في الرجل لا يستقيم ولا فروق القابض والسابق في الضمان لان
السابق كالرافع والمجي لها في السبب في ذلك الطريق اذ لم يكن هناك طريق غير الذي احدث فيه الربة
فاما اذا عطفت بئرا او شاة فلا ضمان على السابق بها اذا عطفت صلات كالمفكاته واما القابض
فهو كالجانب والجاز فضاها لقاها عليه واما الرجل فيهما جميعا فهو حيارا على ما ذكرناه واما
الناخن ضامن لما اصابته بيدها ورجلها اذا انفتحت الربة انسانا لان الناخن هو المسبب وكذا الضاب
ان الراكب والذئب والقابض والسابق في الضمان سواء فاذا قاذف اذ هو ضامن لما اوطا او صدم
اوله واخره لانه يجرى الاخران بدور الناس عن الطريق فاذ لم يفعل صار متعديا فان كان معه
سابق في الضمان عليها لانهما اشتركا في التعدي فان كان في وسط القطار رجل ثالث فالضمان عليهم

في جميع ذلك انما لان الاوسط سابق لما قد اراه جالب لما رواه فاشتركا في سبب الجنابة فاشتركا في
الضمان واذا جازا العبد جنابة خطأ قبل مواعده امان تدفعه بها او تدفعه به لان خلو الخي عليه ثبت في رقبته فخر
المولى من الدفع والقدان دفعه ملطه مولى الجنابة لانه لما دفعه اليه فقد زال ملكه ضلحه عنه فملكه
فان دفعه فراه ما يشاء وامسك عده عند الماروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما انها قال العبد للناسي موالهم
وجنابهم في قيمته وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اذا جنى العبد ان شاد دفعه المولى وان شافاه وكان الجنابة
التي يجرى استيعاها من الرقة تتعلق بها الجنابة العبد في الخ والجد والعبد والشايعي بياع فيها الا ان يدفعه
المولى كما يباع في الربون قلنا الذين جعله الرقة ودين الخ لا يطالب به غير ذلك من العبد يتعلق بدميته
فاما الجنابة في الاخران يطالب بها العاقلة بخلاف ان خطبت به مواعده فان عاد فجنى كان حكمه الجنابة الثانية حكم
الاولى بخلاف المولى لان ما لم يفرغت رقبته عن الجنابة الاولى فتعلق برقبة حكم الجنابة الثانية وجعل كان
الاولى لم تكن فان جنى جنابين قبل المولى امان تدفعه اليه والجنابيتين يقتسمانه على قدر حقه واما ان تدفعه
بارش كل واحد منهما لان الجنابيتين تغلقا برقبته فبذرع فيهما وان عتقه المولى وهو لا يعلم بالجنابة ضمن الا قل
من قيمته ومن ارشها لان الاختيار اما هو مع العلم فاما مع عدم العلم فيستعمل ان يوصف بالاختيار عذرا منع
التسليم بفعله فيعاقب خول الجنابة به فان كان الارش اقل من قيمة العبد فلا خي لولي الجنابة فيما اذا على عقوبات
الارش وان كان الارش اكثر من قيمته العبد لم يتلف المولى على ولي الجنابة الا مقدار قيمة العبد فلا يلزمه اكثر من
ذلك فيلزمه الاول من قيمته ومن ارشها وان باعها وان عتقه بعلم الجنابة وجب عليه الارش لانه وجب منه
دليل الاختيار وقد تغرر بالبائع والتخوف دفعه فله رمة الارش الحكم ابلغ واذا جنى المريد وامل الولد جنابة ضمن
المولى الا قل من قيمته ومن ارشها لما روي ان ابا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه كان اميرا بالشام فقصى جنابه المريد
على مولا حفصة الصبية رضي الله عنهم ولم يذكر عليه احد وعن عمر بن عبد العزيز والتجعي رضي الله عنهما
مثل ذلك ولا للمولى بالذئب ولا سيلا دصارا من تسليمه في الجنابة من غير اختيار فليزله الا قل من قيمته
المريد ومن ارش الجنابة فان كان الارش اقل فلا خي لولي الجنابة فيما اذا عليه وان كان اكثر لزمه القيمة لانه لم يتلف
بالتدبير الا الرقة فيلزمه قيمته هل لو كثر الجنابات على المولى الا قيمته واحدة لان المانع منع واحدا والضمان
يتعلق به فصار كان الجنابات اجتمعت فزدته فان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى ولي الجنابة الاولى بقضا
فلا ي عليه وتبع هذا الثاني الاول فيستار كنه فيما اخذ من المولى كان مخيرا على دفع القيمة الى ولي الجنابة الاولى
المريد وان تغرر لولي الجنابة الثانية وقد بينا ان جميع جنابات المريد تغلق بقرار قيمته واحدا فلا يمنع منع
واحدا والضمان يتعلق به كما ذكرناه وان كان المولى دفع القيمة بغير قضا فلولي الجنابة ان شاء المولى وان
شا اتبع ولي الجنابة عذرا بيمينه رحة الله عليه فان اخذ من المولى رجوع المولى على القابض بما اخر منه الثاني
لانه سلم اليه ما ليس بخول عذرا بيمينه رحة الله عليه فان اتبع ولي الجنابة واخر منه ما يخصه لم يرجع ولي
الجنابة على المولى بشي لانه سلم الى المولى ما يتعلق به خول الثاني فخان الثاني بالخيار في تضمين بها شا كالمولى
اذا صرف التركة الى الغرماء من ظهر غير آخر ينظر ان دفع بقضا شا كالمولى في الاول بما قبضه
ولم يرجع على الوصي وان كان الرفع بغير قضا فان الثاني بالخيار ان شاء من الوصي ولو شارك الغريم الاول
وعذر صاحبه يمنع الاول ولا يسئل له على المولى في الاجزاء كلها لان المولى يخرج مع الاول لم يكن خي لولي
الجنابة الثانية فلم يصرفه على ما في الرفع اليه فلا يلزمه ضمانه الجواب ان جنابات المريد في الحكم كانتا
مقدمة على التدبير لا ترى ان المولى يضمن بالذئب السابق وانما الجايط الى طريق المسلمين فلولي صاحبه بنقصه

مكرر

محررا

وأشهر عليه فلم ينقضه في مرة يقر على نفسه حتى سقط من ماله من ثمنه وما لم يرد على الشجر وشرخ
وأبراهيم وغيرهم من التابعين رضي الله عنهم أنهم قالوا إذا تقدم في الجأط فلم يهرمه وجب عليه الضمان وإن الجأط
في يده فادام مال فقد حصل خسران في يده يعني فعله وهو الهوا فإذا طوب بالآلة اليد فلم يضر مع الامكان
عليه ضمان الثوب إذا لفته الرخ في دارة فطوب بالآلة فامتنع من رد مع القرعة عليه حتى هلك فإنه يضمن
خلاف ما إذا لم يضمن من هدمه بعد المطالبة وذهب بطل من يهرمه فسقط الضمان عليه لأنه لم يقرط في نفسه
فصار حاله ذلك الثوب الملقى في دارة قبل التمسك من الرد والقرعة عليه والضمان يجب بالمطالبة فاما
الاستهاد فلأنه كبر الخافه نحو صاحب الجأط المطالبة كالمطالبة بالسقعة والاستهاد عليه ويستوي
أن يطالبه بنقصه مسلم أو ذمي فجعل أو امرأة لأن الحق في المخرج أهل الرد والمطالبة لآلة الذي عنهم والحق
له حتى في الطريق كالمسلم فان مال إلى دار رجل فالمطالبة إلى مالك الدار خاصة لأنه حتى يخص به إذا ضرب
والذي يلحقه دون غيره والسكان في ذلك الدار بالأجارة والعارية في المطالبة كالأجير كالأجير
حتى في زالة ما شغل الدار فكان له حتى في زالة ما شغل هو الدار فان اصطدم فارتدت فانما ضل عاقله كل
واحد منهما دية الآخر عموما دية الله عليهم وهكزي روي عن علي رضي الله عنه ولكن كل واحد منهما مضموم
صاحبه ومقتوله فيجب عقول كل واحد منهما على عاقلة صاحبه كماله جأط فسقط كل واحد منهما في
وجهه ومات وكما لو تصادعا وتعاثفا فقتلا أو ماتا وكمن نجا جأط في الطريق فضرر رجلا فمات
بويده أنه لو مات أحد هادون الثاني يجب على عاقله الجحيم كله دية دون الثاني فكل ذلك إذا ماتا وعند ذن
والشافعي يجب على عاقله كل واحد منهما نصف دية الآخر لأن كل واحد منهما ماض بخبايتين بصره ومصر
صاحبه فيجب على عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه كما لو جرح نفسه وخرجه اجنبي فمات من
الجراحين قلنا لا يجوز أن يغير صدمه لأن ذلك لو كان جناية من الإنسان على نفسه لم يلزم رابن الجأط في الطريق
جميع الدية لأن الذي مات قد مشى إلى الجأط وصدمه وكذلك جأط الذي يلزمه جميع الدية وإن كان الماشي
قد مشى إلى البيت إلا أن فعله غير معتبر ومعتد به في الجناية على نفسه كذلك هاهنا في مسئلتنا وإذا قتل
رجل عبد خطأ فعليه قيمته لا يرد على عشرة إلا في عدا بني حنيفة ومحمد رحمة الله عليهم فإن كانت قيمته
عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة ويجب على العاقلة في ثلث سنين لما روي عن ابن عمر
رضي الله عنه أنه قال لا يبلغ قيمة العبد دية الحر وينقصه عشرة ومثل هذا لا يعلم الا توقيفا لأنه يجب
جناية على الأدمي فلا يرد على الرأيت وأما الجحيم في الجحيم فإنه الواجب بقتل العبد بدل الدية بل ليس
وجوب القصاص في عمره والكفارة في خطاه ولو أقر العبد على نفسه بالقصاص لم يسمع ولو أقر المولى عليه
لا يسمع عليه وبدل الدية لا يرد على عشرة إلا في عدا بني حنيفة ومحمد رحمة الله عليهم فإن كانت قيمته بالغة ما
بلغت دية قال الشافعي وهو قول علي وإن عاشر وإن رضي الله عنهم وكان هذا شخص يضمن باليد والعقل
فإذا كان يزيد قيمته على ذلك الجحيم ولو لم يرد فإن مات بقتل العبد ضمان المال بل ليل أنه يزيد وينقص باختلاف
القيمة وأجمعنا أن قليل القيمة يعجز عن المال فكل ذلك في كثيره كما في الأموال وكما في العصب والناجب
الكفارة لكونه محظوظا بقتل جرحا موكفا في الحر من نجب الجزأ حقا لله تعالى والقيمة للمالك وفي
الامه إذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف الا عشرة لأن هذه دية النفس فينقص منها عشرة كما في دية
الرجل وفي يد العبد نصف قيمته لا يرد على خمسة آلاف الا خمسة لأنه بدل الجزأ وما يجب في الجزأ جزأ
من الجمله ففي العبد ينفق نصفها وما يجب في الأبي ليس جزأ من دية الذكر وإنما هي دية في نفسها فينفق

النقصان فيها العشرة خافي الرجل وكل ما يقدّر من دية وهو مقدّر من قيمة العبد لا ينفق وإذا ضرب بطن
امرأة فالت جنيما ميا فغلبه عنة نصف عشر الدية قال أبو عمر والعلامة عنة عنة عنة الفرس إذا
كان على جبهته مياض ومنه قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمني يوم القيامة غير محزون إن أثار الوضوء
وقيل العنة عنة عنة وقيل هو اسم للعبد وقيل إن اسم عنة لأنه أول مقدار يظهر في الوجه كما ينبغي إلى الشاهد
عنة ويجب العنة على عاقلة الصارب والقياس أن لا يقتص إلا من الجاني بخلافه يكون جانا وخوفا أن يكون ميا
لمخلق فيه الحياة فلا يضمن بالشك ويقاس على جنين الحيوان فإنه لو ضرب بطن دابة فالت جنيما ميا كان عليه
نقصان الدابة وهي عليه سبي من الجنين فلو كان جنين لادمية بويده أن الجمل لا يخلو أن كان في جحر النفس وجبت
دية كاملة وإن كان في جحر النفس وجبت دية كاملة وإن كان في جحر الكلب لم يقتصور إلا أن تركنا القياس لما
قولنا من خبر العدة رضي الله عنه قال كنت بين جارتين فضررت أحدهما الأخرى بعمود مسطح فالت جنيما ميا
ومأت قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عاقلة الصارفة بالدية في الكرم والعرة في الجنين في عنة ما خسر ما به
اصل في العدة لما روي ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الجنين نحره عدا وامة أو خمس ما به والاظهر
أن خمس ما به قيمة العدة لأنه في بعض الروايات عدا وامة فتمتة خمس ما به وعنه الشافعي فمقتله مستمته لأن
ديه الرجل عنة اثنا عشر ألف فيكون نصف عشر فاستمته فان التت حيا مات ففيه الدية كاملة لأنه إذا
انفصل جفا فمات بترك الضربة تحقق أنه قاتل نفسا بعد جرح فالت في الخطأ في الأحكام وإن التت ميتا ثم
ماتت فعليه دية وعرة لما روي من الخبر وإن ماتت ثم التت ميتا فعليه دية وكذا في الجنين عند تارك القياس
لمنع من تقویر الجنين غير أن تاركنا القياس للجنين وقدر رد فيمن التت جنيما ميا ولا الجنين فيجزم الأعضاء كالألة
أنه لا يجهل أثره والأعضاء إذا انفصلت بعد الموت يقوم وقال الشافعي يجب عليه في الجنين عنة كماله
سقط قبل الموت ومات في الجنين موزون عنه لا يهازل عن الجنين وهذا يعجز بنفسه دون أمهات
جنين امرأ ولد يجب فيه ما يجب في جنين الحرة فإنها مقيمة بنفسه والبرل عن النفس يستحقه الورثة
خلافًا للشافعي يقول أن العدة تكون لأم الجنين دون ورثة الجنين وفي جنين الأمه إذا كان كوا نصف عشر قيمته إن
لو كان حيا وعشر قيمته إن كان ميتا وهو خمس ما به عنة لأن هذا بدل الجنين بل ليل أنه موزون عنه على قاييل الله
تعالى في ينفق بعشر قيمته الأم كما لو قتل الجنين حيا وأبواه ذقوا وحالوا فقتله وجب لهم الولد يجب
فيه بعشر قيمته الحرة عنة وكذا الجنين لأميه من زوجها المسلم يجب فيه ما يجب في جنين المسلم عنة فصار
مده الأصول حجة قوية على الخصم وعند الشافعي يجب فيه عشر قيمته الأم لأن هذا بدل الجنين فيعجز بالأم ولا
خلاف بالزكوة والديونة محضين الحرة بويده أنه لو اعتبر في إيجاب أو صافه لا يعتبر في حياته ولم يعتبر حياته
كذلك صفاته غير أن هذا فاسد جوا لأن صفاته معتبرة بالأجاء وهي حريته وإسلامه ولم يعتبر حريته
ولا كفارة في الجنين لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالجزع على العاقلة ولم يقض بالكفارة على
الصارب والكفارة لا يجوز إثباتها بالتوقيف والاتفاق اللهم إلا أن يتطوع لأنه فعل فعلا محظورا فيجوز
أن يغترب بالكفارة لا سقاطه فاما الوجوب فلا والكفارة في شبه العبد والخطأ عنة دية مؤمنة فانظر
محد فصيما شهر من متابعين ولا يجوز فيها الأطعام لقول الله تعالى من قتل مؤمنا خطأ فجزاؤه مائة مائة إلى
آخر الآية وإذا أوجر القتل في محله لا يعلم من قتل استحق خمسون رجلا منهم يجزئهم الولي بالله ما قتلناه
ولا علمنا له قاتلا فادخلوا قضى على أهل الجمله بالدية في ثلث سنين في كل سنة الثلث وهذه هي القسامة
والاصل فيها حديث سهل بن أبي حنيفة أنه قال وجز عجر الله بن سهل قتيلا في قلب من قلب خبيث فاجاز عجر الرحمن

غيرهم سقط عنهم اجماعا لان هذا المعنى لم يعم به بظهور القتل فصلا دعوى الولي معه نقيل للقتل عن اهل المجلة
واذا قال المستخلف قتل فلان استخلف بالله ما قلت ولا عرفت له فالتابعين فلان كل النبي صلى الله عليه واله وسلم
هكذي فعلى نقيل وجريخ من قوله لا يقبل عليه وفائدة قوله في الايمان ولا علمنا له قاتلا لا يجوز ان يكون
مقبولا على غيره من قوله لا يكون مقبولا على قولهم لو قالوا انا لا نعرفه لا نرى له لو قبل قولهم على غيرهم لسقط
بذلك الصمان والفتنة على انفسهم لخص الفائدة ان الجالف يجوز ان يقبل على نفسه فيكون اقراره مقبولا في الرفع
او القدر او يقبل على غير من اهل المجلة ومن غيرهم فيصير ذلك الزحل وسقط الدم عن اهل المجلة **واذا شهد**
اشان من اهل المجلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل شهادتهم عندنا بحقيقة رحمة الله عليه لان اهل المجلة مشهورون
في هذه الشهادة لكونهم خصوما في هذه الدعوى فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوكل اذا
خاصم ثم عزل فشهد فلان لا يقبل شهادته وعذر صاحبه بقبول شهادته لان اهل المجلة يدعون بغير الشهادة
عن انفسهم معزوما ولا يجوز بوزنهما فوجب ان يقبل شهادتهما كالا جانب **هـ**

كتاب العقاقير

الدية في شبه العمد والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة لما ذكرنا حديث المغيرة بن شعبه رضي
الله عنه في حجة الجنتين في كتاب الجنائيات **هـ** وعن حمزة رضي الله عنه انه قضى بالدية على العاقلة بخضرة الصحابة
رضي الله عنهم من غير خلاف الاصل على ما ذكرناه والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان
يوخذ منهم اعطياتهم في ثلث سنين **هـ** قال محمد بن الحسن رحمه الله عليه بلغة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فرض العاقلة على اهل الديوان لانه اول من وضع الديوان فجعل العاقلة في مكان العقول اقل ذلك على عشرة اجل
في اموالهم وانما قلنا انه لا يجب على القاتل الدية لانه لم يعمد القتل فلا يجب عليه الدية اذ النبي صلى الله عليه واله وسلم
قال رجع عن امي التلث الخطا والسيان وما استكرهوا عليه فلو اوجبا جميع الدية عليه لا نجفنا به وبالله هذا
لا يجوز وانما قلنا انه يجب على العاقلة في ثلث سنين روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قضى بالدية على العاقلة
في ثلث سنين لما روي ان ابنه الجاهلية كانوا يوجزون الدية على اهل القبيلة فاذا قتل واحد منهم في قبيلة وهم كانوا
له اقربا وبنو العمم ارجبوا الدية عليهم فلما جاء الاسلام فرضهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على ذلك
فلما بلغ زمن عمر رضي الله عنه وضع الرواوين ووجب ذلك على اهل الرواوين في كل النسل لئلا يصرروا قريباوه
وعشرينه هم الذين ينصرونه بل لئلا لو عرض له شغل او ما اعجزه امرو فانهم ينصرونه ويؤدون عنه الدية ولذلك
لا يوجب على النساء والصبيان الناصر في اهل الديوان كثيرا وظهر لان بينهم عقد الناصر وهم المقاتلة وكافوا
ملزمين حرمات بعضهم بعضا عن القتل بغير حق كالعشيرة ولا يجوز ان يعجز سبب لثلاث لان المرأة
هو الوازلة وعقل جانيها على اخيهما وعمرهما لا يها من قومهم وهذا قال اصحابنا اذا كان القاتل من اهل الديوان
فعاقلة اهل ديوانه يوجزون من اعطياتهم في ثلث سنين كالسنة ثلث الدية كما روي المعزور بن سويدان عن عمر رضي
الله فرض الدية يوجزون في ثلث سنين والصف في ثلث سنين وعادون الثلث في سنة واحدة فان خرجت العطايا
في اكثر من ثلث سنين او اقل اخر منها لان الوجوب على العاقلة للتخفيف عن القاتل وسبيل ان تخفف عن القاتل
وتخفف بعينه فكما كان الخف عليهم كان اول واعطياتهم فضل اموالهم وكان الاجاب فيها اول ومن لم
يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلته يوجزون عليهم في ثلث سنين لاني ان الناصر كان في الاصل بالقبائل ثم صار
بالديوان فاذا ارتفع الديوان عاد الاثر الى الاصل **هـ** ولا يرد الواجد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها

151 لما بينا ان مبنى الوجوب في هذا على طريق التخفيف وخسه دراهم يوجز في الزكوة فلا يوجب على الاجاد كالنقطة العير
والشاة فوجب ان يكون انقص من مقدار الزكوة ومن مشلختا من قال هذا كان في ذلك الزمان في دراهم التي كان الاعتب
عليها الفضة فاما في زماننا فلا امام ان يزيد ما لم يخف **هـ** فان نسيح القبيلة لذلك صم اليهم اقرب القبائل اليهم في
النسب لانهما موضوعا على التخفيف فلا يرد كل رجل الا ما لا يتبين عليه لا يستحالة ان يتناولوا من الجاني فيخفف
بهم وليسوا بالخانة وقد خفف عن الجاني وهم ينصرون باقرب القبائل اليهم عند احتياجهم الى البصرة **هـ** ويدخل
القاتل في العاقلة فيكون فيما يودي **هـ** وهم عندنا وهذا اذا كان القاتل رجلا لانه واجد من العاقلة الا ترى انه
يقبل جناية الغير فاجاز ان يوجب الدية عليه كغيره من العاقلة بوجه ان الاصل ان الضامن على الجاني فوجب عليه
اولي وعاقلة المتعوق قبيلة مولا لان حمة الولا حمة النسب ومولى القوم منهم **هـ** ومولى المولاة يتعاقب مولاها
وقبيلة لان مولى المولاة عندنا بمنزلة النسب في الميراث فكل ذلك يوجب وجوب العقول **هـ** ولا يتحمل العاقلة
اقل من نصف عشر الدية ويتحمل نصف عشر فصاعدا وما ينقص من ذلك فهو في مال الجاني عندنا لما روي عن ابن عباس
رضي الله عنه ما موقوف عليه من موقعا الى النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يعقل العاقلة عمدا ولا عمدا
ولا صليا ولا اغتيل ولا مادون زنى الموضحة ولانه بر اجابية لم تقدره الشريعة ولا فيه ما قدرته الشريعة
فلا يتحمل العاقلة كضمان الاموال بوجه ان الجاني حرم **هـ** من الاحكام الثلاثة التي تتعلق بجناية الخطا على
الادبي فوجب ان لا يثبت فيه على كل حال **هـ** والركن دليله الحجة ان الاختار وهو القدر والتصفية في المرأة
وعند الشافعي يتحمل العاقلة لانه موجب جناية خطا على الادبي يثبت بالبيته فيتم له العاقلة بموجب الموضحة
فما فوقها يوثقه انه لو قطع كفا لا يصح عليها ويبلغ ان شها حرم ما به او زاد عليها فانه لا يتحملها العاقلة
بالاجماع وكذلك برل الامانة مقدرة ثم لا يتحملها العاقلة وكذلك كتمه العبد يتحملها العاقلة عندنا وان كان
ينقص من حرم ما به ولا يعقل العاقلة جناية العبد ما ذكرنا ان المولى يجزي عن الرفع والقد **هـ** ولا يعقل الجناية التي
اعترف بها الجاني الا ان يصير فوه لما ذكرنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما **هـ** ولا يعقل ما يلزم بالصلح لما ذكرنا
ولان ما يجب بالصلح يجب بغير جاذب فيقال **هـ** واذا جازا الجرح على العبد جناية خطا كانت على عاقلة لان
موضحة برل النفس وبرد النفس يجب على العاقلة وان قل جرح المرأة والحيتين لهذا المعنى وجبايته العبد على
عاقلة الجرح الذي جنى عليه في ثلث سنين **هـ** وبالله التوفيق **هـ**

كتاب الحدود

اعلم ان الحد في اللغة عبارة عن المنع ومنه سمي البواب حدا لما يقع به من المنع وشبه اللفظ الذي يحد المعنى ويجمعه
حدا لا نه يمنع من دخول غيره فيه وسميت العقوبة حدا لانه يمنع من ارتكاب الفعل المنهي عنه **هـ** ثم اعلم ان
الحد في الشريعة كل عقوبة مقدرة يستوفى حقا لله تعالى ولا يلزم على هذا الحد الفضا من التعزير حيث لا
يسميان حدا لان الفضا من سنين فيحق الادبي والعزير غير مقدرة **هـ** قال رضي الله عنه انما يثبت بالبيته والاقوال
فالبيته ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا لا يقبل شهادته اقل من اربعة نفر من الرجال لقول الله
تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء او هذا
برك علي ان القاذف اذا شهد له اقل من اربعة حذر وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لعل ان يمه لما قذف امرأته
بشر يمين سحا وكل ذلك قبل نزول اية العان ايدي اربعة يشهدون ولا يجد في طهر **هـ** وسأله الامام عن
الزنا ما هو الحد لا يتعلق بكل ما يطعن عليه اسم الزنا قال النبي صلى الله عليه واله وسلم العيان تنزيان وزناهما

النظر واليران تزيان وزناها البطش والرجلان تزيان وزناها المشي والفرج يصرف لك ويذكر به وكيف
هو وانما يسأل عن الكيفية لانه يتم له وطى فيما دون الفرج فلا يبر من السوال حتى يخرج عن حد الاستبانه واين
زنا وانما يسأل عن المكان لانه يجوز زنا في دار الحرب او في عسكر البغاه فلا يجب الجرد لعدم يد الامام عليه
ومتي زنا وانما يسأل عن وقت الزنا لانه يجوز زنا في حال الصغر والجنون وقادما الجرد بالزنا ينج من قبول
الشهادة بخلاف الاقرار بالزنا ومن زنا وانما يسأل عن الزني بها لانه لو زنا بخاتمة ابنة او مكاتبه او بامرأة
خبرية لا حرج عليه واذ لم يعرفوا الزني بها الحمل انما كانت امته او وجهه صار ذلك شبهة مما نفع من قبول
الشهادة وانما امر الشريعة بهذه الامور المحسنة من الاحتياط في ترك الشهوة شبهة بوجوب سقوط الجرد عنه
لان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ادروا الجرد وما استطعتم وادروا الجرد بالشبهات فاذا بينوا
ذلك وقالوا زناناه فطهرها في فرجها كالميل في المحكة وسأل القاضي عنهم فعدوا في السوال العالنه جرح
شهادتهم لان المسلمين عدول في الظاهر والاصل في الناس العدالة فصار شهر وعنده جرح القاضي للشهود
عليه الى ان يسأل عن احوال الشهود فيتعرف هل يعرفون سبيبا يدر به الجرد عن الشهود عليه او لا لانه لا وجه
لثبته بغير شهادة الشهود لانه يودي ذلك الى تغطية الجرد ولا وجه للتكليف لان احوال الجرد في الجرد
لا يجوز ولا النيابة لانها خلاف الاموال ولا وجه لاقامة الجرد على الشهود عليه في الجرد في السوال عن
حال الشهود لان القاضي ما هو بمرور الجرد وما استطاع فلم يبق الا الجرح وقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
جرح جلا في نفسه والاقراء ان يقر العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كما
اقر رد القاصي فاذا اقره اربع مرات سأل عنه الزنا ما هو وكيف هو وان زنا فاذا بين ذلك
لزمه الجرد والاصل في الاقرار بالزنا ما روي ان ما عن بن مالك الاسلمي كان في حجره زنا بن سيرة فاصاب جارية
من الجي فذكر له ذلك فقال له هزال ابن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاحبسه باصبعه لعله يستجيز
لك فاته فقال يا رسول الله اني زنيته فاقم على كتاب الله فاعرض عنه وعلا فقال يا رسول الله اقم على كتاب
تعالى فاعرض عنه حتى قالها اربع مرات فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعلك قبلت او غمرت او نظرت
او ضابعت قال لا ولزنا قال فاجامعها وزني انه قال افنكها وذكروا النور والكاف قال نعم قال حتى
غابت ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال اجابيع المزدني في المحكة والرشني البني قال نعم قال لا منك مجنون
قال لا قال احصت قال نعم قال زني ما الزنا قال نعم ايت منها جرما ما ياتي الرجل من امراته جلا قال فما
تريد بهذا القول قال انظرني فيعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى اهل بيته فذكر من عقله شيئا وفي
رواية هل تستبرئون عقله شيئا قالوا لا فامر به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاحج الى الحجرة فلما وجد منس
الجادة صرخ باعلى صوته باقوم زدوني الى رسول الله فان فوجي غروني واخبروني ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم غير قائل فلم يبرعوا عنه فجعل يشتر واشتر واخلفه ففرغ اليه عبد الله بن ابيس بوظيفه بعد قوماه
حتى قتله والوظيف ما فوق الرشح الى الساق فلما رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وذكروا له ذلك
قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلانكم توه لعله ان يتوب فتنوب الله عليه وسمع رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم رجلا من اصحابه يقول اجد لها صاحبة انظر الى هذا الذي يمتد الله عليه فلم تدعه نفسه حتى دجر
رجل الكلاب فسكت عنهما ثم سار ساعه حتى مر بحيفة فحار شيلا بوجهه فقال ان فلان وفلان قال لا
يخبر ان يا رسول الله فقال ان لا فكل من حيفة هذا الجراد فقال يا رسول الله من ياكل من هذا قال ما ظننا من عرض
اخصا انما اشرف كل الحيفة والذي نفسي بيده انه في ابقار الجحيم يغش فيها وقوله شيلا بوجهه اي

152 زانوها ومنه يقال مبران شيلا اذا ارتفعت حفته وانما يسأل النبي صلى الله عليه واله وسلم المقر متي زنا لان المقام
في الاقرار بالزنا لا يمنع صحة الاقرار ولم يسأل ابننا لانه ذكر في قوله بقلانه فعلم رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم انه لم يكن في دار الحرب وانما يشترط ان يقر الزاني اربع مرات بالزنا في ربيعة مجلسين بين يدي الامام
عندنا لعل الخبر فلو كان الجرد يجب باقراره لم يوجب الزنا الى المرة الرابعة مع انه روي عنه صلى الله عليه واله وسلم انه
قال ما ينبغي لو اني جرد اني في جرد من جرد الله الا اقامه وكان الاقرار حجة يظهر بها الزنا فوجب ان
يكون عليه الادب شرط طافه كالشهادة وعمل الشافعي يثبت الزنا باقرار واحد من كل حكم يثبت بالاقرار
لا يشترط فيه التكرار كالعقود والاموال وسائر الجرد وعمران ابي ليلى لا يشترط اختلاف مجلس الامام
والقاضي وهذا لا يصح لان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان في المسجد حتى اقر ما عتبا الزنا وقد روي انه
دخل المسجد فاقرب بالزنا فاعرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فخرج من المسجد فاعاد فاقرب ثانيا فاعرض عنه
فخرج فاعاد الى ان فعل ذلك اربع مرات وانما يسأل عن الزنا ما هو وكيف هو وان زنا فاذا بين ذلك
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اربع مرات والجرد لعله يذكروا شبهة بوجوب سقوط الجرد عنه فان كان الزاني
محسنا جرح بالجار حتى يموت فخرج في رضى فصار هذا عند اهل السنة والجماعة لما روي ان النبي صلى الله عليه
واله وسلم سأل فلان افعلا احصت فقال نعم فزجه وروي ان امرأة من غامرات رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم فقالت اني فزجت فاقم على كتاب الله اقرت او بغيرها قالت اني جلي من الزنا فقال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ارجعي حتى تضعي فاما وضعت وارضعت وفطمت امر النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يدفع الولد
الى رجل كفله وامر زنا فحرق لقا حفر الشدة وهاها وقال للناس زنا وانقوا الوجهة فلما طفت اخرجها
وصلي عليها فقال عمر رضي الله عنه نعلي عليها وفزوت فقال والذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو قبضت بين
سبعين من اهل المدينة لو سقهم وهل وجدت افضل من ان جلدت بنفسها وروي ابو هريرة ان رجلا جاء الى النبي
صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله ان ابنى كان عسيفا لهما وانه زنا بامرأته فاقترنته بامرأة شاة فاستغفرت
قوما من اهل العلم فقالوا على ابنك الجلاء فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لما الماية الشاة فزد عليك واما انك
فعليه جلد مائة ثم قال اعلم يا ابني على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فوجب النبي صلى الله عليه واله وسلم الزم
عليها بالاعتراف لانها كانت محصنة وعمر رضي الله عنه انه قال على المبتلى ما اتى الله تعالى به الزجر
الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة وجرم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فرجنا بجره وان اخشي ان
طال بالناس الزمان ان يقولوا قبل ما خرابه الزجر في كتاب الله وفيما لا يترك فريضه اتر لها الله عز وجل و الزجر
حق واجب على كل من زنا من الرجال والنساء اذا كان محصنا وراى الله لو ان الناس يقولون زاد ان الخطاب رضي
الله عنه في كتاب الله تعالى لكتبته على جاشة الصحف وقد اجمع الفقهاء على صحة هذه الاخبار وعلى
وجوب الزجر على الزاني المحصن والعسيف في الفقة هو الجرد واصله من العسف وهو الشدة والتخلف في
العمل وعمل الخواارج جدا زنا الجلد وانكروا الزجر لانهم امنعوا من قبول الاجلاد المشهورة والا تأد
المعروفة الماتودة لئلا يلزم وجههم فامنعوا من الزجر بالزجر لانهم امنعوا من قبول الاجلاد المشهورة والا تأد
على المحصن لان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال في فضة العسيف فان اعترفت فارجمها ثم يا من الجلد
ودجر ما عتوا ولم يامر بجلده ولا بالجلد حتى يفسد فلا يصح الزجر كما لا يصح القطع الى الزجر خلا لا اصل
الظواهر فانهم قالوا لجمع بينهما جلد او لا ثم يجر بعد ما روي عما دة في القامت ان النبي صلى الله عليه
واله وسلم قال لعل بالجر جلد مائة وتعريب علمه واليئ باليئ جلد مائة وجرم بالجره فلما معني

الحديث ان جرح المحض الجرح وجرح غير المحض الجرح ليس المراد الجرح بين المؤمنين بل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يجمع بين الجرح والرجم في الاخبار التي رويتها ولو فعل ذلك لقلنا **هـ** وينبغي الشهود ترجمته في الامام ثم الناس يصطفون صفوفًا وكصفوف الصلوة حتى لا يقتل بعضهم بعضًا وهذا عندنا لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما اراد ان ترجم ما عجز اخراجه من جرحنا معه ورجي النبي صلى الله عليه واله وسلم في ميتة **هـ** فهو ب فانبعثها فهذا هو الاصح ما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يرم ولم يجر ولم يجره في ميتة **هـ** وروي ان شراجه الهدي لما اقرت بالزنا عذ على رضي الله عنه من جاني فادعها السجين فلما وضعت اخرجهما فلفت في عباءة ثم جرحها جرحه ثم قام على رضي الله عنه فخطب ثم قال ايها الناس انما الرجيم رجمان رجس ورجم عليه في جرح السراشمة السهو على جرح بالزنا فيسئل الشهود ويرجمون ثم يجر الامام في الناس وجره العلانية ان يشهد على المرأة ما في بطنها فيسئل الامام فيرجم في الناس الا وان را جرح فلا ترجوا فقر من فقرها ما جرح فما اخطأه منها وكان من اصوب الناس رمية ثم خلى بينهم وبينها ولا يبداه الشهود ضرب كفي الحياطة لا يعلم لو كانوا اكثره رما استعطوا اخرمة النفس ورجعوا عن الشهادة قبل الجرح عنه ومبني الجرح على الرد **هـ** وعند الشافعي لا يشترط ابراه الشهود ولا الامام ولكن لكل واحد من الناس ان يترى فيرى لان هذا جرح من الجرح فلا يشترط للامام والشهود الداية به كسائر الجرح **هـ** وان كان فقرا ابتل الامام ثم الناس لما بينا ويغسل ويكفن ويصلى عليه ما ذكرنا حديث الغامدية وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ما عجز اصعوبة ما تضعون موتاكم وهذا روي محمد في الاصل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لقد تاب ما عزتوبه لو تابها صاحب مكسر عقر له **هـ** وقد روي في هذا الخبر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لقد تاب ما عزتوبه لو قسمت على اهل السموات والارضين لو سغنم **هـ** وان ربح الراني حصصا وكان جرح اخره ما به حله يامر الامام بضربه بسوط لا اثر له ضربا متوسطا لقوله تعالى ان الله والاراني فاحله وكل واحد منهما مائة جلدة **هـ** وقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر الجراد ان لا يبين ابطة والمعني المتوسط ان الضرب الخفيف كل يوم والضراب المشرح يؤدي الى التلف والمخرج هو المشد وهو ما يكون قاتلا وجارح اخره لا تليثم **هـ** واما السوط الذي له ثمة لان الثمة اذا ضرب بها صار كضربه ضو بان وهذا لا يجوز وثمة السوط عقدة في العزبة والجمع من السيئات وهو العقدة في رؤوسها وعزبه السوط طرفه **هـ** وينزع عنه ثيابه غير الارار لقول تعالى ولا تاجركم بهارافه في دين الله وكل في التعذيب لان المقصود منه الجرح وفل خفت عذره فلا بد من الزيادة في صفته وكل ذلك الشرب في الزوايا المشهورة لانه جرح على سبب متيقن كجرح الزنا **هـ** وخلاف جرح القاذف حيث لا ينزع عنه ثيابه لانه يتعلق بسبب غير متيقن وكان اخف وعن محمد انه قال لا يجوز السارب والمناجرح وعليه ثيابه لان جرح الشرب كل في زمن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالجرح والرجال ثم نقل الى السوط في زمن عمر رضي الله عنه والجرح يخرص عنقود الخل ونقل لها العتكال عتوان العتكال اقوي منه **هـ** وبغير الضرب على اعضائه اكراسه ووجهه وفرجه عند ابي حنيفة ومحمد رجمه الله عليهما لما روي ان عمر رضي الله عنه قال للجلاد واجنب الراس والاكبر لان تعريق الضرب يكون خفيفا ولو جمع في عضو واحد لم يؤمن ان يؤدي الى التلف ولهذا امر النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يحسم السارق حين قطعه حتى يؤدي الى التلف بخلاف التعذيب لان المقصود منه زيادة الالم فكان جمعه اول من يعرقه **هـ** وعمر ابي يوسف يضرب على الراس سوطا او سوطين لانه لا خشية التلف بضرب سوط او سوطين عليه

153 فوجب ان يضرب هذا الفرض كما في سائر الامور وعنه اني يوسف ايضا يتيقن البطا والصلوات ويضرب قاسوا ههنا
لان هذين الموضوعين يقتل فينبغي ان يتقي منه كالوجه والفرج وقروى عن ابي جعفر رضي الله عنه انه قال اضربوا
الراس فان الشيطان في الراس فيضرب شوطا او شوطين والجواب عنه انه روي عن محمد بن علي بن مسعود وابن
عمر رضي الله عنهم مثل قول ابي حنيفة ومحمد وحمه الله عليهما فلما اختلفت الرواية تعارضت وعند الشافعي
يضرب على الظهر لحديث هلال بن امية على ما ذكرناه وان كان عبد الله بن الحسن كذلك لقول الله تعالى فاذا
احصى قاتلن فبا حشة فعليه نصف ما على المحصيات من العذاب واذا المحصيات الحرائق ومعلوم ان
الرجل لا ينصف فكان لمراد بالاية تنصيف الجسد ومعنى قوله فاذا احصى اي يحفلن وذهب بعضهم الى ان
معناه فاذا اسلم وقال بعضهم ان ادن وجن على قوله يجب الجرح على الامة اذا زنت وهي كاقرة او لم تقص
تحت زوجه واذا ثبت تنصيف الجسد في الامة ثبت كذلك في العبد فان رجح المقتول اقر او قبل اقامه الجسد
او في وسطه قبل ارجوعه وحكي بسببه لان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال وما علي حنن هرب ههنا
خليته والهوب دليل الرجوع وقال له في وقت اقراره ما لذي العلك قلت ان عجزت اطمست ولقن الرجوع
لسا زوقا قر فقال ما خاله شروق والرجل والمراة يتولاهما استويا في الجرم فاستويا في الوجه عجزان
امراة لا يتبع عنهما من ثيابها الا الفرو والحشوة ونضرب فاعده لان من بها عورة فكل عورة الرجل
فلا يجوز كشفها وما يتبع الفرو والحشوة من المفرد من الجرد اجمال الامة فيمنع هذا الجسد الامة اليها وان حفر
لها في الرجم اذن رسول الله صلى الله عليه واله وعلى اله وسلم حفر للعامة اليه الى شتر ونها واخذ حصاة مثل
الحصاة فرمى بها على قار ونيا وكذا ورد الخبر في رمي شراجه الهرايمون ثم في قصة العصفه كان
الخبر استر لها فكان اول بها وان كفي في الشتر ثيابها فلا بأس ومن مشاختنا في قوله انه اذا احاك
وجوب الرجم بالبينه فلا بأس بان يربط المرحوم بشي او يخبر له لان رجوعه لا يقبل بخلاف ما اذا وجب الرجم
باقراره لان الهرب يبعه فينبض فاما الناس كما روي في حديث ما عجز ولا يقيم المولى الجرح على عبده
وامنه الا باذن الامام عنده فاوله ان يعزبه ضربا دون الجرح في آية ان الخطاب بالجرح لجميع المشاهيل
فلخصر الخطاب الى الامة وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ثلث من شراككم من ضرب عبده واكل
وجره ومنع رفته وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اربع الى الولاة القى واجعه والجرد والصر وقوله
لا يقيم الجرح عليه اذا كان ميتة فانه ليس له ان يسمع البيعة عليه فذلك اذا كان بالاقراء دليله عن غيره وكان
المولى لا يلي اقامة الجرح على عبده وعلى نفسه فالي على عبده لما ذكرناه وعنه الشافعي يقيم لما روي عن
النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اقيموا الجرح على ما لم تكن اياكم قلنا اذابه التمكن يعني مكوا
عبيدهم لا قامة الجرح عليهم كما يقال بنا الامير دار او قصرا وضربا لا يعني امر ذلك هذا واما اذا
كان باذنه لانه فعله باذنه وصار كان لا مير قوله ههنا واذا رجح اجر الشهود قبل الحكم بالرجم ضربوا
الجرح جميعا وسقط الجرح عن المشهود عليه عند علمائنا الثلاثة لان القاضي اذا امتنع عن القضاء في جرح الراس
لنقص عدد الشهود بقاء جرح القذف على بعض الشهود دون البعض كما لو شهد ثلثة وشك الرابع
بوجه ان الطاري على الشهادة قبل الحكم كالموجود في التبراة الشهود وعلمهم ولو شهد في التبراة
اقل من اربعة لم يرد عن اصحابنا حكم ذلك اذا صار وانا قد قص العذر كما في الاموال الا ترى ان في الاموال
جعل الطاري كالمقارن في الجرح اولى وعنه في جرح الرابع وجرحه لانه تكمل العدد وجا واجي
الشهود ومثي رجح واجز منهم فقد قلب الشهادة قد فاه وهو يقرر ان يقلب شهادة نفسه قد فاه ولا

باب حَجْدُ الشَّرْبِ

ومن شرب الخمر فاحذر ونحوها موجود في هذه الشهادة عليه بركة أو اقترن فعله الجرم فان شوطا عندنا وكرهنا اذا سكر
من النبي جرد لا يروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه اني شرب الخمر وعنه اربعون رجلا فامرهم ان يضربوه
فضربه كل واحد منهم بجلده فلما كان عمر رضي الله عنه جعل ذلك ثانيا شوطا وهو ما روي انه استنشا والصحابة رضي
الله عنهم في حَجْدِ الشَّرْبِ فقال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هرا واذا هرا اقرب وجرد المقترب
كتاب الله تعالى ثمانون شوطا والحد في حَجْدِ الخمر وفي حَجْدِ السكر من النبي جرد فان اخرج اصحاب الشافعي والخبر
الذي رويانه فقد روي في ذلك الخبر انه ضربوه بنعالهم واحكامهم وحوا عليه التراب وقال محمد اذا ضرب به
كل واحد منهم حجة واذا ضرب به كل واحد منهم بنعله كان ذلك ثمانين وقروني ان رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه وروي من سكر فاجلدوه فعلق الجلاء نارة الخمر ونارة بالسكر يورده ما قال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حُرِّمَتِ الخمر بعينها والسكر من كل شراب وان اقترن شرب الخمر بعرض ذهاب
زائجه لم يجز عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لما روي ان رجلا جابا بن اخيه الى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فقال ان هذا ابن اخي والله كان يتيما في حجري وقد شرب الخمر فسأله ابن مسعود رضي الله عنه فاق فقال
لرجل يسير قال النبي انت انك لم تحسن دية ولا شربت جرمته ثم قال تتروه ومنزوة واستكوه فان
وجرد منه رايه الخمر فجدوه وقوله تتروه اي اجدوه وارجدوه واقبوه على الشر وهو الخمر فجد على البنا
وقوله من مزوه اي جر كوه وقوله استكوه اي تستموا وتخفه ولا تهرأ جرد على معصيه ببقا اثرها بعد
انقضائها وكان قيام اثرها شوطا عند الشهادة او الاقرار حَجْدِ الشَّرْبِ لو شرب الخمر بعد رَدِّ
الناسوت الى على المشرقة ومنه لم يتم عليه الجرد كذلك ما هنا وقال محمد بن يوسف باقره من جاب حَجْدِ الزنا ولا
يسقط وان اقترن به غير حَجْدِ الزنا ولا جرد على من جرد منه زائجه الخمر او ثقبها لانه يجوز ان يجرها
او شربه غيره فحضرته فغلبت الرأيه ولا جرد السكران في يعلم انه سكر من النبي جرد وشربه طوعا وعند
ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يخرج حتى يصير تحت كاحيه من الارض من السما ولا الرجال من النساء فقل الله تعالى
تقربوا للصلاة وانتم متكاي حتى تعلموا ما تقولون والله تعالى نهى السكران عن الصلاة ومنه الى غاية وهو ان
يعلم ما يقول فلا على انه اذا علم ما يقول لا يكون سكرانا وعنه ابن يوسف محمد اذا اخلط كلامه فانه نجس
لانه اذا اخلط كلامه فقد دخل في حَجْدِ السكران ولا به لو وقف الامر على ما قاله ابو حنيفة رحمه الله عليه
لا يدي لك الى سقاط الجرد اصله لانه يجر في العادة ان يبلغ حال السكران الى هذا المبلغ وما بعد في العادة
لا يجوز ان يخرج به كسائر النواذر **ولا يخرج حتى يروا السكر عنه لما روي عن ابيهم التحي انه قال**
اني عمر رضي الله عنه باعرا بسكران معه اداة من نبيذ فارد عمر رضي الله عنه ان يجعل له مخرجا فاجابه ذهاب
عقله فامر به فحس حتى صجرت ضربه الجرد ودا باده وفيها نبيذ قد افاقه فقال اوه هذا الذي فعل به هذا
الفعل فصب منه في انا فصب عليه الما فشرب وسقا الصحابة وقال اذا راى سكرانكم فاكثروه بالما
واما اعتبار العلم بالسكر من النبي لانه لو شرب من لبن الرماك او من السج ثم لم يجد واما اعتبار الطوع فلان
المكوة صطر الى ذلك ويان ان ترك الشرب وجرد الخمر والسكر ثمانون شوطا يفرق على من به كما ذكرنا في
الزنا على ما بيناه فلا بعده وان كان جردا فجدوه اربعون لقول الله تعالى فاعليه نصف ما على المحضات من العذاب
وفي هذا دليل على ان الزنا نصف العقوبات ومن اقترن شرب الخمر او السكر فرجع لم يجد لان حَجْدِ الشرب من

خالص حق والله تعالى فيقبله رجوعه عن الاقرار به كباقي جرد الزنا **ومثبت الشرب شهادة شاهدين يقرانه** 156
مرة واحدة كسائر الجرد **ولا يقبل فيه شهادة الشمامسة الرجال ولا الشهادة على الشهادة لما روي عن الزهري**
انه قال مضى السنن من ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والخلفيين بعد ان يقبل شهادة المستألف الجرد والقصاص
واما الشهادة على الشهادة فبها زيادة شبهة لا يكون في شهود الاصل لان التهمة تهم في الفريقين
جميعا والجرد قد راي الشهاب وبالله التوفيق

باب حَجْدِ الْقَذْفِ

واذا قد وجب رجل رجلا محضا او امراه محضة بصرخ الزنا وطالب المقتوف بالجرحه الجاهل ثمانين شوطا كل حجة
والاصل في وجوبه قول الله تعالى والذين يرمون المحضات ثم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا خلاف
بين اهل العلم ان المراد به الرمي بالزنا دون الرمي بغيره من الكفر والفسق وغيرهما يدعيه ان الله تعالى قال في سياق
الاية ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وما يقفوا الى اربعة من الشهود هو الزنا ولما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم قال الهلال في امية لما قذف امرأته بالنابا ابنتي اربعة شهور والافجد ظهر ك **واما الحين مطالبة المقتوف**
بالزنا لان الشين حجة وكانت المطالبة به من حقه ولا يقو عليه مقامه لان ضاه ويقر والضرب على اعضائه كما هو
المشروع في الجلاء في حَجْدِ الزنا والشرب ولا جرد من ثمانية وان كان قيسا او قيسين او حجة مطنه بجحد ليسهلها
روي عن علي رضي الله عنه انه ضرب رجلا وعليه قبا وقزطق لان حَجْدِ القاذف اخف من حَجْدِ الزنا لان ثمانية قول
يحمل الصوف في الضرب عتبه بصرخ عنه القز ووالخشولان المقتوف من الجرد اصل الام فبين ع هذا الصل الام اليه
وان كان جردا جردا اربعين لقول علي رضي الله عنه حَجْدِ الجرد في الفقة اربعون والاحصان ان يكون المقتوف حرا عاقلا
بالعامة عتبه عاقل الزنا اما الجرد فله قول الله تعالى فاعليه نصف ما على المحضات من العذاب يعني علي
الحزبان **واما العتف والمبلغ والعفة فلان الصبي والمجوف لا يكون ضاهرا ناو عتف العتف عاقل الزنا فلا يجرهم**
الشين القذف **واما الاسلام فله قول النبي صلى الله عليه واله وسلم من اشرك بالله فليكن محض فاذا حلت هذه الشرايط**
الحسن المقتوف وقد حصل القذف فله قول النبي صلى الله عليه واله وسلم من اشرك بالله فليكن محض فاذا حلت هذه الشرايط
استدلالا بظاهر الاية ومن يقي نسب غيره فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم من اشرك بالله فليكن محض فاذا حلت هذه الشرايط
حَجْدِ القاذف لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال لا جرد الا في قذف محضة او يقي نسب رجل عتبه ولا في مثل
هذا اللفظ يكون قرضا بالزنا لانه اخرج الكلام مخرج الشتم فصار محالوا وانت انتك ومن الامة اجمع على صحة
هذا القذف وجوب الجرد به كقوله يان في الاجماع من اجري حجة الشرع ولا يطالب بجحد القذف للميت لان من يقع
القذف في نسبه تقذفه عندنا مثل الاما والنبيين والنبات دون ذلك والامم لان الوالد والموالدين
انزوا مثل نقس واحدة في شهادة بعضهم لبعض ووضع بعضهم الزكوة في بعض مقتنع جواد نكاح حليله
بعضهم بعض فصار قذف ميتهم وهو محض كقذف الحيضهم وهو محض في ثوب حطاطه جرد القذف لما يلحق الحرج
من ذلك من الشين بذلك القذف ولا يان في لا يثبت نسب ولله منه ولا يثبت نسب اولاده من ابيه فصارت قد
قطعا للنسب اباه وابنايه فوجب لهم المطالبة بالجرد كالي والاولاد خلاف الاخوة والاعمام وسائر القرايات **واما**
اولاد البنات لا نسبهم يرجع الى ابيهم لا الى الجد الذي هو من قبل امهم ولهذا لا يثبت مع العتبه وهذا قول محمد رحمه
الله وامامنا عدا ابي يوسف وابي حنيفة رحمه الله عليهما يثبتون ولا يثبتون ولا يثبت مطالبة الجرد بقذف جردهم وجردتهم
من قبل ابيهم وامهم لان ولا يثبت تقطيع نسبهم من جهة الام عند تحقيق القذف كما يقطع نسبهم من قبل الاب في قطع الشين

وعازري ان سلقا في به النبي صلى الله عليه واله وسلم فاقربا لشرقه فقطعه **قال في الخشب** اذا سرق العاقل
البائع عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبه من جز لا شئته فيه وجب عليه القطع **اما اعتبار**
العتل والبوع فلان الخبز لا يباع الا على من هو من اهل الخلف **واما القدر** فذكر في الخبر ان من سرق الخبز الذي يقطع رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم السارق به وهو من يعرف في ذلك الزمان فيما بينهم اذا لم يجدوا لعلهم يحكم بمن يحسب
لا قيمة الخبز تختلف باختلاف الزمان وقد صح عند اصحابنا ان قيمة ذلك الخبز يورطه ذلك السارق
عشرة دراهم فقلنا القطع بشرقه عشرة دراهم لما روي عن عبد الله بن عبد الله رضي الله عنهما انه قال قيمة الخبز الذي
قطع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم به السارق يومئذ عشرة دراهم وروي عن شبيب عن ابيه عن جده عبد الله
بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يقطع الخبز الا في ثمن الخبز وهو يومئذ يساوي
عشرة دراهم وروي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا يقطع الخبز الا في ثمن عشرة دراهم ولا يقطع في ثمن عشرة
دراهم وهذا اضع ولكن هذا مال ميسر يباع به عضو فلا يجوز ان يقطع في ثمن ربع دينار فبما سألنا على المهر **وعند**
الشافعي القطع فدر ربع دينار لما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القطع في
ربع دينار وروي بعض الصحابة رضي الله عنهم ان قيمة الخبز كانت ثلثة دراهم وروا بعضهم ان قيمته كانت خمسة دراهم
قلنا الزائد من الخبر اولى مع ان خبرنا بقويته في الوقت الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه واله وسلم فلو اوجنا
فيما دون العشرة لا وحيث بالشك وعن الحسن المصنف رحمه الله عليه انه قال يقطع في القليل والكثير وهو قول
الخوارج **وعن ابي سعيد الخدري** وابي هريرة رضي الله عنهما انهما قال لا يقطع الا فيما قيمته اربعون درهما
وعن مالك انه قال لا يقطع الا فيما قيمته ثلثون درهما غير انه لا يعتد بهذه الاقوال لما فيها من مخالفة الاخبار
والا نأثر الصحاح في ما روي ان عذابي حنيفة رحمه الله عليه يقطع في عشرة دراهم مضروبه بخمسة مضروبه
يعني اذا كان ثمن الخبز اقل من النصاب اذا انقلب مبلغ من الدراهم استوى فيه المضروبة وغير المضروبة
خضاب الركة وعذابي يوسف ومحمد لا يتعلق القطع بعشرة دراهم ثمن مضروبه في عالم يبلغ فيه الثمن
عشرة مضروبه لان الثمن ناقص القيمة عن المضروبة فصارت ناقصة من طريق الوزن والجدل في ذلك **وهو**
ثم اعلم ان الاعتبار بالعشرة التي وزنها وزن شعبة لان اطلاق اسم الدراهم يتناول ذلك **واما اعتبار** الخبز اعلم
ان الخبز على نوعين منها ما هي واعل حفظ الاموال كالردوان لم يكن فيه حافط فاذا سرق منه بضاعة
يقطع لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في خرسية الجبل فيها خرسية امه مثلها وحللات ياكلها اذا اكلها
المزاح فيها القطع وفي رواية اخي ان رجلا من مريه سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن خالة الابل
معها جزاؤها وسقاؤها تزد الماء ما حل الشجر حتى ياتي باغيها وسئل عن الخرسية التي يوزن من ثمنها
قال ثمنها من ثمن وضربا ونكالا وما اخر من اعطائه ففيه القطع اذا بلغ ثمن الخبز وفي رواية ان رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم قال في الضالة احفظ عفا صها وركاهم تعرفها حتى ياتي صاحبها وعن رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم انه قال لا قطع في ثمن ولا كثر حتى ياتي به الخبز في اذا اواه الخبز ففيه القطع **ومعنى** خرسية
الجبل ما سرق من المواشي بالجبل ليلا **والخرسية** الجبل تقسم ان بعضهم يجعلها لشرقه بنفسها كما بينا **وهو**
وبعضهم يقول ان الخرسية هي الجرس في الجبل واما المزاح فهو موضع باوي الماشية فيه بالليل **وقوله**
او اما المزاح اي صغار اسكنها وصارت محفوظة بذلك المكان **واما جزاؤها** ومساوؤها اي بالجزر
اخفاها اي انها تقوي السنين بها وتقطع البلاد وعني بالسقا انها تقوي على وزود المياة يعني يحفظها ويراعها
بنفسها فيعملها بالمال والاخلاص لا يضر جرح خفاها فيجيب عن الشئ حتى ياتيها باغيها اي طالها ويردها

فقد

علي

عليه سألته **وقوله** في الخبر الاخر احفظ عفا صها الجفاز هو الوعا الذي يكون فيه النفقة والازاد والوكا
الخط الذي يشتر ويوكاه او عيه الابل يعني يحفظها النفقة وذلك الخط يجر يدكها مع الماشية الى صاحبها
واما المزاح فجمع مزاح وهو موضع تقع فيه الابل لانه اذا لم يكن لها حافط في المزاح يبيع الصان ولا يبيع القطع
وقوله في الخبر الاخر عرامة ثمنها من ثمن الخبز اقل من النصاب **واما الاعطان** فجمع العطن وهو المعطن
يعني موضع ترك الابل فيها بالليل لانه صار موضع خمر بها فوجب القطع بشرقتها واما الخبز فهو موضع نجف
فيه الذئب والتمرو واما الخبز جاز الخبز وهو قبل الخل ولا يبيع الا في ثمن الخبز لا يبيع الا في ثمن الخبز
وقيل اكثر صغار الخبز ايضا والمعنى في شرقة ما يكون خمر وشا بالليل انما اذا كانت في المزاح فلا يقطع وهو
الرعي دون الحفظ ولا قطع فيها وان كان صاحبها عندها حتى اذا اوى الحيوان بالليل الى حافط قريب له عليه باب
يتعلق عليه ومعه حافط او ليس معه حافط فكسر الباب فسر ما فيه قطع شوقا فاده او ساقه او ركه وعلى
هذا اذا كان السارق ليلا فخرج المالك من الخبز قطع خلاف طاع الطريق اذا كان المالك بها لان الغوث يلحق في
منه فلا يقطع به الطريق **واما النوع الاخر** من الخبز فهو ما لا يكون النفقة جزا لنفسها كالطريق الشارح
والقازة والسجور ونحوها وانما نصير جزا بالحافط فان سرق منها شيئا وجاز قطعه عذبة نائما كان او يقظا
يقطع لما روي ان صفوان بن برخي السجود بنو سارق فسرقة من تحت راسه فقطعه رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم والجزر والعبد في القطع شوا احتجا باظهار اية الشرقة ولا يقطع الا بغير خلاف
سائر الجزر ونحوه القطع باقر السارق منه واجرة وكذا القرف وشرب الخمر عذابي حنيفة ومحمد رحمه
الله عليهما لان ما ثبت بسنها دة رجلين ثبت بالاف او ثمة واحدة كالفصا والمال لم اسمع في الفصا منعا
عن ابي يوسف **وعذابي يوسف** هذه الجزر لا تثبت ما لم يقر من ثمن هذا جزا لله تعالى خالصا فوجب ان
يكون عذرا او اقله وفي عذره شهوة حذر ان يخالط الفصا لانه خوادمي فيكفي فيه باقرار واحد
كما مال وحكي ابن الوليد في نوادره عن ابي يوسف انه رجح الى قول ابي حنيفة رحمه الله عليه او شهادة
شاهدين لانه بقي ما ادعاه فيثبت بشهادتهما من كماله **واذا اشترى جماعة** في شرقة فاصا كل
واحد منهم عشرة دراهم قطع لانهم اشترى في هذا الجزر ما خال المال فوجب القطع عليهم وانما اعتبرنا
حالة النصاب في جزا واحد منهم لان اخلل المال ينجس ونحو كل واحد منهم حال الاشارة في جزا واحد
لعله في حال الاقل خلاف الجماعة اذا قتلوا او اخلوا او اخلوا جميعا لان الفصا من تحت بارهاق الذرع وهو
معنى لا يتبع بعض فعل كل واحد منهم كالمش جميع القتل **ولا يقطع** فيما يوجب نافعا ما جاز في دار الاسلام
كالخشب والحشيش والقصب وصيد البر والبحر وحشيشا كان او غير وحشيش كذلك الخبز والورد والرنج
والزجاج والخمر والمخز والمخز المجرى له والسمك ما كان ماله او طرا عذابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
لانه يوجب ما جاز في دار الاسلام مفيدا للمالك فبوزن الشبهة وان لم يفيد المالك في هذا الموضع كما لو
تروج امرأة نكاحا فاسرا او بغير شهود فانه لا يوجب الجزر وعذابي يوسف والشافعي يقطع في كل
شيء الا في الخبز والرنج والسمك وفيما يستخرج اليه الفساد كالفواكه الرطبة والبر والتمر والبطيخ
والفواكه في الشجر والرنج الزيم تحصى وكل ذلك الجزر والبقول والتمر الطوي والصيف لا يقطع عند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا قطع في الطعام ولا في البقر وما في معناه
نافه بل ليل ان المقادير على خذ يتركه مع القررة عليه وروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يقطع على

عمر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الشيء التافه ولا يعبر بخرد في نفسه ويتبادر الى الفساد فلو انفق معنى
الماله في هذه نقصان معنى الماله فيخ القطع وعبد اي يوسف والشاقي يقطع ليقول رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم لعن الله السارق يقرق ايضه يقطع به ويسترق الخيل فيقطع به ولا يملك هذا ما يمول به في العادة ويباع
ويشتري فيقطع به في الحيلة كسائر الاموال ومعنى البيضة المحضرة الخيل يحمل ان المراد به حل السفينة وعن
عمر رحمه الله انه قال لا يقطع في العبد الذي لا يملك في ايدي الناس قال هشام قلت له ان حرم الصنف
يقبض في ايدي الناس فلماذا قال لا يقطع في العبد لانه شيء تافه الا ترى ان القادر عليه يملك بيع العزة عليه ولا
يملك في الاسترقاق المطر به ولا في الطيور لان البنية مختلفة ابلحته وفي كونه ما لا يقدر ذلك شبهه في ذري
القطع وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يقطع في الطير واذا عمد
بن عبد الرحمن ان يقطع في شجرة الدجاجة فقال ابو شهبة بن عبد الرحمن سمعت عثمان رضي الله عنه يقول لا يقطع في
الطير فتركه عن علي رضي الله عنه مثله ولا يعرف لها مخالف واما ابو يوسف في هذا على اصله ولا في شجرة
المصحف وان كان عليه خلية غير اي حنيفة ومحمد ودفن رحمه الله عليهم لانه ما دون ذلك اخره عند الحاجة للقرأة
وللتقريب غيره ولو احتاج ذلك لم يخرجه عنه وما هو المقصود من الشجرة اذا لم يجر فيه القطع لم يخلق القطع غيره
حين يترك صياحه على حالي وعن اي يوسف انه قال اذا كان المصحف يساوي عشرة دراهم محبوبة الكتابه سوا
كان فيه قرآن او فقه او غير ذلك يقطع فيه لانه مال متمول به ويباع ويشتري ويهب ويهب ويقتن ويقتن به كسائر
الاموال وقال الشيخ الامام الزاهد افضى الفضة رحمه الله لو شترق مصحفا وله غلاف ذهب او شترخه
ذهب يبلغ نصيبا لا يقطع فيه لان ذلك الذهب تبع له صحف وفوسقط القطع عن المتبوع فيسقط عن البيع كما لو شترق
صياحه على حالي ولا يقطع في شجرة الصليب من الذهب ولا السطرنج ولا النرد لانه ما دون في اخره كسوته وعن
ابي يوسف انه قال لو اخذ من مصلاه لا يقطع لانه ما دون في دخوله ولو اخذ من حذر لم يقطع لانه غير ما دون
في دخوله وقال محمد بن ابي لا يقطع في شجرة شترخ من ذهب لانه مناول في اخره لا كسوته ولكن اضمته مثل وزنه
لانه اثلث مال العبد يغير اذ يخرجه لا يقطع على سائر الصلوات وان كان عليه حلي فيقول اي حنيفة ومحمد ودفن
رحمهم الله من المقصود من الشجرة انما هو غير الصلوات التي لو ان ادخل في اخره وترك الصلوات وما هو المقصود
والمستوع لا يجب فيه القطع حاله الانفراد فخر انضمام شترخه اليه فيعطل الوشوق صياحه ايعبر عن
نفسه وعليه حلي يبلغ الضاب فان اجماع لا يقطع فيه وعلى هذا الوشوق ان افضة فيه طعام اي طعام كان
او كان فيه ما اولن او يبيد اي شراب كان او كفا في غفقه طوق ذهب وروي عن محمد بن يوسف ما في الاما
في الخرد واخرج الامامة فانما يقطع لانه تبين المقصود من الشجرة هو الاما دون ما فيه وعبد اي يوسف
يجب القطع في جميع هذه المواضع لانه لو شترق الحلي او الاما او الطوق انفرادها يجب القطع فانضمام شترخ
اليه وجب ان لا يغير حقه وجعل وجوده وعذمة بئر له ولا يقطع في شجرة العبد الجنيح لان البنية على شجرة
وعلى ما هو عليه فلا يكون اخره شجرة وانما هو خراج واذا اجمعه فخر افهوا خلاش وقر قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم لا يقطع على جانب وخائنه ولا على مجلس ولا مشبهه ويقطع في شجرة العبد الصغير الذي لا يعقل
ولا يكلم من حذر على اي حنيفة رحمه الله عليه لانه مال مضمون على اطلاق لا تاويل له في اخره في القطع
بشركته كسائر الاموال لانه الوصف انه لا يجوز اصله مباحا في دار الاسلام ولا يتبادر الى الفساده
بوتيه انه اذا كان لا يعقل ولا يعبر عن نفسه فهو مال في نفسه ولا يد له على نفسه فصار حراما وشترق البهيمة
خلافا لغير الصغير لانه ليس بمال وعن اي يوسف انه لا يقطع في العبد الصغير لانه ادني من حيس اخر الصغير

وهو من الاموال
ولا يقطع في العبد الصغير
ولا في شجرة العبد الجنيح
ولا في شجرة العبد الصغير
ولا في شجرة العبد الجنيح
ولا في شجرة العبد الصغير

وبعض الجسد اذا سقط فيه القطع سقط في بقيته بويده انه لو كان يجب القطع بشركته العبد كان لا يقطع الخ
من الصغير والكبير والرواب وعكسه الطيور والوحوش ولا يقطع في الرافق كلها الادوات الحساب لان
دقات الحساب لا تقدر من نفسه ولا مما فيها الاما لا يقطع نصيبا قطعا كالرافق البصر واما سائر الرافق
فما هو المقصود منها ليس بمال خلافا لما في يوسف على ما بيناه في شجرة المصحف ولا يقطع في دف ولا جمل ولا منما
لان من الفقه من يري اخره وحشره بغير امر ملكه فصار شبهه كالوطي الخلف في كونه ذنا وغنر ذنا لا
يوجب الجرد ويقطع في السلاج والابوش والعناق والضرر لانه لا يجوز مباحا في دار الاسلام وانما يوجب
دار الحرب والا باح في دار الحرب لا يوجب بها لان جميع الاموال مباحة هناك وان وجب القطع فيها في دار
الاسلام واذا الغر من الخشب او في ابوابا قطع فيها لانه بالصفة خرج من حريم اصله وصار حيسا اخر
فالصفة عليه غالبة وهو على هذه الصفة لا يجوز مباحا في دار الاسلام بخلاف الغار والحجر وخوهم لا يقطع
فيه لانه من الطين والصفة غنر غالبة عليه بخلاف البواب لان الصفة لم تغلب عليها ولم يجر مباحا الا الضم
ولو فتن عاد الى ما كان ولا يقطع على خائنه ولا خائنه ولا يباح ولا مشبه ولا يخلق لان الخائنه المشبه
والخائنه لا يدخلون في اسم السارق فلا يقطع عليهم واما السارق فلا يقطع على اي حنيفة ومحمد رحمه الله
عليهما لما روي ان ناسا اخذ علي عمر مروان فاستشار في ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وهم متوافرون وبيع عبد الله بن عباس رضي الله عنهم فلم يشترطوا فيه شيئا فعزوه استوطا واودعه السجن
وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يقطع على المختفي قال ابو عبيد هو السارق لانه اخر المالك من
غير جرد ولا يجب القطع كما لو اخذه من السجور او قارعه الطريق سببا لو شترق سائر الاموال من الدراهم
والنابيس لا يقطع فذلك اذا شترق منه الكفر وما لا يكون حردا لسائر الاموال لا يكون حردا للسارق بويده انه
ليس بخرد قبل وضع الميت فلا يصير حردا بوضع الميت فيه لان الميت لا يخرق نفسه وكيف يخرق غيره وعبد اي
يوسف والشاقي يقطع لان كل معنى يتعلق بشركته ثياب الخي يخلق بشركته ثياب الميت كالضمان بويده انه
اخذ المال من حذر مثله من غير شبهه فصار حراما واخره من البيت اذ حذر كل شر على حسب ما يلقوه وما
يليق بالكفر القدر كاصطلاح حذر الدابة والضرر حذر الجواهر والراهم والراهم ولا يقطع السارق من
بيت المال ولا من مال السارق فيه شركه لان خفافيه واخر المادون وغير المادون اجمعا ما ذلك
شبهه في سقوط القطع ومن شترق من بويه او ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطع اما لو لا يقطع بشركته
مال الولد فليقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انت ومالك كبيت وقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ان اطيع ما ياكل الرجل من كسبه وان اكل من كسبه فكلوا من كسبه او اكل من كسبه فكلوا من كسبه
نوتت شبهه وكذلك حكم الامهات والاحراد والجرات لان الولد حاصل واما الولد اذا شترق مال
والده او احدا منه وجد انه فلان شبهها ولا كذا كذا والاولاد واما اذا شترق من ذي رحم محرم منه لا يقطع
عندنا فليقول الله تعالى ولا على النفس حراما كذا من يوقد او يوقد ابليس عليه فاباحه الاكل من هذه البيوتات
صارت شبهه في الدخول فيسقط القطع فاما الصربي وان كان من حذر في ابيه ولكن اذا شترق ماله لا ينبغي
الصراقة فاذا ارتفع السبب المبيع فلما يقطع فاما في اية الاخوة وغيره فلا يرتفع بالشركة فيبقى السبب المبيع
بالشركة فيسقط القطع فلهذا اقرنا وان بينهما حرمه بالرغم فيمنع القطع كالولاد وعند الشاقي يقطع
لان الاخوة يخضون حلاله كل واحد منهما صاحبه ولو اشترى احدهما صاحبه وهو كانت لا يباح في
عليه يعني لا يصير مثل حاله حتى يبيع من البيع ويجوز مع الزكوة لكل واحد منهما الى صاحبه وتقبل شهادة

كل واحد منها صاحبه وصار احبني الاعمام خلاف الوالد والمولود في جميع هذه الاحكام فلهذا اقرنا
 وكذا اذا اشترى جردا زوجين من الآخر لا قطع عليه عندنا لان بينهما سبب يوجب التوارث من غير حجب
 وصار كالولد **و** عند الشافعي ان شترق مال صاحبه من البيت الذي هو فيه لا يقطع وان شترق من بيت آخر قطع
 لان كل واحد منهما مال للماني فيه وهو الوارث اذ ان بيع ما في يده للآخر معة فلهذا لم يملك الغير بيعه اذ نه
 على وجه الاستحسان من حيث هو غير ما دون ما لدخول فيه ففقط حيا في الاجئين خلاف ما اذا اخرج من بيت
 سببنا له ما دون ما لدخول فيه ولا قطع على الجرد ان شترق من سبيته او من امرأة سبيته او زوج سبيته او
 المولي من مكاتبه لانه ما دون له في الجرد في العادة وفردوي ان عبد اشترى مراهة لرجل سبيته
 فلهذا لم يملكه الله عنه قال عبد الله بن عمر بن الخطاب لا يقطع عليه وفي بعض الروايات خادمكم شترق منكم
 قطع عليه والمولي في مال مكاتبه خا للمالك وصار ذلك شبهة في سقوط القطع **و** والشافعي في الغنم لا يقطع
 لان الحرس الذي في الغنم فيه جرحا من جماعة المسلمين فصارت شترقه كسرقته مال للشارف فيه شربة **و** والجرد
 على ضربين جرد مملوك كالبقيع والرد وجرد مملوكا فممن شترق من جرد او من غير جرد صاحبه
 عندنا يقطع وجب عليه القطع لما بينا في اول الكتاب **و** لا قطع على من شترق من جرد او من بيت اذن للناس في
 دخوله كالحارس في ماله فممن شترق بعضهم من بعض او ممن كان معه في السقيفة لا يجرئ نفسه الا الله ما دون
 بالرد في حله حتى لو شترق من الحمام لا يقطع لانه لم يودع للناس بالدخول فيه بالليل **و** ومن شترق من المسجد فمما
 صاحبه عندنا يقطع لانه وان كان ما دون ما لدخول فيها فانه يصير جردا بالمحافظة لان البقعة التي فيها الحافظ
 بنفسها هي الجرد لا نفس المسجد فاذا انفصل من تلك البقعة وكان خرج من الجرد ففقطعت يده بخلاف الرواية
 لان نفس الدار هي الجرد فمالم يخرج منها لم يرمه القطع **و** ولا قطع على الصنف اشترى من اضافه لانه ما دون
 بالدخول فيه فلم يشرق ولا يجرأ **و** اذا نبت البئر البيت ودخل فاخر المال وناله اخر خارج البيت ولا يقطع
 عليها عندنا يحنقه رجمة الله عليه لان الخارج لم يهتك الجرد والداخل رآه من المال بثبوت يد
 الثاني عليه فان فصل من الجرد ولا يرد له عليه وعندنا صاحبه يقطع الداخل دون الخارج لان يد الثاني قايمة
 مقام الاول في الاستكاد مكانه خرج والشيء في يده **و** وان القاه في الطريق وخرج فخره قطع عند
 علمنا بينا الثلثة لان في امتاع لا يرد يده عنه حيا من التي مناعة في طريق فهو في حكم يده ما لم يثبت عليه
 يد غيره ولهذا قال ابو حنيفة رجمة الله عليه ان من حمل لقطعة في الطريق فاخرها ثم ردها الى مكانها يرد
 لانه جعل تلك البقعة كبر المال في جوار الزد اليها وعندنا لا يقطع عليه لانه خرج من الجرد وليس
 المال في يده فصارت كالنواة غير **و** كل كاد اجمعه على حمار فساقه واخرجه يقطع يده لان يده عليه
 ثابتة فصارت كالوجه يحنقه **و** اذا دخل الجرد جماعة فتولي بعضهم الآخر قطعوا جميعا استخوانا
 عن علمنا يجرأ رجمة الله لانه اشترى كوا في هتك الجرد واخر المال فصار المال مخرجا معا ومنهم من قال
 المتاع على ظهر الدابة وساقه حتى خرجت بالمتاع او القوه على ما الجاري حتى اخرجه الما يوديه
 ان الرذ او المباشري في حتم قطاع الطريق فانه يحبسها القطع كراهة والقياس ان يقطع الجامل
 وجده اذا كان عاقلا بالعلم وهو قول زفر لان الشربة قد تمت من الجامل وهو هتك الجرد واخر اج
 المال وفعل الجامل غير منقول اليهم ولهذا الوسط المتاع من طهره وتلفه مختص هو بالصمان فكري
 وجب ان يختص بالقطع بخلاف الدابة في هذه المعاني **و** ومن نبت البيت واخر يده فيه فاخر شيئا لم
 يقطع عندنا يحنقه **و** محمد رجمة الله عليه لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال اذا كان السارق

ولو سرق المال باليد ففرد
 في الفاقة ففرد
 في الفاقة ففرد

160
 طرفا لا يقطع قبله ويحذفون نظريا قال ابو حنيفة في المار وياخر منها المتاع ولا يجرأ يدها هو المقصود الثاني من
 هتك الجرد اذا دخل في الدار من غير خلاص اذا ادخل يده في الصندوق واخر المال لان هتك الصندوق ادخال
 اليد فيه يقطع اذ الدخول في الصندوق غير متاني وعن ابي يوسف في الاملا لا يقطع لان هذا الفعل لا يعلق به القطع في
 بعض الاحراز وهو الصندوق الجوارف يعلق بالمال **و** واذا ادخل يده في صندوق الصخر في اوفى حرم غيره فاخر المال قطع
 لانه هتك الجرد باقضي ما قدر عليه اذ لا يحنقه الدخول والولوج فيه فوجب ان يقطع **و** اما اذا طر من رجل زاهي
 فان كانت مصروبة فطره من خارج الحرم لم يقطع لان خارج الحرم ليس جردا فصارت كاله لجلس او انتهت خلاصا ما دون
 وقال ابو يوسف في ثوبين لغيره من الدارهم حرمه فطرحها فقطع كف ما طرهما ويطع بين السارق من الزند وخشم
 عند اهل السنة لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قرأ فاقطعوا ايها النصارى عن الله عهدها انه قد قال
 تعالى فاقطعوا ايديهما اي يمانهما وزوي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قطع السارق من يده وفيه بيان المسار
 بالايه وعندنا الخواص من مفصل المنكب ومن الناس من قال من المفصل الاخر من الاصابع وهذا لا يوافق الا خلاصا الله على ما
 بينا **و** اما الحشم فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يسارق فقال اشترى ما اخاله شترق فقال نعم فقال رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم اذهبوا فاقطعوه ثم احسموه ثم اتوني ففعلوا ذلك فقال له نب الى الله تعالى فقال يث
 قال اللهم يث عليه وفي هذا الخبر دليل جواز التلقين للزدي الجرد لان الجرد قد ردت بالشهاد وفيه دليل ان القطع لا يكون
 كعادته لانه ما لم يثب الي الله تعالى ومعنى الحشم بعد القطع ان يجعل موضع القطع في الدار الجار حتى يحنق تلك الحقوق فلا
 يسيل منها الدم سبيلا فلا يقطع فذلك لانه لم يفعل ما يستحق به الهلاك **و** فان شترق ثوبا قطع رجله اليسرى فان
 شترق ثوبا يقطع وفرد في السجن حتى يتوب عندنا لما روي عن علي رضي الله عنه انه قطع سارقا في المرة الاولى يده اليمنى
 وفي الثانية رجله اليسرى فلما اتى به في المرة الثالثة حبسه ولم يقطعه وقال اني لا سخي من الله ان لا ادع له ان لا يستحي
 بها ولا رجلا يشي عليها لان ما يقطع من قطع الطريق في المرة الاولى لا يقطع من السارق اصلا كالا قد **و** لاذن
 وعند الشافعي قطع يده اليسرى في المرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة لما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 قال في السارق اذا سرق فاقطع يده فان عاد فاقطع يده فان عاد فاقطع يده وهذا نص الباب وان
 يد اليسرى يربطها بيطشة فجاز ان يقطع في الشربة كاليمين قلنا لو قطعنا اليد اليسرى في المرة الثالثة يودي ذلك الى تقويت
 منفعة الحبس بجماله وهذا لا يجوز على ما بينا لان المستحي عليه الجرد دون القتل الذي يقوله يعادل القتل وهو مثله
 والمثله منهي عنها في الشريعة فلا يجوز ان يجعل يده **و** اما يعز زخيش في المرة الثالثة عندنا لانه اني يفعل من حرم في
 الشرع وقد سقط الزجر بالقطع عندنا ولا يرد من الزجر والروع بالضرب والحبس بعد ذلك حتى يتزجر ويترفع وينظف
 قوبته ويامن الناس من شره **و** فان كان السارق اشترى اليد اليسرى او كان يقطع الجمل اليمني لم يقطع اصلا لانه يودي
 الي تقويت منفعة الحبس بجماله وهي منفعة البطش ولهذا قال اصحابنا اذا كان مقطوع الايمان او ثلثة اصابع غير
 الايمان من اليد اليسرى لا يقطع اليمني لان قوة اليد اليسرى في الايمان وهي معظم الاصابع ولا يجوز ان يستوفي بالشربة
 منفعة الحبس بجماله كما لا يقطع الايمان فيها **و** ولا يقطع السارق الا ان يحنق المشروقة فطالك بالشربة عند
 ابي حنيفة ومحمد رجمة الله عليه لما روي عن شجرة رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اني شترقت بعيرا لال
 فلان فبعت النبي صلى الله عليه واله وسلم فسالهم فقالوا اننا قد نابعوا النافي ليله كذي فقطعه فلو كان القطع يفت على
 مطايعهم ولا يجرأ المسلمة عنهم معني ولا يابره وعندنا يوجب قطع لانه اقر بالجد فلو ان يجرأ به الغياب لا يمنع
 اقامته الجرد عليه كما لو اقر بالان بامراه غايبة **و** فان وهبها من السارق او باعه اياه لم يقطع عندنا يحنقه ومحمد
 رجمة الله عليه سوا كان ذلك قبل الفضا بالشرقة او بعد لان هذا جرد تجري الخصومة في سبيته ووجودها يمنع

اتوا الانبياء ففتح الاستيفاء من الجوز بعد الفزف. وعنه اي يوسف لملكها السارق بعد الترافع الى الامام
يسقط القطع لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما لم يقطع سارق زدا صنوان قال صنوان وفيه من يار رسول الله
قال النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا قبل ان يلقيني به ولا يقطع سارقين بهك الجوز واخذ المال ثم لو ذهب
الجوز من السارق بعد المرافعة الى الامام لا يسقط القطع بالاجماع فكذا اذا ذهب المال منه اعتبارا لاجد السارقين
بالآخر. فان نفضت قيمتها عن الضاب بعد الشفعة لم يقطع عند اي حيفه واي يوسف رحمه الله لان العين باقية
فيها وانما اختلفت رعايا الناس في كون رد ذلك في العين لا في الباقي الغاصب اذا غصب شيئا فانقص سعره في يده جعل
كله اخذه وهو ناقض السجور حتى لا يضمن بعد الرد شيئا بخلاف نقصان العين بقوات خذ منه وروي عن محمد انه لا يسقط
القطع وهو قول الشافعي. ومن سرق عينا فقطع فيها وردتها ثم عاد فسرقها وهي خالها لم يقطع استحيانا في قول
علمائنا الثلاثة رحمه الله لان هذا جرح في الخصومة في سببه فاد استوفى مرة من احد بسبب عين واحدة لا يستوفى
بسبب تلك العين له ثانيا بوبه انه لما قطع بسبب تلك العين صارت العين في حقه مالا عن حقهم ولهذا لا يضمن
بلاستهلاك في ظاهر الروايتين وسرقه عند المتقوم في حق السارق لا يوجب القطع عليه وروي الحسن عن اي يوسف
في رواية اخرى انه يقطع ثانيا بوبه قال زفر الشافعي لان هذه عقوبة تلزمه كابقاع فعل في عين فجاز ان يسرق ويتكرر
الفعل في تلك العين حتى اذا بوبه ان العين بالحصار في حقه كعين اخرى في حق الجاني الصمان لو استهلكها
السارق بعد الرد فكذا في حق القطع كما لو سرق من مال غير الاول بان يبعه المالك الاول فسرقه من المشتري فان
تخيرت عن حالها مثل ان يكون غدا لا فسرقه فقطع فيه وردته ثم يسرق فغدا فسرقه فقطع لان العين اجراء
الصحة فيها صارت في حكم عين اخرى ولهذا ينقطع حق المالك عنها بالعصب لا تخرج حرث هذا الضرب من الصحة
يقطع عنه حكم الاجابة فان الحبس الذي يوجب ملاحقة في دار الاسلام اذا جعل ابوابا فسرقها قطع خلاف ما لو كان
المسروق ثوبا قطع فيه واخذه المسلم ومنه فقطعه في مكانه ولو خطه حتى عاد السارق فسرقه مرة اخرى
لم يقطع لان هذا الفعل لو وجد لم يقطع عن المالك عن العين ولو خطه ثم عاد السارق فسرقه مرة اخرى
قطعت يده واذا قطع السارق العين باقية في يده ضمن ولم يسقط القطع لان النبي صلى الله عليه واله وسلم قطع سارق
زدا ورد الزد اعلى ماله وهو صنوان وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من جرح عين ماله فهو احق به. وان كانت
العين هالكة في يده لم يضمنها عندنا لقول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزا بما كسبا جعل القطع
جزا لجميع ما حاسب وفي انجاب الصمان زيادة في النص وهذا لا يوجب كذا روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا تخم على السارق بعد ما قطع يمينه وكذا هذا معنى بوجوب عقوبة في يده فله
بوجوب عمر ما في ماله دليلا في المحضات ولا يلزم اذا شرب خمر الزمي لان الصمان يجب بالآخر والمجرب بالشرب
وروي الحسن عن اي حيفه رحمه الله عليه انه اذا هلكت الشفعة في يده فلا ضمان عليه لانهم لم ينجوا اجابته واجدة
وان استهلكها ضمن وقطعت يده لانه جاني. واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع وان
لم يثبت بنية لانه لا ادعى العين انما له لم يخله شقة فخانه سرق ماله فيه شركة اوله استحلوا المسروقة منه
على دعواه ولا يخلوا انما ان يخلوا فان يخلوا كالمقر بالماله فيقطع يده وفيه وان حلف فلو قطعنا السارق
يؤخذ ذلك لاجلنا من المسروقة منه شيئا لاجاب القطع على السارق وهذا محال. واذا خرج جماعة ممنعين او واحد
يعزل على الامتناع فقصروا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يخذلوا ما لا او يقتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يحدوا
توبة وان اخذوا مال مسلم او ذمي المأخوذ اذ اقيم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فاعدا او ما قيمته
ذلك قطع الامام ايدهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يخذلوا ما لا فاعلهم جزا وان عفا الاول لم يلق اي عفو عمر

نقول ان

وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان يقطع ايدهم وارجلهم من خلاف وقطع ايدهم وان شاقهم وان شاق
صليهم في قول اي حيفه رحمه الله عليه. والاصل في احكام قطاع الطريق قول الله تعالى اما جزا الذين يهاجرون الله
ورسوله الآية قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما نزلت الآية في اصحاب ابي هريرة هلا ان عوف الاسلمي وكان
موادعا للنبي صلى الله عليه واله وسلم فخرج قوم الى النبي صلى الله عليه واله وسلم يريدون الاسلام فقتلهم اصحاب ابي هريرة
واخذوا ماله ولم يزلت الآية فيهم وذكر في خبر هذا الخبر ان ابن عباس رضي الله عنهما قال ان جدي صلوات الله عليه
امر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بطليهم وقال من قرت عليهم منهم وقولوا واخذوا المال فاقطع يده ومن قرت
عليهم منهم وقولوا ولم يخذلوا ما لا فاقطع يده وقولوا ولم يخذلوا ما لا فاقطع يده ومن قرت ان يخذلوا
فهو يخرج ومن لقيه قتله فهذا النبي الا الذي نابوا من قبل ان يخذلوا عليهم فمن جازهم تابا من قبل ان يخذلوا عليهم
هدم الاسلام ما كان منه في الشرك وكان الله غفورا رحيما وفي هذا الخبر دليل ان جرح قطاع الطريق على الترتيب
الذي ذكر في الكتاب وهذا الخبر ورد في الكفاي وليس له يوجب اقصاء حكمه عليهم لان الحكم عند العموم القطع
الخصوص السبب مما في جميع القرآن وتقدر الآية اما جزا الذين يهاجرون الله فحذف المضاف واقم المضاف اليه
مقامه وهذا شائع في كلام العرب اذا كان فيما يلقى دليل على ما لقي ونظيره قول الله تعالى فادعون الله ان يخلع عوث
اوليا الله وقول الله تعالى واشركوا في قلوبهم العجل اي حب العجل ويراد عليه ما روي عن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا
يبيع فقال يا مبيك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول ليسير من الزنا شرك ومن عاد اوليا الله
تعد عاد الله بالمجادبة وقوله في الخبر فخرج قوم الى النبي صلى الله عليه واله وسلم يريدون الاسلام اي يريدون اظهارة
الاسلام وان يعلموا الحكامة لانهم كانوا مسلمين لان الزبي يريد الاسلام ولم يسلم بعد يكون حكمهم حكم المسلمين
وللناس خلاف في قطع الطريق على المسلمين ذهب ابو يوسف انه لا يعلق به حكم القطع. واما ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
عليهما يقولان انه لا يجرى عليهم حكم قطاع الطريق اذا كان المقتول عليه الطريق مستانفا من اهل دار الحرب وان كان
قطع الطريق عليه وقع في دار الاسلام. والواحدة المذكورة في هذا الحديث فهي واحدة مؤبدة والمواحدة المؤبدة
غير المؤبدة في حكم عقد الزمة والزمي يقيم عليه الجز في دار الاسلام الا جز الشرب وفي هذا الخبر دليل ان ليس
المراحمه بالاية التحية في العقوبات المذكورة في الآية كما قال مالك وسعيد بن المسيب ان الامام في ذلك بالخيار
ويجعل على ما يراه من المزايدة ان كل عقوبة من تلك العقوبات باذ اجرامية لها اثر في اجاب تلك العقوبة فيصير
تقدير الآية جر اوهم ان يقتلوا او يصلبوا ان قتلوا واخذوا المال او يقطع ايدهم وارجلهم من خلاف ان اخذوا
المال لم يقتلوا او يصلبوا من الارض الخافوا الطريق لم يخذلوا ما لا ولا قتلوا اجرا حتى اخذوا او معنى النبي المذكور
في الآية الحبس بعد الاخذ وهو ان حبس حتى يثبت التوبة لان المقصود دفع اذنه عن المسلمين والبقاء في جميع الارض لا
يتصور مع بقا الحياة ولو بقي من مكان الشرف قال كان اخر لا يمتنع به اولئك الناس ولو بقي في دار الحرب ربما
صار حربا المسلمين فلم يبق الا الحبس في العادة يقال من حبس انه اخرج من الدنيا. ومنه قول بعض السجيين
خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلما من احبنا فها هو الموت
اذا جانا النجان يوما فاجاهه عجبنا وقلنا جاهدنا من الدنيا
وعند ما كنى الى بلاد عينا للذي استحق فيه العقوبة فحبس هناك فلما لمعني هذا ان الحبس يستوي في بلده
وعنه بلده. وعن الشافعي يطلب حتى لا يجر ان في موضع وهذا لا يصح لان الحبس قد ثبت في العقوبات على وجه
التعذيب ولم يثبت الطلوع على وجه التعذيب فكان اثبات ماله نظيرا اولي. واما امر يقطع يده وزجله من خلاف الزمة
الاولى فغليظ الامر بخلاف السارق والغافل يلقى الى عفو الاول ولا عفو الامام بعد الشك عند وسوا طبلوا اوم يطلوا

يجب على الامام انفاذه لما روي في صفوان كانه جازي شحقا لله تعالى فلا يوتر فيه عفو الادبي ولا ابراه ولا صلحة
جذر الزنا وانما شرط في القطع ان يصيب كل واحد منهم عشرة دراهم مضاعفا لانه قطع وجبت باخذ المال
فيشرط الضاب فحين من يقيم عليه كالسرقه وعنه الحسن ان ينادي بقطع فيه الطرفان فيشرط العشر والعشر في
طرف واحد في السرقه ويخون للامام ان يجمع عليهم القطع والقتل عند اي حقيقه واي يوسف رحمه الله عليها لان
جذر قاطع الطريق وجبت معي واحد وهو اخذ المال لانه انما يقتل ليمس من اخذ المال والجذر اذا تعلق بسبب واحد
يرد بعضه في بعض الجذرات في الزنا عتبان الامام اذ ابد بالقتل سقط القطع جحا لا يستيفاه بعد
الموت كما في الزنا اذ اخلد بعض الجذرات فمات فانه يسقط بقية الجرمه حكما وعند محمد اذا وجب القطع
والقتل عليه يقتل ولا يقطع لان النص وملاونها اذا اجتمع الحق لله تعالى يدخل ما دون النفس في النفس كالسارق اذا
زنا وهو محض في الامام مخيئ بن الصلب والقتل لا يطرق الصلب عند اي حقيقه ومحمد لا يرد ان رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم صلب العزيبين من الصلب حقه القتل وصفه القتل لا يكون شرطا وانما الشرط اتحاد اصل القتل
وعنه اي يوسف انفعال عفو عن الصلب كانه تعالى نصر عليه كانه نص على القتل وانما شرط في اول المسئلة جماعة
متسعين لان المجازين عن اصحابنا قوم من المسلمين والكافرين من مخفون ولم شوقه ومنعه يقطعون الطريق في دار
الاسلام على المسلمين واليهودي في موضع لا يقيم الخوف وشوا كانت حاربتهم بخيل او عصا او خشب او حجارة
لانه فارق السارق والمخفي لان السارق يدخل الارض خائفا والمخرب ياخذ المال مكاثرة بمجازرة وانما يوجب
بين جميع الالان والاشجحة لان المجازرة والمخالة بالكل يقع ويقتوا قطع الطريق على المسافر المسلم والزعم فانه
يوجب بالحكمة لان مال كل واحد منهما محظوظ على التام بخلاف المستامن حيث لا يقطع قاطع الطريق عليهم لان
حظر ماله موقوف واهل الا يقطع سارق ماله على ما في قوله فلهذا اقر قاضي النجف والمستامن وقال ابو يوسف انه
يصلب حياته ببيع اي سبق بطنه بريح حتى يموت او يطعن بلسنه وروى يقطع تحت يده اليسرى ويخص حتى
يموت كانه يفعل على طريق زيادة الجزم وذلك لا يكون بعد الموت وعنه الطحاوي انه يقتل ثم يصلب بعد الموت كانه
الصلب حياته ثم يقرن في النبي صلى الله عليه واله وسلم عن المسئلة ويصلب اخر من ثلثة ايام ثم يخل في بيوتهم من اهله
لان المقصود منه الاستبصار وحصول التنبه لغيره وهذا المعنى يكفي فيه ثلثة ايام كانه يغير بعد المثلث فيستقر
به الناس فان كان منهم مني او مخفون او دورهم محرم من المقطوع عليه سقط الجزم الباقي كانه لا يتعلق بفعل
الصبي والمجنون جرح لعمد التكليف فسقط عنهما ما يقع له كالاحامد والناسي اذا اشركا في قتل رجل لا قصاص علي
واحد منهما واما ذوالرحم الجرمه اذا كان فيهم لا يقطع واخر منهم قوت بئنا عتبان الشيخ ابا بكر
الرازي يقول هاهنا لا يقطع اذا كانا اخوانا او مال مشتركا بينهما فاما اذا انفرد كل واحد منهم بماله يقطع
الباقي كانه لا يقطع في الرجم لا يتعلق به جرم والاخر من غيره يتعلق وهو اخر مقتدر فيصير جملة شر قوا من احب
وسر قوا من حزن آخر وفيهم دورهم محرم من صاحبه وصار القتل للاولا ان شاوروا قتلوا وان شاوروا عفوالات
الجرح هاهنا هو القطع يجب جلاله تعالى فاذا سقط بالشبهة يبقى حق الادبي وهو القصاص في النفس والجراحه
فيما يجب ان يقص بها ويبقى ضمان المال المستهلك ايضا كما في السرقه اذا سقط الجرح بالشبهة بقي ضمان المال
وحياتي عن المجازين وكان القاتل صيا ومخونا فانه يجب الرد على عاقلهم لو رثته المقتول كما في غير المجازية
واما ضمان المال فانه يجب في ما للقاتل البالغ وفي مال الصبي والمجنون ومن اعدوا قتلهم وجرحوا ضمان الجرحه التي
لا قصاص فيها يجب في مالهم كما في اتلاي سائر الاموات غير المجازية وقال ابو يوسف اذا كان في قطاع الطريق
صبي او مخفون فكان الصبي والمجنون هو المباشر والاخر والقتل فلا جرح على الباقي لان الجرح اذا لم يجب على المتبوع كان

سقطه عن التبغ اولى وان كان المباشر العاقل البالغ فسقط الحق من التبغ لا يمنع وجوبه عن المتبوع وانما بشر القتل
والاخر اجدهم احرى الجرح على جماعة عن اخلاق الشافعي لان فراحكم يتعلق باخذ المال على جهة المجازية
فاستوي فيه الرد والمباشر كاستحقاق العينة وبالله التوفيق

كتاب الاشربة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاشربة الجزمة اربعة الجزم وهي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وغرف بالزبد وهو الجزم بالتحقيق والليل على
فخر فيه قول الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر ابنا ابنا انتم مستهزون سماء رجسا واميرا
بالاجتناب عنه وعلق الهلاك بالاجتناب عنه واوعد على شربه بوقله وفل انتم مستهزون وعن رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم انه قال شارب الخمر كعابد الوثن يعني اذا استحلها واجمعت الامة على تحريم الخمر والاشربة
ابو حنيفة رحمه الله عليه في تحريم العصير ان يبلغ غليانه الى ان يغرف بالزبد كانه الغاية التي هي المقصود من الشرب
والجذر انما يجب المقصود من كل نوع يورده ان يحصل هو الا باخه فلا يجوز ان يشرب الخمر في الاثر عن مقطوع
وقال ابو يوسف ومحمد اذا اشتد بعد الغليان فقد تغير طعمه الى طعم الخمر بخلاف الشربة المشكرة والاشربة
بالزبد لا يرق ويصفوا واعدوا الصفا لا يمنع الخمر والساقف العصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثه ثم اشتد
لانه مسكر ومضار كالجرح وكان حماد بن سليمان يقول في عصير العنب اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثه وان اشتد
بعد ذلك وهو البادق وهذا لا يصح لان العصير انما يطبخ ادني الطبخ استصلاحا للخمر حتى لا يفسد بالبقاء لا يجوز
ان يكون سببا لاجتها والتا لث يقع التمر اذا اشتد قبل الطبخ لما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه
قال الخمر من هاتين الشجرتين اشار الى الحزم والتحل وجرف من لا يلد افا قضيان ما كان منها على جرح الا بركا
فهو حرام يدل عليه ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه سئل عن السكر يداوي به عن الصفر فقال
ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم والسكر يقيع التمر والصفور دويبة تكون في البطن تغض على
الشرسوفي اذا جاعت وقرع من مزه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه القول باخه بين التمر بعد الطبخ وذلك
دليل انه لا يفسد باخه المطبوخ منه خاصة وادني الطبخ في يبيد التمر يكفي لا باخه واما قول الله تعالى وفقرات
التخل والاعناب تخمر ومنه سكر فالمراد به والله اعلم ما يخرج منها من انواع الاطعمة قال الشافعي

جعلت اعراض الحرام سكرا

اي طعم الكد وقيل ان الية تلت قبل تحريم الخمر والرابع هو فقيع الزبيب والليل على حرمه ما روي عن
ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن زبيب الزبيب يغض شهور او عشتا فقال الجزم اجيبها يعني ان الجزم التي كانت
فيها ماتت بخفافها فلما القتها في الماء عاد ذلك يعني اذا اشتد قبل الطبخ وفي بعض الروايات الجزم اجنبها
ومعنى قوله يغض شهور اي يرق ويبيد التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما ادني طبخ جلال وان اشتد اذا
شرب منها ما يخلب في ظننه انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب لما روي عن ابن زيد انه قال سقاني ابن عمر رضي
عنه شرا ما كرت اهتري الى منزلي فعرفت اليه من العسل فقال حار وذاك على عجرة زبيب وفي هذا الضاد دليل
اباخة الخليطين واما ما لم يثبت في طبع فقيع الزبيب ذهب ثلثه كانه بالخفاف فازد فيه العنب فصار كالمز
وكروي عن محمد بن ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله انه يعتقد في طبع فقيع الزبيب بعوان يصفى ماوه ان يذهب
ثلثاه حتى يخل سكره ولا يأسن بالخليطين لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما واما ما روي عن النبي صلى الله عليه واله
وسلم انه نهي عن الخليطين فهو محمول على انه كان ذلك لشدة العيش بالناس في ذلك الزمان حماكة الجزم

بار
شافعي

اب

افرن ان صفه
لم تكن في الخمر
واما في الخمر
المزج والسكر
جرح ذكره في
بالت سدا لاي
حتم

والسفر ان يقرن الخمر في الثمن واما اليوم فلا بأس اذا اشتد به وقوع اسم الطبخ عليها واما ما عدا هذه الاشربة
 الاربعه المحرمه فيلحقه اذا شرب منها الانسان من غير لهو ولا طرب ما يعلب على ظنه انه لا يسكر منه فاذا سكر منه
 فالسكر حرام مطلق وجوب الحد بحسب حتى اذا احيا اقيم عليه الحد وعنه محمد رحمه الله عليه فيما عدا هذه الاشربة
 الاربعه لا يشربها ولا اجزؤها وقال مالك والشافعي كل ما سكر كثيره فقليله حرام ولا حجه لمن حنفيه
 وابي يوسف رحمه الله عليه ما رواه ابو مسعود الانصاري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عطش
 وهو يطوف بالبيت في حجه الوداع فاستسقى العباس فاتي ببيز من السقاية فشربه وقطعه حمله ثم دعا
 بما فيه عليه وشربه وقال اذا اعتلت عليه هذه الاشربة فاكسروا قلوبكم بها ما لا تعلمون ان غير الخمر كان
 قبل حجه الوداع لانه كان عام الخمر وعنه محمد رضي الله عنه انه قال ان لنا كل لحم الجراد ثم تشرب عليه هذا
 البئير الشريد ليقطع في بطوننا ويسيل على رضي الله عنه عن شرب البئير فقال عن شراب المومنين شربا ام عن
 شراب الفاسقين فقال الرجل وما شراب المومنين وما شراب الفاسقين فقال شراب المومنين ان يشرب احدهم
 الفرج والهرجين كسائر الطعام وشراب الفاسقين ان يداويهم القافر فيقول بعضهم لبعض خذوا جياك الله لا جياهم
 الله وعن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفه عليه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال حرمت الخمر لعينها
 قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب ولا نكحوا من حرمه الله تعالى باح من حنبيه ما يجوز من به عنه الا ترى
 انه حرم الزنا وابلح النكاح وابلح من الميتات السكر والجراذ ومن الرما الكرو والجلال فاذا كان الخمر حراما
 بالاتفاق وجب ان يكون من حنبيه ما يكون مهلا وما رواه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال كل مسكر
 حرام وروي كل مسكر حرام فروي عن يحيى بن معين انه قال ثلث احاديث تصح عن النبي صلى الله عليه واله
 وسلم كل مسكر حرام ولا نكاح الاكولي والوضوء من مس الرسكر وعنه ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الخاش
 المسكر هو الخمر وهذا كاللبن وما اشبهه من الشراب حال فلا ينبغي له ان يشرب لمن الرماك ونحوه حتى سكر
 منه وكل ذلك البئير لا بأس ان يداوي به الانسان فاذا اراد ان يذهب عقله فلا ينبغي له ان يفعل ذلك واما ما
 روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ما سكر كثيره فقليله حرام وروي ما سكر القوم منه والجرعة
 منه حرام ان ثبت حمل على ما اذا فعل للسكر والمقهور منه حرام والمبني الى المعز حرام وقال ابن ابراهيم النخعي رضي الله
 عنه ارادوا ان يقولوا ان السكر حرام فاحطوا وكان يشرب البئير الشريد ويقول

لا خير في البئير اذا لم يكن شريدا
 يابئ بالسكر وان لم يخز ترسلا
 وزاد فيه شتان الكوفة هـ
 اجل الى وان كان من بعيد
 واشرب ولا نهال وان كان خالجا

واما ما روي انه قال ان من العنق حرام وان من الزهر حرام والخمر ما خمر العقل ان ثبت حمل على انه قد يكون حرمه
 حرم الخمر بحال وذلك ان الحاش المسكر في حرم الخمر يد عليه ان اهل اللسان خصوا كل شراب باسمه على حده فقالوا فما
 يكون من العسل تبع ومن الدرة من ومن الشجر حجة ومن التمر سكر ومن الخطة سكر وكذا لو كان الامر على ما
 قاله لنقل الخمر عنه مستقيضا شايغا فلما لم ينقل وكانت اباحة البئير بين الصحابة رضي الله عنهم طافرة شائعة
 دل على ان الامر على خلاف ما قالوه وبئير العسل وبئير الخطة والشعير والزرعة كحل وان لم يطبخ في الاستعداد
 لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الخمر من هاتين الشجرتين حص العنب والتمر بالخمر ولا نهان الاشربة

فقالوا ان السكر حرام

فقالوا ان السكر حرام

المعاداة فلا يعتبر حرام في الشربة فيها في الخمر كما في ابن الزناد وكالرايب اذا سكر يقال قوم ملبونون اذا سكروا
 من اللبن وقوم روي اذا سكر من الرايب وعصير العنب اطلق حتى ذهب ثلثاه ونقيته كحل وان اشرب لما روي
 ابن ابراهيم النخعي ان عمر رضي الله عنه كتب الى عثمان بن ابي سفيان في الشام يطبخ حتى يذهب ثلثاه ويقي ثلثه يبقى
 حلاله ويذهب خمره ومن من قبلك فليست سكر اياه في اشربهم وعن داود بن ابي هند انه قال قلت لسعيد
 بن المسيب ما هذا الطلاء الذي اياه عمر رضي الله عنه للناس قال هو الذي ذهب ثلثاه ويقي ثلثه ومعنى هذا انه لما
 ان عمر رضي الله عنه ذهب هذا الشراب وكانت النضاري يصحونه في صومهم استشار الناس في ذلك وقال اما الشبهه
 بطلا الابل فثبتته بالفضل ان الذي يطل به الابل الجرب لثانته وسواده ثم صب عليه ماء وشرب منه ثم ناوله عبادة
 بن الصامت وهو عن يمينه فقال عبادة رضي الله عنه ما اري البارئ شيئا فقال عمر رضي الله عنه يا اخي اليس يكون
 خمر ان يصير خلافا كله فوالله على باخته ولا بأس بالابتداء في الربياء والخنثى والمرقت والرباهي الفرج والخنثى
 هو الخمر الخضر الجمل من البز والبرق الطين الزاقت وهو رد ربي الخمر فسميه العلهه سكره وانا كان كذلك
 لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال احدثت نفيت عن التطوف فاشربوا في كل طرف فان الظرف لا
 يخل شيئا ولا يفرقه فابتدوا ولا تشربوا مسكرا يعني ما يحدث عنده السكر واذ اخلت الخمر حلت سوا
 صارت خلافا لها واطرح شيئا فيها ولا يجره فخللها اما اذا صارت خلافا لنفسها فلا خلاف بين السلف في
 ابلحها فاما اذا اخلها ما يحقها فالحجة لا صحابنا في ابلحها ما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال
 خير خلج خلج خمر فرجه ولم يفصل والمرح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يكون حشا على بخله واكتسابه
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال يطهر الرماح الجلاء كما يخل الخمر فيجل واما ما روي انه يخل
 الخمر وروي انه يخل الخمر خلافا له والله اعلم ان يستعمل الخمر استعمال الخل واما الذي روي انه لما نزل
 نجر الخمر كما يوطئه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وكان في حجة ايام كان اشترى له خمر فاستاذن في
 ان يجعلها لهم خلافا ليدن وامن بالارافه ففرق في ناوله انه الفواشرب الخمر فشره ذلك لقطع اطاعهم
 الا ترى انه امر بكسر الرنان ولم ياذن في الامساك الى ان يصير خلافا لها هـ هـ

كتاب الصيد والذبايح

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم بان الاصطياد مباح لللال والمحر وصيد الجوارح ومباح لللال صيد البرا جمع خارج الحرم فما فعل اكله كان
 العرضية الذي وما لخل اكله كان العرضية منه الجلا والشعر ودفع الاذنه لقول الله تعالى لعل صيد البحر
 وطعمه مناعا لكم وللسيارة وخرم على صيد البر ما هو من جرم ما وقول الله تعالى واذا حملتم فاصطادوا
 فاستقوا بجمع الايتين الاصطيد في البحر امسقا فمقتضى الجلال والحرام قال في الكتاب يجوز الاصطياد
 بالكل المعلم والعهد والباري وشيئ الجوارح المعلم لقول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين الا به معناه
 وصيد ما علمتم من الجوارح والجوارح المأكلة مكلين اي مختزنين للكلاب ويقال الجوارح التي استحما قال الله
 تعالى ويعلم ما جرحتم بالذهاب وكل واحد من الاولين قريب من الآخر لانه لا يكسب الا بالاجرة فخرج
 اما بناب او مغل وروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال العري نجاة اذا ارسلت كلبك المعلم
 وسميت الله تعالى عليه فكل واذا رميت سهمك ودخرت اسم الله فكل وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلاث
 مرات لقول الله تعالى فكلوا مما امسح عليكم وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال تعليم الكلب ان يتركه حتى
 يترك الاكل ثلاث مرات وتعليم الباري ان يدعو فحيت ولا يستطيع ضربه فضره لانه حيوان ضعيف

كون

وروي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه قال لا اخرج في كوز الخب معلما شي معلوم موقت لانه يتفاوت تفاوت
طبع الكلاب فلا بد من اعتبار التقدير والتوقيت فيه وروي عنه انه قال يري اهل العلم من تلك الصنعة فان قالوا انه معلوم
فيكون معلوما فخل صيده لان الكلب قد يسيء للشيخ وقد يسيء للتعليم فيرجع الى اهل الصنعة والعلم بذلك وفي
رواية اخرى عنه قال ان لم ياكل من ثمن الثالث ولم ياكل منه وهو معلوم لانه اذا امسك من ثمن لصاحبه يستدل
به انه معلوم فيكون كمال اخره في المرة الثالثة وقال ابو يوسف محمد لا يوك كل الثالث ويوك كمال العدة لك ان لم ياكل
منه لانه يتبعه الاكل ثلث من ان يتبين انه معلوم فالمرء الرابع في اخذ الصيد وهو محكوم بكونه معلوما في كل الرابع
قالوا وما قد تاملت لادها موضوعا للاختيار والارتيا في خيار الثلث في البيع وقال موسى الخضري صلوات الله
عليهما في المرة الثالثة ان سالت عن شي بعد ما ولا تصحني وقال عمر رضي الله عنه من اخرج في شئ ثلث مرات
فلم يرفع فليقتل الى غيره قالوا فاعتبرنا الكلب بهذه المعاني التي وردت في الشرح بقلعه عن اهل الثلث وتعليم
البازي ان يخرج اذا دعونه وكل جميع ذوات الايتاب كالصقرو وجوها لما روينا خبر بن عباس رضي الله عنهما
ولان خبره يودي الى هزبه او فونه فكان يرسله بعرا ارسالة اياه على الصيد لئلا يعلقه فاذا فعل
ذلك فترى ان يوك صيده الذي صاده بعد ذلك فاذا ارسل كلبه المعلم او بازيه او صفه على صيد وذكر
اسم الله تعالى عند ارساله وخبره فمات حل اكله لقول الله تعالى فكلوا مما امسك عليكم ولا حرام اسم الله عليه
ولا يمتريه الترخ يشترط فيه التسمية حالة الذكرون الشبان كما في الزباخه واما اعتبار الجرح في اظهر
الروايات لم يخرج لا يوك لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعري في سؤاله اذا خرق الجرح فكل
وان صاحبه يعرضه فلا تاكل وفي رواية اذا لم تخرق فلا تاكل والخرق هو الثقب والخرق من الجرح السهم المتخذ
المخوت من الطرفا لان الكلب اذا خرق دخل في عموم قول الله تعالى والمحققة ولو فوده التي تضرب حتى تموت
ولهذا المضي لو ربي البرقة او الجرح الى صيد لم يخرج اكله وفي رواية اخرى قال اذا خنقه الكلب لا يوك
عنه لانه لا يوك لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعري اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل
وان اكل منه فلا تاكل فانه انما امسك على نفسه وفي خبر اخر انه قال له كل ما امسك عليك كلبك ولا ت
تعليم الكلب هو ان يترك الاكل لانه يضرب لاجل ترك الاكل فاذا اكل يتبين انه غير معلم فلا ياكل صيده كما لو
ترسل الكلب بنفسه من غير ارسال صاحبه وعنا الشافعي اذا اكل منه حل اكله لقول رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم لا يي تغله الخشي اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل وان اكل منه ولا تاكل الا اصطاد
فاكله منه لا يوجب خبر البازي يويده ان المستفاد بطبعه عن الناس اذا صار بحيث يخرج بن جرح
صايد وينبعث ببعثه ويجب اذا دعاه لا يشترط ترك الاكل في صيده كالبازي والفهر والنمران
علماء وان اكل منه البازي اكل لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في الكلب اذا اكل من الصيد
لا يوك وفي البازي اذا اكل منه يوك ولا تاكل فانه لا يي تغله لانه لو ضرب على ترك الاكل مات او
هرب وطار فلا يصح تعليمه بالصوت خلاف الكلب وفي خبر قولي الشافعي اذا اكل من الصيد لا ياكل اكله وفيه
تناقض جرحا وان اذكر المرسل الصيد حيوانا عليه ان تركه لان الترخ هو الاصل والجرح بل تركه والليل
يسقط حكمه بالتمسك من الاصل كما في ما مع الثواب وان تركه كلبه حتى مات لم يوك كماله ولا يوك على الما
ولم يوصا بطرحه قيمه كل اها هنا ولولا ذلك الصبر وبه رفق فانه لم يبق من دمه لضيق الوقت لا
يوك عننا لانه لما ثبت يده على الصيد زاعني الامناع وبطل حكم الجرح السابق فالتحق بالاهل وضار كالشاة
الرفيعة الامات وهو لا يتسع له بها وفي الاستحسان يوك وهو رواية الحسن بن زياد في الجرح ومحمد بن

الوقت

164
شجاع ومحمد بن مقاتل والشافعي لما ذكرنا ان الترخ هو الاصل والجرح بدعي وهما لم يتبين من الجرح الاصل
فبقي حكم البراءة له فيحل اكله وان خنقه الكلب ولم يجرحه لم يوك في اظهر الروايتين لما روينا خبر بن عباس
وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كل ما انهر الدم واقوى الاوداج وهو لم يهر الدم ولا يوك كل فان
شاركه كلب غير معلم او كلب مجرب او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم يوك لقول النبي صلى الله عليه واله
وسلم لعري بن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم فذكرت اسم الله تعالى عليه فكل وان شاركه كلب آخر فلا تاكل
فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك ولانه اجتمع سبب الخطر والباحه فوفقت الشبهة فيه ولا ت
الخطر بوجوب الامناع كالحالة ولا باحه لا يقتضي البيان كالحالة وكان الخطر اول واقوى وروي عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال اجتمع الحلال والحرام والاعطى الحرام الحلال بخلاف ما اذا رده ادمي او بقرة او فرس
والمسألة بالها وهما الصيد فاخره كلب المسلم يوك لان فعله هو لا ليس من جنس الاصطاد فامنع الجرح كالحالة
واذا ربي الرجل سبها الى الصيد فسمي عن ابي اكل ما اصاب اذا جرح السهم فمات لما ذكرنا قول الله تعالى فكلوا
ما امسك عليكم واذا ذكر اسم الله عليه وخبر عري بن حاتم قال له النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا خرق الجرح فكل
وان اذكره حيوانا وان تركه كلبه يوك لانه قد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان كلبه كلبا يابسا
وكل اذا ارسل كلبه عليه فغاب واذا وقع السهم بالصيد فكل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل لما روي
عن عري بن حاتم انه سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الرمية اذا جرحها بعد يوم او يومين فقال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم اذا جرحتها وفيها سهم فكل ان سهمك قبلها فكل وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه اياه
عبد اسود فقال لي في عزم لاهلي فاسقي من لبنها يغتادهم فقال له فقال لي ابي ابي الصيد فاصي واني فقال
ابن عباس كل ما صيت ودع ما انت قال ابو يوسف الاصا مازيت والاماماتوازي عند ولا تاكل الجرح
ووجد الموت عفيه فضاف الى الجرح كما لو جرح انسانا فام يرك صاحب فاش حتى مات فانه يوك الجرح
بدمه كذا هذا يويده انه لا يي الجرح ان عنه لان السهم اذا اصاب الصيد فكل حتى غاب عنه ولا تاكل الجرح
الصيد وخبره انك والجر منه وغاب فلا يي اعتباره فسقط حكمه من القدر ضرورة ولا ياكل اكله قياسا
وهو قول الشافعي لعري بن عباس رضي الله عنهما اكل ما صيت على ما رويناه ولا تاكل ما سبب الجرح ولو مات
بسبب اخر لا ياكل ولا ثبت الاباحه بالشك وان قد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوك اجماعا لما روي
رجلا اهري الى النبي صلى الله عليه واله وسلم صيدا فقال له من اريك هذا قال زمينه بالامنع وكت في طلبه حتى
هم على الليل فقطع حتى عذرت وجرت اليوم ومزنا في فيه قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه غاب عند
فلا اذكرى له بعض الهوام اعانك عليه فله حاجة لي فيه ورده عليه ولا تاكله لولا ما روينا خبره جرحا
فكان ذكاته الترخ فلا يي الشك وقوله مرزاني في من قولهم مرزق جلد لهي خويشته والمرزقة بالفتح
القطعة من العجين فان ربي صيدا فوقع في الما يوك وكل اذا وقع على سطح او جبل ثم ترقى منه الى الارض
لانه شرك الزمي معي اخر في الجرح ان عنه فمجرد ان تلف حصل به فوقع الشك وقال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم وان وقع في ما فلا تاكل فحل الما قتله وان وقع على الارض ابتلا او وقع على السطح فاستقر
عليه حتى مات اكل استحسانا لان وقوعه على الارض فلا يي الجرح ان عنه فسقط حكمه والقياس ان يوك
لان من الجان انه مات في الارض وان اصاب الغرض يعرضه لم يوك واذا جرح اكل لانه وقده ولم يخرج ولا
يوك الاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعري اذا خرق الجرح فكل ما اصابه ولا يوك كمالا اصاب
البرقة اذا مات عنها وكذا ما يري بالحجر او بالحشب فيقول بغير جرح لم يوك لما ذكرنا وهذا اذا لم

قلت يا رسول الله اني اريد ان اصبح صائما او ليصير لي صوم في يوم من ايامي فاذن لي يا رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم انه قد اذن لي يا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قد اذن لي يا رسول الله
 ما اذن الله من ايامي الا اذ احببت فكلوا ولا تقطعوا وروي ان جارية لهب بن مالك ذبحت شاة مروة
 فسأل كعب عن ذلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فامر باكلها وفي الحديث يرحمكم الله الضران
 وشق العصا والضران هو الخمر الجرد وكذا المروة هي الحجارة التي اذا جردت ودخل بها ولا يقطع
 العروق المأمور بقطعها بخلاف الجرد ومعنى اللطخة القصب الجرد الا القصب القايمة والظفر القايمة فانه
 لا يجوز ان يدخل بها الماروي في بعض الاجزاء ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال كل ما انفق الدم
 وافري الوداج اما كان قرضا بشرا وحرا يظفر والقرض اما يكون بالسن القايمة ولا يشرع في شق
 يقر فيه ولا يقطع الوداج فاذا دخل به بصيرة ميتة يد عليه انه لا يملكه المتصرف فيه كما يتصرف في
 الالة ولما يعمل عليه فيخفى ويفسخ في يقطع ويقتل ولا يدخل اكله فلو اذ دخل سن من روع
 وظفر فقلوم فله يجوز اكله مع الكراهية عند ثلاثة القايمة عن الزايع جرح الجمل ويقطع الوداج
 وينفذ في الباطن ولا يخلق جازا للزحمة كالسكنى والمروزة واللبطة المحمديين وقال استافعي لا
 يجوز ان يدخل به كما لا يجوز بغير المروزة والمقوم طاروي رافع ابن خديج رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 واله وسلم قال كل ما انفق الدم وافري الوداج ما خلا السن والظفر فانها مكرية الحشمة ولم يفسد
 بين المروزة وغيره والمروزة هي السكنى ويستحب ان يدخل الزايع شفرة لما روي ان رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يحب الاحسان في كل شيء حتى القتل اذا قتلتم
 واحسنوا القتل واذا اذبحتم واحسنوا الذبحه وليجرح احدكم شفرة فليخرج دميته ولا يسمو الحيوان
 زيادة لم فكره ذلك ومن بلغ بالسكنى النخاع او قطع الرأس فله ذلك والنخاع هو العروق والبيض
 الصخر في عظم الرقبة ينصل بالرياح لان فيه اصال زيادة الام الى الحيوان لا يخلق الله في الذكاة ولهذا
 قالوا بجره سلق الشاة المروزة قبل ان يذبح عنها حرارة الحياة ويحكم دميته لما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم قال ما انفق الدم وافري الوداج فكل ولا يقطع العروق المشروطة فلهذا
 كما لو قطع على وجه الماروي به وان دخل الشاة من فمها فان بقيت رية حتى قطع العروق حار ويكره
 لانه وجرح شرا الذكاة الا انه زاد في الماروي ذلك وان مات قبل قطع العروق لم يوجب له ما مات
 قبل الذكاة فكانت ميتة فلا يترك وعلى هذا قطع الرأس بصرية واحدة لانه اذا فعل ذلك من قبل
 الحلقوم فقد دخل في الماروي فاذا انقضى من قبل الفقا فقد وجرحته الزايع بعرجان جرحها ٥٥ وما
 استأمن من الصيد فكانت الزايع قد راع على استن راحه بالزنايع فلا يخل بغيره كالهيات وهذا لان
 الاصل هو الذكاة لقول الله تعالى اما احببتم في ومانوش من نعم فركانة العقور والجرح لما روي رافع
 بن خديج رضي الله عنه ان بعيرا من ابل الصوفة نزل في ماء دخل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 ان لهوا الا بل او يدك او يد الوخش فاذا صيغت مخزبي فاصنعوا بها مخزبي والابرة هي الوحشة
 كما قال الشاعر ٥٥

لما تاملت عولها فترجماها
 اي توحش ولا توحش وخرج عن قدرة صاحبه فالتقى بالوحش الاصل وعن محمد رحمه الله عليه في
 البعير والبقرا اذ اندا في المصرا وفي الصخر اذ كانها العقور قال لان البعير الذي تدعى عهد رسول الله

صلى الله عليه واله وسلم كان بالمرقة ولا يهايد بها عن انفسهم فلا يقرز عليها وقال واما الشاة اذ اند في
 الصخر اذ كانها العقور ايضا لانه لا يقرز عليها فلو اذ اندت الشاة في المصرا لانه لا يقرز عليها في المصرا
 واجمعوا ان ما وقع في قلب وهو البقر قال تطوي او يقرز على ارجله ومنزجته ومنزجته فركانه بالعقر
 ايضا العور القردة عليه ٥٥ والمسخ في الجمل العور لقول الله تعالى فصل لربك والعقر قيل في تاوليه فصل صولة العبد
 يوم النحر والنحر البرز فان دخلها جاز ويكره لما ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما انفق الدم
 وافري الوداج فكل الا انه يكره ذلك لانه ترك السنة فيكره ويكون مستن ٥٥ وقال مالك لو دخل المرب
 لم يخل اكله هو والمستحب في البقر والعقم الذبح لقول الله تعالى ان الله يامر بختات نذوا بقرة وقال الله تعالى وفيها
 نذبح عظيم ٥٥ ولان النحر في الابل اسهل لان الله منها جمع العروق ليس عليها كحشف ٥٥ واما الذبح في البقر
 والعقم اسهل وان يترك جلقها مع العروق فكلها مع العروق ليس عليها كحشف ٥٥ واما الذبح في البقر
 على كل شي الجرح على ما روي ٥٥ فان جرحها جاز ويكره لما يشاهد ومن خرافة اودع بقرة او شاة فوجرت بطنها
 جسيما ميتا لم يוכל اشعر او لم يشعر لقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو ميتة لانه مات عما في البطن وكان
 فيه روح فكان كحشفة دبح فوقع على شاة اخرى في بئر فمات الثانية تحت من قبله لا يخل اكل الثانية خري
 هذا يرويه انه مفترد بخبره فكل اذ كانه كما بعد الاقصال لانه انما شخصان يوم بقا جرحهما بعد قوات
 الثاني ويقر بالحق والوصية اذا كان يجن في البطن فلا يذبح في ذكاة الام كالمفصل بخلاف سائر اجزاء الام ٥٥
 وقال صاحباه والشافعي لا بأس باكله اذا ماتت خلقته ولا يجوز اكله لما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذكاة الجن ذكاة امه وفي ذكاة امه ولا يذبح الام في بيعها وعقها
 فكري في ذكاةها كسائر اجزائها يورده ان الجن ما دام يجن في البطن فهو ابنا الام ويجزوا بعزائها وقد
 يجوز ان يقطع الجرح في الولد ضرورة قطع الوداج والحلقوم في البعير النادر والصيد الموحش المستفاد
 كان لا يقرز على قطع الحلقوم والوداج صار جميعا بها فكل الذبح في موضع خرج منها يخل اكلها كذا
 ها هنا قالوا انما شرطنا ما خلقته لانه اذا لم يتم خلقته كانت مضغة ودعا فلا يخل اكله الجواب عن
 الخديجي ذكاة امه بالصيد يعني ذكاة امه وقد انتصب لترع خرو الخافض لقول الله تعالى ينظر من
 اليك نظر المعشي عليه وحما قال الشاعر ٥٥

المترس ارنب والرنج رنج زرنب

اي جسمه وكبره وهذا يدل على تساويه في الذكاة وقدر ذكاة امه بالرفع ومعناه التشبيه ايضا لقول الله تعالى
 وجبه عرضها السموات فاقتضى الجرح ان الجن يذبح كما يذبح الام ٥٥ ولا يجوز اكل ذبي ناب من السباع كالاغ
 والذئب والتمر والغلب والفهد والكلب والسنور البري والاهلي واشباهها ولا ذبي فلب من الطير كالصقر
 والباري والسنري العقاب والذئب والشاهين والبعث بفتح الباء وهو ما لا يصيد من وجوش الطير لما روي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن كل ذبي ناب من السباع وكل ذبي من
 الطير وحرف من السباع كتميز الجنس لان الجنس ذوات ذوات فكل السباع حرام والفرق بين السباع وغيره
 ان ما يتغذى بالدم فهو سبع اما ما يتغذى بالحب او ياكل الحبة مع اللحم لا يكون سباعا ٥٥ واما من الطير فكل ما
 ياخر صيد البحر ويصيده بالمخيل ويعقده وهو حرام يذبح عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن
 كل خطفه وهبته ومجتمه ومعناه كل ذي خطفه وهبته وذو الخطفة كل ما خبط في القوام مثل البازي والحرة
 والحوها وما روي محمد بن ابي ان الكنازي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعن يوم خيبر عشرة وجرح خمسة

أكل الزباد وموكله وكاتبه وشاهديه والواشيه والموتشيه والواصله والموتضه ومانع الصلحه وجوزم
الخلقة والنميه والمجتمه والجماز الاهلي وكل ذي ناب من السباع وهذه السباع كلها تنتهب على الارض فيجزم
اكلها والمجتمه يروي بفتح الشا وهو كل صيد حرم عليه الكلب حتى مات غما ويروي بكسر الشا وهو كل حيوان
عاده ان يجتم على الصر الكلب الذي يركبها لا يجوز اكله الا بالجم والجمور عليه ولا بأس بغراب الزرع
وهو اسود صغير الجثة ومقاره يكون احمر كانه ليس من ذوى مخيل وانما يلقط الحنبل وبالجمهايا الف الحمار
يطير ويرجع ولا ياكل من الجبابه ولا ياكل الا بفتح الذي ياكل الخيف لا يروي هشام بن عوف عن ابيه انه سئل عن
الغراب قال من اكله بغير ما سماه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاستفاد بغيره صلى الله عليه واله وسلم خمس
فواستوفى ثلثي الحريم في الجبال والحريم وكل الغراب هو الغراب الاسود الكبر الذي يكون مقاره ابيض
يكل الحنبل والغراب الابقع قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة رحمه الله عليه عن اكل الغراب في حريم الزرع
ذكره الغراب وسالته عن العتق قال لا بأس به قلنا انه ياكل الخيف فقال انه ياكل الخيط بشئ اخر فحصر من قول
ابي حنيفة رحمه الله عليه ان ما ياكل لا يكره اكله كالبجاج ويكره اكل الصبع والضب والخشرات كلها عندنا
امنا الصبع لان الصبع سبغ دوناب يتقوى بنابه فلا ياكل اكله كالبج والخنزير وعمل الشافعي ياكل اكله
لما روي عن جابر رضي الله عنه انه سئل عن الصبع اهو صيد قال نعم فيل ايوكل قال نعم فقيل اسمعه من رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم قال نعم قلنا يخبرنا قوله اهو صيد اي هل يصطاد ام لا ونحن نقول انه صيد كما روي الحديث
ان الصبع صيد وفيه كسر اذا قلته الحريم وروي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نهى عن اكل الذئب
والضب والخنزير والاباحه اذا اخبها كان الحظر اولي واما الضب فلا ياكل الا ما روي عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم انه سئل عن الضب فقال ان امه مسخت في الارض واني اخاف ان يجوز منها والقضه في
ذلك ما روي عبد الرحمن بن خثمه قال كتبت في بعض المغازي فتركت في ارض كثير من الضب فاصابتنا المجاعة
فاخذناها ونضنا القزور وكانت القزور تاكل بها الدجاج النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ما هذا قلنا الضب
يا رسول الله فقال ذلك وامرنا بالقزور فاكل على خريم المسوخ كلها ولانه من حشرات الارض كسائر الحشرات
مثل الخفصا والحقوب والحية وعمل الشافعي يكره اكله لما روي عن ابي عيسى رضي الله عنهما انه قال اكل
على مائة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم الضب وانما حصر في رواية اكلت قلنا لا يحتمل انه كان في
اكثر الاسلام ثم اعترض عليه الحريم وضار مستوحا واما الخشرات كلها كالاوراغ واليزوع وابن عرش
والقناذ والحيات والقاربات والورل ويخوها لانها من جملة الجبابه والجبابه محرمه شرعا قال الله تعالى
وتحرم عليهم الجبابه والورل شئ يشبه ابن عرش يعني يسوسان غير انه يكون اخر جثمتيه واطول دبامنه
وجمعه الاوزال والورل كان ولا يجوز اكل لحم الجمل الاهليه والجمال لما روي ان عليا قال العبد لله نعيم ما روي
الله عنهم وهو يفتي الناس في جواز المنعة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن قنعة النساء وعن لحوم الجمل
الاهليه يوم خيبر وهكذي روي ابو حنيفة رحمه الله عليه هذا الخبر عن نافع عن ابي عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه واله وسلم وعندهما كذا ولا واعي ويشتر المرسى ياكل اكله لما روي ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقال في مالي كاه فلم يبق الا الجمل الاهليه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كل من سمن مالك
فاني انا يفتي عن خول القرى غير انه يحمل على اكل منها كما قال الله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل اليس انما اكله اكل غير المال ويقال فلان اكل عقاره يعني اكل ثمنه واحتجوا ايضا لما روي عن ابي عيسى
رضي الله عنهما انه كان يبيع لحوم الجمل الاهليه وتلافى الله تعالى فلا جمل فيما ارجى اليه حراما وهو كان يجهان

مسح

القران فكان الاخر بقوله اولي قلنا هذا احتجاج باية عامة انفق الله على تخصيصها لانهم لم يفتوا في تحريم
ذي الناب من السباع واما اكل لحم البغل لا يجوز لاجماع الامم ويجزى لحم القرس عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ومن
مستأخضا قال كراهته عن ابي حنيفة رحمه الله عليه كراهته التزبه دون التحريم لقول الله تعالى والخنزير والجمل
والجمل لا ياكلها وهذه الايه خرج الامتان فلو جاز اكلها لكانت الايه في الاكل اكثر من النجسة
في الركوب وروي عن خالد بن الوليد انه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن اكل لحوم البغل والجمال والخنزير وروي
المقدام بن معدي كرب ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال حرام عليكم الجمل الاهلي وخنزيرها وبغلها وكل ذي ناب
من السباع وكل ذي مخيل من الطير ولا نه دو حافر اهلي كالبغل والجمال ويكره ان حرمه لحوم البغل ولا ياكل حرمته
لحوم الجمل لان البغل متولد منه واكل الشاة معتبره بامه فان حمار الوحشي لو تزا على الاهلي لا يكره ولده وعند
ابي يوسف ومحمد والشافعي لا يكره اكل الجمل لما روي جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل الاهليه واخذ في الجمل وعن ابن سيرين رضي الله عنه انه قال اكلنا لحم القرس على عهد رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم ولا بأس باكل الدب لما روي عن محمد بن صفوان انه قال اصبت ارنبيين فذبحتهما فبروة
وسالت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك فلهربي باكلها وروي ان عمر رضي الله عنه سئل عن الدب
فقال لو كان زير فيه او انقض لحنته ولو ادعوا من هو اعلم به مني ثم قال ادعوا عمار بن ياسر فاني به فقال لعمر
رضي الله عنه كيف كان حديث الدب فقال عمار رضي الله عنه كنا عند رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاهدي
له اعرابي اربعة مشوية فقال لا صحابه كلوا فقال اعرابي رايت دما يعني انه يحبس فقال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم ليس لك بشئ اذا اكل فقال في حياهم فقال صوم ما اذا قال صوم ثلثة ايام من كل شهر فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم هذا جعلتهن البيض واذا ادخ ما لا ياكل لحمه طهر لحمه وحله الا الاذي والخنزير
فان الزكاة لا تعمل فيها وهذا عندنا لا نكر حيوان يطهر جلده بالرباع يطهر بالزكاة قياسا على ما ياكل لحمه
وقياسا على الضبع واما الاذي فهو محترم والحرمه لحرمته لا نجاسته واما الخنزير فهو محرم العين
لقول الله تعالى ولحم خنزير فانه رجس وهو كناية راجعة الى نفس الخنزير ولا ياكل من حيوان لما لا
السمك عندنا لقول الله تعالى ولحم خنزير فانه رجس وهو عام في خنزير البر واليمن وسئل رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم عن الضفدع الجمل شحمه في الدوا قال خبيثة من الجبابه ونهى عن قتل الضفادع ايضا فلعل علي
لخبريه ولا نجاسته لم يرد الشرع بابا حنها ولا باح كسائر المليات وعند الشافعي ياكل جميع صود الجمل
اي خيش كان انسانا كان او كلبا او خنزيرا بعوان كان يعيش في الماء قياسا على السمك لا الضفدع فان له
فيه قولين لقول الله تعالى اكل الحصيد البحر وهذا عام في جميع صيوده وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
بعث شربة وامر عليهم ابا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فمما بلغ البحر القلي البحر البيه دابة يقال القاع غير
فاخذوها واكلوا منها فلما رجعوا اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لهم هل عرك منها
فضل فاطعمونا فاعطوه فاكله فلعل على جوار اكل غير السمك قلنا لا يكره الا على الاصطيد بالجلال صيد البر
في غير الحرم وحرمه على الحرم في الحرم وغير الحرم لا ياكل الا الذي لا يباح للجلال انه يصير ما لا
يكل اكله من صيد البر في غير الحرم من السباع الذي لا ياكل لحمه كالذئب والنمر والفهد وغيره لتسفع بخله
ويكره عظمه وان كان لا يباح اكله واما اماح السمك فلقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اكلت لنا المليات
والدمان اما المليات فالسمك الجراد واما الدمان فالجد والطلال واما الذي روي عن النبي صلى الله عليه واله
وسلم انه قال لا ياكل الجمل الطهور ماوه والجل ميتته فهو محمول على السمك ويكره اكل الطافي منه وهو الذي

كتاب الاضياع

رسيع شياها افضل من البقر، مخلصه الفناوى

[illegible]

فيها الهادة مشروعة كاليمن المعقودة وخبرته انه خالف بين قوله ونعله بيمين بالله مقصوده فاشبهه
المعقودة والمعقودة ملحق على الامر للمستقبل ان يعمله او لا يعمله واذا اخذت في ذلك لزمته الهادة كما قال
الله تعالى ولما يأتكم من غيركم بما عهدتم الا بيمان اياه وهي على ثلث مراتب ان كانت على فعل موطنه يجب عليه الوفاء
به وان كانت على فعل موطنه يجب عليه الخلف وان كانت على فعل موطنه وهو غير موطنه في الزمان والخلف والاصل
فيه قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من حلف على ما لم يشر فيه فليس له ان يغيره ولا يغيره غيره
عن يمينه وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال من حلف ان يطيع الله فليطعه ومن حلف ان يعصى
الله فلا يعصه ومن اللغو واللغو هو الساقط من الكلام كالحلف على امر ما مضى او حال وهو يظن انه حلف
قال الامام في خلافه بان قال والله ما دخلت هذه الدار او قال والله ان هذا الطريق لغيري او قال والله
كذلك طهرت خلفه ويستوي فيه العقد وعمر القصد وهذه اليمين نرجوان لا يواحد الله بها
صاحبها لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثلث جرهن جد وهن جد النكاح والطلاق
واليمين وعن علي بن رضى الله عنه ما موقفا ومرفوعا ان اليمين اللغو هو قول الرجل لا والله وبل والله
وهذا لا يثبت الا في الماضي ولا في اليمين معنى لا يلحقه الفسخ فيستوي فيه الجور والهرس والطلاق والعناق
وعند الشافعي اللغو هو اليمين التي لم تقض بها في الماضي والمستقبل جميعا وما ذكرناه حجة عليه
وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه انها اليمين في حال الغضب فلن قبل فداخر الله تعالى في اليمين اللغو
قطعا انه لا يواخر بها صاحبها فامعني السك الذي ذكره محمد رحمه الله عليه في قوله نرجوان لا
يواخر الله بها صاحبها فلان من وجهن اخراهما انه لم يعلم قطعا ان اللغو الذي اعتقده هو الذي اراده الله
تعالى للاختلاف في ذلك والثاني ان الرجاء على ضربين رجاء طمع ورجاء نية فقول الله تعالى على
النواضع لله تعالى وهذا قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اني لا رجوا ان اخشاكم الله تعالى واعلمكم
بجدوده ومن المعلوم انه كل صلى الله عليه واله وسلم اخشى الناس لله تعالى كزى هاهنا والقاصد في اليمين
والمكره والناسي ومن فعل هذا المحل في عليه مكرها او ناسيا سوا ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم انه قال ثلث جرهن جد وهن جد الخبز ولا في اليمين معنى اذا وقع لا يفسخ فسو افه الناسي والمكره والعامد
كالطلاق والعناق واليمين لله تعالى او باسم من اسماء الله كالرحمن الرحيم ونحوها لان اليمين بالاسم
منعقدة لان الواجب تعظيم المسمى وهذا حرمه اسمه لا يجوز ولا يصح قول من قال ان الاسماء التي تكون
مشتركة كالتقادر والحكيم ونحوها ما لم يرد به اليمين لا يكون يمينيا لان الظاهر ان الجالف قصر يمينيا
صحيحة فلا يعمل عنه اللهم الا ان يقصر به عن الله فينبذ لا يكون حلفا او بصفة من صفات ذاته كعزوه
الله وجلاله وكراماته ونحوها لان الصفة لا تسقط عن الموصوف وضار ذكرها كذكره
فكانه قال والله القادر العزيز اذ الله تعالى لم يزل ولا يزال كان قديما بجميع صفاته المحمودة لا يغيره
بئنه وبين صفاته منعك عما يقول الظالمون علوا كبيرا الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينيا استحيانا
لان العلم بذكره وزيادته المعلوم يقال اللهم اغفر لي ما علمت فيما لم اعلم من العلم بغيره بيمين
ولا خلاف انه لو اراد الجالف بعلم الله صفة الذات كان يمينيا والقياس ان يكون يمينيا لانه من صفات الذات
وقد يترك المصداق والمزاد به المفعول كقول الله تعالى هذا خلق الله فان قيل قد يترك القدرة بمعنى
المقدور كما يقال انظر والى قدرة الله قلنا بلى ولكن اطلاق لفظ القدرة شيا وصفة الذات لان القدرة
تخص بالمعروف اذ الموجود مستغنى عن القدرة ولم يجز العادة بالحلف بالمعروف فلم يبق قدرة الله الا

وهو ان

الكون

سواء

لنا

وان يرد به الصفة بخلاف العلم لانه يبين والوجود والمعلوم واما قول القائل انظر والى قدرة الله المزادة 170
ان القدرة لان القدرة لا شاهد يجر على الجواز وان حلف بصفة من صفات الفعل غضب الله وشخطه
ورحمته ونحوها لم يكن حلفا لان رضى الله تعالى عبادة عن اعمامه على عباده وعرضه عبادة عن انجابه
العبودية عليهم قال الله تعالى في رضى الله هم فيها خالدون اي في جنته وكان حلفا بغير الله فصار
لقوله وسما الله وارضاه ويعرف الفرق بينهما ان ما يوصف به الله تعالى لم يكن ان يوصف بصفته وهو من
صفات الذات كالعلم والقدرة وما جاز ان يوصف به وبصفه وهو من صفات الفعل كرحمة الله وغضبه
ومن حلف بغير الله لم يكن حلفا كالنبي والقرآن والعهدة لان اليمين بغير الله منهي عنها وهو قول رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم لا تحلفوا ابائا بغيري ولا بالطواغيت ولا تحلفوا من حرد الله ولا بشي من شرايع
الاسلام فمن حلف حلفا فليحلف بالله او ليزد وفي رواية اوليسيت اوقال بصيحت ومن مشاخر من اعتبر
في هذه المسائل العادة فقال اذا حلف بشي من الصفات وبغيرها جرت العادة بالحلف به واستعمله الناس
فيما بينهم كان يمينيا ولا فلا قال الشيخ الامام الراشد افضى لقضاة رضى الله عليه وسلم وان بعد من مقالات
المتكلمين قال علي بن ابي حمزة الطريفي قال لو حلف بعزل الله لا يكون يمينيا لان العادة لم تجز بالحلف به ومعلوم انه
من اطلاق القرآن اذا المذكور في المصاحف ولا شبهة بان من قال بخوف هذا المصحف او هذا القرآن لم يكن
حلفا والنبي صلى الله عليه واله وسلم وان كان حلفا مشروفا ولكن لا يستحق من التعظيم الضرب الذي يستحقه
الله عز وجل كما لا يستحق العبادة وعن عمر رضي الله عنه انه سمع رجلا يحلف لا والله فقال سمعت رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم يقول من حلف بغير الله فداشرك وازاد بعد انه اذا قصر تعظيم المحلوف
على حسب تعظيم الله عز وجل فله من التعظيم وهو شرك والحلف بخوف القسم وخوف القسم الاول وكقولنا
والله تعالى والله ربنا والله لياقولا لله قال الله تعالى يحلفون بالله والتأقولا لله قال الله تعالى تالله لقد
ارسلنا وقد بعثنا الخوف فيكون حلفا كقوله الله لا فعل كزى او لا فعل كزى لان العرب قد عرفوا بعض الكلمة
تخييفا قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لربانة حين طلق امرأته السبه الله ما اردت به ثلثا والمراد بقوله
الله والله وكسرة الهاء دليل على ذلك واما اذا قال لله وازاد اليمين في لفظ موضوع للذرة واللام تقوم
مقام الباء قال الله تعالى امسك له قبل ان ترونكم وقال في موضع اخر امسك به والقصه واجهه فصار حلفه قال بالله
فيكون يمينيا وكذا اذا قال واهم الله او قال واهم الله فهو يمين لان العرب تحلف بذلك واليمين جمع اليمين ومن
قال علي يمين الله فهو يمين لان العرب تحلف به كما قال الشاعر
فقلت يمين الله ما كخيلة وما ان لي عنك العوابة تغلب
وكذا يمين الله يمين لان العرب هو البقاء قال الله تعالى امسك له يميني سكونهم يعجزون فكانه قال والله الباقي
قال ابو حنيفة رحمه الله عليه اذا قال وحى الله فليست بحالف وهو قول محمد رحمه الله لان حلف الله هو ما افترض
على عباده من العبادات وروى ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سئل ملحق الله على عباده فقال ان تعبدوه ولا
تشركون به شيئا فصار حلفا وحلف بشي من العبادات وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
جرت بالحلف بهذا اللفظ بغيره ان حلف الله تعالى لا يجوز ولا يستحقاق به حال فصار حلفا وقال والله الحق
وكل الحشون اني مطيع بقول اذا قال حقا وتوفيقا لان الله تعالى هو الحق وقال محمد بن سمية لا يكون يمينيا لان
الحق يترك ويترك اذ به الصدق والحق ولا يعرف به اسم الله تعالى وهو لا يصح واد اقال اقسم او اقسم بالله او
احلف او احلف بالله او اسهر او اسهر بالله وهو حلف عند علمائنا الثلاثة لقول الله تعالى اذا قسمتم باليمين فامسكوا

وهو ان

الكون

سواء

لنا

مطلقا وعليه الوفاة لقوله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من نذر نذرا وسمى وعليه الوفاة باسمي ومن
نذر نذرا ولم يسم فهو بمنى وكفارة اليمين ولزعلق نذره بشرط فقال ان فعلت كذا وعليه حجة
او صورا او صفة فوجب الشرط وعليه الوفاة بشرط النذر في الظاهر واليمين وهو من ذهب ابن مسعود وابن
عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم لقوله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من نذر نذرا وسمى وعليه
الوفاة وكما لو قال ان شفا الله فريضة يديه انه لو اطلق يده الوفاة كذا اذا علق وفي رواية اخرى
يخرج من موجب نذره بكفارة اليمين وهو من ذهب حماد وعائشة رضي الله عنهما وبه قال الشافعي لانه قصد
منع نفسه عن اتيان فعل الوفاة بلزومه فوجب كفارة اليمين فخرج عنه الكفارة كما لو قال والله لا ادخل دار فلان فحجه
ان هذا النذر يقصد به الامتناع كما ليمين الذي يقصد به الامتناع وعن عبد العزيز بن خالد انه قال قرأت
علي بن حنيفة رحمه الله عليه كتاب الايمان فلما انتهى هذه المسئلة قال وقف فان من راي ان يرجع الى الكفارة
قال فخرجت جالسا فلما رجعت وجدت ابا حنيفة رحمه الله عليه مضى لسيبله فاجرتني الوليد بن ابيان ان
ابا حنيفة رحمه الله عليه رجع الى الكفارة قبل موته بياض قال اذا قال ان فعلت كذا فوجب حجة او
صورته او صفة ما املك اخره من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد بن واخيه ابو يوسف فقال بان القول
بالكفارة يوجب الي وجوب الكثير بانجاب القليل ووجب القليل بانجاب الكثير بانه اذا قال ان فعلت كذا
فوجب صورته او صفة وهو معسر لزمه صوم ثلثة ايام عندهم واذا قال ان فعلت كذا فوجب اطعام
الف مسكين وهو ميسر لزمه اطعام عشرة مساكين ولو قال ان فعلت كذا فوجب صورته او صفة او اطعام
مسكين ففعل لزمه اطعام عشرة مساكين وصوم ثلثة ايام قال الشيخ الامام افضى القضاء الى اهد
رحمة الله عليه الاول في هذه المسئلة ان يفتي بالخالف اذا نال قبل الحنث الوفاة باسمي حتى لا يثبت نفسه
فاذا حنث نفسه يقال له كفر كفارة اليمين وكفى علي عزم الوفاة باسمي فاذا نذر نذرا وسمى الله تعالى ان ينزل
الي تنفيل ما اوجبه كت علي حبان لا يواخر ك الله في لاخرة بغيره اليمين فانه سبحانه هو التواب
الرحيم ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الالهة او المسبح او البيعة او الكعبة لم يثبت لانه اختص باسم خرج
من اطلاق اسم البيت عليه في العرف والعادة والاثان بمحور على العادة دون الاسم المذكور في القرآن ومن
حلف لا يتكلم ففقراني الصلوة لم يثبت استحسانا لانه غير مراد باليمين ونحوه فيما لا يقرأه والبيعة
كلام الا ان الناس يقولون لا يتكلم في صلوته وان كان حراما بها ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه فزعه
في الحال لم يثبت وكذلك اذا حلف لا يركب وهو راكب فخرج في التروا او حلف لا يسكن هذه الدار وهو
ساكن فخرج في القلعة ساعته لم يثبت لان هذا القدر لا يثبت الاحتراز منه ولا يتكلم الانسان الا ما
في وسعه الا ترى ان من حلف لسبب من الما الذي في هذا الكوز فشرب منه وفي بلة بر في يمينه وعذره قد
ثبت لانه وجد جز من اللبن وان قلنا ثبت على حاله ساعة حنث لان البقاء على اللبن له حرم الا نذرنا
وكذلك القاعل الركوب والسكنى فاذا فعل في هذا شيئا يكرهه الاخران عنه صار مخالفا في يمينه فثبت
ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يثبت بالفتوى حتى يخرج ثم يدخل لان الدار عبارة عن الاتصال
من الخارج الى الداخل والبقاء على الدار لا يثبت دخولا ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت
وصارت حنثا حنث لان اليمين تعلقت بعين مشاهدتها باعتبار بقا الاسم والدار الخراب سمي دارا
لانها عبارة عما احاطت به الدار به والعرب سمي اثار الدار ببولون ديار عادي وهو قوله تعالى
عنفت الديار محلها فقامها

فقبت اليمين بقا الاسم ومن حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدم وصار حنثا لم يثبت لان اسم البيت
لا يبق بعد الانهدام سواء كان معينا او غير معين لان البيت اسم لما يثبت فيه واسم للبي المولف ولا يثبت
مالا يتا فيه بياقا قال الشافعي

الدار دار وان زالت حوايطها والبيت ليس ببيت بعد ما انهدما
واذا حلف لا يسكن هذه الدار فدخلت بيتا او مسجدا او حماما فسكنها لم يثبت لان اسم الدار قد
يخلو اسم اخر الا ترى ان حلف لا يتناول هذه الدار فدخل حنثا او اقصا قسما او يمتد من البيت
ومن حلف لا يسكن زوجة فلان فطلقها فلان فحلفا حنثا وكذلك اذا قال زوج فلانة او صديق فلان
المقصود من مثل هذه اليمين الحلو فعليه دور المضا الى قصر التعريف هذه الاضافة كالغريب بالاسم
والنسبة لخلافه اذا قال لا ادخل دار فلان ولا يسكنه او لا اركب كانه فباعها فلان لم يثبت لان
المقصود الامتناع منها لا يعني عودا الى ايمانها فاذا زالت الاضافة زالت اليمين وقصر كناية قال ما دامت
ملكك فلان وان حلف لا يسكنه فلان او لا يدخل دار فلان فباع عبده وداره وكل العبد ودخل الدار لم
يثبت عندنا في حنثه واي يمينه رحمه الله عليها لان هذه اضافة ملك وقد حنثت العادة بان العبد لا يباع اذا
يمنى بعودا اليه وانما امتنع من كرامه لا جمل مولاه وكان يطلق يمينه بجموع لا على هذا الا ان يكون ذوقا في يمينه عن
ذلك العبد او الثوب او الدابة في قوله هذا فيكون على ما عدا لانه يشترط على نفسه بئسها وقال محمد بن حنث لانه
عقد على العبد والعين باقي والاسم باقي وتغير الصفة لا يبيع لزوم الحنث كما لو قال لا اكلم زوجة فلان فكلما
بعد ما ابانها وان حلف لا يكلم صليح هذا الطليان فباعه ثم كلف حنثا وكذلك لو حلف لا يكلم
هذا الشاب فكلما وفر صليح او لا ياكل لحم هذا الجمل وصار كسبا فاكله حنثا وعلى هذا الوجه لا يجماع
هذه الصيغة فجامعها ما صارت امرأه لان الغرض التعريف لانه لا يمتنع من كرامه لكونه مالك الطليان
لان الشاب والجمل من اسماء الصفات دون اسماء الاجناس واسم العبد من ذلك وانما زالت الصفة وتغيرت الصفة
في الاعيان لا يعتبر وانما يعتبر زوال الاسم والاسم بعد العبد باقي فيثبت بويده ان الغرض هو العداوة والاشتقاق
وذلك لا يختص بكونه شابا كما يثبت في الطليان وكذلك المقصود الامتناع من وطئها وتناول لحمه وهذا
المعنى موجود بعد ان صار كسبا وامراه كبيرة فلم يبق الا ان يكون حلفا على العبد وعرفها بالاضافة والى هذا
اشار ابو يوسف حيث قال في الحيوان بعد الكرم هو ذاك بعينه وفي غيره قد تغير وخرج عن ذلك الحال الى حال
اخرى ومن حلف لا ياكل هذه النخلة فهو على قسما لان النخلة لا تكون الا نضرا الى ما ياتي منه كالحلح
لا يلبس هذا القطن فانه يصر في ما ياتي منه وهو الثوب كذا هذا وان حلف لا ياكل من هذا البسر وصار
رطبا فاكله لا يثبت لانه اختص باسم خرج من اطلاق اسم البسر عليه وقد يثبت ان الاسم شرط في الحاضر والغائب
ولا يثبت ومن حلف لا ياكل رطبا فاكل بسر امرا يباح حنثا وكذلك لو حلف لا ياكل بسر لفاكل رطباً فيه شيء من
البسر يثبت عندنا في حنثه ومحمد رحمه الله عليها لانه اكل جزءا مما حلف عليه واليمين على ترك اكل يسوي
فيه القليل والكثير فصارت كما لو جمع بين رطبة وبسرة وعذرا في يمينه فثبت لان اسم الرطب لا يتناول المرب
بخلاف ما اذا حلف ان لا ياكل بسر افاكل بسر امرا يباح حنثا او حلف لا ياكل رطباً فاكل رطباً فيه بسر يثبت حنثا
بالاجماع لان الموهول وافق الحلو فعليه في الاسم والخلية الحلو فعليه فوجب شرط حنثه فثبت ومن حلف
لا ياكل لحم فاكل السمك لم يثبت حنثا وكذلك سمك ما يعيش في الماء لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول في العرف
والعادة لان الرجل يقول ما اكلت اللحم او كذا وما اكل سمكاً وما قال الله تعالى ومن كل ثاكلون لحما

طريقاً فالأيمان لا يتخلل على لفظ القرآن الكريم لو حلف لا تخرب بيتاً فخرت بيت العنكبوت لا تخرب وإن كان الله تعالى
قال وإن أوهى البيوت بيت العنكبوت وكذا لو حلف دابة في حرب كافر الأيعت وإن كان الله تعالى قال إن شئت
الرواب عن الله الذين كفروا ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانيا لم يحنث حتى يتطوع وبها كثر عا وشرب
بفيه من الرحلة عن أبي حنيفة لا يحنث من حلف لا يشرب من دجلة لا يحنث حتى يتطوع وبها كثر عا وشرب
الحجاز وعمره صليبه يوم ما شرب منها بغيره أو بالبر أو بغيره فأنحنث من الحقيقة والحجاز منها عا في حلف
عندهما على الأمرين جميعاً والحنث الذي لم يتطوع وإن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانيا حنث
لأن الرجل يقول شربي من ما كذا وبري به ما كذا إلى من يشرب ففعل ما نكاه به يمينه فحنث فيه ومن حلف
لا يأكل من هذه الخطة فأكل من غير هذه لم يحنث عن أبي حنيفة رحمه الله عليه وهذا إذا لم يحنث به لأن
الخطة بقا إذا كلفها صليبه مطبوخة ومقلوبة وهذا لأن عده إذا كان اليمين حقيقة متعارفة ومجاز
متعارفة قال حنبل على الحقيقة أو لا بها أصل الكلام وإن كان الحقيقة غير متعارفة والمجاز متعارف قال
حنبل على المجاز المتعارف أو لا يحنث على المجاز إذا انتزعت كالحقيقة حنث على المجاز وإنما كان
كذا لأن الحقيقة هي التي تستعمل في موضوعه والمجاز معروفاً عن موضوعه ويستعمل في موضوع الواحد
في حالة واحدة مستعمل في موضوعه ومعروفاً به عنه وعن أبي يوسف وعندهما يحنث إلا أن يحنث على يمينه
لأن الأيمان يصلح للأمرين والأرادة لا تنافي فيحمل عليها خافي لفظ العوم لأن عندهما اليمين تحمل على الحقيقة
والمجاز إذا كانا متعارفين فحمل عليها كل لفظ العوم لأن يحنث أنه يقال فلا يحتاج في كل سنة إلى كذا خطه
ويؤدبه خبرها ولو حلف لا يأكل من هذا الرقيق فكل من خرب حنث لأن الرقيق لا يוכל على ما هو عليه فأنصرف
اليمين إلى ما يتخذ منه كالحلف لا يأكل من هذه الشجرة فأكل من غيرها لم يحنث لأن الحلف لا يأكل من هذه الشاة
أو البقرة فأكل من غيرها لم يحنث ولو شققت حنثاً لم يحنث لأنه غير متعارف إلا أن يحنث الحالف
طائفاً فيمينه على يمينه لأنه بقاء أكله كذا وكذا وأما حنبل فإنه يحنث بجميع الأيمان
حنث لأنه مكتمل لقوله وصل الكلام إلى سمعه غير أن هناك ما تكلم الفهم فصار كالحلف وهو عاقل ولو
حلف لا يكلم فلا تأنيلاً لأن فلان فلان ولم يعلم الحالف بالأذن حين حنث في قول أبي حنيفة وعندهما
رحمة الله لأن الأذن مأخوذة من الإعلام قال الله تعالى وإذا نزل الوحي فقل لا يملك الأمر مني شيء ولا أطيع
النهي والأذن مخبري الأمانة فلا يثبت في حق من لا يعلم كتابه الشريعة وخطره وهو زوي لن قوماً
شربوا الخمر بعد نزول تحريمها ولم يعلموا بالتحريم فأنزل الله تعالى فيهم قوله ليس على الذين آمنوا وعمالوا
الصالحات فيما طعموا الآية وعندهما يحنث وهو رواية أخرى عن أبي حنيفة رحمه الله عليه لأنه
حلف لا يكلمه وهو كارة فإذا ذن قبل شرب كارة وإن لم يعلم به فلا يحنث وعندهما يحنث لو قال لا يأمر
فلان فأكلمه على أن يسمعه أو يرسل إليه رسولاً فيخبره به حتى لو أمره وكلمه قبل السماع حنث لأن الأمر لا يثبت
حكمه إلا بالعلم كالمصالح الشرعية بخلاف قوله الأمان فلان عده على ما بينا ولو استخلف الوالي رجلاً
ليعلمه بكل ما دخل البلد فدخل على حال ولا يثبت خاصة فإن عرضه أن يرفع إليه ما دام والياً فإذا زالت
الولاية ارتفع اليمين حتى لو عادت وكلمه بعد العزل لم يحنث عليه أيضاً لأن رفع ذلك إليه لم يحنث عليه
قبل عهده ومن حلف لا يركب دابة فلان تركب دابة عبده لم يحنث عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
الله عليها شوا كان على العبد دين ولا دين عليه لأنها مضافة إلى العبد في العرف والعادة وعندهما
يحنث لأن حقيقة ملكه ماله ولاه ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها أو دخل دهرينها لم يحنث

جناح

173 وكذا لو قام على حائط من حيطانها لا يسلخ الدار منها وجزا الأخرى الحائط والرهان لأن الدار إذا حاطت
به المراتبة وكذا لو قام على ظله لها شارعاً أو كيف شئت يحنث إذا كان يابها من حائط الدار الحائط وعليها
لأنها حائط من بيوتها وهو حائطها ودخل من بابها المعروف والظلة كهيئة الصفة ومن وقف في طاق الباب
يحنث إذا أغلق الباب كان خارجاً لم يحنث لأنها خارج الرواق ومن حلف لا يأكل الشاة وهو على اليمين الإلالية
والشعر دون السمك والماذجان والحرز وحرز الحرد لأنه لا يقال أكل الماذاجان أنه أكل الشاة والشاة
اسم للبايع اللحم المشتري ومن حلف لا يأكل الطيب فهو على ما يطبخ من اللحم استثنى لأن إطلاق هذا اللفظ في
على ما يطبخ من اللحم الكزبي أنهم لا يقولون من أكل الباقلي وقطخ ذلك أنه أكل الطيب وفي القياس أنه يحنث في
كل ما يطبخ لأنه طيب حقيقة وعن ابن سميعة عن محمد أن هذه اليمين على اللحم أيضاً إذا طبخ ولا يكون الطبايح
طيباً ولا الجوز طيباً ومن حلف لا يأكل الرزق فيمينه على ما يخبث في السائر ويبيع في البصر وهو ذوق
البصر والغنى عن أبي حنيفة رحمه الله عليه لأنه بناء اليمين على عادة أهل الكوفة وكانوا يخبثون رأس البقرة الغنم
وعمره صليبه وهو على رأس الغنم لأنها بنية اليمين على عادة أهل بغداد وقد اقتصر وأعلى رؤس الغنم خاصة ويبيع
ذلك في الأسواق ومن حلف لا يأكل خبزاً فيمينه على ما يخبث في السائر ويبيع في البصر وهو ذوق
العالم لأن مطلق هذا الاسم يقع عليها إلا أن يكون في موضع طعامهم خبزاً فهو عليه وإذا كان في موضع
طعامهم خبزاً الخطة غالباً أنه لا يكون على خبز الشعير إلا أن يبيد ذلك فإن أكل خبز القنطاري أو خبز الأرز
بالعراق وخبز أسان لم يحنث لأنه لا يطلق عليه اسم الخبز ومن حلف لا يسبح ولا يشترى ولا يبايع فكل من فعل
ذلك لم يحنث لأن حقوق هذه العقود تتعلق بالعاقول ولم يلتزمها إلا أن يكون سلطاناً أو رجلاً إذا جاءه لا يتوكل
العقود بنفسه وكان يمينه على الأمر وقبل بأن الوكيل كان هو الحالف يحنث لأنه التزم حقوق العقد ومن
حلف أن لا يزوج ولا يطلق ولا يفتق فوكلاً إن ذلك حنث وخبر ذلك الدابة والصرف والصدقة والعارية والوديعة
والخياطة والسبا والقتل والهبة والكسوة والفضاء والمقضا والشركة والذبح وأنه يحنث بالأمر حنث
بالمباشرة لأنها تضاف إلى الأمر فإن الوكيل يقول زوجت فلاناً وطلقت امرأة فلان وحقوقه تنقل بالأمر
فصار الأمر فيما له حقوق كالمباشرة وذكر في الجامع الصغير أن فيما لا يتعلق بحقوقه بالعاقول وقال الحالف
نويت أن لا أفتي بك يدين يانة ولا يدين في القضاء ومن حلف لا يخلس على الأرض فجلس على بساط أو
حصير لم يحنث لأنه لم يباشر الأرض إذ حال بينه وبين الأرض فهو منفصل عنه يقال له جلس على الحصير
والبساط والمعتبر في الأيمان العادة بخلاف ما إذا جلس عليها بشباب يحنث لأن شباب يحنث عن مقصده
الأنبي أنه يقال له جلس على الأرض ومن حلف لا يخلس على شتر فجلس على شتر فوقه بساط حنث وكذا لو
جلس على دكان أو سطح فجلس عليها يحنث لأنه يقال جلس على السطح على السطح
وان جلس على الشاة كدخوله في الدار وإن جلس فوقه شتر آخر فجلس عليه لم يحنث وكذا إذا بنا فوق
الدكان دكاناً آخر أو سطحاً آخر فجلس عليه لم يحنث لأن الجلوس يضاف إلى الثاني دون الأول وعن محمد قال
لو نوي مباشرة ليس فوقه شيء لا يدين في القضاء لأنه نوى خلاص الظاهر وإن حلف لا ينام على فراش فنام
عليه وفوقه فراش لم يحنث لأن ذلك لا يمنع من أن يقال نام على الفراش ومعنى القوام المستريح
ويسمى لك مقمره والحصير ما يفرش على وجه الأرض وعندهما يحنث إذا نوى أن ينام على فراش
آخر لم يحنث وذلك أن الشراش فراش الأول لأن الجلوس يضاف إلى الثاني دون الأول لأن الجلوس يضاف إلى الثاني دون الأول
حنث على البؤي لا يقال أنه جلس على البؤي وعن أبي يوسف قال إذا جعل الفراش فوق الفراش لم يحنث

اليمين على ما يطبخ من اللحم الكزبي

فأنه

والشهور والسنين ولا نهاية لآخرها فجعل الجلال الفصل بين العجل والجل شهراني العادة الا ترى انه يقال فلان لا يسبح سبحة وان كان لا يقبل الثمن في الحال بل يقبض بعد اسبوعين وعاشوراء من حلفه لا يسبح هذه الا اذا خرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حيث كان سكنى الانسان يكون حيث اهله وثقله الا ترى انك تسال انسانا تقول ان سحناك فخرج من اهله وثقله لاهل نفسه فقد فعل ما افاه به من حيث فيه خلاقا للشايعي انه لا يثبت. وعن ابي يوسف قال لو انقل بنفسه وترك شيئا يحترقه في التات وسبح في ثلثه حيث وليس فيه خرقا فاما هو على عرف الناس خلاف ما اذا كان شيئا يسيرا لا يثبت به لانه لا يسبح مثله ولا يثبت حمالا وحله فيها قدر او قدر او مكسسه وعليه الفتوى. وما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه لو ترك شيئا يسيرا بحيث يحول على مال وترك ما يثبت به. ومن حلف لصعد السماء وليقبل هذا الحجر ذهبها العقول بيته وحيث عقبت هذا كذا لو قل لحيث هذا البيت تحت بل لا جاع لان هذه الافعال تدخلت قدره قاده فتقوم وجودها اذ جود ان يقدر الله تعالى على فعله الا ترى ان لا يتصور ان الله عليهم قدر محدودا الى السماء ولا يقبض قدره عليهم لان الله تعالى لا يقدر ان يترك الناس على شئ يفسد نفس العادة الا لظاهر معجزات الانبياء صلوات الله عليهم وحيث يوقع الياس على فعل المحل وعليه لانه ليس للبر وقت منتظر اذ لا يقطع عنه في حيث في الحال وفي هذا دليل ان وجوب الكفارة في قوله لا صعدت السماء بوقع الياس عن فعل المحل وعليه بعد وجود وقت الفعل وذلك معنى طاري على اليمن كذا في قوله لا يوجد مقار باليمن بخلاف اليمن على امر في الماضي ولهذا لو حلف لصعدت السماء اليوم تحت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها عند غروب الشمس لان الموقف عندهما تنقضي في حال الوقت وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه ليس للبر غاية منتظره وليس هذا ايضا الذي حلف لشيء من الما الذي في هذا الخوف ولا ما فيه لا يثبت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها لكن اليمن بعد من العقود والعقد انما يتقيد اذ اكل المعقود عليه موجودا وقتها وهنا المعقود عليه ليس بوجوده ولا متوهم فلا يتقيد اليمن كاليمن على الماضي بوقته ان اليمن في الماضي انما لا يتقيد لانه لا يتصور ان يترقبها او تحت فخره اليمن في الماضي سواء. وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه حلف على فعل في المستقبل في حيث كما قلنا في الصعود بوقته ان عدم القدرة على فعل المحل وعليه بوجه ناجد شرط الحث ولهذا لو طري على اليمن المعقود تحت وفيها فان كانت اليمن بوقت حيث في الحال عند ولومه الكفارة به وان كانت موقفة باليوم ففيه روايتان في حيث في الحال وفي رواية تحت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها ومن حلف ليقبض فلان اذ به اليوم فقضاه رجلا فلان بعضها ذوقا او منه حجة او مستحقة لم تحت الجالف لانها من حسن الجباد ولهذا يجوز التجرد بها في بدل الصرف فوقع بها الاقضية خلاف ما اذا وجبه سقوة واما المستحق في القضا ايضا لان قبض المستحق والمعيب قد صح فلا يفسخ بسبب طاري وهو عذر الاجارة. ومن حلف لا يقبض دينه درهمين فذمهم فقبض بعضه لم تحت حتى يقبض جميعه منفردا وقد قال محمد في الجامع ان كان له عليه الف درهم فقال عبده جزا ان اخذها منك اليوم درهمين فذمهم واخذ منه خمسة ولم ياخذ منه ما بقي لم تحت لان يمينه على اخذها منفردة في اليوم ولم ياخذها واما اخذ بعضها ولو قال عبده جزا ان اخذت منك اليوم درهمين فذمهم ولم ياخذها فذمهم خمسة درهمين فذمهم ولم ياخذ ما بقي حتى غرت الشمس حيث جيل اخذ خمسة لان يمينه على اخذها منفردة فان قبض دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن لم تحت وليس ذلك بتفريق لا الاستيفاء يقع على القبض حالة واحدة وان تعذر الوزن الا ترى ان الرب لو كان ما لا كثيرا لا يفسد وزنه بدفعه واحدة. ومن حلف

بالشهور والسنين ولا نهاية لآخرها فجعل الجلال الفصل بين العجل والجل شهراني العادة الا ترى انه يقال فلان لا يسبح سبحة وان كان لا يقبل الثمن في الحال بل يقبض بعد اسبوعين وعاشوراء من حلفه لا يسبح هذه الا اذا خرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حيث كان سكنى الانسان يكون حيث اهله وثقله الا ترى انك تسال انسانا تقول ان سحناك فخرج من اهله وثقله لاهل نفسه فقد فعل ما افاه به من حيث فيه خلاقا للشايعي انه لا يثبت. وعن ابي يوسف قال لو انقل بنفسه وترك شيئا يحترقه في التات وسبح في ثلثه حيث وليس فيه خرقا فاما هو على عرف الناس خلاف ما اذا كان شيئا يسيرا لا يثبت به لانه لا يسبح مثله ولا يثبت حمالا وحله فيها قدر او قدر او مكسسه وعليه الفتوى. وما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه لو ترك شيئا يسيرا بحيث يحول على مال وترك ما يثبت به. ومن حلف لصعد السماء وليقبل هذا الحجر ذهبها العقول بيته وحيث عقبت هذا كذا لو قل لحيث هذا البيت تحت بل لا جاع لان هذه الافعال تدخلت قدره قاده فتقوم وجودها اذ جود ان يقدر الله تعالى على فعله الا ترى ان لا يتصور ان الله عليهم قدر محدودا الى السماء ولا يقبض قدره عليهم لان الله تعالى لا يقدر ان يترك الناس على شئ يفسد نفس العادة الا لظاهر معجزات الانبياء صلوات الله عليهم وحيث يوقع الياس على فعل المحل وعليه لانه ليس للبر وقت منتظر اذ لا يقطع عنه في حيث في الحال وفي هذا دليل ان وجوب الكفارة في قوله لا صعدت السماء بوقع الياس عن فعل المحل وعليه بعد وجود وقت الفعل وذلك معنى طاري على اليمن كذا في قوله لا يوجد مقار باليمن بخلاف اليمن على امر في الماضي ولهذا لو حلف لصعدت السماء اليوم تحت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها عند غروب الشمس لان الموقف عندهما تنقضي في حال الوقت وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه ليس للبر غاية منتظره وليس هذا ايضا الذي حلف لشيء من الما الذي في هذا الخوف ولا ما فيه لا يثبت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها لكن اليمن بعد من العقود والعقد انما يتقيد اذ اكل المعقود عليه موجودا وقتها وهنا المعقود عليه ليس بوجوده ولا متوهم فلا يتقيد اليمن كاليمن على الماضي بوقته ان اليمن في الماضي انما لا يتقيد لانه لا يتصور ان يترقبها او تحت فخره اليمن في الماضي سواء. وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه حلف على فعل في المستقبل في حيث كما قلنا في الصعود بوقته ان عدم القدرة على فعل المحل وعليه بوجه ناجد شرط الحث ولهذا لو طري على اليمن المعقود تحت وفيها فان كانت اليمن بوقت حيث في الحال عند ولومه الكفارة به وان كانت موقفة باليوم ففيه روايتان في حيث في الحال وفي رواية تحت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها ومن حلف ليقبض فلان اذ به اليوم فقضاه رجلا فلان بعضها ذوقا او منه حجة او مستحقة لم تحت الجالف لانها من حسن الجباد ولهذا يجوز التجرد بها في بدل الصرف فوقع بها الاقضية خلاف ما اذا وجبه سقوة واما المستحق في القضا ايضا لان قبض المستحق والمعيب قد صح فلا يفسخ بسبب طاري وهو عذر الاجارة. ومن حلف لا يقبض دينه درهمين فذمهم فقبض بعضه لم تحت حتى يقبض جميعه منفردا وقد قال محمد في الجامع ان كان له عليه الف درهم فقال عبده جزا ان اخذها منك اليوم درهمين فذمهم واخذ منه خمسة ولم ياخذ منه ما بقي لم تحت لان يمينه على اخذها منفردة في اليوم ولم ياخذها واما اخذ بعضها ولو قال عبده جزا ان اخذت منك اليوم درهمين فذمهم ولم ياخذها فذمهم خمسة درهمين فذمهم ولم ياخذ ما بقي حتى غرت الشمس حيث جيل اخذ خمسة لان يمينه على اخذها منفردة فان قبض دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن لم تحت وليس ذلك بتفريق لا الاستيفاء يقع على القبض حالة واحدة وان تعذر الوزن الا ترى ان الرب لو كان ما لا كثيرا لا يفسد وزنه بدفعه واحدة. ومن حلف

في حال الوقت وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه ليس للبر غاية منتظره وليس هذا ايضا الذي حلف لشيء من الما الذي في هذا الخوف ولا ما فيه لا يثبت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها لكن اليمن بعد من العقود والعقد انما يتقيد اذ اكل المعقود عليه موجودا وقتها وهنا المعقود عليه ليس بوجوده ولا متوهم فلا يتقيد اليمن كاليمن على الماضي بوقته ان اليمن في الماضي انما لا يتقيد لانه لا يتصور ان يترقبها او تحت فخره اليمن في الماضي سواء. وعند ابي يوسف تحت في الحال لانه حلف على فعل في المستقبل في حيث كما قلنا في الصعود بوقته ان عدم القدرة على فعل المحل وعليه بوجه ناجد شرط الحث ولهذا لو طري على اليمن المعقود تحت وفيها فان كانت اليمن بوقت حيث في الحال عند ولومه الكفارة به وان كانت موقفة باليوم ففيه روايتان في حيث في الحال وفي رواية تحت عذابي حنيفة محمد رحمه الله عليها ومن حلف ليقبض فلان اذ به اليوم فقضاه رجلا فلان بعضها ذوقا او منه حجة او مستحقة لم تحت الجالف لانها من حسن الجباد ولهذا يجوز التجرد بها في بدل الصرف فوقع بها الاقضية خلاف ما اذا وجبه سقوة واما المستحق في القضا ايضا لان قبض المستحق والمعيب قد صح فلا يفسخ بسبب طاري وهو عذر الاجارة. ومن حلف لا يقبض دينه درهمين فذمهم فقبض بعضه لم تحت حتى يقبض جميعه منفردا وقد قال محمد في الجامع ان كان له عليه الف درهم فقال عبده جزا ان اخذها منك اليوم درهمين فذمهم واخذ منه خمسة ولم ياخذ منه ما بقي لم تحت لان يمينه على اخذها منفردة في اليوم ولم ياخذها واما اخذ بعضها ولو قال عبده جزا ان اخذت منك اليوم درهمين فذمهم ولم ياخذها فذمهم خمسة درهمين فذمهم ولم ياخذ ما بقي حتى غرت الشمس حيث جيل اخذ خمسة لان يمينه على اخذها منفردة فان قبض دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن لم تحت وليس ذلك بتفريق لا الاستيفاء يقع على القبض حالة واحدة وان تعذر الوزن الا ترى ان الرب لو كان ما لا كثيرا لا يفسد وزنه بدفعه واحدة. ومن حلف

لاني البضة فلم يات بها حتى مات حيث في آخر جز من ارجا حنيفة لانه اوجب الفعل من غير توقيت فكانت مائة وعشرة مائة مائة مائة ان الله تعالى لما اوجب الحج من غير توقيت توقيت بمائة مائة فاذ امانت قبل الفعل فقد فات شرط البتة في يمينه فينت وبالله التوفيق والعصمة. **كتاب الدعوى**

باب الدعوى

اعلم بان الدعوى اسم تفوير مقام المصروف ومعني الدعوى هو قول يقصده الانسان احتجاجا على غيره. **باب الدعوى** قال في الطلاق الدعوى من لا يجوز على الخصومة هذا هو موطن المردعي والمردعية وقيل المردعي من اذا ترك تركه واد استك لم يثبت والمردعية من اذا ترك تركه واد استك سئل. وقيل ان المردعي من التمس غير الظاهر 175 والمردعية في ذلك بالظاهر وهو ان كان الشئ المراد فيه في يده ونصرفه فيشهر له ظاهر الحال بالملك الاصل في صحة الدعوى والزام الخصم بل الجواب والاستحلال في حله ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لو تعطل الناس بدعواهم لادعي ناس دما قوم واموالهم ولكن البيعة على المردعي واليمين على المردعية عليه وفي رواية واليمين على من انكر وهو اخبر بلفظه الامه بالقول وعملوا بوجهه وهو في جزير النوازل والنبي صلى الله عليه واله وسلم في وقتين المردعي والمردعية عليه وخص كل واحد منهما حكم فوجب ان يخص به فاما المردعي اذا قال رددت الوديعة فانها قلت يمينه مع كونه مرعيا لانه في المعنى منكر للضمان وكان يمينه الاقضاء على طرح الانكاذ انه لا شئ له على ولا يقبل يمينه ايضا لانه مرعيا صوره. ولا يقبل المردعي في يمينه في يمينه معانوما في حنيفة وقرره لان المحقق لا يدين اقامة اليمين عليه ولا يفسد تسليمه ولو نكل الخصم عن اليمين فيه لم تجز القضا عليه شي فوجب ان يكون معلوما فان كان عينا في يد المردعية عليه كلف احضارها ليشير اليها بالمردعي لان الحق مرعيا فيه فاذا امض احضار حلقه وجب ان يحضره بوجه ان تعذر الحاضر بالاشارة كما ان تعذر الغائب بالنسبة قارة وبالغرض اخرى فاذا ذكر الجز في دعوى القضا وخبره جاز فخر اذا حضره المردعية عليه فاشارة اليه المردعي جاز فانه يرض حاضر ذكره فتمتها لان قيمته ما لا مثل له في حكمه عينة ولو كان عينا فانه يرض احضارها وكره من يرض عينا. فان ادعى عقالا اخره وكرهه في يده المردعية عليه وانما يطالبه لانه يرض ضبطها بالخبر وبين المكن على وجه لا يشارك فيه غيره لكن اذا لم يرضه في يد المردعية عليه لا يرض المردعي لان سماع البيعة يملك كل المردعية في الدعة ذكره بطله به لانه يرضي الحق في الدعة وصاحب الدعة حاضر فوجب ان يرضه بطله به ليصح المردعي فادعى المردعي سأل المردعي عليه عنها ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال العلي رضي الله عنه اذا قاضا اليك رجلا فاقض له لا وحي تسخ كلام الاخر متوفى ترضي يقضي بينهما فان عرفت وقضى عليه بها القول الله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة اي شاهد ولكن الانسان لا يكون قاضا ما لا يرض على نفسه فبطله ذلك فاما قضا القاضي على المقر فيقف على طلب المردعي لان الحق له ويجوز ان يعمل القاضا ويؤثر فيجوز الخصم فاذا حكم بطله واشهد على حقه كان له توفيق المردعي. وان شهد المقر للناس على نفسه فقد استعفى المردعي عن قضا القاضي به وان انكر سأل المردعي البيعة فان احضرها فبطله بها لان الشهادة تنصف صر المردعي في دعواه فوجب الزام خصه حكما وان عجز عن ذلك وطلب بين خصه استخلفه عليها لان القاضا مضروب لقطع الخصومات وذلك يكون باجري معاني ثلث اما الاقرار او البيعة او اليمين وفوات الامران فلم يبق الا اليمين وذلك من المردعي فيقف على التماسه ومطالبته وان قال المردعي له يمينه حاضرة وطلب اليمن لم يستحق عذابي حنيفة

رحمة الله عليه لان الميراث حكم لهما مع البيه الا ترى انه لو حضر بينه وازاد الميراث مع ذلك لم يخل له ذلك بوجه ان ابا بن حجر خاتم الشيعه بن قيس بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ارض كانت له في يده لتقره في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اقم بينك فقال النبي من لحد نبيته عليه فقال له بينه فقال يخلف ولا يباي فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما هذا او بينه ليس له الا اذا كان واحدا على قول صاحبه اذا كان الشهود في مجلس الحكم لم يستخلف الحكم ولكن سأل الحاكم الذي البيه فان اقامه فاضى له بها لان الميراث هو الميراث اذا لم يحضر بينه كمال البيه فحقه انه ان يطلب بايها شاء ولا يرد الميراث على الميراث عندنا ولا في النكاح الميراث عليه الميراث في قوله في الاموال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم جعل حبس ليمان في حجة الميراث عليه وحسن البيات في حجة الميراث بقوله البيه على الميراث الميراث عليه واخرج الكلام مخرج التمييز والتفصيل ولا يجوز ان يقال حكم لهما الى الميراث كما في قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم البكر تستلم في نفسها والبيت تشاؤ وروى عن قتادة انه قال في قوله عز وجل وانتاه الحجة وقصر الخطاب قال الحجة البيه وقصر الخطاب هو البيه على الميراث والميراث على الميراث عليه لان الميراث سقطت عن الميراث عليه مع كونه من اهل الميراث يعني وحرمه في حق الفضا عليه كماله سقطت بالافراد والراي على سقوطها ان القاضي يقضي عليه عندنا وعندنا يرد الميراث الى الميراث وهو الذي ذكرنا حجة لا حجة لهما ان لا يجوز الفضا بشاهد وبين الميراث لا نال ورددنا الميراث الى الميراث وقصر الحكم بيمينه لكل فيه مخالفة الشيخ وهذا لا يجوز ولما نرى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قضى بشاهر وبين فقد روي يحيى بن يعقوب انه قال ليس في الشاهد والميراث حديث يصح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وقال ابو بكر الرازي سمعت بعض اهل المعرفة يقول جهرت ان اجد حديثا صحيحا في الشاهد والميراث فلم اجد من هذا الخبر مخالف للاصول يعرض على كتاب الله تعالى ويؤيد عليه ثم حمل ان معناه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يقضي بالشاهد بآراء والميراث اخرى الا ترى انه دخل الالف واللام في الشاهد والميراث في اكثر الروايات وعند الشافعي لا يقضي بالنكاح ويؤيد الميراث على الميراث بذكر النكاح في البيه لان ما يثبت بالبيه لا يقضي فيه بالنكاح قياسا على الجرد والقصاص والاشياء الستة على ما ذكرنا في النكاح ولا يقبل بيته صاحب اليد في الملك المطلق حتى ان الخارج لو اقام البيه في بيته او في عندنا لان ذلك اليد اقام البيه على ما يشهد له ظاهره ولو على ما دل عليه اليد من حيث الظاهر والميراث فيه ما يحمل الفسخ بخلاف الجزية لانها لا تحمل الفسخ بعرضتها والشهود يرجعون في الشهادة الى الظاهر لان من اى شيئا في يد انسان يصرف فيه تصرف المالك له ان يشهد بالملك له فلا يقبل كماله ما انما قيل اقامه الخارج البيه فانها لا تقبل بالاجماع بوجه ان المقصود من كل واحد من البيتين هو استحقاق الملك وبيته الخارج بعيد الاستحقاق فكان لو كان في البيتين في دعوى الدين بان ادعى على الشان حجة بيته اقام الميراث عليه البيه ان لا دين عليه لا يقبل ويقبل بيته الميراث وكما لو اقام الخارج البيه على الشان حجة بيته اقام الميراث عليه البيه ان لا الشافعي اذا اقام البيه على الملك المطلق كانت بيته في اليد او في بيته الخارج لانها استويا في الدعوى والبيته ومع اقرارها بدين حجة بيته بالبر كماله لو تادعيا في ثوب و اقام كل واحد منهما البيه ان الثوب ثوبه يسحق في ملكه وهو لا يتغير رقبه الشيخ اوفى دابة و اقام كل واحد منهما البيه على الشان او على الشان من ثلث كان بيته في اليد او في بيته الخارج على كل حال انه عبده و اقام البيه عليه و ادعى العبد انه حر الاصل و اقام البيه عليه فان بيته العبد او في بيته الميراث بوجه ان كل حادثة قبل فيها بيته الميراث فثبت

لأنما

الله

فيها بيته الميراث عليه بعرضه اذا كانت على حجة بيته كافي حادثة النكاح والميراث على الميراث ما يشاء 176 واذ انك الميراث عليه عن الميراث في بيته بالنكاح والزمه ما ادعى عليه لانه بالنكاح صار ميراثا فصار حلالا او صرحا وبني القاضين يقول له اني اعرض عليك الميراث ثلثا فان حلفت والا قضيت عليك ما ادعى لك فاذا اكرز العرض ثلثا فثبت في بيته بالنكاح كذا العادة جرد بان الشان يبيع عن الميراث فوجب ان يكرزه ويخبره بذلك لحياطا وقوله نانا لان الحكم بالنكاح محذور فيه وكان من باب الامتنان في الامتنان يقع ثلث مرات وهذا الخراج استجاب وقد تقدم الكلام في القضا بالنكاح وان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف الميراث عندنا في حقه رحمه الله عليه ولا يستخلف عبده في النكاح والرجعه والتي في الايلا والرق والاشهاد والاشهاد والاشهاد لما ذكرنا في النكاح انه لا يستخلف في الاشياء الستة لانها لا يستخلف فيه الا بغيره والنكاح بغيره وانما الحكم فيه بالافراد او بالبيته وعبدان يوسف وعبد بن محمد يستخلف في جميع ذلك الا الجرد والعان لانها من احكام الجرد القرف وقربا هناك فلا تعبده واذ ادعى اثنان عينا في مير آخر كل واحد منهما يبيع انما له و اقام البيه قضى بها بينهما نصفين عن اصحابنا لما روي عن ثمة بن طرفة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ثوبه و اقام كل واحد منهما البيه اياه فقضى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بينهما نصفين ولا يفسا ثوبا في سبب الاستحقاق فيما يصح قيمته فوجب ان يكون بينهما كما لو اقام كل واحد منهما البيه ان ابيت وصلى بالملك فانه يقضي بينهما وعندهما ما لا يخفى باعرا البيتين وعندهما لا و روي عنهما عداو للشافعي فيه ثلة اقوال في قولنا وفي قولنا يبيع بينهما وفي قولنا تهاوت البيتان فيساقطا واحج في الميراثه ما روي عن سعيد بن المسيب ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ثوب و اقام كل واحد منهما بيته عبده ولا فاقع بينهما وقال اللهم انت تقضي بينهما قلت هذا كان في يد ولا سلام في حال باحة القمار ثم شئت الفرقة بتعزم القمار واجبوا على قولهم بالثبات انها حجتان تعارضتا وليست لهما ميراث على الاخرى فوجب ان يسقطا كما لو اقام الرجلان بيته على امرأة انها زوجة فانهما ساقطا كذا هذا قلنا لا يجوز ان نطن المسلمين الا لاجل لانهم لا يجوز ان يكون كل واحد من البيتين اعتمد سببا لطلب لهما جوارا الشفاعة وهو انما هو في يد المشهود له يصرف فيه تصرف المالك من غير منازع له فيه لم يخل الوضع موضع الفقه خلاف ما اذا اقام البيته على امرأة انها امراته لانه لا يجوز الحكم بالسركة في الاصل فان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البيته لم يقض بواحدة من البيتين رجوع الى تصديق امرأة لا جرمها لان النكاح لا يتحقق وذلك لانه جرد الغفران ولم يعلم التاريخ بينهما فصار حلالا وتعامعا قبطا ويجمع الى تصديق المرأة لا جرمها لان الوجوب عليها وكان البيان اليها وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقام البيته فكل واحد منهما بالخيار ان يشا آخر نصف العبد بنصف الثمن وان شاورك لان البيتين اذا تعارضتا في الشرا من واحد ولا تانع فيها تساويا وهذا لانها لا يحتاجان الى اثبات ملك بايها بل يحتاجان الى اثبات ملك انفسهما بامر حاد وكل امر من حادين لا يعلم التاريخ بينهما فانه يحكم بوقوعها معا كالعرق في اذا حكما بوقوعها معا تساويا وفيه لا يفسا ثوبا في سبب الاستحقاق على وجه لم يبين كذب احد البيتين والشئ ما يصح الاشتراك فيه فصار كقاعدة البيته على السبب والوصية وانما يكون لكل واحد منهما الخيار لا يدخل في العقد ليس له المبيع من غير شركة ولم يسم له الاصفه فصار معا في حقه فخير فيه ان شأ رضى بنصف الثمن وان شأ تركه فان خارا اخذه رجوع كل واحد منهما الى نصف ما

اشتراه وان اخذ الرديج كل واحد منهما جميع الثمن على الباع لان البيع انفسخ في حقيقتهما فوجب لكل واحد منهما الثمن فان بقي القاض بينهما فقال احدهما لا اخذ لم يجر للاخر ان يخرجه لانه لا يتحقق حق كل واحد منهما في نصف المبيع فثبت فسخ العقد في حق كل واحد منهما في النصف فلا يعود الا بتجدد العقد كما اذا قضى بالار للشفيعين فمضى احدهما لم يجر للاخر الا بالنصف بخلاف ما اذا ترك الخصومة بغير القضاء فان الاخر ان اخذ الجميع كان حقه ثبت في الجميع بعدد وانما سقط بالرجعة فاذا زالت الرجعة والصلح بحاله بقي حقه في الجميع كاجر الشفيعين اذا سلم الشفعة بغير قضاء كان للاخر جميع الارض كراهه وان خسر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه اترخ الاستحقاق قبله واثبت بينته تقدم عقده على عقد صاحبه وكان السابق اول كالتاج وان لم يترك تاريخا ومع احدهما قبض وهو اول لان امور المسلمين محبة على الصحة والسرادهم امض فالظاهر ان قبضه يقين مع وليس يقين عيب فالقبض معنى جازم والبيع معنى جازم ايضا فمضى بوقوعهما معا والقض المتضمن عقدهما مقدر ما عني بيع الاخر من طريق الجرم وصار كانه باع مع الآخر ملكا غيره وكان صاحب لقب اول وان ادعى احدهما شرا والاخر بغير قبض او قبضه وقبضا واقاما بينه ولا تاريخ معهما والشري اول لان الشري والهبة كل واحد منهما معنى جازم لا يعلم تاريخهما فمضى بوقوعهما معا كالعرق في فاذا وقع معا تعلق الاستحقاق بعقد البيع ولم يتعلق بعقد الهبة حتى ينضم اليه القبض فكان البيع استوفى فاذا كان اول وهذا اذا ادعى الملك من حقه وادعى الآخر الشري وادعت امرا انه تزوجها عليه فها سوا بينهما بغير عداي يوسف لان البيع والنكاح تسويا اذا الملك يقع في كل واحد منهما بنفس العقد فصارا كالبيعين وعند محمد الشري اول ويكون للمرأة عليه القيمة لانه يجر العمل بالبينتين وكان قبضه حسن الظن بالشهود بان قبض البيع على النكاح في رجل كان تزوجها على ملك العقد فثبت السمية ونجبت القيمة عليه ولو فزنا النكاح بطل البيع ولو جازم بوقوعهما معا بطل البيع في النصف فاذا بطل في النصف قضى بطلانه في الكل فلهذه الضرورة قدمنا البيع على النكاح واجبا في النكاح القيمة على الزوج عملا ما فيها خصوصاً على اصل محمد بن ابيات من حج الله تعالى بحالهما ما امض وان ادعى احدهما وهما قبضا والاخر بغير قبض فالرهن اول استحقاقا لان الرهن يتعلق به ضمان الهبة لا يتعلق بها ضمان فصار الرهن مع الهبة كالبيع مع الهبة ودور في كتاب الشهادات ان الهبة ولي لان الرهن فيه اثبات الحق والهبة فيها اثبات الملك فكان الملك اول من الحق بوجه ان الهبة ترد على الرهن والرهان لا يرد على الهبة فكان الرهن اصعب والهبة اقوى وان اقاما الخايجان البيه على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم اول لانه اترخ الاستحقاق قبله واثبت بينته تقدم عقده على عقد صاحبه وكان السابق اول وان ادعى الشري من واحد واقاما البيه على التاريخين فالاولى لان صاحب الوقت الاول ثابت الملك لنفسه في وقت فقده لانه لا يبايعه فيه صاحبه وبين بينته ان الشيء لا يستحق الا من قبله والثاني لم يبيع الاستحقاق من قبله وكان الاول اول وان اقام كل واحد منهما بينته على الشري من آخر وتاريخا فها سوا كل من البينتين فاما مقام الباعين حضرا واقاما البيه على الملك فانه يكون الشيء بينهما سوا كراهه وان اقام الخايج البيه على ملك مورخ وصاحب البيه على ملك اقدم تاريخا كان اول قال في رواية اهل البصرة بها الخايج لان الخايج اقام البيه على الملك وهذا اليد اقام البيه على اليد وبينه الملك اقوى وبينه اليد اضعف لان اليد شئوع يد ملك ويد امانه وغيرهما فلا يعارض الاقوى بالاضعف وفي رواية اخرى

عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما انه يقضي بها الذي اليد كما ذكرنا في هذا الكتاب لانه اثبت اليد في زمان لم يبايعه فيه المرعي وهي البيه الاولى وللرعي اقام البيه على حروث ملك بغير شئ من هذه اليد لانه جهة صاحب اليد ولا من جهة مستحق عليه فلا يقبل بيته وان اقام الخايج وصاحب اليد كل واحد منهما بينته بالنكاح فصاحب اليد اول لان رجليه اجمعا في يافته انها ثبتت في ملكه واقاما على البيه فمضى بها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الذي هو في يده وهذا التاريخ في حري الخصم لعم قوله صلى الله عليه واله وسلم البيه على المرعي واليمن على من اتركه وان بينته يد اليد على معنى لا يقضيه ظاهر اليد فصار حقيقته الخايج مستساويا ومع صاحب اليد رجيح اليد وكان اولي وعن ابن ابي ليلى انه يقضي بها الخايج كما اذا اقام البيه على ملك مطلق وكذلك الشيخ في الباب الذي لا ينسخ الاثره كان قد سبب في الملك لا يترك وهو صاحب اليد كما بينا في النكاح وكل سبب في الملك لا يترك من غير ان يكون من الصف الذي لا يعلم اهل الصفة انه لا يترك طبعه من الجريد اكثر من مرة واحدة وكذلك كله في البيع والشراخ بخلاف خطه الارز والجلي يصاع والتجرعيش والخطه نزع من نزع التراب فيجوز ويرفع مرة اخرى فان بينته الخايج في مثل هذه الاشياء اولي من بينه دي اليد على قبلها وان اقام الخايج البيه على الملك وصاحب اليد على الشري منه كان صاحب اليد اول لان الخايج بين بينته ان الملك له وانه لا يستحق الا من جهة وصاحب اليد ادعى الاستحقاق عليه وبين انه استحق من جهة فكان اولي بغير ريقا البينتين حيجا وان اقام كل واحد منهما البيه على الشري من الآخر ولا تاريخ معهما تها تبت البينتين وترك الشري يد من هو في يده عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لا تجمع البينتين بغير كل واحد منهما سبب يستحق الملك على صاحبه من غير تاريخ بينهما فبطلت حيجا وان اقام كل واحد منهما البيه على صاحبه ان قاضي يركزي فمضى الملك له على صاحبه وعند محمد يقبل بيته الخايج ويقضي بالشيء اذا لم تشهد البينتين جميعا على القبض كان البينات حج من حج الشري في ما امض اعمالا لاجورهما فلان من حج احدهما على الآخر اذ امض العمل بهما كما في سائر الحج الشرعية وهما يجر العمل بهما جعلا لا يجر كل الخايج باع او كمن ذي اليد باع ذو اليمن الخايج ولم يسلم اليه فانه يور بالسلام اليه وقال محمد اذا شهد كل واحد من البينتين على التسليم والتسليم فصارا لصاحب اليد فجعل اليد القافية في الحار دليل لتاخر كان صاحب اليد باع وسلم ثم اشترى به وقبض فيكون ذلك نصيح العقدين حيجا وان اقام احد المرعين شاهدين ولاخر اربعة وهما خارجان فها سوا لان كل واحد منهما اقام البيه على ما يكون حجه له على صاحبه وعلى ذي اليد واستويلا ومن ادعى فضا صاعا على غيره فجد استحقاق اليمن واجت عليه وذلك لان القصاص حو لا يدعي فاذا اشترى على ياقح واجت عليه وجب ان يستحق فان نكل عن اليمن فبادر بنفسه لزمه القصاص لانه بالذات صا باذ لا له وبذله مادون القبض جائز والذليل عليه ما روي عن عمرو انه وقع في بده اكلة فامر للحجام بقطعها فاد على جواره وان نكل في النفس حبس حتى يقر او يعلف في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لان المصها هنا حق مقصود مرعا في نفسه كمان القسامة فانه يخلعون ويغيبون مع ذلك الدية بخلاف الطريق لانه ليس يجوز مقصود بنفسه ولكن المطلوب منها القضاء بالنكول فاذا اوجب النكول القضاء وجب ان يقضي بعين ما وقعت فيه الرعي لا غيرا كما في الاموال وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الارش فيها لان النكول قائم مقام الاثران وما اقيم مقام الجور العقوبة به فصار هو امر سقط القود فيه فوجب ان يسقط الى المال لانه يدنا بالشبهات فصار هذه كدعوى الشري والنكول فيها واذا قال المرعي في بيته حاضرة قيل

ذلك

المرعي

لخصه اعطه فليست بغيره ايام وان كان لا امر بل انما لان المرعي لا يمكنه احراز بنيه في الجال وان
كان الشاهد على من يثبت فادون ثلثه ايام فانه يلزمه الخصومة كذا الشهادة فلو خذ اليمين من الخصم حتى يخلص
المرعي شهوده فان ابان بعبية الكليل كان المرعي ان يلزمه حتى يخلص بنيه نفسه كذا لا يودي الى ابطال
حقه الا ان يكون له ما عليه غير بيا على الطريق فيلزمه المرعي مقدار مجلس القاضى يعني ما بين اول المجلس
الى اخره لان في معية عن السفر اضر اياه وليس له ان يضر بغيره من غير حق له عليه وان قال المرعي عليه
هذا الشيء او عيبه فلان الغياب او رهنه عندي او عصيته واقام بنيه على ذلك فلا خصومة بينه وبين
المرعي لان الخصومة انما توجب على ظاهره وفرضه بنيه ان يلزمه الخصومة فلو دفع عنه الخصومة
الا ترى انه لو وكل رجلا بقتل امرأته او عبده من يلد الى يلد فاقام العبد البنية ان مولاه اعقبه واقامت
المرأة البنية ان يزوجها طلقها فقلت بنيه في اثبات الجلالة بينهما وبين الوكيل وان يرضى الوكيل خصما
فما يدعي على موكله من الطلاق والعاق كذا هذا بخلاف ما اذا لم يقع البنية لان بنيه في الظاهر فلا
يقدح في قبول الخصومة عن نفسه لمجرد قوله كذا ليدون ادعي الجلالة على عبده وصاحب الرهن كذا الجلالة
لا يسمع قوله ما لم يقع البنية وقال ابن ابي شيقة لا يسمع الخصومة عنه مجرد اقراره لان اقراره به فصح لغيره
بدليل ان المقر له اذا حضر كان له اخذ فدين يسمع خصومة المرعي مع اقراره بالشيء لغيره وقال ابن شبرمة
لا تدفع الخصومة عن المرعي عليه وان اقام البنية على ما قاله لانه ليس خصم في اثبات الملك لغيره بالبينة وقال
ابو يوسف لو كان المرعي عليه غنا لا خصم لا تدفع الخصومة عنه وان اقام البنية على ما قاله لانه لا يكون
ان تدفعه الى رجل في السر بريد ذلك الرجل ان يثبت الى موضع بعيد ويقول له او دعنيته لمحض من الشهود
حتى لا يسمع خصومة خصمي على من جال عينيته ثم في قول ابن حنيفة راي يوسف اذ قال شهود المرعي عليه
او دعه رجل لو ياتيه لغيره فانه ولا يسمع الخصومة عنه لانه ثبت بغيره البينة
وصوله من جهة غير المرعي الى المرعي عليه فصار كانه ذكر والسم الرفع خلاف ما اذا قال
الشهود لو ياتيه لغيره فانه لا يعرفه لوان ان يكون المرعي هو الذي دفعه اليه وقال محمد لا يسمع هذه البينة
حي يشهد واعلى اسم الرفع وبنيه فيعلم المرعي ان الخصومة تحولت عنه الى من يدينه خاصة وان قال
ابتغى من الغياب وهو خصم لان المرعي عليه فيسكه لبقته لا لغيره وكان خصما لمن يدعي وان قال
الموحي سرق مني واقام البينة على ذلك وقال صاحب الدراود عيبه فلان واقام بنيه لم يدفع الخصومة في
قول ابن حنيفة راي يوسف رحمه الله عليها لا يسمع هذه البينة من روي الى الشتر على السارق قال الله
تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
لهذا لو شترت شوبك لكان خيرا لك فاذا شهدوا بالشركة المبهمة وقرطهم العترة يد هذا الرجل
والظاهر ان هذا هو السارق كانه شهدوا عليه انه هو الذي سرقه وكان من عادة السارق ان يخطب
والتوازي فلو قلنا بنية المرعي عليه برفع خصومة المرعي لا جال المرعي عليه خصومته الى من لا يقدر المرعي
على خصمته وقال محمد بن عيسى راي يوسف هذه الخصومة عنه لان شهود المرعي يشهدون على فعله فاعل
مجهول لا على هذا الرجل الذي هو صاحب البينة وكان شهود المرعي شهدوا له بطلان الملك واقام
صاحب البينة على ايداع الغياب فما قلنا فاما اذا كان شهود المرعي قالوا عيبه ولم يشهدوا على
من عيبه منه واقام دوايد البينة على ايداع اندفعت الخصومة عنه كذا هذا وان قال المرعي لبي الجدل
عصيته انت فني واقام البينة على ذلك لم يسمع بنيه دي البديعي الا يداع او الرهن لان الذي في هذه السلسلة

علي

فصار

صار خصما يدعي الفعل عليه وهو لا يقدح على اجماله ما به صار خصما الى غير فلا تدفع عنه الخصومة بخلاف 178
ما اذا كان المرعي يدعي على المرعي المطلق لنفسه وان قال المرعي ابتغى من فلان وقال صاحب الدراود عيبه
فلان ذلك سقط الخصومة بغير بنيه لانها اتفقا على ان الذي في هذا العترة دي الكليل فخرج دوايد البنية يكون
خصما للمرعي واليمين بالله دون غيره ويؤكد بذكر اوصافه لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه
قال لا تخلفوا بآباءكم ولا بطوا عيت ولا يحد من حرود الله ولا بشي من شر اربع الاسلام فمن كان حالفا
فلخلف بالله او ليمينت ولا روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال خلت بياي في فخذ من جادته فاذا هو
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا تخلفوا بآباءكم فاما من صفات الله تعالى التي هي في الخلف بخوان
نقول بالله الذي لا اله الا هو الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية فلان ذكر الصفات بتعظيم الله تعالى
والعقرب من تخلف الخصم ان يقر بالحق او ينكر عن اليمين وهذا ارجح للشكول الذي راي انه زاد في اسم الله
عز وجل في الرعا يكون ابلغ في الخضوع واقر ب الى الاحباب ولا يستخلف بالطلاق والعاق لما روي من
الاخبار وروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال لعن الله من خلف بالطلاق وخلف به وعن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال من خلف بالله فهو جحد فينبه كذا ذهب في تفسير قوله عز وجل واقسموا بالله
حجرا لهما فصر الى ان يفسره القسم بالله ولا يستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى لما روي عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه خلف ابن صونيا الامور الذي كان عالم اليهود في جدار ابيات الذين زنا منهم فخلروها
بالله الذي لا اله الا هو الذي انزل التوراة على موسى فاجر الزاني في كتابهم الا هذا ولاهم يعقرون الها
بغيره الصفة وتورعون عن اهل بغيره الصفة فوجان يخلفون به والضرابي بالله الذي انزل الانجيل على
عيسى لانه يؤمن بالانجيل ويعظه فيخلف على هذه الجملة والحجوسى بالله الذي خلق النار لانه يعطون النار
وتخلف عنهم من اهل الشرك بالله او بالذي خلق السما والارض لانه يقر بالله كما قال الله عز وجل وليس
سألهم من خلق السموات والارض ليقول الله الا انهم يشركون بالله غيره ولا يخلفون في سوت عباد انهم
لان ذلك توقيف وتكرير للملك المكان والحرمة لا سم الله تعالى لا المكان فلا يفعل بغيره انه يكره
القاضي وامنه دخول بيت النار والكنيسة ولا يفعل ولا يعب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا مكان
عزنا لما ذكرنا ان الحرمة للمحلو فيه وهو الله عز وجل لا الاماكن والزمان وجزءه الله تعالى في الاماكن
كلها واجده وامنه للتغليظ بالمكان والزمان وعند الشافعي اذا كان المدعى فيه يبلغ مائة درهم فما فوقها
فالخلف بكعة عز الركن والمقام او يدخل البيت فيخلفه بغير صلوة العصر والتخلف بالدين عند المأثر
وفي سائر البلاد في المسجد الجامع ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالفخج استخلف بالله ما بين عايبه واثمة
ولا يستخلف بالله ما بينه كان البيع مما جدد وروى الفخج والبطان عليه فيجوز ان يكون باعه ثم نقا لا فلا يخلف
بالله ما بينه وبين ثبوت ثبوت ويستخلف في العصب بالله ما بينه وبين عيبه في الحال ولا يخلف ما عصبه لانه
يجوز ان عصبه منه ورده عليه ويجوز ان العصب منه وبه لا يخلف على ثبوت في الحال وفي النكاح بالله
ما بينه وبين نكاح قائم في الحال على قول من يري الاستحسان فيه لانه يجوز ان تزوجها ثم طلقها فلا يخلف
الا على ثبوت في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما بينه وبين السابعة لما ذكرنا ولا يستخلف بالله ما طلقها
لانه يجوز ان يطلقها بآثار تزوجها وان يطلقها بآثار تزوجها بعد زوج اخر ولا يكون بينهما
بينونة فامة فيخلف على ثبوت الطلاق والبينونة في الحال ولا يخلف على الاموال ما بينه وبين اذا كان دار في
يدي رجل فادعاهما اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلما جاز الجميع ثلثة ارباعها

والمشتري والسلعة قائمة بعينها وجاهاً خالفاً وتزاد أفضراً في الخالف قيام السلعة في بعض الروايات
وان هلك فالقول ما قاله المشتري ولا في القياس مع الخالف في هذا لا يتفقها على زوال الملك البائع
ودخوله في ملك المشتري وضمانه وانما اختلفا فيما يليق بالمشتري من ضمان الثمن لكانت القياس في حال
قيام السلعة بالاجماع المتبرع وما سوى ذلك على أصل القياس **والحمد لله** بخلافان ويفتح العقد على قيمه
الهالك لان هذا اختلاف في من عقد فابرهما فوجب الخالف كما في جلاء قيام السلعة فاذا اختلفا فوجب
عليه رد المبيع ولا يرد على رده **فقرمتمه** ولو كان المبيع عندين فهاك احد العدين هو اختلفا
في الثمن لم يتخالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله عليه الا ان يرضى البائع ان يترك حصه الهالك لان العبد
اذ اجتمع في صفقة واحدة صار كل واحد منهما كوصف من وصافه بديل انه لو اراد ان يقبل
العقد في أحدهما دون الآخر ليس له ذلك ولو وجد باجرهما عينا فاذا ان يتركه وجره ليس له ذلك فصار
كما لو كان عبداً واحداً ولو كان كذلك فانه لا يتخالفان الا ان يشاء البائع ان يترك حصه الهالك وقال ابو
يوسف لو كانا قايدين يتخالفان عليهما ولو كانا هالكين لم يتخالفا فاذا كانا احراراً قايماً والآخر هالكاً خالف
على القايدين وهالكاً وقال محمد بن يحيى فان عليهما يتخالفان في المسئلة التي قبل هذه **واذا اختلف**
الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فاقام البينة فثبت بینه
لان الرجوع الى البينة خير من اعتبار الدعوى التي لا بينة معها وان اقام البينة فالبينة بینه المرأة لانها
ثبت الزيادة وان لم يثبت لها بينة يتخالفان عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ولم يفتح النكاح ولكن
يختم به المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج قضى بما قال الزوج وان كان مثراً ادعته المرأة او اكثر
قضى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقام ادعت المرأة قضى لها
مهر المثل وان كان فيما بين ذلك فالقول قول المرأة الي تمام مهر المثل وفي الزيادة القول قول الزوج لان
ذلك المصلحة موجب من طريق الحكم الا ترى انه لو تزوجها بخمسة شاهدين ولم يشر لها مهر وجب
لها مهر المثل فاذا لم يثبت التسمية لا اختلفا فيها وجب الرجوع الى موجب الحكم وهذا كالصاغ
ورب الثوب اذا اختلفا في الاجرة فانه يرجع الى قيمة الصبغ مستعملاً في الثوب فان كان ذلك يشهد
لرب الثوب فالقول قوله بالله ما التزم الزيادة وان كان ذلك يشهد للصباغ فالقول قوله بالله ما رضى
بما ادعاه رب الصباغ وبما ان الوصف المذكور في العلة في هذا الاصل ان الرخ لو هبت بثوب انسان فالتفت
في ثياب الصباغة فانصبغ فاخار رب الثوب اخر ثوبه مصوغاً لزمه قيمة الصبغ صاهنا وهذا
بخلاف العصاة ورب الثوب اذا اختلفا في الاجرة فالقول قول رب الثوب لان القضاة ليس لها وجب
حتى يوكلا ما قلنا انه لا خلاف ان احرار الزوجين ادعى التسمية ووجدتها الاخر انه يرجع الى مهر
المثل خلافاً لمسئلة القضاة وهذه الطريقة تقضي ان الزوجين لا يتخالفان الا اذا كان مهر المثل المرأة
بين القول والاكثر فيقول كل واحد منهما على ما يدعي صاحبه فاذا اختلفا جميعاً يرجع الى مهر المثل
والن هذا هو ابو بكر الرازي وذكر ابو الحسن الدرخاني ان الخالف في هذه المسئلة على الفصول الثلاثة
وقال ان المهر الذي مهر المثل لا يثبت الا بسقوط التسمية والتسمية لا تسقط الا بالخلف وقال
ابو يوسف القول قول الزوج الا ان يدعي شيئاً مستحسناً وهو ان يترك ما لا يتزوج مثل تلك المرأة عليه
لان الصبغ في حكم السلعة المستهلكة الا ترى ان العقد لا يفتح فيه بالخالف فاذا لم يثبت الخالف في البيع
مع هلاك السلعة فكذا وجب ان يثبت في النكاح فيكون القول قول الزوج الا ان يدعي شيئاً يكرهه

قوله في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فاقام البينة فثبت بینه لان الرجوع الى البينة خير من اعتبار الدعوى التي لا بينة معها وان اقام البينة فالبينة بینه المرأة لانها ثبت الزيادة وان لم يثبت لها بينة يتخالفان عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ولم يفتح النكاح ولكن يختم به المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج قضى بما قال الزوج وان كان مثراً ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقام ادعت المرأة قضى لها مهر المثل وان كان فيما بين ذلك فالقول قول المرأة الي تمام مهر المثل وفي الزيادة القول قول الزوج لان ذلك المصلحة موجب من طريق الحكم الا ترى انه لو تزوجها بخمسة شاهدين ولم يشر لها مهر وجب لها مهر المثل فاذا لم يثبت التسمية لا اختلفا فيها وجب الرجوع الى موجب الحكم وهذا كالصاغ ورب الثوب اذا اختلفا في الاجرة فانه يرجع الى قيمة الصبغ مستعملاً في الثوب فان كان ذلك يشهد لرب الثوب فالقول قوله بالله ما التزم الزيادة وان كان ذلك يشهد للصباغ فالقول قوله بالله ما رضى بما ادعاه رب الصباغ وبما ان الوصف المذكور في العلة في هذا الاصل ان الرخ لو هبت بثوب انسان فالتفت في ثياب الصباغة فانصبغ فاخار رب الثوب اخر ثوبه مصوغاً لزمه قيمة الصبغ صاهنا وهذا بخلاف العصاة ورب الثوب اذا اختلفا في الاجرة فالقول قول رب الثوب لان القضاة ليس لها وجب حتى يوكلا ما قلنا انه لا خلاف ان احرار الزوجين ادعى التسمية ووجدتها الاخر انه يرجع الى مهر المثل خلافاً لمسئلة القضاة وهذه الطريقة تقضي ان الزوجين لا يتخالفان الا اذا كان مهر المثل المرأة بين القول والاكثر فيقول كل واحد منهما على ما يدعي صاحبه فاذا اختلفا جميعاً يرجع الى مهر المثل والن هذا هو ابو بكر الرازي وذكر ابو الحسن الدرخاني ان الخالف في هذه المسئلة على الفصول الثلاثة وقال ان المهر الذي مهر المثل لا يثبت الا بسقوط التسمية والتسمية لا تسقط الا بالخلف وقال ابو يوسف القول قول الزوج الا ان يدعي شيئاً مستحسناً وهو ان يترك ما لا يتزوج مثل تلك المرأة عليه لان الصبغ في حكم السلعة المستهلكة الا ترى ان العقد لا يفتح فيه بالخالف فاذا لم يثبت الخالف في البيع مع هلاك السلعة فكذا وجب ان يثبت في النكاح فيكون القول قول الزوج الا ان يدعي شيئاً يكرهه

الصبغ

هو

الظاهر وزوي عنه ان المشتري كما استعده الشئ وهو ان يدعي اقل من عشرة دراهم **واذا اختلفا** 180
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه في الفاء وتزاد او كذا اذا اختلفا في المبدل لان المعقود عليه قابل
الفسخ واذا اختلفا في ذلك بعد استيفاء المعقود عليه لم يتخالفوا وكان القول قول المشتري وهذا ظاهر على
أصل أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لان المعقود عليه قد لا يشي رهاك واما محمد فرفق بين المنافع
المتلفة في الاجارة وبين السلعة الهالكة في يد المشتري في البيع وقال انا اذا فسخت البيع بالتخالف امكن
الرجوع الى قيمته العن المعقود عليها لان لها قيمة في نفسها واما في الاجارة فاذا اختلفت بالخالف
بقبب المنافع مستوفاة على غير عقد فلا يرضى بغيرها ويسقط عن حقها من كل وجه وكان الرجوع الى
قول المشتري **اول** واذا اختلفا بعد استيفاء المعقود عليه في الفاء وفسخ الاجارة فيما بقي من كل القول
في الماضي قول المشتري وذلك لان كل خير من المتفعة كالمعقود عليه في الاجارة فيما بقي بعقد مبتدئ
فصار ما بقي كالمفرد بالعقد فيتحالفان فيه وليس كذلك اذا هلك بعض المبيع في يد المشتري في قول
ابي حنيفة رحمه الله عليه لان كل خير من المبيع ليس بمعقود على حده وانما الجملة مملوكة بعقد واحد
فاذا افسد الفسخ في الهالك سقط فيما بقي واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكفاية لم يتخالفا عند
ابي حنيفة رحمه الله عليه لان الخالف انما يجب لرجوع كل واحد من المتعاقدين الى راس مال له لدفع
الظلمة عن نفسه ولا يمكن الرجوع الى راس المال في هذه المسئلة لان الوفاة في الكتابه وفراخ المولى
بعض الكتابه فانه لا يرد ذلك على العبد فيكون ضرراً اعليه ولوم يفسخ الكتابه في مال المولى يرد بين
ان يلحقه الضرر او لا يلحقه ودفع ضرره معلوم وهو ضرر العبد او ليس دفع ضرره موهوم وقال
ابو يوسف ومحمد بن يحيى فان وفسخ الكتابه لان هذا عقد يحتمل الفسخ بالا قتاله او ثبت فيه خيار الشرط
يفسخ بالخالف كالباع والاجارة **واذا اختلف** الزوجان في شاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال وما
يصلح للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما فهو للرجل والاصل في ذلك ان لكل واحد منهما فيه بدل من طريق الحكم
والبدل الحكيم يختار فيها الترجيح بالاطهر الا ترى ان الرجل اذا اختلفا في دابة احرها زكاتها والآخر
منعها لجامها كل واحد اولى فقلنا ان ما يصلح للرجل في الرجل فيه اظهر لانه هو المتصرف فيه
دون المرأة وما كان للنساء في المرأة فيه اظهر من ان مثل ذلك المنافع على يد الهبة والمقطوع لا
يفعل الا للمرأة واما المشكل في الرجل فيه اظهر لان الرجل هو الذي يتكلف بلحضائه في البيت في
العادة ودلالة الحال معتبرة قال الله تعالى ان كان قبضه من قبل فصرف وهو من الكاذبين الى آخر
الآيات **الثالث** فرد الامر الى ما يشهد له الحال بدليله ان الخياط اذا كان خيط في دار رجل فبعضها
فاختلفا فيه كان القول قول صاحب الدار وان اختلفا في المقرض والابرة كان القول قول الخياط وبان
على العلة اذا اختلفا الحمام والبطار في العطر وهو في ايديهما لان هناك بد مشاهدة لا بدحجه فكان
في يد كل واحد منهما النصف الا ترى ان العطر لو كان كله في يد الحمام لم يرضى للبطار ان يتركه من يده فان
ما تاجرهما واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء لهما في منهما لان الرجل قد يقع فخاص
اليه لباقي منهما وهو قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال محمد وزكاتها منها بقوم مقام مورثته والموت
والحياة سواء وقال ابو يوسف يرفع الى المرأة ما يخدمه منها والباقي للزوج لان المرأة لا تملك من حوائج مثلها
في العادة وما زاد فالرجل فيه هو المتصرف للمرأة وقال في جميع ما في البيت سوى ما في يد كل واحد منهما
مشاهدة يكون بينهما نصيب وفي الرواية الاخرى يعم ان المشكل بينهما نصفان **وقال ابن ابي ليلى** جميع ما

وهو مال الزوج والساعي

في البيت للرجل الا الشهاب الذي على يدها فانها لها وقال الحسن القول قول المرأة في جميع ما في البيت وهو قول الشيخ **هـ** واداباع الرجل جارية نجاة بولد فادعاه الباع فان كانت به قلة من سنة اشهر من يوم باع فهو ان الباع وامه ام ولد له ويبيع البيع فيه ويرد المهر المستحقات في قول علمائنا الثلاثة لانه ادعي نسب ولا يحتاج الى النسب علم علوقه في ملكه لم يجر فيه ما لا يحتمل النقص والفسخ فصحت دعواه فيه خالوا دعاه قبل البيع بخلاف ما اذا مات الولد او ولد في يد المشتري لسنة اشهر او اكثر او ادعي المشتري بسببه او كذا او اعقبه المشتري او دبره ثم ادعاه الباع او كان الباع اشتراها من السوق وخبلى فباعها فولدت ثم ادعاه وقال لا يبيع دعوة الباع وهو القياس من الباع يوم بعد الدعوة نقض عقد تولاه فاشته رجل يبيع عبدا ثم يرعى ان يكت احقته قبل البيع **هـ** وان ادعاه المشتري مع دعوة الباع او بعده فدعوة الباع اولى لان دعوة الباع تستل الى وقت مقدم فصار في الحكم كان الباع ادعاه او كذا فاما اذا ولدت هذه الجارية لسنة اشهر في يد المشتري او اكثر فادعاه الباع لم يقبل دعوة الباع لانه لم يجر جروته بعد البيع فادعاه ثبوت النسب في غير الملك ولا يجرى نقل الملك فلا تصح دعوته الا ان يصرفه في المشتري فيثبت نسب الولد من الباع وانفسخ البيع ورد الباع الثمن لانهما على محضها الخصم فيه **و** ورعي المشتري باسقاط حقه **هـ** فان مات الولد فادعاه الباع وفوجأت به قلة من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاء لانه لما مات فقد فاته نسبه وصار هذا يرعى نسباني فايتر فلا يصرف وان مات **هـ** الام فادعاه وفوجأت لاول من سنة اشهر ثبت النسب في الولد واخذه الباع ويرد جميع الثمن عذابي حنيفة رجة الله عليه لانه لا يفته زوال الولد عنه وعند ما اخذه بحصة الولد من الثمن لان المقصود بالدعوة قائم ومن مذهبهما ان زوال الولد مقصور وكانت مضمونة على المشتري ولا يرجع على الباع الا بحصة الولد **و** من ادعي نسب احد التوأمين ثبت نسبهما جميعا منه لان نسب احد التوأمين شاهد على نسب الولد الثاني لان الحمل الواحد لا يتعقب في النسب حملا لا يتعقب نسب الولد الواحد فادعاه وصفت الجارية احد التوأمين لا قلة من سنة اشهر فكانها ولدت جميعا لا قلة من سنة اشهر وبالله التوفيق **هـ**

كتاب الشهادات

قال الشيخ الامام الزاهد افاض القضاة ابو الهيثم عبد الصمد بن محمود بن يوسف رجة الله عليهم اعلم ان الشهادة في اللغة بيان دعوى المدعي بطريق الحق وبذلك قول الله تعالى شهاد الله انه لا اله الا هو معناه بين الله تعالى دعوى النبي صلى الله عليه واله وسلم بما نصب في اعلام توحيد وبقا اناه من المعجزات الدالات على نبوته **هـ** قال الشهادة في الدعوى فرض يلزم الشهود لا يسمع كتمانها اطلبهم المدعي لقول الله تعالى ولا يات الشهاد اذا ما دعوا وقوله تعالى واقيموا الشهادة وقول الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه وفي الحديث من كتم شهادة عنده الجحيم والبار **هـ** والشهادة في الحدود بخبر فيها الشاهد في السر والظاهر والسر افضل لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذ روا الحدود ما استطعتم وروي تعاقب الحدود فيها بينكم فاذا رغبتم الي الامام فلا يخف الله عنه ان يخاف عني اذا ظهرت له الحجة بالشهادة عليها او بالقران بها بشر وطها وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من اصاب شيئا من هذه القاذورات فليست يستر الله فان من ابد لنا صفتها اقربا عليه حمد الله الا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذت كذا وكري ولا يقول سرق اذا كان السارق جاحدا

ادامها

لان الشاهد من رتب الي ستر معصيته عليه ولو فرض عليه اقامة الشهادة لا يصل الحق الي مستحقه فيقيم 181 الشهادة بلفظ يتوصل الي الامر من جميعا فيشهره على نحو ما قلنا وانما قلنا ان الشاهد من رتب الي الشتر لما روي ان معاوية بن الحكم السلمي كان في حجر هذا بن برة فاصاب جارية من ابي قحز ذلك له فقال له ايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فتوب ما صنعت لعله يجعل لك خيرا فلما اتا النبي صلى الله عليه واله وسلم واقرب له اربع مرات ورجعه النبي صلى الله عليه واله وسلم من اناه على ما عرفت ذلك في موضعه قال الهزال يسيرا فلما ايتته اربعة صغير او لا سترت عليه كبير هلا سترته بربك وروي لو سترته بربك لكان خيرا **هـ** والشهادات على مراتب منها الشهادة على الزنا بعين وها رغبة من الرجال لقول الله تعالى والذين يرمون المحضات ثم لا ياتوا باربعة شهداء الا به وقوله تعالى واللاتي ياتن الفاحشة من نسائكم فاستشهروا عليهن اربعة منكم ولا تقبل منها شهادة الا ترى عن الزهري انه قال مضت السنة من لدر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والحليين بعد ان لا تقبل شهادة السفا في الحدود والقصاص ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص يعني ما سوى الشهادة في الزنا يقبل فيها شهادة رجلين لا يقبل فيها شهادة النساء لان الشرع لم يرد شهادة الاربع في غير الزنا فيقبل في غيرها شهادة رجلين ولا يقبل شهادة السفا في الحدود والقصاص لما روي في الحديث الزهري وكان الحدود والقصاص فيها على الرعي والشهادة والغالب على النساء الضلال والنسيان كما قال الله تعالى ان فضل احداهما فذكر احداهما الاخرى ولهذا لا يقبل في الحدود والقصاص الشهادة على الشهادة كن في ذلك زيادة شبهة لا تكون تلك الشبهة في شهادة الاصل **هـ** وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيه شهادة رجلين ورجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية لقول الله تعالى في الرجة والغزاق واشهدوا ذوي عدل منكم وقول الله تعالى في الوصية اثنان واعدل منكم او اثنان من غيركم وقول الله تعالى في اية الدين فاستشهدوا شهادين من رجالكم فان لم يجدوا رجلين فرجل وامرأتان فاقام امرأتين فقام رجل واحد ولو كان خبوت شهادة الرجل الواحد لم يكن لقامة الله تعالى المزاين مقام الرجل معني وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم للمدعي شاهداك او يمينه ليس لك الا ذلك **هـ** ويقبل في الولادة والبركة والحبوب الباطنة بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة عند ما روي عن الحسن وعطاء وطاوس وبما روي وسعيد بن المسيب وغيرهم من التابعين عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال شهادة الست جارية فيها لا يستطيع الرجال النظر اليه وروي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اجاز شهادة القابلة وعن علي رضي الله عنه انه اجاز شهادة القابلة وحدها لان هذه الحادثة تتعلق بها حقوق محرمة من النسب والارث ونحوها وسقط اعتبار حصة الزخوة في الشهود وحيث ان سقط اعتبار العدة لانه لا حاجة في قبول الولد في الزيادة على المرأة الواحدة ونظر الواحدة اخف من نظر الثنتين والاربع كما ان نظر النساء اخف من نظر الرجال وعند مالك يشترط فيها شهادة امرأتين **هـ** وقال الشافعي لا تقبل شهادة اقل من اربعة منهن ولا بد في ذلك كله من العدة وله خط الشهادة في ظاهر الرواية من هذه شهادة فاعتبر فيها العدة كسائر الشهادات ولهذا لا يشترط العدة في رواية الاخبار وان كان لا يقبل من غير العدة على هذا نقول في شهادة روية الهلال اذا كانت السماء مغممة يعتبر العدة وله خط الشهادة ولا يعتبر العدة **هـ** ودعوى في استيفان شهادة الامة مقبولة على الولادة وان لم يذكر الشاهد في الشهادة وقال اعلم او اخبرا واثبت لم يقبل شهادته لان الشهادة يعتبر فيها صريح الفاظها دون

معانيها ولهذا لا يقبل شهادة الاخرين في الشهادة وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه يقتصر الجاهل على ظاهر
 عمالة المسلم في الشهادة التي الجور والفساد فانه يسأل عنهم في ذلك لان اصل في الناس العدالة كما
 قال الله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدلا وقيل النبي صلى الله عليه واله وسلم شهادة الاخرين
 على رؤيته هلال رمضان بما اظهر من الاسلام ولم يسأل عن عرالتة فاما في الحرد والفساد فيعتبر
 فيهما من الاحتياط ما لا يعتبر في غيرهما ولا يقبل فيه شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة
 فحازان يوكد بعلة الباطن قال فان طعن الخصم في الشهود سأل الجاهل عن احوالهم لان الخصم ادعى معنى
 جادنا فاضادت المسألة فقال له برعواه وان رضى حقا قبلها كالا حصار والاستلاف وقال ابو يوسف
 ومحمد لا يدر من ان يسأل عن احوال الشهود في السر والعلانية في الشهادات كلها لانه لا يدر من ان يكون في
 الشاهد حيلة في الباطن فوجب رد شهادته ولا يدر من ان يكون قد خفي على المزجي امرة او ليس عليه فيسأل
 عنهم علانية ايضا وقال الشيخ ابو بكر الرازي ان ابا حنيفة رحمه الله عليه اجاب على عادة زمانهم
 وكان الغالب عليهم العدالة وفروا كما هم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال خير الناس قرني الذي
 نعت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسوا الخبر حتى يشهر الرجل قبل ان يثبت شهادته ويخلف قبل
 ان يستخلف وكان ابو حنيفة رحمه الله عليه في القرن الثالث فاجاب ابو يوسف ومحمد بعد وفاة ابي
 حنيفة على عادة اهل عصرهما وان الناس كانوا اولي عترة واكثر فريغ الفساد ولو شاهد مثل زمان صاحبه
 لقابل قولها وما يتجمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت بنفسه مثل البيع والافراز والعص والقتل
 وحجم الجاهل فاداسم ذلك الشاهد او رآه وشهده ايشهر به وان لم يشهد عليه ويقول اشهدانه باع
 ولا يقول اشهدني لقول الله تعالى لا يدر من ان يشهد بالحق وهم يعلمون ولا انها علم ابو حنيفة الحق له عليه
 والمشهود به ما يجب الحق بنفسه فلا معنى لاعتبار اشهاد من عليه الحق على نفسه كما في الطلاق الا
 ان تربي لو سمع القذف من انسان حازان يشهد عليه بغير الاشهاد بالانفاق ومنه ما لا يثبت حجه بنفسه
 مثل الشهادة على الشهادة فاداسم شاهد اشهدني من غير ان يشهد على شهادته الا ان يشهدوه
 فيقولوا له اشهد على شهادتنا بكذا فانا نشهد على ذلك ان الشهادة لا يجب الحق بها ما لم تصل
 بالقضاء وكذلك لو سمع شاهد الشاهد على شهادته لم يسمع السامع ان يشهد لانها لا يثبت لان
 ان ليس لها ان تجعل ما لم يجعلها ولا يجعل للشاهد اذ اري خطه ان يشهد الا ان يثبت الشهادة
 على ابي حنيفة رحمه الله عليه لان الخطا يشبه الخطا فم تترك الشهادة وتيقن بكونه لا يجعل له
 ان يشهد به والدليل عليه قول الله تعالى لا يدر من ان يشهد بالحق وهم يعلمون ولما روي عن النبي صلى الله
 عليه واله وسلم انه قال احلني رضي الله عنه ان علمت مثل الشمس فاشهد والافدع وعنه ابو يوسف
 ومحمد جعل له ذلك الظاهر ان الانسان اذا اري خطه فانه يعرفه والظاهر انه هو الذي خطه فصار
 كما لو علم بوقتها ولا يقبل شهادة الاعمي ولا الملوكة ولا المجرود في القذف وان تاب اما شهادة الاعمي
 لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان اذ اريت مثل الشمس فاشهد والافدع ولا يدر من ان يشهد
 عليه وبين المشهود له فلا يقبل كما قال الجير اشهد لهذا او لهذا او جعل الشهادة من قر الجدار
 فاما اذا جعل البصير الشهادة فربما يدر من ان يشهد عليه ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 لان جيلولة العمي كمن جيلولة الجدار يوسد ان حالة الاقامة احرف في اعتبار الشرايط بل لعل انه
 يعتبر فيه العدالة والخربة والاسلام والعقل التام ولا يعتبر في الجرح شي من ذلك وقال ابو يوسف وابن ابي

182
 يقبل شهادته لان جعل الشهادة قد صح منه والتميز بالاشارة بسقط بالاحرز كما في الشهادة على الميت
 والغائب وعلى هذا الخلاف اذا ادعى الشاهد بعد اقامة الشهادة لم يحكم بشهادته عندهما كما لو فسق او
 لا يدر في هذه الحالة والمعني في الموت والغيبة انها لا يجوز ان الشخص من كونه من اهل الشهادة الا
 تربي ان الشهادة على شهادة الميت والغائب جائزة ولا يقبل الشهادة على شهادة الاعمي واما شهادة
 الملوكة لا يقبل لانه تنفيل القول على الغير فلا يكون الجرح من اهل كولاية واما المجرود في القذف لا يقبل
 شهادته وان تاب فتفس القذف عندنا لا يوجب بطلان شهادته لوان الله صادق فيه يركب ذلك قول
 الله تعالى والذين هم من المحضات ثم ياتوا باربعة شهداء فاحلروهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
 ابرافعلوا الجور ورد الشهادة بالقذف مع محنة عن اتيان اربعة من الشهد اعلى زنا المقدوفة وكان المجرور
 المنطل للشهادة وذلك لا يرفع ابر او الى هذا اشار ابو بكر رضي الله عنه في قصة هلال ابن امية حين
 قذف امراة بغير بينة فقال لان جلد هلال وبطل شهادته في المسلمين وكان ذلك قبل نزول
 اية اللعان وعند الشافعي القذف فسق ضاير المعاصي فاذا تاب عن ذلك قبلت شهادته ولا يقبل
 شهادة الوالد لولده وولر ولده ولا شهادة الولد لوالديه واجراة لان الوالد الحق في مال ولده فاذا شهد
 لولده كانه شهد لنفسه ولان ابن شبهة في مال والده ويفرض عليه طاعته وانهم ولا يقبل شهادة احد
 الزوجين الاخر عندنا القول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد
 لولده ولا الزوج لامراة ولا امراة لزوجها وهذا نص في الباب وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 انه قال لا يقبل شهادة خاين ولا خائنة ولا مجرور في قذف ولا فاع باهل بيت ولا اجراة من امراة
 بزوجها وكما بين الزوجين من التبسط اكثر ما بين الوالدين والمولودين فاضدت شهادة اجدهما صاحبه
 كشهادته لنفسه ولا يقبل شهادة المولى لاجرة ولا امراة لولده ولا امراة لولده ولا امراة لولده
 لهم ثبت الملك لنفسه ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لان كل واحد منهما كالولي
 لصاحبه والضا من عنه فصار كشهادته لنفسه ويقبل شهادة الرجل لاجله وعنه لان العادة لم تجز
 بسقط اجدهما في مال الاخر ولا لولده منهما شبهة في مال صاحبه فلم يتعم وان كان الاخوة تجزى
 مجزى الولاد في النفقة والعنف ولا يقبل شهادة الخت بعني الخت في فعله وهو الذي يتعاطى
 الفسوق لانه فاسق واما الخت التي هي زوجة ابيها فلو كان الخت في فعله وهو الذي يتعاطى
 لكان ذلك عيب في الخلقة لا نسب فعلى من موم من حقه ولا يقبل شهادة الناجية والمغنية لان كل
 واحد منهما كخيرة ورد الشرع بوعيد العقوبة عليه برأيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم انه نهى عن صوتين احدهما صوت عذبة لهو ومرامير شيطان وصوت عذبة ميصه شق
 جيب وخص وجوه وريه شيطان وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من سمع منه ص في دينه
 الا بغيره والقيامة ولا يقبل شهادة من الشرب على الله لوقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من
 الخمر كعابر الوبن ولا يدر من ان يشهد فاشهد والافدع ولا يدر من ان يشهد فاشهد والافدع
 بالطوبى لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما انا من ذر ولا الرديني وروي ان رجلا يبيع
 جماما فقال شيطان يبيع شيطانا ولا يطلع به على عورات المسلمين وبمضاة حيوان المسلمين فيصير
 به فاسقا فاما اذا امتدح الجاهل لاستيناسه لا لعجب واهول يفسق فلم يطل شهادته لما روي عن
 حمي رضي الله عنه انه سئل الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الوجهة قبل ان زفت اليه فاطمة رضي

بالحظير كما في من الشجر
 في يمين
 رضي الله

الله عنها فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اتخذوا حجة تستأنس به وكل رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم بجبة الحجام الا حجة ولا من يغني للناس ولا من ياتي بايا من الكبار التي يغلق بها الجدة لا يصير
به فاسقا ولا من يدخل الحجام يغني ان لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان كان يوم من بالله
واليوم الآخر فلا يدخل الحجام الا بيزر ولا يقبل شهادة من ياكل الزنا والمقام بالزنا والسطر ج كان
جزا من محلو فلا يوم من علي بن ابي طالب شهادة الزور كما انك هذه المناهي ولا يقبل شهادة من يفعل
الافعال المستحقة المستحقة كالبول على الطريق والافعال التي لا تقبل لان ذلك من السخف الذي ان
يشك الوضائع الاحداث في السجد المجمع لم يقبل شهادته لان ذلك سخي وان لم يكن فاسقا ولا
يقبل شهادته من يظهر سب السلف لان من اظهر سب جيرانه لم يقبل شهادته فكيف اذا اظهر سب
اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ويقبل شهادة اهل الاهل الا الخطايب لقول الله تعالى
وكن لد جعلناكم امة وسطا الآية وقوله محمد في الكتاب الذي ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم اختلفوا وقتلوا وكانت شهادة بعضهم على بعض حارة وليس بين اصحاب الاهل في اختلاف
اشد مما كان بينهم من القتال ولعل القلب الى قول من روي الكذب كذا انجب به النار اسحق الى قول من
كبراه كذا فاما الخطايب فممن صفت من الزواجر يستجيزون الشهادة على صفة المدعي في دعواه بعد
ان خلف عنهم الا من ما يقول فلما من التهمة لا تقبل شهادتهم ويقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على
بعض وان اختلف ملتزم عندنا لا نه نجمعهم اعتقاد واحد وهو مخالفة بيننا صلى الله عليه واله وسلم
وم كلهم اهل دار واحد فاشبهه فرق النصارى اذا شهد بعضهم على بعض اهل الاهل مع اهل السنة من
المسلمين ولا يقبل شهادة الخزي على الخزي لان الذي احض بلحجام المسلمين من الخزي فلا يقبل
شهادته عليه ويقبل شهادة الذي على الخزي ما ذكرنا انه احض بلحجام المسلمين فقبل شهادته
عليه كشهادة المسلم على الذي لا يري انه يري اليهودي من النصارى ومن المشرك اذا كانوا اكلهم ذمة واما
اذا اختلف الروي فقد قالوا ان شهادة المستأنس لا تقبل على الذي ويقبل شهادة الذي على المستأنس لان
اختلاف الروي يقطع العضة والمواودة كما يقطع اختلاف المسلمين فيما لا يقبل شهادة الكافر على المسلم
ويقبل شهادة المسلم على الكافر كذلك يقبل شهادة اهل دارنا على اهل دارنا ولا يقبل شهادة اهل دارنا
وان كانت حجة الرجل اعلى من شهادته والرجل يحب الجارية قلت شهادته وان لم يصبه لانه
لا يسلم على من ذنب وضعت الزنوب في ظاهر الصلاح لا يوجب رد الشهادة ولا يقبل شهادة الاقارب
اذا كان عدلا لان الكبر والخوف على نفس من الختان الثلث في تركه لانها وانما اذا تركه نهوا
بالسنة صار فاسقا ولا يقبل شهادته وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال الختان سنة
للرجال ومكروه للنساء وقبل فيها وبله ان وجوب بالسنة ولو لم يجر ذلك حكم الوجوب لم يجر كشف
العودة لاقامة السنة ويقبل شهادة الخصي اذا كان عدلا لا يري عن رضى الله عنه انه قبل شهادة
علمه الخصي ويقبل شهادته ولان اذا كان عدلا لان الزنوب لا يوبة لاله وقد قال الله تعالى ولا ترد
وازره ورز اخري وشهادة الختاني لانه لا خلوا اما ان يكون رجلا او امرأة وايضا كان قبلت
شهادته خيرا من خشي المشكل يكون شهادته نصف الشهادة كانه امرأة اذا لم يعلم انه رجل واذا اوقفت
الشهادة الدعوي قلت لان البينة التي تقوم حق ادعي لا تقبل الا المدعي لا يحتاج له وحقوق الانسان
تقف على مطالبته او مطالبة من يقوم مقامه في خالف الدعوي البينة كانت الشهادة شهادة كمدعي.

من
ص

183
لها فلا تقبل والمعتبر اتفاق الشاهد والدعوي من طريق المعنى من طريق اللفظ اذا ادعى المدعي المدعي 183
على رجل فشهر له شاهدا بالف قبلت شهادتهما على الالف لان موافقة اللفظ في هذا يعتبر الا ترى
ان المدعي يقول ادعي كذا والشاهد يقول اشهد بصري فبذلك اللفظ وتيقن المعنى ولهذا الواجب على
رجل العصب فشهد شاهدا له بالالف بالالف قبلت شهادتهما فاما اذا ادعى المدعي الفل فلان
فشهد شاهدا بالفين او شهدا بجرهما بالف والآخر بالفين فاما لم يقبل لان المدعي اخذ شاهدا الذي
شهد له بالفين درهمين ويختار اتفاق الشاهد بين اللفظ والمعنى عندا بحقيقة رجة الله عليه فان شهد
احدهما بالف والاخر بالدين درهم لم يقبل عدلاني حقيقة رجة الله عليه وان كان هو يبيع الفين وقال ابو يوسف
ومحمد يقبل على اقل المائتين وهو الف درهم وعلى هذا الخلاف اذا شهد احدهما بالشاهد بطلقة واحدة والاخر
بطلقتين رجة قول النبي حقيقة رجة الله عليه لان الشهادة يعتبر فيها صريح لفظها دون معانيها الا
تري انه لو قال اعلم واخبر او تيقن فانه لا يقبل مالم يقل اشهد وهما هنا اخلاف في الشهادة لفظا لا يعتبر
احدهما عن الآخر فاشبهه مالم يشهد احدهما انه اعتق عبده وشهد الآخر انه وهبه من نفسه او تزوجه
عليه ولهذا لو شهد احدهما بالعصب لم يقبل شهادتهما وجه قولها انها اتفاقا على الالف والفقير داخرهما
بالزيادة فاشبهه مالم يشهد احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة والمدعي يدعي الف وخمس مائة الجواب
ان الخمس مائة في لفظ احدهما مائة مائة بواو العطف وكان لا بد من ان يشهدا بها له بالف درهم وزاد احدهما
مائة دينار والمدعي يدعي المائتين لم يطل شهادتهما على الف درهم وهما هنا اخلاف وان شهد احدهما بالف
والاخر بالف وخمس مائة والمدعي يدعي الف وخمس مائة قلت على الاصل ما ذكرنا وان شهد احدهما بالف وقال
احدهما فضاء منها خمس مائة قلت شهادتهما بالف ولم يسمع قوله انه قضاه كذا لان يشهد معه
اخر لانها اتفاقا على الوجوب له بالف لفظا ومعنى فثبت الالف وتيقن على القضاء شاهد واحد وشهادة
الواحد لا تقبل واكراب المشهود له لا حشر شاهدة في الفضا لا يطل شهادته له الا ترى انه لو شهد الرجل
على الاخر بالف درهم وشهد على المدعي بالف لرجل اخر فبانه دينار قلت شهادتهما اذا كانا عدلين وان
كان مدعي الالف مكررا بالها في مائة دينار وليس هذا كشهادتهما لرجل بالف وخمس مائة وهو يقول لم
يكن لي على هذا المدا على الالف فقط لان هذا الكراه في ماله ومما عاكس يبيع في الشاهد اذا علم ذلك
ان لا يشهد بالالف حتى يفر المدعي انه قبض خمس مائة لا يشهد بها بالالف شهادة المدعي والشهادة
بالقبض شهادة عليه فوجب ان يتوقف في الشهادة حتى لا يكون المدعي فيما يشهد عليه واذا شهد
شاهدا ان زيدا قتل يوم العدة بركة وشهد اخر ان زيدا قتل يوم العدة بركة واخبروا عن الجاهل
يقبل الشاهد بان لانه اقرب بكل شهادة من البينتين ما يوجب ابطال الاستحالة ان يكون الشخص الواحد في
حالة واحدة في مكانين متباعدين فلا استحالة كونه استحال الحكمه وان سبقت احد الفريقين وقضى
بها لم حشرت الاخرى لم تقبل لان شهادة الاول يحكم بها وصحة الحكم بها حكم بطلان ما يصادف
فصار هذه بينة محكومة بطلانها فلا تقبل ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا حكم بذلك لان هذا
طعن في الشهادة والطعن في الشهادة شرع سزا لا خبر افاذ العير عن مكانه لا يقبل احال الشهادة
سبقت جهولا سزا فاذا غير عن مكانه لا يقبل كذا هذا ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي رعايته لقول
الله تعالى لمن شهد بالحق وهم يعلمون قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اهل رضى البينة اذا علمت مثل
اشهر فاشهد والا فروع الا النسب والموت والخلع والدخول وولاية القاضي فانه يسمع من يشهد

او كما اذا اقام بينة على ان الشاهد فاسق واخذ
اجرة على شهادته واقر اسم شاهد زور

بهذه الاشياء الاخيرة بها من ثبوتها اما النسب فان النسب لا يشاهد ولا يجان ولا يجرى معقوبه الا بطريق
 المختار كما شهد ان ليان اب طالب وان ليان بن نذر لا ترى ان الولادة لا
 يشهد بها الا النساء تختزن الرجال بذلك فاذا شهد شاهدان رجل الله ان فلان الفلاني وان الميت فلان
 بن فلان الفلاني انهم وهذا واذا شهد له وارثا غيره قبلت شهادتهما وان لم يدع كاتب الميت وان كان المشهود
 له قري من بلد والنسب بهذا النسب واقام معهم هدم بيعع للشاهدين ان يشهدا على نفسه حتى يقيموا
 اهل بلده وجلس على شهادته بذلك وان كان الرجل مشهور الاسم والنسب يقول الناس وشهدوا ان يشهدا
 له بذلك واما النكاح فلان ظاهر امر المؤمنين محمول على الصحة والسداد فاذا زنا رجلان على امرأة
 دخول الا ذراج على الزوجات فالظاهر انه زنا وجهها فان شهد بالنكاح بينهما وان لم يكن العقل فخره
 ارايت لو ولد لها ولد كان شهادته ولدها واما الدخول فالمراد به اذا ولد للزوجين ولد واشتهر بنسبه
 منها صار الدخول محققا في ذلك النكاح وجاز للناس ان يشهدوا بالدخول في ملك النكاح وان لم يعاينوه
 ولا جاز لهم ان يعاينوه واما الموت فاما مات الرجل في محله وصلى الناس على جنازته وشجعهم ان يشهدوا على
 موته وكذلك اذا غاب في سفر فاجتمع رجل موثق به بموته وشجعوا لجنه وحججه ان يشهدوا بموته وقرروا
 بين هذا وبين النسب والنكاح من الموت كان لا محالة وفريق بقتله حظه اخر ولم يخضه واما النكاح
 والنسب فيكون فيها النهائي فلم يشهد وشهد بذلك رجلان في شجع السامع ان يشهد بذلك واما
 تقبل الشهادة على الموت اذا شهد به فطعا غير القاضي بوقع العمل له بذلك اذا قال سمعت موته
 لم تقبل شهادته واما ولاية القاضي في كل واحد لا يشاهد تقوي الامام الفضاليه فطريق معرفتها
 الشهادة ايضا والشهادة على الشهادة جازة في كل حق لا يسقط بالنسبة ولا تقبل في العزود والفضاض
 لانها انما تقبل احياطا في حقوق الناس ليست الخوف عن عيبه الا حيل وموتهم والعقوبات تدرك بالاشياء
 فلا معنى لقبول الشهادة على الشهادة فيها احياطا ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين
 لما زرع عن علي رضي الله عنه انه قال لا تقبل على شهادة شاهدين في شهادته واما اذا شهد شاهدان على
 شهادة شاهدين قبلت شهادتهما لان نقل الشهادتين كقول الاقران واما اذا شهد شاهدان
 على شهادة واحد في شهادته اجروا على شهادة نفسه فانما لم تقبل لانه رجل واحد يشهد على امر
 واحد في مكانين فلو قلنا لا تثبتا لثبته اربع المال بقول الواحد وشهادته وقيل ان اشهاد الشاهد لا
 يصح لانه يعلى ولا تقبل شهادة واحد على واحد لان الشهادة حق عنده ولا يقو بها الا رجلان
 وصحة الاستناد على الشهادة ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد على شهادتي يا شاهد
 ان فلان بن فلان اقر عني بكذا واشهدني على نفسه وان لم يقل اشهدني على نفسه جاز ويقول
 شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته ان فلانا اقر عني بكذا وقال لي
 اشهد على شهادتي بذلك لان الشهادة التي عند شاهد الاصل لا حكم لها ما لم تصل بالاداء فاما نقله
 الشهادة ولم يثبت في اقامة الشهادة مناب نفسه لم يجرى لشاهد الفرع ان يشهد به الا ترى انه
 لو سمع من شاهد الاصل يشهد غيره على شهادة نفسه لم يسمع السامع ان يشهد به فلان ان يشهد
 على صفة ثم يفعل شاهد الفرع في الاداء كما يحل ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود
 الاصل او يعيوا مشيئة ثلثة ايام فضاغرا او مرضوا لا يستطيعوا معه حضور مجلس الحاكم
 لان الشهادة على الشهادة قائم مقام شهادة الاصل ويل عنها فاذا كان شهود الاصل حضورا

بذلكم اتيان القاضي فلو سمعت شهادة شهود الفرع كان في ذلك اثبات حكم البدل مع القدرة على الاصل
 وذلك لا يجوز كما لا يجوز اليمين مع المأثرة والبطانة وقبل اذا كانت عينة شهود الاصل الى مكان
 لا يمكنه اتيان القاضي والعوضا الى منزله قبلت شهادة شهود الفرع وشهدوا الاصل في شهادته
 من اورد هذه المسئلة خلافا فقال شهادة شهود الفرع تقبل عند ابي يوسف ومحمد وان كان شهود الاصل
 حضورا في البلد اذا كان عينا عن مجلس الحاكم فان عذر شهود الفرع شهود الاصل جاز لان نقله
 لشهادته لا يجرى عن تعويله الا لا فرق بين تعويله وتعويل غيره وكان شريح يسأل شاهد الفرع عن
 علة الشهادة الاصل فان سكتوا عن تعويلهم جاز وشطر القاضي في حالهم لانهم يجوز ان لا يعرفوا شهود
 الاصل لاجل العلة ولا يجرى فيقولون احياطا فبئس القاضي غيرهم وهذا قول ابي يوسف والاعتماد
 امور المشايخ على العلة فاما سكت شهود الفرع عن تعويل شهود الاصل كان الظاهر انه علم فيهم جازا
 او سكتوا في امرهم ولا يقبل وان سكت شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لانهم يجوزون
 عن شهود الاصل والمجيب عنه جاز في خبره وامر عن القبول كما في رواية الحديث اذا انكره المروي عنه
 وقيل ابو حنيفة رحمه الله عليه في شاهد الزور وشهده في السوق ولا عذر له ان يشهد كان يجب شهادته
 الزور الى مسجد قومه والى سوقه ويقول قد وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه ولا تقبلوا على نفسه شهادة
 الزور ثم انه منه وقوبه والتايب لا ينجى بالخبر لان يكون مصرعا على ذلك غير تاييب وقد ظهر
 كذبه فيقين فيجوز وقال صاحبه في شاهد الزور ونوجهه صراحا بخبره لما روي عن عمر رضي الله عنه
 انه صر به سجين سوطا وهذه الرواية تستقيم على قول ابي يوسف في الخبر انه لا بأس ان ينادى على
 اربعين سوطا وعن شريح انه ضرب شاهد الزور وخرج عمامته عن ابيه وبالله التوفيق ه ه ه

كتاب الزجوع عن الشهادتين

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لان القضا تقبل الشهادة فاذا رجع قبل القضا ولا معنى
 للقضا وان حكم بشهادتهم ورجعوا لم يفسخ الحكم لان قضا القاضي قرض وقضا القاضي اذ يحق لا يقض وقد
 روي عن الشعبي انه شهد عنده رجلان على رجل انه طلق امراته فقروا بينهما ثم تزوجها احد الشاهدين
 ثم رجع عن شهادته فقال الشعبي قد مضى ولم يقروا بينهما وبه كان يا خرا ابو حنيفة رحمه الله عليه وهذه مسألة قضا
 القاضي بالعمود والفسوخ يقدر ظاهر او باطنا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال احمد لا يقبل
 باطنا ولا يصح والشاهد على ابطال شهادته في الاولى ولكنه يصح على نفسه فان كان زوجا فزوجا وقربا
 وفروجه ابي يوسف بغير ذلك الى هذا القول لانه عن الزجوع بيمين انما هو الاول وهو مصر في حق
 نفسه والحجة لا في حنيفة رحمه الله عليه ما روي عن رجل ادعى نكاح امرأة عند علي رضي الله عنه واقام عنده
 شاهدين فقصي بالنكاح بينهما فقالت المرأة يا مير المؤمنين اني لم يتزوج قط فان لم يكن بد فزجني منه قال
 شاهدا جازا جازا فلو لانه فقد قضاوه ظاهرا وباطنا والا كان لا يسمع عن شوطت منه احياطا من غير
 مشقة ولا كلفة والمعني فيه انه قضى بامر الله تعالى في حال الاشياء بما له منه ولاية القضا بالاشياء في حال
 الظهور فاشبه ما لو فسح البيع بين المتخالفين او فرق بين الزوجين المتلاعنين ثم ظهر كذب احدهما بعينه
 وكتمان القضا بالدين والملك المرسل عن القاضي في ذلك الجواب الذين والملك غير سبب وملك البيع والفسخ

في مال البينة والغائب وبذلك الطلاق على رجل اجماعا في مسألة الجوارح والوجه ونحوه المولى بعد مائة
 الا بلبس التي والطلاق عند الشافعي فاذا لم ينف ولم يطلق طلق عليه وبذلك التخييل في الوضوء اذ ابا
 الوضوء ان يغتسل او لم يغتسل في وضوءه وجب عليه ضمان ما اتلفوه بشهادتهم لما روي عن الشافعي ان رجلين
 شهدا على رجل في السرقة ففقطعت يده من اتبع ذلك باخر فقالا لو هذا ان السرقة هنا
 فقال لهما لا تصدقنا على هذا الاخر ولو علمت انهما فعلتا ذلك عمدرا لقطعت ايديهما الا انك لم تعلم
 دية يدك ولا يد غيره وانما لم يصدقهما على الثاني لانهما اقرتا على انفسهما بالسهر والغفلة فلم يثبت ان
 يقع في الثاني مثلهما وقع في الاول وانما اوجب عليهما ضمانا به الاول لانهما اقرتا انهما تعديا في السبب
 فادى ذلك الى اتلاف الاول عليه بشهادتهما وانما ما في هذه الخبر من وجوب الفحص فيما اذا افعلوا
 فهو محمول على المهر يد والوجه كما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال فيمن زوج امرأة الاجل لو تقدم
 الي في هذا الرخت ومعلوم ان الزوج لا يجب في طاح المنعة ووجوب الفحص على الشهود اذ ارجعوا
 بعد الفحص وقطع البر من اليد الواحدة وكلاهما من هذا الشافعي فان الشهود مستبشرون غير مباشرين فلا
 ملجئ في كل من مع الفحص كما في البر والسواوة في الاطراف مغيرة فان البر الصحيحة لا تقطع باليد
 المتشاكاة في الجماعة يقتلون رجلا عمر افاهم علم يقتلون به لان الصحيح يقتل بالزمن القدر واحتمل
 ان رجلين لو جأ الى اخر فقطع احدهما يد من جانب والاخر من جانب حتى التقا الشكمان معا الله لا قصاص
 عليهما ولا يصح الرجوع عن الشهادة الا بحضرة الحاكم كل الرجوع عن الشهادة لحرط في الشهادة فاذا
 كان الطرف الاول مخفيا في الحاكم فكذلك الطرف الثاني فاذا رجع عنه فقصي القاضي عليه باليمين
 المشهود عليه لزمه ذلك الحق وعزل حقيقته عن حماد رحمة الله عليهما انه كان يقول ينظر الى حال
 الشاهد من غير الرجوع فان كانا اورع وكانت حالهما في الصدق والعفاف يوم الرجوع اظهر صدقا
 على ابطال ذلك القضا والا فاقض ما مضى فاذا كان القضا خلافا في هذا لم يوجب على الرجوع شيئا
 يكون رجوعهما عند الحاكم فيجزم باليمين عليه واذا شهد شاهدان بما حكم به الحاكم ثم رجعا ضمانا
 المال للمشهود عليه لانهما عند الرجوع اقرتا انهما تعديا في السبب ووضعا الشهادة في غير موضعها
 وادى ذلك الى اتلاف جميع المال المشهود به على المشهود عليه فعمره له ذلك وان رجعا ارجعوا ذلك
 ضمن البصير لان اعتبار في باب الشهادة من يقر كما من رجع وقد بقي من يقوم بنصف الحق فوقع الرجوع
 عن البصير بل لزمه نصف الضمان وان شهد بالمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لانه بقي على الشهادة
 من يقوم بجميع الحق فلم يرض على الرجوع شي وان رجع اخر ضمن الراعي نصف المال لانه لم يتوعد في
 الشهادة الا من يقوم بنصف الشهادة وضار ان رجعت عن البصير فاشتركا في ضمانه وان شهد رجل
 وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق لانه بقي على الشهادة من يقوم بثلثه اربع الحق وضارت رابعة
 عن الربع فكان عليهما ضمانه فان رجعا ضمن نصف الحق لانه بقي من يقوم بنصف الحق وضار ان رجعت
 عن البصير فلم يضمن البصير ولا نصف ولا ربع ولا عشرة نسوة ثم رجعت ثمانية فلا ضمان عليهن لما بينا انه
 بقي من يقوم بجميع الشهادة فلم يرض عليهن شي فان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق لانه بقي على
 الشهادة من يقوم بثلثه اربع الشهادة فضمن رابعة عن الربع فعد من ذلك فان رجع الرجل
 والنساء على الرجلين الحق وعلى النسوة خمسة اشراش الحق عند اي حقيقته رحمة الله عليه لان كل
 امرأتين في الشهادة تقوم مقام رجل واحد كما في الموائش فصار كان الشهود كانوا ستة رجال وقال

185 ابو يوسف ومحمد على الرجل البصير وعلى النسوة المصنف لانه لا يقبل شهادتهن وحدهن وان كثرن في بصر
 البصير رجل فيقيم كلهن مقام رجل واحد وان رجع الرجل وثان نسوة فعلى الرجل الرجوع نصف المال ولا شيء
 على النسوة لانه قد بقي على الشهادة من الشافعي يقوم بما شهدت به النساء وان شهد شاهدان على امرأة بالطلاق
 بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما لان دخول البصير في ملك الزوج مشقوق لا ترى ان الاب اذا
 قبل على ابنه الصغير بنكاح امرأة بمهر مثلها جاز والمريض اذا تزوج امرأة في مرض موته بمقدار مهر
 مثلها صح ذلك من جميع التركة فاذا شهدا عليها بالطلاق بمهر المثل فقد عوصا عما ازكهن من احقا بقدر
 قيمته فاشبه ما لو شهدا على رجل ببيع عبد له بمقدار قيمته فقصي القاضي عليه بذلك ثم رجعا فلا ضمان
 وكذلك لو شهدا على رجل تزوج امرأة بمهر مثلها فلا ضمان عليهما لما بينا فان شهدا باكثر من
 مهر مثلها ورجعا ضمانا الزيادة للرجل لانها لم يملكها بازاء الزيادة شيئا فاشبه ما لو شهدا على
 رجل انه اشترى هذا العبد بالدين درهم وقيمته خمس فباعه درهم ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان
 خمس ما به درهم وان كان الزوج هو الذي للرجل بالطلاق بمهر مثلها والزيادة منكرة للرجل فقصي
 القاضي بذلك بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما ببيع عليهما شئ من صراة المرأة لان دخول البصير في
 ملك الزوج وان كان مشقوقا ولو خلا قيمته له في حرجه عن ملك المرأة الا ترى ان المهر فيه لو رخت
 نفسها في مرضها باقل من مهر مثلها لم يجب لها كمال مهر المثل ولم يرض له مالوا باعت في مرض موتها
 من مالها شيئا باقل من قيمته فلم يلقا عليها شيئا مشقوقا لم يضمنها ولو شهدا ببيع شئ من مال القيمة او
 اكثر ثم رجعا لم يضمن الا بهما لانهما لم يلقا عليه شيئا فلا ضمان عليهما وان كان باقل من القيمة كمالا القصص
 لانها اتفقا عليه ذلك القدر فضمنما ما او حيا وان شهدا على رجل انطلق امرأته قبل الدخول فقصي القاضي
 بهم رجعا ضمانا نصف المهر الذي ضمنه الزوج لانهما لا يضمنان الرجوع اقر انهما اكررا على الزوج ضمانا
 كان بشرف السقوط لانه قبل شهادتهما كان يجوز ان يقع الفرق قبل الدخول فحين من حيثها من
 ارتداد او قبيل الدخول رجعا فبسط كل المهر عنه والتاخذ بخبري بخبري لا يخاف المتشكك في الضمان
 الا ترى ان من عصى مرتا اخر فحاشا انسان وقته في يد الغاصب فقصي الغاصب قيمته كان له ان يرجع على
 القاتل بذلك فان كانت هذه الشهادة بالطلاق البائن والثلاث بعد الدخول ثم رجعا لم يضمن
 للزوج شيئا عندنا لانهما اتفقا على الزوج ما لا قيمة له فاشبه ما لو تلف على رجل خمر او هما مسلمانا وانما
 فلان ذلك ان خرج البصير من ملك الزوج غير مشقوق الا ترى ان المريض اذا اطلق امرأته في مرض موته لم
 يعتبر من الثلث ولو اطلقت المرأة بعد الدخول او طارعت لاني زوجها لم يضمن للزوج شيئا وهذا لان
 مقدرا ما حصل من الدخول للزوج كافي لا يجب المهر عليه الا ترى انه لو فارقتا لزمه مهر كامل وان
 شهد انه اغتصب منه ثم رجعا ضمننا القيمة لانهما بالرجوع اقرتا انهما اتفقا عليه والعبد ضمننا كما لو
 استهلك العبد مشاهدا وان شهدا بقصاص ثم رجعا عن القتل ضمننا الدية ولا يقص منها غدا وكذلك
 اذا رجع المشهود تقبلة حيا بعد ان مثل المشهود عليه فضا صا شيئا دينا وقصا هذه المسئلة واذ
 رجع شهود الفروع ضمنوا لان القضا وقع بشهادتهم فاذا رجعوا فقد اقرت انهم شئوا في تلف المال
 المشهود به فضمنوا وان رجع شهود الاصل فقالوا لم تشهد شهود الفروع على شهادتنا فلا ضمان عليهم
 لانهم انكروا سبب وجوب الضمان فلم يضمنوا شيئا وان قال شهود الاصل شهدناهم على الضرب او قالوا
 اشهدناهم ولكننا غلطنا لم يضمنوا ايضا عند ابو يوسف وهو قول اي حقيقته رحمة الله عليهما لان

يوم من الحاجة فاذا انابان عن الله عن قسوة قسوة من الجوار وضع زده ثم انما فاذا هو رجل
حسن الوجه حسن اللحية فاذا ابوجتية بكنت من الجوزي واذا الشجر فركنا ساعديه فانه شفا معه
قربة له فخاصم رجلا فجعل يظنهما بينهما ولا يهذه اقامه عبادته وهي من باب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر فاشبه بعلم القرآن والعلم والفتوى ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم منه او من جرت عادته
قبل القضاء بها داته لما روي عن عبد العزيز رضي الله عنه انه تزلزله بالشم فاهري اليه ففاح
فلم يرد ففاح عمرو بن قيس بامير المؤمنين اما علمت ان النبي صلى الله عليه وآله لم كان ياكل الهدي فقال
فخرجت باعمر وان الهدي كانت لرَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم هدية واما في اليوم رُسوه وعن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لفرممت ان لا اقبل الهدي الا من قرشي وثقيفي وروي ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استعمل ابن النخعي على صراف بن سليمان فلما قال هذا قال هذا الهدي الذي قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال اقول اولهم بعض ما ولا في الله تعالى فخرج احدهم فيقول هذا لكم وهذا
اهري الي فلا جلس في بيت امه قما تبه هديته ان كان صادقا واما اذا والرحم الحرم او الذي كان يهاديه قبل
القضاء فلا تكون هداياهم لاجل القضاء فكان ان يقول الا ان يقع لاحد منهم خصومة فلا يقبل منه الهدي ما
دامت الخصومة باقية كانه يلتمه الله فيؤدي الى ان الناس يظنون انه يميل اليه وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من ابتلي بقضا فليست بين الخصمين لفظه وخطبه وجلوته ونظرة خلاف ما اذا لم يكن له
خصومة لان رده هديهم يؤدي الى قطيعة الرحم وقد قال الله تعالى والذين يقطعون ما امر الله به ان يوصل اليه
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا الارحام وصلوا بالليل والناس
نيام وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الرحم شجرة معلمة بالعرش يدعوا الله تعالى فيقول اللهم
صل من صلي واقطع من قطعتي وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاكما عن الله تعالى يقول انا الرحمن
وهذه الرحم خلقها واشتقت لها اسماء اسمي من وصلها وصلته ومن قطعها قطعته فانه علي انه لا يجوز
قطع الرحم ولا يحد دعوة الا ان تكون عامة لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو دعيت
الى خراع لا جيت ولو اهدي الي ذراع لقلت ه واما دعوة الخاصة فتورث التهمة وتورث الظنة فلا
يفعل ه ويشهد الجنازة ويعود للزينة ذلك منه فاستحب له اقامتها ولا يضيف احد الخصمين دون
خصمه لما روي عن علي رضي الله عنه انه اذا رجا رجلا فلما مكث اياما قرب اليه في خصومة فقال له علي
اخصرت انت قال نعم قال علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهانا ان نضيف الخصم الا ان
يقرب خصمه معه ه واذا اخصر اسوي بينهما في الجلس والاقبال فامرنا من الخير وعن ابن عباس رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ولي شيئا من امور المسلمين فحشهم فهو في النار وعن
عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري انا بعز فان القضاء فيه محكم وشنة متبعة فافهم
اذا ادلي اليك فانه لا يقع تحكيم حتى لا تقادله ابن من الناس وجهك وجلسك وعراك حتى لا يجمع
شريف في حيفك ولا خافه صعب جوزك البينة على المدعي واليمين على من انكر وقال ان
فوعز لعنه الله اما طال عمره ثلث خصال كان يعدل في امارته وكان له سلمان يصعدان الخصمان معا
وكان لا يبيع عورتا للناس ه ولا يشار احد الخصمين في شئ له لما روي عن ابن عباس رضي الله
عنه كتب اليه ان كسارا ولا تصاد ولا تبع ولا تنسح ولا ترضي ولا تقص وتغصن ولا تزدك
يؤدي الى انكسار قلب الآخر والضرر في الاسلام خرام والبيع والابتاع يذهب بخشمة القضاء

وكان لا يبيع عورتا للناس
ولا يشار احد الخصمين في شئ له
لما روي عن ابن عباس رضي الله
عنه كتب اليه ان كسارا ولا تصاد
ولا تبع ولا تنسح ولا ترضي ولا تقص
وتغصن ولا تزدك يؤدي الى انكسار
قلب الآخر والضرر في الاسلام خرام
والبيع والابتاع يذهب بخشمة القضاء

187 خصوصاً اذا كان في مجلس القضاء والمع من القضا في حال الغضب لا غير الغضب ولان ذلك يبيع التام
ولا يلقنه حجة لان فيلقن احدهما ترك التوبة بينهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي
الله عنه شئ بين الخصمين على ما ذكرنا وعن هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله عليه السلام لا يلقن الشهود
الشهادة لان في ذلك اعانة المدعي وهو كملقن العوي وهذا اول ما يلحق من الدعوى غير موجه حقا
والشهادة موجه حقا وقال ابو يوسف من الشهود من لا يلقن احدهما فذكر احدهما الاخرى وعن سواد بن سعيد
تذكره وعمر بن لقين عنه وقد قال الله تعالى ان تصل احدهما فذكر احدهما الاخرى وعن سواد بن سعيد
انه قال شهورت ان اول رجل غدر شرب سبعة اشربة فذكر احدهما فذكر احدهما الاخرى وعن سواد بن سعيد
عنه قال الا قال واعربت عنه فقصي به فاذا ثبت ان عند القاضي وطلب صلح الحق جسد عليه لم يعمل بحسبه
وامره برفع ما عليه ه فان امتنع بحسبه لان الدس عفو به وانا يعاقب الظاهر فام يظهر منه الامتناع لم يخش
وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا الواجب كل عرضة وعفو به واجتبت الامة
علي انه لا يجوز رضيه على الامتناع عن قضا الحق الذي عليه فلم يبق الا الجدة عليه بالحسب وانا بخشني
كادين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كمن اطيع او التزمه بعض كالمهر والقبالة لان المبيع قد حصل في ملكه
ولم يلقن زوال ملكه عنه واما ما التزمه بعقد فظاهر التزامه كليل قد روي عن ابي ادريس ان الامتناع عند
المهر وماله الصالة في احري الزواني ه ولا يحس بما شوي ما ذكرنا لانه لم يحصل بازاء بدلا فلا
يحس فيه اذ قال اني فقيروا لا يجب الا ان ثبت غرمه ان له ما لا في حيسه لان اصل في الناس الفقر
بدليل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل مولود يولد احر وعليه فطرة ثم يرضه الله
تعالى بعد ذلك قابشا فاذا كان الفقه هو الاصل وحج المسك بما هو الاصل ما لم يعلم زواله ه وتحسبه
شهرين او ثلث فرسا عن حاله فان لم يظهر له مال حتى يسيله لان الرجل قد يرضي على نفسه مرة فيظهر
الاعسار وهو في نفسه ملي ومن قد روي ان علي بن ابي طالب عليه السلام لو كان له مال
لا ظهر بغير الحسب كان الله تعالى قال وان كان عشرة فطرة الى عشرة ولا يجوز ان يرضي عن ما به
لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصلح الجو ليد واللسان فلي في معناه يكز به بينه وبينها
بلسانه وهذا ان بالاعاد ورائع فله ان يلازمه حتى اذا اصاب ما لا فضلا عن قوته وقوت اهله
وولده اخره منه صاحب الدين وذكر ان كيسان في كتاب ادب القاض ان علي بن يوسف محمد اذا
صح انه معسر لا يسيل الى ملازمة لان الله تعالى قال فطرة الى عشرة وانا الافلاس وعلى قول ابو حنيفة
رحمة الله عليه لا يتحقق بطريق الشهادات لان الشهادة عليه شهادة على النفي وتحسب الرجل في
نفقة زوجته لان الزوج يعاقب بالمرأة باكثر من الفصل والحدود ونحوها فذكر ان بالحسب لا حل
نفقتها ه ولا يحس والدي في ذن وله الا اذا امتنع من الاتفاق عليه لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم انت ومالك لا يبيك وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطيب ما ياكل الرجل من حيسه
وان ولده من حيسه فاذا كان له حق في مال ولده ونفس ولده لم يجوز ان يقبل بقتله ولا ان يجر بقتله فلم
يجوز ان يحس في دينه فاما في النفقة على ولده الصغير فلو لم يحس لادى ذلك الى ان يلاف نفس الولد
ويجوز قضا المرأة في كل شئ الا الحدود والقصاص عند نالانه يجوز ان تكون من اهل الشهادة في غير الحدود
والقصاص فحان فان يكون قاضه فيها كالرجل في جميع الاشياء وما يقرب القضا الى الشهادة ان ينفذ الحق
يقدر الى كل واحد منهما والفرق بين القضا والامامة في هذا ان الامامة تحتاج اليها في سياسة الرعية وتدريب

يعرب

للمتناع

الاول في الناس الفقير

ولا يحس

الحسب من

في قضا المرأة

في الحدود والقصاص

المالك ونقوبة الجنود وتجهيز الحساك وتزوير الخروب ولا راي للشيا في هذا لاموت فتقويضها اليه
 يودي الي تصحيحها خلاف تزيير المال وخوذه او وكرانه الامامة عامه وولاية القضاء خاصه كالوكالة
 والوصاية **هـ** وقيل كتاب القاضي في الحقوق والماله وملاكي بخلافها اذا شهد الشهود بها
 لم يطلب الكتاب منه فان شهد واعلى خصم حكم بالشهادة وكنت يحكمه وان شهدوا بخلاف حكم خصمه
 لم يحكم وكنت بالشهادة لعدم بها المكتوب اليه والاصل فيك القضاء بعضهم الي بعض تعارفهم براك
 من غير تكبر ولا قول القاضي انفسه قول الشاهد ثم الشاهد ينقل شهادته الغير والقاضي لو كان اباهم
 التبعي بخلاف كتاب القاضي الي القاضي وكذا روي عن الشيعي منهم من كان يخبر بغير بينة الا ان اصحابنا
 لم يجوزوا والغير اليه الا فيما كتبه القاضي في الامر الذي استعمله وهو في المصا اصيل الله
 الامير ثم نفس القضية والشهادة التي قامت عنده ونحو كتابه اليه ثقة وعرفه الامير فامضاه فانه
 يجوز استحسانا لان ذلك يجري مجرى الرسالة ولم يخبر العادة في مثل هذا الموضع بكتبه الا ان شهدا
 الشهود على الكتاب فاما اذا لم يكن الخصم حاضرا عند القاضي فطلب منه المرعي الكتاب فالحق على الغائب
 لا يجوز فلا يكون سماعه اليه الا بالنقل الي القاضي اخر فيسمع من غير حضوره لم يسمع عليه كافي الشهادة على
 الشهادة لما كان يسمع شهود الفروع من شهود الاصل للكل على مع جميعه الى رعا عليه كذلك هذا ولا يقبل
 الكتاب الا بشهادة رجلين ورجل وامرأتين يشهدون على الكتاب انه كتاب القاضي فاضي بل كزي يشه
 اليك في معنى هذا المرعي وكان قاضيا بكونه لا يعلم موته ولا علمه لان المكتوب اليه يتردد ان يقضي على
 الموعا عليه ولا يجوز ذلك حتى يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه ثم يدعوا بالكتاب والشاهد بين
 اللذين يشهدان على الكتاب من هذه الشهادة هي التي يقع بها القضاء ولا يسمع من غير حضوره الا بسمع الشهادة
 من شهود الفروع على شهادة شهود الاصل الاعلى خصمه ونحو على القاضي الذي يكتب الكتاب الحكمي
 ان يقر الكتاب على الشهود الذي يشهدون على كتابه ليعرفوا ما فيه ثم تختمه بختمهم فيسماه اليهم
 ليحكم اقامة الشهادة عليه ان هذا كتاب فلان قاضي بل كزي وان الختم الذي عليه ختمه **هـ** فاذا
 وصل الي القاضي المكتوب اليه يقبله الا بحضور الخصم على ما ذكرنا **هـ** فاذا وجد حصة الختم وشهد
 شهود الكتاب انه كتاب قاضي بل كزي فلان سلمه اليه في مجلس حكمه وقراه عليه وختمه بحضور
 منا وظهرت عرالة الشهود فحبه القاضي المكتوب اليه وقراه على الخصم والزما ما فيه لانه وجب
 شرائط القول فيقبله ويقبضه وقال ابو حنيفة ومحمد رحمته الله عليها لا يقبله حتى يشهدوا على ما في
 جوفه لقول الله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون **هـ** وقال ابو يوسف اذا اشار الى الكتاب والختم
 وشهدوا عليه قبله وان لم يعلم شهود الكتاب ما فيه لان الكتاب المختوم الذي يكون في ايديهم
 مضبوط لا يحتمل الزيادة والنقصان وان لم يكن على الكتاب عنوان وهو مختوم فان كان العنوان في
 داخله باسم القاضي الكاتب والقاضي المكتوب اليه واسم ابائهم قبله والا فلا يقبله **هـ** ولا يقبل كتاب
 القاضي في الحدود والقصاص لان الحدود والقصاص يطلب فيها عين الحجة ولا يقضي فيها بالشهادة على
 الشهادة ولا بشهادة السماع الرجال ولا بما يقوم مقام الغير وكتاب القاضي ما هنا اقم مقام الغير
 فلا يقبل في الحدود والقصاص **هـ** وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك لان القضاء
 لا يقبل في الاستخلاف فان كان لم يفعله مالم يجعل اليه ذلك كالوكيل المطلق فهو كالحجيرة وليس
 هذا كالا مانه لانه لا يمكن ان يكون لها الاستخلاف فجاز ان يقال انها تتضمنه **هـ** واذا رجع الي

188 القاضي حكم امضاه الا ان خالف الكتاب والسنة او الاجماع او يكون قوله لا دليل عليه لان قضاءه وقع
 بالاجتهاد فلو نقض لنقض بالاجتهاد ولا يجوز نقض الاجتهاد بالاجتهاد الا في ما روي عن عمر رضي الله
 عنه انه قضى في مسألة المشتركة فلم يورث الاخوة للاب والام مع الزوج والام والاخوة للام ثم وقعت
 تلك الحادثة مرة اخرى فقالت الاخوة للاب والام هيكتان اباهم كان جماعة اليسوان لم واحد فيشركهم
 مع الاخوة للام في الثلث ثم لم يفسخ القضا الاول وقال ذلك على ما قضينا وهو اعلى ما نقض وروي عنه رضي
 الله عنه انه كان اذا كثر عليه المصروف ردهم الي الذين ثبت رضي الله عنه فبعث يوما رجلا اليه ثم راي احداهما
 فقال له الي اين بلغ امرك فقال له الرجل ما بينك يا من المومنين فانت فاني الامير فقال عمر رضي الله عنه لو
 كنت رددتكم اليه فيما فيه كتاب او سنة لم فعلت لكني رددتكم من راي الي راي والراي مشترك **هـ**
 وروي ان شرا قاضي بقضية في الف منها عمر وعليها رضي الله عنهم فلم يفسخ تلك القضية واما الذي قاله
 في هذا الكتاب الا ان خالف الكتاب والسنة ومغناه الا ان خالف القاضي الاول في قضائه دون الكتاب
 الذي لم يخالف فيه السلف والسنة النواتر التي لا يجوز فيها الاجتهاد او الاجماع ويكون للقاضي الثاني نقض
 ما قضاه الاول لانه لو نقضه لنقض الاجتهاد باليقين ويجوز نقض الاجتهاد باليقين لان ما يقع من القضا
 بخلاف الكتاب والسنة والاجماع يقع باطلا فينقض **هـ** ولا يقضي القاضي على غيب الا ان يحضر من يقوم
 مقامه عند القول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تقض لاجل الخصمين حتى تسمع كلام
 الآخر فانك اذا سمعت كلام الآخر علمت كيف تقضي اي علمت حقه القضا انت تقضي باقرار او كتاب
 واما يطرر حجة المرعي اذا ظهر عجز المرعا عليه عن الرد والرفع والطعن والمعارضة وقد جرت العادة
 من لدن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان القضا يستخصرون له ما عليه فيقولون بينه وبين شفعاليه
 الي ان يقطع خصومته المرعي فلو جاز قبول سنة المرعي من غير حضوره لم يكن في حضارته فائدة **هـ** واذا
 حكم الرجلان رجلا حكم بينهما من ضابطهما جاز اذا كان بصفة الحاكم حكما اياه وحكما من هلهما
 وعن عامر ان ابي انجب وعمر رضي الله عنهما اخضا في شئ فحكما بينهما بدين ثابت فقال زيد هذا
 ارسلت الي يا ميسر المومنين فقال في بيته بيني وبينهم والقي زيد لعمر وسادة ليقول عليه فقال لعمر رضي الله
 عنه هذا اول جورك وكانت اليمين على عمر فقال زيد في انجب لو اعفيت لغير المومنين من اليمين فقال
 عمر رضي الله عنه لا ولا تخلف في ذلك وفي هذا جواز التحكيم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والمرتد
 في القذف والبي والمي والفاسق لان هؤلاء ليسوا من اهل الشهادة فلا يجوز تحكيمهم وليسوا بصفة الحاكم وكل
 واحد من الخصمين ان يرجع عن ذلك ما لم يحكم الحكم عليهما فاذا حكم لهما لم يملك ان يفسخ الحكم بتسليطهما
 فكان كالوكيل بالبيع والشرا فلم يملك ان يرجع ويخرجه بل ان يتم العقد **هـ** فاذا رجع الي القاضي فوافق
 من فيه امضاه وان خالف ابطله لما بينا انه يتصرف بتسليطهما فكانها توليا جميعا عقلا من الحقوق
 ثم رجعوا ذلك الي القاضي **هـ** ولا يجوز التحكيم في شئ من الحدود والقصاص لما قرنا من الحدود والقصاص
 لا يشان لما يقوم مقام الغير كما لا يقضي ذلك بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الي القاضي
 وان حكما في دو خطا في حكم الحكم على العاقلة لم يفسد حكم الحكم عليهم لان العاقلة لم يرضوا بالحكم
 ورضوا بالخصمين لا يفسد عليهم يعني على غيرهما **هـ** ويجوز الحكم ان يسمع اليه ويقضي بالنول لا يملك الحكماء
 فقد سلطاه على ان يحكم بينهما اما هو من حكم الاسلام وهذا من حكم الاسلام وحكم الحكم بوبه وروحه
 وولده باطل لانه لا يجوز شهادته له ولا فمخرج حكمه لهم ولان الحكومة امانة كما ان الشهادة

دليل
 في الحدود والقصاص

كتاب القسمة
بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام ابي القضاة ابو الفتح عبد الصمد رحمه الله عليه الاصل في القسمة قول الله تعالى وفيهم ان الما قسمة بينهم الآية وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قسم خيبر على ثلثه وثلثين سهمها جمع ثمانية عشر سهمها للمسلمين وسهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم منهم واثانيه عشر سهمها فيهما الزراف ازواج رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ونوايه وفي هذا دليل على جواز القسمة وان الامام يقسم ما يحتاج الي قسمة وقوله ثمانية عشر سهمها للمسلمين زاد به المسلمون الذين هم فخرها وسهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم منهم كانه من حمله من فخرها وقوله واثانيه عشر سهمها فيها ازواج النبي صلى الله عليه واله وسلم ونوايه ازاد به انه لم يقسم نصها بين الغائبين لكن جعل ذلك على حق جماعة المسلمين وفيه دليل ان لا يقسم بعض الاراضي المغنومة لمصلحة زاهل المسلمين ولا ان لا يقسم جميعها للمسلمين الغائبين بينهم كما هو قول رسول الله صلى الله عليه واله عنه يسود الدوقه بعد ان كانوا يطلبون القسمة منه وينبغي للامام ان ينصب قاسما يترفعه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر لما روي عن جابر بن الخزرج ان عبد الله بن ابي كان يقسم لرسول الله صلى الله عليه واله الزور والاراضي وما يخرج على ذلك الاجر والاولى ان يكون اجره من بيت المال لان فيه مصلحة للمسلمين وموافقه مصلحة للمسلمين بغير اجر من بيت مال المسلمين ليكون اجر من النعمة فان لم يفعل نصب قاسم يقسم بها جزم ما ذكرنا حري عبد الله بن يحيى ولا يعم عملهم
وتجب ان يكون عدلا ما موافقا لما بالقسمة لانه يلى امر من امور المسلمين فوجب ان يكون ثقة عالما بالقسمة ليقوم بقسمته ولا يخر القاضى الناس على قاسم واحد لان هذا عمل يبرك فلا يخرقه واحد دون غيره لانه ربما يخرق عليهم وذلك يلحق بهم على القاضى ولا يترك القسام يشتركون لما ذكرنا واجرة القسمة على عدد الرووس عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال علي قار الانصاري وجه قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يعم استواء في العمل ولعل المونة والعمل في نصب صاحب الاقل اكثر من العمل في نصب صاحب الاكثر فاذا استواء في العمل استواء في الاجرة كما في حال استواء الانصاري وجه قول صاحبنا ان عمله يقع في المسوح والمالك في المسوح بخلاف وليس له ان يظهر عمله لاجرها الا بعد الفرع من اصل العمل ما دل ان عمله يقع لها على التواكف في الاستيحاء فعمله يشترط وكيفية الفتاة المشتركة وكري الالهة وخفرا لبارا واذا حضر الشراكعة القاضى وفي ايديهم كل او صيغة ادعوا اليهم ورفقها عن مؤلفهم فلان لم يقسمها القاضى عن ابي حنيفة رحمه الله عليه حتى يقسموا اليه على موته وعمره ورثته لان الرقة باقية على حزم ملك الميت ولهذا يرد وارث الميت على البايع الميت بالعب والفاضي ولا يه على الميت من حقوقه ولهذا ينصب وصيا لستوى حقوقه ويقضى دينه فاذا ادعوا انتقال الملك اليهم لا يتقبل الا بنية كما لو كان هناك خصم ينازعهم في ذلك وهذا هو القياس في العروص عن انا استحسننا فيها لانها تحتاج الى الحفظ فاذا قسمت بحفظ كل واحد منهم ما حصل في يده وكان في قسمتها من اعاد حق الميت فاما العقاد فهي محفوظة بنفسها لا تحتاج الى الحفظ وعن صاحبنا يقسمها بينهم باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة انه يقسمها بقولهم لان كون الشيء في ايديهم يدل على انه ملكهم فيازت القسمة بقولهم

من

كما في المقولات وانا لا اكتب في كتاب القسمة ان القاضى قسمها باعترافهم حتى لا يكون قضا على مالها او شريك لهم نظهر ان تعد ذلك وان كان المال المشترك مما سوى العقاد ادعوا اليه اث قسمه بينهم باعترافهم استحسننا ما والقياس ان لا يقسمها على ما ذكرنا ولو ادعوه في العقاد انهم اشتروه من غايب ذكر في الاصول انه يقسم بينهم باعترافهم في قولهم جميعا لان الطاهر ان المبيع اذا كان في يد المشتري فقد انقطع حق البايع عنه ولم يبق فيه حكم ملك ولهذا لا يرد المشتري المبيع على البايع بايعه بالعيب فيقسم بينهم بقولهم خلاف المزاد وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا يقسم فيما بين يدي انتقال الملك من الغايب لانهم اعترفوا بالملك للغايب وادعوا انتقاله اليهم فلا يقدر من غير البيه كما في المزاد وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم فتنه بينهم باعترافهم بالاجماع عندهم لان لا يرد عن انتقال الملك فيه اليهم من غيرهم فالظاهر انه ملكهم وان كان كل واحد من الشراكعة يتفع بنصيبه قسم يطلب اجره من كل واحد منهم حقا في القسمة ومنفعه فيها والمطوب يريد ان يتفع بنصيب نفسه ويضع غيره فكان ان منحه من ذلك فطالبه بالقسمة وان كان اجره يتفع بذلك والاخر يستنصر بذلك لقلة نصيبه فان طلب صاحب الشراكعة من له حق المطالبة ليتفع به باله فوجب المطالبة ولا يجزى بضر الاخر لانه يريد ان يتفع بملك شريكه ولا يسل ان ينفع غيره من الاستفاد بملكه وان طلب صاحب القليل لم يقسم كانه لا حق له في هذه المطالبة وهو ميعت في ذلك ومن لا جوله في الشيء كيف يدعو فلا يقسم بطلبه غير ان الاشكال باق وهذا الفرق لا يتضح وعندنا ان يملك يقسم في الوجهين لان القسمة اذا اصررت باجرها لم تجز ان تنولاها القاضى كما لو اصررت بهما واذا كان كل واحد منهما يستنصر بمسماها الا براضيهما لان كل واحد منهما لا حق له في المطالبة بهما يستنصر به فلا يصح مطالبة البيه فلا يجوز الفصله وعن اسمعيل بن ابراهيم انه قال اخصمت اخي في دان صغيرة الى الشعي اريد قسمتها وياي اخي ذلك فقال الشعي لو كانت مثل هذه في ظبيده مقرر اخره قسمتها بينهم قال وخطها على اربع قطع وهذا محمول على ما اذا كان الطالب يتفع بالقسمة لخلاف ما اذا ارضا لانها الزما الصرد في حقها فجازت القسمة ويقسم العرض اذا كانت من نصف واحد من القسمة لم يميز الحقوق ونعزل الانصاري ذلك ممكنا في الحبس الواحد الذي لا يتفاوت ولا يقسم الاجناس بعضها في بعض ولا الجشال الا بالقسمة لانه ليس بين الحبسين اختلاف حتى يكون القسمة للتميز فكانت على طريق المعاوضة وذلك لا يجوز الا بالراضى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوتهم وقال لا يقسم الرقيق وجه قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه لان التفاوت بين الاميين اكثر من التفاوت بين الحبسين فلا يميز معرفتها الجارية في مزة مريدة مثل العقل والفهم والقدرة والدياسة والزكاة والخزاة ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فرس خير من فرسين وشاة خير من شاتين ورجل خير من الف رجل فلعل على انه لا يميز اعتبار التعديل والمساواة بينهما وجه قولها لان الرقيق حبسوا اخر فيقسم بعضه في بعض كالحمل والغنم المنفردان بخلاف العبد والامان المقصود من العبد الاستعمال ومن الامان الاستفزاز لا يردى ان من اشترى شخصا على انه عبد فاذا هو امة لم يصح البيع ولو اشترى عبد اعلى انه تركي فاذا هو رومي او هندي جاز البيع والمشتري المختار ومن مشايخنا من سوي على قولها في الرقيق بين الذكور والاناات كما في الهبل والقمم والقراد اكانت مشتركة بين جماعة فيزاد او غيره واما الجواهر مثل اللالي والبواقيت والزمرد عن الاجماع

ما لك لها او شريك لهم نظهر ان تعد ذلك وان كان المال المشترك مما سوى العقاد ادعوا اليه اث قسمه بينهم باعترافهم استحسننا ما والقياس ان لا يقسمها على ما ذكرنا ولو ادعوه في العقاد انهم اشتروه من غايب ذكر في الاصول انه يقسم بينهم باعترافهم في قولهم جميعا لان الطاهر ان المبيع اذا كان في يد المشتري فقد انقطع حق البايع عنه ولم يبق فيه حكم ملك ولهذا لا يرد المشتري المبيع على البايع بايعه بالعيب فيقسم بينهم بقولهم خلاف المزاد وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا يقسم فيما بين يدي انتقال الملك من الغايب لانهم اعترفوا بالملك للغايب وادعوا انتقاله اليهم فلا يقدر من غير البيه كما في المزاد وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم فتنه بينهم باعترافهم بالاجماع عندهم لان لا يرد عن انتقال الملك فيه اليهم من غيرهم فالظاهر انه ملكهم وان كان كل واحد من الشراكعة يتفع بنصيبه قسم يطلب اجره من كل واحد منهم حقا في القسمة ومنفعه فيها والمطوب يريد ان يتفع بنصيب نفسه ويضع غيره فكان ان منحه من ذلك فطالبه بالقسمة وان كان اجره يتفع بذلك والاخر يستنصر بذلك لقلة نصيبه فان طلب صاحب الشراكعة من له حق المطالبة ليتفع به باله فوجب المطالبة ولا يجزى بضر الاخر لانه يريد ان يتفع بملك شريكه ولا يسل ان ينفع غيره من الاستفاد بملكه وان طلب صاحب القليل لم يقسم كانه لا حق له في هذه المطالبة وهو ميعت في ذلك ومن لا جوله في الشيء كيف يدعو فلا يقسم بطلبه غير ان الاشكال باق وهذا الفرق لا يتضح وعندنا ان يملك يقسم في الوجهين لان القسمة اذا اصررت باجرها لم تجز ان تنولاها القاضى كما لو اصررت بهما واذا كان كل واحد منهما يستنصر بمسماها الا براضيهما لان كل واحد منهما لا حق له في المطالبة بهما يستنصر به فلا يصح مطالبة البيه فلا يجوز الفصله وعن اسمعيل بن ابراهيم انه قال اخصمت اخي في دان صغيرة الى الشعي اريد قسمتها وياي اخي ذلك فقال الشعي لو كانت مثل هذه في ظبيده مقرر اخره قسمتها بينهم قال وخطها على اربع قطع وهذا محمول على ما اذا كان الطالب يتفع بالقسمة لخلاف ما اذا ارضا لانها الزما الصرد في حقها فجازت القسمة ويقسم العرض اذا كانت من نصف واحد من القسمة لم يميز الحقوق ونعزل الانصاري ذلك ممكنا في الحبس الواحد الذي لا يتفاوت ولا يقسم الاجناس بعضها في بعض ولا الجشال الا بالقسمة لانه ليس بين الحبسين اختلاف حتى يكون القسمة للتميز فكانت على طريق المعاوضة وذلك لا يجوز الا بالراضى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوتهم وقال لا يقسم الرقيق وجه قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه لان التفاوت بين الاميين اكثر من التفاوت بين الحبسين فلا يميز معرفتها الجارية في مزة مريدة مثل العقل والفهم والقدرة والدياسة والزكاة والخزاة ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فرس خير من فرسين وشاة خير من شاتين ورجل خير من الف رجل فلعل على انه لا يميز اعتبار التعديل والمساواة بينهما وجه قولها لان الرقيق حبسوا اخر فيقسم بعضه في بعض كالحمل والغنم المنفردان بخلاف العبد والامان المقصود من العبد الاستعمال ومن الامان الاستفزاز لا يردى ان من اشترى شخصا على انه عبد فاذا هو امة لم يصح البيع ولو اشترى عبد اعلى انه تركي فاذا هو رومي او هندي جاز البيع والمشتري المختار ومن مشايخنا من سوي على قولها في الرقيق بين الذكور والاناات كما في الهبل والقمم والقراد اكانت مشتركة بين جماعة فيزاد او غيره واما الجواهر مثل اللالي والبواقيت والزمرد عن الاجماع

لا يقسم بالاجماع لانها اجناس مختلفة خلافا لما اذا انقسمت فانه يقسم لان التعديل ممكن ولا يقسم
 جما ولا يقسم ولا رجاء الا براضى الشريك لان في قسمتها ما ضرر واعليها لانه لا يتفق بعضه دون بعض
 كلولة واجرة بينهما **و** اذا حضر الوارثان فاقاما للبيعة على الوفاة وعرد الورثة والارث في ايديهم
 ومعهما وارت غايبت قسمه القاضى بطلب الحاضرين ونصب الغائب وكذا يقسم نصيبه لانهما اذا
 كانا اثنين كان الطالب للقسمه مقام الميت والاخر المطلوب مقام الموعا عليه او قاما مقام الميت وقام
 القاضى مقام الغائب لو كانية على الميت فيقسم بينهم كما لو كان على الميت دين فانه يقضى على بعض
 الورثة بقضائه كراهوا واما الغائب فقد انقطع بعينه عن حفظ ماله فدرت للقاضى ولا به الحفظ
 في نصيبه فيصير من حقه **و** وان كانوا مشركين لم يقسم مع حصة احرهم لانهم يشتركون الملك للغائب
 ولا خصم عنه وفي مسألة الميت يشترى الملك للميت واحدا الورثة خصم عنه **و** ان كان العفاير الوارث
 الغائب لم يقسم لان صاحب المير هو الخصم خاصة وهو غائب فاستحال قبول البيعة عليه **و** ان حضر
 وارث واحد لم يقسم لان القسمه لا تصح الا بين قسامين مختصين فاذا حضر واحد فليس هناك خصم
 فلم يصح الحكم وجره واد اكان دور مشركه في مصر واحد قسم كل دار على جديتها في قول ابي حنيفة
 رحمه الله عليه ولا يجمع نصيب احرهم في دار واحد لان شرائعها على ذلك كاختلاف الروايات في تحريم
 اختلاف الاجناس لان الغرض خلف باختلاف القاع من كل محلة واختلاف الجيران ولهذا التوزيع
 امر اعم على دار لم نصيب القسمه اما بالراضى يجوز لان الخياهم وقال صاحبها ان كان الاصلح لم قسمه بعضها
 في بعض قسمتها من الخبز واخر وهو من الخبز القسمه كرازيين ويشترى الا من موقوف الى ابي القاضى
 لان الشئ نصيبه والاحتياط واجب عليه بحكم الولاية فما كان انفع كورثته واحمل يفعل ذلك ولا
 اعتراض على فعله الجواب **هـ** هذا يشك بالدارتين في مصير فانها لا يجتمعان في القسمه **و** ان
 كانت دارا واحدة او دارا واحدة فاقسم كل واحد منهما على حدة بالاجماع لانها اجناس **و** ينبغي
 للقائم ان يقر نعم يقسمه ويقر له ويرزعه ويقوم البناء ويقر كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى لا
 يكون لنصيب بعضهم نصيب الآخر تعلق **و** ثم يجب اسامهم ويجعلها قوعه ثم يلق نصيبا بالاول
 والربى يليه بالتالي والثالث وعلى هذا يخرج الفرقة فمن خرج اسمه او لا فله السهم الاول ومن
 خرج تابعا فله السهم الثاني من الفرقة ايعوز من التهمة وانقل الطينة ولا يوصل الى التعديل بالانصاف الا
 على هذا الوجه واما الفرقة يجوز استصحابا لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قسم خيبر جعلها
 سهما وضرب لكل من قسها او لا سلفا سمعت الفرقة من غير نصيب والفرقة في هذا الباب
 لطيب القلوب وازالة التهمة لئلا يظن احد ان القاضى مال الى خصمه **و** لو قسموها بغير فرقة كان
 ذلك بالانفاق كما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا اراد سفر اقرع بين بنيها فيخرج من
 خرجت قوعها وكان المعنى في ذلك انه لا يخفى للشئ في القسم حال السفر واما الفرقة التي تحقق حق
 واحد ونسخ في حق آخر فهي في معنى القمار والقمار حرام وقوله تحقق من قولهم اخفق الرجل اذا غزي
 فلم يغتم ولهذا قال صاحبنا ان الفرقة في الحق الميم لا يجوز لان الراضى على نقل الزينة من شخص الى شخص
 اخر لا يجوز والقياس ان لا يجوز لان فيها ملك متعلق بخير لان ما يخرج احر واحدهم بالفرقة
 ملكه وينقطع حق الباقي والفرقة في سقاط الحق واجبا للملك لا يجوز **و** ولا يخرج في القسمه الرأى الا
 براضىهم يعني اذا كان احرهم لا يتفق بما يقع في نصيبه الا ان يرا ذلك بشرط ان يعطي ذاهم لان الرأى اهر

في مقابلة البايعين بغير اقصا ولا يجرى على البيع واليجاب هو غير مشترك بينهم **هـ** فان قسم بينهم ولا احرهم
 مشك في ملك الاخر وطريق لم يشترط في القسمه فان امكن صفا الطريق والمسير عنه وليس له ان يشترط
 ويشترط في نصيب الآخر لان القسمه موضوعه لتمييز حق احر الشريك من حق الآخر ولا معنى لتبقية حق
 احرهما فيما وقع في نصيب الآخر **و** وان لم يكن في حق القسمه لانه لا يميز المميز لا يضر لان احر النصيب
 يبقى به طريق ولا يميز فلم يضر الا ان يشترط القاسم في القسمه ان ما اصاب كل واحد منهما فهو له بحقه
 فيبطل نصيب القسمه ويترك له الطريق والمسير في نصيب الآخر على حاله لانه لا يميز تغييره الا بضرر
 على الآخر لانه يبقى الاخر بطريق ولا يميز ما يضر الا لا يستطرق في نصيب الشريك حقه بالشركا وادا
 كان سفل لعلولة وعلو لا سفل له وعلو قومه كل واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا يغير نصيب
 ذلك ويقرن هذا في معنى الاجناس المختلفة من حيوان ونوب وخشب وخنزير كما يكون مشتركين بينهم
 لانها متفاوتة لا يميز تعديل الانصاف فيها الا من حيث القيمة وهذا قول احمد واما الذي روي عن ابي حنيفة
 رحمه الله عليه انه يعدل في ذلك ذراعان من السفل بذراع من العلو فهو محمول على دور بغداد وكوفه لان
 القيمة للسفل المفردة هناك يكون مثل قيمة العلو المفردة لان السفل منفعه احر لانهم يتخذون السرداب
 ولصاحب السفل ان ينفذ فاما صاحب العلو فلا يزيد في العلو الا براضا صاحب السفل فليس له الا منفعه
 واجرة وقال ابو يوسف يعدل ذراع من العلو بذراع من السفل لان من هذه ان لصاحب العلوان يرفع بناء ويد
 فيه على وجه لا يضر به صاحب السفل كما لصاحب السفل ان ينفذ واما الذي روي عن ابي يوسف انه يجيب
 العلو بالنصف والسفل بالنصف فالمراد به اذا كان مع العلو المفرد والسفل المفرد بيت مشترك بينهما شقة
 وعلو افانه يقابل ذراعان من كل واحد من المفردين بذراع البيت الكامل سفل وعلو **و** اذا اختلف
 المقاسمون في شهر القاسمان قبلت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لانها
 يقسمان بامر القاضى فاشبه ما لو قسمه القاضى بنفسه فيقبل قوله بخلاف ما لو قسمها احر لانه لا يميز
 فعلها الى القاضى لانه لا يجوز له ان يقسم باخر وقال احمد انها يشهران على فعل انفسهما وشهادتهما الا انسان على
 فعل نفسه لا يقبل كالقاضى بعد العرك فان ادعى احرهما الغلط وادعى ان ما اصابه شئ في برصاحبه وقد
 اشهر على نفسه بالاستيفاء بضرر على ذلك الا يشبهه لانه يدعي لنفسه حقا في يد فلم يضرق لانيته **و** ان
 قال استوفيت مني حقي واخرت بعضه والقول قول خصمه مع لينة لانه يدعي حصول بعض ملكه في
 يده بعد تمام القسمه وهو منكر وكان القول قوله مع يمينه **و** ان قال صاحب موضع كذا فانه يشهد
 على نفسه بالاستيفاء وكذا به شريكه في الفاء وفتحت القسمه لان العقد لم يتم وقد اختلفا في العقود عليه فتاقلان
 وتفتت العقد كما في البيع اذا اختلفا في احر الدليل **و** اذا استحق بعض نصيب احرهما بجهه لم يقسم القسمه
 عند ابي حنيفة رحمه الله عليه ويرجع حصه ذلك في نصيب شريكه لان القسمه معنى البيع ومعلوم ان
 المتبايعين اذا استحق بعض البيع من نصيب احرهما كان بالحياد ان شأنا امسك الباقي ورجع حصه المستحق وان بنا
 فتح البيع فذكرى القسمه ويقال ان محمدا في هذا مع ابي حنيفة رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف تقسم القسمه
 لان الاستحقاق يبين انه كان لها شريك ثالث في الرأى ومعلوم ان الرأى اذا اكانت بين ثلثة
 فاقسمها اثنان منهم كانت القسمه باطله كراهوا وبالله التوفيق والعصمة والعون **هـ**

كتاب
بسم الله الرحمن الرحيم

واعلم ان الاكراه هو اجبار الغير على الجاد بفعل محظور بتوعد عقوبة من قتل او قطع او ضرب مخرج
منه تلف الروح او تلف عضو من الاعضاء او جرح او حبس او فساد مع غلبة ظن المكروه المضطر
ان لو اشتهع عن اجارته وتحقيقه بحق المكروه الظالم فيه ما يهدده ويوعده فاذا وجدت هذه المعاني فقد
تحقق معنى الاكراه المنصنف للضرورة والاضطرار وتبطل عن المكروه حكم الزنا والاختيار في بيع
له الاقرار على ما اكراه عليه ضرورة واضطرار امتثال قول الله تعالى في اباحة نكاح الميتة والاختيار لا
ما اضطررت اليه وقول الله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متحايف لاثم فان الله غفور رحيم **والاكراه**
ثبت حكمه اذ حصل من يقدر على ان يبيع ماله عده سلطانا كان او لصلان كل واحد منهما قادر على
فعل ما يهدده ويوعده **هـ** فاذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شري سلعة او على ان يقر لرجل بالف او
بواجر داره فاكراه على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او اشترى فهو الجاد بعد زوال
الاكراه ان شاء امضى البيع وان شافسته ورجع بالبيع لان البيع والاقراء وهذه الاحكام تختلف بالحد
والهزل الا ترى ان من اقتر كتمان شي فرائق المكروه والمقوله انها عايناها زان لم يزل فيه الاقرار والاكراه
ينافي الفصل ثانيا في الهزل ولهذا اعتنى اصحابنا الاكراه بالهزل في العقود وقالوا ما اترفه الهزل
اترفه الاكراه ومنهم من يعتد الاكراه بشرط الجاد وقالوا اترفه شرط الجاد اترفه الاكراه وما
لم يترفه شرط الجاد لا يترفه فيه الاكراه لان الخيار يبيع الرضا كالاكراه المانع من الرضا فاشبه به
بالاكراه كسبعه بشرط الجاد لنفسه فاذا الجاد به زوال الاكراه جاز لوجود الرضا وليس في الضرب
والحبس جرم معلوم ولكنه على قدر قاراه الجاد انه اكراه لان من الناس من يستعز بسوط واحد وبالقيد
في يوم واحد من حيث ان ذلك يقدح في مرفقه فاذا كان عند الجاد ان ذلك المرفق يسلب رضاه جعل
له حكم الاكراه في هذا الباب لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال القيد حرة والوعيد حرة والضرب
حرة والسجن حرة وعن حذيفة رضي الله عنه انه قال فتمت السوط اسلم من فتمت السيف طلوا له كيف
ذلك قال ان الرجل يقرب بالسوط حتى يركب الخشبة التي يصلي عليها قال محمد بن الحسن وبه ناخذ
وعن جابر رضي الله عنه انه قال لا جناح على في طاعة الظالم اذا اخره في عليها فان كان قبض الثمن طوعا
فقد جاز البيع لان قبض الثمن طاعة لبل على الاجارة والفعل الدان على الاجارة تجزي مجزي القول
كما في البيع الموقوف اذا قبض المالك الثمن كان ذلك اجارة للعقد ورفع التوقف كذا هذا **هـ** وان كان
قبضه مكرها فليس جازة لان حكم الاكراه باق فلم يوجب ما يرد على الرضا فلا يكون قبضا منه على
سبيل جواز البيع **هـ** وعليه رده ان كان قائما في نيته لانه قبضه على عقد فاسد فوجب عليه رده ان
امكنه رده والفتحة ان لم يمكنه رده **والمشتري** ان يفسخ العقد وان لم يكن مكرها اذا كان بيع
البائع منه باكراه لان ضمان الثمن يلزمه بقوله الذي وجبته وكان له ان يخلص نفسه من الضمان
الا ترى ان من باع مملوك غيره بغير اذن ماله كان له ان يفسخ العقد قبل الاجارة ليخلص من ضمان
الجمعة التي تلزمه بالاجارة كذا هنا **هـ** فان قبض المشتري فللبائع ان يفسخ ذلك البيع لاجل الاكراه
وليس للمشتري ان يفسخ لان الضمان قد وجب على المشتري بقبضه طائعا وانما كان له ان يفسخ ليخلص من
الضمان فاذا استقر عليه الضمان ففعله لا معنى للفسخ فان اخفقه المشتري بعد قبضه جاز لان هذا
خيار حكيم فلا يفسخ المالك خيار العيب وكذا بيع الفاسد عند علمنا بالثبوت وحكم الله لان الجاد
موجب غير موقوف وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع لانه قبض مال الغير

بيان
وقوع

191
بغير اذن ماله فدخل في ضمانه والاكراه ان يضمن المكروه ان شأ لانه لما هلك المبيع في يد المشتري قبل
اجارة المكروه صار كل واحد من المكروه والمشتري كالعاصب للبيع فكان للمالك ان يضمن ايها شأ
كل الذي اكراهه قبض ماله منه كرها ودفعه الى رجل آخر اخر منه طوعا وما الاقرار اذا احدث
عن اكراهه وهو باطل لان الاقرار اخبار عن امر سابق وقد اقرب بقول المقر ما يبيع حله على الصرف
فما كان المقر والمقر له تضادا فان ذلك كان هزلا **هـ** فان كان الاكراه على الاقرار بالف فاقترخت منابه
وهو باطل وان كان الاكراه عن خمس مائة فاقتر بالف لزمته خمس مائة وان اقتر بصفا اخر غير الذي
اكراهه عليه من الزنا وبخوها لزمه ما اقتر به **هـ** وان اكراهه على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر وارهه
على ذلك حبس او ضرب او قيد لم يخل له لانه لا متاع منه لا خاف التلف على نفسه ولا على غيره من
اعضائه فلا يخل له بنا وله حال وجاع جوعا بغير **هـ** الا ان يجره بالخاف منه على نفسه او عضو من
اعضائه فاذا خاف رده ان يجره على مال كره عليه ولا يجره ان يجره على ما يوعده لانه مضطر لما
فصار كالضرورة في بنا والميتة عند الجماعة قال الله تعالى فمن اضطر في مخمصة الىه **هـ** فان صرح حتى
او فعواه ولم ياكل وهو اقر **هـ** لقول الله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وهذا مضطر والشرع
لم يجرم تناوله الا شيئا عند الضرورة فصار كالمطعم المباح ومن جرد طعاما مباحا فامتنع من اكله
حتى مات كان اكله كذا هذا وان اكراهه على الكفر بالله تعالى وسب النبي صلى الله عليه واله وسلم
بقيد او حبس او ضرب لم يخل ذلك اكرها حتى يكره با من خاف به على نفسه او على غيره من
اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به فاذا اظهر ذلك وقبضه مطين بالبيان فلا
ماثم عليه قال محمد بن حنبل رحمه الله عليه حكم الاكراه على الكفر وسب النبي صلى الله عليه واله وسلم وسب
وقرؤه واقرائه عليه حكم شرع الجرم وخوها وذلك ان خرب الكفر اكثر من خرب الميتة والدم كان
خرب هذه الاشياء خرف بالشرع واما اكره الكفر على اللسان فحرام عقلا وشرعا فاذا
كان المحظور بالشرع لا يستباح الا عند الضرورة وعند خوف التلف فالمحظور اولى بالاصل في
جواز اكلها كلمة الكفر عند الاكراه قول الله تعالى الاكراه وقبضه مطين بالبيان تركت في عام
بن سائر رضي الله عنه اخذته للشركون وهدوه حتى قال في الهنجر خيرا وفي رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم شرا فلما اتى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ما وراك قال اشتر ما تروني حتى تلت
منك وذكر الهنجر خيرا فقال له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كيف وجدت قلبك شاعيت
فقال مطينا بالبيان فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان عادوا فعدوا امره بالعود الى تلك
الكلمة عند اعادة بيع الاكراه على جواز اكلها كلمة الكفر على اللسان مع اطمينان القلب على الايمان
حالة الاكراه **هـ** وان صرح حتى قبل ولم يتكلم بالكفر ولم يظهر شتم النبي صلى الله عليه واله وسلم كان
ما جوز المازوي ان المشرخين اخذوا خيب وعري رضي الله عنه فباعوه من اهل مكة فقالوا انك تملك
اولئك خرب القضا ولشتم محمد افعان يشتم اللههم ويكرهم محمد اعلمه السلام بخيخي قوله فقال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو ذيق في الجنة ولا يضره اعزاز الدين وانك تملك قلوب
المشرخين فكان اولى من اظهاره وعلى هذا شتم المسلم لانه من مظالم العباد لا يستباح عقلا
ولا شرعا وان رضي المشرك **هـ** وان اكراهه على تلاف مال مسلم بامر خاف به على نفسه او على
عضو من اعضائه وسعه ان يفعل ذلك لان مال الغير نجود استهلاكه عند الضرورة بغير رضا مال

بالعقل
والشرع

الا ترى ان من اضطر الى طعام غيره وسعته ان ياكل بغير رضاءه ويصبر فتمت فاذا اكرهه على ما يبيحه
الضرورة كان له فعله ولا يصح له ان يصبر المكره لان فعل المكره ينتقل الى المكره فبما يصح ان
يقول الله فمات المكره اخذ بيده ففرب بها ما لا اكره حتى اتلفه وان اكرهه يقتل على غيره
لم يسعه ان يقدر عليه ويصبر حتى يقتل وان قتله كان قتلا من الضرورة لا يبيح قتل المسلم حال فلا
يسعه الاقدام فاذا صرحتي قتل فقد كان قصده بالصبر عليه اعزاز الدين والتمسك به كما قلنا في
المكره على الكفر اذا صرحتي ذلك حتى قتل والقصاص على الذي اكرهه ان كان القتل عمدا على
قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليه لانه الجاه بالبلع اسباب الجاه فبما يصح ان يكون الجاه المحل
فاقتل حكره فله الله كما في الاكره على اطلاق مال الغير يورثه ان المكره والذي وقع القصاص
قتله ان حكره على الذي اكرهه من فضل قتل اخر كان لكل واحد من الناس ان يقتل القاصد وقتا
وقال ابو يوسف لا قصاص على واحد منهما ويجب على المكره الدية والتعزير لان المكره لم يباشر
الاتلاف وانما هو مسبب اليه والاسباب تتعلق بها الية دون القصاص وذلك لان القتل من مستغظم
فيجوز ان يكون علة لاستعظام جريمة المفسد ذلك شبهة في سقوط الحد ولما وجوب التعزير
فلانه اقدم على قتل عمر لا يسوغ الاقدام عليه وقال زفر بن رجب القصاص على المكره خاصة وذلك
لان الاكره لم يورث في اباحة دم المفسود بقتله فصار كما لو قتله من غير اكره سبق فيكون القصاص
عليه خاصة بخلاف الاكره على اطلاق مال الغير فلنا هذا المولى اذا اذن لاجنبي بقتل عبده
فقتله فانه يسقط حكمه وان لم يكن مبلجا والمشهور من قول الشافعي في هذه المسئلة ان القصاص عليها
لانها اشتركا وتعاونوا على قتله والجواب هذا يشك من امسك رجل اخر جارا وقتله
فانه لا يجب القصاص على الممسك وان اكرهه على طلاق امراته او عقوق عبده ففعل وقع ما اكرهه
عليه عندنا نقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا قبول في الطلاق ومعه لا اقاله فقال قلت
ابيع واقله يعني واحدا وعن عمر رضي الله عنه انه قال اربع وحيات من تكلم بهن وقال رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم اربع مبهات ليس فيهن رد الطلاق والعاق والنكاح والمذمة ومهي
للمبهات ان الحكم فيها يتعلق بجزء اللفظ وقوله ليس فيهن رد اي لا رد وهي جارية عليه ان جحد
او هل او اكرهه عليه ولم يكرهه والي هذا اشار النبي صلى الله عليه واله وسلم ثلث جرح من جرحهن
جرح الطلاق والعاق واليمين وروي الطلاق والنكاح واليمين المعنى فيه انه قاصر الى الايقاع
غير راضي بحكمه وصار كما لو تكلم به على وجه الغضب او بشروط الخيار ومعنى الوصف انه لما اتى
به لرفع شر القتل عن نفسه وعند الشافعي لا يجوز ويرجع المفق على الذي اكرهه ببقية العبد متورا
كان او معتبرا لان التلف حصل بتعدي المكره وهو في حكم المباشرة للاتلاف وصمان المباشرة يستوي
فيه الاعسار واليسار والولا للمفق لان العبد استفاد الحق من حبه قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم الوكلاء الحق ولا سعاية على العبد لان الحق تقدم من حبه في العبد مع تمام ملكه
فيه من غير حق لاحد فيه ولا يرجع المكره على اعدا الصمان لان الملك في بقاء العبد ينتقل اليه
بالصمان فلا يرجع عليه بالمعابة ويرجع الزوج على المكره بنصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول
لانه فز عليه صمانا يجوز ان يخلص عنه بان كانت الفرقة من جهتها والتقوى والتأخير جريان
جري الاجاب المتراخما قلنا في الميراث المعصوب اذا قتله رجل في يد العاصب ضمن المولى العاصب

علي
بقوله

192 بخلاف ما اذا كان دخل بها حيث على الزوج المهر كاملا ولا يرجع على المكره لان حال المهر استقر على
الزوج بالسليم الاول وان اكرهه على الزنا وحج عليه الحد عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وهو قوله
الاول والقياس ربه قال زفر بن الوطى لا يصدق الا بالانكشاف والذلة وذلك لا يكون مع الخوف فاذا
فعل ذلك دل انه ليس بخائف فكله زنا بغير اكرهه الا ان يكرهه السلطان فيقتل لا جرم عليه ولو
اكرهه غيره يجب عليه الحد وهذا قوله الاخيرة فكانت لم يرا الاكره الامن السلطان لان غيره لو اكرهه
تظلم منه الى السلطان فيمنعه عن الظلم وقيل كان في ربه غير السلطان لا يقر على الظلم فاما في زمان
صاحبه كثرت الظلمة فقال لا كل من يقر على الاكره من السلطان في اللصوص وغيرهم فالحكم يتعلق بآراءهم
والفتوى على هذا سيما في زماننا وعصرنا فان الظلم قد شاع ودلع في البرية ولا مانع لهم عن ذلك

والظلم من خلق القوس فان جحد ذاعفة فله لا يظلم

واليت للشيء وان اكرهه على الردة لم ينز امراته منه والقياس ان هاتين منه امراته لان هذا من اسباب الفرقة
فاشبه لفظ الطلاق اذ انكلم به بلسانه ولم يرد بقلبه وهو مكره ولكنهم استحسنوا وقالوا لا تقع الفرقة
لان كلمة الكفر ليست بسبب الفرقة وانما تقع الفرقة بحصول الكفر وجود الاكره نفع من الحكم
بكرهه فلم يحد ايقاع الفرقة بحكم الكفر والكفر لم يثبت وبالله التوفيق

كتاب السير

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الله تعالى فضله وحال حكمته وعلمه بصالح المؤمنين جعل في بذر الشريعة احكاما عدا الدين من
الكفرة على خمس مرات فامر بنيه صلى الله عليه واله وسلم اولا باحتمال اذ بينهم والصبر على بليتهم فقال
تعالى خذ العفو وامر بالعرف ثم امره بجادلهم ودعاهم بالقول فقال تعالى وجادلهم بالتي هي احسن ثم امره
بقتالهم اذ ابدوا بالقتال وبالكفر عنهم اذ كفوا فقال تعالى فان قاتلوهم فاقتلوهم وقال تعالى وان جنحوا
للسلم فاجحهم اثم امره بالقتال بشرط مضي المدة حيث قال فاذا انسحوا الا شهرا الحرم فاقتلوا المشركين
حيث وجروهم ورجع القتال في الحرم عند انسابهم القتال فيه فقال تعالى ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام
حتى يقاتلوك فيه ثم نسخ الكل واوحى على المؤمنين قتال اعداء الدين من الكافرين في كل حال واوان
وزمان ومكان فقال الله تعالى اقتلوا المشركين كافة وقال تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون قبة ويكون الدين
حله لله وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بني الاسلام على خمس ذكر في جملة هاتين بعض الروايات
الجهاد في سبيل الله تعالى قال النبي صلى الله عليه واله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا
الله فاذا قالوا عصمو امنى دعاهم واموالهم لا ينجفها وحسابهم على الله تعالى وعن ابي هريرة رضي الله
عنه عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من مات ولم يجهد نفسه بالخروج مات على شعبة
من القاق فاستقرت الشريعة على وجوب الجهاد بحكم الكتاب والسنة في جميع الاحوال اعزاز الدين
الله واعلا كلمة الله تعالى والاصل في فضيلة الجهاد قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مثل المجاهد
في سبيل الله كمثل الصابر القائم الراخ الساجد الخاشع وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لغزوة او
روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وعن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال سبيل النبي صلى الله عليه
واله وسلم اي الناس خير قال مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله تعالى قبل ثم من قال مؤمن بشفعة من
الشعاب يبقى ويخرج الناس من شدة وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال وددت ان اقاتل جب

الامان ان يخال اهل الحرب او يقيمهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به لقول الله تعالى وان جنوا
للسلم فاحج لها ونوكل على الله وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح قريشاً واور الجديسبه ووادعهم
على ترك القتال فان صالحهم مدة ثم رأى ان نقض الصلح انفع بندا اليهم وقالهم كان النبي صلى الله عليه وآله
وتعلم وادع قريشاً ثم نذر البعير وانفذ علياً رضي الله عنه الى مكة وامره ان يقرأ عليهم الآيات التي
انزلت في اول سورة التوبة ثم رآه من الله ورسوله الى قوله واذ ان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر وكان
ذلك في السنة التي بعث فيها ابان بن ملحج باهل الموسم وهي سنة تسع من الهجرة وكان الصلح يعقد لما فيه من
مصلحة المسلمين فلما كانت المصلحة في البز بندي ولو فاقلم من غير بندي كان ذلك خيراً للامان ونقصاً
للعهد وذلك لا يجوز **واما اذا اكلوا من الرزق** برؤا الجبانة فقاتلوا طائفة من المسلمين فقد انتقص
بعضهم اذا كان ذلك الاخلال بشرائط العهد باتفاقهم كالذي اذا نقض العهد وخلق برار الحرب
فلذا انقضت المواصلة جاز للامان قتالهم من ان يخالج الى ان يند البعير للامان **واذا خرج عبيدهم الى**
عسكر المسلمين فهم احرار لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لما حاصر الطائف خرج اليه
عبيدهم من اعمى من اهلهم ثم خرج موالهم بعد ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلموا
وطلبوا منه ان يرد عبيدهم عليهم فلم يردهم وقالهم عتقا الله وكان العبد اذا فعل هذا الفعل فقد غلب
على حق مولاه واجاز به برار الاسلام من اعمى ما ياتي في الرزق والار فانقطع حق ماله عنه كرجل تغلب
على مال حربي فخرج به الى دار الاسلام وكالعبد اذا اشترى نفسه من مولاه زال ملكه عنه كذا هذا **و**
وكان بائناً اذا دخل العسكر دار الحرب ان يعلفوا وياكلوا وما وجروه من الطعام وشبعوا والخطب
ويروى بالذين لما روي عن عبد الله بن ابي وقيل رضي الله عنه انه قال لم تخمض طعام خبير وكان قبلاً
وكان احداً اذا اناج الى شئ منه اخذ قريشاً حجة وعن عبد الله بن مغفل انه قال وجدت جراً من شجر
يخرج خبزاً فعلقته به وكتبت جاجاً فقلت لا اعطى احداً منه شيئاً فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم خلفي فبسمي عن ابن عمر رضي الله عنه ان جيساً غموا في رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً
وعلفوا به باخرمه العشر وكان المسلمين يتخذون علفهم حمل الطعام والعلف من دار الاسلام ولا يبيعهم
اهل الحرب فلو لم يعلفوا الصاق الامم عليهم ولا يعلقون الحرس والجند الا ما يفضل عن الحاجة ومصلحة
القتال **فان باع** اخبر المسلمين الطعام او العلف فقيه الحرس طاروي عن عمر رضي الله عنه انه بعث جيشاً
الى الشام فكتب اميرهم اليه ان يدخلوا الى ارض كثيرة الطعام فكتب ان يقول على شئ الا بانه ترك
فقال فزهم فلياكلوا وليعصفوا ولا يبيعوه بذهب ولا فضة فباع بذهب او فضة فقيه الحرس ولهم ان
يقاتلوا بانه يبيعون في الغنيمه من السلاح كذا ذلك بلا قسمة لان الانتفاع بالقتال بسلاحهم احسن من قسمة
للمسلمين من الانتفاع بالعلف والاكل فاذا جازا جازا لا يبيعون اذا كان ذلك **ولا يجوز ان يبيعوا**
ذلك شيئاً ولا يبيعوا لانه لا يكره ان يبيعوا رضى الله عنه **ولا ياكل العلف** ان يبيعوا سلاح اهل البقي فبيعهم
عند الحاجة الى ان تضع الحرب اوزارها ثم يردون اليهم اموالهم **ويكره استعمال** سلاحهم واكل الطعام
المعصوم من غير حاجة لانه يعلق بالماخوذ من جماعة المسلمين وفيه الخسار الذي يحطه حقل الجماعة المسلمين
ولا يبيعونه بغير حاجة الا ترى ان من باع طعاماً الغريم لم يكن له ان يبيعه كذا هذا **ومن اسلم** منهم
احد بسلامه نفسه واولاده الصغار وكل مال هو في يده او وديعه هي في يده مسلم او ذمي كان نفسه
صالحاً فخره بسلامه معصومه عن الاسترقاق فكذا الاموال التي هي خيرة بيده او اموال التي له في

195
بغير حصة صارت ثلجاً له واما اولاده الصغار صارت وامسلمين بسلام الاب فكانوا بركة **وان ظهرنا** 195
على الرار فخره في عند اي حقيقه ومحمد رضى الله عنه لان ذلك من جملة دار الحرب الا ترى ان المسلم اذا
شرك او زني في تلك البقعة لم يثم عليه الحد فيها رضى خرب وصارت كسائر بقات دار الحرب بخلاف
المعقول لان الجزية المستأمن لو اشترى عروصاً في دار الاسلام لم يلزمه فيها حق الله تعالى ولو اشترى في دار
يلزمه فيها حق الله تعالى من المزاك فاذا اشترى العقار يابعه المالك بغير بيعه في داره بغير بيعه في داره
اصل اي حقيقه رضى الله عنه ان العقار لا يثبت عليها اليد شئاً صحيحاً او صار حلالاً ليس في يده وقروى
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من منع المشركين له داراً فلا دار له ومعلوم انهم يردونه في
دار الاسلام لانه لا قائل له ولم يرد به الجارية لان الجارية لا تخلف بل تخلف دار الاسلام ودار الحرب
ثبت ان المزاك به العبة في دار الحرب وقال ابو يوسف ان هذا الذي اسلم بغير بيعه كمالاً سائر كما يجوز
سائر امواله لما روي الكلبي ان ساسم بن قريظة قد سماه اساموا قبل ان يبيع بليته فاحزوا اموالهم
قال ابو يوسف وكان جل اموالهم الدور والارضون وهذا قال الشافعي **واما الرزق** التي لم يحدد من
ماله فهو على هذا الخلاف وزوجه وحملها واولاده الصغار في داره ووجهه واولاده الصغار لا يتبعونه
في الاسلام فكانوا كفاراً يسيرون ولو اذ هذا الذي اسلم ان يصيرح بما يقول اما ان وجهه لم يملك
فكيف يصير النكاح لماناً بالركة له وحمل امراته وان صار نكاحاً لبيته في الاسلام لكنه يبيع الامم في الرزق
والجزية وعن اي يوسف ان ما يبيطها لا يصير فينا وهو قول الشافعي لانه لا يجوز ان يبيع الجارية الرزق في
المسلم **ولا ينبغي ان يبيع** السلاح من اهل الحرب ولا يبيعون اليهم لان ذلك معونة الكفار في الحرب **ولا**
يفادون لا يشترى عن اي حقيقه رضى الله عنه لقول الله تعالى اقاتلوا المشركين كافة وهم اعداء على وجوب
قتلهم بكل حال وكان بينهما معونة لاهل الحرب بان ينقض القتال ولا يجوز بيع السلاح منهم **وعند**
صاحبة يجوز لقول الله تعالى فاما ما بعد واما قد الجواب ان هذه الآية منسوخة بقوله
تعالى اقاتلوا المشركين حيث وجروهم مكوي روى عن ابن عباس رضي الله عنهما واما مفاداة الاسير
بالاسير فالظاهر من الرواية انها جارية وهو قول اي يوسف ومحمد لان ذلك يخلص المسلمين من العذاب
والقشة في الدين ودفع الضرر عن المسلم اولى من الانتفاع بالاسير بويده انه فرض علينا استنقاذ اسرا
المسلمين من ايدي المشركين فاذ لم يتوصل الى ذلك الا بتر اسرايم عليهم جاز يجوز رد اموالهم عليهم
وروى الحسن بن زياد عن اي حقيقه رضى الله عنه في غير اصول انه لا يجوز للامان ان يقتل الاسير
او يقتلهم من الغائبين لما روي ان قوله اقاتلوا المشركين حيث وجروهم بعد قوله فاما ما بعد واما
فداؤهم لانه فرض علينا استنقاذ اسرا المسلمين وفرض علينا قتل اسرايم ان لم يسلموا فنجن لا يصل الى استنقاذ
فرض لا يترك فرض مثله فلا يجوز تركه كما لو طلبوا مائة رك الصلوة والصوم ليردوا علينا اسرايم فانه
لا يجوز ان نجسهم الى ذلك كذا هذا **واما مفاداة** الاسير الكفار لا يجوز بالظاهر المذهب لما يبيانه
وقال محمد بن السير الجبيرة انه لا بأس به اذا كان المسلمين حاصره وهو قول الشافعي لان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فادي العباس بن مكرم بدينار اخره **ولا يجوز** ان يبيعوا عن الله تعالى اقاتلوا المشركين
حيث وجروهم اقرضوا علينا القتال مع المشركين فلا يفلحوا ايماناً بكون كل القتل واللاسرا او لاجل اخذ
المال ولا يجوز ان يقرضوا لاجل المال لان ذلك باج كالخطاب ولا حشاش فذلك اقرضوا لاجل القتل
والاسير ولا يجوز تركه لاجل ما لم يقرضوا عليه **وعند الشافعي** يجوز لقول الله تعالى فاما ما بعد واما قد

حتى تضع الحرب اوزارها خيرنا الله تعالى فيها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من علي بن ابي عزة
الجهمي من بني وكان شاعرا على ان لا يعين عليه احدا يريد ولا لسان فلخذه نالنا فطلب منه ان يترك غلبه وامر
بان يقتل صبرا وقال ان تركته يقول خربت محمدا من بيني وكنه يجوز تركها اهل الزمة باعطاء قليل من المال فحاذ
ترك هذا بلعطا ما لا يحصى محمدا وقال محمدا انما وزد المني في الابه على عبدة الاوثان من العرب وانما جاز
ذلك لانهم لا يسترقون فاذا امن عليهم لم يسقط حق المسلمين بالنسبة لخلاف الكافر عن العرب في هذه ليستوف
فلا يقتل ولا يقتل فيما بينهم **و** اذا فتح الامام بلدة محنوه فهو بالخيار ان يشافيه بين المسلمين لقول الله
تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شي الابه فجعل خمسة له وكم المذخورين في الابه واربعه اخماسه
للعائنين **و** ان شأنا اهل الله عليه ورضع عليهم الخراج والجزية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح
مكة وترك ما فيها من شئ واقفا اي طوقها واموالها وعمل مكة لمجاوري الحرم وفيه اموال كثيرة
من الثعل والشجر والمياه وافتتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بني قريظة والنضير فلم يقتل شيئا منها
وافتح المشركون ارض العراق والشام ومصر فلم يقتل شيئا منها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ووضعوا عليها الخراج وعلى اهلها الجزية وافتتح عمر رضي الله عنه بلاد الكوفة وحمل اهلها دما
وضع الجزية على رؤسهم والخراج على اذانهم وكان الذين افتتحوها مثل الزبير وعثمان وبكر
وغنمهم رضوان الله عليهم يطلبون القسمة للأراضي فقال لهم عمر رضي الله عنه وحوت اية فضل بيني
وبينهم وقول الله تعالى ما افاض الله على رسوله من اهل القرى قلله وللرسول ان قال
للفقر المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم الى ان ذكر الانصار بقوله والذين تبوءوا الدار والايمان
من قبلهم الى ان قال جاؤا من بعدهم وهم كل من يسلم الي يوم القيامة ثم لو قسمتها بينهم لصارت
دولة بين الاعيان منكم ولو قسمتها بينهم كما اخبر الناس وكنتي لهم فماذا يكون لمن بعدهم وكان
يقول قل من اخرج من المسلمين لاوله حتى في هذا الفئ اعطى او منع وترك قسمة الاراضي واقترها في
ايري اهلها بغير ربحها ويرعوها كما كانوا يتبعون من قبل ويؤدوا الخراج عنها وقال
للعائنين لو قسمتها بينهم لا نفعكم اذ اناب القوم وشغلتم بها عن عروكم فبغلبكم عروكم قصصه
في ذلك على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ووافقه قوم من الصحابة رضي الله عنهم على ان يره
فضار ذلك اجماعا فيما بينهم وكان اشد القوم على طلب القسمة بلال ومن تابعه فقال عمر رضي الله
عنه اللهم اني شئت بلال واصحابه في الالحول ولم يتوف منهم غير نظرف **و** ذهب الشافعي الى انه لا
يجوز للامام ان لا يقتل الاراضي من الغنائم الا ان يشقوا حقوقهم بطيعة القسمة فترك جنيته
قسمة ما وجعلها وفتح على جماعة المسلمين وقال الذي فعله عمر لم ينج منه اهلهم على امل انهم
بلال انما ملك المسلمين جعلها في ايرهم على وجه الاجرة قال والاجرة تستحق لاجلها فلا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم للخراج بالضم وان اذ به الغلة **و** وهو في الاشئ بالخيار ان يشأ
فلم وان استرقف وان شأ تركهم احرار دمه للمسلمين اما القتل فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قتل عقبه بن ابي معيط يوم بدر والنضر بن شميل بعد ما حصل في يده وقتل بني قريظة بعد ثبوت
اليوم عليهم وكان في قتلهم مصلحة للمسلمين لما لا يوم منهم الغزاة بعد العود الى دار الحرب **و** اما
تركهم احرار دمه للمسلمين لانهم اذا اساموا سقط القتل عنهم لانه عقوبة للقتال على الكفر ولم
يجز فحان تخليه يسلم كما لو اساموا قبل الاخذ فاداسقط القتل في الجاهل في الاسترقاق والاقراد

نشا

والاسترقاق يجوز ان يتباع الاسلام كما في ولد الملوكة ثبت ان روفيه انما وهو مسلم بخلاف 196
القتل ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب لما بينا انه معونة لاهل الحرب **و** لا يجوز **و** اذا زاد العسكر
العود ومعه مواشي فلم يبق رزق على قتلها الى دار الاسلام ذبحها وجرها ولا يعقرها ولا يتركها وقال
مالك يعقرها وقال الشافعي يتركها كما هي والليل على انه لا يعقرها في العقر مثله وهي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على الملة وامان كرها لا يجوز لان المشرخين يتقوا ابدك على المسلمين فاذا
ذبحت واخرقت كان في ذلك ادخال الخط عليهم وفيه مشيئة كما قال الله تعالى ولا تطون موطئا
يعطي الكفار ولا بناون من عروبيلا الا كتب لهم به عمل صالح الابه ولا ان يخرجون للحاجة الى
الاكل والى الجلد ومعلوم ان لا تنفع باذخال الطر على الكفار اعظم من الاستفاعة بالاكل ودماغ
الجلد وكري استفاع المسلمين باخراتها بعد الذبح في ادخال الضرر على الفداء اعظم من استفاعهم
باكلها بعد الذبح وكان جواز الذبح لهذا الغرض اولى من جواز الذبح للاكل **و** لا يقتل غنمه في
دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهم لان المسلمين لم يتركوها
لما زوي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنم حنين بعمرها انصرف من الطائف بجعر انه كان
موضعا من دار الاسلام وكذا قسم غنم بدر بعمرها قدام المدينة ولم يترك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم قسم غنمه في دار الحرب الا غنما من المصطلق وكانت تلك الفخمة ففتح فصار من
دار الاسلام فالقسمة فيها وفي المدينة شوا ولا تله لا يجوز قسمة الشئ قبل تاكل الخق والمالك فيه كحالة
فور القتال وكالمبيع قبل القبض لانه الوضمان كل واحد من الغنائم يستبد بالطعام والعلف ويجز منه
قدر الحاجة مجانا بغير بدل ولو تاكل الخق والمالك لما كان لهم ذلك كما بعد الاحراد **و** عن ابن يوسف
انه قال ان قسمت في دار الحرب جاز واجب الى ان تقسم في دار الاسلام **و** عند الشافعي يجوز القسمة
في دار الحرب لان هذه قسمة بعد تمام سبب الملك وهو الاستيلاء وان الابه القسمة فوجب
ان يجوز كما بعد الاحراد بدار الاسلام بوجه ان هذه حالة تاكل الملك بعد سبق الثقل فوجب ان يكون
حالة تاكل الملك قبل سبق الثقل كما بعد القسمة ولو اسلم الفار في هذه الحالة لم يجوزوا الحق بالملك
وهي كالحالة بعد القسمة ولو اتلف واحد من الغنائم او غيره من الاجائب يصمون ما سوى الطعام والعلف
فذلك انها ملوكة للعائنين بعد ان هذا موضع الاعتناء وكان موضع القسمة كراا الاسلام **و** الرد
والعسكر شوا في الغنمة لعموم قول الله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شئ وقول الله تعالى مساوونك
عن الانفال الى ان قال فانقوا الله واصحوا ذات بينكم وقول الله تعالى ما افاض الله على رسوله من اهل
القرى وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس احد اخي بشئ من الغنم من اخي حتى السهم باخره
احدكم من جنبه فلا يكون اخوه في اخيه المسلم **و** اذا لحقهم مرد في دار الحرب قبل ان يخرجوا
الغنمة الى دار الاسلام شاركهم فيها عند المازوي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى سعد بن ابي
وقاص رضي الله عنه اذا ادرك جيشك قبل ان يتفقا القتل ولم يترك في الغنمة يعني انفرج وهذا
على ما قد منا على ان حقه لم يترك فيه بل يجوز الاستفاعة بالطعام والعلف فصار كحالة القتال **و**
وعن الشافعي بعد تقضي القتال ويجوز وضع وضع الحرب او زلها لا يشاؤكونهم في الغنم لما
زوي عن عمر رضي الله عنه انه قال الغنمة من شهد الوقعة وكان جوارا لمرد بعد القسمة وانضام
المشرخين غير موجب لا شقاق الغنمة كما لو لحقهم بدار الاسلام وكذا لا شقاق في الشئ بهر ولا لحرب

اذا سلموا الحق في هذه الحالة فانهم لا يستحقون هذا **هـ** وعليه الخلاف لو مات واحد من الغائبين
قبل الاجترار لا يورث منه نصيبه عندنا بل يترك شيئا من الغنمة فلا يشارك حقه فيه ولا يكون مورثا
عنه حال الوصى لرجل يملك ماله ثم مات الرجل قبل ان يرضى دلاله الوصف انه لا ينفذ استيلاؤه
ويقبل شهادته على من شروا شيئا من الغنمة ويرى افضل الطعام والعلف وعند الشافعي يورث
منه نصيبه لما روي عن عمر رضي الله عنه مثل قوله ولا نفقات بعد سبب الملك فصار حال الوفاة بعد
الاجترار **هـ** ولا حق لاهل سوق الحسكر في الغنمة الا ان يقاتلوا وحمله هذا ان من دخل للقتال
استحق السهم قاتلا ولم يقاتل ومن دخل لقتال القتال لم يستحق السهم الا ان يقاتل لانه اذا كان
دخوله للقتال ولم يقاتل فلم يقصر بفعله اعز الدين الله تعالى ولا اعلا كلمة الله جل وعلا وانا
دخل للاحتساب لا للاحتساب فاستحال ان يقسم له من الغنمة الا ان يقاتل فيكون ضمن دخل القتال
واذا من رجل او امرأة خيرة كافر او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امامهم ولم يجز لأحد من المسلمين
قلم الا ان يكون مفسده فينبذ اليهم الامام الامان لما روي ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه واله وسلم انه قال المسلمون يدعون على من سواهم شكافا وما هم ويسعي بدمهم اذناهم ويعقد
عليهم اولهم ويرد عليهم اضمهم ويرد شراهم على وعكهم وفي هذا دليلان الواحد يسعي بدمه
جميعهم وروي ان زينب بنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ورصى عنها ما جرت فخرج
زوجها ابو العاص بن الربيع بعد ذلك وامتنه واجاز النبي صلى الله عليه واله وسلم امرها وروى
ان ام هاني رضي الله عنها اجازت رجلين من المشركين فغلب عليهما علي رضي الله عنه ليقبلاها
وقال لام هاني الخيرة من المشركين علي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقالت لا قبلها حتى
تقتلني وغلبت دونه الباب وجاءت الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله ما قلت
من اني ابي ودخيت له القصة فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما كان له ذلك اجترانا من
اجرت واما من امتد دل على ان امان الواحد يجوز رجلا كان او امرأة بجواز كان مسلما حرا فاذا
صح امانه لا يجوز لأحد ان يجزض له بعد امانه شيئا في نفسه وماله حال امانه الامام غير ان
القوم اذا اجازوا بالامان ينبغي للامام ان يدعوهم الى الاسلام فان ابوا فالي اعطا الجزية ليجنوا
اهل دمة فان ابوا الامرين جميعا رددهم الامام اليهم ثم قالهم لانه اذا لم يجد المخزط لهم ولم
يجز تركهم في دار الاسلام بلا اسلام ولا دمة لا بد من رددهم اليهم حال خروجهم بالامان
الامان **هـ** ولا يجوز امان ديني ولا اسير ولا تاجر الذي يدخل عليهم من الكافر منهم ليس من اهل
الامان ولا من اهل الجهاد كما لا يقتل ولا بالمال فلم ينفذ عقده على المسلمين ولا اسير ولا تاجر
في دأهم بضطر ان يجازي به الكفار منها لتخلصا من الضرر فصار عقدها لعقد الكفر
واهل الحرب في امان من هؤلاء لانهم لا يقدرون على قتالهم **هـ** ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة رحمة
الله عليه الا ان ياذن له موكله في القتال لانه ليس من اهل القتال بنفسه ولا يصح امانه كالمصلي الذي
لا يعقل ولا اسير يورثه ان طريق الامان طريق الوليات لان فيه تفيد القوت على الغير فلا يملكه
العبد بنفسه كالتخلف خلاف المرأة لانها من اهل الجهاد بالمال وان كانت معتقة استرانت وقد اختلف
الاعني والذين والشيخ الحنفي واما اذا كان العبد ماذنا فقد صار من اهل الجهاد بالاذن والحق بالجز
وعنه طاحيه والشافعي يجوز لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ويسعي بدمهم اذناهم

حرف
لغة
عامة

ولانه يملك الامان لا اقاتل فملك وان لم يقاتل كالمراة وعكسه الذي يورثه ان الامان ينفذ العتمة من غير
بال فملكه العبد كالمسلم وذكرا ان ابو يوسف مع ابن حنيفة في الخلافيات والمسئلة خلاف محمد **هـ**
وذكر ابو يوسف تاويل كلمات هذا الخبر هو ان يقال ان قوله المشركون يدعون على من سواهم شكافا
من كان على غير دينهم حتى يدخلوا في الاسلام او يذبحوا الجزية **هـ** وقوله شكافا اذ ما هم وان ذر الشرب
والوضع واخر في القضاين والدية **هـ** وقوله يسعي بدمهم اذناهم ومعناه اني جازهم من رجلا جاز عليهم
امانه **هـ** وقوله يعقد عليهم اولهم وهذا في الصلح انما رجل من المسلمين صالح قوم من اهل الحرب وعقد لهم
عقدا فهو جازر على المسلمين ولا يجرؤون في دار الاسلام الا بعرض الاسلام عليهم او قبول الجزية على ما
يبتاه وقوله يردهم اضمهم وهذا في المناع والرفق بصيبة العرو ثم يصيب المسلمون وهذا اثر داني
اهله ان اصابوه قبل الفسمة **هـ** وقوله يردهم اضمهم وهو الجيشت يردهم على من فرض الله تعالى في
كتابيه على الكفر وغيرهم من المسلمين لو كان العبد ماذنا في القتال فملك الامان بالاجماع لانه ماذون
في القتال والمقاتل تارة يقاتل وتارة يكف عن القتال لمصلحة زاهة فملك مملكان من اسبابه كسائر آلات الحرب
من السلاح والفرس وغير ذلك وكذا لا يجوز امان الصبي المراهق ان كان يعقل الاسلام عند ابي حنيفة
رحمته الله عليه لان الامان عقد من العقود فلا يملكه الغلام المراهق كسائر العقود **هـ** وعند صاحبه يصح
اذا كان يعقل الاسلام لانه من اهل القتال فصار كالبالغ وقال اما شرط ان يعقل الاسلام لانه ان لم
يعقله يحكم باسلامه تبعا ولا يعتد بذلك **هـ** واذا غلب الترك على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها
لما روي ان زيد بن جارية كان قد سبي في الجاهلية واشترق واشتراه جهم بن حزام فاهواه الى خزرجه
بنت خويلد فوهبه للنبي صلى الله عليه واله وسلم فاعفاه النبي صلى الله عليه واله وسلم واذا غلبنا نحن على
الترك او الروم جاز لنا اخذه من ذلك لقوله تعالى واعلموا اننا غلبناهم من شئ فان الله خمسة ارباب **هـ** واذا
غلبوا على اموالنا واخذوا من اموالهم ملكوها عند اصحابنا رحمهم الله كل القتال من وقع بين الفريقين بسبب
الدين يوجب الاستواء اما سبوا ولا يربي دليله ضمان المستهلكات وضمان الماوت من جهم الاخر مع
الاختران ثبوت الملك لا حرا الفتيقن فيما يقبله فذلك للثاني وجب ان يثبت مثله فانهم لو اناقوا اموالنا
وقتلوا رجالنا لا يضمنون كمالا يضمن بائنا و اموالهم وقتل رجالهم كل الفريقين مقاتلين تاويل الدين
يستويان في الاضمار وان كانا مختلفان في الاثام اليك عليه الباغي مع العادل يورثه كل سبب ملك به
المسلم المالك على الكافر جازان يملك به الكافر المالك على المسلم كالبغ والسرا وغيرهما وعند الشافعي لا
يملكونها لان استيلاهم بغير حق فلا ينفذ الملك مع امكان الرد قياسا على الغصب وكان زباد يعنى
ان يابها يورثه ان من لا يملك رتبة العبد بالفقر والغلبة لا يملك مال ذلك العبد بالفقر والغلبة كالباعى
مع العادل والمسلم مع المسلم فان ظهر عليها المسلمون فوجروها قبل الفسمة فهي لهم بغير شئ وان جروها
بعد الفسمة اخرجوها بالقمة ان اجبوا **هـ** وان دخل دار الحرب ما جردوا شري ذلك واخرجوا الى دار الاسلام
فما كنه الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه التاجر حرا تاركه وهو اعلى اصلا لما روي ابن
عباس رضي الله عنهما ان رجلا وجد بعيرا له في المعجم قد كان المشركون اصابوه قبل ذلك فباعه رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ان جزية قبل ان يفتيم فهو لك وان جزية بعد ما قسم اخذه بالثمن ان شئت
وعن فهم بن طرفة عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما ان العبد وعك على ناقه او بعيرا جلا فاشتراه رجل من الجرو
فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه واله وسلم فقال اخذه بالثمن ان شئت **هـ** ولا فهو له **هـ** وعند الشافعي له ان اخذه

طاحية
لغة
عامة

في الجاني كاشي لان الفداء لا يكون اموال المسلمين بالقهر والغلبة غير ان الخبر صحيح عليه ولا يملك علينا
اهل الحرب بالغلبة من مبرينا وامهات اولادنا ومكاتبنا واخواننا والمالك الهذلي ان يأخذ بغير شر قبل
القسمه والسبي ويجزها وكرهنا كراما لا يملك على المسلم مبريا كن مالا يملك بعضنا على البعض
لا يملك اهل الحرب علينا بالغلبة كاجرا زنا. وملك عليهم جميع ذلك ما ذكرنا انه يجوز للمسلمين
سبيهم واسترقاقهم واستخذامهم وصار لهم ملكا للغائبين فكذا مبريهم ومكاتبهم وامهات
اولادهم. واد التوعيد المسلم فدخل اليهم فلخزوه لم يملكوا عندنا بحسبه رحمه الله عليه لانه عبد
مسلم حصل في يد نفسه فلا يملكه الكافر بالهرو والغلبة قياسا على المكاتب وانما قلنا ذلك لانه
يدخله دار الحرب زالا بموالة عنه فلان ثبت يد العبد عليه وللعبد مبر وبه الي نفسه اقر فصار
في يد نفسه ولا خلاف الدارين رضى زوال الكبري والاملاك الا ترى ان خبر الحرب اذا استلم ما دام
في الحرب لا يغتفر اذا خرج الى دار الاسلام يغتفر للعبد بدليل التنازع وبذلك الوكالة والقالة
وعند صاحبه يملكونه لانه ملك مسلم فيملكه الكافر بالقهر كما لو كان صغيرا وكسائر اموال
المولوب بان يذبحه او يفسده ودخل دار الحرب وصاروا اخره في اخر جرو من اجرا دار الاسلام
بويده انه لو صار في يد نفسه لوحت ان يغتفر عليه كما لو اشترى نفسه من مولاة وما يملك بالارث
والضمان يملك بالقهر والغلبة كالرابة والعبد الصغير واشبه الاشياء بالقهر والغلبة الارث لان
الملك في كل واحد منهما يحصل حقا. واد اظهر المسلمون على اوليك القاد فغنموه وحان
مولاة اخويه بعد القسمه بالقيمة لانه لا باق لم يخرج من كونه محملا للانتقال من ملك الى ملك الا
تربى ان مولاة لو مات انتقل الملك فيه الى وارثه وان كان العبد في دار الحرب خلت المكاتب لانه لا
يصح نقل الملك فيه بحال مع بقا الكابة. وان يذبحه اليهم فاخره وملاكوه لما بينا. واد لم يبق للامام
حيلة بحال عليها الغنائم فتمها بين الغائبين قسمه ايراع لجماعها الى دار الاسلام ثم يوجعها منهم
فيقسمها لان هذا موضع يسوغ الاختصاص فيه والا ما كان ناظر محتاطا فاد اجتهاد فقد اجتهد
حما في سائر المجتهرات. ولا يجوز بيع الغنم بثل القسمه لما بينا خبر عن رضى الله عنه. ومن مات
من الغائبين في دار الحرب فلاحق له في الغنمة ومن مات منهم بعد ان اخرجوها الى دار الاسلام فنصيبه
لو رثته لان حقه ينفق بالآخر ويستقر بالآخران ويصير ملكا لهم بعد القسمه بها لا يخفى
حقهم على عبيد الاستقراء وبالآخران تاكيد حقه حتى يجوز قسمه الغنم ولم يشاركهم المرد
ولو استولوا واحد من الغائبين جاوية منها صحت استيلاؤه فكذا بدو ث نصيبه قبل القسمه وبعد
القسمه ولا يكون للغائبين في هذا الحال ملك في الغنمة حتى لو اعتق احد من عبيد الغنمة لم يعق
وان كان نصيبه بدو ث بونه كما في حوزي الجانية اذا اعتق في الجانية العبد الجاني قبل اختيار المولي
الرفع او القدر لم يعق العبد حتى يختار المولي الرفع ولا يثن بان ينقل الامام في حال القتال ويختر
بالفعل على القتال فيقول من قتل قبل فله سلبه او يقول للشرية قد جعلت لكم الزرع بعون الخس
او لثقت بعون الخس يعجب عليهم حشر ذلك وينفردون بالباقي ولهذا قالوا والامام من
قتل قبل فله سلبه بعون الخس خمس الاسلاب ولو قال من صاب شيئا وعلم عليه فله او بعث
شرية فقال لهم ما اصنع بكم الصلوات الزرع او التلث فاعين لهم يملكونه ولا خسر فيه وانما تعجب
الخس فيما بقي والاصل في حوزي النقل قول الله تعالى يليها النبي جرض المؤمنين على القتال والخريف قد

لبح
مطالع

ط

198 يكون بالنقل وزوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقل يوق يد في قتال فله سلبه ومن اخذ
اشيرا فله وله وكان فيه مصلحة للمسلمين لان الشجعان يزعجون فحاطون باقتسام ويقتلون على
القتال ولا ينقل بعد اخرازا الغنمة الا من الحسن لانه بالآخران استقرت جميع الغنائم فيها فلا
يجوز للامام ان يسقط حق بعضهم عنها خلاف ما قبله. واما الحسن فهو حق الجاني حق هو موضوع
لمصالح المسلمين الا ان يجز العرو عليهم فيرى الامام الصلح في سبيل المسلمين مما كانوا اخره وقتل
هذا الكرم خافة انه لو لم يفعل لاسترده الكفار من المسلمين في فعل ما يري انه هو الاصل. واد لم يجعل
الامام السلب للقاتل فهو من حيلة الغنمة والقاتل وغيره فيه سوا غنما والسلب ما على المقتول من
ثيابه وسلاحه ومركبه وما على ابيه من مال في حقيقته اموال على وسطه واما ما سوي ذلك من
جنيبه او جوارحه فليس بذلك فليس ينسب لقتل الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة اياه
فاضاف الاربعة الاخماس الى الغائبين والسلب من حملتها ولا يملك المقتول ولا يستحقه بغير
اذن الامام بغير السلب بويده ان السلب بقوة المصلحة والمال المأخوذ بقوة المصلحة لا يختص به واحد
بغير اذن الامام كما لو اشترى رجلا منه كدالة الوصف انه لو امنه الحسين لما جازى هذا على الاقدام
على قتله وعند الشافعي اذا قتل كافر امقبلا غير مبر فله سلبه وان لم يقتله الامام وهذا لا يصح
لانه يستحق السلب عنه بقتل المشترك فوجب ان لا يختلف باختلاف حال المقتول لان المبر مقتوله
كالمقتل ايضا وقول الشافعي انه لو اخذه واخر وقتله اخر كان السلب للمقتل لا للقاتل ولو كان الاخر
كما يقول الشافعي كان حرم سلب المقتول اذ لم يعرف قاتله جرم القطة. واد اخرج المسلمون من
دار الحرب لم يخرج ان يغتفر من الغنمة ولا ياكلوا منها لانه بالآخران استقرت جميع الغنائم فيها
الغائبين فلا يستحق احد من شئ من ذلك. ومن فضل معه علف او طعم رده الى الغنمة لانه انما يباح
في دار الحرب لغزو وجو مما تشتررون من الطعام والعلف وهذه العلة قد زالت بعودهم الى دار الاسلام
ويقسم الامام الغنمة فيخرج خمسها ويقيم الاربعة الاخماس بين الغائبين للفارس سهمان وللراجل
سهم عندنا بحسبه رحمه الله عليه وهو قول رفر والحسن ان ياد وقول اهل العراق من اهل الوفه
والبصرة وقال ابن القياس في بيع الاستحقاق بالقرن لان الله الحرب كالسلاح وانما ترك القياس للحد
واختلفت الاخبار فزوي في بعضها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفارس سهمين وسهم
لفرسه حتى زوي عن جميع انه قال شهدت خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت سهام
خيبر على ثمانية عشر وكان الخيل ثلثا من فرس والرجال الف ومائتان فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم للفارس سهما ولفرسه سهما وعن المقداد بن الاسود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم اسهم له يوم بدر سهما ولفرسه سهما وزوي انه اعطاه ثلثة اسهم وزوي نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسهم للرجل ولفرسه ثلثة اسهم اسهم له وسهمان
لفرسه فلما اختلفت اسقطت ما اختلف فيه وابنت ما اتفق عليه وكان الفرس ثايع له لو هلك الفرس
ونفى الفارس سبه له فلا يراد حق المتبع على حق المتبع كما لا يراد نفقة الخادمة على نفقة السيد بويده
ان الفرس بانقراده لا ياتر له والفارس بانقراده يقاتل فلا يجوز ان يستحق الفارس اكثر مما يستحق
لصاحبه وعرض صاحبه ومالك والشافعي يعطيان للفارس ثلثة اسهم اسهم له وسهمان لفرسه وهو قول
اهل الحجاز واهل الشام لما بينا من الخبر وكان قسمه الغنمة وضعت على لفاضل كثرة المونة بدل

بنو هاشم وهو المطلب شي ولحد وشك بين اصابعه فلان الاستحقاق كان بالضرورة لا بالقرابة
خلاف الشافعي انه بالقربة **هـ** واذا دخل الواحد او اثنان دار الحرب مغيرين يغتادون الامام فاحلوا
شيئاً لم يخش غنماً لا فقه دخلوا دار الحرب مكشبتين لا بجاهل من محبتين ولا فقه من اخذوا
كالتمار اذا اخذوا مالهم بالغزو ويؤيده ان هذا اخذ على وجه الخيانة والسرقة لا على وجه الفقر
والغيلة فلم يكن المأخوذ عتمة ولا يلزم اذا دخلوا دار الحرب باذن الامام لان الامام قد بيعت
الجواسيس والطابع قد ردت باخبارهم وترايبهم ويقتلون بعظم من عطايتهم فيقتلونه وكان
في ذلك اعلا كلمة الله تعالى **هـ** واذا دخلت جماعة لها منعة فاحذروا شيئا خشن وان لم ياذن لهم الامام
لان ما اخذوه عتمة فيخس خلاف الواحد ولا اثنين على ما ذكرنا **هـ** واذا دخل المسلم دار الحرب
ناجوا بامان فلا يخل له ان يجرش من شئ من امواله ولا من ماله ما يكره ان يدخل مكشبتا لا معاهدا
مكشبتا ولا يخل له ان يجرش من شئ من امواله ودمايه **هـ** فان غدر بهم واخذوا شيئا وخرج به ملكه
ملكاً مخطوطاً ويؤمر ان يتصرف به وذلك لانه دخل دار الحرب بامان فكان في ذلك نقض العهد
وخفر الزمة فملكه ملكاً مخطوطاً وكان سبيل هذا الكسب الصرفة لانه كسب حيث لانه انهم
ثم غدر **هـ** واذا دخل الحربى النيام مستامان بغير ان يقيم في دار ناسنة ويقول الامام ان اقت
تمام السنة وضعت عليك الجزية وصار ذمياً ولم يترك ان ترجع الى دار الحرب لان اقرار الكافر
على كفه في دار الاسلام كالبوز الالاسترقاق او التزاه الجزية ولم يوجب هذا الوجهين فلا
يجوز يوده انه لو اقام مرة طويلة رجلاً وقد فعل عورات المسلمين فلا فائدة ان يزل عليها العود
فلذلك لا يجوز وانما يقع من دخوله مرة يسيرة لقول الله تعالى وان جرد من المشرك استجارك
فاجره الابه وان في منعهم من الدخول دار الاسلام اضراً بالمسلمين فقطاع السبل فاذا ثبت
ان المقام الطويل ممنوع عنه والمقام اليسير يجوز فالجواز الفصل بينهما دون السنة لان السنة هي
المدة التي تب فيها الجزية فلا يجوز ان يقيم في دار الحرب من المدة من غير جزية فان اقام سنة يقرر
اليه الامام ويقول له ان اقت سنة وضعت عليك الجزية اخر منه الجزية لانه وحرمته دليل التزام
الجزية فصار ذمياً لا يمكنه ان يرجع الى دار الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك ودعيه
عند مسلم او ذي اود ياتي ذمتهم فقد صار ذمياً باحباب العود لان الامان قد بطل فعاد الى
الفر الاصل وما في دار الاسلام من اهل على خطر لانه كان داخل دار الامان فبعت اليه اذا
ارسل اليها فيرجع به اليه فان اسر او قتل سقط دينه وصارت الودعية فيا لانه بالقتل زالت
املاكه وبلا سخر خرج من كونه من اهل الملك سقطت مطالبته بدونه فسقطت الديون لان
الدين حق المطالبة واما الودعية فيذ مودعة بكرة وكانه اسر وتعلق حق جماعة المسلمين بقرينة
والودعية في يده وصار ذمياً او هذا مال ضائع لا مستحق له فكان لجماعة المسلمين وما اوجب
عليه المسلمين من اموال اهل القتال بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج
لانه في معنى الجزية التي اخذت بالخشية بغير قتال **هـ** واذا دخل الحرب كلها ارض عشر وهي ما
بين الخبيث الى اقصى حيز اليمن بهرة الى حد الشام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء
الراشدين رضي الله عنهم لم ياخذوا من ارض الحرب خراجاً فذلك انها عشيرة وكان القياس يقتضي
ان تكون خراجية لانها فتحت عنوة ولم تقسم بين الغنائين لكن ترك القياس لان النبي صلى الله

لله

من

الحرب

سنة ١١١١ هـ
١١١٢ هـ
١١١٣ هـ
١١١٤ هـ
١١١٥ هـ
١١١٦ هـ
١١١٧ هـ
١١١٨ هـ
١١١٩ هـ
١١٢٠ هـ
١١٢١ هـ
١١٢٢ هـ
١١٢٣ هـ
١١٢٤ هـ
١١٢٥ هـ
١١٢٦ هـ
١١٢٧ هـ
١١٢٨ هـ
١١٢٩ هـ
١١٣٠ هـ
١١٣١ هـ
١١٣٢ هـ
١١٣٣ هـ
١١٣٤ هـ
١١٣٥ هـ
١١٣٦ هـ
١١٣٧ هـ
١١٣٨ هـ
١١٣٩ هـ
١١٤٠ هـ
١١٤١ هـ
١١٤٢ هـ
١١٤٣ هـ
١١٤٤ هـ
١١٤٥ هـ
١١٤٦ هـ
١١٤٧ هـ
١١٤٨ هـ
١١٤٩ هـ
١١٥٠ هـ
١١٥١ هـ
١١٥٢ هـ
١١٥٣ هـ
١١٥٤ هـ
١١٥٥ هـ
١١٥٦ هـ
١١٥٧ هـ
١١٥٨ هـ
١١٥٩ هـ
١١٦٠ هـ
١١٦١ هـ
١١٦٢ هـ
١١٦٣ هـ
١١٦٤ هـ
١١٦٥ هـ
١١٦٦ هـ
١١٦٧ هـ
١١٦٨ هـ
١١٦٩ هـ
١١٧٠ هـ
١١٧١ هـ
١١٧٢ هـ
١١٧٣ هـ
١١٧٤ هـ
١١٧٥ هـ
١١٧٦ هـ
١١٧٧ هـ
١١٧٨ هـ
١١٧٩ هـ
١١٨٠ هـ
١١٨١ هـ
١١٨٢ هـ
١١٨٣ هـ
١١٨٤ هـ
١١٨٥ هـ
١١٨٦ هـ
١١٨٧ هـ
١١٨٨ هـ
١١٨٩ هـ
١١٩٠ هـ
١١٩١ هـ
١١٩٢ هـ
١١٩٣ هـ
١١٩٤ هـ
١١٩٥ هـ
١١٩٦ هـ
١١٩٧ هـ
١١٩٨ هـ
١١٩٩ هـ
١٢٠٠ هـ

عليه وآله وسلم لم يضح عليها الخراج لان الخراج طريقه طريق الغني فلم يثبت في ارض الغرب كما لم يثبت
الجزية في رقابهم **هـ** والسواد ارض الخراج يعني سواد الكوفة وهي ما بين الحديب الى عقبة حلوان ومن
العتل الى عبادان لان عمر رضي الله عنه لما فتح هذا البلاد بعث اليها خزيمة بن العيص وعثمان بن حنيف رضي
الله عنهما وفي بعض الروايات بعث زياد بن جري وعثمان بن حنيف فمسيهاها ووضعها عليها الخراج
وعلى رؤسهم الجزية وكان ذلك لخضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير خلاف **هـ** وارض السواد ملوحة
لا فلها تجوز بيعها لها والصرف فيها لان التعامل جري يراى الى زمانها هذا من غير نكير ظهر
وكل ارض سلم عليها اهلها او فتحت عنوة فنقسمت بين الغنائين وفي ارض عشر لان الخراج في بيت
على الصغار والمذلة فلا يثبت له المسلم ولا يثبت المسلم ما هو زكوة وطهارة **هـ** وكل ارض فتحت
عنوة فاقرب عليها اهلها فهي ارض خراج لا تدخل تحت يد الكافر يثبت ابا القتي **هـ** ومن احيا
موتاً في عذر ابي يوسف مغيرة بغير هذا فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من
حيز ارض عشر فهي عشيرة لان حيز ارض حرمها ولهذا لا يجوز لغير اهل القرية احكامها في حيز القرية
ويجوز لصاحب الارض الانتفاع بحرمه فكان حيز الارض التي احياها حريم متوعدة **هـ** والجزية عدة عشر
باجماع الصحابة رضي الله عنهم وكان القياس على هذا القول ان تكون خراجية لانها من حيز ارض
الخراج ولما احياها المسلمون لان الصحابة رضي الله عنهم لما وضعوا عليها العشر ترك القياس
لاجماعهم **هـ** وقال محمد ان احياها بغير خضرها او عين اشجرها او مادجلة او القران ولا نفار العظام
التي لا يملكها احد فهي عشيرة وان احياها بالاهوار التي اخضرها الاعاج من ارض الملك وهو من حيز
فهي خراجية لان الخراج في المسلم لا يثبت ابا القتي الا ان يزرعه فاذا استنشط جنتا او خضر بئر او احياها
الانهار العظام فلم يترك الخراج فلم يوضع عليه واذا انتفع بالمياه الخراجية صار ملزماً للخراج لان
حكم الفكان متعلقاً بهذه الانهار لانها مغومة وكانه ابتاع ارض الخراج **هـ** قال واما ارض البصرة
فقسفت بمادجلة فكانت عشيرة **هـ** والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل حريم
يبلغه المائتين هاشمي وهو الصاع ودرهم **هـ** وفي الحرب الزطبة خمسة دراهم وفي الحرب الكرم
المتنل والنجل المتصل عشيرة دراهم ومائتي ذلك من الاضاف يوضع عليها حسب الطاقة وذلك
لان عمر رضي الله عنه بعث زياد بن جري وعثمان بن حنيف لوضع الخراج على ارضي سواد الكوفة فمسيهاها
ووضعها عليها الخراج على نحو ما قلناه فلما رجعا اخبراه بذلك فقال لعلكم احملتما الاراضي ما
لا تطبق فقل لا ولو زدتنا لطافت وفي بعض الروايات قال لا بل تركنا ما فضلنا وكان ذلك
لمحض من الصحابة رضي الله عنهم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي وما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمسلمون تكافوا دماهم الى
ان قال وهم يدعون من سواهم وفي هذا دليل ان الذي فعلوه كان حقاً وصواباً وقد روي عن ابي هريرة رضي
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال منعني العراق درهمها وقبضها ومنعت
الشام مائة دينارها ومنعت مصر كذا وكذا وعلم كما يدان في هذا الخبر عن مجي الزباب
الذي يمنع الناس في حقوق الله الواجبة ويمنع ان الحق المنوع من ارض العراق الدرهم والقبض على
نحو ما وضعه عمر رضي الله عنه فاذا ثبت هذا في الدرهم والقبض ثبت فيما وضعه على الكرم والزطبة **هـ**
فان لم تطبق ما وضعه عليها نقص الامام لقول عمر رضي الله عنه لعلكم احملتما الاراضي ما لا تطبق

200

بالمسلمين في بؤسهم الجزف القطع يقال خذت رأسه بالسيف فطعته وزوي انه صالح اهل الزمة عليان
بشروا في اوساطهم الزنا وهو كان بخصرة الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير وبعده عليه قول رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يذبحهم بالسلام ولهذا قالوا انه يجب ان يعز عليهم في العمامات ان ز الخلف
ازر المسلمين ويجب ان يكون ما يعقد على وسط كل واحد منهم مثل الخيط الخيط وتكون قلائدهم مضمرة
طولا وارديهم بخلاف اربعة المسلمين فيكون على شرج الكفن وان جعلوا شراذم عالم مثله وان لا
يجزوها على خير المسلمين في المعنى في جميع ذلك اهانتهم وتبذيرهم عن المسلمين حتى لا يخلطوا بهم حتى يبعث
اصحاب الشافعي انهم قالوا يجب ان يوحى واخي تركوا او ارحلهم على الركوب الى جانب واحد ويجعل في
الحمام في زواجر خوص ليمتدوا به وهذا بعيد لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتخذوا
الروايت حراشي ومن امتنع من الجزية وقتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم او زني مسلمة
لم ينقص هذه ولا ينقص الجهاد بل هو يدرى الجرب او يغلبون على موضع فيجاءون بها لان تحقق الزمة
خلف عن الاسلام في حق العصمة يد عليه قول الله تعالى قاتلوا الذين يؤمنون بالله الى ان قاتلوا يعطوا الجزية
فمن القاتل تادة الى قبول الاسلام وتارة الى قبول الجزية واعطائها ولهذا قال اصحابنا رحمهم الله ان
الجزية تستوفي في شهر في اول السنة ثم الاسلام لا يرفع بخلاف في موجه مع الاقرار به فكذا عصمة الزمة
لا ترفع بخلاف **واما اذا الحق بالجزية** او تغلبوا على موضع فيجاءون بها لان الزمة هي ان
يكون في ذمتنا واما اذا الحق بالجزية يخرج من ان يكون ذميا فالتقضى هذه **واذا ارتد المسلم**
عن الاسلام عرض الاسلام عليه استجابا لان الظاهر انه لا يرتد الا بشبهة دخلت عليه فيستعير عرض
الاسلام عليه ليكشف له عن الشبهة التي يذكريها ليعود الى الاسلام **وتجسس ثلثة ايام** فان سلم والاقتل
لما زوي ان رجلا من مصر قدم على عمر رضي الله عنه فقال له هل من عذبة خير فقال نعم رجلا من اهل
الاسلام قتلناه فقال عمر رضي الله عنه لو وليت ما وليت حبيسة ثلثة ايام اعرض عليه الاسلام كل يوم
فان سلم والاقتله وان افضى مئة الاوتيا ثلثة ايام بريل شرط الجواز فان اسلم والاقتل لقول النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يجل دمر امري مسلم الا بحري ثلاث ايام راجعا احسان وكفر بعد
ايمان وقيل يفسر بغير حق فان قتله قاتل قاتل عرض الاسلام كره ذلك ولا شيء على القاتل لان
القتل وجب عليه بكفره والعرض مستحب والقتل المستحب لا يوجب الضمان **واما المرأة المرتدة** فقتل
ولكن تجسس حتى يسلم وكان ابو يوسف يقول او لا انها تقتل على الردة وهو قول الشافعي ثم رجع
ابو يوسف الى قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهم لما زوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن قتل
النساء والاولاد لان كفرها لا يصلح يستحق به القتل لا بها النسب من اهل القتال فكذا الطاري
وقال الذخيري واما الجزية التي تجبر به المرأة اذا ارتدت جازها ان تجلس وتخرج كل يوم وتضرب شوطا
على التابيد لانه لما لم يجب عليها القتل تعاقب بالعزوب والضرب والجس **ويرد ملك المرتدة** عن
امواله بدينه ولا مراعا عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لان حاله موقوف بين ان يسلم فسلم نفسه وسب
ان لا يسلم فلا تسلم له نفسه فتوقف ملكه موقوف حاله موقوف بين ان يسلم فسلم نفسه وسب
فان اسلم عاد على حالها وان مات او قتل على مرتدته انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته من المسلمين
عند المازوي ان عليا رضي الله عنه قتل المشرك العجبي حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين **وعن ابن**
مسيعود وان عمار رضي الله عنهما مثل مذهبنا لان اباحة ماله تعلقت بالفر وهو موقوف الى الاسلام

فاذا اسلم نال اجار العفر عنه كأنه لم يرتد وان قتل على ردة او مات فقد استقرت ردة وقال الملك في آخر 202
جزء من آخر اسلامه الى ورثته المسلمين فكان لهم بعد وفاته وان كل شخص لا يورث عنه ورثته الكفار يورث
عنه ورثته المسلمين كالمسلم **وكان ما اكتسبه في حال ردة** فبالاكتساب ما كان في حال
الجزية وعند صاحبه كسبه في حال الردة هو الاسلام سواء له ورثته المسلمين في الردة لا تورث ميراثا كغيرها
لان هذا اكتسب لوالدهم بقر عليه ويكون مورثا عند موته فاذا مات يكون مورثا ايضا لانه كسب المرتدة
وعند الشافعي كل الكسب بعد الردة وقبل الردة يكون فيا يورث الى بيت المال لقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم لا يورث اهل بيتي شي لا المسلمين الكافر ولا الكافر من المسلم ولا من لا يورث من المسلم لا يورث
المسلم منه كالكافر الاصل **ثم وارتد من المسلمين من كان وارثا وقت الردة** ويبقى على صفته في استحقاق
الميراث الى وقت القتل والموتى ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لان حكم الميراث يثبت بالردة ويوقف
تمرا على الموت وكل امرئ يثبت في الحال ويستند الى حاله سابقة اعتبره في الطر فان كان جازا بيع الموقوف
وعلى هذا من مات بعد الردة قبل موت المرتد لم يورث وان مات المرتد وامرته في العدة ورثت وان انفقت
عندها قبل موته لم يورث وفي رواية اخرى عنه يعتبر بكونه وارثا وقت الردة وان خرج وقت القتل او الموت من
كونه وارثا لان الملك ينتقل الى الوارث في آخر جز من آخر الاسلام فاذا استقر الانتقال بالموت يعتبر بغير
احوال الوارث بعد انتقال الملك اليه **وعند ابي يوسف ومحمد** ينتقل ماله الى من كان وارثا له عند القتل او
الموت لان الردة عندها لا تورث في مال الملك واما بطل الموت فينتقل حينئذ الى الورثة **وان لم يرد**
الجزية مرتدا او حرم الحاكم بلما حقه عقوق مذبذبه وامهات اولاده وحلت الربوت التي عليه لان الردة مع
النجس معي بطل العصمة ويبقى الردة فصار كالموت وان مات يعق مذبذبه وامهات اولاده وتخل
ديونه كذا هذا واما حرم الحاكم فلان انقطاع الحقوق والحق معني مختلف لان عند الشافعي لا يقطع الحق
تباين الدارين فوقف حجه على انقاذ القاضي كسائر المجتهدين **ويقول ما اكتسبه في حال الاسلام**
الى ورثته من المسلمين لما ثبتا الحكم في القتل والموت فكذا الميراث لا يورث الموت على ما ذكرنا **وفي**
الديون التي ازمته في حال الاسلام بما اكتسبه في حال الاسلام وما ازمته من الديون في حال ردة بما اكتسبه
في حال ردة في اجري الروايات عن ابي حنيفة وهو قول الحسن وزفر رحمه الله عليهم لان لكل حاله منها
حكم مخالف الاخرى فاما يتعلق بكل واحدة من الجائتين من الدين يكون كسبه دور غيره كالمسلم لما كان
مختلفين وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهم ان ديونه في كسب ردة خاصة وان لم يرد
بذلك كان الباقي من كسب اسلامه لان مال المرتد ينتقل الى ورثته بدينه والدين يتعلق بالمال الذي يكون على
ملك الاسلام في حال الموت دون انتقال ملكه عنه قبل ذلك كديون المسلم وروي الحسن عنه على عكس
هذا ان ديونه فيما اكتسبه في حال الاسلام موزوت عنه وما اكتسبه في حال الردة في الدين يتعلق بماله
الموزوت **وما باعه او اشتراه او تصرف فيه من امواله في حال ردة موقوف** فان اسلم صحت عقوده
وان مات او قتل او جرح بطلت عدا بدينه رحمه الله عليه لما ثبت ان حاله موقوف لا الاستيلاء والنسب
فان ذلك نافذ بالاجماع لانه ينفذ في حق الملك كالميراث في جازية الابن والمادون في الجارية المشتراة اذا
ادعى ولها وجود الملك اخذ حواله ان يكون شبهة ملك فيتعلق به بثبوت النسب والاستيلاء
وكذا كطلاق المرتد ينفذ كطلاق الحربي وتسليم الشفعة نافذة لانه لا ينفذ بعد الموت وكذا قول لهبة
والصوفية نافذة لانه تقع محض ردة على احد في الميراث ان تصرفات المرتد على اربعة اقسامها

سان
لم

لا

لانه

هو على الخلاف من بيع وشرا وعق و تبرير وكفاية وهبة وصقة قال ابو حنيفة رحمه الله عليه هي
موقوفة وقال ابو يوسف عقوده نافذة استلم او قتل او خلق بدار الحرب وكل ذلك يقول محمد فيما اذا
استلوا الزدة توجب القتل وجوب القتل لا يؤثر في التصرف فلا يبرح حرم الملك كوجوب الفضايل بوجده
ان الذكوة لا يبيح بيع المملوك ثم عقود المرتدة نافذة وكل عقود المرتدين غير ان محمد رحمه الله عليه
يقول لو قتل او مات او خلق بدار الحرب يجوز تصرفه حاله في الحرب حتى يعبر عنه هبة وصقة
ومحابة في الثلث لا تحال المرتدة عقوده لان من قبله لا شيء عليه وبذلك امراته منه بالزدة وتزنت ان مات
في العدة محاربتا امرأة الميراث فهو كالميراث لا يبرح عليه ثم تصرفات الميراث فيما لا يبرح فيه من البيع
والشركة والمضاربة يجوز من جميع المال وما فيه التبرع يجوز من الثلث كالعقود الهبة ونحوها كالتصرفات
المزينة التي ثباته ومن تصرفات المرتد ما هو نافذ بالاجماع مثل الاستيلاء والطلاق وتسلم الشفعة
وقبول الصقة والهبة ومنها ما هو باطل بالاجماع مثل النكاح والزينة ومنها ما هو موقوف بالاجماع
مثل المفاوضة وان عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما فادخل في يده ورثته من ماله بعينه اخذه لانه
ملك عليه بغير عوض فادام على ملك من ملكه جاز ان يثبت فيه حق الرجوع كالهبة اذا باع الموهوب له
او اعتقه فاقامت اذ ان ملك وارثه بسبب يلقه الشيخ كالبيع او سبب لا يلقه الشيخ كالعقود فلا
رجوع له فيه لان الملك زال فصار حاكم الموهوب له اذا زال سقط الرجوع والمرتدة اذا تصرفت في
مالها في حال ردنها جاز تصرفها بالاجماع لان ردنها لا يؤثر في ايجامها فكل ذلك لا يؤثر في حرم
مالها وكل ذلك المكاتب اذا ارتد جاز تصرفه لان الوقت ينفذ في الملك فليس له مال وانما يتصرفه بحرم
عقد الكتابة لا بعصمة الاسلام وهو باق بعد الردة ولهذا الولي بدار الحرب مرتد او تصرفه تصرف
ابننا ونصاري بن تغلب يوخزمي ابو القاسم ضعف ما يوخزمي موال المسلمين من الزكوة لا لهم انقوا من قول
الجزية على عهد محمد رضي الله عنه وكانت لهم منعة وقوة فقالوا ان اخذت من الجزية تلحق بالزوم واستشار
عمر رضي الله عنه في ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فصار لهم على ان يوخزمي ضعف
ما يوخزمي المسلمين ولم يجره من غير نصار ذلك اجماعا بينهم ويوخزمي نسائهم ولا يوخزمي صيانتهم
لان المرأة لو كانت مسلمة لساووا الرجل في حجب صقات المال فاذا كانت غيبسة ساوته ايضا في
ذلك لانهم الزموا الصقة المضاعفة لخلاف الصبي لان الزكوة لا توخزمي صيانت المسلمين فكري من
صيانتهم وروي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه في رواية اخرى انه لا يوخزمي نسائهم ولا من صيانتهم لان
المأخوذ منهم في الحقيقة جزية وخارج الا ترى ما روي عن محمد رضي الله عنه انه قال سمعوا هلماسيتم
وهي عندنا خارج وما جباه الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب وما امر اهل الحرب الى الامام
والجزية تصرف في مصالح المسلمين ويسد به الخور ويسد القناطر والحسود ويعطى قضاة المسلمين
وعلماء وعلماءهم منه ما يكفيهم ويرفع منه اوراق المقاتلة وذرائعهم لقول الله تعالى ما افاء الله على رسوله
من اهل القرى فله وللرسول ان قال للفقراء المهاجرين الذين توفوا بالدار والايمان ان قال
والذين جاؤا من بعدهم وهذا الاية اخبر محمد رضي الله عنه فقال ما من احد من المسلمين الا وله حق في هذا
الشيء اعطى او منع وعلى هذا عمل خير حوز الدواوين وقدر الاعطيات واعطى الناس على ما لهم في
الاسلام وكان يفضل ان راج النبي صلى الله عليه واله وسلم واهل البيت في ذلك على غيرهم وكذلك عمل
من بعده وكان هذا ما خوذ بظهر جماعة المسلمين فيصرف الى مصالحهم فاما قتاله يدعون العرو عن خرم

الي

المسلمين ويذنبون عن بيعتهم والقضاة والمفتون يقومون بصلح امورهم وعمازة المساجد والقناطر من 203
مصلحهم فيصرف الجزية والخراج وما جرى مجراها الى جميع ذلك ومن مفسرين من قال ان النبي صلى الله عليه واله
من الكفار بغير قتال والعتبة استمر الاخذ منهم بالعتاق واذا لفظ قوم من المسلمين على بلادهم خرجوا عن
طاعة الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبههم ولا يبدؤهم بقتال حتى يدروا فان مدروا قاتلهم حتى
يفرق جمعهم لقول الله تعالى فان رغب احدكما على الاخرى فقاتلوا النبي حتى بقي الى امر الله فعلق القتال
بينهم على اهل العدل ولا يحصل بينهم عليهم الا بعد خروجه عليهم وفي قول الله تعالى فاصحابنا ينهايهم
ان عليا ان يدعوهم الى الحق فاستصحبهم وارباسا لهم الامام عن شيب خروجه لوان ان يكون خروجه
لاستماع عن ظلم جري عليهم او على غيرهم فان كانوا ممنوعين عن الظلم فمعهم مخوفون لا يجب قتالهم بل يجب
معاذتهم لانهم خرجوا الى الامم المعزوف والنهي عن المكربا فاعلم ان خروجه لم يكن بظلم جري عليهم
لحقهم والحق غيرهم دعاهم اهل العدل والطاعة الامام قبل القتال لان عليا رضي الله عنه انفذ عبد الله ابن
عباس رضي الله عنه اليه اهل حرورنا ظلمهم قبل قتالهم فان ابوا الا القتال فقتلهم على رايهم الفاسد الذي
اعتقدوه فقاتلهم وقد روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يقسم قسما
اذا قال رجل لرجل يا محمد فقال وتحيك ان لم اعدك من بعد فقال محمد رضي الله عنه ايرن لي اذ يرب عتقه
يا رسول الله فقال دعاه فان له اصحابا فاختار احدكم صلواته مع صلواته وصفته مع صيامه فيرقون من الدين
حمايون السهم من الزميمة يملون كتاب الله وهم اعزاه فاذا خرجوا فاصروا عناقهم وهذا دليل ان
قتالهم مشروع بعد خروجه وهذا اشار على رضي الله عنه في الخراج وذلك انه لم يبداهم بالقتال اول
ما خرجوا من غير نواحي رغب اليهم عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما حتى جاحهم وزجج منهم بخوم من شته
الاف فلم ير اعدى رضي الله عنه فاحجم فاستصحبهم حتى بقيت منهم البقية التي خرجت الى نهروان فخرج
اليهم ولم يبداهم بالقتال حتى رسل اليهم ايضا ودعاهم طمعا في صلاحهم ورجوعهم الى ان قتلوا عبد الله ابن
حباب فاستقادم قاتله فقالوا كيف نفقدوكم قتلنا قتلنا فمناخزهم حينئذ القتال واصطلمهم فان
كانت لهم فيه اجرة على خروجهم وابيع مولاهم كان الواجب عليهم ان الله يعيدهم لقول الله تعالى حتى تفي
الى امر الله فاذا كانت لهم فيه رجوع الى اهل المولى لم يرب بعينه لانه محاربا الى الفية ويعود الى القتال وذلك
لخرج اذ ابرأ عاد الى القتال فان لم يكن له فيهم لم يجر على خروجه ولم يبيع مولاهم كان المقصود ازالة بعينهم
وقد حصل ذلك بالهزيمة فامضى للقتل واجهر الخراج تحفه اذ قتله وكذلك الاستيلاء القتل فان
راى الامام ان يقبله قتله حتى لا يعود الى الفية وان يغلبه عنه نغلا ما روي ان عليا رضي الله عنه كان
اذا اخواسير استخلفه بان لا يعين عليه وخلاه ولوناب اهل البغي وفي يد المسلمين استراوهم نجس
حتى يحدوا ثوبه ثم تخلى سبيلهم لانهم على معصيتهم فيرجوا بالنجس حتى تظهر ثوبتهم ولا يسبى لهم
ذرية ولا يعين لهم مالا ما روي عن علي رضي الله عنه قال فاحل البصرة لا يعين لهم مالا ولا يسبى ذرية
ولا يمان ان تقاوا بسلاحهم ان اخراج المسلمين اليه لان النبي صلى الله عليه واله وسلم اخذ من صفوان
اذ رعا بغير اختياره فقال اعصبا تاخذها يا محمد قال لا بل عازية مضمونة موداة لان الامام ان اخذ سلاح
المسلمين اخذ سلاحهم اليه فان اخذ سلاح اهل البغي ولي ونجس الامام اموالهم ولا يرد ما عليهم ولا يقسمها
حتى يتوبوا فتردها عليهم لانه لا يجوز ذلك ما لم يباله بالهبة وانما يبيع ذلك حتى لا يستعينوا بها على اهل
العدل فاذا زال بعينهم ردت اموالهم عليهم فان تاب اهل البغي وجاؤا الى اهل العدل لم يوخزمي ما اصابوه

سان ولم

من كماله وقال لما روي عن الزهري انه قال وقعت الفتنة بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاجتمعوا
وهم متوافرون كل دهر ريق ثواب القرآن فهو هدر وكل مال انفق ثواب القرآن فلهما فيه وكل فرج
استبيح ثواب القرآن فلا حرج فيه وصفه اهل البغداد يخرجوا على اهل العزل بالثواب وهم محطون
في ذلك الثواب فاما اذا لم يكن لهم ثواب فحرم قطع الطريق وما حياه اهل البغداد التي
غلبوا عليها من الخراج والعشر لم ياحظه الامام ثانيا لان القريب حامي قبل الامام لانه كان عليه ان يحجم
فلم يحجم فان كانوا صوفيه في حقه اجازوا خدمته كان الحق قد وصل الى مستحقه وان لم يكن صوفيه
في حقه فغلبوا عليه فيما بينهم وبين الله ان يحذر واذ كان الامام قد منهم لم يقع موقعه واداموا التاجر
من اهل العزل على غاشر اهل البغداد وامنهم العسكر كان امام اهل العزل ان لا يفسد ذلك ولا يخذل
منه ثانيا لان التاجر هو الذي عرض قال نفسه للثقل بوزنه عليهم فبوخر منه ثانيا وبالله التوفيق

كتاب الحظر والاباحه

لا يدخل الرجال لبس الخبز وحمل النساء لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم الذهب بيهينه والحرير بشماله ثم رفع بهما يديه فقال ان هذين حرام علي كذا يعني حلالا فانهما ولا
باس يتوسره عند اي حقيقه رحمه الله عليه لما روي ان اسما رضي الله عنه حذر ولما جلس على سدة جدي
عليها طيور وعزاي راسا قال رايث على فراش عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفقه من جريد وروي
ان الحسن بن علي رضي الله عنهما شهد غزاة جند على وسائد من دياج وكان الجالس عليه استخفاف به
وليس يعظم فخري فخري الجالس على سباطيه يضاور وذلك يجوز بخلاف وان حذره لبسه وعند
صاحبه يحرمه وسره والجالس عليه لانه من زي الامام وعن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه كان
انني على حمى الغضاضة ان من انني على الزبير وكان لبسه لا يجوز فحذر ذلك الجالس عليه كالتيابي
بالذهب والفضة لانه من جند الجالس على نثر من الذهب والفضة ولا يلبس الديباج الثخين من
المصمت والمخفي في الحرب عن ابى يوسف ومحمد رحمهما الله ويكره عن ابى حنيفة رحمه الله عليه وازاد به
حكاية التخييم لما روي الخبر في اول الكتاب وروي عن محمد بن علي رضي الله عنه انه بعث جيشا فغنموا غنائم فلما
رجعوا انلقاهم فلبسوا الحرير والديباج فلما رآهم تغير وجهه واعرض عنهم فقالوا له اعرض عنا فقال
انكم اعنكم ثياب اهل النار ولا نه بغير ان نفهم مقامه في الحرب غيره فلا نرى الحلة اليه وجه قولها ما
روي ان ناسا من المهاجرين قالوا لعمري اذا لقينا العدو وقد كفرت السلاح بالديباج والحرير ثيابا لئلا
هيبه فقال عمر رضي الله عنه فاني ان شئتم فكفروا السلاح بالديباج والحرير وكان السلاح لا يثبت الا
على الديباج فصار ذلك موضع ضرورة فاورثت الاباحه وبقي في غير الحرب على صلح حظه ولا يلبس
لبس المجر اذا كان سداه ان يسمي وحته فطن او خفي في الحرب ويغيرها لان الشلف لبسوا الخزول ويكره
وسداه ان يسمي وكرهوا جميعا لبس الثوب الحر الذي يمتد حزين في غير الحرب واجازوه في الحرب لان
التمه هي الظاهره من الثوب فاذا كان حريرا لم يجر لبسه في الحرب لخلجه وذلك لان الثوب مستوي
الي حته دون سداه فان السدا قانع ولا غيره بالتابع الاخرى انه لو لبس ثوبا من فطن او حرير لكان علمه
حزنا وان روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن لبس الحرير الا في موضع اصبعين او
ثلث اواربع وازاد به العلم وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لبس ثوبا اطرافه من الديباج ولا يجوز

304 الرجال النخل بالذهب ولا بالفضة لما روي عن علي رضي الله عنه في اول الكتاب الاباحه والمنطقة وحلية
السيف بالفضة لما روي عن اسما رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اخذ ثوبا من فضة
ونقش فيه محمد رسول الله وقال لا ينقش احد على نفسه ورحم ابى حنيفة رحمه الله عليه في سمار ذهب
في قص الرجال يعني السمار الذي ينعظ به الفخر لانه تابع للحاكم وعن جعفر بن محمد عن ابيه انه قال كانت
قائمة سيف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ونعله وحلقته من فضة وعن ابى حنيفة رحمه الله عليه في
الذهب الذي يكون على اطراف سيور الجاهل والنحو واللبس روايتان وعلى رواية التي تجوز حمله بمرلة
طراز الثوب وعلمه وعلى هذا جازت ذهب السيف واللبس والسيور ولا شبهة في ان تقوية السلاح
والجاهل بالذهب والفضة جائز لان الطل يصير مستهلكا لا يلبس ذلك الا لكونه مفقودا ولا يجرى
للبس النخل بالذهب والفضة لما روي عن علي رضي الله عنه ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير لان
الصبيان يعقودون ما يتبعه الشريعة ولا يذيع من شرب الخمر ويومون بالصوم والصلوة فحذر ذلك لثخنه
لبس الذهب والحرير حتى لا يفتوا ذلك ولا يجوز الاكل والشرب والادمان والطبقة ائمة الذهب
والفضة للرجال والنساء فكل ما يعود تنفعه الى الايمان من الادوية والطب وعمر ذلك من الانتفاع
بالحمار والمسط والمخاض وميل المعجزة من ذهب او فضة يكره الرجال والنساء جميعا ولما لا يكره النساء
النخل بهما لا استعمالهما والاحمال بهما والعقد عليهما كما لا يجوز الرجال لما روي عن رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم انه قال من اكل وشرب في ائمة الذهب والفضة فانهما ثياب جرد في بطنه نار جهنم ولا في فيه تشبهها
بافعال الكاسرة من الامم فحذرهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من تشبه بقوم فهو منهم
فكره المسلمين التشبه بهم ولا يلبس استعمال ائمة الجاهل واللبس والعقود لان الله لم يرد فيهما في
على الاباحه ويجوز الشرب في الاثام المفضضة عن ابى حنيفة رحمه الله عليه والركوب على الشرح المفضض
والجلوس على السرير المفضض بعد ان يضع فاه على الخشب ويؤجل جوسه على الخشب كان الفضه صارت تابعة
الانا علم الثوب وقال ابو يوسف ومحمد لان خصه ذلك لان الفضه صارت كائنها بعض الاواعل
هذا قال في حلقة المرأة من الحديد اذا كانت من الفضه لان المرأة يؤخذ حلقها وكره ذلك فقبض المستطاع
عندها وانما التوبة بالذهب والفضة فلا يلبس لان مجرد لون وكره اخذ اواني الذهب والفضة
للرجال بها دون الاستعمال لان الشروع او على الشرب منها على مساكها ويكره النقش في الثياب
في المصنف والفقهاء لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه ذكر له ذلك فقال حذر دو القرائ
فاشار اليه انه لا يكتب في مصحف القرآن الا القرآن يدر عليه انه لما استحل عليه سورة الانفال وبراءة انها
سورة واجرة او سورة نزلت يكتب اسم الله الرحمن الرحيم بينهما ولا يلبس بتجلية المصنف ونقش
المسجد وخرقة ثياب الذهب لان عمر رضي الله عنه فعل ذلك بسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم والصياغة رضي
الله عنهم متوافرون فلم يكرهه منه لحد ويكره استخدام الحصان لانه لو لا رغبة الناس فيه لما اخصوا
فكان في اقتناهم تسبب الى اخصائهم وذلك مثله وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا
خصائي الاسلام ولا يلبس اخصا البهائم لما في ذلك من البقع البهيمية والناس ولا يلبس ثيابا الجيرة على
الخلل لان النبي صلى الله عليه واله وسلم ركب الغل واخذها من كفا فلو كان مكرها لم يفعل واما ما روي
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان كره ذلك لبني هاشم فثابروا به ان الخيل كانت قليلة فيهم فاجب ان يكره
الخليل فيهم ويجوز ان يقبل في الهدي والاذن قول العبد والصبي ويقبل في المعاملات قول الفاسق اذا

سات
والنظية
لا يجوز

اطمأن النفس الي قوله فيما قال واخبره ان خبر الواحد مقبول في المعاملات الا ترى الى ما روي ان نورية
رضي الله عنها كان يصبر عليها وتهربه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول هي لها صفة ولنا هربة فلو لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل قولها
في ذلك لم يكن لهذا القول معنى بل عليه الاجازة عن طهارة المأوى واستهته ولانه من اجاز المعاملات
فلا يخبر فيه العرالة لما فيه من تضيق الامر على الكفة فذلك لا يعتبر فيها البلوغ والعزبة ولا يقبل في
اجاز البيانات الا قول العرلة لا يقبل الا في رواية الاجازة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لان هذا اجازة في البيانات ولا يقبل الا في رواية الاجازة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقيل هذا قول الله تعالى ولا يدين يفتن الا ما ظهر منها قبل في النفس هو الجمل والخام والجل
موضعه الوجه والخام موضعه اليد وهما مضطرة الى كشف وجهها للشهادة وعند الحاجة وتحتاج
الى اظهار كفها في الخد والاعطاف في المعاملات فخرج العضوان من زيور عورة في خص لها في
ان ايهما واظهارهما فان كان لا يمل الشهوة لم ينظر الي وجهها الا الحاجة لما روي ان رجلا قال
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نظرت الى امرأة فاشتيتها فبقيتها ففرضت راسي جدار فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى اذا اراد بعبد خيرا عجل عقوبته في الدنيا وعن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال النظر الى محاسن المرأة ستم من سهام ابليس وروي برد الزنا النطو والتمشي
وروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اياك والنظرة فانها ترفع في القلب الشهوة فاما اذا
كان له حاجة في كمالها فنظر لذلك الحاجة فهو من خص له في ذلك وان دخلته الشهوة لان اصل
النظر لغرض صحيح والشهوة في القلب فخير من ما محض وتجرى للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها
وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الي وجهها وان خاف ان يشتهي لان الحاجة داعية الى
النظر في وجهها في هذه الاحوال فجاز مع وجود الشهوة وعلمها بما جاوز نظر شهود الزنا الى
العورة عند الزنا لا قامة الشهادة ويجوز لطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها يعني اذا صاحبه فخرج
او خرج في موضع كجور الرجل النطو اليه فالاوي ان يعلم امرأة دوا ذلك الجرح حتى يد او يها لان جود
للزنا النظر اليها عند الضرورة كامرأة العيب اذا نظرت وصول زوجها اليها وكل شئ اذا ادعي
في كلمة المشتراة عيبا في ذلك الموضع نظر اليها الشاكر ذلك هذا فان لم يجد امرأة تحسن معالمتها
او ما وانها استمر منها كل شئ لذلك الموضع حتى يد او يها ويغض بصره ما استطاع لان النظر
الى ذلك الموضع حرم حتى الله تعالى فيباح عند الضرورة كاكل الميتة وشرب الخمر عند الضرورة
وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الاما ينسبته الى ركنه لان العادة جرت ان الرجال المشي
في الطريق في سائر الاعصار بازاء واحد من غير خيبر وكذا في الجماعات ينظر بعضهم الى بعض
في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ
عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله
والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا
تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

الامر في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

الامر في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

يروي صاحبه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ولما قد روي ذلك وروي انه كان مادا رجليه فصرها 205
الى نفسه فلو ثبت ذلك يقتضي الاباحة احتياطا لا من الجادة واما سيرة الرجل فليست بعورة لما روي عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما كنت السرة عورة وعلى قصة هذا لا يكون السرة عورة لان تحت الشئ لا
يتناول الشئ وروي عن ابي هريرة قال قال الحسن رضي الله عنهما ان في الموضع الذي قبله رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فكشف عن سترته ففعلها ابو هريرة وعن ابي بكر رضي الله عنهما انه كان اذا انزل ابري عن سترته
واما راحة الرجل فهو عورة لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اربعة من العورة
وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل شئ سفل من سترته الى ركنه عورة فجعلها غاية
والغاية تدخل في الكلام وقد لا تدخل وكان الاحتياط ما هنا ان يدخل ففعل ذلك من العورة كما في ايهما وض
وتجوز المرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه لما ثبت ان من اذن الرجل للسرة عورة الا ما ينسبته
الى ركنه وينظر المرأة من الزنا ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل لان المرأة لا تشتهي المرأة عالة
كما لا يشتهي الرجل الرجل فجاز لها ان تنظر اليها وينظر الرجل من امرته التي خجله ووجهه الى فرجها
وكذلك تنظر الى فرج المولي والزوج لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت اغتسل انا ورسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في انا واحد فلو لم يخرج النظر لم يجز في مكان واحد وروي عن النبي صلى الله عليه
آله وسلم انه قال استعرو ربك عن كل احد الا عن زوجك او مملكتك هنيك ولا تخرجه الاستماع
بجميع بدنها وحرمة الاستماع اعظم من حرمة النظر فجواز اولي والري روي عن عائشة رضي الله عنها
انها قالت قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما تطورت الى ما فيه ولا تنظر الى ما بين يدي ولا يعل
ختم النظر واما ذكرت لبيان كازم الاخلاق مع جواز النظر اذ لو كان ذلك لم يجز في مكان واحد
للاعتسالة وينظر الرجل من دوات محارمة الوجه والراس والصدر والساقين والعضدين ولا
ينظر الى ظهرها وبطنها لقول الله تعالى ولا يبين زينتهن ولا يجرى لهن ابلهين الحية واجاز ان
ينظر المرأة زينتها الهوة والمزاد بالنية موضع الزينة كالموضع السوار والعضد موضع الدمع
والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والساق موضع الخنخال فلو كان جواز النظر الى
ذلك وروي ان الحسن والحسين رضي الله عنهما كانا يخرجان على اختها ام كلثوم وهي تمشي وعن
عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه دخل على زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها وكانت تنه من الرضاة
وهي تمشي فاحد يقرن راسها وقال لها اقبل علي وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حطرا على
المرأة ان تنظر مع الاجاب وياح لها السفرة مع المحارم فلو كان يجوز ان ينظر الى هذه المواضع لم
يجز للتدقيق معنى لان النساء لا يكتنن في الخبز والطبخ والوضوء والارضاع ووجوهها عن
ابصار المجازم واما حرمة نظر المجازم الى ظهرها وبطنها فلقول الله تعالى الذين ينظرون
منكم من متابعيهم الا به حرم ان وجهه اذا استبشها بظهره فلو كان النظر الى ظهرها حراما جاز ان
تجرى من امراته بتشبهها بالرجال فاذ انت حرم الطهر فالطن اولي لان البطن يشتهي ما لا يشتهي
الظهر ولا ياتى ان يسر ما جاز ان ينظر اليه لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قد من
مخاويه قبل راس فاطمة رضي الله عنها وعن جاهد ان ابا بكر رضي الله عنه قبل راس عائشة رضي الله
عنها يوم الجملة فوضعها على صدرها فقالت من هذا الذي وضع يده في موضع ما وضعها احد بعد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا اخوك وروي ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الامر في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

الامر في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

الامر في ازار واحد واما ما ينسبته الى الزينة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفخذ عورة والفرج فاحشته وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل رجل رجل يومئذ لله والبوم الا من يدخل الحمام الا لم يزد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي رضي الله عنه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ جرك واما ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا وعنده ابو بكر وعمر فدخل عثمان رضي الله عنه فغط فخذيه فقال في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف لا استحي من رجل تشبه منه المايعة فلو كانت الفخذ عورة لما كشفها بين

فقال اني لما نسي الخلق فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اما كل نسي الخلق حين حملته شهرة اشهر
وجاز صفته مستبين فقال ما رسول الله اني نسي بها على عاتقي اي بيت الله الحرام وهل جازيتها فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم لا ولا على طهارة وعن محمد بن المنكر انه كان يغير رجل امه واخوه قام يصلي فقال
ما احب ان يكون لي من ليلتي هذا يعني ان يغير رجل الام افضل من الصلوة ويغير الرجل من مملوكه غيره الى ما
يجوز ان يغيره الى ذوات مجازمة لما روي ان عمر رضي الله عنه كان اذا راى امه متخمة رضى عنها رضى
وقال بالخاع لا تشبهني بخارج وروي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال كفا في بيت عمر رضي الله عنه وعن
الامانة مشاكسات وروى في ذلك ان شعورها ليس بحودة ولا باش من ذلك اذا اراد النسي
وان خاف ان يشبهها لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انها من جارية تباع فضربت في صررها ومسد راعها
ثم قال اشترها باريك الله عليهم ثم مضى وتركها ولا يريدها تلك الشهوة فجاز النظر مع الشهوة
يدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من اراد ان يتزوج امرأة فلينظر اليها فانه اجري
ان يود من بينهما اي يوافق بينهما وكان الامه تملع تباع ولا تشري الا بعد النظر اليها فلذلك
فارت الحرة فيما ينظر اليه منها والخصي في النظر الى الاجنبية كالفضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها
انها سئلت عن هذه المسئلة فقالت انه رجل فامثلة لا يخله ما حرم على غيره وروي انه كان في بيت
ام سلمة هبت الخنث فلما حاصر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الطائف قال هبت لعمر وان ايسلمه
اذا فتح الله علينا الطائف دللتك على يادية بنت عبلان فانتها قبل بازجود برثمان فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم هذا البيت يعرف هذا فلا يدخل عليكم واما قوله تعالى والناجيين
عن اولئك الازفة من الرجال قل المرادة الشيخ البير الهم الهزم الذي لا حاجة به الى النساء اذا كان
خادما في البيت جازله النظر الى النساء قبل الرجل الخلق حلقه النساء لا يشتهن وقيل الخصي الذي
جفت ماؤه فلا يشتهي فحانت الازفة متشابهة وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم محبة
فلا يجوز تركها بالمشابهة ولا يجوز للمملوك ان ينظر الى سيده الا ان يجوز للاجنبي النظر اليه
منها اذا بلغ مبلغ الرجال لما روي عن سعيد بن المسيب انه قال او ما ملكت ايها نكم وانها زنت في الاما
دون الجسد وروي عن جابر وان عباس رضي الله عنهما انها مالا لا يجوز للعباد ان ينظر الى مولاه
فقد اشعرة ولا يجوز للمالكه بين العبد ومولاه تهوته بخالة الزق فلا تفر في جواز النظر لغير
مناحية الاجنبى بخلاف الجوز لان غير مناجية مؤبده ويعزل عن منه بغيا ذنبا لا نهام مملوك
له فلا يحتاج في العمل الى اذنها ولا يغزل عن روجه الا باذنها لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وروي ان رجلا جاء الى النبي
صلى الله عليه واله وسلم فقال اني جارية وهي خادمتا وانا اطوف عليها لاني احب ان يجبل فقال
اعزل عنها ان شئت وبسببها ما قد رهاها ثم جاء بعد فقال فزجيت قال في اجترعت ان شئت
ما قد رهاها ويكره الاجترع في اقوات المدين والهام اذا كان ذلك في بلد يفر الاحتكاك
باهل لما روي في تفسير قول الله تعالى ومن تدف به بالجاد بظلم تدفعه من عذاب اليم ان المرادة الاحتكاك
بكمه وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم الجالب من زوق والخبير ملعون وعن النبي صلى الله عليه واله
وسلم قال من اخبر راعي يوما فان الله تعالى يري منه وهو يري من الله تعالى يغود بالله منه واما
اذا لم يفر باهل البلد فهو على العموم جواز البيع ومن اخبر علة ضيعه له او ما حبله من بلد اخر

لا

فليس بخبر لانه كان له ان لا يزرع ارضه وكان له ان لا يخلبه من بلد اخر فلم يفعل شيئا يرجع الى منع 206
الناس عن الانتفاع بطعام ذلك البلد ولا ينبغي للسلطان ان يستخرج على الناس من الله تعالى لم يبيع لخدمه مال
الغير الا عن رضا كما قال تعالى الا ان يكون خذوة عن تراض منكم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال غلا
المسعر على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال الناصر رسول الله غلا المسعر مسعر لما قال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله تعالى هو القابض الباسط الوار والمسرور وان لا رجوا الا الله وليس
بطلني اجزمتكم بظلمة في نفس ولا مال وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا تسعر وافان
المسعر هو الله عز وجل ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة لان بيعه من اهل الفتنة مغنوه لهم علينا الا
تري انه يكره بيع السلاح من اهل الحرب ولا يمانع بيع العصير من علم انه يتخذ خمر الا ترى ان
بيع الجزير والحب من الرجال جائز وان لم يمانع البيع ان يبيعه للشرب او يستعمله في الاكل وبالله التوفيق

كتاب الوصايا

بسم الله الرحمن الرحيم
الوصية واجبة وهي مستحبة الاصل في جواز الوصية قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وروي
عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان الله تعالى جعل ثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة في اعمالكم
وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال يقول الله تعالى يا ابراهيم خصلتان لم تكونا لك اعطيتكما
بعد موتك خلقت بالماضي اذا صار لغيرك اعطيتك الثلث زيادة في عملك وجعلت الصلوة عليك بعد
موتك رحمة لك والليل على انها مستحبة غير واجبة انها ابتداء حق في ماله بعد كاهية والطرية
واما قول الله تعالى الوصية للوالدين والاقربين فلا خلاف انه مشوخ قال الشيخ ابو بكر الرازي
نسخه بقوله من بعد وصية يوصي بها او دين ومنهم من قال انها نسخت بقول رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم لا وصية لوارث وهذا خبر تلقته الامه بالقول عملت له وجبه وهو في خبر ما يوجب العلم عندنا
تجاوز نسخ القرآن بالنسخة اذا كانت بهذه الصفة واما ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا
يجل لرجل يومين بالمال الاخر لغيره مال يريد ان يوصي فيه ان يبيت ليلتين الا ووصيته عند راسه فهو
محمول على ما اذا كان عليه شيء من الواجبات لله تعالى والجار وكان قوله لا يجل هذا خبر والخبر لا يوجب
وجوب المحبة عنه وانما يقتضي الاستحباب والذب والترغيب ولا يجوز الوصية لوارثه لقول رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث ولا اقرار بالدين
الا ان يجلها الورثة لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا وصية لوارث الا ان يجلها الورثة لان
الوصية امتنعت في حق الزيادة على الثلث لحقهم فجازت باجارتهم ولا لقائل عندنا لقول رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم ليس لقارب وصية ولا نه استحقا وما عند الموت بسبب سابق عليه فلا
يستحق القائل كالميراث بغيره انها يورثان عن الدين فاستويا وعند مالك والشافعي يجوز ان هذا
يخرج في المقتول على القائل فيخرج منه حسب صحة صحة على عبوه كالعفو عن القصاص واما اذا احازت
الورثة الوصية للقائل فيجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما لانه اوصى من هو من اهل داره وكان
منهم ما عن وصية فوجب ان يجوز باجادة الوارث كما لو اوصى لوارثه بخلاف وصية المسلم العربي
وقال ابو يوسف لا يجوز وان اجازتها الورثة لان بطلان الوصية عقوبة منعها بالقتل جرم من الميراث
الجواب ان وجوب الميراث بانعاب الله تعالى والله تعالى لم يوجب القائل خلاف الوصية فان وجوبها

بانجاب الوصي الا انه منع عن ذلك لما يلحق الوثقة من العيظ في مشاركتهم اياه في التركة. ويجوز ان
يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم يعني اذا كان الكافر في ذمة وامان لقول الله تعالى لا ينهاكم الله
عن الذين طبعوا بآلهم في الدين الا به. وقول الله تعالى ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتواشرون
والا يستري في ذلك الاسلام الكافر واما الوصية المشتملة في دارنا في مدة امانه فهو حلال له
واما اذا لم يكن الكافر امان ولا ذمة فقد قال الله تعالى ما ينهكم الله عن الذين قالوا في الدين لا به
يجوز. ولو اوصى المسلم لوارث كافر يجوز ذلك لا حجب به ثبوت منه ولا يثبت المسلم انه يقصد ان يورث
الكافر او يعوضه عن ميراثه بخلاف ما اذا اوصى لوارث مسلم. وقول الوصية بعد الموت لا عبرة
بالاجازة والرذ في حياة الموصي وانما العبرة بها بعد الموت لان ملك المالك بالموت واجازة
العقد الموقوف لا يجوز قبل الملك لما كان فيه اسقاط الحق قبل وجوبه والليل عليه انه لو اوصى بثلث
ماله او غيره فان الموصاه يستحق ما يجوز في ملك الموصي عند الموت ولا يعتبر بما كان في ملكه عند
عقد الوصية لان العقد منقطع عند الموت فالقول قبل الانعقاد ولا يتعلق به حكم. وتوقف
الملك فيها على قول الموصاه بعد الموت عند علمنا اننا الثلثة لانه ملك لعقد فوقف على القول
حالة الملك بالهبة والبيع. وعند زفر لا يوقف على قول الموصاه بعد الموت لانه ملك ينتقل
بالموت فلا يفتقر الى القول كالميراث. واذا مات الموصي في ملكه من الثلث الموصي به لان
الموت ينافي الاملاك ولا يدخل في ملك الموصاه عند ما لم يقبلها لان ملكه موقوف على قوله
عندنا ولم يوجر ولا يجوز ان يملك الوثقة لان حق الموصاه متعلق به وتعلق الحق بالمال فيخرج ملكه
بالاثر كالدفع فيخرج الثلث عن ملك الميت ولم يدخل في ملك الموصاه كالباع المشروط فيه
الحيات للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله عليه. ويستحب ان يوصي الانسان بدول الثلث لما
روي عن سعد بن معاذ رضي الله عنه انه قال للنبيل الله عليه وآله وسلم اوصني بثلثي مالي قال لا
قال اوصني بنصف مالي قال لا قال اوصني بثلثي مالي قال الثلث والثلث خير انك ان تدع ورثك
اعتنا خير من ان تدعهم عالة ينتفون الناس. فاذا اوصى الى رجل فقبل الوصية وجه الموصي
وردها في غير وجهه فليس يرد لانه التزم قبولها بالرضا فلزمه كالمكيل اذا قبل الوكالة
وانما لا يضر الرذ في غير وجهه لانه لما قبلها في وجهه فقد ثبت الوصية فصار بعد ذلك
يقدر بانطال حقه من غير محض منه فلا يجوز. وان ردها في وجهه فهو رد لانه متبرع
يقولها فان شأنا اقام على التبرع وان شارجع خلف ما اذا رده في غير وجهه لان يقوله سكت
قلب الموصي الى تصرفه فلو قلنا انه يرد بغير حضوره لكان فيه تغير الموصي لانه لو
فلا يوصي الى احد فلا يملك رده بغير حضوره كالمكيل لا يملك عن نفسه عن الوكالة بغير
محضر من الموكل وانما يصح قبولها في حياة الموصي لان تصرف الوصي يقع لمصلحة الموصي ولو
كان الرذ والقول في حال الحياة لا يتعلق به حكم يودي الى الاضرار به نحو ان يورث ولا
يسلم وصية الى احد بخلاف قول الموصاه لان استحقاق الوصية في الوصاه لاحق للموصي
فيه فلم يخرج الى تقديم القول على الموت فوقف على الموت فثبت الوصية. والموصاه بملك الموصي
الا في مسئلة واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصاه قبل القول فيدخل الموصاه في ملك
ورثته استحقاقا لا الوصية فثبت من جهة الموصي ما لا يلحقها الفسخ من جهة قائما

لح

وقفت على حق الموصاه فاذا مات دخل في ملكه كالباع المشروط فيه الحياء للمشتري اذا مات دخل في 307
ملكه والقباس ان تبطل الوصية لان تمامها موقوف على القول وقد فات القول بالموت ومن اوصى
الى عبد او كافرا فاستحق اخرجهم القاصي من الوصية ونصب غيره امانا عند العزلة لا يجوز وان جاز
مولاه لان منافع مستحقة لولاه فلا يجوز صرفها الى ورثة الموصي ولو جاز المولي فله ان يجمع فيها
ويضع العبد من التصرف فلا فائدة في جوان فيه وقبل جواز تصرف العبد الى ان يخرج القاصي لان
تصرف العبد بالوصية كصرفه بالوكالة. تصرف الموصي يجوز بالوكالة فكذا بالوصية الا ان القول
الاول اصح. واما الكافر لا يجوز في رواية لان الوصي يتصرف بالولاية ولا يثبت الكافر على المسلم
ولاية لكونه مشكوكا في خفة ولهذا لا تقبل شهادته عليه فكذا الوصية اليه وفي رواية اخرى يجوز
لانه يجوز ان يتصرف بالوكالة للمسلم فكذا بالوصية كالمسلم. واما القاصي لانه متهم بخلاف منه على
على قاله كالكافر وقيل ان الوصية تجوز ولكن القاصي يخرج منه لثقة فثبت فيه. ومن اوصى الى عبد
نفسه وفي الوثقة كذا لم ينع الوصية لان الحيان يبيع من هذا العبد نصب نفسه فلم يقع الوصية فوقع
الاستحقاق كما لو اوصى الى غيره. وان اوصى الى غيره والورثة كلهم صغار جاز عند أبي حنيفة
رحمة الله عليه لانه عاقل بالغ يهدي الى التصرفات ليس له احد يمنع عن التصرف باذن المولى في حياته
فصح الوصية اليه كما لو اوصى الى مكاتبه او الى مكاتب غيره. وعندي يوسف ومحمد لا يجوز لانه اذا اوصى
الى غيره وعنه واجاز مولاه لا يجوز فكذا اذا اوصى الى غيره نفسه اذا لو جاز لا يثبت له عاقبة لاجاز الى
عبد غيره كما في المكاتب وكما لو كانت الورثة كبارا وصغارا فانه لا يجوز هذه الوصية بالاجماع
فكذا اذا كان الكل صغارا وجب ان لا يجوز ايضا. ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم
اليه القاصي غيره لانه لو تركه على ما هو عليه لم ينتفع به الورثة لعجزه ولا يجوز اخراج عاقل عن الوصية
لانه غير متمم وليس بتيقنه ضرر فوجب على القاصي ان يتم تصرفه بضم غيره اليه بخلاف الوصي
الذي ظهرت خيانه للقاصي في تركه لميت فانه يعزله ويستبدل به من يقوم مقامه. ومن اوصى
الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما دون صاحبه الا في شري الكفن
للميت وجبيرة وطعام الصغار وكسوتهم ورد وجبة بعينها وقصا الدين وتنفيد وصية
بعينها وعقود عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت لانه رضي رايها فيما يحتاج الى الرأي والتبدي
ولم يرص برأي احدهما وفي اجتماع رايها زيادة فائدة فلا يجوز لاحدهما التفرد به كالمكيلين
واما الاشياء الستة المستثناة مستحقة فلا يرد عليها القاسم لانه لو لم يجز لاحدهما شري الكفن
وما لا بد للميت منه ما لم يجتمعا عليه لادى الى فساد الميت والادان موت الصبي جوعا. واما رد الودا
والحق المعين وتنفيد وصية معينة وقصا الدين لا يحتاج الى الرأي والتبدي لان الامر زاي بنفسه
وامرهما بتنفيد وذلك لا يختلف واما الخصومة في حقوق الميت لان اجتماعهما ضررا فانهما لو
اجتمعا في الخصومة لم يفهم عن احدهما فجاز لاحدهما ان يفرد به وقال ابو يوسف كل واحد منهما
يفرد بالتصرف في ماله لكن الوصي يتصرف بالولاية فصار كالولي في النكاح فان لاحد الوليين ان
يزوج دون الآخر يورثه ان وصيا الوصي مما لا يجوزي فاذا ثبت في حال الاجتماع ثبت في حال التفرد
حولاة النكاح في حق القرابة ولما ثبت الوصي ثبت بسبب متعذر مجزى فاعيننا فيها المشتراك
كولاية النكاح على الامة للمولين بخلاف ولاية النكاح كنسبهما مما لا يتبعض وهي القرابة ما عرفت

يع

فها بالانفراد لعدم التضرع والتزنية. ومن وصي رجل ثلث ماله ولا خير ثلث ماله فلم تجز الوثنه
فالثلث بينهما نصفان لانها استويا في سبب الاستحقاق والشئ ما يقبل الاشتراك. فان وصي
لاجرهما بالثلث ولا خير بالسدس فلم تجز الوثنه كان الثلث بينهما اثلاثا لان الزى اوجب الوصي لكل
واحد منهما لم يصادف حق الوارث فيضرب كل واحد منهما في الثلث فيجمع حقه وحق واحد منهما في
الآخر. وان وصي لاجدهما جميع ماله ولا خير ثلث ماله فلم تجز الوثنه فالثلث بينهما على اربعة اسهم
عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه الثلث بينهما نصفان والاولان
كان وصي لاجدهما نصف ماله وللآخر ثلث فلم تجز الوثنه كان الثلث بينهما على خمسة اسهم لصاحب
النصف ثلثه اخماسه وصاحب الثلث حشاه وبه قال الشافعي رحمه الله عليه قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه ان
الموصي له ما زاد على الثلث موصي له حق العتق بركاله انه لا يجوز بان يستحقه الا باضمام الاجازة اليه فصار
حق الوصي له بالعتق فلم تجز صلح المال وانفخت تلك الوصية فلا يضرب مع ساير اصحاب
الوصايا بوبه ان صاحب السبب الذي لا يستحق الشئ الا بالاجازة لا يكون مساويا لصاحب السبب
الصحيح لخلو ما الوصي لواحد بالثلث وللآخر بالسدس وبالربع لان كل واحد منهما على انفراد لا
يوصف بانه موصي له بحق العتق ولا يلزم على العلة اذا كان لاجدهما موصي له بركالهم من ثلثه وهي تزيد
على الثلث فزدت الوثنه الوصية فيما زاد على الثلث لان الرزاهم المرسلة لا تكون وصوفة بوقوعها في
حق الوارث الا ترى ان المال اذا اذ كان خرجت جملة تلك الرزاهم من ثلث المال نفرت فذلك ضربت جميعها
وعلى هذا حكم العتق الموقوف في المرض وهو ان يعق عشرين قيمة اجرهما الف درهم وقيمة الآخر خمس مائة
فانه يضرب على التفاوت وكما لو وصي بحق عتق بعينه وثلث ماله لاسنان ثم مات ولا ماله
سوي ذلك العتق فانه يضرب بالزيادة في حق العتق بالايجاع والموصي والمعلق بالموت مثل معنى
الوصايا بالرزاهم المرسلة لا نصا وصية بالسجاية وعلى هذا حكم المجابة والوصية بها لان الباب في
جميع ذلك واخر وهو خمس وصايا يضرب عند ابي حنيفة رحمه الله عليه على التفاوت في الثلث فان قيل
فقد قال ابو حنيفة رحمه الله عليه فمن وصي لرجل بعينه ماله فجازت قيمتها الثلث ان الموصله لا
يضرب فيه الا هو والثلث وان جاز ان يخرج تلك الوصية من الثلث بزيادة المال قلنا هذه وصية
بعين تعلق بها حق الوثنه والوصية اذا صادفت حق العتق عينا او صفا فزاد لم يستحق الموصله
الضرب بها في الباقي وليس كذلك الرزاهم المرسلة لانها لم تضاد وحق العتق لا وضفا ولا عينا
الا ترى ان مال الموصي لو هلك واستفاد مالا اخر لم يفسد حق الموصله بالرزاهم المرسلة في مسئلة
الالزام لو هلك تركته واستفاد منها بطلت الوصية فلا انها تعلق بعين التركة. وجه
قولهما ان الثلث تصابو عن هذه الحقوق لجمعها فيه فيضرب كل واحد منهم بجمع ما سمي له كاصحاب
العول والعر ما في التركة بوبه ان الميت فصل بقبض احد الموصليها على الآخر فلورددنا من
زاد وصيته على الثلث الى الثلث لسوينا بينهما وابطلنا ذلك القليل وكان الميت ما كان القليل
وان لم يملك ابطال حق الوارث. ومن وصي وعليه دين خطب ماله لم تجز الوصية لان مير العرما
من الدين لان صاحب الدين يستحق الوصية والموصي له يستحق العتق من حقه وكان صاحب الدين
اقوي الا ترى ان من ادعى دارا في يدي رجل انها له واقام على ذلك بينه وادعى اخر ان صاحب اليد
باعها منه واقام على ذلك بينه كانت بنية مدعي الملك المطلق لنفسه اولى من بنية من ادعى الشرا من

صاحب اليد. ومن وصي لرجل بنصب ابنه فالوصية باطلة وان وصي له ثلث نصيب ابنه فالوصية جائزة 208
لان ثلث النصيب ينبغي ان يكون مساويا للنصيب لانه من يد ماله فيكون مثل ذلك وصية الوصي له
وذلك في هذه المسئلة التي ليس للموصي ابن واحد نصف المال وليس هذا كالوصية بنصيب الابن نصيب
الابن هو ميراثه وملكه فلا يجوز الوصية به لغيره. فان كان له ابنان فوصي لرجل بثلث نصيب احد
الاثنين فلم يوصاله الثلث لان الوصي احب ان يساوي الموصله احدا بينهما ولا يجوز ان يساويهما الا بان
يراد في المسئلة مثل نصيب احد الاثنين فيجعل حق الوثنه ثلثه ولكل واحد منهم نصف المال فيقسم الثلث بينهم
على طريق العول اثلاثا ومن اعطى عبداني مرضه ارباع ورجل اربعة فذلك كله جائز وهو معتبر
من الثلث ويعتبر به مع اصحاب الوصايا في الثلث لان العتق والهبة والمجابة يترفع والبرع في حال المرض
وصية والوصايا كلها من الثلث فيضرب المتبرع عليه في الثلث مع اصحاب الوصايا. وان جابا المريض
في مرض موته ثم اعتق ثمان وقصد ان الثلث عنهما جميعا ولا يبقى الا باجرهما فاجابة اولى عند
ابي حنيفة رحمه الله عليه عند ان العتق لا يرد في مرض العتق في قيمته لورثته الميت وان اعتق ثم
جابا وهما سوا ويضرب الثلث اليهما جميعا وهو قول ابي يوسف وذلك لانه يترفع بالعاق بعرضا
شغل معزل المتبرع بعقد الضمان فلا دام يجرى قضا الضمان من موضع اخر وحيث ان يوفى العتق بالسعاية
في جميع قيمته قياسا على العتق المزمون اذا اعطيه صاحبه وهو معتبر بوبه ان المستحق بعقد الضمان
كالدين في وجوب المطالبة به والدين مقدم على الوصية وهذا لان الضمان يقابل جميع الحقوق وعمله لا يرد ما
يساويه الا ترى ان الشفعة تجب في جميعه ويجوز بيع ذلك كله من اربعة على الشئ. وانما اذا اعتق
ثم جابا فلهما مئة مائة على المجابة من حيث ان المريض يرايه وانما يبدل الانسان بلام فالا هم فله مائة من
حيث لا يلحقه الفسخ بوجه من الوجوه والمجابة مائة على العتق من حيث ان ثبوتها بعقد الضمان ولها مائة
عليه من حيث انه لو وجد سببها في حالة الصحة ثم مات في المرض جواز باع في الصحة بالمجابة بشرط
الخيار تر اجاز في المرض صرح واعتبرت من جميع المال بخلاف العتق اذا علقه بالشرط في الصحة ثم وجد الشرط
في المرض فانه يعتبر من الثلث فاذا كان لرجل واحد منهما مائة من وجهين استويا واذا تقدمت المجابة
على العتق كانت المجابة اقوي من ثلثه اربعة فكانت اولى. وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما
العتق اولى في المسلمين كانه لا يلحقه الفسخ بوجه من الوجوه بالزاني وغير ذلك وكان يقر به اولى
بخلاف الوصية بالاعتاق لانها تجمل الفسخ رجوع الموصي لحوق الدين بعد الموت بطلها فالا ولا
معتبر بالبرائة في القديمت حقوق العباد الا ترى ان من وصي بالثلث لرجل ثم وصي بالثلث لرجل
اخر فاصافي ذلك. ومن وصي بسهم من ماله لرجل فله اخس سهم الوثنه الا ان يقيس من السدس
فيكون له السدس هكذا ذكره قول ابي حنيفة رحمه الله عليه في الجامع المختصر وذكر في المبسوط ان
له على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه مثل اخس سهم الوثنه يراد ذلك على الفريضة لان يكون
اكثر من السدس فلا يراد عليه وهذا اصح القولين قال فاذا اتوا لرجل سهم من ماله او من ماله فله
السدس من ذلك عند قول ابو يوسف ومحمد في الوصية له مثل اقل السهم فلان لو كان اذا
ذلك على الثلث رد الى الثلث ان لم تجز الوثنه وجه قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ما روي عن ابن
مسعود رضي الله عنه انه سئل عن وصي لاسنان بسهم من ماله فقال له السدس ويروي ذلك مرفوعا
الي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم. وعن ابي اس بن معوية انه قال السهم في كلام العرب هو السدس

هاكذا قاله الجاحظ ولا اصل الفرائض سنة لان الله تعالى ذكر السهام الثلث والنفق والسدس والثلثين
وذلك داخل في السنة فاما الثلث والرابع فلا يستحقان بالقوة وان استحقا بالحق فقد يعقد الاثنان
عقد النكاح وقد يعقد فردا يكون الموصي من ورثة ارحم ذوي السهام ويؤخذ ورثة عصبته او ذروا
ارحامه وكان السدس معتبرا في هذا الباب اما وجه قولها فلان ظاهر هذا اللفظ ينصرف الى سهم من سهام
الورثة فيجوز ان يورث سهامهم ويحمل اقل سهامهم والاقل متيقن فوجب الاقل الا ان يزيد الاقل على الثلث
فيكون للورثة رد الوصية فاما ادعى الثلث وان اوصى رجل بشي من ماله او جزوا ويصيب او طائفة او ينقص
من الورثة اعطوه ما شئتم لان هذا الاسم لا يختص بفرد او جماعة بل يصلح للقبيل والكل وهو شئ مستحق في مال
الورثة وكان الخيار اليهم كما اقره اهل من ماله الا ترى انه يقال عالت الفريضة بسهم او سهمين ولا يقال
عالت بخير ولا يثبت ومن اوصى بوصيا من حقوق الله تعالى فزمت الفرائض منها مثل الحج والزكوة
والكفارات فدمها الموصي واخرها يعني ادا صاق الثلث عن ابقا جمعها لان الواجب حسن الظن بالمسلم
ومعلوم انه لا يقصرنا حتى الواجب وتقدر القل فقد والواجب وان جرد سهوا **هـ** وما ليس بواجب
قد مر منه ما مر منه الموصي نقاسا وفي القوة والوجوب والامتنان بين ابائهم فالا هم فكان تقديم
ما قدموا له وقد قالوا انه اذا اوصى بالحج عنة واوصى بغيره في ذلك كن اكل واحرمهما
قوة من وجه لان الحج فرض والوصية اخوي تعلق بها حتى ارضى فاستوى **هـ** فان قال ثلث مالي في
الحج والزكوة والكفارات ولزمتهم على ان ينفقوا سهم يعني اذا كان الثلث يسعها كلها لان كل حصة من
هذه الجهات غير الاخوي فهو كالوصية لجماعة معيذ **هـ** وان كان في حقوق الله تعالى عتق مؤمن فهو
مقدم ولا يبع الزكوة عنه ولا يبعه الفسخ وان كان في الوصية حج وزكوة والثلث لا يسعها ذروا
عن ابي يوسف في اجري الزويتين انه يبدل بالحج وان جرد عنه قولي لانه يتعلق بالدين والمال فيه معتبر
والزكوة تتعلق بالمال فيحسب وقال في الزكوة الاخوي يبدل بالزكوة وهو قول محمد بن كل واحد منهما
فرض موقوف عليه في كتاب الله تعالى وفي الزكوة حتى الاذنين فكانا قولي ثم هما مقدمان على الكفارات
لانها يجبان بغير سبب بخلاف الجدة بخلاف الكفارات تركفازة القتل والظهار واليمين مقدمه على
كفارة الفطر في رمضان لان كفارة الفطر ثبتت بالخير الواحد والكفارات الثلث ثبتت بحبل الله
تعالى وصورة الفطر مقدمه على كفارة الفطر في رمضان لان صفة الفطر ثبتت باخبار الاستفاضة
والاجماع وهي مؤخره عن الكفارات الثلث لان وجوبها لا بالقرآن **هـ** وصورة الفطر مقدمه على النذر
لانها وجبت بانجاب الله تعالى والنذر مقدم على الاضحية لان النذر متفق على وجوبه والاضحية
مختفر فيها **هـ** والاضحية مقدمه على النوافل لانها واجبة عند ابي حنيفة رحمه الله عليه ومن اوصى
بنجاة الاسلام اجزأ عنه رجلا من ماله في الحج والعمرة والوصية تنصرف الى ما فرض الله تعالى عليه والقرض
الماويك بوجود الزاد والراحلة من وطئه فكانه شئ ذك فاذا اشعبت نفقته للزكوة واجزأ
عنه ما شئنا صاروا محالين فلم يجز ما شئنا **هـ** وان لم يبلغ الوصية النفقة اجزأ عنه حيث بلغ لان
الوصية انما تصح وتنفذ على قدر الامكان ومن خرج من ماله جلا فمات في الطريق ووصي له من ماله
الحج من ماله عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لان ذلك السفر لما لم يصل باء الحج خرج من يكون فرضا
فما ذكره الجارة **هـ** وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها في حج عنه من حيث بلغ لان ذلك السفر يتعلق
به حكم القرية فسقط فرضه الى ذلك المكان قال الله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله فم

209 يدركه الموت فقد وقع اجره على الله فانصرف امره الى ما كان واجبا عليه ان لو كان حيا وعلى هذا الامانة
الجاح عن غيره في الطريق اخرج عن الميت حجة اخوي من بلد الميت عند ابي حنيفة رحمه الله عليه **هـ** وقال ابو يوسف ومحمد
اذا اقام الجاح في بعض البلاد حتى جازت السنة ثم مات حج عنه من ماله لانه لم يلج في تلك السنة واقام في
بعض البلاد فقد خرج سفره ذلك من ان يكون سفر القرية فلم يعتد به **هـ** ولا يقع وصية الصبي عند ما لا نكل
من لا يكون تصرفه في حياته لم يخرج تصرفه بعد موته كالمجنون والصبي الذي لا يعقل **هـ** ولا يقع وصية المكاتب
وان ترك وقال ان تبرعه باطل فذكر لك وصية **هـ** وجوز للموصي الرجوع عن الوصية لانه بائع لم يبرم
مجانا الرجوع عنها كالهبة ولا يكون لها مؤثر على ما بعد الموت فيكون الرجوع رجوعا عن اليجاب قبل
القبول فان صرح الموصي بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا عا في البيع بشرط الخيار اذا
فعل البائع ما يدل على بطلاله وان قال الموصي كوصية او وصيت بها فلان في لفظ الاخر فذكر دليل
الرجوع **هـ** وان لم يقل هكذا ولم يوص بها لم يلج في الرجوع **هـ** وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ان رجعا عن الوصية
جميعا جبان عن الموت وقال الوصية التي اوصيت بها لم يلج في الرجوع **هـ** وعمر ويوم يميت والوصية
لا يرد بآية كما كانت لا فاما بطل وصية الاول بآية الثاني ولا يرد بآية الثاني كل الميت ليس ممن
يشحق الوصية فثبت الوصية الاولى على حالها وان كان عمر حيا يوم يمت فثبت الوصية بطلت الوصية
جميعا الاولى بالرجوع والثاني بطل الوصية قبل الوصية **هـ** ومن جرد الوصية كان رجوعا عند ابي يوسف
وعند محمد لا يكتف رجوعا وهذا رواية معلى ابن منصور خلافا لما قاله محمد في الجامع البكري **هـ** وجه قول
ابي يوسف على هذا ان الجاحد ياتي الوصية في الحال وفيما مضى والرجوع ياتي لها في الحال **هـ** فاذا انقضا بالرجوع
في الحالين كان الرجوع اقرب الى الرجوع اذا اجد الوكالة تغرب والمزلة اذا وجدت الزدة كان
ذلك توبة منها **هـ** وجه قول محمد ان الرجوع انزل الوصية فيما مضى وانجاها في الحال والرجوع ياتي لاصل
العقد وذلك لا يصح معه الرجوع ولهذا قالوا ان جرد الرجوع النكاح لا يكون طلاقا **هـ** ومن مشاغلنا من
قال انما اقره جواب الاصل وجواب الجامع الكبير لا خلاف وضع المسئلة لانه ذكر في الاصل انه اذا جرد
وقال في الجامع اذا قال لقوم يشهدوا بي ثم اوصى بجز الفلان وهذا امر الشهود بالكرب فلذلك لا يكون
رجوعا **هـ** ولو اوصى بجزائه وهم المداصقون عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لان الحكم المتعلق بالجواز يختص
بالمداصقة وهو الشفعة فوجب حمل الوصية على حكم الشرع المتعلق بالجواز **هـ** وقال ابو يوسف ومحمد كل
من ضمهم واياه مسجد واحد وجماعة واحدة وهم جيرانه لان مقتضى الموصي بهذه الوصية ان يبرهن
لخصمه ونخالطه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد فاذا اختلف
المسجدان زال الاختلاف **هـ** ومن اوصى بصلواته والوصية لكل ذي رحم محرم من ماله لان الاصل من
كان من اهل الزوجة الا ترى الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اخرج صفيه ونزوجهما عتق
كل من ملك من الصباية رضي الله عنهم **هـ** اخرج محرم منها احراما لها وكانوا يشيرون اصهار رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم **هـ** واذا اوصى لاختانه والختن فزوج كذا لم يدر محرم منه كل الخنس اسم الزوج الا بشئ
وروج كل ذات رحم محرم ممن ينسب الى ابيه وجده وقد قالوا نعم الخنس القبط وهو اشارة الى ان الخنس كل
من اتصل بنسائهم من جملة الرجال **هـ** ومن اوصى قاربه فالوصية لا اقرب فالاقرب من كذا ذي رحم محرم
ممن لا يرثه وكذلك اذا اوصى لزوجي قاربه ولا نسب له ولا يدخل فيه الوالدان والولود يكونون لائمين فصاعدا
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لان هذا القريب متعلق بالموت فاذا استحق القرب كان القرب والاقرب

كما الميراث او هذا انقص به الصلة فتختص بالرحمة المحرم كالنقطة الا ترى ان من اوصى لثاني بني فلان صح
للفقر منهم باعتبار انجاب الفروع ولو سويما في هذه الوصية بين القريب والبعد لا دى الى ابطال هذه
الوصية لان من نسيب الى الاب الاقرب ذميا انتهى الى عدم تخصيصه وانما يدخل الولد والوالدة في هذه
الوصية لان القرابة اسم لم يقرب من الانسان بغيره والاب والابن اصل القرابة الا ترى ان الله تعالى عطف
الاقربين على الوالد في كتابه والمعطوف على المعطوف عليه وعلى هذا يدخل ولد الولد في الوصية في اسم القرابة
اذا كان ممن لا يورث على احدى الزوايتين عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد الوصية لجميع
قرباته من جهة الرجال والنساء اقصا ب له في الاسلام من الطرفين جميعا فيستحق في الوصية الاقرب
منهم والابعد والذكر والأنثى وهو قول الشافعي لان القرابة اسم للقريب والبعد مع الا ترى الى ما روي عن
النبي صلى الله عليه واله وسلم انه لما انزل الله تعالى قوله وانذر عشيرتكم الاقربين من بعد الصفا وقال يا بني عبد
مناف وباني فلان حتى دعا قبايل من قريش وقال لهم اني قد ربي لكم من يدي عزاب شديد وكان كل واحد متعلق
بالقرابة لا يخرج منه الولد والولد كالميراث والنقطة واختار اقصا ب له في الاسلام لان الشرف في الاسلام
فولد العباس اذا اوصى لقرباته دخل في وصيته كل من ينسب الي العباس والعوي اذا اوصى لقرباته دخل
في وصيته كل من ينسب الي علي رضي الله عنهم والواجب عاوا اذا اوصى لحسبه واهل بيته فيسب الرجل
اهل بيته من قبل ابيه الا ترى ان العباسي اذا استولى امة مملوكة فولدت رجع نسب الولد الى العباس ولم
يعتبر بالام فاذ كانت هذه القول ان كان الموصي قاربه عمان وخالف في الوصية للعين خاصة عن ابي حنيفة
رحمة الله عليه لانه يعتبر الاقرب فالاقرب والعلم اقرب من الخال وكان اولي بالوصية وقال ابنه ارباعا
لان القريب والبعد عنهما سواء وان كان له عم وخالان فالعم الصف والخال الصف عنه لان من ربه
ان البعيد لا يشاء كقريب فكان العم اقرب فيستحق نصف الوصية لان قوله ذوي قرباته يقتضي الجمع
فتناول الاقرب فاعدا والاقرب هو العم واقل من ينسب اليه مثله والوصية اخت الميراث والاشان
في الميراث يقوم مقام الثلث الا ترى للابنتين الثلثان كما للبنات فكذا للاخوات **هـ** واذا
استحق العم نصف الوصية بقي النصف الاخر لا يستحقه اقرب من الخالين فكان النصف الباقي لهما **و** ومن
اوصى لرجل بثلث ذراهه او ثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وثلث الباقي يخرج من ثلث جميع ما بقي
من ماله فله جميع الثلث الباقي من الذراهم والغنم **هـ** وان كان اوصى بثلث ثياب مختلفة فهلك ثلثها وبقي
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق ثلث ما بقي من الثياب وانما كان كذلك لان الوصية اذا
تعلقت بثلث شي يصح قسمه فهلك بعضه وبقي بعضه وهذا الثلث الذي بقي منه كان يجوز ان يستحقه الموصي
له اذا وقعت العسمة بينه وبين الورثة فعلم ان الوصية متعلقة به وما تعلقت الوصية به نفدت الوصية فيه
اذا كان يخرج من ثلث ما بقي من ماله الميت فلهذا لا يعتبر هلاك ما هلك منه من الوصية بثلث شي بعينه واستحق
ثلثه وليس كذلك بثلث ثلثة اشياء لا يقسم بعضها في بعض مثل اجناس مختلفة لان الباقي منها لم يكن يستحقه
الموصي لعدم القسمة لان بعضها لا يقسم في بعض لم يخرج ان يستحق الموصي اكثر من ثلثه لان الوصية قد
تلك كل ثوب على حدة **هـ** واما الرقيق فهو على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه منزلة الاجناس المختلفة لان
من ربه انه لا يقسم بعضها في بعض وكذلك الرقبة المختلفة عنه فاما على قولهما فالرقيق يقسم بعضها
في بعض فيجب ان يكون كالغنم والذراهم عاوا يجوز ان يقول ان القسمة اتفاق في الرقبة اذا كان الفاضل يري
في ذلك مصلحة وان كان لا يصلح ان يقسم كل دار على الاخر لا يقسم بعضها في بعض فضعف معنى القسمة فيها

فما تقسم على كل حال وكذلك الرقيق فيه تفاوت وان كان يقسم عندهما اذا اراد الفاضل المصلحة
في ذلك فعوي محرم للميتى والاجناس **هـ** ومن اوصى لرجل بالذم وله مال عمن وجب ان يخرج من ثلثه
ثلث العين دفعت الى الموصي لان ثلثه كالف سمان الورثة في المال **هـ** وانما يخرج من ثلث العين اكثر
الموصي من الف فقد اخرج من ثلث العين كل ما يخرج من شيء من الدين خذ ثلثه حتى يستوفي تمام الف لا
اذا فعلنا كذلك لم يسلم الموصي شي الا يسلم للورثة مثلاه ولو لم يعمل على هذا وسلمنا الى الموصي الف
كلها لكونه ان يتوي الدين لا يخرج شيء منه فيحصل الوصية في اكثر من ثلث المال مع عدم ثلث الورثة **هـ** ولا
يجوز الوصية للمولود ولا بالمولد اذا وضع اكثر من ستة اشهر لا يدرى وجوده وقت الوصية وهو لم يرض بها
بحرث وانما اوصى الموصي بالموجود فاذا لم يعلم وجوده لم تصح الوصية له ولا به **هـ** ويجوز الوصية للمولود
وبالمولود اذا وضع اكثر من ستة اشهر لا يدرى وجوده في البطن يوم الوصية الا ان هذه وصية بالمجهول
والوصية بالمجهول جائزة الا ترى ان من اوصى لاسان ثلث ماله خازن مع جهالة مقدار ماله يوم الموت
ويدخل فيه ما يخرج من ملكه الى وقت الموت فذلك الوصية بالمجهول جائزة مع جهالة **هـ** وكذلك يجوز
الوصية للمولود ايضا لان الوصية يجوز تعليقها بالاحطاط وخما يجوز ان يوصي لغيره ويكون بعد موت الموصي
موقوف على قبوله وخما يجوز ان يوصي لزيد ان يخرج الى مكة ويخرج ذلك من الاخطا فذلك يجوز
الوصية للمولود او حيا جاز ان ثبت الميراث للمولود جازت الوصية له لانها اجمعا بغيرها فان الموت **هـ** فان اوصى
بجارية الاجاه صحت الوصية ولا يستثنى لان الولد يجوز ان يراه بالوصية ويجوز ان يكون لأم واحد
والجمل لاخر مثل ما لو اوصى بمولود جارية او عمه لرجل ثلث الوصية كان الاصل للورثة والجمل الموصي له
فاذا كان كذلك جاز دخول الجمل في اطلاق الوصية بالجارية تبع للام فاذا استثنى الجمل صح الاستثناء كما
لو اوصى بالابن الجارية الواحدة وخمسا لآخر **هـ** ومن اوصى بثلث جارية فولدت بعد موت الموصي ولدا
وهما يخرجان من الثلث فهما الموصي له لان الولد وجد بعد ما كثر حق الموصي له في اهل بيته حتى حقه في
الولد كالحق في المأكله تسري من الامهات الى الاولاد **هـ** وان رخص جاز الثلث بدل الوصية بالام فصر
في الثلث واخر منها ما يخصه منها فان استغرقت الام الثلث بطلت الوصية في الولد عند ابي حنيفة
رحمة الله عليه **هـ** وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها باخر ذلك من الام والولد يقدان الثلث من غير
ان يبدأ بالام وجه قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ان الوصية في الام اقرب من الوصية في الولد لان الام
مقصودة والولد تبع وحكم المقصود اقرب من حكم التابع لا ترى ان من اشترى امة فولدت ولدا قبل
القبض كان الولد يتبع ولومات الام سقطت حصتها من الثمن ولومات الولد يسقط شي من الثمن فبان
ان المقصود اقرب من البيع فوجب ان يبدأ بما هو اقرب كما لو اوصى بغيره وعقب عبد آخر في مرضه
فانه يبدى بالعقب الموقوف في المرض لانه اقرب كراهنا **هـ** وجه قولهما انه لما ثبت الوصية فيهما صارت
كان الميت اوصى بهما جميعا ولو اوصى بهما جميعا لم يخرج الام من الثلث كان الموصي له من كل واحد منهما
يقدر ما يخرج من الثلث **هـ** الجواب ان هذا يورث الى ابطال الوصية في بعض الام بسبب الولد الذي
هو منع لها وذلك لا يجوز **هـ** ويجوز الوصية بخدمة عبده وسجدة ارضه ستين معلومة ويجوز بذلك
لان كل مصلحة يصح تعليقها في حال الحيوة بغير بدل يصح تعليقها بالوصية بعد الممان كالاجمان
فان خرجت رقبته العبد من الثلث سلم العبد له بخدمة لان الوصية تنفذها ليست باكثر من الوصية بقبضه
فوجب تسليم العبد اليه لخدمته **هـ** وان كان لا مال للموصي عبي هذا العبد من الورثة يومين والموصي له

يومًا لا يجد الجسد لا يحمل القسمة بالأجل فاجتنبنا إلى قسمة منفعة بالأيام وهذا كالعبد إذا كان بين اثنين
 لا جرمها ثلثاه وللآخر ثلثه فان صاحب الثلثين يستخذه يومين وصاحب الثلث يومًا وهذا أول بيت الراد
 كالعبد كان الراد يحمل القسمة بالأجل فاستغنى عن قسمتها بالمهاياة الأتري الملوكات حاز بين اثنين
 لا جرمها ثلثاها وللآخر ثلثها بغير صاحب الثلثين ثلثي الراد والآخر في ثلثها كصاحب السكن
 مع الوارث إذا لم يكن الميت مال غير تلك الراد فان مات الوصالة بالمنفعة عادت المنفعة إلى الوارث
 لأن المنفعة الجردة لا تورث عاقلنا في موت المستأجر فإذا لم يستخفها وارث الوصالة عادت إلى وارث
 الموصي بخلافه في الرقة وإذا مات الوصالة في حياة الموصي بطلت الوصية لأن الوصية انطبأت حق
 بعد الموت فإذا مات قبل موت الموصي قبل مات قبل وجود الحق فطلت حكماني الشفعة الأتري الوصية
 له إذا مات قبل قبوله وقبضه بطلت الهبة ولو استخفها وارث الوصالة لاستخفها من ملك الموصي وهو لم
 يوص له بشئ فلم يستحق ولو وصى لولد فلان فالوصية بينهم على السواء للذكور والبنات جميعًا لأن كل
 واحد منهم ينشأ وله اسم الولد فالوصية بين أولاده أن لم يكن ورثته إلا أولاده بينهم للذكر وللأنثى
 لأن الأجناب باسم الميراث فوجب لهم على اعتبار الميراث بخلاف المسئلة الأولى لأن الأجناب هناك
 باسم الولد وفراستهم وفي اسم الولد فقسّم بين ذكورهم وإناثهم على التساوي ومن وصى لعمرو وزيد ثلثه
 فإذا عمر وميت فالثلث كله لزيد يعلم الموصي بونه أم لم يعلم كل الميت لا يستحق الحقوق وله نصيب الوصية له
 فصار كأنه مات ثلث مالي فلان والباقي فكان كل الثلث لفلان خازنًا وعن أبي يوسف أنه إذا لم يعلم
 الموصي بموت عمر وكان لزيد نصف الثلث لأن عمرًا عنده من أهل الوصية له وأما إذا كان عالمًا بموت
 عمرو فذكره لغو في الوصية فكان له لم يذكر في الوصية إلا زيدا فاستحق زيد جميع الثلث وإن قال ثلث
 مالي بين زيد وعمرو واحدهما ميت كان لحي منهما نصف الثلث لأن كلمة بين تقتضي الاشتراك فلا يكون
 للحي إلا النصف الأتري الملو قال ثلث مالي بين فلان وسكت على هذا لم يستحق فلان بهذا القول لأن نصف
 الثلث بخلاف ما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان فإذا جدتهما ميت كان لهما الثلث لأنه لو قال ثلث مالي لفلان وسكت
 على هذا استحق فلان جميع الثلث بويده إن فلان الآخر كان لمقتضاه على جهة المراجعة والميت لا يرأى الحي
 ومن وصى بثلث ماله لرجل ولأماله ثم اكتسب مالا استحق الوصالة ثلث ما يملكه الموصي عند الموت كان
 هذا وصية مضافة إلى الموت فإذا كان الأجناب مضافًا إلى وقت الموت صار كأنه قال عند الموت
 ثلث مالي لفلان فيستحق ثلث ما يملكه في تلك الحال ولا يعتبر ما قبلها كذاها هنا وبالله التوفيق والعصمة

وإذا وصى لولد فلان فالوصية بينهم للذكر وللأنثى

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الإمام الزاهد القاضي القضاة رحمه الله عليه أعلم أن الفرائض هي التي أمر الله تعالى بها
 في الزعماء المسك بها وهي هذا الكتاب بعد الاسم لأن الله تعالى قال في آية الموارث في قصة من الله وقال
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم وقال تعالى وصية من الله والوصية في الله تعالى عبارة عن الفرض كما قال الله تعالى
 قل نغالبوا أنما جرم منكم عليكم إلى أن قال لكم وصاكم به وقال جل ذكره سورة أنزلناها وقضيناها أي
 أوجينا على الناس العمل بها ويقال إن الفريضة عبارة عن الشيء المقدّر والفرض في اللغة المقدّر يقال فرض
 القاضي على الزوج نفقة زوجته أي قدرها وحقوق أصحاب الموارث لما كانت مقدرة بالثلث أو الربع أو
 السدس والنصف سمي هذا الكتاب فرائض والرائد على وقوع تعليم هذا الكتاب وتعلمه موقع الفرض

روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال طلب العلم فريضة على كل مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال تعلموا الفرائض وتعلموها الناس فإنه أول علم ينشأ وأول علم ينتزع من
 أمي وهو شطر العلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال تعلموا الفرائض
 وتعلموها الناس فإن من لم يقبض من سبق قبض العلم من أمي حتى إذا تنازع رجلان في فريضة لا جرم من يقبل بينهما
 وعن إبراهيم التيمي عن عمر رضي الله عنه أنه قال تعلموا الفرائض فإنها نصف دينكم وعن عمر رضي الله عنه أنه قال
 إذا تكلمتم فكلّموا في الفرائض وإذا التهمتم فالتهموا بها **باب** وعن عكرمة أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يصحح
 العمل على رجل ويطلع القرآن والفرائض فإذا شئت هذا يقول أن هذا النوع من العلم وأمثاله من فروع الفقه
 إذا قام به بعض الناس سقط عن الباقي لأن يقع كاستان حادثة في الميراث أو غيره فيفرض عليه بعينه
 معرفته حكم تلك الحادثة حتى يعلم ما يجب وما يجب عليه فيقوم بحق الله تعالى فيه وإذا عرفنا هذا قلنا
 أن الناس كانوا يتوارثون في التدرج بالاسلام بالاسلام المجرّد وكان الواحد من المسلمين إذا هلك قسم ماله بين
 الباقيين من المسلمين وذلك جبر كان فيهم فله في أول الأمر من شئ ذلك ويتوارثون بعد ذلك بالخلف
 والنصرة والبنية وفي ذلك نزول قول الله تعالى والذين عاهدت أيما نكم فأنهم يصيبهم ويتبن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم زيارته حادثة وكان يقال له زيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أنزل الله
 تعالى دعوتهم كبايعهم هو أفضل عند الله فضل له زيد بن حارثة وكذلك نسخ الموارث بالخلف
 والنصرة بالموارث بالابان والهجرة كما قال الله تعالى أن الذين آمنوا وهاجرُوا جاهدوا ما لم يؤمن
 واتفهم إلى أن قال والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لم يؤمن من شئ حتى يهاجروا وكان المومن المهاجر
 يرثه المومن المهاجر ولا يرثه أقاربه الذين يهاجروا وإن كانوا مسلمين على دينه ثم نسخ ذلك
 بالرحم لقول الله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله في المومن المهاجرين
 إلا أن يفعلوا إلى أولادكم معروفا أي نوصوا وصية من الثلث فمادونه فاستقرت الشريعة على
 أن الرجل إذا مات برى من أصل ماله بتعصيبه وبخلفه بالمعروف من غير شرف ولا تقصير كما
 يكون لباسه بالمعروف في حياته ثم تقصصا ماله من الديون مما فضل من الكسب من ماله ثم ينفق
 وصاياه من ثلث ما بقي من ماله ثم يقسم الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى ثم يقول
 والميراث يستحق بنسب وبسبب والمستحقون بالنسب ثلثة أصناف أصحاب الفرائض وهم كل من
 سمّ معلوم من التركة والعصبات وهم الذين يرثون بقية المال بحكم التعصيب بعد الفرض
 الذي يأخذه أصحاب الفرائض وإذا لم يكن في الورثة أصحاب الفرائض فليراث للعصبات
 وذوو الأرحام وهم الذين يرثون بالرحم من غير أن يكون لهم سمّ معلوم ولا تعصيب وأما
 استحقاق الميراث بالنسب فيكون من جهين أحدهما الميراث والثاني الولاء لأن ما يجب من الإرث
 بالنسب والقرابة ينشأ من أن كان النسب ثابتا بين كل صحاح أو قاسد وما يجب بالميراث توارثا
 به أن كان صحاحا وأن كل قاسدا لا يقع عليه اسم الزوجية ولا يتوارثان والولاة على نوعين
 ولا عقب ولا مولاة فما يجب بالعقب للذي أوجب العقب وأوقعه وهو الولي الأعلى ولا
 يجب للولي الأسفل حتى في تركته مولى الأعمال بالملكية ولا المولاة يجب بالمعاقرة بأن يعاقر أعلى
 أن يرث كل واحد منهما من الآخر أو على أن يرث هزأ منه ولا يرث الآخر وهو على ما شرطنا من أن ولا
 المولاة إنما يكون على من لا نسب ولا ولا يتعلق به الميراث **فصل** قال المصنف

ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد هو بينهما والاختلاف في هذا كالاختلاف في ميراثهما من المولى
الاعلى وقد قرأناه ولا يباع الولد ولا يوهب ولا يورث لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
الولادة كلمة النسب لا يباع ولا يورث ولا يوهب ومعنى هذا انه لا يكون الولد كالمال الذي يتركه الميت
فلان من مات عن مولى اعنفه وترك ابنتين فمات احد الابنتين عن ابنتين فمات المولى الاصل كان ميراثه
لبن المولى الاعلى لصلبه ولا يكون لابن من ذلصبي ولا يجعل الولد كانه مال تركه الميت الاول
فيكون نصف ما يستحقه ابن الابن كما يكون نصف ماله له وهذا معنى قولهم الولد الجزار لا يرث الا بغيره
وبالله التوفيق والعصمة **باب حساب الفرائض**

بسم الله الرحمن الرحيم
اذا كان في المسئلة نصف مفرّد او نصف ومانني فاصلها من سهمين وان كانت ثلثا ومانني وثلاثين فاصلها
من ثلثة اسهم وان كانت ربعا او ربعا ونصفا فاصلها من اربعة وان كانت ثلثا ونصفا فاصلها من ثمانية والاول
ان يكون الوارث ابتداء عصبة او اخلاّب وامرأ وبمعها عصبة او زوجا وعصبة والثاني ان يكون
الوارث اما عصبة او ابنتين وعصبة والثالث ان يكون الوارث امرأة وعصبة او ابنتا وزوجا وعصبة
والرابع ان يكون الوارث امرأة وابنتا او امرأة وابنتا وعصبة وهذا لان الاصل في الحساب ان يجعل الاجزا
لعدد اصحها لا كسرها فيها ويخرج النصف اثنان ويخرج الثلث ثلثة ويخرج الربع اربعة ويخرج
الحصص خمسة وعلى هذا القياس فاذا كان في المسئلة تسريسا بان كان الوارث جرة وعصبة او تسريسا ونصفا
بان كان الوارث ابنتا وامرأ وعصبة او ابنتا وابنت اب وامرأ وعصبة فاصلها من ستة ونقول ان السبعة
وثمانية وسبعة وعشرة اما العول الى سبعة ان فوت امرأة وترك زوجا واخنتين اب وامرأ فاصل
المسئلة من ستة الزوج النصف ثلثة والاخنتين للاب والام الثلثان اربعة فذلك سبعة اسهم عالت بسهم
وذلك اذا كان الوارث زوجا واخلاّب وامرأ وزوجا واخلاّب وامرأ جرة ٥ واما
العول الى الثمانية فهو ان فوت المرأة وترك زوجا واخلاّب وامرأ فاصل المسئلة للزوج النصف ثلثة والام
الثلث سهمان وللأخت من الاب والام النصف ثلثة فذلك ثمانية اسهم عالت بسهمين وذلك اذا تركت
زوجا واما واخنتين اب وامرأ وذلك اذا تركت زوجا واخنتين لامرأ واخلاّب وامرأ فاصل المسئلة من ستة
فقول الى ثمانية اسهم سهمين واما العول الى سبعة اسهم فهو ان فوت المرأة وترك زوجا واما
وثلاث اخوات متفرقات فان اصلها من ستة للزوج النصف ثلثة والام الثلث سهم وللأخت
من الاب والام النصف ثلثة وللأخت من الاب السهم بخله الثلث وللأخت من الام السهم فذلك
سبعة اسهم عالت بثلثة اسهم وذلك اذا تركت زوجا واما واخنتين اب وامرأ واخلاّب وامرأ تركت
زوجا وجره واخلاّب وامرأ واخنتين لامرأ واما العول الى عشرة فهو ان فوت المرأة وترك زوجا
وامرأ واخنتين اب وامرأ واخلاّب فاصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلثة والام الثلث سهم
والاخنتين من الاب والام الثلثان اربعة وللأخت من الام والام والام الثلث سهمان فذلك عشرة اسهم
عالت باربعة وذلك اذا تركت زوجا وجره واخلاّب وامرأ واخلاّب واخنتين لامرأ واذا كان في
المسئلة مع اربع سريسا وثلاث فاصلها من اثني عشر وهو ان يترك الرجل امرأة واما للمرأة الربع ثلثة
والام الثلث اربعة بقي خمسة وهو للعصبة وذلك اذا تركت امرأة واخلاّب وامرأ واخلاّب وعصبة
ونقول ان ثلثة عشر بان تركت المرأة ابنتين وزوجا واما فان اصلها من اثني عشر للابنتين الثلثان ثمانية

واما

والزوج الربع ثلثة والاب السريسا سهمان فذلك ثلثة عشر عالت بسهم وذلك اذا تركت ابنتين وزوجا ٢١٧
واما وذلك اذا تركت امرأة واخلاّب وامرأ ونقول ان ثلثة عشر ايضا الى خمسة عشر والى سبعة
عشر اما عولها الى خمسة عشر بان فوت الرجل وترك امرأة وثلاث اخوات متفرقات فان
اصلها اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة والام السريسا سهمان وللأخت من الاب والام النصف ثلثة وللأخت
من الاب السريسا سهمان وللأخت من الام السريسا سهمان فذلك خمسة عشر عالت بثلثة اسهم وذلك
اذا تركت ابنتين وزوجا وابنتين واما عولها الى سبعة عشر بان فوت الرجل وترك امرأة واما واخنتين
لاب وامرأ واخنتين لامرأ فاصلها اثنا عشر سهم للمرأة الربع ثلثة اسهم والام السريسا سهمان وللأختين
من الاب والام الثلثان ثمانية اسهم وللأختين من الام الثلث اربعة اسهم فذلك سبعة عشر عالت
بثمانية اسهم واما اذا كان مع الامن سريسا او ثلثان فاصلها من اربعة وعشرين وهو ان يترك الرجل
ابنتين وامرأ وعصبة فان للابنتين الثلثان سبعة عشر وللأخت من الام الثلث ثلثة بقي خمسة اسهم للعصبة ٥
وذلك اذا تركت ابنتا وابنتا وامرأ وعصبة ونقول ان سبعة وعشرين بان يترك الرجل ابنتين
وامرأ وابنتين فان اصلها من اربعة وعشرين للابنتين الثلثان ثمانية عشر وللأخت من الام الثلث
الابنتين ثمانية فذلك سبعة وعشرين سهم عالت بثلثة اسهم وذلك اذا تركت ابنتا وابنتا
ابن وامرأ وابنتين فاصلها من هذه الاصول السبعة التي ذكرنا انه لا يقول منها الا الثلثة الستة
وهي يقول على الافراد والزوج جميعا الى عشرة ولا يرث عليها ولا ثلثة عشر تقول على الافراد وفي
الزوج الى سبعة عشر ولا يرث عليها والاربعة وعشرون تقول عولا واجدا الى سبعة وعشرين ولا
يرث عليها وقد اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة التي اجتمعت فيها الفرائض فزادت
على المال ذوى عن عمر رضي الله عنه انه اول من عالج الفرائض وقال اري ان اقسّم المال على الورثة بالحصص
اي تضرب كل ذي حصة بدرجة كاحباب الدين في التركة اذا كانت التركة لا تقبض بدين اجمعهم
والى هذا ذهب ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وسئل عن رجل ترك ثلثة بنين وابنتين
وامرأة وكان يحط على البرية وقال صار منها سبعة وكان ابن عباس رضي الله عنهما يجز
العول ويقول ينظر الى اشرا اصحاب الفرائض في فرضه فخير ايدخل الخصى عليه قال وهم البنات
والاخوات تبعن فرضهن نكاح الطه البنين والاخرة فيصن عصبة من ما يبقى بعد حقوق اصحاب
الفرائض قال عطاء سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول ان الذي احصى زمل على عدد ا
جعل في مال قسمه نصفان نصفان وثلثا فقال هذه النصف وهذه الاخرى النصف فان موضع الثلث
قال عطاء فقلت له ان هذا الذي تقوله لا يخفى عليك ولا يخفى شيئا الموت او قتلت فتم ميراثا على ما
عليه القوم من خلاف رايك فقال ان شاءوا قلنا وان شاءوا بنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات وبنات
ثم نبهنا فجعل العنة الله على الكاذبين ما جعل الله في مال نصفان ونصفا وثلثا قال الزهري لو كانه تقدم
على ابن عباس اما من عمل ما مضى مما مضى لما اختلف على ابن مسعود اثنان من اهل العلم وقيل ان
عباس رضي الله عنهما بعد وفاة عمر رضي الله عنه هلا راجعت فيه عمر فقال انه كان امرأ مهيبة
ورعا ثم قال لو راجعت فيه لرجع قال المصنف رحمه الله عليه اذا انقسمت المسئلة على
الورثة فقد صحت بغير الواجب الذي ذكرناه في المسئلة العالقة والمسئلة العادلة قال وان لم ينقسم
سهام فربما عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة فما خرجت صحت منه طامرة

واحدة منهم خمسة وثلاثون سهما وهذا في الاعداد المتباينة **٥** فان تساوى الاعداد اجزا احدهم عن 218
الاخر كما رأت واخرون اصل المسئلة اربعة لا يستقيم سهم واحد من المراتب ولا ثلثه اسهم من الاخوين
وبين العدين اللذين انكسر عليهما الحساب موافقة لان كل واحد من العدين لثان فاضرب اثنين
في اصل المسئلة وذلك اربعة وضارب ثمانية للمراتب اربع سهما لكل واحدة واحدة منها اسهم للاخوين
ثلاثة ارباع وذلك ستة اسهم لكل واحد منها ثلثة اسهم وهذا العددان سميان منها قليل وواحد
يعون ثلثة وثلاثة او خمسة وخمسة **٥** فان كان احد العدين كثير جزوا من الاجزا اعني لاكثر عن الاقل
كاربع نسوة واخرون اذ ضربت اربعة اجزا على الاخوين فاضرب اربعة في اصل المسئلة وهو اربعة يصير
سبعة عشر سهما للنسوة اربع اربعة اجزا واحدة منهم سبعة سميان اثنا عشر سهما من الاخوين لكل واحد
منهما ستة اسهم وهذا العددان سميان متساويين وذلك اذا القيت القليل على الكثير مرة بعد اخرى
لم يبق شيء من الكثير مثل الاثنين يكون اقل في الستة لذلك اذا القيت الاثنين من الستة ثلث مرات لم
يبق منه شيء **٥** فاذا وافق احد العدين الاخر ضربت وفق احداهما في جميع الاجزا ثم ما اجمع ضربته
في اصل المسئلة كاربع نسوة واخذت لاب وام وبسته اعمام والستة توافق الاربع في الاضاف وهو اعدادان
متفقان فاضرب نصف احداهما في جميع الاجزا واصل المسئلة من اربعة تضرب نصف عدد النسوة وذلك
سهما في عدد الاعام وذلك ستة يكون اثنا عشر سهما ثم تضرب ذلك في اصل المسئلة وهو اربعة
يصير ثمانية واربعين فمناقص المسئلة للنسوة اربع اثنا عشر لكل واحدة منهم ثلثة وللأخت من
الاب والام والنصف اربعة وعشرون وللعمام اربع وذلك هو الباقي اثنا عشر سهما لكل عم سهما
فاذا صحت المسئلة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اقسم على ما مضى منه الفريضة فخرج حق ذلك
الوارث يعني ان حق النسوة في هذه المسئلة كان سهما من اربعة اسهم من التركة واعطيتهم سهما من
اربعة اسهم ما صحت منه الفريضة وقد اعطيتهم حقهم من حق الأخت المصنف من التركة فاذا اعطيتها
نصف ما صحت منه الفريضة وذلك سهما من اربعة اسهم منها فذلك حقها وجزء ذلك حق الامام اربع
الباقي منها **٥** وعلى هذا اذا ترك الرجل امراة واخوين فصيرت الاربعة في سهمين لصاحب الفريضة وحصلها
ثمانية اعطيت المرأة ربع الثمانية سهمين واعطيت الاخوين ثلثة ارباع الثمانية ستة اسهم وكذلك
اذا ترك الرجل ابوين ابنا وابنتا فكان اصل التركة ستة اسهم فصيرت بها ثلثة اسهم كان الابن والابنت
الذين انكسر عليهما ما بقي بعد السدسين وجعلت الفريضة على ثمانية عشر سهما اعطيت كل
واحد من الابوين سدس الثمانية عشر يكون السدس ثلثة سهما والباقي بين الابن والابنت اثنا عشر ومن
مشا خنا من قال اذا صحت الفريضة فيما اذا كان منها اعدادا متباينة ثم اردت ان تعرف نصيب كل
واحد من الورثة والطريق فيه ان تأخذ ما يصيب حصة العدة الذي تريد ان تعرف يصير كل واحد منهم من
اصل المسئلة فنضربه في عدد الرووس الذي ضربته في اصل المسئلة فابالغ وهو نصيب حصة ذلك العدد
نقسمه على اعدادهم فما خرج فهو نصيب كل واحد منهم **٥** مثال ذلك ان الرجل اذا ترك
خمسين بنت وسبع جرات فان البنات الثلث والجرات السدس والباقي للعصبة لما اشتمل اصل المسئلة
على الثلث والسدس اخذت احدى العدين في الاكثر يعني عن الاقل فجعلت اصل الفريضة على سها اسهم
للبنات الثلثان اربعة والجرات السدس سها واربعه على خمسة لا يستقيم وسهم على سبعة لا يستقيم
وهما متباينان فاضرب خمسة في سبعة فتصير خمسة وثلاثين ثم اضربه في اصل الفريضة وهو ستة فصير

واخرون للمرأة اربع سهم والاخوين ما بقي ثلثة لا يستقيم عليهما فاضرب اثنين وذلك عدد من انكسر
عليهم في اصل المسئلة وهو اربعة نصير ثمانية فمناقص المرأة اربع سهما من ثلثة لكل واحد من الاخوين
ثلثة وكذا اذا مات الرجل وترك ابنا وابنتا وابوين فاصل المسئلة من ستة للابوين السدس ثلثان سهما
بقي اربعة بين الابن والابنت للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لا يستقيم من ثلثة لانك اخذت للابن سهماين
والابنت سهما او نصيبها اربعة فاضرب عددها وهو في المعنى ثلثة في اصل الفريضة وهو ستة فقصر
ثمانية عشر سهما كان الابوين من ستة سهما صارا مضروبين في ثلثة فيكون ذلك ستة بقي
اثنا عشر سهما بين الابن والابنت للذكر مثل حظ الانثيين لابلت اربعة وللان ثمانية اسهم فان ترك
ابوين وثلثة بنين وثلث بنت فاصل المسئلة من ستة اسهم فانكسرت الاربعة على البنين البنات
فخذ نصيب كل بنت سهما ونصيب كل ابن سهماين فيكون ذلك تسعة فذلك عدد من انكسر عليهم في المعنى
فاضرب هذه التسعة في اصل المسئلة وهو ستة يصير الحساب اربعة وخمسين فتخرج المسئلة من ذلك
صحيحة **٥** وهذا اذا لم يكن بين عدد من انكسر عليهم وبين سهامهم موافقة في شيء **٥** فاما اذا وافق في
سهماهم عددكم في شيء ضربت وفق عدد من اصل المسئلة كما مر وسبعة اخوة اصل المسئلة من اربعة
للزوجة اربع سهم ففي ثلثة للاخوة الستة وبين عدد من الزوجة انكسرت الثلثة عليهم وبين سهامهم
موافقة في الثلث فاضرب ذلك عدد من انكسر عليهم وذلك اثنان في اصل المسئلة وهو اربعة يصير
ثمانية للمرأة اربع سهما من ثلثة اسهم لكل اخ سهم **٥** فان لم يقسم سهام فبقين او اكثر
فاضرب اجزا الفريضة في الاخر ثم ما اجمع في الفريق الثلث ثم ما اجمع في اصل المسئلة **٥**
مثال ذلك رجل ترك خمس اخوات لاب وام وست اخوات لارجل هذه المسئلة
من ثلثة للاخوات من الاب والام الثلثان سهما من ثلثة وهما لا يستقيمان بين خمسة وللأخت من
من الام الثلث سهم واحد وذلك لا يستقيم من ستة فاضرب عدد الاخوات من الاب والام وهو
خمس في عدد الاخوات من الام وهو ستة فصير ثلثين سهما وذلك يعني عدد الرووس التي كان
الحساب فانكسر عليهم فاضرب الثلثين في اصل الفريضة وهي ثلثة فيكون سبعين سهما فخرج
المسئلة منها صحيحة **٥** واما اذا كان فرق الورثة ثلثة في ثلثة ذلك رجل مات وترك خمس اخوات
لاب وام وسبع اخوات لام وثلث جرات فاصل هذه المسئلة من ستة للاخوات من الاب والام الثلثان
اربعة وذلك لا يستقيم بين خمسة وللأخت من الام الثلث وذلك سهما لا يستقيم بين سبعة
والجرات سهم وذلك لا يستقيم بين ثلثة وهذه المسئلة عايله بسوئ المال فاضرب عدد الاخوات
من الاب والام وهو خمسة في عدد الاخوات من الام وهو سبعة فيكون خمسة وثلاثين سهما ثم اضرب
ذلك في عدد الجرات وهو ثلثة فيكون ما به وحسبه اسهم ثم اضرب ذلك في اصل الفريضة التي
عالت وهي عولها سبعة اسهم فيكون سبع مائة وخمسة وثلاثين سهما منها فخرج المسئلة
على الصحة كان للاخوات من الاب والام الثلثان وكان ذلك اربعة اسهم فصار مضروبة في عدد
الرووس وهي مائة وخمسة فيكون اربع مائة وعشرين سهما بين خمسة لكل واحدة واحدة منهم
اربعة وثمانون فكان للاخوات من الام الثلث وذلك سهما من ثلثة صارا مضروبين في عدد
الرووس وذلك مائة وخمسة وضارب السهما مائة وعشرة اسهم بين سبعة لكل واحدة واحدة منهم
ثلثون سهما والجرات السدس سهم مضروب في مائة وخمسة فيكون مائة وخمسة بين ثلثة لكل

ما في وعشره فاصل الفريضة من سنة وصحها من مائة وعشرون فاذا اردت معرفة الضيق فخرضت
 التات اربعة فاضربه في عدد الرؤوس الذي ضربت في اصل هذه المسئلة وهو خمسة وثلاثون فيضرب ما به
 واربعين هذا يضرب جملة البات واذا اردت ان تعرف يصيب كل واحدة منهم فسمت ما بلغ وهو ما به واربعين
 على عدد البات وهو خمسة فيضرب كل البات ثمانية وعشرين كذلك على هذا القياس وان لم تقسم التركة
 حتى مات احد الورثة وصارت المسئلة مناسخة فان كان ما يصيبه من الميت الاول فيقسم على عدد ورثته فقد
 صحت المسئلة في جميعها ما صحت المسئلة الاولى منه اولا يقول ان كل ورثة الثاني هم ورثة الميت الاول ويرثون
 من الثاني كما يرثون من الاول قسم المال بينهم على ما يستحقونه من الثاني وجعل كل الميت الاول لم يكن وجعل
 كل الميت الثاني لم يكن من الاول وكان الاول لم يخلف الا ما بقي من الثاني **مثال** ذلك رجل
 مات وخلف ابنا وابنة ثم واصل من البنين وخلف الاخوة والاخوات جعل كل الميت الاول لم يكن
 وقسم المال للذين خلفوا الا ثلثين منهم كانوا يرثون من الميت هكذا وان كانوا يرثون من الثاني
 على خلاف ما يرثون من الاول فانه يوزع من فضله الاول فيقسم فيظهر حكمه فيضرب الذي مات ثانيا فيظهر
 الى فريضة الميت الثاني فان كان فضله مثل سهام ورثته في تركته قسم فضله عليهم وخرجت الفريضة
 من الفريضة الاولى **مثاله** اذا خلف الميت ابنا وابنة والفريضة من ثلثة للابن سهمان وللانثى
 سهم فان مات الابن قبل القسمة وخلف ابني من ابته بينهما نصفان والفريضة الثاني من سهمين وفضله
 سهمان فضله يستقيم على فريضة وقد خرجت الفريضة من الفريضة الاولى وان لم تقسم نصيب
 الميت الثاني على عدد ورثته صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها في صحيح حساب
 الموارث ثم ضربت احد المسائلين في الاخرى لم يكن بينهما الميت الثاني وما صحت منه فريضة
 موافقة **مثاله** رجل مات وترك ابنا وابنة ابنته وموت الابن وخلف ابنا وابنة ففريضة الاول
 من ثلثة للابن سهمان وللانثى سهم فاذا مات الابن ففريضة ابنته ونصيبه سهمان ولا يستقيم فضله
 على فريضته وليس بينهما موافقة فاضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى فيضرب سعة للابن
 الميت الاولى ستة ولا يثبت ثلثة ثم يكون نصيب الميت الثاني بين ابنته وابنته اثلاثا اربعة لابنه وسهمان
 لابنته وان كانت بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة فاضرب ونحو المسئلة الثانية
 في المسئلة الاولى فما اجمع صحت منه المسئلة جميعا **مثاله** رجل مات وخلف ابني وابنتين
 فقد فريضة من ثلثة لكل ابن سهمان وكل ابنت سهم مات احد الابن وخلف امراة وابنا وثلثة بنين
 ابن فريضة من ثمانية للمرأة سهم وللبن نصف اربعة اسهم والباقي وهو ثلثة لبن الابن العصب
 لكل واحد منهم سهم فنصيب الميت الثاني سهمان وفريضة ثمانية وبين نصيبه وفريضة موافقة ما لفظ
 فاضرب وفق فريضة الثاني وهو اربعة في الفريضة الاولى وهي ستة ففريضة اربعة وعشرين فصحت المسئلة
 جميعا فكل من كان له شيء في المسئلة الاولى تاخر مضروبا فيما صحت منه المسئلة الثانية او في فريضة
 الثانية وكل من كان له شيء في المسئلة الثانية ياخر مضروبا في نصيب الميت الثاني وكان لكل ابن من الفريضة
 الاولى سهمان ياخر مضروبا في فريضة الثانية وذلك اربعة يكون ثمانية وكان لكل ابنت من ابنتي الميت
 الاول سهم تاخر مضروبا في اربعة فيكون ثمانية فافترسها واخرجت من ثمانية من فريضة سهم
 تاخر مضروبا في فريضة الميت الثاني وهو سهم فيكون ثمانية فافترسها واخرجت من ثمانية من فريضة سهم
 فيكون اربعة وكل ابنت ابن تاخر سهمها مضروبا في سهم فيكون سهم واحد واذا صحت المسئلة المتأخرة

مات

219
 واذا دعت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الرثم فسمت ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فاخرج اخذ
 من سهم كل واحد حصة يعني ان الرثم بحساب الحيات ستة وثلاثون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة
 اربعة وعشرون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة وبالفان ستة وثلاثون حصة
 فافترسها واخرجت من ثمانية من فريضة سهم تاخر مضروبا في اربعة فيكون ثمانية فافترسها واخرجت من ثمانية من فريضة سهم
 فيكون اربعة وكل ابنت ابن تاخر سهمها مضروبا في سهم فيكون سهم واحد واذا صحت المسئلة المتأخرة

انتهى الكتاب بعون الله وحسن تيسيره نسأل الله تعالى ان يوفقنا على الطاعات
 ويجعلنا من الزاكية انه هو الموفق والمعجز على الخيرات **هـ**
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي واله وسلم تسليمها دائما ابدا **هـ**
 صاحبه الفقيه الامام بدر الدين عشرين حقه جليل الحقي
 نفعه الله به وزقه العمل بمقتضاه **هـ**

وفرح من نسخة العبد الخاطي المعترف بربيه التائب الي ربه الفقير الي رحمة عذوان ابن عثمان بن محمد
 الدمشقي في يوم الخميس صفر شهر الثاني من شهر المحرم سنة ثمان مائة واربعين وخمسمائة
 لهجرة سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم **هـ**

رحم الله من دعا المستحقين ولقائه واصحابه وكاتبه ولجميع المؤمنين
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات دعاء صالحا في انفسهم واولادهم واهاليهم
 ومتصلهم وما يكون مصلحة لهم في الدنيا والاخرة فان الله
 ببارك وتعالى هو المحيى لمعونة المضطرين وارحم الراحمين وخير
 الغافرين **هـ**
 وحسبنا الله ونعم الوكيل **هـ**

والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد واله اجمعين **هـ**



